





٧٥٥

الاول من شرح

المصنف

اول من شرح الجامع الصغير للقرطبي

يا كافي

من كتبه
عبد القادر
عز

من كتبه
عبد القادر
عز

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ

KISIM : Ferzullah

ESKİ KAYIT No. 755

YENİ KAYIT No.

TASNİF No.

باب الغذف من **ب** البرقة باب فتح العين كتاب **ب**
 ٢١٧ ٢١٩ ٢٢١

باب في الازن **ب** عيناها باب سبيل الكف باب المسنين
 ٢٣٢ ٢٣٤ ٢٣٧

باب الازن **ب** عيناها باب سبيل الكف باب المسنين
 ٢٣٢ ٢٣٤ ٢٣٧

طبع في
 دار الكتب
 سنة ١٢٤٩

الحمد الاول من سطر عجايب الصغير في الفقه للشيخ تاج الدين محمد بن احمد

الحمد الاول من شرح جامع المغيرة

هذا هو
 ٥٥
 السطر العاشر
 ع

في الصلاة

الإصلاحي أو الحنفية أو المالكية
 فعلت الأول والأول
 وقال آخره ما يلي
 للشيخ والمعلم
 والفقير إلى ما يلي
 النسخة
 منقول من كتاب
 اختلاف أنواع روافد



٧٥٥

المصاحف
 ١٠٠
 ٨٢٥
 ١٠٠

في المار والرجعة في طهر لا يجزئ فيه
 أو في الماء لا ينجس
 وأما في الماء لا ينجس
 وقع في الماء لا ينجس
 ولا في الماء لا ينجس

المصاحف
 ١٠٠
 ٨٢٥
 ١٠٠

كتاب الفقه
 ابن أبي أحمد
 صفي الدين
 ٢١٤
 ١٠٩

ع

[illegible]

القلادة والحمار ومحمد بن الحارث السبب وصهيون لا يسكن الغيا بل ذلك
الاتحاد السبب انما لا يرى وعشيب جارية فتموه ذواتهم انما نحن ونورها
ان هذا أهل ان المالكين المولى لقيام السبب الذي اليه له من وان انا
غير المولى من النقصان، وفي المثلث بقى يستحق الميراث من محمد وعبد الله
سكنوا الغياي وركب في تقصير اليوم خلافة عيسى بن علي كان في مجلس من الغياي
وان كان في مجلس عن محمد وروايات عيسى بن علي في المجلس الجريح في مجلس
مجلس وعند المجلس الجريح في يوم لا فافنا زاد وتبين ان كان في حرب واحد في المجلس
فلا عيسى بن علي في المجلس في نفسه مرة بعد اخرى او في مجلسه فجلسه وان في
عليه تركه في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
يكون خارجا في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
في الان في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
انما جميع الاماكن في المجلس في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
وانما جميع الاماكن في المجلس في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
فولم يكن ان كان في مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
او غير بيده ابره فخرج من مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
وعن محمد في المجلس في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
عند علي بن محمد فاصابته دم فاصابته في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه
فخرج منها دم في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
هل كان في مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
حدثا كان في مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
ما ركب على آية حاضر او في الدلالة أقل الملاءمة في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه
لان في نفسه في مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
فيها الواحد ذلك في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
وهذا وان كان في مجلسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه
لا يضره وعقله في نفسه في نفسه وان كان في مجلسه في نفسه في نفسه في نفسه في نفسه

باب خروج المشرق
والساعة

هذا هو موضع المصعد

منه يخرج المشرق
والساعة

وكذا موضع المصعد الى اسفل البوك الى وخرج من سر مسافين توشا في المشرق
وكذا وخرج من جرح فذكر عند الحنة وقله وقله في احد الروايات عن محمد بن ابي نصر
و لو اريد الموضع المصعد والفتح موضع آخر فخرج المصعد بنفق عنده والمشافع فيه بولان
في نوادرهم في العبر يكون بالعبر في المصعد واسمها على اسم

المصاحفة

باب المصاحفة
صاحبه بالخير هذا في حال البقاء في الشوق دوام السيلان في اول الوقت الاخر لعلنا
بالسقوط فانه لا يفتح في قطع الوقت كله وفي الان سطر السيلان من ثوبنا وثيابنا وطهارتنا
في التي قاربنا او طر على عا دها في الوقت حتى لا نخرج الى وقت الظهر في انقطع وتوصلا
الانقطاع وحام ذلك الى العصر لا يتفق طهارته لعدم السيلان المتارن في الطاري حتى
لوقت ان الوضوء ارساله بعد ثم انقطع قبل الشروع في الصلاة او بعده وقبل ان يها ودام
ذلك الى العصر اسقط وضوءه وحسم الظهر موقوف فانه لا في وقت العصر جاز فله
وان لو يسود دام الى المغرب سمس له عليه اعاده الظهر لانه اخذ في العبر من جرح انقطع
وتبين انه صل الظهر بطهاره العذب والحد زابل ولا يعيد العصر لانه صلى عنده لاجل
عليه فصارت كالتاريخ لو كان الانقطاع بعد النعومة قبل السلام فذكر له عنده هو الانقطاع
بعد السلام ولو سالت في اسبالة ينظر آخر الوقت فان لم ينقطع نوحى صلى في آخر الوقت
فان توصيا وصلى من جرح الوقت ودخل وقت صلاه احدث انقطع توصيا واعاد ما صلى له
تصريحه وكذا لو سالت في احد المشرق فترصم سالت في المشرق توصيا لانه ما في تصار
هذا اذا اخرج من سالت منها توصيا لعمام انقطع احدها فخرج وضوءه لا الانقطاع ليس
حديث ولو وجب وضوءه خرج الوقت وهي الصلاة استقبلت لانما صارت من جرح من اجل
بانقاع المانع ولو وجب السيلان الدم فبث لا فاحث للما السبعة المندبة كيهان اصول
تختلفه وتصل بوضوءها ما شئت ما لمحدث حدثا اخر ما بقي الوقت وهذا المشافع توصيا
الحكم في لان هذه طهاره ضرورية جوزت مع المشافع والضوءه في جرح في الوقت فذكر
ارتفعت الضرورة طهره في المشافع الحديث المصاحفة توصيا لوقت كاي صلاه ولا الوقت
شرح للاد اقام مقام الادامع ظهر والحديث تسهيل للاد عليها لان الاداء قد يقول وقد
واسل هذا الطهاره تنفق بخرج الوقت وعند زفر بدخوله وعند ابو يوسف باها كان

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

وشرة الخلاف تطهر اذا توصات قبل طلوع الشمس لم تلت تنفق وجود المخرج
زفر لعدم الدخول والفاي توصات قبل الزوال لم تلت لا يتفق لعدم المخرج
ويتفق عند يوسف رحمه الله لا تطهر بها ضرورية مشربة للحاجة ولا
المصاحف الوقت ولهما الوقت فانه ام الاداء فيقول تقدم الوضوء في الوقت كما في
على الاداء ولا يمكن القول بعد في سائر احوال لان دخول الوقت لا يتفق بخرج وقت
وبأخروج المصاحفة توصيا يوم العيد صلاة العيد هل لما ينصلي الظهر
الوضوء عند الحنفية ومحمد بن ابي لير ذلك لانه حرج وقت صلاه العيد وقيل
له ذلك وهو الصحيح لان صلاه العيد صلاة الفجر ولو توصيا للصلي لما ينصلي الظهر
به ذلك لعله لو كان عادتها في الحيز اقل من عشرة وطلعت رجعا لم تقطع دمه من
الحضه الما لثقت عند طلوع الشمس يوم العيد فان وجب عليك الرجعة حتى تقبل او
تسلم عند محمد بن عبد هافصل به او يدرب وقت الظهر اشار الى ان يدخل وقت
الظهر لا يخرج وقت صلاه اذ لو خرج لا تقطع رجعتا فان صلت وحدت الما لم تعد
الرجعة وان عادوها الدم بعد دو في الكفاية اعتسلت بغيرها عفو لم تقطع استحسانا
والاعتسالت ان تقطع لانما انت تعلم العمل ولكن لا تل للزواج وكذا لو بقي التضرع
والاعتسالت عند محمد بن الناصر من ان الله لا يحب في الاعتسالت افلحنا بالاعتسالت
وعزى الى يوسف في الانقطاع روايتا ولو اعتسلت بغير الحار والحر تيمم سقطت ولا يروح
ولا يصلي لان السوء تختلف في كونه طهورا ام احدي كل حكم الاعتسالت ولو لم يطهر ولا تقطع
الدم على عادتها لزوجها ان يقربها ذكر الحلو ان قيل له ذلك عند محمد بن طلال
لها وتاسوا على الرجعة وقيل بغيرها عندهم وعن ابو الليث بغيرها عند علي بن ابي
الاستحسان ولو وجدت المصاحف التيمم حل التبران ولكنها لا تعتبرا وقال ابي المبارك
لا يعتبرا توصيا للظهر وصلى ثم توصيا للعرض دخل وقت العصر فلا يصلي به
العصر لانه وضوء للظهر في وقت حتى لو تبرع فساد الظهر بعده وليس علم

باب المصاحفة

باب المصاحفة
الزاد خلطه لظاهره بالماء فاعبره الخالب منهم ثم نظرا ان كان شيئا خاف لونه
لون الماء كالبزنجية فاعبره بالمون وان كان شيئا وافق لونه لون الماء كالبطخ

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

منه يخرج المشرق
والساعة

عزف

فيه

لعجف

كاث

مثل كالعاب وعن البردوي يعتبر فيه الكبر الفاضل وهو العجف وعن عز الائمة
 الصبي انه يحسن خاصة غلبه لانهم حرام الاجماع لم يجد الايبدي قال ابو حنيفة
 يتوضأ به وروى عنه انه رجم وقال النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابو يوسف وهو قوله
 يجر رجلاه عنه ويتوضأ به ويستحب له ان يتيمم بحمل عينه وروى عنه يجر رجلاه عن اب
 يوسف مثل قول علي فوجه قولنا احنيفة الاول انه عليه السلام توضأ ليلة الخندق فالتفت
 طيبة وما يابور وجه قوله الثاني ان ليلة الخندق كانت عكة وابية التي لم يلبسها حتى
 وجه قوله الثالث انه عليه السلام ساء ما واثقه ليشعر على الاطراف فوجبه البردوي
 قالوا لا بد من التيمم في التوضيحه ذكره في القوم وذكر البردوي والشيخ والشيخ في
 حنيفة في الغسل به على قوله الاول واختلف فيه قبله واعتبارا بالوضوء قبل الاذن
 للثابتة فوق الحديث ولا يجوز الحائض المحدث فيها يثبت خلاف القياس قلت وكذا في
 نفق ويعقوب نصاعز احنيفة في الغسل في الجواب عند احنيفة كالجواب في الوضوء
 والظاهر ان البردوي والشيخ يحفظا جواب احنيفة رحمه الله في ذكر الاختلاف
 وهذا اذا كان السرد طويلا وان كان مسكرا لا يجوز لما ان اوارد في الحديث المأثور
 احنيفة بخلافه وان كان مطويلا لا يجوز كيف ما كان لاننا رويناه وقال الكوفي
 يجوز ولا يجوز التوضي بغير الايدي خلافا للروايات وعنده ذكرنا الناحية اختلفت
 للجواب باختلاف الاسماء كمال احنيفة رحمه الله سئل عن التبيد اذا كان في الماء
 فقال يتوضأ وسئل اذا كان مخلوطا فقال لا يقيم وسئل اذا لم يزل اياهما فقال
 نعم قلت فعل هذا الطريق لا يخفى في تبيد القري وسئل احنيفة في المواد
 على قولنا انما يجوز التوضي بالتبيد اذا كان رقيقا مثل الماء الذي يسيل على المواد
 سبب واجبه ان التوضي بالسبب مع العذرة على الماء لا يجوز وسئل عن موضع
 العذرة على الماء كونه في البحر طويلا من الناحية من كبر ذلك وفي
 الثاني شخ في الماء بالنبي صلى الله عليه وسلم في تبيد فيها فاذا فرغ يتوضأ
 ويعيد ها عند ابو يوسف في تبيد الاعادة وعند احنيفة في تبيد في وجود
 سورا حاد فيها جواب الكل كجواب عبد ولو جمع بين النبي صلى الله عليه وسلم في الشرح
 لم وجبا لسور فتدعي في تبيد فيها فاذا فرغ يتوضأ به ويعيد هالا لان كلاهما سؤا عنه

30

فانه لو كان مع المسافر السور والتبيد يجمع بينهما ويجوز ان يكون ذلك عند احنيفة
 ويجوز ان يكونه التبيد سورا حرة مكروه وقال ابو يوسف لا يراه لا يراه عليه السلام
 كان يجمع لها الا انما فيسب منه ويتوضأ بفضلها ولها نجاسة لم يستدس كجاسة سورا
 الا ان الحار سب الحان الحاجة فيقيم العله او في الكراهه والحديث اعلام انه يجمع
 فان اكلت الاثارة وشربت على الفوط يجمع وان مكث ساعة لم يجمع والجمع
 وهما باطلان ان الحاجة لا تزول بالمعاينة عنه وعندها تقول الا ان الصبي شرط على
 يوسف الغضولانه عن متعرب في الثياب يجوز ان لا يركبها الا في الماء لا يركب
 الماعل ثوبه وخرج على الزوال بالضرورة والندوب وعلى الخلاف من غلب الخرافة كما في
 ولربعض لافه في الاربعين ان كانت قصيدة فسورهما مكروه والا فلا يركبها ذكر المصنف
 ان قالوا لا يركبها الا في الاربعين وانما في ثوبه افضل حتى اوكلت من طعام يتوفى مثله لا
 يركب ان يجب الطعام وكذا لو ارادت ان تلعب في ثوبها وكذا لنباح حتى لا يركب
 يكون على حسب ريقه وريقها يجمع في بعض الروايات ذكر كبر رجلا به لو لم يمسح
 يكره ان يركب بالان يرقيا ليشرب يطيب وهذا لو وضع لها طعاما فاكلت بعضه لا يكره
 ان ياكل الباقي لانه لا ضرورة في اللبس في ثوبها في غسل اللبس لا يكره سورا
 البيوت وسباع الطيور ذكره اما السور فاما قلنا في الضره وما الحار فانها انتشر
 شقها واهو على جاف لها ولكن يتاولها ليصفها بفاوتها الكراهه فانها يتوضأ به عند
 اما المطاق حار غير كراهه سورا لاجل جاذبته تشاوت قدرا وشربت فيوض وان كانت
 محبوسة فلا يركب وان كانت حلاله يتوضأ بها ولا يكره في الجفاس ولا يكره في الجفاس
 كالنبي يدخله او يجله في الماء والتوضي بغيره احب اذ المراكب معه حافظ ولا يركب
 بسورا لعين والمركب سورا لكونها طاهرة ووجه الصلاه الحائمه ولها لم يكره في ثوبه خلافا
 وقر العوسف على احنيفة كذلك وروى الحسن عنه فيه الكراهه كما كانت الجوزي
 الظن عند احنيف ان ان يتوضأ بغيره وعنده لو توضأ به كره وعنده انه مكول للماء
 المحل كمال السور احدث من حرام اللحم اعتبارا بالحيوان في البيوت وسورها في اللحم مكروه
 والسور احدث منه وهو ان لا يكره وعندها يكره في الروايات كلها في اختلاف زفر
 ان احنيفة وابو يوسف وزفر والحسن رحمه الله اتفقوا ان التوضي بسورا الفريجي وان

في قوله لا يركبها الا في الاربعين
 في قوله لا يركبها الا في الاربعين
 في قوله لا يركبها الا في الاربعين

في قوله لا يركبها الا في الاربعين
 في قوله لا يركبها الا في الاربعين
 في قوله لا يركبها الا في الاربعين

الاستعمال

قوله

اختصارا هو كرو الوثني به أم لا . ولا يجوز التوضي للاستعمال لأنه غير طهر ولا خلاف
 في حال الحي وهو رواية عن الأحنيفي حسن بخاسه عليه وقال أبو يوسف وهو رواية عنه
 حسن بخاسه خفيفة وقال محمد وهو رواية عنه كلاهما غير طهر وقال وثقان استعمال ظاهر
 فهو طاهر وأنا استعماله رجب واحتج فهو طاهر غير طهر ولا خلاف في كون كل حيوان
 كقول زفر جرحه وبابه الحيوان يباح الصلوة وجهه الثانيان الظاهر مع النكاح
 غسله رسول الله وجوههم وجهه وباقي يوسف تماثل الأدلة لمكانة كونه
 وفي شرح بكر لإصلاح الاستماع به وفي الاجتناب عن تحريمه لا بأس بان يجزى وفي المسألة
 اكره مشربة وليس بحرام . وفي شرح لفرج جرحه اذا زالة النجاسة به ذكر الحسن هنا على
 الاختلاف الذي ازاله النجاسة بالماء بابت وذكر في جرحه قولها وكذا نقول قد
 يصل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك ببول أو ببول
 لم يرد من ماء لم يغسل ولو حلت ما فيه دم لم ينجس ذكرنا السجى واختلف في راب
 النجاسة ببول ما يبول لحمه والاصح ان التظهير بالنجس لا يكون للتضاد بين
 الوصفين ذكرنا في الرد ذكرنا ما اذا حال الاستعمال اذا زائل العضو
 نجس في مكان اقامته على العضو او زاله ملامسا لم ينجس ولا يأخذ وهذا ما لو
 فيمنع من الاضمار بالنجس لا يصير المبدل مستقلا ولو عصر المنيديل فاجتمعت الخصاصة
 في مكان نصيب وفي شرح بكر هذا مذهب الثوري وعنده اذا زائل العضو الذي يستعمله
 وان لم ينجس وفي شرح القاضي عند العامة يصير حتى لو غسل عضو اقتطاع منه على عضو
 وجرحه عليه لا يجوز وقيل يجوز وفي نظر الصلوة مع منديل الغسل ان كان مع غيره من
 الماني الغسل بجزء واحد منه عند احييه واليوسف وان كان مع بعد ما من المانيان
 يجوز وفي جرح محمد بن هاد ولا بأس بصله على الاراء الذي صح به عند الوضوء والحلة
 واختلف في سب استعمال الماء الا اقامته القربة واسقاط الفرض ولا محمد اقامته
 حتى ان يغسل او يضارب القربة ما يستعمل او لا يغسل الخ لا يوقها الحدث
 يريد التبريد او التبريد لم يصح عند محمد خلافا لها وانما عرف باختلاف في الموضع
 في البراءة والداخل فيها الطلب للرد عنه الرجل طاهر لا للملاقاة بغيره وهو مقرر
 لا لما له لا نعمام القرب وانك بغضها يها الخاف وتا ولا خلاف ان زالة

قوله في رواية محمد بن ابي اسحق

الحدث

الحدث توجب الاستعمال وانما الحكم في مسله اليه ضرورة وعند يوسف كلامها
 بما لا يلائم لصحة شرط التظهير اذا لم يظهر لا يصح فاستعلا وفي رواية عنه
 قوله لا لاقاة النص وقالوا في قول احييه ان النجس ثلاثة النجاسة الحية والرجل لا
 يخرج من النجس طاهرا وقالوا في النجس لان النجاسة والرجل طاهر لا والله لكنه وانما
 قال ذلك بعد من اياه الله . ولو اغسل الرجل في الارض عند يوسف لا يظهر باغض
 أنه ان ركن استحي فالياء نجسه وان استحي فمسحله لانا الظاهر هو اقرب وعند محمد
 بكل استحي يخرج من النجاسة طاهرا والمياه يستعمله وان كان القياس عندنا يخرج من الاول
 لان العدد يغسل النجاسة الحية لا يغير الا أنه تركا القياس كما يقول صاحب الشرح لا يوجب
 احكام في الماء الدائم ويغسل فيه من حياه سوى بينهما في التفرقة وجبا في التفرقة
 يخرج من الاول طاهرا ولما البراءة الرابع وما رواها ان وجدت منه شية القرب ما يستعمل
 والامام طاهرا ولو غسل الثوب بالنجس الاجابة ثلث مرات غلب مياه وعمر او في
 ثلث وعصر في القياس وهو لا يشر لا تظهر في الغسل في الماء الجاري او يصب عليه الماء في الغسل
 يظهر في الثالثة والمياه نجسه وعمر يوسف انه اخذ بالقياس في رتبته في الثوب وابتاها
 العضو النجس او غسل اجابته او في اجابته فذكره عند محمد وقال أبو يوسف الميا نجسه
 ولا يظهر لعضو المويصب الماعليه او يغسله في ماء جاري وما حكم الميا في حكم كيا حكم
 الثوب قبل قوله فاما الاول لو اصاب الثوب لا يظهر الا الغسل لا لا يغسل
 المي نجاسة ثوب كان لا يظهر الا الغسل ثلثا على ما ذكرنا في حالي الثاني والثالث
 وذكرنا الاجابة الاولى تظهر يغسل بالماء وفي الثانية من في الثالثة من وفي شرح
 محمدا الحاروي لا ينصو اذا كان الاثا واحدا وجد المانيان فوجد المانيه في كل مرة
 تجد يد الاناء وفي الحق لا يجوز الاستغفار بهذه المياه اذا اقترب احد اوصافه لا يصح
 نظير الثوب بلكون النجس غائبا وان لم يكن شيعه يجوز في غير الشرب والتظهير كحل المني
 وسقى الدواب وفي المشتاق ينظر الى غلبه الطاهر في تطهير المني في الصلاة معه والماء
 الرابع في الثوب يظهر لانه ما فيه من القربة وفي العضو غير طهر ولا يظهر ان يكون ذلك
 منه على وجهه لفرج حتى يوم سب كانه وهو غير طهر لا يظهر في جرحه لفرج في
 استحق المفاط لو غسل ثلاثة اوثاقا مختلفة في ثياب اجابته وعصر من لا يظهر لانه لا يغير

قوله في رواية محمد بن ابي اسحق

قوله في رواية محمد بن ابي اسحق

فاخذ بالقياس وفي الثوب تعامل ينزل القياس في موضع عند مجرى الوصل نواحي اثلاث
 مرات واجب وفي شح الحلو ان شرط العصر قول مجرى حال اليصفي وفي السعاع ابو يوسف
 وثوبه عن الماشي رفع وعصر طهر وفي النفاذ عنه كذا الوصل الماعليه من عصر
 وفي النوازل يبالغ في عصره كما لو عصه لا يسلمه الماء وما لا يراى في القدر
 والبلل فيه وفي جامع المسافر الصداق في يفي ان يصدر عصر حتى لو قصر غيره
 لا ينظر في شح وكد كالحا في محصره انه عصره عصر حتى ينقطع به ماده التقاطير
 وفي شح بكون الحافظ لو اصاب اليد نجاسة فلا يطهر الا بالفضل ثلاث مرات في قول
 لان العصر متعدد فاقم المولاه مقامه وفي المعويدين ابو يوسف الوصل كما على ان يطهر
 طهر وان لم يصبره وهذا الخب لو اترت فاعتزل وصب الماء على الارض طهر وان لم يصبره
 وفي سرح المولاه وكذا لو كان في ارضه اوبى نجاسة واستكثر افاضة الماعليه طهر
 وان لم يصبره ولو يدلكه في صلاة الجلاء وكذا لو اصاب داخل الخيط نجاسة فلا المافيه
 ثلاث مرات ولو اصابه طهر وكذا البساطا ليحرق الوطخ في الضر يخرج بعد الما في العاص
 قبل ان انا الخيط يطهر بعلمه ثلاثا الا ان سقى فيه الماء ولا يجذبه ثم يمسح بالماء ب
 غير الحل فان جرد في الحل يطهر وكذا كما يغسل بقدره ان لا يوجد فيه واحد ولو لا
 طهر في الحسجاني بقا الخيط لا يصير اذا لم يزل بالماء وفي القور اذا شقنا النفا والخيط
 الجنيه بعد ذال عينا منهم من شرط غسلها ثلاثا ومنهم من وطأ الى نصفها ومنهم
 من شرط ثلثا بعد الصفا واما كيفية تطهير الجليل المديح في بعض محرم ذكره قالوا ان كان
 جلدنا كعصرة يغسل ثلاثا يصبر في كل مرة وان كان لا يملك ان يلقاها ينقع ثلثا ويغسل ويحرق في
 كل مرة وهذا روي عن ابو يوسف في بعض المدايات ويحرق بعد الماء ثم غسل في كل مرة
 عصرة لا يطهر ولو لم علمه اسأل عنها لكان له روي عن مجرى قال محمد لا يطهر وقال
 ابو يوسف غوة بلوطا طهرت ثلاثا ويحرق في كل مرة فيطهر وهذا الخب الجليل اذا اصاب
 البول والخمر ونشرب قال ابو يوسف ثلاثا الما شح ينشرب ثلاثا ويحرق في كل مرة
 فيطهر زاد الحسيني ان اذا سق طهر في نجاسة ولا يحرق الا لو كان الحين من الخمر او
 من غيره جديدا او دافا قال محمد لا يطهر الجليل وهذا الاخر الجليل لو اصاب عند الخ
 يغسل ثلثا عندهم وفي صلاة الحلو في كذا الجوف والخفة والكعب لو اصابها نجاسة ولم

في عصره
 في النوازل
 في القدر
 في الما
 في الخيط
 في الجلاء
 في النفا
 في السعاع
 في المعويدين
 في القور
 في النفا
 في الخيط
 في الجلاء
 في النفا
 في السعاع
 في المعويدين

في النوازل

في القدر

في النوازل
 في القدر
 في الما
 في الخيط
 في الجلاء
 في النفا
 في السعاع
 في المعويدين

في النوازل
 في القدر
 في الما
 في الخيط
 في الجلاء
 في النفا
 في السعاع
 في المعويدين

في النوازل

يقتصر بقا الماعليه ثلث مرات طهر وان لم يوجد الخيط فغسل في كل مرة فان شرب
 وهذا البوارك اذا اصابته ولم يشرب بقى غسله ثلثا فان شرب قال ابو يوسف
 ثلثا ويحرق في كل مرة وقال محمد لا يطهر وذكر لو كان خمر من قصب يغسل
 مع شدة النجاسة فيطهر بالاحاء وهذا الخيط لو اصابها بول او خمر اجعلها ثلث
 اذا لم يمسح ولم يشرب يغسل ثلثا ويحرق في كل مرة ويغسل في الماء السجاني اذا اصاب
 النجاسة ولا يحرق الا لو نجا وقال محمد لا يطهر وهذا الخيط لو اصابها الخمر قال ابو
 يوسف يطهر ثلث مرات بما طهر ويحرق في كل مرة وقال محمد لا يطهر وهذا السنون
 لو اصابه بالعدو او بالحطب الخمر عند ابو يوسف يمسح بالحطب الطاهر ثلاثا وعند محمد لا يطهر
 وهذا الحوض لو نشرب غائبا وقال ابو يوسف ثلث مرات ويحرق في كل مرة
 وقال محمد لا يطهر وكذا الخشب لو نشرب البول والجر والما الخمر او لعت وفي
 الخطة اصابه بالارض نجاسة ان كانت رقة يصب الماعليه حتى يغسل بها ويحرق
 لان النشيل تلو العصر وعلى قايين ظاهر الرواية يغني ان يصب عليها ثلث مرات ويغسل
 في كل مرة وان كانت الارض صلبة ان كانت صلبة يصب عليها ويغسلها الى العصبه
 وان كانت مسوية حتى يفعل اسفلها اعلاها او تكثر من اسفلها وفي الطمر حائل
 على المتينة فوقه عليه الطل ثلاث مرات والنشيل ثلاث مرات طهر وهذا لو شق الارض
 المشربة ثلث مرات ويسبوعن البقال في الطير نفع في القدر وهو يقول ان
 الغليان بوقوعه فاحرق قبل الغليان فيطهر المحر بالفضل والاشترى واحد بعد الغليان
 لا يطهر وكذا موت الغارة في السلقه قبل البلع لا يطهر بالسلقه بالفضل ويغسل
 وتطهر المحرم من الطير والخمر والسنون يطهر بالناشر ويغسل في الماء يصبه على
 الخمر كلام قيل يطهر وقيل لا وقيل بآب ما طهر ثلاث مرات فيطهر في طهر
 الدهن الخمر عن ابو يوسف يجعل ثلثا فيصيب عليه الماء ثلثا فيقول الدهن الماء فيقع
 بشي هكذا الى ثلثه فيقع في ثلثه وقيل يجعل في فخاره فيسفلها ثلثه يسدده
 فيصيب عليه الماء يخطط جدا ثم يترك حتى يصفو ثم يرفع القبة فيقع الماء في
 ويجمع من البعير في غسل ثلثه في الغارة يجعل ثلثه فيصيب فيه الماء فيطهر
 حتى يعود الى مكان هكذا يغسل ثلثا قال وعلى هذا البس ذكر الخمر ادخل الخيط في

في النوازل
 في القدر
 في الما
 في الخيط
 في الجلاء
 في النفا
 في السعاع
 في المعويدين

في النوازل

في القدر

في الما

في الخيط

في الجلاء

في النفا

في السعاع

في المعويدين

في الحمار ويؤديه اما عند حجر فطاهر واما عند اني يوسف فلبسوه وويل يظن البدر
 اتفاقا وقال الكوفي لا يلبس في قول اني يوسف وويل يظن البدر في قوله
 ادخل به يريد علم افسد اتفاقا وان ادخل اصعبا او اكثر منه دون العفو ويريد
 في قول اني يوسف واحدا الرواية عن عبيد وهو الاحم لان خذلة ليل فان ادخل جملته او
 عضو اغبر يده لا يريد غسله فان العباس عند اني يوسف ان يفسد وهو الوجه
 واتحس اليوسف في انفسه ونحوه قالوا اذا كنت تترك الاستحسان ولا تترك
 من ذلك عند حجر قال ادخل به يريد علم عند اني يوسف فلبسوه وويل يظن البدر
 وفسد عند الحسن قالوا ادخل جليله وفي الصلاة للحسن قال ابو حنيفة حين
 عوف عن ربه الى الوقوف الواحد جليله وانا لو كان ابن يوسف يدعي ولا يسط
 فوضه فان ادخل الخلف يد لا يفسد عند ان حنيفة وصاحبه اذا لم يقصد تخلفها
 فان قصد فسد عندهم وان ادخل جليله لا للصل لم يفسد عند حجر وفسد عند اني
 يوسف فان ادخل ما يقيد للمفسد يفسد عندهم وان ادخل ليل به يده او فؤاد ذلك
 عند اني يوسف خلا المجد وفي شرح القاضي غلظ الظاهر شيئا من يده سوى اعتنا
 الا وضو الخلف واليد لاجل ان يده في يمينه لا في يساره ولا في يمينه ولا في يمينه
 او غيره يصيب وفي الثاني ادخل راسه او خفيه في الحمار قال حجر يصيب بقصد
 البعوض لاجل ربه من السبع وقال ابو يوسف تجزئه لانه حكم الحمار بالابا له
 فان لم يوجبه السبع جازعته والماله بالاحماع وفي جمع ورويه مستلوا وفي
 الصبي لم يلح اختلافه في ان صلاته صلاه حقيقه ام تحلف وفي المهرية سبع وفي
 امالي القاضي العيني العاقلة يتخلف ويعقل ويؤديه التطهير سقوان فصلا لا في قوله

في الثاني
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في الاسرار وغيره

في الاسرار وغيره جليله
 ان يوسف افسد الى اخر الوقت اذا كان على طبع من الما ليصل الى ابا جليل
 الطهارات وعن ان حنيفة وان يوسف التاخر يحتمل ان عليه الكاهن وهو موضع
 يلزم وجود الرقية فيها لم يجر الموضع حتى يلبس فانها جملتها ذكيرة جملتها فان كان
 لا يلزم يحتمل ان الوقت المسبب واذا اذن ان يغتسل الوقت المسبب يصل الى اذن

عن ان حنيفة قال بكر هذا في القنوت وفي القنوت لا يثبت احد من الخلق الطاهر ولو
 احب ان يقربه او اعلى عليه بل يثبت له الطاهر فان كان هذا دليل في وجوب
 العمل به ولا يلزم مبالا وعن حجر يبلغ وهو رواية عن ان حنيفة سوا كاف حرج الوقت
 اولا وعن الحسن هذا اذا كان الما غنم او سرة ما كان قد اذنه طلع ميله وروى في
 من يصلح سوا كاف حرج الوقت اولا وفي الجراح لا يحتاج الما الى طهارة
 دراج الى اربعة الا في واحدة وقد ثلثنا الى اربعة وقيل الفرج مما عثر
 الف حنيفة وقيل الف حنيفة ممدد ربيع سم وعن اني يوسف لو قعد الما يثبت
 رقيقه عند ربيع ربيع وفي رواية العن فيه للفرج وعن ربيع ان يكون بينه وبين
 الما عند ربيع ربيع وذكر عن ربيع ان يكون بينهما ميل قال هذا اذا كان
 مسافرا وان كان فيهما لم يجز اذا كان بينهما سوا كاف لغت اولا وفي العار يسم
 من عاب عن المصير قد اظهره ذكركم الكوفي ذكر الحمار لو كان في السفر في قنوت
 يتدبر على قطع ذلك الحمار قبل حرج الوقت وقد قال مشايخنا يقيم وقالوا الرواية في
 النجس روايه في قول النسيم فاذا في المسلة روايات وفي الايضاح مع رقيقه مالا
 يلزمه الطاهر عند ان حنيفة لان ذلك الخارج عن القنوت فلام ولا يلزمه لان الظاهر
 انه لا يتجزأ ذكر الحمار منهم من قال لا خلاف بينهما واما جوابه في الما
 فيمن طلع وبهم الخلاف فيمن طلع قالوا فيهم عندي انه لا خلاف بينهم في غلب
 على الفرج احدا للفتن وفي سرج بكر في صلاته ولا يلزمه ما ان وقع في ربه
 انه يعطيه فانه يقطعها وان وقع اكل رايحانه لا يعطيه عندهم ما ان شك في
 يعطيه اولا وتساوى الما ان تخفى فيها فان فرغ رايحانه فان اعطاه نوضا واعاد وان
 لم يعطه فصلوته مائية وكذا ان ابا ان يعطيه اعطاه ولو لا رايحانه فصلوته
 رايحانه فان اعطاه بين اثنان كان واجدا للما في ان يثبتا فليده اعاده الصلاة بالرضوان
 ابا ان يعطيه مشتب صلاته وكذا ان في ان يثبتا فليده اعاده الصلاة بالرضوان
 مشتب صلاته لانه وجهه الان فلم يفرق ما ان ولا يسمي ولم يثبت تحفته على
 سوا الفم فاخبره اعاده الصلاة وان لم يخبره وروى واحد جليله وجميع رقيقه
 دوا ماله لما تضر حتى اوقفا فاذكركم ان في ان يثبتا فليده اعاده الصلاة بالرضوان

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

واحد^م.

وقال اليوسف رحمه الله قال لسمعاعه رجع فمدهن هذا قال فسقبل يديك انما لم
قول ارحيفه فقول ان يوسف لا ينام وان البياض الوضوء على التيمم ويحذر ولا يؤكل الكلالك
يستقبل وفي العارفين في قول محمد اخرا رواه عن ارحيفه وفي شرح بكر الصلي
بالوضو احدث فلم يجد ما يتيمم به فجدف ان يقبض بعد ما راح الي كان صلاته بطلت
صلاه وان وجد قبله لم يسلم استخفا وبه الحنا والقباض اسلم وبه احدث محمد وفيه
وفي العارفين نحو الميت ثم وجدوا المتابعه للصلاة اعادة والقباض ليس له لا يناد
وعن اريوسف روايتان وفي الخامس الاصغر لو وجدوا بعد الاقرار اخرج وضل لما
يجز عليه التراب ولا يبعد مسافر في حله ما قدسية او لا يجز به في وضوءه
عنه بغير علمه يتيمم وضل ثم ذكره او علم به لا يبعد الصلاة وقال اليوسف
ذكره ابو ذر وذكره لو كان معه ثوبان احدهما طاهر والاخر نجس ففي الطاهر أو
ففي الكسوف فقلع رأيا أو نسى لما الذي غسل به الخامسة فغسل فيه ولما اعجز
عن استعمال الماء بغير مئاري كما لو كان على راسه يغطي ويغسل به ولا يجز به ولما رجع
المسافر لا يجوز ان الموقفا كان عليه اطلب كما لو كان في العراق ولو سئل الرقية
او اطعم فمضام عن كذا ربه فلا روايه فيه عن شاذل عن ابي حنبله وكان لا يكره يوسى شيئا
وغیره وجبه الفرق ان المداون للوجود في اية التيمم للثبوت على استعماله
ولهذا لو عرض عليه ان لا يكره له ان يتيمم والباقي عاجز عن الوجود في اية التكرير
المكروه ولهذا لو عرض عليه ان يركع لم يجز له التمكن من الصوم والناهي ما له ذكره ولو
غربا وفي حله ثبت لم يجز به علم فلا روايه فيه قبل تحريمه عنده وقد لا يبالى
وعن الكرخي حديث الرواية عن محمد بن جابر بلا عاقد واجهوا الوضوء وما عرض في
اوطن ما فني يتيمم وضل ثم سئل خلافه لم يجز ولو كان للمنعنا ثمعة او لغيره
فسي يتيمم ثم ذكر قول الاخوان بالاجماع لان ما لا يمينه والاحكام بنوعه على ما علة الخالف
لا على ما يندركه الا ترى ان من عدم الماء في المصر لم يجز به التيمم بان عدم الماء في المصر
لنادر فان كان المتعلق على الاحاف وهوراكب بنسبه يتيمم اركان التيمم على كل حال
جاءوا اركان في مقدمه لم تجز اركان سابقا لم يجز على القلب وان كان راكبا
مجرد كيف ما كان وفي مسيح كمر عن اريوسف لو كان على شط النهر ولا يعلم به يتيمم

في قوله واما ابليس فانه لما
 كان في الجنة فخلق من طين
 من الجنة فخلق من طين
 من الجنة فخلق من طين

بخبره وهذا لو كان ضرب جمعة على اسيريه وهو لا يعلم شيئا وصل وان كان يقربه
 ما ولا يعلم به قال محمد استخرا انا اجزة وفي الاحتباس يتم وكعبه يتطويعا جاز
 في قوله ولو كان ذلك على غاطي النهر لم يعلم به عن يوسف وروايتان وفي
 زيادات الجواب في اسفارهم النام الما في الروايتان وفي شرح القاضى في
 في التيم واجب في ظاهر الرواية وهو العجز وروى الحسن في الحقيقة ليس واجب في قوله
 الاكثر في عام الحول وفي اللاتي والوارث واجب وهو حاد الصدر الشهيد
 في شرحه بكونه في ترك الاقل من الاربع روايتان وفي التفريق يعلم ان كان
 يؤيده اذ استند به **باب**

تقع في الما عترب ونحوه مما ليس له دم سائل يموت في نور الما فيضله للموت
 موت ما ليس له نفس سائلة في الما لا يفيد الما ولا ما يعيش في الما يموت في الما لان
 اللبوس لا يمكن ان لا يكون له خلقه وصل الما معدنه ولا يطهر حكم النفسه ومن
 يوسف ان يقطع فيه اسنله ولو مات في غير الما لعن في الما لم ينجس وهو رايه
 الحسن عن الحقيقة في رواية هشام عن حماد فان قطع فيه كره لانه وجب النجس
 فتراعى المحدث في رواية هشام عن يوسف وعنه الضيق في البري في الما لان
 كبر سميتها في الما فيضله وان كان مجزولا او في قوله لا لانه لا دم له وفي
 شرح البيهقي في الما يموت في الما ان كان حايه في فيه لا يفيد ولا في فيضله في قوله

الفضا من الما في رواية عبد الله بن وهب في الما يموت في فيه لا ان يتغير كره
 او ما فيه بغير الغنم والاحل يفسد في قوله يفسده اذا لم يفسد في قوله في قوله في قوله
 وهذا في النعم واليايس والقبائل يفسد لانه وقع نجس في ما قبل فصار كالنكر
 والنجس في الاربع وجه الاحتجاج ان اليايس له ملابسه منع اختلاطه بالماء لان
 اليايس في النكر فانه يثبت ويخلط ويخلط الاربع في الما لان وطوره خارج وكان
 الكلب لا يخالطه كقطه فيخلطه ما يفيض عنها بالماء لان فيه ضرره وان الابل والغنم
 صحت من اليايس فيقف تنجس واذا يايس قعب الاربع يثقله بها فلو حلتها بالنفسه
 لضاف الى نجس اليايس بالنفسه فانه يسقط على الارض ويخلط في النكر في قوله لا ينجس
 وجوده غالبا واختلاف في الكلب يصل ان يكون ملقا ويقل ان يخلط في قوله في الما قبل

لو كان على الارض
 فحاشه نفس سائلة
 فطرا او حيا
 فطرا حيا
 فطرا حيا
 فطرا حيا

لو كان على الارض
 فحاشه نفس سائلة
 فطرا او حيا
 فطرا حيا
 فطرا حيا
 فطرا حيا

في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل

وجه اكثره وقيل بوجه كله وقيل ان سمطع الامعاء فيها وقيل لا يملأ كل اوعى يعرف
 او يعرف وقيل ان سمطع الناطق وقيل ما يتبعه طعم الما اولونه او كرهه وقيل بقول
 الما في كل عتيد وذكر البعير في اسفاره الى الما انما كرهه كره ذكر القاضى في التيم
 الحسن اليايس لا ينجس وان كره والاربع بعض منه القليل المضروب واما الروث
 وكثيره ووجهه ويايسه مقصود والاب ابو يوسف ان كان ينجس اليايس لم يفسد استخرا
 بعد المخط وعنه لو خرج الروث اليايس من ساعته لم يفسد وعنه لا باليايس

او اثنين ملحطه بالسوقين وفي المساقعة في روثه وطيره وقعت في بر سقي بها عتيد
 دلوا في الروث وقعت وهي يايسه فابلت ونفرت وهذا لو اخرجت يايسه وكما ان الفضل
 يقول الاربع واليايس سواء لان الضرر كما يقع في اليايس تقع في الاربع وقا لابي
 الروث ان كان منه شيء مدور مستح كجاف فيدور لبعير سواء في شرح القاضى الروث
 والاحتياط يفسد الما وان قل لانه لا يستمسك له فيصل الما الى طينه وقيل لا يفسده

كالبعير والبعيرين قيل هذا كله في الما في قوله فاما في الما فيضله لان اليايس راسا
 جاحزة ذكر الحسن واختلاف في ابا ابيوت منهم من قال الضرر معدومة والاح
 التوبة وعن الحقيقة لو رقت بعدة او بعثات في الحلب عند الحلب ليايس به اذا
 اخرجت قبل ان تنفث ويظهر فيها اللون لان فيه بلوى كدور يورث في الكلب
 مداس له معدوم وقيل نجس اللبن وفي الما رقت عن الحقيقة واليوسف الاما ليايس
 في البعير والبعيرين وعن حماد انه امر بفسل الحطه من بول الحمار وروثه في اليايسه
 وعن اس سله لا وقيل يجمع فيفضل منه فقيم بحل فيف الحلم وعن سادان ياكل منها
 حتى سقى قدرا لجن فيفسل ولو استقيت عليه موضع الجاسه من ثوبه ذكر الحماري
 يفسل كله وقيل اذا غسل شيء منه فله ان يفسل فيه فاحمل في الحطه وعن ابي جعفر

يصل على موضع وينوي انه الما فيضله وذكر ابو ذر ولا يجوز التحري في ثوب واحد
 وذكر الحسن يجوز في احد الكبر حمله الواقع في البعير على راسه ولدا لسان
 والحله وفيها نزع عشر دلاء اذا ماتت فيها في الشامي وفي شرح عتيد وكذا في
 الفاره الصفيه وان استخرج كرهه والفاره والعصفور وفيها عشرون ذكر
 بكونه في ثياب فارات اربعون واحسون وعن ابي يوسف الاربع في حله في ثوب واحد في الما

في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل

في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل

في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل

في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل
 في قوله في الما قبل

اربعون التسع وفي العشرون كلمة كالسورة وفي موضع عن محمد في الغارين عشرين
وفي المثلث اربعون وان كانت الغاريتان كهيما للرجل فاربعمون وقد تالوا القرآن
كثارة والمثلث كالجماعة وذكر الحسن في الوعد في الاصل من المائة الصغير والكبير
وروي الحسن عن زرارة في الحديث في الصغير عشرين وفي الكبير اربعون وبهذا
وان ثلث قالوا في حكم الراجحة وقال محمد في الروايات الثلاثة الواحدة في الجوار
الاشعث في الموضع وفي الموضع اربعون وخمسون وستون وان كان الكبير صغيرا
والماليل لا تحت بلا في جميع الفارة اكثر اجزائها للموضع كله وان كان الكبير واسعا
والمالك كبر الاين في موضع محمد في ذب الفارة او قطعه منها ينج الكل وكذا في كبر
في قاعه من قدامها وعن ابي يوسف ان حفص الفارة والفارة سواء في الاحكام ولو وقع
في البئر من خوف الهرة من الكل والحمامة والورسان وفيها ثلثون والراجحة
والسور وفيها اربعون وذكر الحسن في السور عن الحسين روايات اربعون
ستون السوران في حكم الواحد فيكون ثلثة فيكون الماشق وعزاله يوسف في
السورين والراجحة ينج الكل وعن ارجسته المارز الحري وفي رواية كالراجحة
وفي رواية كالساقا ويحكم كله فان تجوز والابن من اسفلها نزوحا مقادرا كالساقا
ساعتين وفي تفسير الروايات قال ابو حنيفة ينج ما به دلو في رواية وما في اخرى
رواه ابو يوسف بخلافه بقدرها فيقل من ما به اما لها وعشرين يسيل قصبها
فيعلم مبلغ الماء ينج ولا يقاتل القصب فيها ينظر في استقرا ينج على اعتبار ذلك
وعند القيا من البئر ينج دلو ولم يقدرا ان لا ينج من اسفلها ينج من اعلاها
فيصير كالحرثان وفي المصنف من الرجحة اجمع راي وراي ابو يوسف على ان البئر
لا ينج كالماء الجاري وذا عن ابي يوسف وما الحام اذا كان يسيل فيه وقتي مقادرا
والسور ينج ما من في رواية وما من حصيرة اخرى وعلمها في ثنائيه وقال الكوفي
ينج حتى يثني بالخارج ما كان فيها وقال ارسام ينج ما يقدرة رجلا لها بموضع
الماء ولو غلب ما هو اقبل لانج ثم عاد عند ابي يوسف خان محمد وكذا الوحي ينج
عشرين ذوا لانه انج العشرة بعد ثم ينج عشرين عشرين يوسف خان محمد والباقي
في البئر اذا نجت الاثني عشر وبها واحد المرسى لان الطير لا يفسد ولا ينج الواسع

حَتَّى الْوَجْهَ لَا يَنْجُ نَحْشُ الْإِذْ لِيَسْبَ قَدْ أَلْهَوَ الْأَنْسَابُ أَنْ كَانَ مِنْ أَكْبَرِ قُلَامِهَا
 مَكْرُوهًا وَيَسْتَنْجِ دَلَاءُ قَدْ أَكْرَهَ الْقُدُورُ وَذَكَرَ الْأَسْحَابُ عَشْرَ دَلَاءٍ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ
 فِي الْمَاءِ بَعْدَ عَزْمِ الْبَلَدِ فِي نَحْشِ أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ نَازِلًا تَوْصِيَةً أَمَّا بَقِيَّةُ النَّحْشِ جَائِزَةٌ
 فِي الْحَبْنَةِ فِي أَوْرَثِهِ كَحَبْنَةِ يَنْجُ حَسَّ وَسَتْ وَعَشْرَةٌ فِي مَالِكِهِ سَوْرَةٌ يَنْجُ دَلَاءُ مَالِ
 يَوْمَ عَشْرُونَ وَعَشْرَةٌ فِي الْعُرَةِ عَشْرُونَ فِي الْحَبْنَةِ الْحَبْنَةُ يَنْجُ فِي الْوَارِثَةِ
 الْوَارِثَةُ مَسْكُوتٌ نَحْشُ الْكَلَامَةِ يَنْجُ الْمَالُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِوَجْهِ الْفَقِيرِ الْحَبْنَةُ
 وَأَنْ كَانَ سَوْرَةً يَنْجُ الْكَلَامُ وَأَنْ كَانَ حَاضِرًا فَالْكَطَامُ سَوْرَةٌ يَنْجُ الْفَقِيرَ وَالْحَبْنَةُ
 يَنْجُ كُلَّهُ لَنْ يُولِجَ عَيْنٌ عَلَيْهِ وَأَنْشَأَ الْخُفْيُ فِي حَقِّ الْقُوتِ وَفِي الْحَبْنَةِ يَنْجُ عَزْمُ
 دَلِّ الْحَبْنَةِ يُولِجُ الْكَلْبَ حَبْنًا وَالْحَبْنَةُ الْكَلَامُ وَالدُّوْرُ يَنْجُ الْمَالُ فِي رَوَايَةِ الْحَبْنَةِ
 عَنْ الْحَبْنَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَنْجُ الْعَيْنُ عَنْهُ خِلَافُهَا فِي الْإِبْرَاقِ عَنْ كَارِ الْمَخْرِجِ
 خَرْنَا وَدَا سَتَقِي نَزْوَحَ أَرْبَعُونَ وَأَنْ كَانَ حَبْنًا يَنْجُ كُلَّهُ وَفِي شَرْحِ الْفَقِيرِ الْحَبْنَةُ
 أَرْبَعُونَ عَنْهَا حَبْنَةُ الْمَسْكُوتِ وَفِي الْحَبْنَةِ وَأَنْ كَانَ حَبْنًا يَنْجُ لَنْ يَسْتَأْذِنَ
 الْحَبْنَةُ أَكْثَرُ وَفِي الْفَقِيرِ وَفِي شَرْحِ الْحَابِزِ وَالْحَبْنَةُ أَرْبَعُونَ فِي بَعْضِهَا
 يَنْجُ عَشْرُونَ وَعَشْرَةٌ أَرْبَعُونَ وَيَكُلُّهُ وَعَنْ الْحَبْنَةِ الْأَمْرُ الْإِبْرَاقُ يَطْلُقُ الدُّوْرُ وَالْحَبْنَةُ
 كَالْبَلَدِ الْبَلَدِ نَحْنَهُ وَالْبَلَدُ يَنْجُ رَابِعَهُ أَمَّا فِي رَوَايَةِ الْحَبْنَةِ فِي الْخُرُوفِ
 فِي الْبَلَدِ وَيَكُلُّهُ فِي الْبَلَدِ وَالْبَلَدُ فِي الْبَلَدِ وَفِي الْحَبْنَةِ يَنْجُ الْبَلَدُ فِي الْبَلَدِ
 يَسْتَدِ بِسَدِّ الْحَبْنَةِ وَالْبَلَدُ يَنْجُ فِي الْإِبْرَاقِ وَفِي الْبَلَدِ وَالْبَلَدُ يَنْجُ الْبَلَدُ
 وَكَانَ عَمَّا يَابَعَشْرَةَ أَرْضَ فَمَا عَدَا فَوْقَ فَمَا جَسَدَ لِحَبْنَتِهَا فِي أَسْحَابِ الْفَقِيرِ
 جَمَعَ الشَّقِيَّ جَسَدَ فِي رَيْبِ جَلَسَتْ فِي أَيْدِيهِمْ جَلَسَتْ خَبْرَ سَلَامٍ وَجَدَ فَمَا نَافِئَةً
 فَانْغَابَ عَيْنُهُمْ بِوَجْهِ الْفَقِيرِ فَمَا نَافِئَةً فَمَا نَافِئَةً فِي الْإِبْرَاقِ فِي الْخُرُوفِ
 اسْتَرْجَا فِي الْإِبْرَاقِ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ
 مَا يُولِجُ الْحَبْنَةُ أَمْدُهُ وَالْوَصَابُ الْقُوتُ لَوْ يَنْجُ مَا لَوْ يَنْجُ فَمَا نَافِئَةً
 وَقَالَ لِحَبْنَتِهِ مَا هُوَ حَبْنَةُ حَبْنَتِهِ يُولِجُ عَلَيْهِ لِحَبْنَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَخْذِهِ لِحَبْنَتِهِ
 مِنْ عَزْمِهِ وَلَمَّا الْوَصَابُ اسْتَرْجَا الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ الْإِبْرَاقُ
 مَعْدُومَةٍ حَبْنَتِهِ لِحَبْنَتِهِ وَغَيْرُهُ وَعَدَا يُولِجُ لِحَبْنَتِهِ لِحَبْنَتِهِ وَغَيْرُهُ

[illegible]

هنا هو
ملوك الانبياء

و هو الطاهر

طهره المسائل وذكر الطوائف في المشبهه اخرى فيها اذ حر اصابتها غلبت
 كان الفضل يقول لا يجوز الصلاة في ذلك الموضع وقال ابو بكر بن محمد بن
 الاخر بايع الارض والارض لو اصابته نجاسة نجحت وذهب ارضها جزاء الصلاة
 عليها دون التيمم وذكر ابن كاسر عن اصحابنا يجوز التيمم قبل وفي كوز السطح من قوله
 الارض روايتان والاصح انه يهر وقيل هذا اذا كان التراب في الفل من قوله
 اربعة اصابع الاخر اذا فرض حكم الارض اذا اصابته نجاسة فيسقط
 وشرع المنتفعان ان يوصف اخر اولين اصابته بول نجس حتى ذهب اثره ثم
 يابيه او فرش اخر اذا ان فصل عليه وفي الجامع الاصح تراب او دولا صابول
 تذهب اثره طهر وفي غريب الرواية عن يحيى بن ممره اصلها بول نجس قال
 لا ينجس ان يصل بعد قالوا لعنه وان سعى بنحوه وفي جمع الفاضل ان اصابه
 نجاسة لا يهر الخاف لان يكون مغروضا ولو اصاب الحجر ان كان حرا ينجس
 النجاسة نجس لرجي يكون بيده طاهرة لعمان كان لا يتربط لا يهر الا بالفضل ذكر
 الشرح واختلف في غسل الطريق اذا اصابه نجاسة اياها وطهرتها على
 احوال قالوا لا ينجس عنك انها على الاختلاف الذي في الارض وفي المتأني
 واختلف في البين اذا كانت الكاؤنات نجسا لا الاستكانة العبرة للماء والطهارة
 والنجاسة وقيل العبرة للتراب وقال السلف والجمهور وقال ابن كاسر ان الجواب
 للظاهر وقيل عنده ان كانا في بينا طهر وقال ابو يوسف على وقيل
 العبرة بالظلمة منها وهكذا روي عن حنيفة ذكر المحن وكذا الاختلاف اذا
 الماء والتراب او التين من نجاسة التيمم فيه قول من قال لا ينجس كذا
 فهو نجس في النجاسة فيه القياس على ما سار الاشياء اذا اصابها النجاسة خصوصا
 العجولة اذا كانت اقل او لائق او اللينة ولو وقع في الماء الكبير نجاسة فنجس
 وطهر فيه تراب فزال التمسك طهر في الاشياء تذهب الى يوسف ولم يهر في الاشياء
 مذهب حماد وهو القياس للنجس وفي المسألة فان علم فيها شيء يبول او عذرة وكالطهر
 قالوا فذكر حماد عليه السلام طهر عن حنيفة والى يوسف وكذا عن حماد
 انه لو صب الماء الطاهر والنجس من فوق واختلط في الهوى قلت فعل هذا يوسف

والنجس والبول

الماء

الماء الطاهر والنجس من فوق فانه وروي عنه كل ما لا ينجس الماء لا ينجس الماء والنجس
 كما نجس في الماء وعن الاسكاف نجس لان الاجبار وردت في الماء للحاجة وكذا العزيم
 طهرته وسئل الربوي عن ردها الطهر فيها النجاسات قال كالمطهر الا اذا رجع
 النجاسة وفي المنتفعان ان حنيفة بن يحيى في اربعة افاضل منه قديمه وان غسل النجاسة
 نجس وان نزل فيه اجزاء استغنى على الثوب او في الماء من البول نجس مثل رول الارض ذلك
 لا يشبه في النجاسة به لانه يسقط الاثر عنه غير فساد كالحا الكيف ووقع الدبر على
 الانسان بعد وضوءه على النجاسة وان استبان اثره على الثوب بان يركب الطرف او على الماء
 بان يتبعه او يتحرك فذلك وروي الحسن عن حنيفة والمعل من ابو يوسف انه يهر مغفوق وفي
 التفريق عن ابو عتبة لو اصابته النجاسة مثل رول الارض فاصاب ذلك الموضع ما لم يتغير
 وفي المطر رمى جدره الى الماء وان شغل ما من وقوعه على الثوب ينجس قبل ان يهر لول
 النجاسة على الثوب وذكر الوهاب الحارثي ان اصابته الثوب من ذلك الرول ينجس قبل ان
 يستيقظ انه بول اخرج من رول يارب قال عليه سنة ش لا يركب ما هو ولم يجد احدا
 يسأل عنه يعلو بال غيرة فان ساء الى الثوب فالاثر انفسه فالواحدة في من اجمع
 لانهم يبدون لصب الغسل التماسا في من انا يارب فيه يكون نجاسة في من انا كذا

اكتشاف الفتوة

عورة الرجل المسلم الى ما عت الركبة والمراء عليها عورة الارحام وكيفية الرجل
 والذراع وازنات وقيل الركبة تبع الخد وقيل عضوان والترك الناصب تتبع للصدر
 والكبر لا يعلو عضوان وقيل عضوا ولا زنا من عضوان منصف لاختلاف
 واستار حكا وفي التهذيب كل عضو هو عورة منها فاذا انفصل عنها هل يجوز
 النظر اليه فيه وجان اصحابنا لا يجوزون الا في نجاسة كاجور او دمها وبقعا
 وذا الذكر المظفر عن الرجل وشعر عاتته اذا خلق هل يجوز النظر اليه
 وجان وفي جميع التوراة في حوزة النظر والسن الى ما تاب من شعر المراء
 وذكره حماد بن محمد ان ساء العورة سقوط الجواز في حق من عثر الطاهر ان شرط
 في حقه وفي حق غيره لا يفت بصره او يمس بغيره عليها اذا لم يدر ذلك للنظر وذكر
 هشام بن محمد انه شرط في حق غيره وقد قيل على حنيفة والى يوسف المصل اذا
 هذا

الماء

نظر الى فرج من طمأنينة من اجزاء قبل صلواته ونظر الى فرج لنفسه لا يتقبل
والانسان لا يمشي في قوله بالبطر الى فرج غيره وبنت به حرمته المصاهرة
وفي جميع وقيل كنف العورة في بيت خالي او كنف مكره طهرت الرام وقيل لباس
طهرت الاستحيا والى التعديس لا يجوز للرجل ان يجلس على راسي بيت خالي وفي جميع وقيل للرجل
جواز ذكر اللوى كيف اذكر وانما حال الاستحيا من نفس اذكر كنف ذكره على كراهة
وعن المفرد لباسه وقيل مثله عن لوى حينه ومجلى وذكر بعده ان الوضوء الطاهر
انما يسمى وان كان كنف العورة وفي شرحه ذكر اسم الله في حال كنف العورة فيجب
وفي ابي القاسم واختلاف في وقت التسمية والاسم انما يسمى قبل كنف العورة وبعد الفراغ
من الاستحيا قليل الاكشاف عفووا اللش مانع فان بطرا القليل في زمان كملوا الكبر
في زمان قليل على الضرورة ايضا فان كنف بطر فان اذكر معه كنفه لا يفسد صلواته وان
لا يودي شيئا ستره فذكره عندنا في يوسف ولكنه من الاداء وعند مجمل لا لعدم الاداء
وعنه زالماب النجاسة بدنة او ثوبه او ما به زحمه النار حتى وقع في صف النساء
او امام الامام او سنده بر القبله واخاف على تعليمه للزحمة وفيها نجاسة او
وقع في مكان غير واحد وكشف في مكانه فابو حنيفة ومحمد رحمهما الله قد رواه الكشي
العضولانية كالكلية المسح والحلو وابو يوسف رحمه الله قد رواه الزبارة على التمسك
للمعينة وفي كنف عنه روايات والاكشاف المتفرق في أعضاء العورة
يخرج كالنجاسة المصروفة على البدن او على البدن والنوب والمض او في موضع السجود
والفرد من تحت قدمه وفي راسه او نصف الحنيفة ونصف الغليظة كماله للزحف
في الحزين حيث لا يجمع في حرمانه الاكل في سراويله نجاسة قد روي في رقبته
منه جازم دلالة ولا يجمع كالزحف والتمسك في طين في قد روي في الارض يصيب
الوجهين لا يجمع الحنيفة فاصل بخلاف دي طافق والتعديس في العورة القليلة على
الاختلاف ويظهر قد رواه لعلية بالدهم كالنجاسة المقلطه والاولى لان الغليظة
كله لا يكون اقرب من قد روي في الارض في ذلك ان الاختلاف كمال العورة لا يجمع الجواز
وانما يمنع حرمانه كنف من اجزاء العورة من الارض وذلك اقرب من قد روي في الارض
يفسد هذه التبعات في الشافعي وغيره اذكر الحنيفة واختلاف في حيرة المرأة في كنف

الاستحيا
العورة

دوم او

ان

وقال الكشي هو كنف وهو الاحم وذكر الحواشي في كل البقرة عورة والرد ثانيا
وقيل كل كنف عورة واحدة والذكر يعين بانفراده والاشياء كذلك وقيل ان الضم
الى الذكر والاولى الاحم والشعر عورة والرد منه ما على الراس في المسترسل واما
وعنه في المناجيب موضوع منها لان في كنفه حرجا بالناس بخلاف شعرا لرجل اذ ذكره
البرودي ذكره فان لم يصل الى انشا شعرا لحايف والمجب لا يخبر به عند البعض كما
في الحية لا يخلطه حرج بالاصال الى اشياء ولا يخلو الوضوء الى اصلها وعندنا حرج
الحية لا يخلطه حرج باصل الماء الى اشياء فيجب بخلاف الضفير فانها اذا انقطعت
الى انفرقا في الحية بازل حرج فكلها قال الهندوا في كانت مقوضة الشعر
يجب اصال الماء الى اشياء حرجا لبقا في الدواب ان اذا احاطت حنيفة القدين لا يرويه
في صلبه الحنيفة والضم انه يجب وكذا اللعنة اذا انزلت على الوجه ذكره ابو ذر ولا يحد
بالوجوب او لا نعم اجعوا في الحية انه يجب الاصال الى كل واحد وفي الثمار واما الكشي
ال انه يجب الاصال الى اصول شعورها ذكره على ما يروى في الدرر والحزن من الشعر
في الوضوء واما بعض الحنيفة في روايه ليست وقد اشارت في ظاهر الرواية الى انه يجوز
قال موضع الوضوء مظهر منها وقد احوالنا على الشارب فعلى الرواس ولا خلاف في
الحاجين لامنيات اصل ولا يجب الاصال الى استر من الدرر قيا على استر من
الراس في المسح ولا يتركوا اليسر وقيل يجب في الثمار من غير كنف الاصال الى
تحت الحاجبين وقيل في جلبه الشارب هذا في لا يجب الماحت الشارب ولا يجب الى
تحت الحاجب وذكر ابو اليسر الشارب والحاجب اذا كنف تحت الاصل الى ظاهرها
وكذا في ظاهر ما يروى في الدرر والحزن من الشعر اذا كنف الاشئ وروى عن الجواز
الاصال الى البشرة وذكر الحنيفة الاصال بعينه الغسل ذكر الحسن ان كانت غير كنف
الحجب الاصال الى راسها قال طهارة الحية مستحبة في قول جميع اصحابنا الا في احد
قول مجمل طهارتها فاشبه الماء عليه ولا يجب استيعاب طهارتها الا اذا احتل الى راسه
يسرع عن يوسف فان ترك مسحها اصلا لم يجزئ الا احد الروايات عن يوسف ورواه
القول القوي عن حنيفة وفي العيون ورواه هشام بن علي بن محمد بن راسها او راسها وانما في
يجزئ قولنا حنيفة وعن يوسف في روايه مسح كليا وفي العلم عن محمد بن كليا في راسها

الاقاويل . حنب اخذ منه من الدرهم فيها شئ من القران والحشف بخلافه بل ابره
ولا اخذه في غير صدقه ولا الحشف في غير عظام قيل اراد بالخلاف الجلد الذي عليه
وقيل لومسه بالجرار وهو فيه روايةان في شرح عتاب وقيل اراد بالخلاف شئاً
ثالثاً لان الجلد تبع الحشف وان لم يتبع الحشف الا ترى لوسطه كده على الخياصة ويحيط عليها
لا يمر ولا يوقلم تحديقاً او متعللاً على الخياصة وكذا لو حلف بالخلع على الارض لم يلحق على
ثيابه على الارض تحلف وفي التمهيد قيل المذكور من المكتوب لوضع البياض ذكر
ابن زدي وما الكتابه قال ابو يوسف لا يباس به اذا كانت الحشفة على الارض لانه
يكتسب حرماً جازماً والحرف بالفرادة ليس بقران وقال محمد بن كره وعنه احب الى الكتاب
لان في علم الماتر المعروف وفي مشر الكتاب الشرعي ذكره ابو اليسر واليزدي والقاضي
وذكرنا بقاى انه لا يكره وذكرنا الاستيعاب لا يوجب ذكرنا لاحي لا خلاف في مهابا الم
لان يكره اليه الحاجة وكان فيه ضرورة وفي البستان اذا خرج من خلاف اوان من الكتاب
يحب ان يوقا ويغسل يديهم من في شرح التمهيد والحرف كالحب لان الحرف حلت
اليه وفي رواية يجوز اخذ الحشف كما في القرائن وفي شرح القاضي لا من الحديث في قوله
لو يذوقوا لالحشفة واختلف فيه وفي الماتر واختلف هل ساعد اعضا الوضوء
غسل من اعضا قبل اهلها والامح انه لا يطلق له ذلك وهذا الحرف لان الحديث لا يوجب
لا يجوز ارتفاعاً جازماً لا يجوز جلاءه ولا الوغسل في غيرها وقيل له ذلك والمنع اجماع ولو قيل
في الحاف من الية وما بها لرواية اخرى انه عليه السلام كان يحب الحاف والحاف عن
القراين ثم الية ان كانت طويلة فظاهر وان كانت قصيرة تحرى مثلها في اللسان من غير
قوله فهو له تعالى ثم نظيره قوله تعالى لويلد لرحمهم ولا يباس بقران ما دون الية
ثم اختلفوا في احبهم على الالاق لانه يحلف بها لو ان في الحشفة يد الحرفة
ويجوز اذ لم يقصد بها القراءه وان يزل اليه مستمداً الشكر والتمتع
وعلى الالبس وجهه اسهل لان تلقى نصفه ويكتسب ثمنه نصفها ولا تلقى له يد
ذكرنا في اخلاف في تلقى كله كالمسح بالراح ان كان منه ثمنه ثمنه ولا تلقى
بكرامه فيذكره ثمنه ثمنه او يرد عليه طيناً فيلقى فيها فمما لا يباس به وفي
الدوى عليه حرماً جازماً وعن ابن زدي لا يكره الشئ وعن ابن اليسر يكره وعن القاضي حكم

قيل لا يكره وعن التمهيد لا يكره وعن الاشعري يقرأ في الية . ذكر الحواف عن
الحنفية لا يباس للحب ان يقرأ الفاتحة عليه وجه الدعاء في الية والافق لا يباس في الية
عنه . وفي العيون لباس الحب ان يقرأ الفاتحة على عين الية او شيان من الية على عينها
مع الدعاء وهذه اشارة الى ان الله يتغير بقصد حلفها . وفي موضع عن محمد بن الحنفية
بنية الدعاء والتسبيح . وفي الاستيعاب لا يباس لها ذلك والحق يكره حلفها القرائن
على نيل المثل زاذ في موضع بنيتها القراءه وقيل لا يكره ذلك قال بكر والناس كلهم ان القرائن
بنية وتثابة امهعة لا غير . اختلف الاثنا في التسمية فانهم القرائن اوليت منه
وذكرنا على الخافوا فيها ولا رواية عن اصحابنا في حرمه قرائن على الحاف والمريض
من على الحديث يجوز ان يقال يحرمه على ان يقرأ في حق الحلف ان لم يكن . في اننا في
حق ان من حلف من القرائن لا يكره وذكر الحسن بن محمد بن كره يوجب السبوح
ويجوز بها الاملاء عند الحنفية وهو الحاف عندك وعليه الهاتكة وذكر الحنفية في
حكم يكره وذكرنا ابو اليسر لا يباح لها ذلك الا ان لا يريها القراءه في قرائنها القرائن
لنيل الشايع لا يجوز لها قراءتها التمهيد في حق رسول السبوح في قراءتها اللهم ان تستعند كلام
والظاهر انه لا يكره . وفي الماتر وقيل كراهته دعاء القنوت وقيل كذلك في الكتب
المقدمة . وفي النوازل لا يباس ان يقرأ لانه كلام الله واختلف في كراهته دفع الحمن
او اللوح الذي عليه القرائن الى الصبي وعلمهم لم يروى بوجه باس لان التعليم غير كتاب
يتعدى وفي التمهيد فيبيع القرائن في كلف الطهارة شرح وفي الايضاح من الكافو
عن شيه في قول ابو يوسف خلافهما ان اغسل في المتق عن رجليه لانه الماتر
وان اغسل من مشق فاجاب بن كره استقبالاته بالفسح لانه استهانة
بها وهذا المرأة اذا كانت مسك ولها ليهول وفي الاستدبار لا يكره
في رواية لا فسح المديس يكون موازياً للارض وغايته ايضا بقع موازياً ولا ذلك
البول ومستمع من طريقه بكنه باساً ومستمع من كرهه كله ومستمع من قال ان
كان ذيله ساقطاً على الارض فاجاب بالاستدبار اما اذا كان رافعاً ينبغي ان يكره
وقال الشافعي انما يكره الاستقبالات في الفضا اساً في لانه ولا لا لا يحوط على
القول بل احتموا به ذلك اذا كان ذا كراهية اليه ولو غفل عن ذلك وجعل يرضى

بكرامه

وجد نفسه كذلك ولا بأس لكن إذا مكنته الحروف تحرف فأنه قد ذلك من موجبات
الرجوع وان لم يفعل لم يكن به بأس وفي التقارب لا تحرف وفي البستان لا يستقبل القبلة
الا ان يكون كفيها فجعلوا القبلة وفي سحر السحر هذا قول الشافعي وبه أخذوا في الشافعي
وفي الاجناس عن اجنحة لا بأس بالزنا في الخلافة استقبال القبلة أو مستبرها وان لم يستقبل
وهو أحسن وفي موضع واختلف في الاستقبال للتعطيل والازالة وفي وضوء النافعي
لا بأس بذلك وفي الاجناس لا يكره الاستقبال حاله الاستحباب والظهور وفي شرح النافعي
يكره استقبال الشمس والقمر والنجس قالوا وقد فيه حديث ولا بأس بالاستبراء ويكره
ان يدخل الخلاوة خاتم عليه اسم الله أو شيء من القرآن لما فيه من ترك التعطيم ذكر
ابو الليث لو كان على فقهه اسم من اسم الانبياء يستحب له اذا دخل الخلاوة ان يجعل القصعة
كفه ولو اراد ان يستحي ليجعل من يحل في عينه وذكر محمد في صلاة الاثنية يرفع حتى يركب
عليه ما يجسر قالوا ودلت هذه الرواية على السنة في ان يكون الحائض على البساط قلت
ويستحب في وسط اصبع او اصبعين او ثلثين من ثيابها لا يروى سوا حائط عليه وقد ارادوا وصل
من الرجل غسل الدواب اما القبلة لا بأس بالصل ويوسها ويصل به وضغف الفرج الخارج
بروسها في الغسل وفي غيره يس وقيل لا يمتنع وقيل يدخل الرجل اصبعه في بوره وقيل
في الصبي يبالغ في الاستحباب لكن دون المبالغة في الشفاء وان استحي ما يحسن كان من استحي
الصبي وماها بالحجوب من الاول وقيل الثاني ويبرر بالثالث الجملة من الاول وفيما يلي
الشافعي وفي التشابه الاول والثالث لان في الصبي حميمته متدليان فلا يقبل الاول
تتطلب حميمته فلا يقبل ولا كذلك في الشاذر البزق فان كان المكثوب في قبضه
او غيرها فغلبت محاربه عنه لا يكره الدخول به في الخلاعة مع ان الاحتراز عن مثله
أفضل ذكر الحنفى انما لا يفضل ان يدخل الخلاوة في كفه مصحف واذا اضطر راى بعد ذلك
اذا اضطر ونها الانبياء وفي جمع العلوم لا يدخل الخلاوة المستور الرأس ولا يفتح ولا
مذوق ولا يخط وفي التقارب يكره الكلام عند الوطى والخلاوة سك اذا طهر يكره
مد الرجل في القبلة في النوم وغيره عند ذلك المصنف وكتب الشريعة واما طهارة
الاهل ذكر الحوائج ان ينام ويغسله نحو القبلة وقيل لا يجزئ ذلك الرجل الى القبلة
وقيل غيره أولى تابع

الاذان

في الصلاة

الافضل للموزن ان يجعل أصابعه في اذنيه لا يرفع في الامام وان ترك ما لا بأس بحصول الامام
وفي الامامة عن ائمة يجعلها ايضا لانه اذا نسي وقيل لانه لا يرفع الصوت
وفي الاقامة لا يومر بالرفع ويستعان بوجهه فيكون صوته اسم الحزبان وان اراد فاعدا
كره لانه يحزن الامام الا ان يؤذن لنفسه وفي اللاتي يفتح الموزن عند الاذان والاقامة
مكره لانه بدعة ولا محل للاستماع اليه وفي موضع وكذا يجلس لقصاص الصلاة
القرآن لمن كلم الله وتزييت الناس بامواتهم وفيما يلي القاضي لا بأس بالتزييت في الاذان
وعصوتين الصوت من غير ان يعتد فان تغير واستقبلوا اذنه الا ان يجعله حوك في يده
وجهه عينا وشيلا وان لم يستقبل كره وفي البستان لا يحول في الاقامة الا لا بأس بالتزييت
في الاقامة ولا بأس بان يستدعى في صومعته لانه ابغى في الاعلام ولا بأس بالتزييت
في الفجر من الاذان والاقامة لانه وقت يوم يفصح فزادوا اعلام كرهه في الصلوات
وفي زماننا لم يروا به ما يبالغ في فعله الناس والتزييت في كل المدة بما يتعارفه اهله
اما بالفتح واما بقوله الصلاة الصلاة واما بقوله قامت قامت وقيل لا يحسن
لا بأس بالتزييت على باب الاذان والقاضي والفتح ومن جعل للصلاة لا يستحق المحرم
المسلم فاما اذا استغفروا بغير ذلك فلا الاطع سبيل الاسر المعروف وقيل لا يبالغ
لا يذير ان يقول لم يوفق في العلم والمجاه حان وقت الصلاة سوى الموزن لانه
استغفروا لذكر ابو اليسر من اسم الاذان يحب عليه الاجابة وكذا الاقامة
وفي شرح الآثار قال يقوم اجابة الاذان واجب وقال المخترون يستحب وفي صلاة
المحضر يجب الملقاة والحنن الحق الاستحباب ذكره كبر الاذان المعتز يوم الجمعة ما يكون
عند المصنف يجب الاجابة والاستماع لها فاما الذي يذوق على المذمة فلا وقيل المعتز
ما يؤذن من المذمة لان الحكم يقع به وفي التقارب اذا كان في المسجد اكثر من موزن
ادفوا واحدا بعد واحد فلو تكرر الاول وسيل ظهره للذين سمعوا الاذان في وقت
واحد من الجهات عاذا يحب عليه قال اجابة اذان من سمعه بالفتح والحنن الحوائج
الواجب باللسان ولو عمل الى المسجد لا يكون حبيبا ولو كان في المسجد ولم يكن يكون
والحنن في تقديره يقولوا لاسمع مني يقول الموزن الا ان يجعله يقول لا حول ولا
قوة الا بالله وفي الصلاة خير النوم صدقت وبررت وفي العيون قال يسمع المذا

فالأفضل لله ان يمسك ويستغنى المتدبر ورد الآثار وفي الاستسكان نزول القرآن ويتابعه
 لأن القراءة لا تقوته وفي رواية الرستغنى لوسم وهو في المسجد مضى في رايته وان كان في
 بيته فذلك ان لم يكن اذان منجده وان كان ترك واجاب وفي الدعوى توسع اسم الله صلى
 الله عليه وسلم لا يترك القراءة لأن القراءة على النظم افضل من الصلاة على النظم صلى الله عليه
 وسلم فإذا فرغ من صلاة على النظم والاداء على النظم عليه فانه يسلم عليه فان يسلم عليه فانه
 يحب الرد وبه اذنا باليك وحطاسه على النظم وقت الخطبة وفي ادائها على النظم
 لا يسلم على القاضي اذ جلس للحكم فان سلم على الرب وكذا الواسع على النظم وكذا
 على الموزع والقارئ والكلي على الخطبة والمناجاة اذ جلس على الخطبة فانه
 سلم عليه ردوا بعد الفراغ قال الهندواني في رواية ان يقول ليس عليه الرد
 وفي العلل يكره رد السلام عند جبر الغير بالقراءة وعند الاذان يحرم عند خطبة
 الجمعة وفي النصاب لا يسلم عند خطبة العيد على من قرأ التكبيرات وفي شرح بكر
 وبنو صاحب الصلاة ان الاذان لا يحرم الكلام وذكر المحقق لا يكره ولو يكره في
 قوله فإذا نه كراهه ونفى الخبر على الراية وابن سبغلة عن ابو يوسف انه سئل ولا يكره
 اسرته يؤذن احب الي ان ينادي لانها ان لم ترتفع صوتها كانها لم ترتفع وان
 رفعت فموتها عورة فحصل الاذان على وجه مكره فاستحب الاعادة وفي الاجل
 يكره اذاناً لمؤدة ولو يكره الاعادة بالكره فلا معنى للاعادة وعنه في
 الاعادة وحلته الاذان مع المنجبه مكره وعنه ابو يوسف ارجوا ان لا بأس في
 الحديث وروايات والاصح انه لا يكره لان الاذان ذكر بعلم فابعد القراءة وجماعه
 الاذان مع المنجبه وروايات والاصح انه يكره وفي الاعادة مع الحديث قولنا والاصح
 انه لا بأس والاقامة يكره مع الحديث لوقوع الفصل من الاقامة والفتوح والاعادة اقامة
 الحديث وجماعه اقامة الحب روايات والاصح انه لا بأس لان الاعادة لا يكره اذ يكره
 خلافاً لادان ذكر المحقق واختلف في اذان المنجبه وجعل اعادته وقيل رفعه
 معتد به وقيل هو معتد به وانما يستحب الاعادة لما فيه من التقوى وهو الاصح وكذا في
 الاعادة اذ ادركها او قلها او غيرها من القبلة واذا نه وهو محبوس اسكن
 او امرأة او غائراً ورجل فاذن لقوم وصل معهم وفي الايضاح عن الجنيته انه

في قوله لا يكره
 في قوله لا بأس
 في قوله لا بأس
 في قوله لا بأس

اذان من لم يحتمل وان اذبح يحتمل أو سبغ أو غسل عيده وفي الاصل عوداً أو بالمرحلات
 والاعلام حمله والبالغ أو في وكذا البصر اولى من الاصح عني في الاذان أو
 الاقامة ثم افاق ذهب فوضاً فاحب ان يبتدئ من اولها عيده وكذا لو اريد يكون
 كل من واحد ولو اذنت غيره جاز في الصلاة بتمام وخليفه وفي النظم وحصر
 احدهما او حسن الوحي ولم يكن معه من طبعه يستقبل غيره في الاصل اذ كان رجل قائم
 غيره وان غاب الاذن لم يكره للثاني وان كان حاضراً وان لم يكن الاضحية بان يكره
 كرهه الاذلة وروى في الاذان ويجوز الاقامة به أو بلال فان نزل فيها أو
 حذر فيها او حذر في الاذان وروى في الاقامة كره لمجانته منه وجاز لو جرد
 في الشافعي وفي شرح بكر لا يكره لأن هذه الامية ليست بسنة مؤكدة لا تنه عن
 تأذين الملك وقيل لوقته ان كانت كبيرة بحيث بعد فاصلة بعيد الاذان وان كانت
 يسيرة مثل التفتيح والسعال لم يبعد ويفصل بين الاذان والاقامة
 مقدار ركعتين او اربع او مقدار ما يفسد الاكل من اكله والمشار عن شربه
 والمقتضى عن قضاء حاجته الا في المغرب يفضل بينهما بسكته وقالا
 جلسه خفيف كما بين الخطبتين لا ينادي ذكران تجانسان في فصل بينهما
 جلسة قلما متباركان هيئة يفضل يسكن من الى جنبه هي قدر ما يقرأ
 فيها ثلاث ايات قصار أو اية طويلة وروى عنه يفضل ثلاث خطوات او اربع
 وذكر بكر "يفضل يساعده ذكر المحلوان الخ لانه يتكلم في الاضحية حتى لو
 عند اذنيه عن جرحه والافضل ان لا يجلس وعندهما ان لم يجلس جاز
 والافضل ان يجلس على سفي أو بيت ليشير له حتى في الاضحية ان صلى
 باذان واقامة تشبهاً بالجماعة ولو ترك الاذان لا يكره لانهم مجمعون ولو
 ترك الاقامة يكره لانها للشروع وهم يحتاجون اليه ولو وجد اقامة أعز
 من قبلها لكونها بها والواحدة في سوا وفي الشافعي ان كان له مسجد
 جاز لا يكره ترك الاقامة لان اقامة المسجد وقع لله الاذان اذا لم يكن اقامته
 في تلك المحلة قال كان قد اذنت من اقامه فخر هذا اقامه ولم يوزن
 وفي الشافعي انه لو اذنت في بيته بلا اذان ولا اقامة ان كانوا جماعة

في قوله لا بأس
 في قوله لا بأس
 في قوله لا بأس
 في قوله لا بأس

المجا

فمن الى يوسف اساءوا في ترك ذلك عن ابي حنيه في صلاه الملوأى وفي جامع الكرخ
لا رخص في ترك احد منهما وعن ابي مسعود قال اقامته الناس تكفى وفي جامع
يكوسا فرصى وحده بنيران اذ اب واقامته فقد اساء خلاف المقيم ذكر المحسن
حاصل مذهب اهلنا في الذي يصلي وحده في المصرا ان افضل ان يؤذن ويقم
وفي نوادي الملوأى فان كان في كرم أو ضيفه هل يحق اذ ان القويه او البده نظير
ان كان قريب منها يحق في الاذان وحده القرب ان يبلغ الاذان اليه منها وان كان
عسكرا فاذن اهل العسكر فيلحق في اذانهم وفي مسح بكرة الاذان والاقامه من
سنة ادوا الصلاه جامعة وفي الشافعي فاته صلاه قضاها باذان واقامه واحدا
كان او جامع لم يشر إليه العريسي فان تاتت صلات ادنوا واقاموا الاصلاح
نا روى ابو يوسف في الاملا أنه عليه السلام فعل ذلك في يوم الخندق عن محمد بن
لادى في وقامه وبادعها بتمامها ذكر المحسن واختلاف في القوم يقضون الغائب جماعة
فندوم الاذان والاقامه وفي الايضاح فاته صلاه فاستأن تقضى اذ ان وقالبه
فان فاته صلات فان أدن لكل واحد واحد واقام فحسن والله تعالى اعلم

لا بأس بكون مقام الامام في المسجد ومجوده في الطاق ويكره ان يقوم في الطواف
يشبه اختلاف المكان في الصلاة وكذا لو كان الامام على الركاب والقوم على الارض
او على العسكر لان تحسين الامام مكان من مسح اهل الكتاب وروى البخاري عن اهلنا
انما يكون ما كان الامام ارفع لانه عليه السلام بنى ان يكون مكان الامام
انشر ولا يمشي من الحسن وعزى الى يوسف انكره الانفراد اذا كان الارتفاع وقد
ويشترط ان يرفع ويحلق بعد اذ كان في الركاب المختار ذكره في الخبر الصحيح
أنشدت وما ينبغي به الامايات وان كان معه بعض القوم باعلا واسفل الركبة فلو
الاختصاص في الاصل لو كان بين المذبح وبين الامام حايض اجزأته ذكر في الشافعي
هذا اذا كان لا يشبه عليه حال الامام وذكر الباقي في قبل هذا اذا كان الحايض
ذليلا أو ثقيلا اركان عليه باب مفتوح وذكره قالوا وهذا اذا كان الحايض صغيرا
ذليلا مثل الثامه بحيث لا تنفع من الوصول اليه لوقصد ان يلبس الاذن وا

بلغ نقابه

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا
الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

١٠١

اشتبه عليه حال الامام اذا كان في المسجد عليه سماعا او روية فان لم يكن له لغة والله
اقتلوا فيه وكذا لو كان عليه باب مسدود وفي صلاة نوح اذا لم يكن عليه باب فتح
او حقه في فتحه الاختيار وايضا ذكر بكر والجواب في الاختلاف اسلم المسبح على
في الحايض لكن ان كان يقرب عذره في مهاجرة الرواية لانه يشبه اختلاف الحايض ذكر
المجا في اذا كان الامام في المسجد واشتبه به في طلع السج وقام يركع في الصلاة
وذكر الخرج يوزن ذكر المحسن الاختلاف بين المشايخ لاختلاف في المعنى الذي يمنع الاذان
سبل الله في اصلاات الحايض واجبك عليه السبيل وقيل المعنى نوح الحايض
بينهما ما يمنع المشاهدة وقيل المعنى عدم التقيد بالطريق الى الامام واقل مقدار
الموضع الذي كان بين الامام وبين المذبح منع الاذان في المصرا ان يصف فيه ان يؤذن
كان بين المذبح وبينه مقدار حوض حرث فيه اذ اجازت صلاته وان رها اذا كانت
الصفتين متصلة حوالى الجوهه واقل مقدار الطريق الذي يمنع الاذان ما تم فيه
الجلية اهل العباد ومن فيه الوقت او سفع فيه صفان وقيل ان كان الطريق خاليا
من فيه الواحد والاشيا لا يمنع الاذان وانما تمنع الذي يمنع الاختيار يجوز فيه
الاستيانه او سفع فيه صفان او من المنع في بقية فان قام على الطريق والقطعة
ثلاثة مح او كذا من وراءه في صلاه الجلال السانية منع الاذان في قولها خلاف صحيح
لم اختلاف الروايات عن ابي يوسف في تقديرها في قوله يعمل ان يمشي فيها واحد
ويشترط ان يمشي فيها مائة صفا وفي رواية ان يصلي فيها باعرض ذكر المحسن
لو كان من الامام واحد قام عن شئنه نأذ الحلال ولا يكون بينهما فجبه وقيل
يأخذون ولا وفي الشافعي لو قام عن شئنه كره ذكره لو قام خلفه او يساره فمضى
وفي الاسماء لقيام خلفه اختصا في الذكر اهد ذكر المحسن لو كان معه اثنتان
وقف احدهما كذا والخبر عن عينة فان كانتا وثقت عن سائر الاول والرايع من
الثاني والحاسر عن سائر اثناث كذلك الا اذا حتى وسطوا الامام ذكر بكر كان معه
اشان يتقدم هو ويصفان خلفه فان قام وسطها لا يكون ميا وعن ابي يوسف فمضى
وسطها فان كان معه ثلاثة فقام وسطهم او في خمسة او في عشرة فمضى فقد أساء
وفي صلاه الوكيل القيام بجدي الامام في الاول افضل من الحايض ذكر

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا
الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

الوكان كان في المسجد
فليس بمتنصرا

المير واختلاف الزاوية وفي الصف الاول مع بعد من الامام افضل الم او قبله في الصف الثاني
مطروا واهم أن في الصف الاول أفضل في التوازي واختلاف في الصف الأول يوم الجمعة
الذي هو خارج المقصورة وقيل دخلت الامام فيها وقيل ان كانت في العتبة من دخولها
والتي فيها وان كان من غير ذلك في خارجها وقيل الذي عليها دخل الحرس فدخل المسجد فدخلوا في الصف
فما بقي من المير في الصف الثاني فاما في يوم الجمعة في الصف الاول او كان في الصف
سواهم فيمنعوا ولما كان في الصف الأول فرجة يفت فيها ليتمكن من الانضمام أحد
فان ذلك الذي ولج فلا يترك الفضيلة بعد هذا قيل يوم وحده وهو مذهب وروى الحديث
واحد من الصف الثاني فيقتضيه والصف ما روى هشام عن محمد انه يقوم ما بينه وبين
ان يضع الامام ما كان جأ أحد والجنب الى نفسه رجلا او يدخل في الصف وقد
يكمن في الجنة فينظر حتى يخرج فيقوم معه فان لم يخرج حتى وضع الامام
الآن يجيب لم يكن وهذا في السجدة اما في الصف اقبل يكره ما يحد يدخل
فيجوز وقيل لا يؤخذ قيل التكرير لا يفسد صلاة لأنه لما قام يصل ثم يركع واخذ
ذلك المكان لم المسجد وفي القفا روى بحركة الاسراء خلف الصف من غير عذر ويجوز
واحد من الصف ان كان لا يوجد في ذلك وعن المسور ان كان في الصف الثاني
حق قبله الى الصف الأول والثاني في الجنازة قال ابو حنيفة لا ينبغي ان يركع
الصف وفيه الخلاف سوى ومحمد بن علي بن محمد ان في الصف فرجة فدخل رجل
تعالى الفرجة فغضب لما حكي ومع عليه الخان فندت صلاة لأنه اتمر لادمي
ويجب أن تلتك ساعة ثم يقيم ثم ذكر روى في خلف الصف منفردا هل يكره
يدركه وروى الخان عن ابيه انه يكره وروى الحسن التكراره الا ان لا يحد فرجة
في الصفوف وقال أصحاب القواصر الصلاة خلف الصف شرعة لا يجوز ان
كانوا جماعة لا يكره لان المير روى المنفرد ولا يكره خلف الصفوف وأراد ان يخطب
بالصفوف هل يكره روى جماعة وروى عنه ابنان واحدا يكره وان كانوا جماعة فلا
ذكر الحوافي كلاما قريب المامون من ايامه فهو أفضل وكرهوا ان يكون بينه
وبين الامام موضع تغيب فيه شف أو أكثر وفي الصف فحينما دخل المسجد والامام
راى ان باقي الصف عليه السكينة ولا يكره ولا يكره حتى يصل الى الصف لأنه ان رفع

يُعبّر مُسلماً خلف الصنف وحُله وهو كرم من شئ إلى الصنف كجره لا إلى شئ من الصنف
للمصلحة قيل لو شُحط حقن قد وفي شئ القاضى قيل بلى إن كرهت أن يرفع شئ من شئ
يُخبر بالصنف وأكثروا أن لا يكره حتى يتصل بالصنف كإلحاقه إلى الشئ من الصنف
بأنه لا يدرى إلا ما في الوهم وإن هو قام إلى الصنف الأخرى وكره أن يرفع إلى الصنف الآخر
لا يدرى كإلحاقه بغيره ذكر الحواشي من كتابين من صنفه المشي وإسمه القاموس لم
يحمد نفسه والمشي على السكنية أفضل وفي الحديث إذا أتمت الصلاة فأنهوا متعبون
ولأنها متعبات تتعبون ولأنهم بين المعية وغيرها والمراد بالشيء فيه الجمع الجارية
رسول القلب **ذكر المحن** قال تركوا الاستوائ بالصنف فتعبد بعضهم وتأدب بعضهم فقد روي
عند البعض وإسأوا عند الآخرين وهو الصحيح فأنه عليه السلام قال سوا مقبولاً وخلف
في القبول من الاعتبار فيها ماذا قيل المناكب وقيل الاعتناق وقيل الحكمة قيل
بإسرها والصحيح أن الاعتبار بالقدم لأن قوام القيام بها ولو سُر لنا الصنف الواحد
إذا لم يطمع بعضهم البعض فهل يصحون وسألت عنها القاضي فقال لا ولا بأس أن يُقال إلى
ظهوره فأنه يُحدث عليه إجماع المسلمين وقيل بذكره لما روي من المشي وتأويله عندنا أنه كان
يُقلعه ذلك من صلاته ويكره مواجعتها كالعلملة **ووصل إلى وجهه** إنسان وبنيها
ناشاً بطهراً إلى وجهه الصلي لم يكره ولا بأس أن يصل وبين يديه مصحف يُعلق أو
سيف لأن أحداً لا يعبدها **وقيل بذكره** وهو قول ابن عمر لا تشر شاة يورث
الأياب **ذكر الصبر** تعليق الحبيب تعظيم له والأشياء ما يؤتى بتعظيمه ويكره أن
يصل فوق رأسه ابن يديه أو عن عنقه أو شمله أو خلفه ثم قال ذورج **وقد** أما
يكون على الوسايد المنهوبة وكل شئ يُحب تعظيمه لأن أصل الصورة يفسد بها ذة
العلم وكذا بكرة تعليق الستار الذي فيه غائل وإسأى أي موضع كان من المسجد أو من
البيت وتعليقه في القبلة أشد في الكرامة **هنا** إذا كانت الصورة كبيرة وإن كانت
صغيرة بحيث لا يبدوا للناظر لم يكره ولهذا لم يكره التناك في الفرس لأنه لا يبدو
بها غيره الصنف كالأبيجة بدون الرأس ولهذا لم يكره تصوير الجسد وكذا
لو طلى وجهها بالخرق وغيرها فأنه لا بأس بالصانع إليها ومنع من كره تصوير الأشخاص
واختلف في تصوير الرأس ولأعبده ما عطل عن الرأس والجسد لأن ذلك بطريق ذكر

الحال وهو الصحيح لان السراج والشع لا يعيده احد فهو كما لو كان بين يديه آثار من
 او خاس وفي فتاوى الفضل انما يعطون النار اذا كان في الحان ولو في النور وعن
 فخر الدين الاصل ان كلما يقع تنبيهه يعني فيما يعطونه بكثرة الاستقبال بالصالحين
 وهم يعدون الجردون والاضرام الان الاستقبال الى النظام بكثرة لانه لا
 عن الحجر ولا يكره الى الوماد وفي شرح النواعي قالوا لكره الصلاة الى تنويع
 الراس فيها نازا او حجر امرأة مرت بين يدي المصل ليرقطع الصلاة للحرجة لا
 يقطع الصلاة مروتش وقبل يقطعها للحرجة يقطع الصلاة لئلا المرأة والحمار
 قلنا هذا لغزو ياب فان عابته وحلها لم سمعت هذا قالت كان رسول الله
 اسع عليه وسلم يصل وانا معوضة بين يديه بين يدي المصل ان يستريح بياض اوساربه
 او حجر او عود فانه عليه السلام كان يستريح بياض ستره الامام ستره لاجابه فانه عليه
 السلام صلى على محامكه الى عتق ولم يكن لاجابه بستره ويقدر السرة ذراع نصا
 الحديث العجبر احدهم اذا صلى يجعل امامه مثل مخررة الرجل وفي النوارك مقدار
 السيف وفي الماريف ولا اعتبار بادن غلط الاصح وفي اقتناء كلام اذا الموضع قد
 سطر ويعرب من السرة للرب من صلى الى ستره فليدن منها ويجعل السرة على
 حاجبه اليمن واليسر لانه عليه السلام كان يفعل هكذا وان تصدق غرضه
 بغير دفعه والحال كذا وعن محمد لان العرض لا يحصل به وعن ابو يوسف في
 طوله وقيل عرضا وعة كان يطرح الصوت بين يديه وقيل الحائط يحيط طولاً وقيل عرضاً
 وقيل يدنو كما للحجاب وعن محمد اذا لم يجد ستره كحط بين يديه ولا بأس بستره
 اذا من المود وطروا بوجه الطريق زوال الداعي اليها ذكر الحرجة لو كان المصل على السطح
 والماء على الارض او بالعنق فارتفع قدر القلعة ستره كذا وعن ابو يوسف وفي ذكر
 الدكان والستر وكل ارتفاع من شاطئان قدر السرة وهذا غلط لانه لو كان كذلك
 لما كره مروا الواكب وان استتر بغير انسان جالس كان ستره وان كان قائما اختلفوا
 فيه فان استتر بابه فلا بأس به واختلف في الواكب من بين يديه فقلنا لم يرد
 وانهم من شاطئها وقيل ليست هي ذلك كالادعي وما لو احل الواكب اذا اراد
 ان يمر بستره فيعبد وراء الدابة وعمر فتصير الدابة ستره ولا يأم وكذا لو مر بطن

الحال والندد اذ هما يكون امامه والذى يليه ما يكون فوقه والذى يليه ما يكون
 عن يمينه ويساره والذى يليه ما يكون خلفه لان المصلين كانوا لا يفتنون من استقبالها
 واستدبارها فان كانت جبهة فهو أيسر وفي شرح غتاب فان كانت خلفه او تحت
 وجبه لكانت الصلاة كمن يركب كراهه جعل الصورة في البيت للحجج ان الملائكة لا تدخل
 بيوتهم كتب او صورته فحجب بابه مكان الصلاة عما منع دخول الملائكة ويكره في
 الثوب فان صلى تحت ثوبه فحجب الاعادة عن غير وجه الكراهه من ثوبه يصل وهو كحل
 العنق قال ابو اليسر هذا هو المصل في كل صلاة اذ يتبع الكراهه
 ولا يكره على البساط والوسائد المقاه لانها للاستئمانه الا ان يجهد على الصورة
 ذكرنا حتى وان كان على ساطع او ثوب فهو ايسر ولو طوى يكره اذ كانت الصلاة على
 بساط نية تأجيل وفي الاجناس عن محمد انه لا يصور ارض بيته ما لتأجيل ولا بأس
 بها في البساط ذكر الحوائط اسال الديابج التي فيها صور لا بأس به فاما اذا اقمها
 وجعلها لباسا فمكره ذلك ولا يكره بيع الثوب في النصارى وفي التقيته
 لا تنيل شهادة في ذلك بيع الثياب الموصلة او غيرها وفي اقراره كان يصل بستره
 دراهم نحا تأجيل وهذا الايمان محلها وفي فتاوى الفضل لا يكره امامته من يديه تتوارى
 لا انها مستورة بالثياب لا تتبين فصار كصورة فحرام وهو غير مستبينه وفي
 نوادرهم عن محمد الاجل تصوير تأجيل الرجال او يخرقوا الاصابع
 من المتشارف لا بأس لانه لا علم بمقبة وفي لتقريبه قد يستر
 مصورا بالاصابع من تحت البيت والاصابع غير مصورة وهذا الواجب بابا فنشر
 تأثيل ضرة غير مشقوش وكذا تلف انافضه عليها تأثيل وان لم يكن لها راس
 فيها منقوشا ومصورا ولو ارف بساطا مصورا ضرة مشقوشا كذا ابو يوسف
 كذا في الحان من المصون لا يكره ان يعبد من الحمار حتى لا يكون تصوير الحمار الشيا
 فيها ويكره ان يصل الى الكون او ثوبه فيه ناره مؤقده لانه يشبه عبدة النار
 لا يصل الى القيد او سراج او شع لا يكره لانه لا يعبد المظهر الفاضل في شرحه وفي
 التقاريق عن ابو حنيفة انه يكره الى السراج ذكر الحرجة واختلف على من يديه
 شع او سراج فقلنا يكره كذا لو كان بين يديه كذا لو كان مؤقده واليا

مكتوبان فان كراهة المرور وانتهى بلح الذي بالمصل واختلف في النهر الصغير او
الدير والحوض الصغير هل يكون سنة او الصبر انه لا يكون واجبعوا ان النهر الكبير
الذي يجر فيه السيل لا يكون لانه في نفسه بمنزلة الطريق فهو لا يفر فيه الا ان
يكون الشط ارفع من حسب ما بينا ويدرك الماء اذا مر ولم يكن له سنة او يفر منه
ويش السيرة للجرير ادروا ما استطعتم فان كان الماء ينظر اليه اشار الى السيرة فان
جمع بينهما كره لان باحدهما كراهية وقال البعض ان الموقف المار فيه باحد
ما اصاب من ثوبه وجده ومنعه من المرور وقيل اذا أدركه بالاشارة ولم يقف
فانه يفر منه ضرعا شديدا وحيا وباتم المار للجرير لو علم المارين بدوى المصل ما عليه
لو وقف اربعين قال المروى لا ادرك قال اربعين يوما واختلف في الموضع
الذي كره المرور فيه منهم من قدره بثلثة اذرع ومنه بحجة ومنهم بارسين
ومنهم بموضع السجود ومنهم بقدر اصغر او ثلثه والاصح ان كان حال المصل صلا
خاضع لا ينبغي بصره على المار فلا يكره ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع
سجوده وقيل بارسين موضع التقدم للموضع السجود موضع البصر في القيام وفي ركوعه
الى صدره وقدميه وقال الطحاوي انما علمه وفي سجوده الى جنبه انفه
وفي تعوده الى حجره وفي سلمه الى منكبيه وان كان دون ذلك يكره ذلك قيل
هذا الحديث الصحيح فان كان في المسجد حقه جميع المسجد الا ان يكون كبير كالجامع
تحتكم السجدة هناك اذا كان يصلي على الارض بان كان يصلي على المكان فظهر
ان كان يذرى اعضا المائة اعضا كان ماثلا فكره وان كان لا يذرى لا يكون بارا
تلايكره

فتر

تقد ادركها والا فلا لانهم قالوا في الاسم اذا افتتح المجيء فان كان القوم جنودا
اعتقد المجيء والا فلا وقيل ان كان حاضرا فافضل قال ابن بطال ان يات وان
غائبا فسد ايات هذه المقدمة كتبها من اصول مختلفة ذكر كل واحد في موضع
حينه ان الفضل ان يكره معاراة النكبي الامام وهو قول اللؤلؤي والحري وروى في الاصل
ان يكره بعد فراغ الامام وان يكره معاراة بعض الى يوسف بن جبر ويكره وعنه لا يكره
ولا يدخل في صلا الامام وما شجدة اجزاء ونسأ وان يكره مع الامام الا ان يفرغ
من قوله الله قبل الامام للجرير في قوله ولو بال المؤذن حتى على الداع فانه
ان يقوم في المصنف فاذا قال قد قامت كبرا الامام والقوم في قولها قال ابو يوسف
لا يكره حتى يفرغ من الاقامة وقال زكريا يومون اذا قال قد قامت الصلاة
مكة ويكرهون اذا الثانية وقال مالك لا يكره حتى يفرغ المؤذن وينادي قد
استوت الصفوف فان اخرجه يفرغ المؤذن ولا بأس لانه عمل بالمحدث يكره
كل جعفر ورفيع ليكون كل فعل مكرها يكره لانه عليه السلام كان يفعل ذلك ويقول
سمع الله لوجهه ويقول المؤذن يا ابا محمد ولا يقولها الامام لانه عليه السلام كان
يقولها وكان اماما في الغالب ولا حينه الحرف اذا قال الامام سمع الله لوجهه
قولا وراى انك الحمد فسم لا ذكرا بينهما واقتضت تنافي المكره كل واحد في قسم صاحبه
والمنفرد عندهما محتمل اعتبار بالامام وان التسميع حاله الرفع والتحريم بالانفصال
فان لو ات به حال الرفع لا ياتي به بعد الاستواء وقيل المار للجمع بينهما حال الرفع
وعن الحينه جمع وفي رواية بان التسميع وفي القيام في التحييد وبه اخذ الاكثر
لحق قبل الامام اربعة فادركه الامام فيه اجزاء وقال زكريا لا يكره لان
الابتداء وقع فاسد وكذا البناء ولما ان القدرة الذي وقعت فيه المكاره بخلق
عليه اسم الركوع والسجود انما الاختصاص وسيلة اليه فاذا حصل المقصود بطلت الوسيلة
ذكر الطحاوي في مشال الثابت لورفع راسه من السجدة قبل الامام بعبود وذكر الشيبه
ينبغي ان يعمره ما ذكر والذى ولذا لورفع قبل الركوع وعن الحارثي انتهى الى
الامام وصورا لا يكره ووقف حتى رجع الامام راسه لا يصح عندك انك الركعة
خلافا لرفقاك ادركه فيما له حل القيام فادركه في حقيقة القيام ولما

والا المار
المار

عالم
الوجه
المداد

وصف
الوجه
المداد

المار
المداد

لنن معا

ان شرط ادراك الركعة المشاركة في القيام والركوع الذي له حكم القيام ولو وجد
وفي صلاة الجلوس ادراك الامام بغير قائما ثم شفع في الانحطاط وشرح الامام في الرقع
اخذ بها وفي موضع يشاركه في الوقوف فعل ان كان في القيام قريب لا يعتد بها في الوقوف
يعتد اذا وجبت المشاركة قبل ان يستقم قائما وان قل در الحلا عن ابو يوسف
قام مسرعا فلم يستقم القيام حتى ذكره محسنه وفي النوازل ان كان اقرب الى القيام
جاء وان كان اقرب الى الركوع خرج وفي المنتخب ادراك الامام في الركوع بغير
واستغفار بالشافعي رفع الامام راسه ثم ركب وسجد بحسنة لا يفصل صلته بينهما
واحتما عليه للتابعه بغير تحردا الركوع وانما لا يعتد وهذا لو ادركه في السجدة
الاولى فاستغفار للشافعي رفع الامام من السجدة ثم ركب وسجد بحسنة وان سجد بغير
بصد لان الواحد للتابعه بغير تحردا الركوع وسجده وانه يعتد وان ادركه في
السجدة الثانية بصد وان سجد بحسنة ذكر الحنفى كبروا الامام وقد رفع راسه من
الركوع فركع وسجد قال محمد بن بك في الصحيح ادركه الامام جازت صلاته
وان رفع راسه قبل ان يسجد الامام بطلت ولو كبر والامام في السجدة الاولى لم يسجد
حتى يسجد الامام الصحيح في سجدة بغير سجدة وهذا قولنا الجنا وقال في السجدة
مخالفين وهو الحنفى والشافعي عن الحسن فان لم يسجد فبات موشعا ورفع في الثانية فانه
لا يقبضها الا في رواية الحلبي عن ابو يوسف وفي الشافعي ادراك الامام في السجدة فادرك
به ولو يسجد حتى رفع الامام راسه سجد معه الثانية الحديث تابع امامك على حال سجدة
فان لو يسجد معه الثانية صحابته لا ان يجازت ثوب الركعة لانها لم يذكر
يكرو ان اتدى به بعد ما سجد سجدة تابعة في الثانية ولا يقضى الاولى ولو ادركه
في القيام ان كان صلاته مخافت فيها القراءة فانه ثبت كذا قال له المشافعي وان كانت
صلاته محض رغبة ان ادركه في الشفع الثاني فلا ذلك وان ادركه في الشفع الاول
قبل شئ قيل لان يكون بحث لا يسمع القراءة واليه كان سيل الفضل وهو الصحيح
وقيل ينظر في شئ سلوت الامام وبين حرفا فخر ذكر الحنفى لو ادركه في الركعة
وهو محض رغبة في لا رواية فيه وقالوا يتنسخ القراءة والا وقال الفضل لا يشق
سوا كان عدم سماعه لبعده او سمع وتبين ان كان لم يسمع لم يثبت وان كان بعد شئ في الركعة

ادراك الامام
او في السجدة
او في الركعة

الا

نحو

بينهما وفي العلم لو ادركه في الفاتحة بغير شئ بالانفاق وان لم يقرأ الامام لان الفاتحة
دعا ولان بلا ان كان يثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفاتحة وان كان الامام في
السورة تجمده قال ابو يوسف يثنى وقال مجمللا ويقول مجمللا الشافعي رحمه الله
لرفعوا علمهما فقالوا اذا كانت حاله كذا مثل المجمللة والعبد هل يثنى وهل يعتد به
القراءة قال الفضل لا قال ابن الفتح يثنى ذكر كبر لو ادركه في الركوع هل يثنى
قالوا يتحرك فان كان اكثرتا انه لو اثنى ادركه في الركوع فانه يثنى والشافعي لا يعلم
في الركوع ولا يسمع وقال في الركوع وذكرنا الباقى عن ابو يوسف مثله وفي النظر لو ادركه
في الركوع لا يثنى بالانفاق خوفا من فوات الركعة وهل يثنى في الركوع قال الاشافعي
يثنى ولا يسمع وقال الحنفى لا يثنى ولا يسمع قال دفع الامام راسه فزال ان
يقم السجدة فيل يثنى بها للشافعي والاصح متابعتها الامام ذكر كبر لو ادركه في السجود
هل يثنى فهو على تفصيل الركوع وذكر الحنفى يثنى بغير سابعة في السجود
وان لم يدركه في السجود تابعه وترك السجود وفي المعاريف عن ابو يوسف لا يستحق
الحب الى من آخر ساجدا وروى مطلقا انه يستحق وان ادركه في القعدة هل يثنى
ففي صلاة الباقى اختلاف وذكر ابن حجاج عن ابن حنبله واي يوسف مطلقا في
المسبوق يثنى ثم اذا قام الى القضاء يثنى ايضا وذكر الحنفى لو ادركه في القعدة
يثنى يتابع فان قام الامام قبل ان يدركه في القعدة تابعه وترك القعدة
وفي الحنفى كبر والامام في القعدة فانه يكره اخرى بقعدتها وقال الشافعي
لا يكره اخرى ما لو كان راعيا اساجدا ذكر الحنفى فيه اتفاقا ذكر كبر في
باب الحرب المسبوق طاب على مع الامام آخر صلاته عندهما وعند مجمللا ولها
ويظهر قوة الخلاف في المسبوق فانه لو ادرك ركعة مع الامام فانه يستحق
عند مجمللا ادرك مع الامام خلافا له ولو قام الى القضاء استحق خلافا له وهو قول
ابن مسعود ومجمللا قول علي بن عمر بن عبد الله عنهما كذا يظهره تكبيرات الحديث فانه
لو ادرك ركعة مع الامام من صلاة العبد وهو وامامه بيان رأي ابن مسعود ثم قام
الى القضاء عند مجمللا يكره ولا يكره وعند مجمللا يكره ولا يكره في الركعة
المسبوق ما يقضى آخر صلاته عند مجمللا الا في القراءة والقنوت ذكر ابو ذر وانه قوا على

ادراك الامام
او في السجدة
او في الركعة

ادراك الامام
او في السجدة
او في الركعة

ادراك الامام
او في السجدة
او في الركعة

ان ما يقتضي اول صلاته في حق الله تعالى وحق لعمده أخر صلاته وحق المصداق اول
صلاته حتى لو سبق ركعة او ركعتين فزادها ينقض الصلاة في هذه السورة وذكر الجلال في هذا
بعد الفاعلة لا يثبت أخر صلاته عنده وفي المصداق لا يثبت فيما سبق في الركعة
الامام راكعا في الثالثة عند سجدة ايضا وفي العلم المبين يقتضي اول صلاته في طاهر
الاصول وعند محمد اخرها احدون في ركوعه او سجدة أو ثوبا أو غيره وما احدث
فيه لانه لو احدث بعد ما لا ينافي صيرورة اجزائها من الصلاة مع الحديث فيمنع ما ينافي
لعدم التجزئ في حالات ثم لم يذكر سجدة الركعة الاولى في غيرها فالا ان يعيد الركوع
الذي هو فيه ليقع الصلاة مرة واحدة وان لم يعيد اجزائها لان الانقطاع عنه حصل مع
الطهارة كان معتزلا به والتربت في الافعال ليس من حيث دليل ان الامور لم يمتنع على
سلام الامام واخر ما عليه جاز وعندنا يوسف يعيد القومة لانها في ركوعه وعند
لواحد في السجود في رفع راسه وكبر على نيمة تمام السجود او كبر ولا يثبت في صلاة
وان كبر على نيمة الاضاف للوقوف لا يثبت في الركعة الواحدة بعد التسليم فيها
وتنزل لا يعيد القعدة من افعالها لا يعيد القيام من اوله لان الركوع في الصلاة

الركعة في الصلاة

على ركعتين من الظهر اثبت صلى اخرى احراما للصل لم يقطع وبطل مع الامام احرام الفضل
اكتفى به الوضوء في الطهارة ثبت المجدد الا ترى انهم قد قلوا في طهارة المصداق
المؤداة اذ اكلت فزادها جازها الفاعل وهذا المسافر اذا نزلت حاجته في شمع
واحد وفي شمع بكروا فلا خوف ذهاب السجدة او انقلابها او ذهاب قوسها
منها لعداوة افعلى ايده ان يغرد كواب راسها تحاط طينته ان يربا او راسه على
حرم من وسعته فبطل هذا اذا كان ما لا غيره فان كان ما لا فيه لم يقطع وفي
الفاصل لا يتصل في الاول بقطع الجبل والدرج قلت فلما جاز ان يقطع لحظام الدنيا
فلا يجوز التمسك بها واما ان كان قائما او راكعا ثم اتمت حل قطع لم يذكر هذا محمد
كانا لم يثبت بطلان قطع بارة عنى في قوله لا يثبت الفاعل قطع في قوله لا يثبت
لا يثبت بطلان قطع في قوله لا يثبت الفاعل قطع في قوله لا يثبت الفاعل قطع في قوله لا يثبت
والصحيح ان قطعها لا يثبت لانه لا يثبت في قوله لا يثبت الفاعل قطع في قوله لا يثبت

حيث لا يقطع وان كان قائما لا يثبت ذلك القطع ليس للتكليف في الفارق كبر للصل في جنابه
ان احاطت فوث الجنان وقطعا وان كان في سترها للصل ما بقيت او في ستره الجرح في الامام
الى الجنب قبل يصل ركعتين وايه مال السجدة والبقا في الاسباب وعن الجنبه وجه
الله يصلها ما خفيين وقيل يتم والله انما في الاصل حيث قال وينبغي ان كان في
حالة ان يرفع منها وايه مال سجدوا للصل وعلى عن السعدى ان كان يقول في
افتمى سجدته للصل راسا خلف الظهور حتى يحدث في الوادع عن السجدة اذا شغل في
المجدد من جرح الامام قال ان كان صلى ركعة اثنان اليها اخرى وسجدوا ان كان سجد
المائة اثنان اليها الرابعة وكففت المرأة قال فرجعت اليها ولم يرد كونها في الوادع
اذا لم يكن فيها المائة كيف ينبغي فيلزمها ايضا وكففت المرأة وقيل يعود الى القعدة
وسلم وهذا السجدة ولما لم يرد يعود على راس الثانية وغيره من هذه الحالة يعود اليها
احدا ثانيا في قوله لم يرد في ركعة راس في راس الركعتين من سجدته في العمل لا يقطع في قوله ما قيل
لا يقطع في فضائ وقيل لم يرد في ركعة راس في راس الركعتين من سجدته في العمل لا يقطع في قوله ما قيل
حالي قطع الا نهايت له صلاة واحدة واجبي حالي الفاعل لا يتصل في المشقة لثاني يعود
ما اعذرنا ببيع لا يقطع في شدة وكذا لا يمنع من صلاة الحلق ولا يقطع راسا في ركعة وعن الجنبه اذا
لواحد ركعتين من الامام صلى ثلثا انحفت فيمنع دليل الركعة فاذ اخرج ركعتين ذكر كبر
فان تمام من العلم في الثالثة ولو سبق ركعتين فبطلت فبطلت في قوله ما قيل
الى القعدة ثم يبطل في هذا ليشهد ثانيا في اختلافه والاداء ان يكون قائما يؤا لاختلافه في قوله
لما اتمت الصلاة في الركعة الاولى يرفع مع الامام متفلا لاداء في الاعضا فان كان هذا في الفصل يرفع
معه ولا يرفع من السجدة كراهم وفي جمع السجدة صلى ثلث ركعات من الظهر ثم يقطع
في ذلك ان لا يقطع في الرابعة حتى يصلي ركعة من غير ان يقطع في ركعة من غير ان يقطع
في الاول وفي الثانية فائت قبل ان يسجد لانه لا يقطع وان سجدة اتمت لا يقطع مع الامام لا يقطع
بعد الفجر والغروب وكذا في الركعة وفي المساء فيختلف في التسليم وفيه الركعتين هل
يوسر ان يقطع في الاوقات الثلاثة وهذا لا يقطع في الركعة في ركعات الزيادة اذا ذكر
في الفجر والعصر ركعتين احدا ان يقطع وفي سجدة واختلف في التسليم اذا شغل في التسليم
حاله الخطب ويوسر في الاوقات ان يقطع في الركعة من غير ان يقطع في الركعة من غير ان يقطع

في الصلاة في الركعة
في الصلاة في الركعة
في الصلاة في الركعة

فالاتمام أحسن وقال ابن سلام يقطع هو جمع الشئ لا تنفع المصل على العباد
والاوقات المنعوبة فانك لو اعترضته شئ من غيرك وانما هو ما
احتم به من اجابته وليس له ان تنكر على من قبله بحجة كما واجتهد دليله في القرب
ان كان في الاولى والثانية فاقبت قبل ان يحدد لها قطعها فان تجد لها التمام لا تنفع
مع الادام لانه ان سلم بعد كان متدلا بثلاث وانتهى مكرره وانما اربعها كان محال
لامامه وانتهى مكرره ايضا ومع هذا لو شرع صلى الربا على القعدة الامام اهون من مخالفة
الشئ ويترأى في الرابعة وفي القول اذا افند اليه اشياء في زيادة الراديات
وعلى يوسف ان شرع معه كان حسنا وفي المفارقة قام الامام الى الرابعة قبل
القعدة وبعدها وقام الفضل بعد ساهيا فحدث صلاته زاد في جمع العلوم
عزله اليه يعلم ان لم يملك لانه انما في موضع نحو عايد الا انفرادك
ول فيه فطوره فاحذر عليه الاضداد وان لم يكن وقد الامام والاول على اقله
ذكره الفضل في قوله لو قام الامام في الحادية فبقية المسبوق قالت ان كان بعد الامام
في الرابعة قد صلا المسبوق وان لم يكن قد لم يرد حتى يفي الامام الخامسة والسادسة
يوظف في الجمع ما ذكر في الشافعي وهو انه لو قام الامام الخامسة فبقية للمسبوق في
الطهر للحال ولو قام في الحادية فبقية للمسبوق في ركعتي في ركعتي
لو قام المسبوق ساهيا لكانت واذا لم يملك الخط الامام بقية ذكره كذا مسد الفضل
هو المراء ان المسبوق تبع امامه ساهيا اما اذا قام وقام للفضل فبقية من صلته
ومع العلم والجواب في الخامسة من في اصل الاربع كالجواب في الرابعة في في
الابواب قلنت ما ترائي في النظر ولا في الجمع الجواب ساقيا ايضا
دخل مسجد اذ قد اذن فيه كبره ان يحرم من يصل اما اذا كان مسجدية فلا تملك
المؤمن قد دعا له في يد وان لم يكن متجدي حرم ان كان ملوفا في مسجد من ذلك
لانه صار من أهل هذا المسجد بالذوق وان لم يكن ملوفا ان شرع ليعلم في مسجد
حرم لا باس لان الواجب عليه ان يصل في مسجد وفي هذا المسجد لا يملك
انه صار من أهل ولا فضل لان لا يملك ان يكون امام قوم او يورثه
الناظر مسجد حريم ليعينه على ان يجمع ولذا ان كان قد صلى في الا الى الله

البدن في القاعة لانه خلف الجماعة في العصر والمغرب والمغرب والمغرب
الجماعة في مسجدية فان لم يجد ارجوانه الجماعة فحضر في المسجد الا ان يكون في
مسجد الرسول او مسجد الحرم وان صلى في مسجدية لمحض الصلاة لا لمحض هذا اذا لم يدخل
المسجد فان كان قد دخل فذكر في ظاهر المذهب وعن الحنفية اذا دخل المحرم حتى يصل فيه
واي الحيز افضل ذكر في الشافعي كان لشعره من اطلب الجماعة والحق غير متخذ
حرمه الا ان كان الفقيهون اذا دخلوا مسجدية صلوا في اي غير اذن في القاعة
في المتعارفين الحنفية لوفات جمع باهله في بيته وفي التناظر انتم المسجدية
وتصلوا فان ساهيا فيه وان شأنا فجماعة اخرى وقيل صلته فيه افضل ولا
يرون عليه وفي الدلائل ما يشته التكرير في الاولى او ركعة او ركعتان فالفضل ان يصل في
مسجده ولا يذهب المسجد آخر وفي شرح الالبيث اتمتع المكتوبة في المسجد مع
الاقامة في مسجد اخر فانه لا يملك صلته واما ان كان اتمتع في منزله لم سمعنا في مسجد وفي
مسجد اخر وفي الجامع الا في مكان كبير لو في مسجد فمع سمع الاقامة اذا لم يصل
الذين في صلاته وفي النظر ترك الصلاة في جماعة مسجدية وصل جماعة صلته
او بعضها في جماعة جامع صوره بها افضل ليل جماعة مسجدية افضل وقيل جماعة
الجماعة افضل او كان متفقها لجماعة مسجد استاده لاجل تيسره والاستماع الاختيار
او شرع بجلل اعلمه الاتفاق لفضل التوابان واطلق الخليل ان صلته في مسجد
محمدا افضل وفي الا الى مسجدان يصل في اتمهما بالاتفاق زيادة حرمة فاستوى افضل
في ان يجمع في الا الى مسجدان لا يملك صلته لا يملك صلته لا يملك صلته لا يملك صلته
هو فيها يذهب الى الذي قومه اقل لكون الناس يدها به وان لم يكن يذهب حلتب
وفي شرح يجمع أهل المسجد او بعضه بركة لبائين ان يجمعوا ودره او كانوا غير افضل
وعلى يوسف ويحمد يكره اذا كانت الجماعة الثانية على سبيل التذام والاحتجاج فاما
اذا كانت واحدة بواحدة او باثنين لا يكره وفي الاستماع على يوسف لا باس ما يجمع في
تجميع المسجد لوصول أهل فيها وفي صلاة المداوي عنه لا باس في هذا الموقر الامام في موضع
الامام الرابع واما إعادة الاذان فلا يجوز قول ولوجه في ربه اهل ولا يملك ولا يملك
ان الحق لهم او كان المسجد على التذام فلا باس بطلان الجماعة فيها لان ذلك انما فيه سواء

مع قضا بله

لم تقتض قول أصحابنا وبال الشافعي يقتضي فعل الفاعل والشرع فيها منسوب إلى الله
أوسيب أخرناه مقتضى بعد الفراغ من الفريضة قبل الطلوع فان غشي أو لم يغش أو تباين
دمته لشروطها فيها مسقطا وفي سعي العذرك فيل يقضيها وإليه ما لا زاد ولا
الآن المشرع أحكامها بخلافه ولما ذكر محمد أنه إذا كان رجلا أدرك الفجر قبل
يخرج السنة قال المولى والشيوخ والمأمر ما ذكر في الأصل بل عليه لأنه قال
أن حاف أن يفوته الركعتان فدخل مع الإمام لأن ترك السنة أضر من ترك الحائض
وقال الهندواني لأمر خصوصاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن عذرهما ذكر العقدة
مدرك الصلاة في الجمعة وحكى عن الزاهد أنه كان يقول ينبغي أن يشرع في السنة
ثم يقطعها ويؤجل الإمام حتى يلزمه بالشرع فتترك من القضاء بعد الفجر والشرع
وليس هذا بقوى فان ما وجب بالشرع لا يكون أقوى مما يجب بالذبح وقد نرى من
أن الذبح لا يردى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا أمر بالاتفاق على قضاء
يقطعها هذا غير مستحسن شرعاً وفي المظن حاف لو ترك السنة لم يرد على القضاء الشغل
أولئها كنه الجلبه حتى يقضيها قبل الطلوع ولا يكره قال شيخنا فيهما بيده
ثم يشرع مع الإمام ثم يقضيها إذا فرغ قبل الطلوع وهذا إذا لم يعتد ذلك بأصل
أو فرغ ذلك مرة ثم عود قيل هذا حسن لكن قوله يقضيها مكره لأنه بإطلاق
العمل والأحرش يشرع فيهما بكله لفريضة صح في هذا التأكيد من السنة ويصير شارحاً في
الفريضة ولا يصح مسداً للجماع ليسير بخلافه على المولى وعن المولى والشافعي
الجماع ويريد أن يبال ثواب السنة فالوجه فيه أن يشرع في السنة ثم يفسد يشرع
في الجماعة وكان الزنجري يقول لو حاف أن يفوته الركعتان يصل السنة ويتركها
والنقود ستة الفراه لا يتصل على أيديكم يكون جمعاً بينهما بقدر الواسع والركعة
ذلك يشرع مع الإمام وكذا في سنة الظهر وفي سنة الفجر حتى توفى الجماعة
بمع السنة ولا يشترط في ذلك أن حاف فوت الركعتين لأن السنة تقوت الخلف
مادام الوقت وذكر الكرخي يقضيها قبل الخروج من المسجد وصل لا يقضيها وهذا
سليم الحديث من فائدة الأربعة قبل الظهر قضاها بعدة أو حشيت مع محرم تركها
أيضاً في قضاء ذلك لم يتركوا فنقول على قضاها بعد الظهر الوقت ولكن اختلوا في ذلك

فما لم يوفقوا فعلى الجنبه يكون قطعاً ومنه ما يكون قسماً واما تنها للعرض ذكره الحسن
 فليس فيه رواج وكان الحراسيون يقولون لا يقته والعراقيون يقولون يقته ومن شرع
 انما عنده لا يقته وقيل يقته وهو قول الشافعي وفيه شئ من الشبهة والاصح ان يقته وذكرنا
 سائر الشئ ادرك ركعة من الظهر قام ففعل الفلكل لم يسل الظهر كما ذكره في ذلك
 ان جعل جماعة فسبق بعضها لمحض وذكر الشئ اذا سبق لم يكونه حنف لان لا لا حكم الكرك
 محمد قد ادرك فعل الجماعة وليس هذا باختلاف بينهم فانه باجاء بينهم ادرك فعل الجماعة
 الا ترى لو قلنا ان ادرك الظهر جماعة حنف وان ادرك الفلكل لان ادراك الشئ اذا لاخره
 فصار محذوراً ثواب الجماعة وانما اجاب عنه في ادراك فعل الجماعة وما اجاباً في فصل الظهر
 لم يرد بل قيل ادا الصلاة جماعة لكن يدرك ثواب ادا الصلاة بجماعة وهذا بالاصل
 الحرف فانها لم تقسم الا لثلاثة ركعات واحدة من المائتين ثواب ادا الصلاة بجماعة وبالحمل
 بالجمعة ايضا فان من ذلك فلكة الجمعة يصل الجعد عند مجامعته اربعاً واما حنف فيركعه
 ادرك فعل الجمعه لان الشبهة في قوله فان عنده يصل اربعاً احتياطاً ولهذا يقصد في الثانية
 فليكن يقول لاني لا جمعة بل ثواب بالاجماع وهذا هو الصحيح وذكر الشئ لاجل هذه الفلكل
 في رواية المولى لكن سوي المجد احتياطاً وحسنه في اهلنا فلا بأس بان يطوع
 قبل المكتوبة ما يولد اذا كان في الوقت سعد الا فيقول للثوريك الحسن لا لا يطوع وانما
 ترك قبل ادا هذا التطوع قبل العصر والعشاء والتخفيف والظهر لان سنها في حكم
 الواجب وقيل راد به الحل لانه عليه السلام لم يأت بها الا عند ادا المكتوبة بجماعة
 فاذا اتى بها ادا اصل وجهه لا يكون مستأجراً ولو ترك لا يكون تاركاً وفي اللان ترك الاربع
 الظهر والى بعده وارتفع للفرج لا يجتمع الا سبعة لان جميعاً سبعة فلو كان الان يستحب
 ويقول هذا فعل الصلي عليه السلام والافضل لحد يدركه في النوازل وفي قول ترك
 سنن لصلوات الفجر اظهرها حقاً هزواً وما قيل في الايام والصحيح انه يوم الامم الا بعد
 بالفرس في اللان ان تركها بعد فمؤيد ووان تركها بلا عذر فما ولا يرد الشئ
 تركها وفيه لا خلاف لا يعاقب تركها وحسن العاني تركها الايام ادا لم يتركها الحرف
 في المحذور لعلها لا لا يتقبل تركه الفجر ويستغفر بالعلم اذا كان من تركه اليدين
 وفي الاربع لا يرفع السنه من موضعها لطلب العلم كماله وحال البشائر قبل الاشتغال بغيره

الجمعة
فصله

العلم افضل بعد ان لا يدخل اقصيان في فيه هو الصحيح وفي نوادر الراشد ليس
 من التوق وفي الخزانة وكذا من قوله القرآن وعن ابي طه الطبري نزلها بنار من
 سبع افضل من تمام الليل وذكر الحواشي قوى استمر نكتها الجردية العريضة
 عليه السلام لم يرد بها فيصير ولا حصر في التي بعد الظهر فاجابات فمقتضى عليها وفي
 التي قبلها تختلف فيها وقيل هي افضل من الادان والا قاصح من التي بعد العشاء التي قبل
 الظهر التي قبل العصر التي قبل العشاء وذكر الحواشي انها ركعة الفجر ركعتا الظهر
 ثم ركعتا المغرب ثم التي بعد العشاء وركعة الاربع قبل الجمعة ذكرته التي قبل الظهر والاربع
 بعد الجمعة كالتي بعد الظهر وذكر الحنف واختلف في انها بعد ركعة الفجر قبل التي قبل
 والتي بعدها والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كذلك وفي الاربع ما
 في ركعة الظهر وركعة المغرب والاصح انه سواء واختلفوا ايضا في الركعة بعد العشاء انها
 مثل ركعة الظهر والمغرب او دوماً وكما هو الكتاب بانها في ذكر الحواشي لا افضل ان
 يود كله في البيت الا النزاه لان النزاه اجماع الجماعة وفي المعاني عن الحسن
 في المسجد الحرام وفي الحواشي عن محمد ان كان من بعد وفي المسجد احب الي وفي الكتاب
 ان التي بعد الظهر والتي بعد المغرب وفيها في المسجد وقيل التطوع في المسجد وفي البيت
 افضل وفي موضع واختلف في السنن لصلها في المسجد وفي البيت قلت وكما لم يرد
 التي قبل المكتوبة قبل في البيت والتي بعدها قبل في المسجد وذكر الحنف والسنن في افضل
 ادا السنن بعد العريضة انه في المسجد وفي البيت مستحسن في الحنف ركعة المغرب في المسجد
 ومنهم من قال لا يرفع ذلك أحياناً في البيت والصحاح كذلك سواء ولا خلاف في قبله في
 دون وجهه ولكن لا افضل ما يكون اعد من الربا واجمع للاختلاف والفتوح وفي الاصل
 العرب في المسجد وخاف ان رجوع الى منزله اشتغل في صلاة المسجد السنن وان لم يتركها
 في المنزل الحديث خير لصلاد الرجل المنزل الامم المكتوبة وقيل لا افضل ان يحل السنن بعد
 في الجامع كما روي السنن وقيل يصلها اذا رجع منزله احسن اذ كان خلاف المال لا يملكها في
 البيت والقول الاول احسن لان فيه تحيل السنن حتى جانت اجزا والصق المكتوبة في افضل
 ولان الصلاة في الجامع اذا لم يحيطها الربا افضل من الصلاة في البيت وذكر الحواشي لا بأس
 بان يقرأ من الفريضة والسنن الاوراد وعن ابي اليف لوفع من المغرب صحبه كذا في قبل

لا يرفعها ولا يركعها افضل
وكرر الى نصف من الشبهة

في المسجد
الحرام

الى جنس روايات وقال ما لك اذا قصد بالكلام اصلاح صلاحه فقد عجز عن قول
 لادام قد سمعت او هو او اوقد احب المصلح لا اله الا الله واخير من يسر
 فقال الحمد لله وما يسوءه فقال الله وانا اليه واجعون اوجده فقال سبحان
 الله واراد جوابه قد حلف اني يوسف لما ترون من صلوات الله قد قبل الجواب الجواب
 بدعهم الحرام وصبر كانه قال الحمد لله على قدوم هذا الحبيب وانا لله على حروف هذا الاله
 الحبيب سبحان الله بوجه هذا الحبيب وهذا لو كان في الصلاة في السجدة وابتهجا
 فقال يا رب معنا واراد خطابه او كان في الصلاة فجاءه من رجل فقال له
 سليمان فاستخبره رجل من خطابه فقال انه من سليمان واراد جوابه وكان في سفر
 فقبل له على ما امرت وسفر فقبل اليه وعطاه وتصبر وسيد واراد جوابه
 او قيل مع اسحق فقال لا اله الا الله واراد جوابه او قيل له الا تجد ربك
 فقد زنت ما لا وبنا فقال الحمد لله واراد جوابه واخاضه رجل فقال انفع
 قد جلدتني فاذنت جلدنا او قيل له فديمت ابوك انا فقال لا حول ولا
 قوة الا بالله فتسدت فيه ما كان لان هذا يستعمل في الكلام وذكر الاختلاف في بعض
 عن الحسن فقال الحمد لله ان اراد به اجابته فتسدت وان لم يكن له نية فذلك
 لان الظاهر انه اراد الاجابة وكذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فحجب ما تسد
 ذكر محمد في النوادر ان ابا يوسف انما لم يقصد بالذكر الذي اراد به الموارث
 في اربعة اكال في القليل والتكثير والتسبيح والتكبير وبما سوى الاربعه فذلك
 مثاقلها فاما جسد الامام والتكبير وحده المكنون لعرفته القوم وتسبيح المقدس لما
 سجد الامام وتسبيح المنة والاراد اذ وقع عليه الباب اعلم حاله لا يقصد بالجماع
 لانه ليس بحاجب وهذا القليل التسبيح والقراءة في احكام القرآن لاسباب ان يحل الجمع
 معه بمراسمه ورد الاثر ولو قال اللهم ارزقني فانه قد لا يقصد كما لو قال
 ارزقني الخ والصحيح انه قد كماله الله اعز ديني وفي الشافعي فادع في
 الصلاة بغير شيء في القرآن قالوا على هذا لو قال اللهم اعظم لي ولا حياء لانه في
 القرآن ولو قال لا يلو لانه ليس في القرآن ذكر كبر لو قال اللهم ارزق

جهر السر
 قوله

بقلمها وقشها وعدسها فتسدت ولو قال من قبلها وقشها وعدسها لا تسد لانه
 في القرآن ويقول في الكتاب لو قال اكرمني وانعم علي واصلي في امر لي يقصد
 في الحس واختلاف ما لو قال اللهم اغفر لاني واعيا وعيا ونحو ذلك قيل
 تسد ما لو قال لفلان وفلان وقيل لا يقصد ما لو قال لا يلو ويديعوا
 فيها يشبه الدعاء ولا يشبه الكلام فاجله لو قال ما يستقبل سؤالي من الناس
 فتقوله اللهم رزقني امرأة اولائة وابني ثوبا واطعمني درضا وارزقني منزلا
 طيبا او جارية حسنا او اغنني وما تشبه ذلك فقد ذكر ابو القاسم لو قال اللهم ارزقني
 ما لا خير او اية دينار او روجه ملحة لم يقصد هذا المجري في محاورات الناس
 وذكر البصري وقيل لو اجل الدعاء وقال اللهم اقر عني ديوني وارزقني امرأة
 لا تسد اسام في آية التزويج والرهيب يستمع من خلفه ويسكت وهذا الخلف
 لقوله تعالى واذا قرى القرآن قال اهل التفسير لانه تزلت في الصلاة
 والخطبة وذكر السمان عن حميد وفي العبد للضاد وذكر الحاكم لاختلاف الامتعات ان
 عن واجب خارج الصلاة الا ان يقال انه مندوب اليه وقيل عن الحسن ان
 مسلم الاستماع واجب وذكر السمان عن الحسن ان الامر بالاستماع في الصلاة تمام
 سنة في كل موطن يقرأ وذكر ابو الليث عن مجاهد وعطاء والحسن لا يبان اذا قرى
 غير الصلاة ان يتخلف وذكر الحاكم عن ابي جعفر قيل لانه تزلت في التمدد والتبليغ فيها
 او يتلو او عن عمر بن عبد العزيز عند كراعيل قال الحاكم لا يسمع وجوب الاستماع
 اذا قرى لانه امر مبدل على الوجوب والصحيح ان المراد به في الصلاة وفي شرحه الى
 اليسر هذه المسئلة تدل على انه بكرة لقوم يقرؤون القرآن جملة لان كل واحد يصح
 بترك الاستماع والسكوت المأمور بهما لانها واجبات في الصلاة فان اوجها رخص
 المؤتمك واي الفضل الحارم به هو الاول لان يقرأ واحد ويستمع الباقر فالتسبيح وعلى
 قول اهل التفسير لا يرد السلام عند الخطبة ولا يشترط الحائض ولا يحدان عليه ولا يقرأ
 ولا يكرسا اذا ذكر الحبيب ولا يصل على النبي الا ان يقرأ الحبيب بيها الذين امنوا
 صلوا عليه فيصلي السامع في نفسه وكذا عن ابي يوسف يرد السلام في نفسه ويشترط
 والحائض صلاة الا تزعجتها ثم يركع ويسجد وعلى قول مجاهد لا يركع وهو ثابت على انه اذا ركع

تسبيح
 الحبيب

في التمدد والتبليغ

ان يقول صدق الله بلفظ رسله والافضل ان ينصب وعنه ان يوسف اذا فرغ
المشهد الترقب والتعجب لاس ان يبال رحمه والتعود صلى الله عليه وسلم
يقول وقال ابو يوسف فيمنه لانه عليه السلام فنت شهر احتفال الدنيا
ولانه التزم متابعتة ولا يترك بالاشكال في تغييرات العيد وفي الفتوت في الروع
وبعد في لورته وكان في حجة السهر قبل السلام وقلنا هو منسوبة فانه عليه السلام
قتت شعرا بعد ما عمل ودون فلما استجب ترك خلاف التكديرات لا يخطف
فيه العباد وخلاف العبد والفتوت بعد الروع لانه اختلفت فيه الامار وكذا
الفتوت في الروع لان عند البعض حجة الروع فاما فتوت العجريت لشدة ونظير
هذا الخلاف كبر الامام على الحارة خسا فالتسديد لاتباعه عندهما بماذا يستخرج
الحين في رواية يسيرة الحال وفي رواية يكتفي صلى الله عليه وسلم مع الامام وفي مسلتنا اذا
لم يتابع الامام ماذا يستخرج فيل يوقف فاما لاتباعه فيما يجب متابعتة وقيل بعد
لما انزل الامام تركه لاداعي فاذا اجتنبه ومعه وذلك المسلك على المعتد
لما لورته ويهان يقتض كما يقتض الامام ولا يثبت ما روي عن محمد لان الاختلاف
في متابعتة فتوت العجريت على الاتباع في فتوت لورته ان فتوت الوتر صواب فيفتن
قال ابو اليسر واختلفوا في فتوت المسبوق اذا قطع مع الامام بعد ان يقطع الفتنة
والاصوات والدعوات او يثبت قال هذه المسئلة دلالة على ان يقرأ ذلك كله وهو
اختيارا قال مشاخذنا ذلك مسلتنا على جواز الاعتدال بالشفعوى اذا كان
مكتا في موضع الخلاف ولورته منتهى بالاشكال في ايمانه وانكر الاخر من غير ان
يبلغ في حديثه ما روي عن الحسين ان من وقع يده عند الروع وعند روع منه
تفسد صلاته كما تدعى كبر فلا يقع الاعتدال ذكر كبر قالوا ان كان يميل عن القبلة
لا يجوز الاعتدال به وهذا هو العمل انه اجتمع ولزجدها الوتر واعلم ان فتوتها صالحة
المؤخر في رسله واما اذا المواعظ من القبلة ولورته منه الاستقامة في حوز ويكره
وفي الظهور ان يقطع الوتر ولو يتوضا بالماء الراد القليل وتوضا من الخارج من
غير اليسر يلبس ولورته في الامان وتوجه الى حوزا يجوز ان لو لم يمتد منه
الانفعال وشككت امره قال الفصل في حوزا وطلقاته والعباد الواجب ان

وشروا جواز ذلك

هذه

لورته الايمان جاز والافضل وقال محمد بن حامد حوزا وطلقاته والعباد
علينا المتأخرين وقال ابو بكر الاسماعيل ان كان من علمته حوزا والافضل
قال الحاكيم محمد بن يوسف فقال ان علمه يستعملون مذهبه وعامة
لا يحسنون مذهبه فيتعلمون من علمتنا ويقولون بعدا لواحداخذ ذلك الحوزا
بالشفعوى جاز لا في قول من لا يفتن به ولو شهد احدا حوزا ولورته وعنه وضع
الحجة الصعبة لا يجوز الاعتدال به وان شاهدته مشروعة لم يفتن به ولم يترفع عن
البيح ان يحوز الاعتدال به والهندوا في لا يجوز وفي لتقارب كبره عند
مشاخذنا قالوا يجوز وقال الهندوا في لا يجوز وفي لتقارب كبره عند
الامار بالشفعوى وجوزة بعينهم اذا اتوا من الحامد وخوها واوثر بخل
ولورته عليه فانه في الترتيب ومذهبه فرق من حوزا ومعهما وقالوا
لا ينافون في ذلك والصحيح جواز ذلك اذا صلوا الى قبلتنا وفي صلاة الوتر
قالوا الاعتدال بالشفعوى لا يجوز وفي شخ الفتح حوزا اكال يخام موضع
وفي رواية انه اهدى ان يوسف اكره الصلاة خلف المتكبر وان كان متحلا
حق لان الحوزة في هذا الباب بعد ما
لا حوزة في الصلاة الا بدرك مع التنية وكيفيتها المتضررة بها ببعضها التي
لها او اسماها او من الوقت عبادة لله تعالى تامة من التتابع تقربا الى الله وطاعة
وفي السنن والوافر في رواية لانه لا ينافي لانه لو كانت تامة لكانت واجبة ولا
حتاج الى القطع بالتنية ذكر في الشافعي فان فعل ذكره البعض لان عبادته من قول ذلك
واباحه الاخر لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوتره وعنه ان لا يجوز حوزا
به فاما المخافة فلا بأس ذكر الشرحي التكليل بالنية احسن ذكر ابو ايوب يختلف
في استحباب التكليل بالنية والمخافة انه يستحب ذكر كبر في التنية بالسلام مع القلب
شدة ذكر الخلاف والسنة لا يقتض على نية القلب فان عجز عن طمأنينة على قلبه
جاز ومعنى التنية تقعد القرية بها ولا يصح عبادة الا بها ذكر كبر ولما نية التنية
بعد التوبة البهتان ابو بكر بن حامد لا يشترط وكان افتن في شرطه علم قوله ان
نوى نية التنية او حوزا لانه حجة اسم للورته الا ان يريد بالنية وجهتها وقال الحان

وجاهة

افضل

ما حلف من الصلاة
عمره في طاعة

في الصلاة

الحقاني
عبدن راجه عشر

فصل في معرفة النجوم

نویان عالم

و ط م

باب القراءة في الصلاة

يقول في الجواب عن تحسين اوستين اي سوى فاتحة الكتاب وروي الحسن في
القرة السجدة في حاشية الاقامة ذكر في الشافعي وقيل لا يعنون من الخوا الاسن
من الواسط والمائة من النصاب وقيل المائة للمزهاد والتوفيق في الجماعة المعروفة
والاربعون في مساجد الشوارع وقيل اختلفت الروايات في اصحاب الاختلاف الاربعين
قال سما النصاب عن اد في المقادير جاء اذا اخاف الملا المن القوم وغير

الزيادة على اعلو المقادير اذ رأى القوم نشاطاً فيقروا في ذلك بالادوى والملائة
لكل الملائة والنشاط امر باطن لا يطلع عليه الامام فينتهي الامر على ظاهره بالاسباب
المودعة الى الملائة والى الادوى وقيل بقي الامر على ظاهره حال القوم وان
كانوا اسكنوا بقرا ابعين او اقل لا يعلموا وان كانوا اهل خير لا خان ومنه
الملائة قرا ما بين سبتين الى ما بين وان كانوا من اوساط الناس بقرا ما بين حيدري

ستين وقيل لاين الام على الوقت فان كان الوقت وقت كرك وكسب كالصيف
يقرا اربعين او اقل وان كان الوقت وقت واحد كالشبا يقرأ من ستين الى ما بعد وان
كان الوقت فيما بين ذلك يقرأ اربعين الى ستين وقيل يطو في حاله وان كان خفيفا
يستعذب الناس مؤنة يقرأ من ستين الى ما بعد وان كان ثقيلًا لم يستعذب الناس
مؤنة يقرأ اربعين وان كان ثقيلًا حصر الصوت يقرأ من خمسين الى ستين وقيل

الماية لامل لورج والسئون للمصعد والايامون لن لهر الم وضعف قيل
 الماية اذا مات اللبالي وقيل الاستغفال والاربعون في عكسه والسورة الحارط
 من اللبالي في الطريق نحو من ذلك لانهم حروا واقرأه المصلح لسعليه وسلم
 فوجدوها كذلك او ما يقرب منه وفي الحديث يقرب ثمانين اية سوى لناخذ
 وفي بعض الروايات مثلاً يقرب في الركعة الاولى من الخبر وفي العصر العاشر

سورن ایدہ کہ ہم خبر دواۓ الہی صلی علیہ وسلم فوجد رھا کذلک فی
شرح القاضی یقرا حسن عشر ایدہ فی ظاہر الروایہ فی روایۃ الحسن غیری حقیقۃ

يقول أما يترا في المغرب بقصا الفضل لنا كتب عزرا الى الاسفري ان اقرا
في الجبر والطول الفصل في العصر والضا باواسطه وفي المغرب بقصا فضل
فصل الفضل من جرات العيس واسطه من كويت الى الفجر والبا بقصا الفضل
وفي الوتر من مجدي ما تخرن وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقرا
في الاولى سبع اسم وفي الثانية ثلثاها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله وحده وكذا
في الجمعة ما تخرن وفي العيد يقرا باي سورين وسأ بلغنا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه كان يقرا في الجمعة والعيد سبع اسم وهل اتاك وربما اجتمع
العيدين في يوم ويقرا بها فيهما وفي السفر يقرا بعد الفاتحة اي سورة شاء كان
السفر انما ارش بقصا الصلاة ففي الفراق اولي وصلا كله اذا كان اماما وان
كان منفردا قرا ما شاء كان على الامام ان يراعي حق القوم وهذا كله في حال
الاحتياط اما في حالة الاضطراب فبقرا بعد ربنا بقوت الوقت ذكر
بكر فالوا الفصل ان يطول الصلاة اذا كان فينبغي وحده وان كان جماعا فلا
تيسر على الناس وفي الاستسجان في السن والظنوع بقرا في كل ركعة بفتح
الحاب وسوره معها وفي السبق بقرا في سبعة الجبر وقل يا ايها الكافرون والاطلاس
وان طولها الاباس وعن الجنيته وما قرأت بها جز من القرآن ذكر الجبر وان
قرا غيرها فحسن ثم اختلف في هاتين والصح انها لا يؤيدان لذلك فانه لو لم يكن
غيرها كره ولا يؤيدان ايضا من حيث انه لو قرأ غيرها لم يكن مستحبا وانزل سنه
ذلك الجبر والفضل ان يخرى قراهما في عدم الاحوال وفي التواضع قبل بقرا
كل في المغرب وقيل في العشا وقيل بقرا في كل ركعة من سبعين آية في كل ركعة
عن رضى الله عنه اسفر الله ما قرأ واحدا ان يقرا في كل ركعة طلبة رايته ولامر
الثاني بحسن وعقرب واسر الثالث لعقوب وعن الجنيته بقرا عشره والاحسن
وقيل فاما لا غير فضيله وما قال له ابو حنيفة سنه وفي الثاني في الكوف
ان شأ طولها وان شأ فقرها واما التنبيه ذكر بك بقراها في الركعة الاولى
وفي الثانية في كل ركعة عن الجنيته وروايات وعندها روايت واحدة في بقراها
بعد الفاتحة في راس السورة لا يقرأها وما لم يقرأها في صلاة الحافظه دون الجهر

الاصح
الاول
الاحسن

في الجبر والطول
الاصح
الاول
الاحسن

والجبر والطول فان قرا سورة كثيرة في صلاة الحافظه قرا عند افتتاح كل سورة
الافاضل
الاولى القراءه المسنة قرا في السورة مع ذكرها وكلمة من الجنيته حتى لو قرأها كان مستحبا
هذا الرواية لو تركها لا يكون مستحبا لكنه تركه لافضل وذكر كبريا زيادة على الفاتحة
المستنونة من الجذب واسما يتقدم بها الجواز فعند الجنيته اياه وان كانت قصيرة
فكوله تعالى لم يرد وفي العارضة رجوع عن الجنيته الى مقدار الاسم وقيل عليه عنه
لما ت ايات وذكر الجبر رجوعه الى ذلك عن مقدار الاسم ان يقرا الفاتحة ثم
ايات مقدار اياه طويله وذكر ابو ذر ودنا في السن والظنوع ذكر كبر السنه
ان يقرا في كل ركعة من الجبر والمجد والسورة والوتر السورة في الاول وما بقي في
الباقية فعن الفضل ان المشايخ فيه يختلفون والاشبه بالسواب لا يكونه عليه
الاكثر من ولا يباس ان يقرا من وسط السورة ومن اخرها ذكر اوى عن العنود في
ولما استتم ما ذكرنا ثم اذا قرأ في كل ركعة الحمد والسورة فانه يقرا سورة اخرى
في الركعة الباقية متصلة بالسورة الاولى وان اراد ان يفعل بينهما يعني ان لا يفسد سورة
او يسو ولا ينافي بسورة ذكر اوى في الجبر وفي الدلائل تركه الولا في قراءه جانب
ولا يكون وهل يجب عليه السهو واختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فقالا احدهما
يجب ثم في جمع اشيعه من عباد ترتيب السورة في القراءة من واجبات فاعلم القرآن
لا من واجبات الصلاة وفي صلاة قاضي حليم قرا سورة ثم قرا سورة قبلها ساهيا
فيلجب عليه السهو لان ترتيب السور واجب والصح انه لا يجب لان ترتيب السور
عند واجب وفي زلما لفتاوى لافي اليسر فان قرا اية في ركعة وقرا في اخرى
ايات قبلها او نقله في ركعة بكرة لانا اقراءه على هذا الوجه في صلاة الجهر
ولا يكون في النقل في موضع قرا في الاول في العود ربنا افلق وفي الثانية الفاتحة
وشيا من الاخير ثم تذكر معنى نصا وفي المواز اراد ان يقرأ سورة فجرى على سبيل
اخرى فقرأ منها آية او آيتين بكرة ان يقرأها مع اني ارادها في الركعة الاولى عن
محمد لو يراجع الفاتحة من وسط السورة لباس به وذكر ابو بركه من الاجماع
الا اذا كان له ورد فادارت عليه وفي موضع لو قرا خاتمة السورة في ركعة في بكرة
قال الحلاوت وكان السعدى يحل من الشخ الامام انه لا يكونه وذكر ابو بركه في الانصاف

وذكر الشاهد ان كان اخرا السورة اكثر اية من السورة فخرها اخرها **السورة** او قبل
اما لا ينبغي ان يشترط كل ركعة اخر سورة على حدة لان هذا عند الاكثر مكره **ذكر**
القاضي والشيخ انه لا يكره وهذا ان قرأه صلته حاتم السورة وهو الوريث
في هذه سورة في الترتيب فيلزمه وقيل لا وان قرأ في السورة في الثانية خاتمة سورة
اخرى روى هشام عن محمد لا يكون وطاهر المذهب عن **ابو جعفر** في السورة او في السورة
في ركعة ذكر كبرية لا يكره وذكر **ابو اليسر** يكره وذكر **الحسن** عن **ابو جعفر** لا يكره
لان المتواتر خلافه وان قال **ابن عباس** به و**ابن عباس** به في التلويح لانه عليه السلام اوتر
بمع سورة وذكر **ابو يوسف** عن **ابو جعفر** انه كان يصل خاتمة السورة بتكبيره الركوع
وقال **ابو يوسف** وما وصلت وما ترك واختلف فيه و**ابو الحسن** يكره وذكر **ابو**
انور السورة في ركعة ركعتان في الثانية يكره الا في التوافل وفي الغرائب في موضع
وهو اذا قرأ في الاولى فلان عود رب الناس فانه يكره في الثانية وقال **الحاكم**
يتبدل في الثانية بالبسوة ولا يكره وذكر **ابو اليسر** يكره فان قرأ سورة في
الترتيب غير مكره وفي **الحسن** عن **ابو يوسف** قرأ في الثانية ترساها عن سابقها
في الاولى عليه السهو قال **الحسن** وان اشترخا خلفه سنة القراءة وانما اتوا بالخط
القراءة في كل ركعة غير التي قرأها في الاولى وهذا في الغرائب اما في الغضا فلا يكره
لان متجاء لان في الغضا لا يقرأ في ركعة بالغا فخره والا خلاص ذكر **ابو بكر**
ايضا من ان لا يكون مقبلا لركعة القراءة بركعة لانه ذلك وعنده **ابو الحسن** الا قوله
القياس بسفاته يكره في المقدمة حتى يتم مقدار التشهد والمقصود في صلاة
الحسن من الجسد والمخاض كراهة في آية الروايات وهو في رواية
ابو جعفر الحسن او قبل وفي صلاة المخاض لو جسد متقدما بعد لا ذكره **الحسن**
كاهب وان جسد سابقا لا يكره في الصلاة في الاصل وفي النوادر عن **ابو جعفر**
وقيل الخوا ان كان في موضع يصل ولا يكره وان كان في غيره يصل كل واحد
على الاثراد يصل كل واحد يلزمه في المعاقبة بركعة جسد التشهد والشيخ ليس
عليه سوي في الثاني المتلويح كانت في النصارى وبالليل انما خافوا ايضا جسد
وافضلها الجسد بعضهم والمخاض عند اخر من المتوسطة عند الاكثر وفي الكسوف

السورة او في السورة
التي هي في السورة

خافوا عند الحنفية **محمد بن عبد الله بن يوسف** وبول محمد منظر في الاستئذان على رها
وهو قول **ابو يوسف** و**محمد بن محمد** **ذكر الحسن** واختلف في الجهر بالقراءة اذا كان اماما فاذا كان
الاكثر الجهر زاد **الاسيوطي** و**ابو الحسن** في الجهر بالقراءة وقيل ان قوله ملحق بغيره
في قول **ابو يوسف** وحكي في قول **الحسن** **ذكر الحسن** ان يكون بالعكس وذكر **الحسن** واختلف
في الملويين فيقول يقرءون بحسب وقيل يقرءون وعن **محمد بن محمد** في قوله ملحق بغيره
ذكر **ابو بكر** قال **ابو يوسف** يقرءون او يسمعون او يسمعون او يسمعون او يسمعون
لأنما يجب اليك قال في موضع الذي يجب ان يسمعا او يسمعا في موضع الذي لا يسمعا
فتنوع الامام بهذا من عندك فان كان يقرء وحده ذكر **الحسن** ان يقرأ جهر واسمع نفسه
وانما سمع غيره ذكر **ابو بكر** ولا اشكال في المنع انما سمعته وليس في القوت دعاء
موت وقيل ما هو بعد قوله ملحق **ذكر الحسن** والعامه على انه يقبل اللهم اننا نستعينك
والله اعلمنا وفي التوافل من لا يحسن اللهم اننا نستعينك بذكر الله اعلمنا انما اراكم
وبه اخطاوا الميت وحسن المجرى ان يسمع غيره وهذا التفصيل هو اما قول **ابو**
الحسن ان يسمع نفسه وحده المائدة ان يسمع نفسه وقيل ان يكون قال في موضع انما لا ينفه
عنه **ابو جعفر** وصله وتبين الحروف وذكر **ابو بكر** انما اذا لم يسمع نفسه حل من المتفصل
بجزءه ولبه ذهب **الحسن** وان قال **الحسن** بجزءه ولبه حل هذا الجسد على ان
المتفصل جواز وفاء بطول ركعة الاولى من الغيبة في سائر الصلوات
فذكر **الحسن** ان في التسمية جوازا ولا حرج في التسمية ولها الداعي في التسمية الجسد
الموت وقت يوم والمهر بغيره في الغيبة هذا **ذكر الحسن** وكذا الخلاف في تطويل
الاولى من الجمعة والعيدين ذكر **ابو بكر** يكره التوافل بثلاث ايات
وفي البرامكة عن **ابو يوسف** اكره ان يطول ركعة من المتطوع ويقصر عن ركعتين
سواء في توافل او في ركعة اخرى اطول ان كان قليلا لا يكره وان
كثرا لا يكره ايضا في التوافل ويكره في الغيبة **ذكر ابو اليسر** وعلى اختياره
في التوافل انها توافل لا يكره ايضا **ذكر الحسن** ان احسن الامام في ركعة بدخل
في المسجد يكره انتظاره فيه قال **ابو يوسف** رحمه الله سالت ابا جعفر عن ذلك
مع ان اخي عليه ان يترك في ركعة ما ليس منها واخى ان يكون انتظاره عليه لانه

فمنه
قول الربيع الا انه

في ركعتيه غير ابعه وقال ابو الليث ان عرف المداخل ذكره انتطاره والاهل
بكره وعن الصادق وان كان غيبا ذكره والاقلا والقصير بكرة المشرك على كل حال
وعن ابو الليث ان قول المودن المضافة ليدرك الانسان في الصلاة ينبغي ان يحوز
في قوله فان قيل انما الفرق بين المداخل في لاجل الوضوء وبين احواله
الركوع قلت انما لاجل الركعة لئلا يسان بينه واحدا لانه الركوع لسانا ينعينه
سبحن المضافة في الاولين من العشاء اربعين في الاخرين ولو سجد في الركعة
قضا او جهر وعن ابو يوسف اقتصا فيها وعن الحسن فيها القضا وعن علي بن ابي
بقي المضافة ذلك السورة لكن الاخيرين محل المضافة فمح القضا فيها وليست محل
السورة فليس يلزم اقتصا ووجه قول الحسن لو ترك القراءة في الاولين قضا
المضافة والسورة في الاخرين فانه ترك احدهما قضاها ايضا ولا يؤمنف انما
واحدة فانت عن محلها فلا يفتى في الفتوت وعنه بعض وجهيها وعنه مخافة
. هـ ووجه الظاهر ان الاخيرين ليست محل السورة اذ افضلها للقضا وايضا
هما محل المضافة اذ اذا اكرت فقد خالف الشرع وقوله في جهر في القضا صفة
السورة وقيل لهما لان الجهر في الجهر والمضافة في ركعة غير مشروع فلما ان
تجوزها او اجازتها وبجسهما اولى لان المضافة اذ او السورة قضا والاحد قبل
التسبيح والقضا لا يعتبر ذلك باقضاء المسافر بالمعنى في الوقت وخارج الوقت فكان
اتباع المضافة السورة اولى وعن الحنفية كانت بينهما لان المضافة في محلها كما ان
ان تحق السورة بها ولا يصح ما ذكره في المداخل لان القضا على صفة الاداء في محلها
فلا يلزم الجهر والمضافة في الركعة ذكر الحنفية ترك المضافة في الاولين
وقرأ السورة ان ذكرها هو وقام اعادها والسورة في قولها وهو رواية ابن ابي
مالك عن ابي يوسف وروى الحسن عنه انه ترك ولا يعيد شيئا وان ذكرها هو
والعقبة واثبات الحنفية بغير راسه بغير الحمد والسورة ثم يركع لان الركوع
كحالة القيام بدلالة ان المذكور الامام فيه مكره حاله القيام ولا يشترط
قنفي فيه تكبيرات العبد فاقضا في حال القيام واثباته عن علي بن ابي طالب لا الركوع
ليتم في الركعة بدليل انما هو رواية ما سجد في ركعتيه بعد ما ركع راسه في الركعة

الحدوث

ما روي

قوا في الاخرين الحمد والسورة فصاعدا ترك ذكر السجدة فان ذكرها في الركعة او بعد
رفع راسه منه عاد الى القراءة واسقط به ركوعه وعن ابي حنيفة عن ابي الربيع
الاسمعياني ان لو بعد الركوع اجزاء وليس تحتها اربعة اربعة ذكر ابو ذر لو سجد عن
القراءة المستوية بغير راسه من الركوع وبقيها وان كان بعد الركوع قبل السجدة كذلك
في الركعة قرأ المضافة والسورة وركع ثم يقض ركوعه بقراءة سورة اخرى فيقف
في الركعة ذكر الحنفية لو سجد عن المضافة او السورة او الفتوت وركع لكان يعود
الى القيام ويأتي بذلك ويعيد الركوع فان لم يعد هل يجزيه ليس فيه رواية قال
وكان شيخنا يقول على قياس قول احمد يجوز وعلى قياس قول زكريا ذكر الحنفية
ذكر الفتوت في الركعة لا يعود الى القيام في رواية الظاهره عنهم وروى عنه انه
يعود ويقنت ثم يركع في الاسمياني يعود ولا يوقف في ركوعه ذكر ابو ذر
لو عاد فان اعتد بذلك الركوع جائز لان الفتوت بعد الركوع مشروع
عند البعض كان ادائه في هذا الوقت مجزئاً فلم لا يؤمنف الركوع
كلاف القراءة فانما مشروع قبل الركوع بالاتفاق فجاء ان يفتى
الركوع في مفتريات الليث قرأ الفتوت ثم يقرأ بها شيئا وكع
فليركع راسه وليقرأ سورة ويقنت ويعيد الركوع وروى عنه ثم قام فقرأ الركوع
ذكر في باب الحديث يعتبر الركعة لا تعود اقبله وذكر في باب السجدة
الثاني لانه يتعقبه السجدة فانتبه المضاف لها بعد الجهر فان ام في الجهر
لان القضا على وصف الاداء وان صل وجهه قبل كانت حجة لان في الوقت وجب الجهر
باجتماعه ورضعها الجهر فان تجوز عن الجهر لم يجز عن الجهر وانه فارق ما بعد
خروج الوقت وقيل يجب على الوقت وهذا هو الحق ليلون القضا بصفته الاداء
الهم امام قرأ من الحنفية صلاة فاسدة لانه لم يقرأ من المصحف فصارت كالشرك
اشرك وتلا لاجزائه ويكره اما الجواز لان المصحف عبادة وانما
لا تنسب الجواز واما الكراهية لانه يشبه شغل اهل القباب وفي المصنف
عن ابي يوسف مثل قول الحنفية ذكر ابو ذر في واختلف في تصويره
المسألة على قول الحنفية قيل انما قصد اذا كان يقرأه فظهره وقيل في المصحف

لا يثبت في فعل هو مستمع عنه وقيل عكسه لأنه إذا كان لا يقرأ على طهر قلبه يكون
 اعتقاده على المحض لا على الخلق فيكون أثباتا فعلا كشيء ولو نظر في كتب الفقه
 ففهم لم يفسد في قوامه ولو حدث لا يقرأ كتاب فلان نظر فيه ففهم حيث عند
 محله لأن من الإيمان العرف والاعتاب بقراء ذلك ولا يخفى بقراءه نصف
 السطر لأنه يقرأ بفهم المعنى بما اعتاد السطر وفي القياس لا يخفى وهو أن للرسول
 وانفقا لو كان الخلف على أن لا يقرأ القرآن لم يخفى بل وعلى الخلاف لو لم يقرأ
 الجواب ما فيه مكتوب ذكر في الصلاة خاشعا ونحوه لا يفسد على قول
 أبي يوسف وعلى قول غيره يفسد ولهذا لو اجب أن لا يضع المصل الجنب بين يديه
 لأنه ربما كان مكتوبا فيه الجنب الأول والثاني فيظهر فيه ويحكم فيه بخل وذلك
 شبهه الاختلاف يجب أن يخرج عن هذا وقيل على قول محمد أيضا لا يفسد
 وقد روي ذلك عنه نقلا وكان الفضل يقول احتمل أن يقرأه إذا كان مكتوبا أن
 يقرأ من الجنب لأنه كان يقرأ من ظهر القلب لو لم يقرأه بغيره فلو كان
 القراءة مما يفسد الصلاة والما يسمع له الصلاة من غير قراءة قال **كثير**
 الأئمة لا يسلطون منه هذا بكرة أن يؤتى شئ من القرآن لقسم العداوات لأن
 فيه محرر الباقى وفي الثاني هذا إذا اعتقد أن غيره مكره ولو اعتقد
 أن لا يكره ولكن يقرأه تأسيرا عليه أن يقرأه بقراءة الرسول أو قرأها اتفاقا
 فهو حسن وذكر الحواشي في الصوم من أبحاث بكرة للإنسان أن يحسن لنفسه
 مكانا للمجد يعمل فيه لا بد أن يفعل ذلك بوقت الصلاة وفي ذلك المكان طيبا
 والعبادة متى صارت طيبا كان سبيلها الترك ولهذا ذكره صوم الدهر وفي
 الكتاب من بعض بكرة بوقت الصوم وقيل لا يكره وفي المذهب من فعل ذلك
 حسن آخر صلي يمينه وقراءة صلاة العلاء فاسده عند أبي حنيفة لأنه يقدّر
 أن يعمل صلاة بقرآن بان يفتد بقرآن فعل هذا لو وجد قارئ لم يفتد به لا يتبع
 صلاته وهذا خلاف ما كان يحواه قارئ للشر عليه لم يفسد لأنه يحتاج إلى الصلاة في
 الخاب فلو لم يفتد في الخاب وقيل يعلى المدا منه ثم يفسد إذا جاء أو أن القراءة
 فعلى هذا لو لم يفتد قبل أن يقرأ الصلاة لا يفسد طهارته لأنه يفتد في صلاة لا يقرأ فيها

أشياء أخرى
 لا يفسد الصلاة
 إذا كان في الصلاة

ولا يجوز وهذا ضعيف لأنه ذكر في النوادر أن اقتداءه قارئ متلو على اقتداء عليه
 ولو صح الاقتداء لفتى وقال يجوز صلاة الإمام ومن شرعا له لأنه معذور لم يعد
 وغيره معذورين فيجوز صلاة وصلاة من شرعا له كما عارى أم غرة ولا يفسد المخرج
 للجرحين والاحتجاج للمولى والمؤمنين ولما اقتداء بالما قبل لا يفسد
 ولا يفتد غرة أما هنا فلا يخفى الحديث قراءة الإمام قراءه للمقضى ذكر الحواشي وعلى
 الخلاف الآخر إذا لم يفتد في حيا ولو لم يفتد في حيا ولو لم يفتد في حيا ولو لم يفتد في حيا
 وصلاة المخرج حاربه ثم شرع على قولها لو أحدث الإمام قبل أن يصل شيئا فاستخلف
 قارئاً ففسد صلاته ولو استخلف أمياً لم يفسد في حيا من كان أمياً وذا المخرج
 لو أحدث فاستخلف صحيحاً أو صحيحاً ذكره أبو بكر عن الزحاجي لو صلى المحدث
 قارئاً لم يفسد قارئاً في حيا في حيا من كان أمياً وذا المخرج
 المار بغيره عن الجماعة صار وجوب القارئ كعدمه ولو أتته الإمام ثم حضر القارئ
 قيل يفسد وقال لا لأنه إنما يكون قارئاً على أن يحل صلاة بقرآن قبل
 الانتعاش ولو حضر الإمام على قارئ يصل فيم يقتربه وصلى حركه اختلفوا
 والراجح أن صلاة فاسدة وذكر الحواشي عن الزحاجي لو صلى منفرداً وهو وحيد
 قارئاً لا يجوز صلاته فقيل له هل يلزم أن يطلب قارئاً يصل خلفه فقال لا
 يلزم أن يلو في البلد ولكن أن حضره بيته وسجد صلى خلفه فقيل له لو غلب
 في غلبه وجوده هل يلزمه الطلب فتوقف فيه فلم يفتد ويجب أن لا يقرأ لاجتماعه
 على أن لا يلو في البلد وسجد يعلم مقدار ما جرى به الصلاة فان قارئاً لم يلو في البلد
 تعالى ولو لم يلو في البلد والقيام بالشرع وسألت عنها طهر الدين فقال لا يفسد
 بها وفي حق اللحق ذكر في الثاني كذلك وفي جامع الأصناف فقد رويها فحصلت ظاهريه
 وفي المنتقى أمي أو آخر شئ بركه فقام يصل قال أبو حنيفة صلاة فاسدة
 وقال أبو يوسف تأمته وفي الثاني أفتي أن يفسد لأن صلاته انقضت
 للقراءة استشهد بكما لو كان قارئاً فقام إلى القضاء ونفى القراءة لا يجوز صلاة
 فكذا هذا في الاحتقان لأنفسه لأنه لو أتتهما كان بعضهما بقراءة
 ولو أسأتها صلاتها كلها بغير قراءة ذكره أبو بكر قيل أفتي أن يفسد

أشياء أخرى
 لا يفسد الصلاة
 إذا كان في الصلاة

أشياء أخرى
 لا يفسد الصلاة
 إذا كان في الصلاة

وعدله

والاستحسان قولها وفي الثاني في باب التيمم من سورة في الصلاة كان
 ابو حنيفة يقول اول ما تخشى فيها الاثم ابتداء فترى كونه كالامه اذ اعتقت
 فيها اعتقت ومنعت رجب وقال تستقبل وهو قولنا لان بها القوى
 على الشئ فيمنع وقد كره باب الحدث ان يستقبل وعن ابي يوسف تمنع
 فيها وفي التقاضي عنه فيها وفي ثلثا واثنيان ذكر بكر بن سالم الا في نغم سورة
 ثم تذكر ان عليه سجدة السهو لا يجوز وصلا تاجيزه ولو تعطل بعد ما سجد احيما
 او بعد التعدة قبل السلام فتسجد عند ان خيفة خلاهما ولو سلم ثم تعطل
 ثم تذكر ان عليه سجدة تلاوة او تشهد لم يرد في ذلك الاصل وحجب ان يكون
 على الخلاف او سلم ثم تعطل ثم ذكر ان عليه سجدة صليبة فتسجد في قولهم **ذكر**
 ابو بكر لو اذنتك بتأري لم تعطل فيها قبل التسجد لانه لا قراءة عليه فكان
 تعمله كالعدم وقال لا يكون تسجد امام قرا في الاولين فاحذر فقل
 اما تسجد صلاتهم وعن ابي يوسف لا تسجد لان قرا تاذى ولها استحلاف
 من لا يسجد امامك وانما تسجد كثير وهذا الاستحلاف قبل التسجد الاخير وبعد التسجد
 لا بد من موضع القطع والاستحلاف قطع لها وتقبل التسجد عند الخيفة امام خصر
 مقدم غيره اجزا اخرها لا لا لان شيان جميع القرآن ناز وانشاء الجباة فيها
 في النوم وله جواز الاستحلاف في الجنبين المنى والجزء الزم لان الحديث
 وسجد الماني والسجد ويؤصا به ويمنع فاما الناس لا يذكروا في الابد مدية فيمنع
 المني فاحذر الجباة لانه نازر والنسيان لا وهذا الزم في التيمم ما تجوز به الصلاة
 فاما اذا قرا فعليه ان يركع ولا يجوز الاستحلاف بالاجماع قال **المراد**
 يختلف اذا ركع ان يقرأ شيئا فان ركع فركع ولا وان استحلف فسجد سجدة
 ثم انما يجوز الاستحلاف اذا كان حافظا للقران الا انه لم يمتدح ويجوز فاستغنت
 عليها القراءة فاما اذا نسي فساد اميا لم يجز الاستحلاف **ذكر** الجاهل لو حصر
 واستمر للسجدة لم يبق عليه صلاته ولو ركع من قبل صلاته لا رواه فيه
 وقال اصحابنا يجب ان يسجد **ذكر** الحق متصرف في القراءة او غير من حجب
 لا يقي قياسا وفي الاستحسان في **ذكر** العبد والى بعض ابي يوسف **ذكر** العبد لا

بلغ منها بله

في رواية
 في رواية
 في رواية

يبي عن ابي حنيفة خلافا لهما ونزولوا في عليه او حتى لو ذهب عقله او اصابه
 وفي رواية الزاهد لو انقضى ماله مع الشايع بالتميم حتى ولا الوشع فتوصا فارتد
 في النظر لو انقضى ماله مع الشايع بالتميم حتى ولا الوشع فتوصا فارتد
 ابو حنيفة ماله مع غيره ولو جحد المالكان رجلا فبطل عليه ويخفى كالتيمم احسن
 وانك فتجد ما يؤمن به في جميع نواحي وفي رواية الاستحسان في جميع نواحي
 خيفة فاحذر ونحوه ما يؤصا به في جميع نواحي وفي بعض النواحي لا يسجد وفي الثاني
 حيث تيمم بعبء ما يؤصا به فتوصا وليس من احسن بعبء ما يؤصا به فتوصا
 في اربع ركنات في جميع نواحي فتوصا وليس في جميع نواحي ما يؤصا به فتوصا
 في اربع ركنات في جميع نواحي فتوصا وليس في جميع نواحي ما يؤصا به فتوصا
 عند جحد يتوكل القراءة في الركنين ولو في احدهما لانه اعتقد للانقلاب وتصدق
 الانصاف بتوكل القراءة فتقبل التيمم وعند ابي يوسف لا يتقبل كذا ترك
 القراءة لا يفياد الصلاة فان الاحسن والاحسن يصليان في غير قرا وعند ابي حنيفة
 اذا ترك فيها لانها صلاة واحدة للعبادة صلاة الليل مني وواردهما انقطع فثبت
 ان كل شئ صلاة فتقبلان بعداده للعبادة الصلاة والتميز في بعضها اذا
 ترك في احدهما لانها صلاة بقره فلا تقضي سلطان التيمم فيها رجب والاحتياط
 وهو احب الشفع الثاني بالشرع وبطلنا الشفع الاول في اجاب فصلها احدا
 بالاحتياط في الحكم ترك القراءة في الاربع قضي الاربع عند ابي يوسف بقا التيمم
 والاولين عندها لانه لو يسمع شرعوه في الثاني في ان قرا في الاولين قضي الاثنين
 لانه في الاولين في شرعوه في الثاني في قرا في الاحدين قضي الاولين
 ولا يكون الاثنين ماله وعند ابي يوسف يكون وان قرا في احدا الاولين واحدا
 الاثنين قضي الاربع وعند غيره قضي الاولين وهذا لو قرا في احدا الاثنين قضي
 الاثنين عند ابي يوسف والاولين عندها وان قرا في الاثنين واحدا الاولين قضي
 الاولين ولا يكون الاثنين ماله عند غيره خلافا لها فتطوع بارجع ولو جحد في الظاهر
 فاقا من ان نفسه وبها احد ثم وعده تركه وفي الاستحسان لا تسجد ولا يفسد
 الا الثاني ذكره قبل ان يستتم قرا في يحد وان استتم **ذكر** ركعتي لا يجوز وكذا في الظهر

في رواية
 في رواية
 في رواية

في رواية

كتاب
 تاريخ
 الخلفاء
 من
 بني
 العباس
 من
 سنة
 ٢٠٠
 الى
 سنة
 ٢٠٠

وقيل يومئذ خرجوا فقتلوا محمد بن ابي بكر فخرجوا من مكة وفي الصلاة المنسوب الى القوم
 على النبي المانع قبل المهر في القعدة الاولى ولا يستقيم اذا قام الى المئذنة وكذا في
 المانع قبل الحجة ويعدوا في ثلث ايام من ايام المانع فيصلوا واذا قام الى المئذنة
 وعز الى الفضل والوبرى في السن الرواتب لا يصل ولا يستقيم وعز اليقال في
 ماله عن الحيرة ما قاله في القعدة وما قاله ابقا في القرب الى الهند
 في كركوليت وكما في اوقات ولون بعد المأخذ الحجة هل يخرج ام لا يذكر
 هذا في الاصل وقيل من قيسا واستحسانا وقيل يفسد قيسا واستحسانا وهو
 الصحيح نوى المانع بركعتين فنهض الى المئذنة واستتم ذكر فاته بتعد ويتهد
 ويسبح ويصبر قوله عليه السلام لا يقبل بعد صلاة مغليا وهذا في ولا يخرج على
 اليوم لان المانع يصل الظهر ركعتين والسنة ركعتين ولا يخرج ان زادة لا يصل بعد
 الظهر ركعتين وقوله ركعتين في صلاة وكان هذا امرا بالضرورة في ركعتين النفل
 ويحتمل انه اراد به ان لا يقتضي المأذنة اداء من المكتوبة بسوجه ويحتمل اراد به
 الصلاة جماعة في المسجد بعد ما صل فيه أهـ

باب في من الفعل في الصلاة

لا بأس بقتل العتوب في الصلاة وفي الاصل قتل الحية والعقرب لا يفسد لثمن
 فيه نكس على الاحادة وهما نكس حق العتوب واختلاف في الحية من غير
 يفتها للحرب اقتلوا الاسودن ولو كتبت في الصلاة والمأذ به الحية والعتوب
 وقيل لا على قتل الحية وهي شئنا لها ضيقان عنى مستوي الان يخرج على الطريق
 يقال لها على الطريق ويرى باذن الله فان ابقت قتل غير الحية وهو سودا فتشرك
 فلا بأس بقتلها وقال الطحاوي لا بأس بقتل الحية وانما لا يفسد عليه السلام
 عامه لئلا لا يخن يوث الله وان لا يطهرها انفسهم فاذا انقوا العهد صالح
 قتلها والآذارة اول احياط وهذا اندر على قتله من غير عيش ولا معالجة كثيرة
 بان اقبلت كونه فقتلها بالغير لا على اوله او بغير حجارة او غير ذلك من غير ما
 اما انتفاع المخلوقات او غير ذلك من غير ما انتفاع المخلوقات او غير ذلك من غير ما

في الموضع

يسمعه غيره لانه على وصل لا بأس لانه مودى طبعها في ذكرها ما لا يدرك قتلها
 اذ امر من ربه وخشى ان يذبحه فاستاعل عن هذا الوجه بكونه قتلها ودرى بهذا
 لوقتها بالارمى لا مضلعا لو اهذا اذا تم يده والى الحجر عليه فقتلها فاما اذا روى
 كما روى خارج الصلاة يجب ان يفسد وان راي قتلها على غياها فقتلها ودرى بها ذكرى
 صله الاثر عن الحنفية لا بأس به لانه في هذه الاذى فاته عليه السلام
 كان صبح العرق في الصلاة لانه يوزبه وقال محمد قتلها يجب ان يفسد
 دفنها وعن ابي يوسف كلاهما مكروه لانه لا يحاط منه الاذى وقال الخليل
 لا يتصل صلاته وانما كثر طبعها في احوالها فيلزم جوعا على الارض في قيل
 ياخذها بثلثين ويقتلها سبعين وفي جمع الشهيد قتل العزل ان كان عذرا كان في يفسد
 صلاته وان كان من القتلات فرجه او جوعا لا يفسد لانه على قتل والى الكف عذرا فاضل
 ودراسف الشهرة مرات يفسد لانه على كذب وبقاها لانه قليل وعن النبي
 او حله الحرب بربه ثلث مرات متواليات يفسد باجماع متناحرا وان عذر ذلك بغير
 واحدة مرة او مرتين قيل لا يفسد ولا يفسد وذلك يرجع الى اختلاف تفسير القول
 الكثير فيقول ما كان باليد من فهو كثير وما كان بيده فهو قليل وقيل اذا عمل على
 قتلها انما طار اليه انه ليس في الصلاة فكثير وما دونه قليل ذكر في بركه كذا لو شك
 انه فيها وليس فيها فقتلها او اهذا الجرح احسن ما قيل فيه وهذا روى الطحاوي
 احتجنا فعلى هذا قالوا الواسي كور عامته او وضعه على رأسه كان قليلا وان نوح
 بطركه لا يفسد لانه عكسه امامته يبدو والناظر لا يستفيد من الصلاة
 وان نوح بالمروحة يفسد وان كان هذا امرا على اقامته يبدو ان الناظر يفتل الله
 ليس في الصلاة هكذا يقول له البعض ودرجته في المأذونيات لو نوح بالمروحة
 مرة او مرتين لا يفسد قالوا ان حله اراده لا يفسد وان شد يفسد وقيل العكس

ذكر الخليل بن الجرح الكثير ليس بطريقه الاجتماع حتى اذا احتجوا على الصل الى انه
 كثير يفسد ومن اجتمعه انه قليل لا يفسد وفي التواكل الشئ من لار الصل لا يفسد
 لانه قليل ومداومين يرفع في نفسه حتى لو غش من في الصل في نفسه حتى ان الصل
 اخرا لا يفسد وفي آخا في لا بأس في جميعه من التواكل بعد ان يفسد لانه لا يخرج

لان السجدة يتبع بها ولو ادا ركوعاً وقومة او تقدة لم تنس لانه لا يتغير بها
 ذكره بذكر كذا الحسن عن ابي جعفر عليه السلام في سجدة لم يركعها خلافاً لرواية
 وهذا يبنى على ان السجدة عنده خلاف الجنبية واختلاف بين سجدة للركوع
 والفتح قيل يجوز انما لا يفتح انه على الاختلاف وقيل لا يجب بقرعة
 الحائض والنفساء والكافر ذكره لا يجب بساعة من التمام والجنون والطير لان
 سبب الوجوب سماع تلاوة سجدة وحتماً بالمعروفة والتبنيذ ولو وجد وفي النظم
 بساعة من الطير يجب وعلم الوجوب احسن وذكره الباقى بساعة من الجنون
 يجب باليد والقدم والركبة والوجه واليدين والرجلين والاعضاء
 يجب بقرعة التمام وفي المارقي لا يجب وقيل هو قول صحيح وفي الاحكام الوائبة
 هذا التمام واخبر بذلك كان المولى في تحريمه لا يجب عليه ويجب في بعض الاحوال
 وعليه لو اقرع التمام وانتهى فاحسب في جميع الوارز وفي اقرع التمام او احسب
 بلزها اذا اخبرنا عن جعفر بن محمد عن ابي الحسن اذا اقرع بلزها وان سمع من المتدبر اجنبى
 بلزها لانه لو لم يقرعها الفراه مقصود في حق من جميع الصلاة ذكره ابو ذر
 الفراه خلف الامام طسبيل الاحتياط حتى عند سجدة وسكره عن ردها
 ذكره كلوا وفي معنى الروايات عن ابي جعفر عليه السلام ان يقرع خلف
 الامام بالفتحة وما كان من القوام في صلاة يسريها قرأ الامام ايها السجدة
 فيها رجل خارج الصلاة فليبه ان يسجد ان لم يركع في صلاة الامام وان دخل
 قبل ان يسجد الامام سجدة معه لا تلازم عليه وان دخل بعد
 ما سجد الامام في تلك الركعة سقطت عنه بدو تلك الركعة بسجدة
 مدر كالم ادى فيها الامام ينهكها وان دخل معه في الركعة الاخرى لا يسقط
 وفي الاصل لو انشأ به بعد ما سجد الامام يسقط لان بانتهائه صارت حالية
 فلا بد من جها لا ينها ايضاً كذا في امامته وفي زيادات الزوائد لا
 يسقطا منه السماع قبل الاقتران انما في الصلاة وكذا على قياس ما في الزوائد
 فلا ماسح خارج الصلاة في صلاة غيره ذلك وسجدتها لا يسقطا منه السماع
 فعلى قياس هذا لو ادعى الامام وسجدتها يجب ان لا يسهط ما قرع السماع وذكر الواعاد

جواز

ما لا يخرج الصلاة في مكانه ذلك وسجد وقطاعها الواجب سقط فاذا عاين
 النوادر وزيادات الروايات لا يسقط بالاقتران الصلاة لانه خارجها على ما
 الرواية سقط وان تلاها المصلح جميعاً فسجد لم يجب اخرى في روايات كلها
 فان سجدها احث وزهد ونفوسا ثم عاد في سجع تلك الآية فليبه ان يسجد اذا
 فرغ من سجدة مكانه ولو لم يسجد وان تلاها ثانياً فيما لم يركع اخرى وان رآها
 الامام في ركعة وسجد بها احث في الركعة الثانية فقدم رجلاً ساجداً بقرا
 الحليفة تلك الآية فليبه ان يسجد بها ولو لم يركعها ساجداً ولو سمع المصلح
 من اجنبى وسجع تلك السجدة من اخر غير تلاها هو في الصلاة وسجد بها فاتمه
 ثم ركع ذلك في طاهر الروايات وفي رواية النوادر اذا فرغ يسجد لما سمعها
 من سجع من اجنبى يسجد ثم سجع اخرى يسجد اخرى ثم قرأ هو سجدة اخرى فليبه
 ان يسجد في الصلاة لما قرأ فيها ولو لم يركعها ان سجع السجدة واجبه للركعة
 السجدة على من تلاها السجدة على من سمعها وفي جمع برهان اخر الجهر عن وقت
 القراءه وعن وقت السماع فاذا ما بعد ذلك يكون اداً لاقتضائاً فاذا اوما الى
 على القوم عندنا وهل يركعها فيها ذكره بعض المواضع لو قرأ في الصلاة فتأخرها يكون
 زكراً للموازين اخبرها مكره مطلقاً وفي بعض المواضع ان اخبرها خارج الصلاة
 لا يركع وذكرها باليسر يجب على التفرق وذكرها الواجبات المطلقة حتى على قول
 ابى يوسف ان يجب على القوم على سائر الواجبات عنده وذكر المولى من اجابنا
 من قال انها على الفور كذا في السلام ونسيت العاشر وفي الصلاة يجب على الفور
 بالاجماع وذكر المولى في زمان يسجد غيب تلاوته ثم ذكر اخر صلاته فليبه ان يسجد للمجي
 لا رواه بغيره قال وفي المسبوط لا في الكافي ذكره الحسن قبل الوجوب يتقدم
 بالكله الى سجدة ذكر الجود وقيل لا يجب حتى يترجع الآية وقيل يجب اذا قرع
 السجدة معها بغير منه الا سجد السجدة وذكره جعفر بن ابراهيم في السجدة لا يجب
 وان قرأ وحده فذلك الا ان يقرأ معه اقول الآية وفي جمع برهان لولا ان
 الاية اقترن فيها وترا الحرف الذي يجب به السجدة يجب في الاصلان في سجدة
 الثلاثة لم يجب ولو لم يقرأ حتى يتعقون نوى ولذا في التلاوة يكره ان يركع السجدة

في الزوائد

ما لا يخرج الصلاة في مكانه ذلك وسجد وقطاعها الواجب سقط فاذا عاين

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في الركعة
في السجدة

ويقرأ ما سواها لانه يشبهه الغار عن وجوبها وان قرأ ايها السجدة وترك ما سواها لم يركبها والاحد ان يقرأها بثلثا او بربعها ايات مراعات للظن ونقيا للوجه القليل
في الاصل ان تكرار تلاوته في المجلس لا يوجب الاستسقاء لاحاق الله وحقوقه سبحانه
فيها المداخل خلاف تشييت الطاهر حيث يجب كل مرة اذا اجتمع الطاهر وبيل
الاستسقاء ولو قطع شتمه ثم عطف شتمه ثم عطف شتمه في كل مرة وفي الغار في الايت
الطاهر اكثر من ثلاث اوقات وان لم يوشع الى الثالث كفاه مرة وعن محمد اذا عطف
سرا شتمه كل مرة فان اخر كفاه مرة وفي جامع النافع والارواية في تكرار الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بذكر اسميه في المجلس واختلف فيه وفي شرح الجامع عن
الخواص وهذا يخرج الى ان الصلاة يجب حثاسا م حثا للثبوت لم حثا لهما وفي شرح
الرباعي لو ذكر اسم النبي صلى الله عليه وسلم في كل مرة ولكن ان صلى مرة في المجلس قالوا وجب عن
الجنا ما لم يصل حتى ذكر مرة ثم صلى قالوا ان كان في المجلس خرج عن الجنا وطاهر
الجواب اذا كان في المجلس يكتنه مرة وان ذكر الله في سجدة خرج عن الجنا وفي شرح الجامع
اجمعنا اذا كان في المجلس يكتنه مرة وان كان في المجلس لا يكتنه واذا ركع بصره جابها
فوق السجدة على سجدة لا تكرار الصلاة على النبي والاحد لا وفي جامع النافع لا
خلاف في ان اسم السجدة تعظيم في كل مرة في قوله ايها السجدة مرارا في المجلس كسجدة
سجد لا في اول السجدة كالاتحاد والكنارات لو حدة او كثر ثم عطف واحد ويكرنا
وقيل لا في السجدة الاولى في كل ركعة اخرى وهذا الوجه خطوة او خطوتين ثم اعادها كسجدة
سجدة وفي النوادر اختلف في ذكر المحر لو تحول من مكان الى مكان فقلنا لم اعادها لم
يلزمه اخرى ولو تعدل لزمه والحد الفاصل بينهما طريقتا الاحتداد وما يقع عند
الجمعة من الاستسقاء والاستسقاء وليست حافية اختلاف ويقع الفرض في سجدة
انه لو تحول من موضع الى موضع عرض السجدة او طولها لم يلزمه اخرى في ذكر الركعة وان
صعد دواية عن محرابا فاعادها لم يلزمه اخرى في ذلك او بعد
وفي شرح النافع عن محمد ما دام صلى الله عليه وسلم في ذلك الموضع مكانه في ذلك الموضع
في طاهر الرواية قد ذكرنا القرب بخطوة او خطوتين وفي البيت والسفينة والسجدة
كسجدة سجد وان تحول من دواية الى دواية لان يكون المسجد والبيت كسجدة خارجا

عن عادة المساجد كالمسجد الحرام والمسجد الاقصى وفي الاستسقاء كسجدة سجد سواها
جامعا وسجدة سجدة وهذا البيت وفي النظر في المسجد الداخل في الصلاة في المسجد الحرام
ثم تلاها في الداخل كسجدة سجد اذا كان متصل بالاحاد الحان بديل جانا لاقتنا
وفي جمع او روى في الركعة كسجدة سجد والضعيف لا الا ان يكون ذلك في حال العار كما
فان تبدل الاى او المجلس بذكر الوجوب وهذا لو ذكر في مجلس جماعة من الانبياء فانه
يصل على كل واحد منهم ولا شوب الصلاة على بعضهم من الانبياء وهذا الوجه في جماعة
شتم كل واحد منهم ولو دخل جماعة على قوم فسلم واحد جانا فمهم وان رد واحد من
المدخول عليهم لم يسقط عن الباقي اختلفوا في الطم وفي الثاني قوله نام بصلح العمل
فلا يعرف انه قطع لما كان قبل ذلك ثم اعادها يتكرر الوجوب لان المجلس اختلف وفي
روضة القفا بالاكل لاختلف حتى شبع وبالشرب حتى بوى والاحكام والعلل في كل سجدة
وفي الثاني لو نام قاعدا او اكل لقة او قلس او شرب شرية او شربين او علفا
سبيرا او قرأ سورة طويلة او اهل الالف في القعود ثم اعادها لم يجب اخرى لان المجلس
واحد وفي النظم وهذا الوجه في صعد المنبر وقص الواقعة ثلثة اسيات ثم اعاد
وفي الثاني في غير لواء العود بين التسمية وبين الركعة فانه يحتاج الى تسمية اخرى
ولو اكل او شرب او ضرب او نكح لم يكن اوجدا سبكا او عمل علفا كثر فانه تسمية
وفي ضاحي الحن التحريم يقطع التسمية وكذا لو قامت من مضجعا فاصفها او
كانت قاعة فصدتها او وضع رجله على عتبا او اتحد بمجلس ابتلى دون السماع بترك
الوجوب على السماع لتكرار سماعه وتبدل مكانه فان ثبت السماع دون التناول
الفتاب لا تطلب المعنى وقيل تكرار الوجوب على السماع واختلف في تسمية الشوب
او والياية والذى يرد رجوعا والذى يسبح في الخوض او البصر والحز والذى
تلا على غير ثم انتقل فغن والاحكام والاحكام لان المجلس ليس بجلد متلاوة وفي
الشافعي في اها واجبا ثم نزل واعادها او قرأنا لم يركب واعاد لم يجب اخرى
قواها في الصلاة وسجد ثم سلم واعاد في مكانه في اول السجدة في الثانية وفي النوادر
لا قيل اختلف الجواب لاحكام الموضوع بموضع الموضوع الاصل لم يتكرر وجب المجلس
وموضوع النوادر سلم ولم يتكرر لان تحرد السلام لا يتطغ المجلس هو الصبح لا يترك ان

يحل الصلاة سبباً لما ذكره فيكون الثاني مكروهاً وإن لم يسجد في الصلاة أحزاه عنها
محمده حتى لو قدر قل أن يسجد سقطت عنه وإن تلاها وسجد أعاد في الصلاة ومكانه
أثره أخرى وإن كثرها في ركعتين على الثاني يكسبه سجدة وفي الجامع هذا قول ابن سب
وهو أن يفسر في الاستحسان وهو قول محمد بن زيد أنه أخرجه لأن كل صلاة أو أصل يرفعها
لعقل الجاهل بها وكذا لو كان راجعاً إلى ذكرها وانتفاها معها من رجل إذا ركعه
الأول ثم سار معه وسجد معه في الثانية تركب أخرى فإنها في الصلاة وبلغ لها
جاء قياساً وبه نأخذ لأن معنى السجود المنفوخ وهو حاصل الرفع وفي غير الصلاة لا
يجوز لأنه غير مشروع وأما أفضل الرفع أو السجود أن كانت السجدة وسط
فالأفضل أن يسجد ثم يقوم ثم السجدة وركع وإن كانت السجدة آخر السورة
فالأفضل أن يركع لها ما كانت بعدها إياها وإيتان أيضاً تركع وإن شأنا بجامع
وأما ما لو زاد على ذلك من سورة أخرى ففسوا أفضل يكون قارئ ثلاث آيات
بعد ما قام وقيل أن كانت في صلاة كان في ركعة فيها فالدلالة على أنها لا يشبه
الأمثلة والقوم وأن كان فصلها بغيرها فالسجدة أو ما زاد على ركعة لا بد من الثانية
عند بعضهم ولا حاجة إليها عند بعضهم فإن نوى في الركعة هل يركع عند شرط
النية اختلفاً فإن قام من الركعة ثم نوى لم يركع في الثانية وفي القبول أيضاً
حزبه الركعة لها يضطر الثانية وإن لا يخلو بين الصلاة وبين الركعة ثلاث آيات ثم
وسطاً السورة وفي بعض النسخ فإن قرا بعدها آيتين أو ثلثة آيات ثم ركع سجدة
لصلاته سقطت عنه التلاوة قال البخاري هذا إذا نواها في ركعة أو سجدة
وقالت العامة لا يحتاج إلى الثانية ويسمى المدة موقفاً بالصليته وذكر
بكره لا يرفعها الثانية وركوعها وسجودها ذكر الحنف والشافعي عن أبي جعفر
ركوعاً أو سجدة عن التلاوة جاء عن الصلاة وعن التلاوة وهو غير ثابتاً
وهذا الثاني لا يستطعن الصلاة كما لا تستطعن الصليته بالركعة ثلثة السجدة
سبح للاعتناء بالصلاة يحصل المقصود كما في الأحكام عند المقيمين في الصلاة
وعوم يضال عند الاعتناء بالوضوء في الصلاة وقد أفتنا الثاني في دخول
السجدة المكتوبة بحزب من غير المصليين

باب

صل

الصلوة المكتوبة بحزب من غير المصليين

صل الصلاة أيضاً وشهد وقام الخامسة ساهياً قبل السلام فإنه يعمل بها ساهياً
أنه يعود لتركه لفظ السلام المشروط ببعض المسنون عند تأديها لا يتركها
لوقام عامداً ولا ينقل به الصلاة ومنها هل يتبعونه اختلافوا وقيل يتبعونه فإن عاد
معه وإن مضى ليس له البدع اتباعاً فإن عاد قبل قييد الخامس بالجملة التمام
وأن يندسوا الخال ومنها وضيق إليها المائدة لأن السجدة لا ركعة مشروع ويشهد
بسلام قبل تسليمه ثلثاً وجهه وقيل تسليمين وقيل تسليمية من سنة وهذا الوجه
يجوز للسبب في كل الفرض عند سجدة وهو خروجها إلى أعلى الوجه المسنون في الركعة
به أنما أن يصل ساهياً أو اضطرراً لا قضاء إلا ما وعى إلى يوسف لقى كل في النفل وهو شرط
فيه لا على الوجه المسنون حتى لو أخذ به يصل ركعتين ولو اضطرراً يقضيها ما كان نوى الخوف
صلاة الإمام دون الظهر وكذا الخائف من الفتن صلاة يطمح عليه فأنزى ما كان متطوعاً
اضطرراً وإلا لم يجز بل يرفع أيضاً البالغ بالصلاة في الركعة والسجدة النفل هو
مفوض عليه لا على النبي وقال مشاع مروى بخلافه على صلاة الكتاب لا يسقط النفل
عن الإمام بطريق آخر محمد كان السجدة ساقطة في حق المقتدى فيسقط أيضاً في غير الصلاة
الصليتين أهل الزمان لا يمكن أن يجعل صلاة في حق المقتدى في حق المقتدى في غير الصلاة
الحزن وحقيقته اختلافاً في إمامته المصلي بالخارج المصل الصلاة قبل البيت محلياً
وأما يوم راحل فناد عليه لو صلت المائدة بغير نزع حارب وقيل هو صلاة في البيت
لو حقهقت فيها مرتباً بالوضوء في المائدة ولو فقهه المصلي لا يفتقر إلى يوم راحل
والطهارة إذا اعتلها وكذا على الصوم إذا أقر عليه وفي الجمل يوم راحل إذا لم يمسح
إذا لم يغتسل وفي الحديث يضرب على ترك الصلاة إذا راحل وإذا سجد للسجدة وشهد
بأنها الدعاء في هذا الشاهد هو الصحيح لا يوضع الصلاة آخر الصلاة وقال الحارثي إن
في المقتدين ولا نوب الركعتين في السنة هو الصحيح لأن المسنون فعله وحده وفي
شرح أبي البركات محمد الشروع في الفعل بدون التكبير لأنه شرط للحديث لا يقول الله صلاة
أمر حتى يضطر الطهارة وضاعفة ويستقبل ويقول آية أبي جعفر التكبير غير الصلاة
والحق بالهارة قال وعلى هذا الأصل فرض التكبير يجب أن يجوز في شريعة الثاني
كونه أدلاً على التكبير واحدة خلافاً للشافعي رحمه الله في شريعة الثاني

ولا يثبت على النبي في التشهد الاول واوجب السجود
ومجد استغفر الاخيار صلى الله عليه وسلم فيها فثبت ان اربابنا احرار
ابن لا يثبت على السجود لو توجهوا في الصلاة مع هذا ابو جحش وتبطل السجدة
ولقد انووا في القامة في هذه الحارة اربعاً وتبطل السجدة وسجد في اخرها
وفي صلاة الحسن عن محمد بن روح وقت الجمعة وعليه سهواً لا يسجد وكذا في
الجمعة والمجالت النهر وكذا في الغائبة يودعها في وقت العصر فاجرت الشمس
وتدعى النكح في هذا المسألة وذكر مكان الثانية في وقت العصر وفي
موضع خلاف الشافعي في التلويح قبل طلوع الفجر ملغ وعليه سهواً لا يسجد
سلم ثم ذكر ان عليه سجدة حلية في السجدة لها حتى تذكر ان عليه صلاة في الخمسة
نسبت ملامته لانه ما يوجب العود الى السجدة وتبطل لو كان عليه سجدة سهواً
يسجد حتى يذكر صلاة في الخمسة لم يرد سلم على تمام نفسه من ملامته ان قد
رجل ثم ذكر الامام ان عليه سجدة تلاوة وشهد في الرابعة وتبطل فصلاؤه ثالثة
ومجد الافتراء وان ذكر ان عليه سجود السهو ان سجد في الافتراء والافتراء
مجد في الافتراء وان لم يسجد ولو كان سائياً أقوى القامة قبل ان يسجد في تغير
فرضه وعند محمد يشترط ولو قهقهه لا ينفذ وضوءه خلاف جمهوره لو لم ينفذ في
حرمة الصلاة لا يمكن السجود ولها هذا الحق ينقض وقاية في الحرمة على قدر
ان يسجد وعند ابن سنان لا يسجد فلا وهذا لو انكر بدو ما قام قبل التسليم
او انكر بدو متلويح ثم تكلم قبل ان يسجد الامام لا قننا وان سجد الامام بعد
ذلك يسجد بقى وان لم يسجد وان انكر من عليه السجدة المسلم يسجد
الان لا يسجد الامام تبطل لمن ان عليه سهواً ولو كان عليه فحينئذ انكر
رجل لا يوجب مساً فسلم وعليه سهواً فتبطل ان يعود اليها نوى القامة صارت
خارجاً عن الصلاة عند الحنفية واليوسف ولو سجد نوى تحت يمينه وتمر اربعاً
وتبطل السجراتان سلم يربيد قطع الصلاة وعليه سهواً فانه يسجد ما لم يتكلم
ولم يرد عن السجدة ما عدا محمد فلا ان السلام ليس بحل وعندها توقف حكمه
في التحليل فاما ان نوى قطع فتدبره في الشرع فلتفت يمينه وفي موضع سلم

هذا هو الوجه
لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

هذا هو الوجه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

وعليه سجدة تلاوة ومن رايه الله لا يسجد ثم يفتحه لا يفتقر وضوءه ولو كان من رايه
ان يسجد يفتقر وقيل يفتقر الحائض لا يفتقر في حرمة الصلاة بدليل جواز الاندفاع
سلم وعليه سهواً وقد نسب في ذكره قبل ان يفتقر او يقطع الصلاة فانه يسجد وكذا يسجد
التلاوة والصليبه والركعة والتشهد والعود لسجد في السجود لا يرفع للعدة والركعة
والصليبه وفي التلاوة في السجرات والتشهد ذكره في الفضل لا يرفع عن سجدة
وذكر السجدة في الشفيع يرفع عن ابي يوسف ورايان في اختلافه وفي النجاشي لا يرفع
للملاوة وللتشهد لعدا حنيفة واليوسف وعن محمد لا يرفع للتشهد ورفع للملاوة وفي
نوادير الخواص لا يبعد للعدة ويسجد لها يفتقر للعدة وقيل لا وفي الباعث بسلم السجود
نائماً وادعوا كان عاده اعادة سجدة عن سجدة وعن غيره اولا ذكر او ثانياً
يسجد عن سجدة ولا يبعد الدلالة عن يساره وان سلم لتفريقه يسجد عن يساره وذا روى
الحسن عن الحنفية لا ترفع روفه الى اليمين لأولى في ذكره السنة والتسليم ان يكون او لا يرفع
والثاني الخف وقيل لا يرتفع يرفعاً وجهاً وقيل لا يرفع عن سجدة ونوى القبلة الاولى
من عن سجدة من الرجال والنساء والمخطئة وبالثانية من عن يساره آخر ذكره الحنفية
وقد ذكر في الاصل قبل المسألة علي بن ابي طالب وقيل ليس فيها اختلاف الروايات
والواو يلحق بالالتزيب ان بنو هذلا من غير ترتيب هذا هو الوجه على جامع في الصلاة
وفيها الاشياخ والفتاوى لا يرتب البعض على البعض في النبي كذا هذا وقيل جاز في
الاصول كان يرى تقبيل المخطئة على الشرم ثم رآه خلافة ذلك حين تنصف هذا الكتاب
بين وجهه كل رايه فوجد روايا لا يوجب البداية بالخطاب تكون بالانتراب والمخطئة
اقرب اليه وجب ساد كنهان في سلام التسليم يبدأ بالشريفة ولما السلام علينا ثم سلام
الحق بقله وعلى عباد الله الصالحين فكذا في سلام الحق ولورد في الاصل كيف ينوي
الحفظة قبل نوى كرام الحائض وقيل ينوي المخطئة عن سجدة ثم كانوا وعن يساره كذلك
ولا ينوي عدد الا ان الاحاديث اختلفت في عدمه قيل ينوي كل المخطئة عن سجدة ولورد ذكرها
كيف ينوي بالشريفة ينوي من كان معه في الصلاة والتسليمين فعلى هذا اليوم لا ينوي
التسليمين لمن معه في الصلاة وقيل ينوي التسليم الاول لمن كان معه في الصلاة
وبالثانية ينوي جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس من نحو وضوءه وقيل

هذا هو الوجه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

لو كان عليه
لو كان عليه
لو كان عليه

ينبغي من بينه جميع المومنين والمومنات في الدنيا وفي الآخرة كذلك هذا كذا في الامام
فاما المنفرد على القول الاول بنوى الحظوظ وعلى القول الثاني في التسليم الى القول الثالث
وفي التسليم الى الثاني بنوى جميع عباد الله الصالحين من معة ومن غيرهم وعلى القول الثالث
بنوى المؤمنين جميع المومنين والمومنات والحفلة والفكر كذا في السيد الامام مع ما
ذكرنا فان كان الامام مع نوايه فيهم وان كان عن غير نوايه فيهم وان كان عن نوايه
فمن اليوسف بنوى عن نوايه وعن محمد بنوى فيها وهكذا وعلى الحديث في الحديث ولو كان
محمد في وقت لم يكن في الحديث روايتان في رواية يسلم مع الامام وفي رواية يسلم
بعده وبعد اخذ صاحبنا والاقتضال ان سطح حتى سقى حرمته الصلاة ولو طهر ولو لم
فصل في الغوايب لا يصل الوقت
اذا تذكرنا الغايبه وفي الوقت سعد وقال الشافعي يجوز لان الوقت يتغيرها ولا يتغير الاصل
بالغايبه وانما الشرع جعله وقتا المذكور وقت الغايبه للحديث من ثامن من صلاه
او لم يتغيرها فليصلها اذا ذكرها ثم الترتيب يستطاع احدى معاني ثلثه احدها
النسيان لانه يجوز والثاني ضيق الوقت بان علم الرواي الغايبه فانتها الوقت من وقتها
ثالث علم بوقوعها في وقت الذكرا هو قيل يصفه وقيل لا وقال القند والى منطقتي
محمد خلافتها استدلالا لا ذكر الحجة الموجهه اذا علم انه لو بدا بها فخرج الامام الوقت
بأن ان الترتيب يستطاعه وحلها فاما الثالث فذكر الغوايب وهو ان يكون
يقع في الذكر الكبر والركوع والجلوس من اجابته الحسن كونه لا يتركها اكل جسمها وقال في ترك
الترتيب في صلوات شعور وقال مالك وابن ابي ليلى صلوات سنة وقال الحارثي في
صلوات العمد كراهي راعاه الترتيب واجب وان كان من لا بد من الوقت على
وجهه الاقتضال والوضاقت الوقت كنه لا يمكنه ان يصل الوقت الا مع تخفيفها وقصد
الغناء والاعجاب بها فاشد لا يترتب الترتيب والاقتضال على اقراره بغيره الغرضه
ولو كان عليه غايته ويضيق وقتها في ثلثها عينا وعن الوقت حتى سقط الترتيب فخرج
الوقت قبل جوده الترتيب وقابله تظلم عن خروج الوقت وهو في الصلاة
انه لا يجوز ذكره هشام عن محمد ذكر كبريا فتح الحصر حاله صغرا والشم وهو في
الكل من غيرت في صلاته حتى فيها ذكر الحن ولا احضر روايت عن اجابها هل هو في ذلك

في الغايبه

قاضي والاشبه بغيرهم ان يكون موديا لانه كان في اول اصلاحه موديا واما النبي صلى الله عليه وسلم
عليه والوسقنا الترتيب المذكور فقتلنا حتى في سبعين اربع واخر فصل الوقت او
البواقي على غير ترتيب اختلف المخراسون فيه وهذا لو كان عليه اربع صلوات على
الخاصه في وقتها وفيه من التسعة ما يثبت ان يصل من الغوايب بعينها يصل الوقت
تبلخروج وقتها اختلها وفيه لا يصح ان يتجاوز ذكره هشام عن محمد بن محمد بن
نوايه القديمه واخذ في فراغها الوقتيات ففاته واحدة من صلواته ذكرها وقتها
قيل لا يجوز رجوعا لمعنى التهاون وقيل يجوز لان القديمه تعارض الحديث وقتها
الكل بقوت الوقتيه وهذا صحيح والاول احوط وقيل في الغايب يجوز والاختار
لا واختلاف في صلاته حتى في شهره ذكرها هل يجوز الوقتيه قبل قضاءها عن محمد
ترك صلاه يوم وليلته ثم قضا في الغرضه كل صلاه صلاه فاقوايت صحيحه قديما او
اخرها لانه قضاها على الترتيب فاما الوقتيات ان قديمها فهي فاسده لانها فاصل
الحجر صارت الغوايب سقا فاقضا بعد الحجز لغايبه عادت الغوايب حسانا فان
الترتيب باقيا هكذا في كل وقت وان اخرها فهي فاسده لانه مع قضاها في صلاته
الغوايب اربعا واذا اصرى بعدها وقتها عادت حسانا فليترك هكذا الى العتمة لانه
صلاها في زعمه انه قضاها عليه وهذا من معتبر فان الشافعي يجوز الوقتيات انصار
كالناس وان كان عالما بعيد العتمة لانه زعمه عليه اربع صلوات الا ان يكون
محذرا لا يرى الترتيب وقال الحسن بن ابي ليلى وجوب الترتيب لا على
عليه مراعاته وجهه اذكره وقال زفان كان يزعم ان ذلك الحزبه كقول
شعور الحزبه فنادى السلام بترك الترتيب موقوف وعدها بات في ترك الصلاه
فصل بعد هاجم ذكرها وسعة الوقت ست صلوات او اكثر فقتل المترك لا على
استحسانا وان قضاها سده سابقا لمحاربها وعدها حتى الحسن بن ابي ليلى تركه بكل حال
فيما سالاها سدت بقوات الترتيب فلا خلاف صحيح ما لو اتم اصلاحه مستكرا فانيته
فلو اتمح حتى في الوقت ولما الترتيب يسقط بذكره الغوايب والكنز في ترتيب السارمة
فان الترتيب استندت الى الوفاء فثبت سقوط الترتيب الذي هو حكمها كافي في ترك المرض
وتجمل الزكوه هذه التفريعات في المناقش واختلفت الروايه عن الحديث في الوقتيات

محمد قالوا يقوم منك الاجزء الا ذلك و در الحزن عن القعود مستويا وتدر على
 القعود متجا بعد منك الاجزء الا ذلك وفي شرح الحواوي وكذا ان ذكر
 ان حذر عطا وادام له يصل منك خصوصا على قوله فان قدرته غير
 كذرت به نفسه وفي التفريق لو كان بضيق النفس يصل قاعدا فان
 صلى قائما لا يمكنه ان يقا يقعد ويشرا وان لم يكن كان يقعد الا مضطرا
 او مستلما يصل قائما ولا يقعد ولو صلى قاعدا ضعف القدر ولو اوجز قد لا
 صلى باليا وان كان يحلقه اوله من جراحة ان قرأ او سجدا يصل في فراجه
 ولا يجده عند ان حنفيه وعند هاتين قارة وسجدة و در الحزن والصبر عند
 ان المومنين كالمعلم ولكن يرجع هذا الى وجوب الجماعة من اهل واجبة قال
 محمد صلى ولو صل وحده واسكنه الا لا يحزه وسنن اها سنة قال صلى في بيته
 وسنن من اها فرض كتابه و في حصر ان موسى ترها تقرب واساة وهكذا
 امر العبد و در ذكر الصلاة جماعة سنة مؤكدة فانه اذا كيد عند طائفا
 وعامة العلماء لا يصح ترها فان بعد و مع تركها كان مستحبا و در الحواوي لو
 كان فارغا في بيته وتر الجماعة متعذرا سقطت عدا لته فدرع في النواذير
 اعتاد ذلك و ذكر المشي انما سقط اذا لم يرتبط بها انها اما الجمعة فقد
و در الحواوي في موضع ثلث مراتب سقطت وبه اخذ الحنفي و ذكر في موضع
احد لو سرت طر العبد وبه اخذ الحواوي هذا اذا تركها رغبة عنها غير
 ذلك عذر ولا تاويل الجملة عن الجماعة باسنة الجماعة اكد من سيرة الجماعة
 ورد في ترك الجماعة وعيد ولم يرد في ترك السنة الا التوعيب في فعلها و ذكر
الحسن واحتلف في رخصه وان يصل قائما لو اعين وهو على الدابة ولا يترك
 على النزول الا ان يترك او لا يقدر على الوضوء ويمكن ان يوضا وله حمل او
 مستاجر كنيته ذلك والا بجزء الاستعانة بخلاف الحنيفة وعن محمد بن
 ولم يذكر اختلافنا وهو الظاهر واختلف ايضا لو لم يكن له حاد وقد
 اجبنا بطبيعة في ذلك والا بجزء و ذكر بذكر لابلزيم عند ان الجماعة
 وهذا القول في التلبس الى ان كان طاهر وان كان له ملول قيل على الاساقفة

في الصلاة
 في الحواوي
 في الحواوي
 في الحواوي

ترك الجماعة
 لو تركها

في ترك الجماعة

و در الحزن واختلف فيمن لا خادم له ولا اجنى بطبيعة هل يلزمه الحلق الا
 انما الاختلاف في طلب الملبس و در الحواوي لو وجد من عبته بغيره لزمه
 ان يستريحه وعند ذلك يسير وكذلك وقيل خلاف هذا لو وجد بغيره
 لزمه عذره وان وجهه بغيره بغيره لزمه وعند هذا لزمه بغيره وعنه بغيره
و ذكر الحواوي لو وجد من بوضه بغيره بغيره لزمه بغيره وقوله وان لم
 يوجد الا باجرازا التيم وقالوا ان رضي من باجرا مثله ليم وان زاد عليه
تيم و در البزوي وقيل الحنيفة ولو وجد حشا بوضه ذل التيم وان كان
 مطاوعا له وفي العبد والمرأه اختلاف بينه وبين صاحبه وكذا الاختلاف في
 حزن عن التيم افضل الحاسه او التحول والفتوى على قولهما وفي الحواوي
 من رضي بكنهه او وضوا او التيم ولم يجره فعلها ان توضحه وان كانت له امره لا يجب
 عليها ذلك ولو كان له عبد لم يرض لا يستطيع ان يرضى كحسب على مولاه ان يوضه كالحق
 المريضة جنب لا يجب على زوجها ان يهاجها وفي مسائل الحواوي من طيب لا يكتبه
 التيم لا التيم ولا حد بوضه او تيمه سقط عنه الصلاة ما دام في مكانه
 لا تقاض عليه وفي النواذير من حذر في قطع بقاءه في الوضوء وقدما من الصلوات
 وضوء الصلاة و في جامع الكري لو كان في السطح جراحه على وجهه صل في طرفة
 ولا تيم ولا يرضه قال القاضي وهذا هو الاصح وفي النواذير لو شئت ولا يحد حد
 انه يحرم بربيع الارض وجهه على الحايطة و در البزوي لو كان في اعضابه منقعة
 او مجروحة لم يجب الوضوء واختلفوا في الاصح انه يجب و ذكر في اختلاف في ترك
 انه من حيث عدد الاعضاء او من حيث الاذن في نفس العضو وان كان الاثر مجروحا
 تيم و في غسل الصبي ويسر على الباقي اذا كان المرح بالضره فانما استويا في غسل
 ويسر على الباقي وقيل نعم للباقي وقيل لا نعم للتيم و در الحواوي في صلى المريض قاعدا يرضع
 للقيام عندها وهو رواية عن الحنيفة وعنه يتعد كيف يشاء و ذكر وعنه لا يفتل
 ان يجنى وعن ابو يوسف ان يشا يجنى وان يشا يرضع وعن محمد انه يرضع عن اخلائها
 يتيمها من محل التعلبه قال ابو يوسف عند السجود وقال محمد عند الركوع وعن احمد
 ان يشا يرضع وان يشا اجنى وان يشا حلقه كالحق المشد و در النواذير قاعدا فان حذر

في الحواوي

في الحواوي

في الحواوي

في الحواوي

عن العود فغن اجماعنا يوجب على جنبه الايمن وذكر الحنفى في استلقاها في اوج على
 جنبه الايمن لاختلافه والاطهر انما لا يجوز ان تجزى عن الاستلقاء بوجه جنبه ويحب
 يصلي قبل جعل رجليه نحو القبلة والوجه ان يجعل وجهه الى القبلة ووجهه نحو القبلة
 منها كذا عن محمد بن عمر بن الحارث قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما
 لا يسقط ذكر الورد في الايمن الا يقتضي وذكر الباقر بن ابي عمير عن محمد بن ابي
 قال لا يقتضي وعن غيرنا لا يثبت الا في الاطوار الا في وقتها وعن الباقر بن محمد بن ابي عمير
 الثاني قبل الاضواء قبل الصلاة واما الجواز من يوم وليلة لا تضاهي ان كان ربه
 يقتضي كافي لليلة والحق قال بغير هذا الحق وقيل يقتضي وان اتم الجواز من يوم وليلة
 والعبارة في المتن من حيث الساعات وعند محمد بن حنبل في الوقت حتى لو حدث قبل الزوال
 ودام المأبود الزوال من اليوم الثاني فان كان قبل دخول وقت العصر لا يقضى ولا
 ما لم يمتد الى العصر وفي الايضاح لو قضا في الليلة فعل ما يغتفره الاجزاء وفي الاستحباب
 لو قضا في الوقت فانية في الليلة بالتميم او بالاجزاء وان قرب موته وضع موضع في الجنب
 له وفيه من الميت واختار المشايخ الاستلقاء لانه اسهل لخروج الروح وفي العبارة كذا
 وذكر المشايخ ان بين وجهي تسع قبلة الشهادة وسيل يخرج عنه اقل القبلة الشهادة لا يؤمن
 القاعد لا يكون في اليوم تمام ركعتين وسجود ولا يؤمن بقعود ركعتين وسجود
 لا يخرج من مقتضاه للركوع والسجود ويخرج على الامام لا يلاصق بهما حتى يتم على وجهه
 قوماً يؤمنون مثله قالك في جواز ذلك لان الصلاة واحدة فان كان الاندام يصل قاعاً بايديه
 والمشي قائماً بايديه اقل ان كان هذا القيام ليرى حتى ان المأبود لا يركع عليه
 يجوز في السجود وقد ذكر في غير الانعزال يصل قاعاً بايديه فان لم يصل قائماً او قاعاً بركعتين
 يسجد بوجهه او يسجد بوجهه او يسجد بوجهه او يسجد بوجهه او يسجد بوجهه او يسجد بوجهه
 كما اذا سجد على الارض
 والركوع والسجود يجوز في غير عرفة وان علم ان لا يسجد في الاستلقاء في وقت السجود والركوع
 قاعاً على وجهه مستلقاً وكذا لو كان يسجد في وقت السجود والركوع
 وفي غير ان جنبه يستلحق هذه التعديلات في الروايات وعن الباقر بن محمد بن ابي عمير
 لا يحد عليها الا بالجماع وعورته يسجد مع النجاسة لان الجماع لعورة من غير غسل
 ما يؤمن به والارواح التي اذا اجتمعت كان النجاسة في ذلك الجاني ولا يؤمن به

على ان يستدبر ليس له من تحوله الى القبلة موقفاً متوجهاً الى القبلة وذكر الحنفى لاختلاف
 في اقتداء الذي يصل قاعاً بوجهه الى القبلة يصل مصطحاً مومياً والوجه انما يجوز على اول
 وجهه والاطهر على قولها جوازها وعلى الخلاف لاقتداء السليم بالذي يبلغ الجوز
 حد الركوع واقتداء القاع بالمتوجي بالمتوجي جاز لان القعود جاز في القيام
 فصار كافتاء الخاسل بالمخرج وقال محمد بن ابي عمير لا يثبت اقتداء ما ينقص اذا جاز
 عند ما قبل الاستسحب وقيل لا يثبت وهذا الخلاف لو اقتضاه قاعاً بركوع وسجود
 مضى فيه ما عندها وعندنا لا وان اقتضى بغيره يرد على الركوع والسجود قائماً او قاعاً
 يسجد قبل فان اقتضاه قائماً عزها بها بالركوع والى رواية يوسف بن ابي عمير عن ابي عمير
 الامام يصل قاعاً في التواريخ او غيرهما من الخواطر والقوم قيام قبل كونه في قول محمد
 اختلافوا في الشيء ما ذكره الهندواني انه يجوز لاختلاف في الاخير في قولهم ماذا
 ان الاخير عندهما ان يقولوا وعندنا ان يقولوا وذكر الحنفى عن الرازي ولا رواية
 في امامة من توفي في السور ويقيم للموتى ويسعى في ركوعه بالخلاف وهذا ايضا في امامة
 المتوجي بالنبي للموتى بالماء ويسعى في ركوعه في قول ابي حنيفة وروى خلافاً
 ذكر الحنفى لاختلاف في المسح على الجنب لو ام صاحب الوضوء تمام قيل هو المأخوذ
 على الحنفى يجوز في قولهم ولهذا الحق به ابو يوسف وقيل لا يجوز في قولهم كما لم يخافه
 وقيل هو كما يتم على الاختلاف وفي غريب الرواية المقصد لو ام غير المقصد
 يجوز وهذا يدل ان المقصد ليس صاحب جميع سبيل واختلف في اقتداء صاحب
 الفقه المسائل المستحقة والصحيحة يجوز واما المسح على عصابة المقصد لا موضع المقصد
 فعن قاضي عدل ان كان بكفة الشتم غير عاجل يجوز المسح عليها ولا يجوز واما
 المسح على خرقه الحراجه او جيرة المنكر لاهل موضع العذر فمن كان كالحراجل غسل
 ما تحمى ايضا للمخرج جاز المسح عليها والخلاف عن ابو بصير وجوز المسح على الخلال الموضع
 الصحيح يمين بغير الموضع الحراجه اذا لا يتوصل الى شتمه الا كذلك ولم يذكر في ظاهر
 الرواية استسحاب المسح على عصابة والخرقه والحيرة وذكر الحنفى الاما لان مسح
 على الاثر اجزاء والامام وهكذا ايضا السجود والركوع والتمسك شرط الاستسحاب
 فلما العرجة التي تحلل فيها من العصابة ان كانت كبيرة تغسل وان كانت صغيرة يغتسل

٤٥

هذا

ذكر المشايخ

كما اذا سجد على الارض

اولى

يتغير غسلها قبل مسح عليها وقيل لا وكان القاضى او عمل بالحقين المخرج على عاصيا بالمقتصد
 وعين على موضع الغسل اقم الطوطى قائما ثم اعياها لاس ان يتوكل على عاصيا وحاصل لانه
 بعد ذلك وان كان يتغير عذر ذلك لانه حال القيام وانما اقمها قائما بعد من غير عذر وان
 لا بد لو اقمها قائما اجاز فل يجوز المداخلة وقالا لا يجوز اعتبارا للمشروع بالوضع
 القيام فاستاء في الزنة هذا الوصف لغيا فيلزمه ما التزم فلما اشرح فصر
 ان التزم موجب التحريم والقيام ليس من موجب محتمة الفعل لا نه ابتداء قاعدة وهذا كن
 ندراجا مباحا لزمه كذلك وشرح فيها مباحا لم يلزمه التي فعذا كذلك وانما لا يلزمه
 قيل انما اصل قائما وانما اصل قائما وقيل لزمه بصفه القيام وقيل بصفه العود وقيل على
 الخلاف ولوربك الدابة وصل عليها الجوز ولو اطلق المندرج وهو راكب لم يجوز اصل الجوز
 انما يجوز به ولو اراد ان يصل اندراجا يصلها ام يصلها بركب المندرج بها افضل اختلفوا
 فيه هذا للمشروعات كتبها من اصول مختلفة صلى في السفينة قاعا من غير غدا ارجا
 والقيام افضل وقال لا يجوز به هذا لو صلح جاسا وهو يقدري الخروج لهما القيام وقيل لا
 يترك الا لعذر ولما الغالب دوران الراس والغالب كالواقع كالمصر فيلزم قوله
 انما يصل قائما اذا كانت السفينة جارية وان كانت راسية فلا يجوز به قاعدة وفي التفريق
 فان كانت جارية يصل قائما وفي الجملة عن ابي حنيفة روايتان وان كانت موقفة بالنظر
 في ذلك الحسن قيل هو على الخلاف وقيل لا يجوز عزله لدابة ولا جازم لا يجوز الا قاعا في
 قوله وان كانت على الارض فان لم يكن له الجوز وان كانت موقفة بالمحرك لم يجز له المحرك
 تلعب ركب المحرك وتخلو وحيد ولا يصح ان كان الربح يحركه كتحريك كسند في
 فاسا به وان حركها قليلا لم يخلو كالواقفة وفي التفريق قيل انما الجواز في سائر
 المسافر والخاصة ولا خلاف في ذلك المحرك لا يفتقر كهل سفينة بامام في سفينة
 اخرى لانه بينهما فخر جاري وطريق وهو جاز لان يكون تامقروا وتبين فصارا كسنة
 يجوز لاختاد المكان في ذلك الحين وان كان بينهما مثل التفرق في الاختلاف
 فمجرد وان كان مثل التفرق الجوز في قوله وعلى هذا التمسك من الجند في السفينة
 وسوقه المصلح في السفينة الى القبله كيف دارت لانه يمكن خلاف الدابة في ذلك الحين
 واختلف في جواز الركوب على الدابة المسافر الشديد والوجه في الفاحش انه يجوز

في ذلك الحين

نك

نك

فاذا جاز فعل التوجه الى القبلة والامر بشرط محتمل وجعل احدهما لا على الظاهر الثاني
 انه مشروط لانه كان لزمه النزول والتوجه فلا يسقط لهذا العذر عنه الا العذر
 هو مضطر اليه واختلف ايضا في المريض يصل عليها قالوا اذا اندرج النزول لم يحركه
 انه اذا كان بحيث لو نزل لم يصل الا مومنا يجوز فاذا جاز فعل التوجه والقرار بشرط
 كقول وجعل

باب الصلاة في السفينة او في مده

السفينة ايام لان المشقة لا تصل باصل المخرج فلا بد من اعتبارا في التفرقة
 قد روى في صلاة ايام لانه حجة الحج والتمتع يسيرا البحر لانه اوسط وبعض المشايخ
 يعارضون فيهم من يروى ما خمسة عشر فرسخا ومنه ثمانية عشر ومنه واحد وعشرون
 ابي حنيفة اعتبر بثلاث مراحل قالوا لا يفتلح كل مرحلة يسير يومهم اختلفوا في
 دون الثلث من الايام او المراحل وعن ابي حنيفة من سافر يومين او اكثر الثالث قصر في
 رواه يمين من اثنين واكثر الثالث وعن ابي يوسف مثله فان كانا لطريقين فمافرا او
 جبل ليس فيها منزل قيل فقد در كل منزله بسبعه فراسخ وقيل بستة وثمانية وثلاث
 وقيل بخمسة وقيل بخمسة العاذه ويكون النزول على العاده وهو لا يحل لانه عاده النزول
 في المفاوز التي ليس فيها منازل على اعتبار المواقف وعن ابي حنيفة ان امكنه ان يسير كل يوم
 فرسخا لوعون المجل فدة السفر ثلثة فراسخ وفي المحرك في اعتبار الفراع كافي
 البرهان كان يمكنه ان يسير ذلك القدر في القوة لانه قد سبق فيه شهر ايضا وركاب
 السفينة يعوقون فخطا ففراجه في المحرك وقيل بالركاب السفينة كحري القصد
 في الغالب ان لم يعرض في جريها اذ في الحج او غيرها فان قالوا اخرى الى المصنف لانه ايام
 يصير مسافرا وان كان اقام من ذلك لا يصل بغير عدها مرات من مراحل الحرك والمخرج
 كغيره من الناس وان كان لا يحج من السفينة اليه الاعد للسن واختلاف الملاح
 الذي ليس له بدلة لا وطن في قرية ولا في غيرها ولا يحج من الجواز اليه لو توفيقه
 التي مفاد محمل واليه يرجع موضع اقامته والجميع انه لا يكون الا ان يكون من اهل ذلك
 المكان او في المقام جسمه مغروما واختلاف بين خروج من موهو والعزى متصل بالوط
 المصر فيلزم قصره والجزء جماعه لاحتمل تجاوزا لقصره وان كانت ثلثة فراسخ الا
 ان يكون بينهما انفصال واختلف في حد المصالح قيل ان يكون بينهما قدر ما يراه في ذلك

المسافر

المسافر

قد رما لا يسمع الصوت قال الحسن قد رما سكنه قال الحسن والاشبه ان يكون قد
 علقه وكل ذلك اجتهاد واذا جاز لا تفرى ولم يأتها قيل يقتصر وقيل لا يترى
 ان يأتى عنها وال الحسن وحدا لئلا يحتمل احدهما كذا انفسا للقرية
 والثاني كذا فناء المصرولت والبناء ما أخذ لخواص المصرولتا كل شيء ذلك قال
 الحسن عند حد الانفصال وحدا الفناء وحدا البعد واحد وهو قد رغل
 التفويجات ذكرها الحسن وفي التفاريق قصر ادبيات المصرولتا وان لم
 يتأعنا على ظاهر المذهب وقيل يستل انفسا عن فناء المصرولتا اذا كان
 بين البلد والقرية او بين القرية انفسا قصر اذا جاز الاول منهما كحلحلة
 احترق يوابه من الجانب الاخر فان كان من الجانب الذي خرج حله منفصل
 عن المصرولتا كانت منفصلة **مسألة** في القدم لا يصر حتى يتناول
 تلك الحلة . وفي جميع المواد ان يوى سفلها وخرج من قوتيه فادركه الصلاة
 اكهما او كان سافرا فخرج ودخل في الحما فادركه الصلاة فذكره الصلاة
 المضاف فعل السفر فادركه المصرولتا **در الحن** بعد اذ كان المصرولتا من سفيته
 انه اذا احاذى البيت اتم الصلاة وعنه لا يترى وفي المصرولتا ان لا يدخل اياما
 لم يحس حتى يخرج من سفيته ويقوم على المصرولتا وفي العيون لا يدخل المصرولتا ودينه
 بل او ترك او في هذه القرية فدخل كدومها او ضاعا على بحث الا اذا اكل الكرم
 او النخيل في القرية لان القرية دخل ورك اسم للمصرولتا وكذا لا يدخل بلدة كذا فهو
 سل المصرولتا لان البلدة اسم للمصرولتا ما هو داخل الربط كقوله لا يدخل كدوم كذا
 او ساق كذا فدخل في الضلع كذا وفي الاجناس لا يدخل الشام او البر او خراسان
 او الحيرة او الكوفة او البصرة فدخل قراها حدث كذا لى فان وقع على مدينة
 التي ورى بها كذا او حلف لغيره من لى ولا يترى كذا . **فاما السن** فوضع المصرولتا
 هناك كذا اما رايته فجد في السفر لا يتطوع قبل المصرولتا لا بدعها ورايها فقام
 وبعد ما ركتها الفجر وبعد المغرب مكان لا بدعها ورايها فقام قبل الفجر
 ولا قبل العشاء وقبل العشاء يوم **در الحن** من مشايخنا كان يفصل بين الفجر
 الفجر وغيرها وسنم من فان يكون وفي التفاريق ليس على المسافر ان يصل السن ويصل

عن يوسف

ان كان نازلا بصلبها وقيل يصل وكفى الفجر حاشته وقيل كفى المغرب ايما من
 ابرع وعزبه لوصلت الطوق لا تمت الفريضة وكذا عن النبي وفي الاصل السن
 والمطوعة ياتي بها المسافر عندنا وقيل يركها وفي موضع قالوا المسافر لا يركها
 الفجر فاما سائر السن فله تركها . وفي نوازل واختلاف المتأخرين قالوا لا يركها
 وجامعة بوجهها في المنازل وفي جماعة السرايا حاصروا حاصرا على قوم واحدا
 وغيرهم او في حيد ودوا والاقامة خمسة عشر يوما يقتصدون لانهم يصل
 عزيمتهم لانهم انما يقومون لغيره فالحاصل غيرهم ان يجوزوا لا يكون بينهم مستقرة
 وهذا الفصل تحت علم من يقول السن او اللحد والحق ان المكان قريب او بعيدا
 برخصه السفر ينو كمكانا بعدد سنة وهذا غلط وكذا رايته الاقامة من اهل الكوفة
 وان كانوا في خيام بعزل يوسف روايتان . **وقال** رزق بن قنن ان كان لمع شوكه
 وفي شرح القاضي لفتحها اقامت مع الاذا نزلوا في مرقى كبير للكل والماتسوا
 الحيام ونوا الاقامة والما والسك لا يكفيهم لتلك المدة بحيث يتبع اصحابا
در الحن عن يوسف ان فتحوا البلدة وحاصروا حاصرا واما مقيم
 وطول الاقامة يتنقض بالسفر وبوطر مناه وبوطر اصل والاصل لا يتنقض الا
 بوطر غلصه وبوطر السكن الذي نو كمالا فيه اقل من خمسة عشر يتنقض بوطر
 مثله وبوطر الاقامة والاصل والسفر بالخروج فها . **وتنقيس** واستحسان
 بنابيه بان كان له الكوفة وطن كمن خرج الى الحيا لم يجز له وهو يريد ان يرجع الى الكوفة
 ثم نوى الخروج الى الشام للحيا وان عثر الكوفة فجعل يقلعه في القياس يقتصر من
 حين نو كالمسافر في الاستحسان لا لما لم يات الكوفة لم يخرج وبسعدنا اعلم
باب **مسألة** يتفرقه **فاما** **مسألة** في ليلة
 مظلمة وقمع تحريدها الى المشرق وتحتي لقوم الحما من مختلف اجزى ثم كان
 الغلب على الكعبة وعندا الجزع عنها ينتقل الى جفعتها وعندا الجزع عنها ينتقل الى
 يشهد به الفجر ولكن من شرط الجواز ان لا يتقدموا المانع ولا يعلا الجاه
 لان التقدم ربه الامام على الخطا بعد صلاة المكتك وعن يوسف خلاصهم
 صحه وان علوا الجاه وعلا لراى لوان له الخطا وهو كعاد ولوشح بها

من غير تحرك فان عمل الخطاء فيها استنبط لان الانتفاع لربك الى قبله المحرك وكذا
له عمل الاصل به كمال كماله الفوق على الضعيف وعز الى يوسف وهو اختيار الصغار
لانهم لا يستطيعون كمال هذه الجفوة وان ينكح لم يحل بحسب حتى يفرغ فاذ فرغ وعاشت
اصاب مضي الامزلة به اصاب المطلوب وان ظهر لها اعداء لاناجوناه لها
وقد بان الحقيقة بخلافه وان يظهر شي جان لان لها من حال المسلم الاصابه
التفوجات في الثاني **صل** ولربنا ان يوم النساء قامت امرأة الى جنبه مقدرا
لا تصد صلاته ولم يصد صلاتها **قال** رضي والمسلم يجوز ان ينكح الامام امامته
النساء بشرط قياسا لرجال الصحف الحجازية ولما اوضح اقتداءها به ورضيه
الامام ينسب الامام لئلا يثبت ذلك الابنية امامتها حتى لو لم يكن على احضار
يصح الاقتداء عن محمد في رواية شاذة يصح ان يكون نوكي الامام ان لا يوم النساء
ذكر الحنن وان نوكي ان يوم النساء الامراء يعينها فانتهى لا يصح في قول يوسف
ويصح في قول غيره وهذا الخلاف لو نوكي ان يوم امرأة يعينها فانتهى به غيرها
وفي الفتية واحفظوا للجمعة والعيد وان ذكرهم على ان لا يصح اقتداءها به
يهد الامام ويقتل شرط منه النساء للصحة **قوله** امامته **قال** ولو لم يخل
بوجه خلافه **وفي** الثاني واقتداءها في الفعل خلف القرض كذلك في هذا الحكم
والمراسمة في هذا كالباطن استنباطا لان الصغار في ترتيب المقام كما تجار
وفي شرح الثاني نوكي امامته النساء فقامت امرأة عجبته وكبرت مقارنته لتكبر
الامام هل سعت بحسبه الامام **قال** الخواص اوضح ان هذه الحجازية لا يثبت
ولا يمنع الاعتقاد لان المنفعة الحجازية من صلاته مشتركة وهو ما لا يتعدى بحسبه الامام
لا تنسب الى امرأته شركه **قال** وروى الحسن بن الاعتقاد لان الحجازية في صلاته
تصح بقا التحريم وما يمنع البقاء من الاعتقاد اذا اجتمع اقتداءها فان قامت خلفت
الامام في البصير قدمت صلاته واحد عن عيشها واحد عن صابها واحد عن خلفها
لانها حادثة هؤلاء فان ذكرنا او اكثر صلاته واحدا عن عيشها واحدا عن
وبعددهن خلفن الى اخره الفوف فاسد لان للبصير صلاتها وانما عندها نصف
كالثلث وعندها كالحاوية وان كن صلاتها تصد صلاته الفوف الى خلف

يكون
الى

والقياس لان تصد صلاته **صفت** ولو كان ينكح امرأة مفاد رافع منع الفساد ومن
اليسف وقد لو كان ينكحها فذريته يقوم به رجل ونحوه **ذكر** لو كانت على الزمان
في الارض لا يحق الحجازية **وفي** الاتفاق كذلك اذا كان قد راقم وكذا حكمه ذكر
الحرجاني وان كانت على الرف والرجل الحجة محاذيا فان كان الرف مقدار القامة
منع الفساد وان كان اقل لا وان كان الرجل فوق الرف والمرأة تمام الرف من
السفل لم يمنع وان كان مقدار القامة هذا كله اذا لم يكن ستره وان كان لا يستر
وقد رد الحجازية مقدار الركن بعينها يوسف في معناه قلت او كثرت وعلى هذا
تقدم المام على امامه **قال** الحنن واختلف في تقدمه شيئا قبل الجوار كيف كان
وقيل باصابت الحجازية في شئ من القدم جائز والامح ان الاعتناء في القدم كماله او
في خروج الرجل من الحنف والنجاسة تحت قدم الملل **ذكر** لو كان تحت قدم
واحد اكثر من قدم الدرهم قيل بحسبه صلاته لان المفروض من القيام بتادى يخلو
فدعيه بجوار وضع الحزك كالموضع وقيل لا تجزئ لان القيام بوضاها وهو
التعويد وضع احداهما على الارض حلة السجود يكفي **ذكر** لو كان في السجود
يتادى بوضعا ووضع الركنين وابتان وان تقامر منها ما ذهب اليه ابو
الامام **الي** انما اذا لم يرضها لآخر سجوده **ذكر** الحنن لو اربع على القدر حلت سجوده **البيروني**
والحان في صلاته يثبت وكان والقدم عليه يورث الكراهة **ذكر** لو كان الخ
وذكر في الصلاة مكان الكراهة الاسأء والكراهة لغز وهذا كمال اذا كانت
المرأة مستنفاة وان لم تكن مستنفاة لا تصد صلاته **ذكر** لو كانت امرأة نوع نقصان
ولهذا حل للرجل غسلها **والحان** في المطر حلة البتة لا تصد سجودا
لو كانا مسبوقين بمحاذيا والقضاء ان كانا لاحقين تصد **فان** قام الحنف في صلاة النساء
حب عليه الاعادة احتياطا لاحال الله **ذكر** لو قام نصف ارجل رجل بجلل الاعادة على
من عن يمينه ومثاله ومن خلفه لاحال الله **قال** **وقول** لو كان في صدر المسلم
تجزئ صلاته لم يفسد داخله في الصلاة قبل هذا وله وعندها تصيد داخله في صلاته
تأمل ان المصدا جهتان وعده جمعة فان كانت امامها نوكي المصروم نوكي المصروم
وذكر في الحديث ان خلفا تصد لانها لم تصد شاذة **صلاة** الامام **ذكر** لو كان

على الرف

البيروني

عندها

تقصده لا نطقا بغير سبأ عنه في التطوع وقيل في السلسلة وروايتان وتبين ما ذكرته بالاذعان
قوله ما رواه في باب الحديث قوله بحج وجعله فرعاً للمسئلة اخرى وهو انه لو كان في الحجر
فلمت المسئلة تنقلب فتلحق بها فينكس الى ان ترتفع الشمس وقتها وعند تطوعه صلاته
هذا على ذلك وذكر في زيادات الروايات الواضحة الفوضان قائم احدها صاحبه
لا يصح ما موم شارقاً في صلاة نفسه وذكر في باب افتتاح لودفع تكبير للمقدّر وقيل
تكبير الامام اشار محمد الى انه يصح شارقاً في صلاة نفسه فانه لو ذكر ثانياً ونوى
كان فيه صح والفتح لما يكون بعد الادخول وشارقاً في صلاة نفسه لا يصح فانه قال
لوقه قد لا تقتضى لها ربه ولو انفسد لا فصح قال القاضي والاحسان فيه روايتين
والاعتناء على انه لا يصح شارقاً قال بوضع الموارد في مقتضى الامام على حجاب
أما في الصلاة لا تتأخر عن نية الصلاة كما لو اتى بغيره او بغيره فانه لا يصح
شارقاً وان لم يعلم حاله كما هذا وضع الاصل كبره ولو كان لا تصدق وفي الثمار وقيل
الامام كبره في كل حال بوضا فيه روايتان وقيل لا يدخل في الصلاة عند سجدة
الحلق في الموارد وكذا الوقت الذي به بعد ما سلم وعليه هذا لروايتين رجاله في التذكير
به وقيل بغيره اذا خلا في رجل لا يصح ولو اتى في الاخر فصح في الحلقة في المتأخر
عن ابى يوسف في الموارد خلافة وزو كمن ادرك الامام راكعاً فصح في سجدة واحدة
في الركوع فذكر ابو ابي حفص عاذاً خلف قائم لم يتوكلها الفصل وفي النظم شرح في صلاة المرأة
تطوعاً ثم اشد ليقض وكذا الوشرح الكافي في صلاة العاري متطوعاً ثم اشد وكذا
لوشوع قائماً او قاعداً في صلاة من يرمي متطوعاً ثم اشد وكذا الوشرح الباقع في صلاة سجدة
او سجدة متطوعاً ثم اشد وكذا الرجلان اشكلا عليهما القبلة فوقع تحرك كل واحد في سجدة
واقتدى احدهما صاحبه متطوعاً ثم اشد وكذا الواحد المتوحي بالمسح والنام
متطوعاً ثم اشد لا تفسد سجدة وكذا لو ذكر في وسط صلاته صلاة قبلها لم يفسد سجدة
وفي الوقت سعة فاندكى به متطوعاً ثم اشد لا تفسد سجدة وعليه هذا المتأخر
لومني وقت وضوء وفي الصلاة ثم اشد به فاحذر تطوعاً او لماسحاً مع وقت
مسجد وهو في الصلاة فاندكى به متطوعاً والمقيم فوضوا لما ثم اشدكى به متطوعاً في المار
وحديثه ثم اشدكى به متطوعاً او الا في علم سورة او اوجبه امرى به متطوعاً ولو كثر

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

وقته

فدور على القيام ثم اقتدى به متطوع او الجارية اعتقت فلو تفسد نفسها او ادت وكما
اقتدى بها امرأه متطوعه او طلعت الشمس وسبأ صلاه رجل ثم اشد لا تفسد اذا
ابو حنيفة وابو يوسف في فضل التطوع والغروب القضاء واختلف في مقدار التطوع
اي وقت على التطوع حتى لا يصل في ذلك الوقت قال الفصل ما دام بقدر الانسان
على النظر الى فضل النفس على التطوع وقال ان الفضل ادا متصفه او حجرة
على راس الجبال والاشجار فعلى التطوع حتى يضر وقال السنن في روى
في رضى متطوعه فادامت الشمس تقع على حباته فعلى التطوع حتى تقع في رضى
واساخذ وقت المرأة قبل الزوال قبل هو قدر ما بين التطوع الى الغروب
بين الغروب الى الغروب وقيل من حين يطلع النهار الى الزوال واختلف في
تغيير الشركان في النجس بعد نوبت الضوء والمتبعي تعيين القصر وان يصير حال
لا تخرج عن الناطق ام رجلاً فاحدث في حقه فالما موم امام لنفسه كذلك كما لا يخفى
اذا لم يصل لها الا اذا حلزته قبولها وان كان خلفه من يصلي للامامة قبل نفسه
المقدح كلو كان امامه قبل صلاتها لما تولى ما تولى فكانه اسكنه وهو قوله في النظم
ان صلاه الامام لا تفسد لان امامه اسكت عنه من غير ضرورة وعليه ما ساق
ويمع يقيناً في فاته والمسا هو الامام فاحدث لا يصح للمقيم امامه ولو كان
خاتمه جامعاً لا يمين لاحد من الاعتدال الامام او القوم او فقد منه فيقتدوا به
ولو استخلف الامام رجلين او هو رجلان لم يرد رجلاً او القوم رجلين او بعضهم
رجلاً وبعضهم رجلاً فندت صلاة الكل وفي الموا در صلاة الطائفة الاكثر
جائزه فان رجح الامام قبل تعيين الخليفة فندت صلاة القوم والامام المحض على
ما لم يخرج من المسجد او يقوم خليفة مقامه واستخلف القوم غير او استخلف
صحيح الاختيار ولو اتوا خلف الامام ليتخلف فليث في مكانه لينظر من يصل قبل ان
يسحاف كبر لعل من وسط الصف الخليفة فصوله من كان امانة فاسد ومن
خلفه جائزه وكذا لو استخلف الامام رجلاً من الصف فخرج الامام قبل ان يقوم
خليفة مكانه تفسد صلاة من امامه هذه التفريعات كبرتها من اول
فصله صلاة الليل ان شئت صليت بتكبيره لغزير وان شئت اربعاً

في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة
في الصلاة

وسمى

شئت سراً وان غبت ثانياً ويكره ان يزيد عليه فانه عليه السلام كان بالليل وكثير
وارتداً وثانياً وسأول يوم انه صلى بكهذه أكثر من ذلك اما بعد الخرب في حرم
الليل ولكن الأفضل هو التجهد والتجهد ما يكون بعد اليوم وصلاه
النهار ركعتان او اربع ويكره ان يزيد عليه لان عليه السلام ما كان يزيد
في النهار على الاربع والأفضل عند الشافعي مثنى مثنى بالليل والنهار للحديث
صلاه الليل مثنى مثنى وعندنا حيفه اربعاً بالليل والنهار لثبوت عليه السلام
كان يصلي اربعاً بالليل والنهار وعندنا مثنى مثنى بالليل والنهار صلوات الله
مثنى مثنى واربعاً بالنهار لاشتغال حديث الاربع قبل الظهر والعصر

في صلاة الجمعة **سراية الجمعة**

سته في نفس المصل وسه في غير نفسه اما التي في نفسه الحزينة والذكورة
والاقانعة والصحة وسلامه الرحلين والبصر وقالوا اذا وجد
الاعمى قايماً يلزمه لانه قد روي عنه قلنا هو غير قادر بنفسه
كالزمن اذا وجد من يحمله في الثاني وفي التجهه اذا وجد من يحمله فعلى الاول
في الحزن واختلف في الشيخ الثاني قبل الزمة وقيل هو كالمرضى فان وجد
المرضى الثاني ما يركبه قيل هو على الاختلاف الذي في الاعمى اذا
وجد قايماً وقيل هو كالزمن اذا وجد من يحمله وقيل هو كالوقود في الشئ
وهو العجز واختلف في المرض والعجز ان كل مرض يثقل على صاحبه
حاف عليه أكثر من تلك الشيعة كان ذلك عذراً له والافلاوا خلف يكون
الامطار والاول والبرد الشديد عذراً وقيل ان اشتد التادى فهو عذر
والافلا والرواية فيه عن الحزينة ان المطر الشديد عذر في الخلاف عن
الجمعة اذا دام ذلك **والحزن** انه هذه الرواية ان الجمعة والجمعة
في ذلك سواء ليس عليها طهه البعض اذ ذلك عذر في الخلاف عن الجماعة
لانها سنة وليست بعذر في الخلاف عن الجمعة لانها من الكد الغوايب
وفي المتنازع الحزينة لا احب الخلاف عن الجماعة بعد المطر والردع
وفي ادب القاضي حوزا الخلف بعد المطر وفي البستان لو حاف على نفسه

أوقات النهار

سراية الجمعة

المطر وعلى ثيابه القنادر فلا بأس بالخلف وفي المتنازع لا يستحب ترك المساجد
في الامطار وغيرهما قال محمد وانا الحديث زعمه قال الحزن واختلف في
حاضراً من الجمعة بحسبه العزم وليس عنده ما يقضي به دينه بعد في
الخلف عنها ولذا قال الدقاق لو خاف ان حضر يطم او يعميه بكاء اجبر
نفسه مياومة او يوم الجمعة لئلا يكون ذلك عذراً وجب عليه الجمعة وليس
في التنازع منع كافي سائر الصلوات ان بعدت المسافة الى الجامع حظر الاجحاب
ذلك وان لم يبعد لم يحظر واختلف في البعد قيل ان يذهب في الذهاب والرجوع
اكثر النهار وقيل ثلثه وقال الدقاق وجماعة بعدهم اختلفوا في ان يذهب
ذلك المدة من يخرج من العمل الى ان يرجع او يقدر فيه الذهاب والرجوع ذلك
الساعة التي يودن فيها الصلاه وذكر الدقاق ان ذلك يحل للوجوه من الخضر
يعتبر الكل وان اجزء شهراً او سنة لم يدخل في ذلك يوم الجمعة عند بعضهم
ودخل عند آخرين والعجز ان المخرج في ذلك الى العادة الغايه وفي مجالس
الكلان لا محل للجبر حضور الجماعة الا بالادب المساجد ولا ينبغي له ان يطول
العزاء فان اراد ان يقرأ اسم ربك فليقرأ الاذان ويأتى بالتسبيح في الركوع
والسجود بل لا بأس **واما السنة** التي هي في غير نفسه فالمصر للجامع والمساجد
والجماعة والحظية والوقت والاطهار على ان الوالي لو اعلن بان الحضر
فيه محتمل ولم ياذن لئلا يباين بالدخول لم يجز وان صلاها في الجامع المانع
باب المقصورة ولو ياذن للناس اختلفوا فيه وكذا اوجب في قصر يحفظ طهر
سعلق الباب ولم يمنع احداً الا أنه لم يعلم الناس بذلك وعن محمد لو تعذر ادراك
الامام جاز اجتماعهم للجمعة على رجل وضعه لا يجوز الا بعد موت الخليفة
وفي المصر للجامع اقوال احدها الذي فيه عالم رُسنة وسلطان ينصف الثاني
ان يجمع فيه مرافق الدين والدين الثالث ان يجمع فيه كل من يجتمع في حركته
من سائر اهل بيته من غير اشتغال بحرفة اخرى والاربع وهو قول الجماعة لو اختلف
اهل في كبر مساجدهم لم يسجد واحتاجوا الى التماس والحاسر انه الذي يسجد في حركته
الخفيف والسائر يقول التوركي والفضل وهومي مصر والسابع ان لا يطهر فيه

تفقد الموت ولا زيادة بولاده مولود والدم لو قد عدوا ما كنم دفعه
منه براسه انه بعينه من عن ابي يوسف ان لا يسعهم سبعة واحد فسلك الخلق
لوني الامام لهم جميعا وعن ابن سريج سيد من ساجد جماعهم ولا يجتمع بل يرد في قول
الحنيفة وقال محمد بن محمد وعن شداد ارجوا جوارها بترمد وصفينان هذه الفتنة
كبتهم اصول مختلفة وعن ابي يوسف في الاملا المجعة يجب على اهل السواد اذا كانوا
في موضع لوعدها شهدوا الجمعية ام اذهم ارجوع الى منارهم قبل ان ياربوا الليل
وعن محمد بن فضال المارح اذا كانوا على فرج وعلى قول الحنفية وهو طاهر الزواجر
كيف كان فلا يجتمع عليهم وان كان فرسا من مصر وفي شرح القاضي مكيان ساكنا
خارج الموضع موضع بينه وبين ابيه المص فرجه من مزارع ومراعي ويجوز ذلك القلم
تخار الجمعية على اهل ذلك الموضع وان كان الندي يبلغهم وهذا مر عن الحنفية وان
يوسف وفي التلحاق الاراض المتصلة بالمصر كالمصر في وجوب المعى وجواز اقتناها
هناك وهو على ما مر في العصر اذا بلغت المسافر وعن محمد بن حمزة فيادون في شرح
وبل عن ابي يوسف في ثلث فرائع وعنه مجيب وفي شرح القاضي عنده من اوزن خات
وعنه من كان منزله داخل المصر فعليه الجمعية ولا فلا وفي شرح القاضي في موضع
مشقة الامام فهو مصر حتى انه لو عرف القربة نائبا لا قامت الحدود والفتاوى
بما مر من اذ اعزله ودعاه بغيره بالفرج ذكر الحنفية واختلف في الامام اذا
مصر فربما وبالله جلاله معصرا قبل يصير مصرا وان سقرت القربة وقيل العجا
فلو قصر النائم ثم يفرغ او ياربى مع اعداءه يبراد في الامام فيل يصير مصرا وقيل
لا وقيل لا يبردة في نفسه وانما الاعتبار بالشرائط واختلف في اهل المصر بقاها
الامام ان يجوعوا فيقول النبي بالانه مقبلة وقيل لا يجوعون لان لمان مصر
فلما يخرج عن المصر في المصنف في النبي عن اقامته الجمعية في القرى والامام هو
الاقتناع في ذلك لا في موضع اجتماع ولا يجمع في مفسر في موضعين واكثر عند
الحنيفة لانها سبعة مجتمعة لجمعا الجماعات وهو احدى الواو اس عن ابي يوسف
وفي ثلث موضعين وفي ثالثة يترك في مواضع لانه قد يتباد الاطراف فيجوز
وهو لو لم يرد ما ابو سهل هكذا رو عن الحنفية ايضا

منه براسه انه بعينه من عن ابي يوسف ان لا يسعهم سبعة واحد فسلك الخلق
لوني الامام لهم جميعا وعن ابن سريج سيد من ساجد جماعهم ولا يجتمع بل يرد في قول
الحنيفة وقال محمد بن محمد وعن شداد ارجوا جوارها بترمد وصفينان هذه الفتنة
كبتهم اصول مختلفة وعن ابي يوسف في الاملا المجعة يجب على اهل السواد اذا كانوا
في موضع لوعدها شهدوا الجمعية ام اذهم ارجوع الى منارهم قبل ان ياربوا الليل
وعن محمد بن فضال المارح اذا كانوا على فرج وعلى قول الحنفية وهو طاهر الزواجر
كيف كان فلا يجتمع عليهم وان كان فرسا من مصر وفي شرح القاضي مكيان ساكنا
خارج الموضع موضع بينه وبين ابيه المص فرجه من مزارع ومراعي ويجوز ذلك القلم
تخار الجمعية على اهل ذلك الموضع وان كان الندي يبلغهم وهذا مر عن الحنفية وان
يوسف وفي التلحاق الاراض المتصلة بالمصر كالمصر في وجوب المعى وجواز اقتناها
هناك وهو على ما مر في العصر اذا بلغت المسافر وعن محمد بن حمزة فيادون في شرح
وبل عن ابي يوسف في ثلث فرائع وعنه مجيب وفي شرح القاضي عنده من اوزن خات
وعنه من كان منزله داخل المصر فعليه الجمعية ولا فلا وفي شرح القاضي في موضع
مشقة الامام فهو مصر حتى انه لو عرف القربة نائبا لا قامت الحدود والفتاوى
بما مر من اذ اعزله ودعاه بغيره بالفرج ذكر الحنفية واختلف في الامام اذا
مصر فربما وبالله جلاله معصرا قبل يصير مصرا وان سقرت القربة وقيل العجا
فلو قصر النائم ثم يفرغ او ياربى مع اعداءه يبراد في الامام فيل يصير مصرا وقيل
لا وقيل لا يبردة في نفسه وانما الاعتبار بالشرائط واختلف في اهل المصر بقاها
الامام ان يجوعوا فيقول النبي بالانه مقبلة وقيل لا يجوعون لان لمان مصر
فلما يخرج عن المصر في المصنف في النبي عن اقامته الجمعية في القرى والامام هو
الاقتناع في ذلك لا في موضع اجتماع ولا يجمع في مفسر في موضعين واكثر عند
الحنيفة لانها سبعة مجتمعة لجمعا الجماعات وهو احدى الواو اس عن ابي يوسف
وفي ثلث موضعين وفي ثالثة يترك في مواضع لانه قد يتباد الاطراف فيجوز
وهو لو لم يرد ما ابو سهل هكذا رو عن الحنفية ايضا

وذكر بعد هذا الخبر في قول ابي يوسف الا السابقة منها واختلف ان السابقة
ذات اعتبار قبل الافتتاح وقبل الضراح وقبل ما بان اجتماع على توالي ولم يزل السابقة
او جعنا ولم يعلم انما طاعتنا معا او على التوالي وعلى الحالة في المسئلة في سبعة مجرى
كل طائفة فتعمل على خلعها فان لم يكن لها ان تلحقها الجمعية على قوله وتاوي الاصل
الاربع بعدها تم اختلفوا في يتساقط في ثوى السنة وقيل طهر يومه وقيل في طهر
عليه وهذا الحسن **والحسن** واختار في فصل اربعاء هذه الفتنة
اربعة بنية الستم اختلفوا فيل يقرأ في كل ليلة الفاتحة والسورة وقيل لا
السورة الا في الاوليين وهذا الاختلاف في القراءة لو شك في صلاة الى اذا افاق فيها
احتياطا واختلف لوصل الامام الجمعية في العسكر على باب المصر فانه من
يفضل لهم الجمعية في الجامع ولا يصح ان يحد ثوبه في قوله واجمعوا ان صلاة العبد
في موضعين في المصر جاز لان السنة فيها ان تمام خارج المصر لا يملك للضعفة
عظم الخرج المخرج يجوز الاداء في موضعين دفعا للخرج وفي شرح قتاب لا
يختص بموضعين في المصر ذكر الحنفية واختلف في الفرض بعد الزوال في يوم
قبل الفرض وقيل الجمعية وقيل عند مجيء الجمعية له ان يقتطع من نفسه
باداؤا الفرض وعندهما الفرض لكن ابرز سابقا له باداؤا وعن محمد بن الفرض الجمعية
ما يستكر عليه قوله وذكر الحنفية الفرض هو الفرض هو الفرض عند مجيء الجمعية
زفر الجمعية **والحسن** في المذخور ويجعل لشهود الجمعية
والعدو في خبير بينهما وبين الفرض اقل الجماعة ثلثه سوى الامام وقال
ابو يوسف اثنتان لان الجماعة من الاجتماع ثلث الاثنان احصا باسم
التشبه ولو كان بعضهم عبدا او مسافرا جاز عدلا للمنافع **والحسن** لاجتماعهم
فلا سعة بهم كالمسيان والنسوان فلهذا هو في ليل يكون للامانة فيها فيل
للجماعة خلاف ما استشهد **واقل** الجماعة في غير الجمعية الاثنان وهو ان يكون
الامام واحد سواء كان الواجد رجلا او امرأة او صبيا بقل بول الجماعة افتتاح
الجمعة كلهم وعن الحنفية شرط افتتاح كل ركن بعدد الصلاة وذلك
بالتمديد بالسجدة وعند فخر الجماعة شرط الاداء لو نقص الناس قبل شروع

لعله

وذكر في الأصل انه يبطل فيريد كخلافاً ويحت ان يكون هذا على قول الحنفية اما على قولها
لا سلطانا لم ينفذها ويحتوان ان يكون هذا قولهم فكل طاهر لا رواه يكون ادا البتة عندها
كائناً لا ترفض الطهارة في الحزن وكذا الخلاف في الحذر واصل في ترجمه اليها
المجمعة من ان كان الامام من اهل كرهه الطهارة مسافراً جتمع وان كان من اهل
الاكراه لا ينفذ على الموسم خاصة والمجمعة لا يجوز الامام بل في ذلك المكان واهله
وقال في جملة ما لا ينفذ فيه ولا ينفذ فيه ولا ينفذ فيه الايام المتضمنة في موسم لوجود
شرائطه وكوفي غير مسافر في ايام الموسم لا ينفذ في كونه مسافراً في هذه
الايام كاهل لم ينفذ في ايامه في ايامها وفي الاخر كونه مسافراً في الايام لا ينفذ
من ان يكون كل واحد مسافراً في وقت مقامهما في هذا وقال كوفي وغيره في موسم
أيام لا ينفذ في نفسها وقيل يجوز لا ينفذ في تابعه مكه وصار كرهها وروى
لوترا الحنفية والى الاعراف في المنازل التي طريق مكه في الثانية ونحوها في جملة
والجمعة بعد غروب وقتها لانه ليس بها اثنتان ولا اسواق ولا شعاع في خط
بنيهم احراز لا ينفذ بعد الظهر وقال في الحديث في نزلهم وصلحهم ولم
يترك عليه احد وقال ابو يوسف ومحمد لا ينفذ في الاما يتعارف حليفه
ان يوسف مثله قول الحنفية وعن الحنفية وعلم على المتبرع لعلها مساجد اجازته
عن الحنفية وكذا كوفي على الصحة يقتضيه وان لم يرد به التسمية في سائر الاما
لا ينفذ به ما لم يرد به التسمية في الشافعي في الحديث مساجد اعطاسه عن الحنفية
في الحنفية يوجب بقوم رجاء اخرون فقلتم يجوزون طهارة ما وان حارب وحلهم
حضر القوم بمن لا يجوز وعن الحنفية يجوز ذكره لم يرد به الا يجوز وفي
الحنفي يجوز طهارة وفي المارقي يجوز ولو لم يحكم ذلك في الحنفية عن اكثر خطب
والمصنف يوجب وقد اسما قال الحنفية وعلم ان يكون هذا قول اصحابنا في حال
يكون قول الحنفية لان وجهه ان ذكره لا ينفذ على جملة وعندها لا يجوز ذلك
سواء في الصلاة كان شاملاً في جملة كانه كان سماعه شرطاً في صحة العقد النكاح وذكره
في خطب الناس في يوم الجمعة وروى الحنفية في خطبته في يوم الجمعة
في الحنفية فانتقل القوم ثم رجعوا بعد ساعة يجوز ان يصل في يومه في حال

في حاله

خطبه

خطبه وان اعاد كان احسن اذا كان قد تناول ذلك في التغاير عن علي
يوسف اورج عن ابي رزق هو المجمع وروى العيون خطبه ثم رجلى الى قوله فمؤناً
انفسهم كما فصلاتهم وجود ولو تعدى اوجامع فاعتقل استقبال الخطبة لا ينفذ
من عمل الصلاة وذكر المولى اما الخطيب فيتعين فيه على وجه الشرطان
يصل الامامة في الجمعة
الرسول في الخطبة التي تعدوها في غير الخطبة يجب على من تجب عليه الجمعة
كراوى عن الحنفية وهذا يدل على وجوبها وذكره نافع ان اجتمع في يوم
الاول سنة والاخر فوفيه اما قريضة الثاني لا ينفذها ولا ينفذ في سنة
الرسول صل عليه وسلم اباه عداً والاول واجب وانما سماعه سنة لا ينفذ
وجودها السنة وقال ابو الفريد والبرقي انما فرض كتابه وقال ابو
النسقي واجبه على المؤمنين وقال احمد بن ابي العباس اجتمع الناس في الجمعة
الرسول في الجمعة الاولى منها لا ينفذ الاخرى لان شهودها حرام وذكر الحنف
دخل المسجد في هذا اليوم فقل من لا يركب ان يشهد ما فاهما او في حاله
اجمعه وقيل بقصد العبد ويجوز ان لا يركب ان يشهد ما فاهما او في حاله
الزواجر سنة ثلثه في اربعة الاولى وثلاثة الثانية وبواقي من العدة في ركعتين
عن ابن مسعود وبه اخذ اصحابنا وعن ابن عباس حصة في الاولى وخمس في الثانية
وبواقي من العدة والتكبيرات وبه اخذ الشافعي وعلم الامامة عليه طاعة الخلفاء
في امر من ينافع جدهم وذكره في المالك بين كل تكبيرين يختلفون في قوله انكلم الله
وليتن يهدا لرسولك وقال الشافعي لا اله الا الله واسم اكبر والحمد
وذكر بعد هذا الخطب المكث يهتف ما بعد ما يهتف ثلثاً لانه لو اولى بينهما
يصلح من ثلثه فاعنه والاصحاب يروون بهذا الا قدر وفي التغاير عن الحنف
يفصل بينهما بعد ذلك تسبيحات ولا يقول شيئا واختلف في فعل التعود قال
ابو يوسف سعود بعد الثنا قال محمد بعد التكبيرات وركب كل من
الحنفية مثله قول الحنفية في يوسف ذكره في باب العيد وذكره في اول الصلاة
قول الحنفية مع محمد قال لا نأخذ تعوداً عندها تتبع للقرآن وعنده تتبع للثنا قالوا

في حاله
في حاله
في حاله

وتفرغ من هذا المسبوق لو قام الى القضا يتعود عندها وعند ولا وكذا القضا
لا يتعود عندها وعند يتعود اول الامام حاله ان يقدر على ركعتين راي نفسه مثلاً
لا نه مسبوق فيها وانما يجب له ان يقدر على ركعتين راي نفسه مثلاً
والاستماع يفتوت في البعض وان اراد ركعتي الركوع كبطل راي نفسه قائماً
ان كان رجوا الا ذلك في الركوع وان كان هذا اشتغلاً بقضا مسبوق في الركوع
الامام كذا يفتوت اصلاً في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع بان ياتي بها اليه
وهو يات بها وان شئت ان يفتوته الركوع يرفع كذا يفتوت. الفتيحة لسبب الركوع
وياتي في الركوع عندي خفيه وهو ركعتي الركوع فان رفع الامام
رأسه قبل ان يمتدح الركوع وترها في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
لا يجب كذا في سابقه لانهم امكنه الاداء في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
وقال ابو يوسف في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
والركعات ثنائاً للركعات كذا في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
سما الامام في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
القيام المحض لا يفتوت في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
بعد الارتقاء منه صفى اصل الشك في هذا ان يركع الركوع في ركعتي الركوع
او اجتمع اذان كان في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
الفتحة كذا وبعد الفتحة لا يركع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
وتدكير بعض التكبيرات تابعة فيما ادركه في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
في الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
لا نه في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
وان ادركه بعد الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
لا يفتوت ولو سبق له في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
استمع في التكبير وفي الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
يكبر واللاحق يركع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
في الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع

الامام

الامام ايده السجدة وسجد لها وفتح فاعاد السجدة لها في ذلك الموضع والمسبوق لا يسجد له
فتت للامام في الركعتي الركوع وهو يركع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
قبله ان كان يركع ذلك وان ادركه في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع
تو الحمد لا يركع مدرداً اصلاً في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع
في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
عليه القضا والامام ان لا يقضيا بالامام. ودر السجدة في ركعتي الركوع
رأسه في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
يؤخر الركوع قليلاً ويجعل في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
الى الزوال ويصرف في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
السجدة في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
واذا ركع وتبع واجبه. يسجد من صلاة الفجر الى صلاة العصر من يوم الفجر وهو
ابن مسعود وبه اخذ ابو حنيفة قال لا يصلح في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع
انفاق الصلاة وذلك في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
وبه اخذ صاحبنا لان من ياتي على ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
اسم اكبر لا اله الا الله اسم اكبر اسم اكبر اسم اكبر اسم اكبر اسم اكبر
التميز في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
الشك في الركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
المسجد كذا يركع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
الاسلام تختص بالمسجد وله ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
بالتكبير في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
بلوا بركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
وعز محمد لا يقطع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع في ركعتي الركوع
فان من الامام من سجد له لكن فصله بالصلوة وسجد من سجد له اذا اتى بها اليه
ترك الامام رفع اليدين والفتا والتسبيح ويكره ان يركع في ركعتي الركوع

والبحر والسموات والصالحين على السلام ياتيه القوم ولورث الحور المالح
 القوت هل ياتيه القوم ببقية وقد ذكرت هذا لواحده في حقهم ثم ما منع
 والصلاة منع وصل اليك ويها بالافلا فانه صلاه من ايام السور فقتلها
 غايام التثنية في تلك السنة كبر ليقيم وقتها كالنجمه فانها ما بعد ايام السور
 او في ايام التثنية من السنة القابلة ليركب لها سقا سحرة وقتها كالنجمه
 ما لم مساحتها لكن جرد في غير هذه الايام لا يسأل الجازا العود والعود
 بمقام البعش على هذا الحريق والحار وكلها في عبد الحما كبر جرد وطرق
 الصلح لم يقطع بها انتهى الجبانة وفي رواية اخرى بفتح الامام وفي العطور
 ابو يوسف عن الحنفية لا يبرح جرد وروى الحار والحداد وهو قولهم
 المعروف الذي يستعد الناس ليرقبه وهو جرد يوم عرفه من الصلاه
 تنبيهها بالعرفه قد لا ذلك شرعاً فكان ولا يصير تركه في غير ذلك
 حول جرد سوا الكعبة حتى عليه الكثرى او اجتمعوا في ذلك اليوم لا للثنية
 جاز وعملها لا يكره لما روى عن عباس انه قد اذ ذلك قلنا كان اجتمعوا للردا
 والوعظ لا تنبيهاً واعتقاداً ان ذلك فريضة وفي المعاري عن ابو يوسف كبره ان
 حقه قوم يعرفون موضع يعبدون الله ويفرونك انفسهم لذلك وان كانه جرد
 الموهوم

عسل الميت

عسل الميت واجب على المحرم احلفوا لا يعل عليه وجب قال المولى لاجل الميت
 لا يلبس ثوبه بالموت والسبحاني وغيره من العارفين بحسب هذه الوقت
 لا يلبس الميت وفيه شبهة موثقة وليس في حق الغالب ان يعسل به
 والسنة في غسل الميت ان جرد ويوضع على الخش ويوضع عليه عودته خرقه
 من السرة الى السرة الربعة وتقدم الوضوء في حقها بان هذا ويغسل
 الخش من اوجه احداهان الميت لا يغسل ولا يستنشق والثاني لا يبدل يعسل
 يديه الى الاربع والثالث لا يمسح برأسه فداو عن محمد بن كلثوم الخبث في
 ما صاير الروايات وفي رواية الحسن لا يمسح برأسه في غسله على الميت عند الوضوء ولا
 يذكر محمد في الاصل الاستسحابة وتذكره في صلاة الاثر فقال على قول ابو يوسف لا

الافلا

الحداد

لغته ان اسير قوم

ذلك

الرواية

الرواية

الوضوء

الحداد

مستحق وعلى قولهما يستحق يعسل رأسه وشعره فخطأ او صوابه لم يوطئ في حوز ذلك
 ثم يصح على بقية الايسر ويصعب المائل شقه الايمن ثم يغسل حتى يتقيد بركبتيه
 قد وصل الى الساق الذي على الخش فان لم يكن السور في الخش فان لم يكن فبالا القراع
 ثم يعقده العارسل بيده الى نفسه فيحبه بلفته فيحمله على فخا حتى اوسال منه فيجده
 وعندهما جرد وعن ابي حنيفة في غسل الميت فيضع عليه ثوبه الايسر فيغسله بياقراع
 حار وشي من الحافور حتى يتقيد ويركان الماء قد وصل الى الساق الذي على الخش وقد
 ان سماعه عن محمد بن يوسف فوريته تحت الحرق بعد ان يلبس على يده حرقه ثم يغسله
 بثوب او خرقه ولا يمان ان يجعل في الخش مسك فداو عن محمد بن الحار عن ابي حنيفة ويكره
 ان يكون في حوض الرجل ورس او عرقان ذكره في صلاة الاثر هذه للتقديرات في
 بكره اكثر ما يكره به الرجل في ثلثة اواب ان اراد لفاته وقصير لثة عليه السلام
 فكن لم يلبس ثوابه يغسل ولا يعم لهذا قيل فيهم لاث ان كان يعم من هذه الثواب
 ويؤتميم بلفظ دينه على كونه من قبله وفي موضع لم يذكرها التعم وذكره في
 العنق واستحسنته البعش ويجعل المذب على وجهه قال الحار والحداد
 وضرب وادى ما يكره في ثياب ان اراد لفاته لغوا ان يكره كونه في ثوبه
 وان ازيله على الخش في المرأة وعلى الملائكة في الرجل من الاعتدال ويكره التقصا
 عن يمين من الرجل وعن الملائكة من الملوأ والحق والمذبح في ذلك سوا اوجها
 البعش واكثر ما تكفر به المرأة تحسه اواب لفاته وازار ودع وخار وخرقه
 تربط ثوبها كذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته واذ ياتكفن
 به ثلثة ازار ولفاته وخار والمواهقه ذلك والصبر وثالث في ثوب وتوبين
 أفضل والسقط يلبس في خرقه وفي الشافعي ولدينا لم يعسل وعن محمد بن يسلم وفي
 العيون يمكن ايضا ذكره يورق من عودته خرقه وعن محمد بن علي خلاها هذا الذي
 ذكرنا بان السنة والكتاب وما يابا الضرورة ان يكون فيها جرد وفي الجصاص
 والاكثر ما يكره الكتاب عند قلما لا وكثرة العيال توسعه عليهم احسن من التكرار
 المثل عن يمين في ثوب المثل بطرا الى الرجل ما ابلس اذا خرج الى العبد للجمعة او
 الولاية او السوق والى المرأة ما اذا تلبس اذا خرجت الى اربابها واذ اراها

الحداد الثاني

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

الحداد

ابوها ما انليس ويقعد بين يديه وعن الهندوا في سبط اليايليسه الانسان في الخالب
فيكون من ذلك انوب هفاله ويحذر اذانه وسيرته وراي يعطى الحى واداء اوله
او حسا به ورد الاثر ثم بسط الفانده وهي منزه من القول الى القدم في بسط عليا
الازار وهي من ذلك ويقصر الثيب ويوضع على الازار وبعد ما وضع عليه يصر ثم
يغطى الاراء من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم الفانده كذلك واما المرأة تلصق
الذراع او لا وتحمل شعرها خفيين ويوضع على صدرها فوق الذراع بحمل المشايف
ذلك ثم يغطى الازار على الفانده ثم الحرقه وعن عجمي انها تكفن في الحرير والمعصر
والبيصر افضل ثم تصنع الامن المقدم من الخنازه عن عجمي ثم الامن الموجود الامير
المقدم ثم الامير الموجود روى عن ابن مسعود وفي الحديث من حمل الخنازه من حوائها
الاربع غفر له غفره حقا وسعى ان يحمل من كل جانب عشر خطوات حيا للحرث من
حمل الخنازه اربعين خطوة كبرت لدارعين كبيره فصارت المنه ان يحملها
اربعة يداولون هكذا ويسجد بها وذلك دون الخبث به ورد الحين والحيث
افضل لا تحب شهاده الميت مكان المبلغ في الوعد وان مشا اما مكان واسعا وفتح
البقي الى ما يتبعه عدنيا وبكره ان يتقدم الخليلها وفي موضع لا يمشي فيها
وسا لها وفي الخنازه كسحها دفع الصوت بالذكور والفرأ لانه فعل الكاوي
وبرك في شئ المشبه بالكاوي فيا لثامه بذكره حسن موقف الامام من الميت
نحو امه روى الحسن عن ابن حنه من الرجل كد راسه من الموتى اوسفها
وروى بكره لثامان عليه السلام على امرأه فقام يحذرها وكذا رجلان
الاصغر لثامان فمستقبل ذكره كوا واحتمت الخنايفه ان يمل على الكاذبة
وان يثا صلي على كل احد على حدة فان اختار الاول لثامان فثا وضع ثقا ولثامان
وضعت فاحدا بعد واحد فاما فعل كاسا وعن ابن حنه ان وضعه واحدا بعد
واحد كان احسن لو كانت نسأ فلو كانت رجالا ونسأ وضع الرجال حيا لثامان والنسأ
الاصغر حيا لثامان كانت حيا في ظلم وامراه وضع الامام وفي المشاغل في يوسف فافكر
فان كان شجرا في صبي حيا وضع الحزب مايل الامام فان كانت عبدا وامراه وضع
العبد مايل الامام وان كانا حيا في ثياب وضع افضلها واستنهما مايل الامام فان كانت

الاسراع بها في
الافضل

سلي

الاصغر مايل

رجل وخفي وامراه وضع الرجل مايل الامام والخفي خلفه ثم المرأة فان الخفي حيا
في ملابهم خلفه كحال حياهم والاصغر على الخنازه في الجبا يتوالد وروا
العراق لو كانوا سبعه قالوا الميت صفوف سدتم او اوطحله ثلثه رحله
رجلان وخفيما رجل الحديث من مل على ثلث صفوف غفر له افضل الصفوف اخرها
والنسأ اذا انفردت قامت التي نوم وسطهن وقال الشافعي يملن منفردات
فان صلبن خصده الرجال فهل يحزى ذلك ذكر الحلوان لا واية فيه صلاه
الخنازه اربع تكبيرات يثقل الله في التكبيره الاول ويصل على الميت على سبطه
وسلم في الثانيه ويستغفر له الميت ولا موت المسكين في الثالثه ويسلم تسليتين
بعدا لراعه هو الماثور والمتوارث وان كان الميت صبيا فعن ابن حنه يقول
بعدا لثا لثامه احمله لثا فوطا واجعله لنا اجرا وحرأ ولا يتغفر له لانه
لا ذنب له وفي المسقاع ابن حنه لا يرفع صوته بالسليم كما يرفع في غير
الصوات ذكر الحلالي والطهارة من الخناسه والخبوب واليدن والمكان
شروط في حق الامام والميت وكذا سائر العورة والاستقبال والنيه ونسأ
بطا فسد به سائر الصلوات الا المحاذرة ورويهما لما فيها وفي رواية لاهد
النسأ والبقعة لا تلغ الا فندوا في شئ اذ يرفع كسب جنازه فان اخبر
فوضعت معها فخرج من الاولى وان كبروا لثاميه او لثامه يتوهم في الاولى
وان يؤي لثاميه نعم عن الثانيه ويعيد الاولى لانه قطعها صلوا على جنازه
زكنا او تعودا القياس ان يخبر لانه ذكر مفرد كجنازة الملاءه وكما قالوا
حازت امرأه رجلا لا قصد صلاته ولو قفقه فيها لاشتهت قض طهارته
وفي الاستحسان لا يحرم لثامه صلاه فيشترط لها ما يشترط للصلاه وان
كان الوئي مريضا يثقل ثاقدا او الانسان خلفه فيام جائز خلاف حميد لا بأس
بالايوب في صلاه الخنازه وفي نسأه بالاذان فالمراد من الاذان ادن الاولى
غيره بالاذان لا يثقله فكذلك ايضا له والمراد من الاذان الاعلام بالصلاه
يخبر بالحديث اذ مات احدكم فادفوني بالصلاه قال الهندوا في مسأله
لا بأس بالاذان يعني بركب واحد قايه فاما ان يدا في السوق فلا لا عاده لثاميه

اسم

في

الاصغر

الاصغر

الاصغر

الان يكون لي علما او زاهدا او آتيا الملوك وانما اورد هذه السلسلة بعض
 ذلك لانه اعلم بالصبيبه واما النداء في الاسواق على وجه الشهرة في ايامه
 وبيل لاس في جوس مع ابويه او احدهما مات ليعمل عليه لانه تبع لها الا ان يسل هو
 يعقل ولسل احدهما ذرا ووجه احدهما اولاهم لصبي اخرج احدهما من اجل ان
 من جانب في وقت مات وان لم يمت معه احد هاصل عليه تبعه لانه يري به او الدار
 وفي موضع لوسى معه جده او جده صلي عليه **وفي السيرة** ما يصير الصبي
 بقسم الامام الخاتم في دار الحرب او يبعثه منه من مسلم او بالخراج اليها اذا لم يبعه
 احد الا ان يرحى لو كان معه عدد واحد من اصناف عتات او قتل او هرب لم يكن له الا يبعه
 فان سبي مع ابويه اخرج اليها قبل ان يرحى لم يسله لانه اخرج وابوه في منعه
 وهذا لو قتل ابوه او هرب لم يرحى ابنه لانه حصل في منعه كافر او لا فهو ليس له
 يبعه الاسلام ولو اسلم المسلم في دار ايم اسر بانه كان مسلما لانه لا يبعه
 كعدو الدار الا ان يموت ابوه اسرقا كان القتل في دارنا فاسرا لصبي او لاسرا
 لان بعض الاخذصار والحرس لا يتغير ذلك الخ لم يسل الا بغير وفي الماروقه
 يترك في قضا صغار في دار الحرب يموت بعضهم لم يسل عليه **في الماروقه** السنة
 الشق على الشافعي هو احوال ثوار اهل المدينة ولسا الحديث الجدلنا والفق لغربنا
 الا اذا كانت الارض حرة **وفي القس** في الخلاف على بعض الفضل جوار الحاد والتابو
 لرواها لا من في قالوا لحد تابو من جديد لاس لكن السنة ان يغرق فيه التراسك
 تغرق الجنبه اعليا مائل الميت ويجعل عن عنقه وشما لعل للز لطفه لصبر كالحد
وفي النجاشي وضع الميت في التابوت في هذا افضل اخذوا عن المنافق الحلال السبع
 في الجحيم كخز الى السرة والحذان كخز من جانب وذكر الجلال عن شريك الدين يسع
 في الماروقه في جعل الميت على الجدران السريه كخز في دول لرجا كالنقش
في القس في القس على الجدران لارونه جعل على رسول اسلم ليعليه ولم يلق
 ركه ان جعل عليه رفوف خشب لانه هذا موضع لما كان اسرع اليه كان افضل
 وهذا الجدة ان جعل عليه الاجر لوجهين احدهما للحكم وهذا موضع بل ولا هذا
 شمسها لما ينفق في عتات ولا **في القس** هذا اذا كان جوار للميت وان كان غونه

الاجرة

في القس
 في القس

لا يكره لانه عتقه من السبع وهذا كما اعتادوا التسميم بالبن صلبه عن النيش واما
 في القس **السنة** في القس التسميم من وقع من الارض قد شربوا قتل قبله لا يرحى
 الرسول ليعليه وسب مسن فان خاف ذهاب فلان يرحى في الماروقه او اخر
 احتج الى العتابة حتى لا يرحى الا ان فلاس **في القس** ابو حنيفة عن جوارحه
 قال كان يقال انفعوا القس يعرف الله قاتل وفي شرح المتقن المتعبد للكتب
 علم دالي على الميت ونصف قرب شريك **وفي شرح** كير كير في قصص القس لانه عليه
 السلام عن جسيمها وتطيلها والبناء عليها وفي وابيه وان يكتب عليها **وفي القس**
 عن ابو يوسف يكره ان يكتب عليه او يبن عليه لانه من الفضل في البناء ياره احكام كره
 التليين في القس لان من الوحا والاحكام ولا يناسب هذه هذه الحالة **وفي الايضاح**
 عن ابو حنيفة يكره ان يعلم بعلامه **وفي المساق** يكره ان يجعل عتده مسدا او يحل
 وفي الشافعي على ميت قبل القس يغسل وتعدا لعله فان كان قد دفن لم ينفق
 الى الجوان **وفي الايضاح** عن جوارحه ينفق على الجوان **وفي القس** فانها الجوان
 ما لم ينفق ويعرف هذا باختلاف صلاها الارض ورواها ولله حذر الجوان **وفي القس**
 ومن الميت ومزله وقال ابو يوسف في الادب لا يرحى في النوار يصل الى عتده ايام
 استحقا لا تولى الدليل لا يتفق ولا ينفق ولا ينقطع **قالوا** هذا لانه حنيفة ان
 شك في القس ولم يصل **في النوار** دحل قبل ان يصل يصل على قبره **وفي**
 التهذيب **دفع** عن غير كير هل ينفق فيه وجها **وفي النوار** غسل وكفر عن عتده
 تركهوا منه لم يصل نزع القس وغسل ذلك **وانما** في القس منه اصعب من ذلك
وفي ابو يوسف لا ينفق لانه لا ينفق في دفع ويجعل ان يصل يرحى فلا يرحى بانك
وفي القس عن ابو حنيفة لا يصل على ميت من القبور كما يسل الصواب لا عتدا
 وابي عباس كرهاه **وفي القس** يكره لصلوة على القبر عليه **وقيل** ان كان اولاه
 ففن وهو حديره يكره **وفي القس** لاصعدا لصله في القبره والقبور والاصل
 كره فان كانت اسلمة ومن القبور يرفعه ما لو كان جارحا لم يطق المدون يركب
 القس فهو كره وان كان يطوقه لا يكره **وفي شرح** يكره ان يصل وقداه
 عتده فان كان بينهما حاوية لم يكره كما في قبل الميت ليعليه وسلم وعن ابو حنيفة

لوصل في بيته متوجهاً الى هذه المواضع ليركه لا يبيت لا يبتخر ما يبتخره السيد المحترم
كان مات وله ولي مسلم وأنه يغسله ويغفره ويدفنه كذا أمر الله جل جلاله
سعد العلو الله والحمد لله في القدر والوضع فيه بل انما يقتل القتل الجليل
في ثوب ويحضره حمير وبلغ فيها : والمسلم لو كان هنالك لم يذبحه بل يتركه
الحكمة فالاولى للمسلم ان يذبح ذلك لهم لكن يتبع الحانة انشا الا اذا كان في الحانة
كان فيلبيح ان يفتي ناحية منهم او امام الحانة يكون معتد اعينهم ذكر الشهيد فان
لم يكن له ولي مسلم دفع الى اهل الذمة يصنعون به ما يشعرون موافق وقول محمد
وله ولي مسلم يعطوا عابوا عليه حيث اثبت الولاية بين الكافر والمسلم واستأبى
تفويض بقوله لا يحدوا اليهود والنصارى واليه والى الجواب عنه اراء الجواب
بالفرارهم وفي العيون لا ينجح ان يذبح مات ومات في مقابرهم وليكلفهم
وان قتل مسلماً او مسلماً ليضرب نبالاً به وان قتل من على الطريق فلا غفره لان مقتله
صله عليه وسمايات بارض من قتل الى ارض الشام وفي التفريق لومات في حقيقته
قتل عند ان حقيقته بطرح في الماء وعندنا يوسف يشد على رجله شي لصل به الى الارض
وفي موضع لومات في الماء لا يقدر واعطى الجلاء عليه كبراء عليه ارتداد ليدفع اليه
قتل اهل الحرب قتال اهل الحرب
او البغي باي شيء قتل فهو شهيد لا يغسل الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة
يسقط ان يقتل بفعل هو مباشره من العدو لا بسبب وفي قول محمد يقتل طار
يقتل بفعل سبب اليمين مباشره كان او سبباً وفي قول ابي يوسف يقتل ان يقتل
بشيء هو من اهل الحرب يسبب الدم او لاهي او حصل القتال بسيف او رمح او سهم او
غشا او نجنيق او قذائفه او سوط الدواب على المسلمين والمبايعين باليوما
او هدم حائط عليهم بايديهم ونحو ذلك لم يغسلوا وهذا مباشره فاما المراكضا
دوابهم وليسوا عليها او قتلوا دواب المسلمين حتى يموت براكبها او يربط في
سنتهم حتى احرقوا بها فغوا في مثلها يغسل وفي رواية الحسن لا يسبب يقتلها
لا يغسل لانه يسبب اليمين وهو من اهل الحرب واما لو قتلوا دواب المسلمين
رايات الكفار واطولهم فالقتل واهلكتهم او كانوا يفتنون جواب الكفار والاهل

افانهم يذبحون

عليهم او سقطوا من حائط الكفار او قتلوا منهم في الحضر او كفوا الى العدو
معتز دوابهم واهلكتهم وانفروا اليهم شيئا فقتلوا فلهذا او كرمهم في مثلها
او اصابعهم سحر من سحرهم فانوا فقتلوا فيها وفي مثلها يغسلون لا يفتنون
مستوجب الى الكفار وعند ابي يوسف لا يغسلون لانها من الحرب والاصل فيه شهدا
أحد فانه عليه السلام أمرت ان يغسلهم ولم يكن ذلك قتل السيف قتلا حيا
ولم يمتوا عن دمهم بالاولى ثم وثقوا فقتل كان في عمامة على راسه ولا يفتنون
مدافع عن نفسه او اياه او اهلها او عن مسلم او مدني لم يغسل وان قتل في قمام او
رحم او مات عز جاري او تذب او قتل وهو طالم او كابر فقتل او قتل سبع او
حمار او دابة او سقط من جبل او مات تحت هدم او عرق او حرق غسل لانه لا يفتنون
بكونه مملوكاً هاهنا فتفريعات في الشافعي وفي جميع النسخة غسل المقتولين بالغسل
والقتل عرياً واثبات وفي جميع النسخة من قتل نفسه حيا غسل بصل عليه كذا ذكره في
السيرة وفي الجامع الصغير على قوله كذا قال ابو يوسف لا يغسل ولو تعدد القتل
سلح بال الحوائج الصغار على أنه يغسل وقال السعد في عكسه قال السري
ما الشاهد في حق من اخذ دليل على أنه لا يغسل وفي الروضة قتل نفسه من جميع
يغسل وفي التفريق يغسل على من قتل نفسه خلاف ابي يوسف وفي البستان ان
من قتل نفسه عمداً يغسل هو في النار اياها وقيل هو في مشية اسه فقال وكذا حكم المذبح
قتل غيره وفي جميع النسخة قاتل نفسه اعطى ان قاتل غيره وفي النواز عن ابي حنيفة
قتل الباغي في الحرب لم يغسل وبعد انقضاء الحرب يغسل قال ابو الليث وكذا لو قتل
يا قطع والى الشهد وشكنا بجواهر المقتولين بالمصيبة على هذا التقصيل
وفي رواية عن ابي حنيفة لم يغسل بعد انقضاء الحرب ايضاً وفي التفريق يغسل اذا مات
حقيقته وقتل خلاف وبعد انقضاء الحرب روايتان ولم يفتنون في المقتول بالسياسة
ويشأن يغسل ويغسل عليه لا يشأن بحارب وقد ذكرت هذا لوجه فوضي قتل في
المسرح لها بصل وعلم قاتله لم يغسل كذا في الباب وحسب القصاص لكن القصاص
حراً الفعل لا بصل الحلال وان لم يعلم قاتله او لم يكن قتله بغيب سلح قبل لانه استوجب
عن نفسه بذل الدنيا وما يتفتن في قتله فيه وهو الدية وما لا يبيت فهو منزله السلام

ع

السلام

الناس بالصلاه فيها فصولا جماعة باذائه واقامه **و** في سقوط طهره **و** ظاهر
 المذهب عنه ان يكفي بالصله فيه سواء كان منه او غيره جماعة او رجل واحد
 وعن محمد بن ابي بكر ان الصلاه جماعة لان المصلي يتصرف بها **و** في اشياء تفصل المصلي
 عن غيره ان يصل فيه واحدا ان استغرق المصلي تعددنا كقوله لا يصل في البيت
 لا يشترط شيئا من ذلك لانه اذا لم يملك لا يملك **و** في الحائض لا تجعل
 داره مصلى للعيد والجماعة **و** يتنقح عليه المسلم انه لو خرج ماحول المسجد ولو
 يتنقح يصلي فيه لم يعد محظرا ان كان حيا ولا الى ابيه وان كان ميتا عندنا **و** في
 وعند محمد يعود اعتبارا للبقا بالابتداء **و** في المصلي واعتبارا لوسط حيزه
 او حيزه في رفع الاستغناء عنه فانه يعود الى طهارة **و** في المصلي ولا يجمع في الواكع
 خلاف الحجاب **و** في التبادل يعلمه اريافان ولا يرجع في الجبل **و** لو جعله محلا لغيره
 ان لا يصل فيه يصير محلا عند اخيه خلافه **و** الطهارة لا يوجب شرط **و** في
 الاضاح وهذا لو جعل لغيره المحلة خاصة **و** لو جعله محلا لغيره ابطاله
 يصير محلا لا يشبه هذا الوقت **و** في وقف السعدى يميز وقتا ايضا عندنا
 يوسف خلافتها **و** في المصلي وفي المصلي عندنا **و** في المصلي على ان لا يصحها
 ويشترط اخرى منها تكون كالاولى **و** عندنا يوسف يسل **و** في المصلي يفسر
 المصلي عندنا حينئذ في التسليم الى المتولي **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 لم يجمع التسليم عندهما **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 اختلاف وهذا الاختلاف لو احدث ارضه **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 في ارضه جماعة ايا او امره مطلقا او ارضه ايا **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 ان ان يصلوا في ارضه صار سجدا وان وقت باليوم او بالليل او بالسنه لا يغير
 لتقدمه فهو التابيد واما الدائم فيا ورا **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 على وجه لا يوجب لا يلزم وان شرط التابيد وسلم وهو ان يقف في محله وفي
 وجه لا يلزم حتى لا يملك بيعه قبل الموت ولا يورث عنه بعد وهو ان يقف
 حيا ثم يموت بعد فانيته او يقول وقتت في حيا **و** بعد موتي ويعتبر في
 ماله كذا قال السرخسي **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر

الزمان والاشارة
 في المصلي يفسر
 في المصلي يفسر
 في المصلي يفسر

يقف وان لم يقف حتى مات كان وقفا ولو رثته ان ينقضوه ان لم يصر من الثالث
 وان حرج فلا تنقض لهم **و** في وجه لا يلزم في طاهره لروايه وهو ان يقف في حقه
 ورواي المصلي انه كالموجه الثاني وذكرنا الناصح الوقت لا يصلح على قول
 الحنفية الا ان يحبره المورثه او يقضي به الناصح او يخرج به الواقف فخرج
 الوجهة وقالا الوقت لا يلزم في محله كان او عرضه لان ابا يوسف يقولون
 في المصلي والمقسم ولا يشترط التسليم ولا التابيد ويقولون ذلك الوقت كالمالك
 ومحمد بن طرطير التابيد وهو ان يقول آخره للفقر وعدم الشيوع والتسليم
 وقبض المصلي بدفن الواحد فيها والحان يقول الواحد من المائة والبيت
 بالسكنى والطريق بالمورد والبيد والخوض والسقا به بالاستفا وقبض الكسب
 الذي يزيله الكسب عكسه وانعاده في التسليم الى المتولي لان نزول حامله
 في وقت من السهم فلا بد من كونه في بدنه من غيره ليلزم نزول فيه **و** في المصلي يفسر
 لو جعل ارضه وقف على المصلي لم يكن له ان يرجع **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 مغيرة او طريقا للمصلي لا يجوز بيعه واجارته واستغلاله وهل يورثه
 اذا مات فيه ورايان **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 الحراف **و** في وقف هلال وقف يوموا او شهر او سنة جائز موقوف لان الوقت
 الحلال كالطلاق والعاق فيسقط التوقيت **و** ولو مال ارضه موقوفه
 شهدا فاذا مضى الشهر فالوقف بالهلال هلال الوقت بالهلال وقا يوسف
 السرخسي جازوا لشرط بالهلال ولو مال ارضه موقوفه موقوفه على فلان سنة
 بعد موتي فهو كاف **و** اذا مضت السنة عادتها الى الوراء وذكرنا لوقا اصدفه
 موقوفه بعد موتي سنة فاذا مضت فهو بالهلال وصار كانه قال غلبتها للفقر سنة
 ولو مال موقوفه بعد موتي كان وقفا موقوفه بطريق الوجهة **و** في المصلي يفسر
 بعد الموت وصيه ولما نرجع في فتاوى الفضلي **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 على ولد ليس له ان يرجع قيل له الوصية اذا كانت مضامة الى ابي بعد الموت تغلب
 الرجوع الى الوقف في المصلي **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر **و** في المصلي يفسر
 الوقف قيل له ان يرضى بغيره على سائر اوصياها او موقوف عليه خاص معهم قال اذا

في المصلي يفسر
 في المصلي يفسر
 في المصلي يفسر
 في المصلي يفسر

جعل مجداً في قبره وادعى لرجل واحد ايضاً بابوا بالخير بان الموصي له محاسن المسجد
 وابواب الخير فكان للمجدد وابواب الخير لا يقبل الرجوع فذكره الله وفي وصفه لا الوصف
 على نفسه عند ان ينجيه من زمان استنفاً الوقت للنجاة في ذكره النفس والخلق في غير
 قوله في هذا الوقت لا يجوز على قوله لا تعلمنا استنفاً الغلة لنفسه ثم حوّل الوقت
 عن يد من قبل يجوز الوقت عليه برواهم له لان هذا ما الوقت على نفسه وكان الاصل
 بغير اشتراط الوقت لنفسه الاكل ولا يجبر الوقت على نفسه لان الوقت في حق النقاد
 فيلزم وشروط الحكم لا يجبره خروج الوقت في حق العهد فصح هذا كما لو اذلا من انزل
 الناصر على سلبه فقتله في الحق السلب ولو قال لم تقاتله فليس عليه وقتل هو فله طيه
 وفي الاحتياط عن ابي يوسف وهذا الوقت ارضه على ان يعلقها له ما عاش جاز الوقت
 والمشرط وان لم يخرج من بيته وهذا الوقت لا يقتضيه على ان يعلقها له ما عاشت به جاز
 ولدى ولده كونه مسلم ابداً ما تأسلوا وفي المشرط عنه وكذا المشرط ان يقدر غلته
 على نفسه ولده وحيد ما عاش وفي المشرط عنه وكذا الوقت على الفقراء بشرط فيه
 ان يكرهوا كمال ادم حياً فان مات كان ولده من ذلك وكذا الولد له ما تأسلوا في الحق
 اخذوا بقوله قال الشهيد ونحن نفقه ايضاً تزييناً للناس في الوقت وفي ادومه
 وقتل على رجل عينه ولم يفرج جاز عن ابي يوسف خلاف مجده الا ان يقول على غلته
 ذلك الرجل حوت في حق وفي المشرط ان يقاتل عن ابي يوسف لومات الرجل له المشرط
 الوقت وروى عنه في المرامكة انها الفقهاء وجميع يكره الوقت على رجل عينه
 فليد منه بغير التسليم وقوله وقت باهل نكرة المحاربة على سلم المسجد الاول
 والتخل لان حكم الميراثات في الهوا والعوض حتى ان قام على سلمه بتدبير بالامام
 محم ولو شهد اليه اعتكف لا يسهل اعتكافه ولا عمل الحايض والخبر والنساء الا
 عليه وهذا دليل على ان خلاف لا يدخل المسجد مقام على محله حدث قال
 ابو الليث ان كان الخالص من بلاد الجبل لا يسهل ان الناس لا يبعدون ذلك في قوله
 ولا يسهل اقول فوقه في قبره مسجد على سلمه يثبت فيه مكان نعت للمساكين
 يوثق المسلمين لا يوافق ذلك قال النسابة وهو لا يدخل انما يستعمل فيكون
 في البيت هو مشي لا هو اما لم نعال وجعلوا بيوكم قبله والحق الحاد للشر

لعله

موضع

لذلك موضع خربة المسجد **در الحوائض** يستحب للرجل المراءاة في داره مكاناً خالياً
 لصلاته خلاف المسجد وقد جاء عن ابي جعفر عليه وسلم انه امر بانه ان يحدوا من منازلهم
 حارساً لصلواتهم فيكون **در غسل الأثار** امر بغيره فيها وفي المراءاة كمنع المراءاة
 في بيتها غير المسجد ويعناه الموضع المقدس للصلاة وقيل لا يجوز فيه ما لا يجوز في المسجد
 يكره الكف والنجاس في قبلة مسجد بيته ذكر القائل ولم يذكر كراهه صلاته الجارية في
 ذلك الموضع بعضهم كرهوا لانه نعت للذكورة والاحتياط انه ليس في الحرمة المسجد ولا
 باس صلاته الحاضرة **در الحنن** واختلاف في مسجد الدار والحان والرباط انه مسجد جامع
 ام لا والاحتياط فيه ما روي عن ابي يوسف وعلق باب الدار فكان للمسيح جماعة في الدار
 فهو مسجد جامع اذا كانوا لا يغوب الناس الصلاة فيه وان كانت تورث وانما على طر
 يكره جامعاً وان تحت كان فيهما ركن مسجد جامعاً وان لم يتعدا الناس وسيل للحنن
 عن المساجد المتقدمة في الارض والكرم هل لها حكم المسجد قال عافرو من كبر
 بابها في الطريق العام فقد صار مسجداً **وسيل الصغار** هل تجب المسجد المتخذ للحدارة
 والعبادة **در التجنب** كما تجنب المساجد قال الشهيد اطلق انه مسجد وفيه
 اختلاف المسجد الحننانه ولذلك لا يحد للعيد والاحتياط انه مسجد في حق حوائز الاحتياط
 وان انفصل المسقف ام يافيد اذ كان فارقاً بالناس **والصومعة** التي في المسجد
 لها حكم البيت لا يبنى لاهل المسجد ان يغلقوا باب المسجد لقوله تعالى ومن اعلم
 ممن منع مساجد الله قالوا في دنا لابس غير وان الصلاة لها على بناء المسجد
 بالشارع وعلى منازل الميراث بالليل وقيل اذا تقارب الوقت وكالعصر والمغرب والفتا
 لا ينفق وبعد الفتا في الموضع الخبر ومن ملوح الشمس الى الزوايا المعلقة ذكر الحنن
 واختلاف اذا كان يخفى تركه ضاراً كانت المصلحة في غلته والاحتياط ان
 مراعاة المصلحة واجبه ولا بأس بفتح المسجد لغير طمس الجاه وبما اذهب قال الطحاوي
 هذا الشارة الى انه لا يباح لابس لدفع الحرج **در البذور** ولا يشك في اعادة
 المسجد من كل المصنف الى المسكين الا في فلهذا اقلنا لابس وقيل كرهه المحدثين بشرط
 السهم تزيين المساجد وقيل قرية حسنة لا نعباس من المسجد الحرام والاحتياط في
 لما فيه من تغيب الناس اليه ولكن لا يستحب لان الفقهاء اوجبوا بذلك وكرهه بعضهم

موضع

الزينة على الحجاب لانه يشغل قلب المصل الى ربك انه يكون قلبه يشغل قلبه بمسألة
 حتى لو كان النقش على السقف او في بوزا الحجر لا يكونه وقيل لا يشترط ان يكون النقش
 وقيل العبد وان كان النقش بديكارة وان لم يكن بديكارة لا يشغل قلبه بالمثل
 ولا يفوت المنوع فلا بأس به وحكي عن استاذنا ان كان النقش قليلا لا يكونه وان كان
 كثيرا يكونه واما التخصيص فحسن لانه يحل البناء وهذا كله اذا فقهه من ماله نفسه
 انتم من حله وان كان من مال الوفاق من ازا على التخصيص وقيل ايضا وان كان
 الربوي يقول هذا في ماله انما في ماله انما لو صرف ما يفضل عن العارة الى التخصيص
 لا في الخطة بل خذون ذلك **درا** الربوي **وليس** يستحق كتابه لقراءته على الحارس
 والمحرران لما كان ينفقها الكتاب وان توفاه وحل الربوي من حرمته ان لا يكسب على الف
 او على خيط **وفي** سحر ما في ذكره كتابته على ما يقرئ ويبسط مخافة اللوط بالقدم
 ويكره نقله الى غير ما في القرآن من القرآن وكراهه ويكره ان يرمى الارض به
 اسد الا بعد ان يكسر **وفي** جمع الشقي على اوساطه سورة ايات لا اذكار
 او نحوها باسم الله يكره بسلطه والتعود عليها واستعمالها في شئ وان قطع الحروف
 حية عليها حتى لو شئنا ان نكتبه منسوخا وكذا لو كان عليها الملك لا غير الا لظلاله
 وحدها وهذا يكره اخر اجماع على ذلك اذا ارمز من عن استعماله في غير الواجب
 ان يوضع في اعل بوضع لا يوضع فوثة شئ وكذا يكره كتابة الوفاق والفتا على المذبح
 لما فيه من الامانة **درا** الجواز في المساجد قال محمد بن ابي حنيفة
 بالبيع لانيته حسنا وبشئ سلمه لم يرد ذلك باس للخل **وفي** الموازل ان كان في الحرم
 نفع للمجد فلا بأس به والاول لا يعرف

الذي يقول عند اخيه على مراتب ترك ما لغرض ودل ما له الجارة وغلة ما له
 الجارة وفيها التركة ولكن محاط بالاداء اذا اقترب الربوي في دعائها وكذا انما اذا
 وسط كجلا ما له لم يكن الجارة وغلة ما له وكذلك ولكن محاط بالاداء
 عند تقبض المائتين ومنعت كجلا ما ليس عليه وهو المهر ورب المال
 والجاره ودم المهر ولكن محاط بالاداء اذا اقترب ما ليس عليه والمهر
 بعد القبض واما الميراث والوصية اذا صار ذلك له وقبضه بعد حلول

فقوله هو كالدن الوسط وفي رواية النوادر هو كالدن الضعيف واما ان
 ما ان عبد اعقب صوريه فليس عليه فاذا انقصه فمعه وقال ابو يوسف الدون
 كلها انصاب قبل القبض ومحاط به اداء وقد ما قبض لان الواجب شايه الكالا
 الكتابة والدية قبل القضا بالدية **المع** اذا كان سائمة غير عيشا فبقيا
 وجوب الاداء اذا احال المولى بعد قبض النصاب وهذا اذا لم يكن له مال
 الربوي غيرا الدين فان كانا يقيم ابيه ما قبض اجماعا **ومن** له الفرض **وليس** فساد
 في خلاف حوله ما به عينا يقيم الى الدر في حوله لكن لا يلزم الا اذا كان ما به عند
 تمام حوله الدين حتى يقبض اربعين وعند ما يلزم حتى لو فو في الدين ما كان له الدون
 طلبا سقط ذكره الف الف عنه خلافا **وفي** اشتداد لو ذكر الدين قبل القبض
 فحسن ولما ينظر القبض وهذا كله اذا كان على مقرر والدر على
 مفلس فقبض نصاب خلافا **وقيل** الخلاف من فلتسما لقاضي وهو يشترط الحار
 التفتيش على قول مجيد **وقيل** ان يفلسه فابو يوسف مع مجيد والامع ان يفتيه مجيد
 يقول ان التفتيش واجب عينا في الزمة فصار الملك كالتفريط ولما الوصول
 يمكن كسبه وليس فيه الا تاخير المطالبة **وفي** الاضاح الذي على من يصر
 نصابا خلافا **وليس** فلتس **ولم** يكره وجوب الاضحية قبل وسعيان لا يكره
 خلاف الزكاة لان الملك هنا يكره لوجوبها مع وجود التفتيش من الوصول الى كسبه
 البيل **وفي** الاضحية لا يكره دليل ان السبل فانما لا يحب عليه وان حجة
 سنين ولا يكره له ثم اقر لو لم يكن لها معنى وكذا الغنوب المحرم والمفقد والمضال
 والاسقاط عن يده والمدفون في البحر وقات **زفر** يزها لوجود سبه وهو
 ملك الواك **ولما** حاشي على ذكره في مال المالك الضار اى غير مستفيع خلافا للذين فاته
 اخترا لا شفع فصار معنى ما لا يغيب عنه وكذا وجوب مدته المقتضى بسبب
 المغنوب وغيره على الاختلاف وان كان دينيا في ذابا وجانوت فنبات
 لان طلبة متين وفي الارض والكرم اختلاف **وفي** المساقعة بعد اودع
 بعدئذ نس المدفوع اليه فنبات وان كان لا يعرفه فهو كالضار وعنه اذا
 كان له بينه على الدين لم يكن لها معنى لانهم رعايته مدول ورمال او من يحول

هذا الجانب الزفة على تخمين في مال واحد لان الدرهم لا يباع في القود والعقود
وفي التقارب في البرز على النصاب ثم سقط لا ينقطع حكم النول عند اليوسف في القود
استخراج في القارة فتموا الحزبة بطلت منه الزفة لانه نوى في القارة فان لم يخلص
ينوي الاقامة وسبا ينوي الكد وكذا لو كانت سابعة والحجارة في نوى الحزبة او الحزبان
نواها بعد ذلك القارة لم تكن حتى يتبعها لانه نوى العمل فلا يبيع عماله ما يبيع كلهم
ينوي الكد وكذا ينوي الحزبان ولو نوى الاسامة ورث مالا ونوى القارة
لم يكن القارة وان ملته بغير اوصية او وصية او كساح او صلح عرو
ونوى القارة لم يكن للقارة بعد ذلك لعدم القارة وعند اليوسف يكون كمال
النية بالعدل وقيل الخلاف بالعدل وابوجه من جهة محلي وفي اصاب في البرز
الحزبان يكون القارة عندها وعندها مال الوبى وعندك شاة بالعمارة
لجانب نوبها لا يحميه تكون للاحتية عندها على ناس الزكة وعنده لا يوافق بها
ود قول الحالم الاختلاف وهكذا في الرسل ولو اشتراها نوبها للاحتية فبغيرها عنها ايضا
والا فشرائها لا يبيعها الا حتى يوجبها لسانه ويدفع هذا الزكاة او اشترى هذا القارة
ولو لم يشرها بالزكاة عنده فاضرها احتية لا يتقبل لها وفي اصاب في النصاب
ملكه بعد اولى في بعض اربوب في ذلك الزكاة او حب لانه يدفع حكم النول
مستعكلا لو اقرض او اعان او اخلطه ماله لم يضر وكذا الوباغ مال الزكة او الامانة
او هلك الدار لسلط الواب خلاف مال الواسن في الزكاة في بعض مسهلان لان
الميرك مال التجارة باصل الحقبة والبدل يبيع التجارة ليجعله فلا يبيع طلقا للفق
بدونه النية ولو قبل هذا التجارة طلقا فربح به كان للتجارة ولو كان هذا النقص
به لم يكن ولو استبدل الساية بجنسها صار مستهلكا لان المقصود من الشراء
الدوا والنسل وانه يتولى بالبيع دون المالك الا ترى انه يتغير بالاستبدال
حكم الحول ولا يملك اخذ النصابين بالحد ولا يبيع الحزبان احداهما في الحزبان
هذه الحزبة قبل الحول ولذا في النول يكون من الدين وفي الاحتياط وكذا
لو حذر نيازه ونقصا عما به دينارين ثم ضاعت المائة قبل الحول وحال النول
على الالف فالنول يقع في الالف اجزاء من المائة بغيره وكذا النول من الالف اذا

الزكاة في القارة

الزكاة في القارة

نوى

نوى

نوى

لان الكسوة في القارة
وكان في القارة
الزكاة في القارة

في القارة
في القارة
في القارة

الغبير ثم هلك بغيره قبل الحول احزمت عن السود ولذا هو على عن السود وضاعت
كان في البصر وفي اصاب في عن احد المائتين استحق الحزبة قبل الحول في النول
عن الآخر ولو حال الحول عليها ثم هلك الحزبان في النول دفع الحزبان في الحزبان
ولو جامع دفعهما وعليه زكاة نصف مائتين وفي المعاري لو كان الاكبر الحول
كان ما نوى ولو دفع زكاة الدرهم في النول دفعه لغيره فادى بعد هذا النول
عن الدنانير وكذا الواسن ما ادعى عنه من النول دفعه لغيره من زكاة وعشر وبار
واجبة احد من الله وانعلا او من ولده وان سئل او ما ليك او زوجته في النول
بعضه لا يتم بعد اذان هؤلاء يتفع بغيرهم اليه ولهذا لا تقبل شهادة بعضهم لبعض في النول
لانه اذا اصابه لة ان على خمسة اهل الحاجة منهم لان من سلك حاجه نفسه ولو كانت
المائة شيئا من ذلك الى اهل الحاجة ولا يجوز لقوله عليه السلام لا يسمعون
حزب الله عن القصد على وجهه لك اجاز احزاب الصدقة واحزاب الصدقة قلنا
ذاك صدقة النفل وفي المعاري نفق ولذا هو في النول وقيل في الزكاة والولان
الزكاة كذلك وفي طرية وكذا في الخلق من ما يبيعها لولا وفي جمع النافق
امارة الغائب فولدت قال ابو حنيفة الاول ومن الاول ومع هذا يجوز الاول
دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادتهم له وفي التقارب عن خيفة لودع الزكاة عليه
فقدما في ايصا ونوكا يتفق عليهم بابر القاضين في زكوة جاز وعنده لا يوافقها
وفي العيون لا يجوز لودع في صغير وللبايع يحوز وان كان زكوة في كبري يبيع
بغيره وفي جمع برهان لا يجوز دفع الزكاة الى معدته المستصحب رواية واحدة
بعد عن باب اوليت وفي جمع الشفيع لو استاجر معدته لتضع لودعها
فقيه ورائان وكذا لو اعترفت ما لها الى بيت اهلها فزاد في المعافاة في
دوائن وفي ادب المعافاة وكذا الوائين في المعفاه عن زكاة ولو شهد
لبائنه ذكر بغيره لا يتقبل في طاهر الرواية وفي رواية الحسن لا تقبل المعفاه
عن كساح فاسد اولهم وله الجنة لا تقبل وفي جمع برهان لا تقبل المعفاه
عن بيان اوليت رواية واحدة وفي النول في شهادته احراز النول في حاجه
تصديق الزوجه وقت الحلاء وفي الزوج في المبه وقت المبه وفي الوصية وقت

عقود في القارة

عقود في القارة

عقود في القارة

عقود في القارة

عقود في القارة

عقود في القارة

عقود في القارة

وقت الموت وفي الجود يعقب كل الموتى حتى لو سرق من ابراهيم ابائنا اوجنه
ثم نرجعهم اخضا الى قطع **وفي الثاني** فان اعطي زكوة لما ذكره سويها الكبد
مصرقا فظهر حاله جانلا فاعلم ابراهيم وقال ابو سفيان لا اعاده
اوبده كما فظهر انه عمده او مكاتبه وام ولد له اذا جاز على طبيعنا ان يقر
الحوال كما لهذا واختلف فيه فعملوا في كليب ماذا يصنع فلما شفق
وميل يورده على المعلى على وجه القليل كعبدا لثما **ذكر** بكر ابو سفيان
ان سفيان قد فزع خلافا **وذكر** الحارثي لاجل سفيان في الفصول كلها واكثر
ابو اليسر الاجماع فيها وكذا خلافا يوسف لظهر انه عن ابي وصاحبي
وفي المسما لظهر انه ابوه اوابه لا يجوز بالاجماع لان النسب يورثه عليه حنفية
وفي الخبر لولده ان محرم في وصية الامهات بالاجماع **وفي المسما** ولذا
لظهر انه ذمي **وفي** المعاري ليعلم انه ذمي فيه ورايان والطاهر الجواب وفي
صدقة الفطر للدولاد والخاص بالحرى ورايان **وذكر** ان لا يجوز للحرى **وفي** الخبر
او يسلته للفقراء اعطا اوصى الاغنيا وهو لم يرض في قولهم طار الذئبة على اهلها
ولا يفي من ركانه دنيا كالفاسا والواجبات وانما يحق له على المساكين
حدها من اغنيائهم وقها الى قرايم وقال **ذكر** في الثاني لا يجوز وهو رواية في
يوسف اعتبار الزكوة وهكذا في الاغنياء والاحياء واجمعوا الله لا يعطي المساكين
وفي السبل لا يجوز دفع حجر البناء والمعارف والركا الى فقراء اهل الديرة **وذكر**
السرخسي عن يوسف كصدقة مؤذنة في القرآن لا يجوز دفعها اليهم فعمل هذا الراية
خوفا صدقة الفطر اليهم **وفي** رواية كل صدقة واجبو باحباب الشئ من غير سب
من الجبل لا يجوز دفعها اليهم فعمل هذا الراية لا يجوز دفع صدقة الفطر اليهم
و يجوز للمعارف والتدبر **وفي** رواية كل صدقة واجبو لا يجوز دفعها اليهم فعمل
هذه الراية لا يجوز دفع الخارات والندى وانما يجوز دفعها لطلوعات **وذكر** الراية
ان لم يات درهم ولا باس لمنه اقل من ذلك لان الفخا لم يقر بصدقه الا ان الفخا
شرط لوجوب الركا تيسر على الغنيا وليس شرط للمعاري من لو لم يات درهم
ياي درهم وهو فاضل عن حاجته الا صدقة عن معد الخار ولا يجب لوفاء وجوب عليه

لا رواية

والحرى

والايمان على

دفع

المدة

الصدقة وجب عليه صدقة الفطر والاضحية ونفقة الاقارب لان الواجب على
نالمال وكذا لا يقر بدون النامي والواجب لغنا الفطر وادائه الدم وهو
المكة وهذا المال الفاضل **ذكر** ان يعطى من الركا ما يفي درهم لانه فان لاخذ
ما يوجب تحريم الاخذ ففكره ولكن يجوز لان الدفع ما يفي في وقتا **ذكر** لا يجوز
لان الادائهم المعنى وصل لا يكره عندنا يوسف ومحمد فلهذا اذا لم يكن له مال
ولا يفي عليه وان كان عليه دين فلا باس ان يعطيه ماس او اكثر مقدرا لوفى
دينه يفي له دون المئين وكذا ان كان معيلا فلا باس ان يعطيه مقدرا للمعسر
على ماله اصاب كل واحد دون المئين لان الصدقة عليه وعلى ماله المعسر ولا باس
ان يعطيه ما دون الماس لانه لا يوجب الفنى **ذكر** مال وان نفقنا انا احب اليه
بهما الخفاف المسلم في يومه ذلك كما قال عليه السلام في صدقة الفطر اغنيهم عن المسالة
في نذرنا اليوم حتى انهم اذا ان يقصدوا دفعهم فندفعه **القبول** وان يشترى
به نلوسا ويصدق بها على الفقراء **ولا** حل السؤال للفقراء لخمسة درهما زاد في دفع
فانما لا يحسن حاجته **وفي** رواية لمن له اربعة دراهم فقل لمن له قوت يومه وثوب يستعبد
وصل لم يقد على العمل ليشترى مال ولا باس مع هذا لو اعطى لساو الجار الفهم
والاخذ والتمسوا **وقيل** العتق من قبل الصدقة وحبس الحاجة والاستيفاء
لان مال وعلمه حتى يحل ليدل عليه كسوب مخافت الفقر وان كان له ما يتاد به ولا
تحل له لايام الله او كسوب لا يحل للفقر وان لم يكن له الا هذه النفقات
كتبها من اموال مختلفة **وفي** المعاري بقره اصحاب الحسن اخذ الصدقة وهو
ولا يجوز عندنا يوسف وعنه يفي لم يات درهم الف مثلها **السخن** ان لا يات درهم
وفي موضع عن خاف في المعقل ارجوا ان يجوز ولا اخذ في الافضل عندنا خفيفه
الزيت **وذكر** ان ابو يوسف في ابن السبل ان قد دخل القرض فهو افضل الاموال
التي توضع في بيت المال انواع متماخض الحماض والحزن والحدن ووصفته
المذكورة قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ وسهم الرسول وسهم ذوي القربى
ساقط فان الحليفين فيها المهر على البناي والمسكين وابن السبل ولم يعطيا
لان الرسول ولا اخذوا لانفسهما **وذكر** انما في المهر يصير المساقط للمحل والسام

في الاموال والاضحية

وذكر

تحت

عن الحسن

وعليه

ومنها الصدقات والعشور ومصرفها المذكور في قوله تعالى انما الصدقات للارامل والميتة
 قلوبهم سقطوا عن اليوسف فقروا والمساكين حتى فتح في ارض سئله فلان وللسرا
 والمساكين ان فلان نصف الثلث والمغربين الثلث وقال ابو حنيفة فلان ثلث الثلث
 بجعلها صنفين وهذا الوقت **والفقير الذي لا يسأل لا يتعد ما يجنيه الحال**
والمسكين قد قيل بالعسر وهذا على طريق التذلل اسأل على طريق الخبز مجوزها في
 صنف في النوعين لان الحجة لبيان الحال لا للمحتاج لانهم كثيرهم ولو لم يكن اثبات
 الحق لهم **ذكر ابو وكذا او اوصى ثلث الاصل والسبعة صرف الزواجر يجوز**
وتصل صرف الى السبعة خلافا للزكاة لان المختار في او امره الحنف في امر العبد
الاسم في كتاب عبدك انما انما فيه خيرا فكانت له ولو لم يكن فيه خيرا لم
 يجوز في امره الكفاية على هذا الشرط لو كانت ولو لم يكن فيه خيرا **اجاز** **والنساء**
 او بيان يتوقف بقاءه على فقرا ولو لم يكن فاعطى غيره **وفي التنازل** **وكننا يدور الصدقة**
 على النساء او على المساكين او على ما بين مكة جاز غيرهم بكونه الوصية **وفي الاجناس**
 امره بالتصدق على المؤمنين من الفقرا او على النساء او على الشيوخ جاز غيرهم وان كان
 او جماعة **وتقبل العامل منها ما يسهل وعونه وان كان اقل من الميراث او كان**
ما يستحق صدقة من وجه اخر من وجه واحد ولا يتقبل كفاية مال زماننا الا ما يقع
واو ملك ما لا يدور صدقة ولا تحل العالة للمساكين لان الشبهة في حق من
 الحقيقة كرامته لهم وحل للفقير لانه لا تحرم عليه الصدقات **وفي المنفقان** الى
 يوسف لابن صدقة في هاشم بعضهم على بعض **وفي التقدير** يجوز في احدى لو ايتت
 وروى ابو عبد الله عن ابن حنيفة يجوز ان يقل بالاجماع **وفي شح الانبار** الصدقة
 والتطوع محرمة على هاشم في قولهما وقد اختلف عن ابن حنيفة روى عن ابي اسحاق
 كلها روى ابو يوسف عنه ما روى لها قال **الحق الاول وجه واحد** ذكرنا كثر
 بنوهاشم الذي يحرم عليهم الزكاة والعشور والتدوير والارباب **الاعيان** **والاعلى**
والعقب **والجعة** **وولذ** الحارث بن عبد المطلب وحل لهم صدقة الوقوف
 اذا سوا في الوقت **وقد** المختصا ومنها الخراج والحربة وما اهداها الخلفاء
 الامام وما وصل عليهم من خزانة الملك ومعنى تغلب من الصدقة المضاعفة

نفسه في القدر
 الرضا في

دار السلام

وما اخذ العاشق المستامن ومن غار اهل الذمة ومصرفه عارة الدور وصلاح
 والمسلم من عارات المساجد والقناطر والرباطات والطرق وسد الثغور وكفى
 العلم كالبحر والسجون والغرات والدجلة وارزاق الفقهاء والمفتين والمحبيين
 والعلمين والمقرين والمؤدبين الجيدة والمقاتلة وصداء الطرق عن الصور والقطاع
 وان قيل لم يرب الى اهل الصدقات فان كانت الصدقة تقسيم واحتاج المسلمون الى حصة
 للناس حيس فان قصرا الخراج عن غير مصرفهم من الصدقات فاذا حصل الخراج ففي ذلك
 وكان ابن سبويه يقول الحق في الخراج للمقاتلة خاصة **واسه تعالى**

دار السلام

في اهل الصدقات **الحلال** **والفصلان** **والعاجل**
 لا يتعد الخوص عليه بائنا رداها ولا يتم حول الامات عليها اذا ماتت قبل المول
 وقال ابو يوسف يجب فيها منها نظرا للمجاين كما في المعازيل وقال زكريا ومالك
 فيها في المسان لان اسم المال اسم جنس يتناول الصغير والكبير وكاسم لادم ولهذا
 لو حلف لا ياكل الا ليل فاكل لحم الفصيل حلف وادله عليه لو كانت بها مسنة فيها
 ما يجب في المسان ولها الشئع الاحاب باسم الاكل والبقرة والغنم وهو لا يتعد
 على الصدقة بخلاف المعازيل لان الحلف لا يمنع تناول الاسم بخلاف ما لو كانت بها مسنة
 فانها وجبت باعتبار ما لانها اصل ولها اوهلكت سقطت الزكاة **وقال ابو**
يوسف يستطير ذرها وانما اوهلكت الصغار سقطت بقدرها وان استعمل الهلاك
 على اصل وتابع فالهلال يصرف الى التابع كما في المصاربه يعرف الهلال الى الذبح
 وعند مجز وقرر الهلال عليها ولو اشتملت على نصب فالهلال الى كل ما
 عددها من النصب كلها اوصك وعند ابن حنيفة علمنا زاوله النصاب لان ما
 بعد ذبح حتى جاز تجز زكاة نصب بعد ذلك نصاب كما في العقود وقول ابو
 في الحلال والعاجل طاهر في اربعين من الحلال حل وفي كل ذلة تجوز واحدة
 منها وفي الفصلان رد كجمد عهده لا شئ فيها حتى تبلغ حيا وعشرين فحجب فيها
 واحدة منها وروى هشام عنه في الحسن عشر فصل وفي شئ عشرين فحجبها واحدة
 وفي عشرين اربعة اخماسه وفي خمس وعشرين واحدة منها وروى الحسن عنه ينظر
 في الحسن الى خمس فصل والى ثمة شهاه وسط فحجب اتمها وفي الصدا الى خمس منها

والعشر شهاه
 تسليلا

والجائين وسيلين وفي خمسة عشر إلى ثلثه اخصاس منها وان شئت في عشرين إلى
اربعة احماس واربعة شلابة وفي خمسة وعشرين واجدة منها وفي رواية اخرى
في الجنس الاقل من واحد منها وشرارة وفي الاقل من واحد ومن شئت وعنه
الاقل من اثنين منها ومن شئت هكذا في خمس وعشرين وعلى هذا وقد
جمع وروى ابن سادة عنه في الحسن شاه الابطال فيتمتعها قيمة فضل اخيرت
جبرته فان بلغت جبرته قيمة فضل اخيرت دون الجبرته وفي الروايات كذلك
وما يبيعها عوضا من الحسن بن ابي الدقين له خمس من الجبل بحاف لانتا وشاة
فان شئت اعطاشه وان شئت اعطى واحد منها حوارح طردوا على اثره فاخذوا
صدقات السوام والعشور والخراج لم يرش عليهم لان حق الاخذ للامام لحماية
فاذا انعدمت حمايته بطرقته ولكن ينبغي ان يعيدوا صدقاتهم وعشورهم ولعلنا
ان سلفنا هم لا يصرفها الى مصارفها وسكت مجموع ذكر الخراج وقيل يعود
وقيل لان الخواص مصارف لا تصرف بدون عن منه السلام واماسلها
رسانا لو اخذوا الصدقات والعشور والخراج ولا يصعوبها مواضعها صل
يسقط عنها مال الجند وفي سقط وابل الاسكاف لا وقتا لا عن بسطة
الخراج فقط وقيل يجب ان ينوي عند اخذ الخواص الصدقات والعشور الصدقة
عليهم وكذا قال سلطان لا يصرف ما اخذ مضافا لانه لو حوسب ما لم يبا
عليهم كانوا ثمة او ذاك في كل مال اخذ بفريق وقال ابن سبط الجند
الروا في حراسان واقتوا لا يبيع بل بالصوم كذا رواه البين في الشهر
هذا في صدقات الاموال الظاهرة اما اذا صادرة السلطان ونوى هو اداء
الزكاة اليه فعلى قول طائفة يجوز والصحيح انه لا يجوز لانه ليس للطالب
ولا له اخذ ركنه الاموال الباطنة وفي التقاريف وقت الامانة على اهل الامة
لا يودون زكاة الاموال الباطنة طالبع بها وكذا من عرف بذلك عفت
وحواب بالاداء وفي موضع لاستنفاد الزكاة حتى يعلم المتقدم عليه الداء
يعلمه صدقة كذا رواه عن ابي جابر وفي البسوط هب المسكين دهرها وصحاة
هبة فقبضه جازع زكاته ما الخلو وان لم يعلم المسكين

العشر

۱۵۰
 اذ
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹
 ۵۲۰
 ۵۲

وہابیہ کے خلاف

انه زكاه ماله **وقال** التفسير **قال** الايات في السر افضل لا بعد الدنيا وقيل
العلمانية افضل لان الزكاة من شعائر الدين ولا تنفع فيه زيادة الزكاة لغيره في
الدين وفي صدقة التطوع تنافى **ان** في السر افضل **امارة** او صبي من بني قحطلب
له شياه سبعة فليس على النبي شي وعلى المرأة ما على الرجل **وقال**
رفق لا يجب عليها وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان الماخوذ يولد عن
الحزبه ولا حزبه ولها الماخوذ زكاة في حقه فافهم قالوا الحمد
تاخذ من ضعف ما ماخذ من المسلمين باسم الصدقة او نفقنا لروم فالحمد
عمد على ذلك وكان الماخوذ منهم بشرائط الزكاة ولا زكاة
على الصبي **واما** ما يلزم بوحد الجزية من ردمهم والحراج ابلغهم
ينزله مولى القحطلب **وقال** رفق ايضا عن الحديث فان مولى القحطلب منهم
فلا اذاك في احكام مخصوص من حصة الصدقة على مولى بني هاشم
وفي التناصرون سايرا الاحكام من الكتاب وغيرها ولان المولى لا يلزم
بالاصل في حق الخفيف الا لو كان مولى المسلمين لو كان كافرا يوحده
منه الجزية والحراج مولى التغلب اولى وكذا الوست امرأة او صبي
من بني قحطلب على العاصم عا **ان** تجاره ياخذ منها دون الصبي

باب فِيمَنْ سُرَّ عَلَى الْعَاشِدِ

موعلي اما اشترى مال الزكوة ووجدت شرايها ياخذونها من العشر
 فان عريض يسع عنده نصيب العشر وقال لهم خذوا من المديح
 العشر ومن الذي نصيب العشر ومن الحري ياخذون منكم فان اعيانكم
 في العشر ولو علم انهم ياخذون منا اقل من ذلك او اكثر اخذناهم قدر
 ذلك تحقيقا للمجازاة وان لم ياخذوا منا لاننا خذناهم وان اخذوا الحكم مثا لم
 نأخذ منهم لانه لا اسوة في العلم ولا شيء عليهم فعدا دون النصاب الا اذا اخذوا
 مناعته فعدا عليهم مثله . موعلي العاشرون قال اصبرتم من هذا شديدا
 اصرتم في هذه المالبس التجارية او هو يدعة قليلان او ادبته العاشر
 اخذ وحلف حدث لانني تكر الوجب او حق الاخذ . وشرط في الاصل ان لا

17.

خط البراءة لانه علامة صدق ما يدعيه فلا بد من انذاره كالمهاد
 النخلة والقطعة دعواها والمذكور هنا لان الحديقه الحيط
 وعن ابى يوسف يقبل قوله من غير معين **وقال الشافعي** ان الخط والخطف
 لم يصدق عند ابي حنيفة **وقال ابو بصير** لصدقات الشاهدات ولو كلف
ما لا ادب زكاته انا وخلف صدق يرد به ادب ذلك
 في المصدق ان هذا مال باطن في المصدق ان هذا مال باطن في يده وكله
 ولاية الاداء في المصدق وطاهر خارج المصدق فتقايه الى الحماية
 وللعاشرا لاخذ وهو ينزل **وحكى** كاه السوام الحواب كذلك الا في
 فصل وهو ما لو قال **ادبها** لم يصدق وان خلف لان حق الاخذ
 للسلفان فلا يمكن ابعاده الا ان هذا للسلفان اعطاه وكذا صاحب
 الطعام لو قال **ادبها** العشر الى الفقير لم يصدق وان خلف
 الا ان هذا للسلفان اعطاه وهذا هو ما للثالث للفقير او اوحي الى رجل
 فصرف الواو ان الثلث للفقير كان للموصي ان ياحد ثلثا آخر واختلف
 في اذ الموصي للسلفان اعطاه فصل لواء هو الثاني والاول يتقبل ثلثا
 وتقبل البركة هو الاول **فما لو** في الساعي مكان ما له كان اداء صح
وقال الشافعي لو صدقته السلطان فقد قبل لا ياحد ثلثا **وقال** المحاضر
 ياحد والشافعي اذا ثبت دفعه الى الفقير سقط عنه لا ياحد
 الموصي عن الامام وادى ما عليه يجوز دفع المستحق الغنى الى الموصي
 ولا يه الاخذ للامام فلا يمكن ابطالها كالمشترك من الموصي اذا دفع
الشيء الى الموصي وليس كالوكيل لانه يتصرف عن نفسه لا عن غيره
وقال الشافعي يجوز دفع ركة الطاهر والعشر الى المسكين في ما بين اليدين كالنعم
 ان ياحدها ثمانية **ولو دفع** الاب او الوصي العشر والحرام الى الفقير اضر ولو قال
 في السوام وغيرهما ادبها العشر او لم يكن ذلك عاشر اضر لم يصدق
 قديم وما صدق فيه المسد وفيه الذي لان الاخذ من كل واحد باختيار ولا
 يصدق الحرفي الا في الحواشي يقول ابن ابيات اول لان الاستباحة في دار الحج
 وان

الشافعي

المعروف في دار الحديث

وان كان كاديا فادق ان كان الحرفي صحيح وان قال محمد بن روف لم يصدق البعلا والصدق
 منه لا يصح والدار الحرب **حرف** من على عاشر من ايا فاذما في دار الاسلام لا يصدق
 الا ان كان حرا او مشركا بذلك واخبره اوله **وحكى** ابو الدار الحرب ثم خرج عشرة
 وان خرج في يومه ذلك لان الامانة قد ولو خرج الى دار الحرب ولم يجره العاشر
 لا يباحه ما مضى لانه سقط لعدم لا يثبت الا بجر من المسلم والذين فاحدا المعلوم سندهم
 علم **من** على عاشر ما به واخبر ان له ما به اخرى في يده فاعطاه الحرفي
 بذلك هذه المائة لانه قليل وما في يده ليس في حايته ليقسم اياها **من** على
 الحواشي في ارض غلبوا عليها عشرة بغيره لان المال كان تحت حايته السلطان
 انه عشرين للتوحيه من مائة على مائة ما لا دون والمضارب على العاشر كان في يده
 يقول لا لعشرة ثم رجع وقيل لعشرة المضارب وهو قولها لا في يده وريدا
 الزكاة الحان يبلغ نصيبه من الربع ضابطا **وقال ابو يوسف** رجوعه في المضارب جميع
 في المادون لانها مائة المعنى وقيل لا لمشابهة بينهما لان ذلك المادون اعم من الادون
 في نوعه او في الانواع ولا كذلك المضارب وفي الاصل لا يعشرها لانها امر او بالانذار
 من التنازع على العاشر لا يبق حولا مثل الفاكهة لم يعشرها **وقال** العشرها كغيره
 او بالاختاره ولد الحرب ليس في المصراوات صدقة في زكاه ياحدها العاشر
 يوردها بفسد لان حق الاخذ باختيار وهذا لا يقبل الحايته لتسارع الى الفساد **ومن**
 الثاني في الذي بالخروج والحق من عشر الحرفي من قيمته لان عرضها لغيره أسعته
 يولد ولم يعشر الحارس لان الاخذ باختياره والمسلم على حمايته الحرفي لفسد ما كان للحرفي
 فلهما معا على غيره واستوجب القاتل ولا ذلك الحارس **وقال** الشافعي لا يعشرها
 لانه لا ماله لها عتده **وما لا** في يده عشرها لانها ما لا ربح في المادون وعلى
 يوسف في المال كذلك وعنه ان مسر بالخروج عشرها وان لم يكن حارس ولا وان
 بعشرها ويستحب الحرفي الحارس وقلنا هو اصل فكيف يتبع غيره **ولو صدق**
 بجلد الميتة **والشافعي** لم يذكر محمد وبحث على قياس هذه المسألة ان بعض الخائفين
 يعرفون ذلك ما لا يمتد ولا يمتد على حمايته الجلد لنفسه بما سكاها للرباعه ثم
 الباب وذكرها بالملقب بجراح وروى اهل الدية وقد اعترضت عن سلوك طريقته

المعروف في دار الحديث

المعروف في دار الحديث

المعروف في دار الحديث

المعروف في دار الحديث

السلف في سبيل هذا الباب لا في حرجت في سبيله ألا وتاريخاً وتاريخاً
فرد لها بالترتيب والتفصيل حالاً ولتفصيل سبب العشر والخراج والمدينة تاقول
الراضي ثلثه عشرية وخراجته وعليه فاعترية ارض العرب وهي ارض العرب
ريف الحارث في الطول وهي العدر من حدة وما والاها السواحل الى الطرف
الشام لا عليه السلام لا يريد الخراج منها وكذا اكل ارض اهلها حرقاً تحت
عنه وقت بين الغابن او احياءها سببها العشر وهو ما اياها والعرب واليه
او هو يسبق في هذه المياه وكذا ارض حراج قد انقطع عنها المائتين والعشرين الى
عشره والمخارج ارضي سواد العراق لان عرض سببها الخراج وحدها من لوتهم
الموصل جازاً على سبيلها الى بلاد عبادان في الطول والعرض من منقطع الجبل ارض
جلوان التي تسمى طرف القامصة المصل الى العذيب وهذا ارض تحت عهده واقام عليها
او قتل اليها احدث في حراجته وكذا او احياءها سببها ارض الحام وسببها الخراج
لا الى الماء في ارض الغلاف التي ارضه عليه السلام لما سمعت لما في العشر
وباسم عريف او دابة فقيهه في العشر وعن أبي يوسف لا يحرق بالماء وكذا ارض
انقطع عنها المائتين في الخراج في ارض حراج وكذا او احياء ارضاً والحداد
بستاناً ونحت كذا ارض فيهم هو القتال جمع حراجيه وان سببها ما العشر
فان سببها السلم الذخيرة او بيت انا مئة بالعسكر ومئة بالخارجي والعرض
به لان فيه من الجاهل وفي الفاروق احياء ما اعتبر الحيز عددي به في ما
عندهم وعن احياء احياء في حرجته في بلادهم جازاً ان يقع الخراج والعشر
وفي العشر عشر وسببها الخراج ما انما كانت في بلاد البحر واسترعى اليها المان
وحتاج فيها الى العاقبة وكذا الواسطية عشر اوقاده او يرا او نه من اهل الملك
واما الجحون والسيول والقرات والدرج خراجي عددي يوسف عشره في حرجه
وهذا تأييده هل كان اذ اهل هذه المية في الحراجة عند محمد لا في ذلك المقتضى
السنة والصلية ارضي تغلب وفيها تمتع ما في ارضي الميرة صيحات
الماله او اهلها او حوضاً او اقل كذا كان او اني وكذا ارضي حرجان وعليهم
تلك في اقله وقيل الف وما بين نصفها في الحرجة ونصفها في حرجة الحرجة

والحر

والمزاج حل حلتها خسون درهما هذه الجملة كتها من اجول قال الله
حينئذ في كل مائة من الارض وثبتت في هذا التاويله قال الربك شيرا وها كان الربك
يا بلسا يسمي من عنده السنه او لا يسمي بوسق او لا فيها العشران سفي سفيان
العشران سفيانوب اردا به الحبيب وكو كوا بالعومه في الفار عيلة استفي
الحطب والقصب والخشيرة والسعد لاهذه الاشيا اما لا استفي عادة وهذا
ارجنا جميعا في الحارح المقصود دون التبع حتى لا يوجب في التبن والسج ووزن
الرباطي واستفي ارضا بهذه الاشيا في والا ان كان الحارح ما لا يسمي سنه
الى سنه فلا يفي فيها الحارح لئلا في المصروا مدقه وان كان ما يسمي بوسق كالجوب
فذلك حتى يبلغ حقه اوسق الحارح ليس لئلا في اوسق خمسة اوسق مدقه والوسق سنون
صاعا كل صاع ما يذره الرباط ويكره جلسته لغا وما يما في وعبدال يوسف الصالح
حسه ارباطه وثلاثون رطله لئلا في ثمان مائه وعشرة اناول والف والوزن
كالجوب لا يما بيقان بعدا لتيسر وهو متناز مخض جافا وكذا لويج رطبا
او عتبا او سوا خرض ذلك جافا فان بلغ الغنم مقدارا ما في منها ارباط خمسة
فان اوسق يجب في عيه وهذا الاجاص والعناب والجوز والوزن والفسق والرباط
الا اذا الغنم ما يصل للموا لا في منها ارباط ثلاث في وفيه وهذا احسا والفا
والفخ والفكوى والفتح والمشر والشمو ابل ما يما في عابا وعز عابا وجب
فما قبل الذي يسمي بوسق ومن الى يوسف اوجب في الحارح لئلا في اخلا فاما لويج
فقال لويوسف يقوم ميتا باذنا يوسف وهو اسن فلذره ويحرمها
واستفي العمل فتدبر نصابه بعشرة ارباط بالحبر وقال محمد بن محمد
من أقصى ما يقدر به ذلك الشيء فيدبر السكر والعتقون خمسة اناول في

رواية محمد بن زبير في اخبرني حمزة بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 ستة وثلاثون رجلا في التبرعات في الشافي وفي الحياطة وان كان الخادم
 محتلفا لا يلزم كل حين خمسة وسبعون اربابا في رواية محمد بن زبير عن ابي عبد الله عليه السلام
 لا يقيم بعضهم الى بعض وفي رواية ابن حماد عنه ما اذكر في وقت فمضوا
 لم يدرك في وقت لم يقيم وعن حماد بن ابي اسحق عن حماد بن ابي اسحق عن حماد بن ابي اسحق

لان الوجوب في عبه ولا كذلك في الزكاة **ذكر اليرغوك ولومات متعلية الزكاة**
 او الخراج لا يؤخذ من تركه خلافاً للشافعي **وذكر الحقات والذروا الخرافات واليرغوك**
 وما استهلك من ثياب العشر حتى صار ثياباً ومته **وفي الشافعي لا يمسك خراج أرض التي**
 يوتج بالخراج **وذا اسلامه ونسقه الجزية لان الحد بطريق الصغار وهو نخل**
 بعد الموت والاسلام ويجوز من القتال لا يؤخذ لما في قواها ذبا بالاجماع
 كونه الخراج حتى لكل جوب يصل للزرع قنبر ودرهم **وفي جوب الكرم عشرة دراهم**
وفي جوب الرمية خمسة دراهم غمر رضى له عنه **وفي رضى جانبها سبعا ووطها**
 مزرعة وطيفه الارض لقول غمر رضى له لقول عمر رضي الله عنه ليس للثقل والشجر
 شي وذا لو غرس في كل الارض شجراً غير مقتر لا ينفذ قطع كالزرع **واثبت كماله**
 يطعم سنين فقيمه وطيفه الارض لا يطعم فان الحمى غيا قليلا حتى ووايه ان كان
 ضعف وطيفه الكرم فنيه وطيفه الكرم وان كان اقل فصعفه اذا نقصت فغير
 ودرهم فان نقص فغير ودرهم لانه لو لم ينف فلا اقتل في هذا كيف وقد اثبت وفي
 رواه يديه وطيفه الارض لان يطعم العام الكرم لا ينفذ اصل ولا ينقل عنه
 الا بصورته كراما على الاطلاق **التفريعات في الشافعي** وفي ارض العشر ان يترك
 الى ثلث ارض الزرع او لو طيفها الكرم ويلتصها كانت شبه وقد راعه فهو سلع **الطاقة**
 وفي رواية ينفذ ودرهم وقيل وراجر من ارض وقيل ثيابها ان يكون الجوب
 نصف الخراج **وعن اصحابنا وزرع فيها الجوب من غنم وعلوه يوضع عليه خراج العشر**
 لانه هو الذي يفسد ذلك فصار كالموت على ارضه فعليه الخراج **والحلوى عليه**
 ان الارض لو كانت خربة يمكن اصلاحها يجب فيها الخراج **وفي لغات وقولها كان**
 قلعة صحبها اصلاحها لا يسقط خراجها بغيرها **وفي السبوك والوفاء**
 في ارضه فخذ من الزرع وهو منكم من مضعه يستقيم ويخوها يجب خراجها **ذكر**
 الشهيد وذا ان قل الى اصل الارض بان كان كراما فقلعها وزرع فيها
 الجوب يوضع عليه خراج الكرم قال في بعض نسخ نسخة الخراج وفي بعضها
 لا وتقولوا بل لو ارض قالوا اذا كان السبعة ثلثا لا يسقط وان كان كلها سبعة
 يسقط **ذكر كبر لورث الارض او غرق ولو سق لكان الزرافة سقطه وفي**

يدك

هذا هو الجواب
 في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

جمع بركها وكذا الوجه لها سبيدا او مقبرة **وفي الاجناس وكذا الوجه لها دارا**
وفي اللاتي والكافي لا يسقط **وفي الشافعي اجزاء ارض الزرع فجعلها المستاجر كراما**
او ارض رطاب والوطيفه على وطيفه الكرم والوطاب درهم على المستاجر رضى
 روايه لان الزيادة حصلت بفعله **وفي رواية قد راجع على الارض والزيادة**
على المستاجر الجريب ارض طولها ستون دراهما وعرضها ستون يذراع الملك
 كسرى يزيد على ذراع العائمة بقضه والفقير صاع واحتات الروايين
 عمر رضي الله عنه فروي انه خطه الى حب زرع وروى قنبر يذرع والروى
 بورن سبعة اجعوا ان النقصان عن وطيفه عمر رضي الله عنه اذا لم يكن
 الارض يجوز لان هذا الحق من على الطاقه والزاده وطيفه اذا الحاق اجعوا
 انه لا يجوز في الارض التي وضعها عمر رضي الله عنه وكذا امام اخوانا وطيفه فيقال **ارضهم**
 وطيف عمر رضي الله عنه ثم حاقت الزيادة لا يجوز لهذا الامام ولا لامام اخذ
 بعده ان يزيد عليه فاما لو اراد بوطيف الخراج ابتداء اهل يجوز لما الزيادة على
 بوطيف عمر اذا الحاقه **روى الحسن وابن سبيح** رحمهم الله في خراجها عن ابن حنيفة
 رحمه الله لا يزيد وقال **جمعي الزيادة لا يجوز** **وعن ابن سبيح** رواه ابن
 حجر المالكين البراعة وللامام ان يدفعها الى غيره مزرعة وياخذ الخراج من نصيب
 المالك وحسب الباقي له وان شأجرها واخذ ذلك من الاجرة وان شأ رعا بفتنه
 من هذا المايب فان لم يمكن له ومنه فقبل ذلك باعها واخذ من ثمنها الخراج
 وهذا بلا خلاف وان كان هذا نوع مجزوف فيه ضرو ولكن هذا الحاضر
 ابو ابي العائمة **وعن ابن يوسف** رحمه الله يدفع الى العاجز كفايته من بطن المالك
 ليعمل فيها قرضا **وفي جمع الشهيد** باع ارضا خراجها فان بقي من السبعة دار
 ما يتنل المشتري من المزرعة فالحق عليه والافضل الباع وتخلوا ان العتق في ذلك
 ربيع الحطمة او الشغل الى اى زرع كان وان المشتري يدرك الزرع فيها اهد
 يبلغ الزرع مبلغا يكون قيمته ضعف الخراج وفي ذلك كلام **والفقير** على انه سقد
 بعد حصل فيها لغنا **ان يفتي على المشتري والافضل الباع وان غلنا من الزرع فعملها**
 قائم على هذا لا ذاك فلاش عليها هذا اذا باعها فارغها وان باعها وفيها زرع ولم

السوق

يغتد الحب بالخراج على المشتري وان انعقد ولم يمتد السنه بمقدار ما يبيع بايا
فعل البايع . وفي الروايات باع البسرع الارض وقد تناهى عليه لم يربطهم جاذبة
الخراج فهو على المشتري وفي عواد بن سماعة على البايع . وفي التفريق على الارض
او وهبها قبل وضع الخراج فهو على المالك الثاني وان كان محدده فعل المالك
في حاج المستأجر والمستأجر على رب الارض لا يتوجب للمعلن من الانتفاع
بها وهو المالك . وكذا خراج الرهن وعشره على المارح لان ما نفع الرهن
عابدا ليه فانه يقضي به الدين . باع ارضا عشرية ما فيها من الزرع وقد اورد ارباع
الزرع فعشره على البايع لان محمل له بذلك الحب الذي فيه العشر . وان باع الارض
والزرع بقل ان فصله المشتري فذلك فان قيل البايع اخذ بذلك الفصل المالك
ليس بواجب فيه العشر قلنا نافع لكن القليل سبيل الحب فالبايع منع السبيل
بقوله المشتري فليس عليه عن انقاده حبا فيكون مثله فيضمن فان تركه
المشتري حتى ادراك فالعشر عليه لان الحب حدث على ملكه وعن
ابي يوسف عن مقدار النعل على البايع وعن الزيادة على المشتري وكذا
كل من النادر يبيعها ما فيها العشر . استأجر ارضا عشرية فربطها
فالعشر على المارح لان المارح له بعض حصة اذ بدله . وقال لا على المستأجر
لانه في الخراج ولو استأجره فمحدد حتى هلك فلا عشر اياهما
فالبايع في المارح وعند مسلم للمستأجر ليجعل كمالته لا الحار
ولو انفق انسان ولا عشر حتى يورى لضمان فيكون على الخلف
وان هلك الخراج بعد الحصاد لا يسقط العشر من الاجرة عندنا حقيقه
وفي المزارعة العشر على رب الارض كان البدر منه او من العامل عند
الخير فيه في قول من اجارها لان نصف الحار له ومن نصفه حصل
له بدله وهو متأن في العمل فان هلك لا يسقط النصف الذي في نفسه
وما في نصيب المزارع يسقط ان هلك قبل الحصاد وبطل . وقال لا العشر
في القبيص وبالاعال يسقط عنهما . وفي اماريه العشر على المستأجر الا ان
يكون دينا من العبد وعلى الدمي عند محمد . وعندنا يوسف رحمه الله عليه

الخارج على المشتري

بيع ارضه العشر
ما فيها الزرع

عشر من الارض

في

في شرح بكر في الكفاية . وقت وجوب العشر هو ما انقضى له قوله تعالى وما
اخرجنا وعندنا يوسف عند الادراك لقوله تعالى يوم حصاده وعند
محمد عند الاستحكام وفي الحنفية عند التدرسه . ولا تخورا التحليل في الزراعه
والعرب ويجوز بعد النبات والطلوع . وبعد ما ربح بقل ان يثبت وبعد
ما عرس ويثبت قبل ان يطلع فربح عبد محمد خلاف ابي يوسف ولا خلاف
في جواز التحليل للخراج بعد ملك الارض . مسلم اشترى ارض خراج من ذي
فهي على اهلها لان الاسلام لا يرفع الرق فلا يرفع الخراج . وكذا لو اسلم
والا ما لم يرفع كما نسخ الا ابتدا . دمي اشترى من مسلم ارض عشرية
خراجية برزله دله اخذها بستانا . ابي يوسف يضاعف عنها
لان من اهل التصعيف ويصرف صرف الخراج . وقال محمد يثني
عشرية لان ما صار وطيفة الارض لا يثني ببدل المالك كارض خراج لكن
بصرف صرف المدة في روايه . وفي روايه مصرف الخراج فلو اخذها مسلم
بالضعف او ردت على البايع حبا او اوسا او تعيب بنفسا عبادت عشرية
لزوال المانع بقل قدره . ولو ردت بلا نقاش او بيعت من مسلم او سلم
هو بقيت خراجية لان الاسلام لا يرفع الخراج . وعندنا يوسف يعوفا
لزوال الموجب للتصعيف . وعند محمد لم يتغير الوظيفه والعشرية
او صارت لتغلي ضويف عشرها لانهم صلحو على ذلك . وعند محمد يثني عشرية
والخراجية والعشرية الخريجه لا يغيرها ملك من اشتراها ابتداء . وكذا لو اشترى
الذمي او تغلي من اباخي بوان كان عليه ما على المجرى من المالك وكذا لو
اشترى بجران ارض تغلب كان عليه العشر مضاعفا . تغلي باع ارضه من
مسلم او دمي او اسلم هو ففي العشر مضاعفا كخراج . وعندنا يوسف ان اسلم
ارباع او مزرع مسلم سقط التصعيف لزوال العشر وان باعته من ذي لان من
اهل ان تصعيف وعلى قول محمد ان كان التصعيف اصليا فذكرتها كذلك ولو كانت
الايدي في المزارع كذلك لم يسقط كخراج والمحدث لا يسقط عنه . ارض خراج اهل
للحل لا عشر لان العشر الخراج لا يمتنع وان كان في ارض عشرية العشرية

مستأجر

في

في

في

في

في

عليه السلام كان يأخذ العشر من العسل وقيل ان المني سقط على العواشي في ارض
 اشنان العشر وفيه نظرا لانه انقضى وما يوجد في الجبال والبرية من العسل
 والفواكه فان كان لا يحبه السلطان فهو كالسيد وان كان يحبه فقيه العشر
 لا يملك مقصود الخلق وعن ابي يوسف والحن لا شيء فيه لا يملكه الا على ارض
 وعن محمد وما يوجد في الارض لوات من الفواكه ففيه العشر قال **اسد** وكذا
 ما يوجد من البر ولا شيء في العبد والنقط والحل لانه ليس من ارض الارض ولا كل
 حصيلة حمله ناسبه اما لو كان في ارض الخراج ففيه الخراج اذ كان ورا
 القبر ارض فافقه نصيب للزراع لا يملكها اما موضع عين القبر والنقط
 هل يحسب عليه في الخراج اختلفوا في شيء قلت وفي رواية هشام ان فيها
 الخراج الحزبه على قدر الطاقة على الفقير العمل اربع عشر درهما وعلى الوسط
 اربعة وعشرون وعلى الموسر ثمانية واربعون كذا ما مر به عندنا في القبر
 من الانصاب له ويكتب والوسط صاحب النصاب العشرة الا في الموسر
 صاحب عشرة وزياده وقيل العسر من لاهيا له والوسط من ملك قوته
 وقوت عياله والموسر من ملك الفضل عليه وقيل يختلف ذلك باختلاف
 البلدان وقيل العسر المحترف والوسط الذي له ضيق ويعمل نفسه والموسر
 الذي له ضيق واموال ويعمل باخوانه **قال السرخي** ولما اختلف ذلك
 يوكر ا لراي الامام وفي الحق كان موسرا في بعض السهم اعسر او الغلب
 نالا اعتبارا لا كذا السهم وفي شرح الخواي كان مقسرا في اول السنة او في
 اخرها صار وسطا فهو وسط ولو كان وسطا في اولها وصار اخرها موسرا
 فهو موسر وفي السير نمراني يكتب ولا ينفصل عنه شيء لا تؤخذ منه الحزبه
 وفي لسان بوخذ الحزبه من كان من اهل القتال لانه عوض عن النسا لغير
 ابي يوسف يؤخذ من غيره ايضا ويؤخذ من العسر واليهبان واجباب الصواع ذكره
 في الخراج **وقال** في السير وهو فوق الحزبه وقال لا يؤخذ وهو نظير
 اختلافه فقله وذكر طرا الحزبه بحسب باول الحول حتى لا الامام ان يطالبه شيء
 قبل عقد الذمة **وقال** السرخي بحسب باخر الحول كالزكوة ولما اختلف في ان

بلغ مقابلة

العسل

القتل صار كما يحب بالصيلع دم العبد ذكر السرخي وان اخذها من السهم
 كخيفه كانت وهكذا اهل الزكاة بحث في ارض الحول والماضي الموأخفيا وعن ابي
 يوسف بوخذ الحزبه في كل شهر ينقطع ذلك وعن محمد يؤخذ منه راضه انا
 السرخي والامام هو الاول كافي لكونه المالك في حق المالك وخارج الاراضي وفي
 السير بحث الذي الحزبه على يد نايبه لا يقبل المليات بنفسه ويقوم والنايبي فاعد
 وفي روايه ياخذ بتبليغه ويضمنه هرا ويقول له اعط الحزبه يا دمي لا الاخذ
 بطريق الصغار وفي الاضاحي السهم في الحزبه ان تؤخذ على وجه الاستحسان
 بحث يقطع الماخوذ منه حاله الاخذ وفي رساله ابي يوسف الهارون ولا
 يصير احد من اهل الحزبه في استيادتهم ولا يتناولون الشئ ولا يعمل في ارباعهم ولا كان
 لكن يرقوهم ويجدون حتى يؤدوا وعن الصادق لو استع وجادهم عن الادب اقبال
 ما ينال في الابد **مررت** سنون ولم يؤخذ لا يؤخذ مني خاتمهم في ديوانهم
 فسوفي كذا كرات سنين وله هذه عقوبات اجتمعت من خبر في كفي ياخذ جزبه
 ستمه كالحود ومن حشر والله اعلم **باب**

في العبد

قال المحدث اسم لما خلق الله تعالى في الارض يوم خلقه والكنز اسم لدول
 بجا دم وحيد كذا في دار الاسلام في ارض غير ملكه فان كانت به علامه
 للامام فهو كاللقلم يعرف صاحبه وجدها مدة يتوهم ان صاحبها يملكها وذلك
 يختلف بقوله المالك وكرهه حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرف صاحبها وكذا
 ذكرنا العشرة لا يتعدا عشره وقيل ان المالك درهم جمعه وقيل ان درهم يوما
 وفي ثلثي درهم ينظر خمسة ورسوله يرضعه ثم تفر وفي الخبر في المالك العتق
 يوما ان لو يملك صاحبها اشد من اهل شرط الضمان لصاحبها ان شاء وان سلكا
 حتى يسلمها فهو افضل فان قدمت خبر صاحبها في الاجر ولبته واهما صاحب
 على صاحبه **وقال** في آخر اللقلم ان قدمت بقتل لم يضر وهذا عن ابي يوسف
 وفي رواية يضر وهذا عن محمد وان تصدقت بغير فضل من الاجار وان كان قاضيه
 لم تملكه والاخذ مقربا خذها صاحبها ولا شيء على احد في الطول ان لم يباع لاه
 الاسلام فبطلت زمانها هو كالقلم انقلنا العبد قد تقدم فالظاهر انه ليس

الملك

الملك

دفنته الكفار فان علم أنهم مدفونهم كان عينه ينجس والباقي للواجب فكان
أي مال كان لان عليا فعل ذلك الا ان يكون الواجد مستاماً فلا بد من بيع
بالقيمة الى ارضه بل يسترد منه الا ان يكون الامام فاحقه على مال في الدنيا
وان وجهه في ارض يملكه فان قال صاحب الارض فانا وضعتنا لاوله لانه
في يده وان تصاد فاعلم انه كخرس والباقي للواجد عندنا يوسف لانه باع
الاجاره ورجعها الباقي للمطعم له لانه بالاحتفاظ ملكا لارض وما فيها لم يجر
يدخل فيه الكثر لانه منفعه عنها خلاف المعدن فاذا المراد ان يبيع على ملكه
منزله من صا سكة في بطنا داره ملكها فلو باع السكه لم ينزل الازر على ملكه
لهذا معنا مثله وفي الحيطان ان كانت الدرة في الصنف فهي للشيخ ولا يملك
ياكل المعدن وكل ما ياكله هو للشيخ ولو اشترك حمل فوجد في بطنا دينار لم
يكن للمالكه لاناكلها عاده وان لم يعرف الحط له ولا ورثته ذكرنا بواير
موضع بيت المال وذكرنا السخي يصف الى أقصى ما يملك يعرفه الخدام
وان وجهه في دار الحرب الى ارض غير مملوكة فهو للواجد والاخره لانه
لم يخاله بدور المسلمين فيكون منزله الملتصق وان وجد في ارض حاكم
فان دخل غير امان كذلك وان دخل باب رده على مال الدار لانه بعد
ان لا يندرج ولو اخرج اليه ملكه ولم يبط له وكذا ما اخرج من الخدم
وما اخرج من الناس لملكه في شمع بكر وفي المتقاعن ابو يوسف ملكه
والذين دخلوا مغيبين بعد الامان لا يملكون المال بالاخراج ولا النقص
لان الامان حلف عن الدمة وبعد الدمة يصير ما لهم مقصودا في الاستقام
في سرح كبر وجوده مداني دار الاسام في ارض غير مملوكة خسر والباقي للواجد
لان عليا رضي الله عنه فخر ذلك الا ان يكون الواجد مستاماً فهو على ما شر
وهذا اذا اكل الموجود شيئا يبيع بالجله وان لم يبيع كالبايوت وقوه
لي خسر لانه محرم وجمعه انه ارض ولا يخرس فيها فان وجهه في ارضه اولى
فهو للمالك ولا خسر عندنا حنيفه لما بين وقالنا نحن واعتبار ابا الارض وان
في ارض مملوكة لا يخرس عندنا حنيفه في رواية الزهري وفي رواية ابن الجهم

الصفحة
خمس

خسر لان الخدام لم يقطع عنه حق المسلمين بواحه لان فيه عسرا او اخرجنا
فيبقى جميعه على الدار حتى لو كانت فيها خيل امرة لا يخرس في ارضها شيء وبق
أجيب في معدنه خسر وقال ابو يوسف لا يخرس لانه معين بدليل أنه يستقي
بالدافض اذا كلفه ولو لم يخرس لانه جوهرا باذنه حارة معدنه فما قال
كاذيب بالناس وفي الثاني ولا يخرس في ارضه من الحجر كالولود والعنبر
وهو كـ ابو يوسف يخرس لان عمر رضي الله عنه قال الخمر من العنبر والعماد
ابن عباس لم يوجب الخمر فيه ولا يخرس لانه يورد عليه خمر اهل بيته عليه السلام
ولهذا قيل في الذهب والفضة في قولنا لا يخرس وحيث عمر بن الخطاب
على الساحل وهو ماخوذ من الكفر وفي ادب القاضي لا يخرس عن خمره
اخرج من الحصون الخربة فهو كنان كانت فيه دراهم قدسه وان كانت
الدراهم بيضا فهي لقوله وفي تقريبات الليث يخرس عن السرقة في رجل
باجر فاصاب دينارا فهو لقوله وان وجهه في ملك المستاجر فخره لانه
هو احق وفي المواز استترك دارا فوجد في جميعها درهم قال
البايع هي ليرد عليه لانه اخذه من يده اذ الدار كانت في يده وان لم
ليست في يده لقوله وهو اختيار ابي الليث والشهيد وقال الاستاذ
هي لقوله قال البايع هي ليرد لي وفي الحيطان لو انهم جابوا وجد
فيها دينارين يملكه خالها لولا مثله في البنا فهو للبايع ولست على اعلم
بذلك **سنة ثمان** وفي حبيب الصدقة
يطلع الخمر يوم الطهر حتى لو اسبق قبل الطلوع واستقي ثم طلع وهو
خمر غني يحب ولو اسبق بعد الطلوع واستقي لا يخرس وكذا ما اكل الخمر
وولاده او ولد الموت قبل الطلوع وبعد وعلى الموسر ان يورث نفسه
واولاده الصغار وما يليه الخدمه الحديث اذ اخرج كل خير وع نصف
صالح من برأ وصاعا من خير واشعره ولا يخرس على عليم وهو فوج ان يورث
صغير وعمر ابو يوسف لو ادرى عن زوجته واولاده الكفار الذين يبيع فيما لا يخرس
لانهم لا يملكون ذلاله وفي الكفاية المراد من الصاع ميال سبع فيه

م

ثانيه اوطال من القمح او العرس فهو المصاع الذي كمال به القمح والشعير
 ودر الحسن ادى يا اورن منوى خطبه واوبعه انما شعير كحول خلاصه
 اداك منوى خبز قيل يجوز وقيل لا لا باعتبار القيمة للصغير والمخول
 ما لساك عنه ولديه او وصيه من مالها لانها كالثقله وانما يجب من
 مالها فكذا الصدقه او يجب طهارة نظيره الختان وقال محمد لا كراهه
 ويحب على الاب للمهر وكذا النحيه عنها على هذا الخلاف وما كل من الصغير
 ما انكر ويبيع بالباقي ما يتفق به وعن الفضل بعدله وفي النواذر ان كان
 الصبي ياكل لم يضمن الوصي عن ابي حنيفة ولا يضمن وان لم يكن للصغير مال
 ففي الاصل والواذر لا يجب على الاب ان يضمن عنه وفي المخرج ان يضمن
 عن ولده وولد ولده لدر لا أب لهم وليس على الاب ان يودي من العن
 ما لساك الصغير والمخول لا يودي ويضمن من مالها عند محمد لانها
 عنه ولو بلغ مفقيا لم يضمن او عنه لا يجب صدقته على الاب لان بافاقته زالت
 ولاية الاب عنه وبالحق لا يعود في الغايه وفي شرح بكر عن ابي القاسم
 على قول ابي يوسف لا يعود نيا سا على قول محمد يعود اسما وال
 الميراث على قول علي لا يعود على قول زكريا لا يعود الى اسما هذا
 اذا اطلق المخول وتفسيره عند ابي يوسف اكنى السنه وعنه يضمن في كل
 سنه وعنه يوم وليله وبعده وجع السنه وفي الزكاة عند ابي يوسف اكنى
 السنه وعنه يوم وليله سنة وفي حق المصوم يترك بشهادة في حق المصوات بقوله
 يست صلوات وفي الجانح عن محمد في قوله الاول في نعال اوله حتى
 الموكا يوتا وليله ثم رجح حتى يجر شهر ثم رجح حتى سنة وابو حنيفة قال
 بل اياها الحق جوفه ان عزل وكيله ولا يحط عن ابي يوسف في ذلك قوله
 وفي الشافعي حتى لو اكل بالبيع والشراء لا يوجب حتى لو اشتكره لم الاسر
 عنه ربه وفي النوازل عن ابي يوسف جوف الموصي يضمن اسلم وصيته وان
 عمر تسعه اشهر وعنه سنة وفي الشافعي الجانح ذهاب عقل الادمه لانه
 اولعده يقطع اذنه ولا يبطل جلفه بطلاق او عتاف او حمل او اسائه بيد ما

او لا يدين

نفذ

واست وفيه والدي عن الصدق والماله ان من ابها ان جلد الحمار في الشغل لا
 يتوجه عليه خطاب وفي الحرف ما يكون حجب افعال عن افعال المخول لا يستعمل
 كلاله واذا له وغيره باور وفي الشافعي ليس على الاب ان يودي عن الدائم
 ان كان الماشي معصرا وكذا ان كان يشافي في جاهر الروايه لان ولايته ثابته
 اليه فتاوى ائمنه ردوا عن ابي حنيفة الوجوب لا يبرل ملكه عنه وكذا عن
 غيره المديون وان كان الذي يجرها يبرقه وكذا عن عبيد الما ذوان لم يكن
 على الما ذوان من يجره يبرقه وكشبه وان كان له يبرق لانه لا ملكه الخلقه
 في الغايه ملك الشاهد هذا قياس قول ابي حنيفة ويودي عن عبيد الما ذوان
 ان كان عنه وقا بالدين وفصل ما بين وعن ابي يوسف الما لا يودي حتى
 يبرقه ويودي الموصي له بالرقبه وان كان له المومعه لا يجره والمشترا يبرق
 لاحدها فاقصدته على من يستقر له الملك لان الملك موقوف فكذا ما بينه عليه
 وكذا الزكمان كان اشتراؤه للتجاره وعن النوازل لا وراعه عن ابي حنيفة
 فنفقه المشترا بالمبادر يبرل على البايع وقيل يستدان فينفق عليه من سطران من
 يبيع الملك له فيجب عليه حديد وفي الشافعي في البيع الباب لم يقبل المشتري
 حتى يردوم الغنم فاقصدته بعد ذلك صدقته عليه لانه ملكه بالاعتد والاعتد
 ثم ملكه وانما قيل ان يبرقه فلا صدقته على ابيها البايع لانه بالبيع والملك
 واما المشتري لا يعلم بملكه وان رده قبل التبرع يبرل لحيار ربه صدقته على
 المشتري نفس عليه في الروايه على المخرج لان ملكه ولا يبرق كراهة في الوجوب
 لا يستعمل بزو الملك وفي الشافعي ولو رده بعد التبرع بقضاء صدقته على البايع
 فان هذا نفي وذكر ابو اليسر يجب على المشتري ان يعتد وان كان يبيع ولولا
 يبيع له مال فلا يبرق ان لم يعلم بملكه وفي البيع الفاسد من يوم الفطر قبل
 ان يبرقه ثم يبرقه فاعتقه فصدقته على البايع لان الملك في البيع الفاسد يبيع
 ولذا انتم وهو موقوف ثم رده لان الرده مستحق وان لم يرد ولم يعتقه
 على المشتري لان بالعتق يبرق الرده ثم ملكه ويودي عن مالها وولدته هو
 لان الوجوب عليه وعن ابي حنيفة حينئذ لان الوجوب بسببه المبرح ان يودي عن الزواه

٤٨

عنه الا يستعمل
 وهو الا لا يبرق
 فانه على الما ذوان
 فانه على الما ذوان
 فانه على الما ذوان

فانه على الما ذوان
 فانه على الما ذوان
 فانه على الما ذوان

فانه على الما ذوان

فلناتم الوجوب في الماسر ولهذا سقط بطلان كونهما مخالفاً له وعن أبي يوسف إن المال
ميتاً يتبع مكان المولى في الوصية بعينه كان الماشي يصر في أن يقر أو يضع المال
وفي الاحتية مكان الاحتية. وفي المنا في مرفد صلات كل بلد إلى فقهاء يرون
الإخراج إلى غير بلدٍ أخرى عند احتية وقال الشيخ لا يحج لأقرب أقارب
الديق السوء كما صلا لأن المحن قريب من العمود. والزيت كالزبد عذبه
وهو أحلى للرواس عن أبي حنيفة أنه مثل القرد وركنه في الغدا ونصف صاع عنه
في رواية لا يبول كله وما عدا هذه الأشياء أجاز أده باعتبار القيمة ^{أخيراً}
والأفضل ما لا يسب في أيام السنة أحب إلى والخير في أيام السنة وذلك
الهدى في الخلقة أفضل من الحالب. وقيل عذوب في يوسف الدرام أفضل من اللينق
م الخلقة. وفي التبادر لا حوز في صدقة الطير نصف صاع ثم يرد حمله ويجوز في
الخاف. ويجوز في الصدقة قبل يوم القطر وقيل في العشر الأخرين رمضان
فمن يوج في نصف الآخر منه وعن حنبل بعد دخول رمضان وعن الحسن لا يجوز
تجمل الاحتية لأنه نوع صدقة وركنه في التجل بعد وجود سببه وهو الرواس
بغضه والأفضل أن يودي قبل المخرج إلى الصل الحديث أغنوه عن السبل في كل
هذا اليوم وإذا أوجب المعنا وجب سؤله. قال أنس يوم القطر فقد
سأله عن الاحتية وعن الحسن سقط بالصل. وفي الجرد ستة لا يبيع في كها
در الحواك الصدقة على جماعة لأنه لا يبيع به الغنا. ذكر الشيخ لا يبيع في كها
ذلك. فجمع الرواس في الفضل أن يجمع صدقة نفسه وأولاد زوجته إلى واحد
وفي التوال وأختلف في تقرب كهاه صلاه أو صلا في كهاه في صدقة
الفقر وقيل لأنها هارة فلا حوز أعطاها إلى المسكين أقل من نصف صاع
جاني كهاه البير. والخلق يجمع تقرب كهاه الصوم والصل. وفي التبادر
لأنه الصدقة يسقط الصوم لكن لا يرضى لأنه لا يتعلق بها بالصوم ولهذا
حب على الصغار

لا يصام اليوم الذي يتك فيه أحد من رمضان الانقوع وهو المولد لأن صاحبه
عن رمضان كره المذنب من صام يوم النك فقد عصى إيا القسم فإن لم يمس رمضان

فائدة

فَعَنَّهُ لَانَهُ نَوَانُ وَأَنْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ شَعْبَانَ فَطَنُوعُ وَأَنْ أَفْطَرَ أَفْطَارًا لَانَهُ طَهَرْنَا
شَعْبَانَ فِيهِ مَسْقُطًا وَكَذَا صَلَاةُ الطَّهْوِ لَانَهُ نَفَعْنَا فِيهَا بَعْدَ صَلَاتِهَا حَاجَاتُ الْمُتَطَوِّلِ
حَيْثُ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَأَلَا أَنْ طَهَرْنَا مِنْ رَجَبٍ وَكَذَا الْوَأْدَى لَانَهُ كَرِهَ الْوَأْدَى لَانَهُ كَرِهَ
لَيْسَ يَنْدَعِيهِ إِلَّا نَفْسًا مَدْفُوعَةً وَأَنْ تَوَكُّعُ وَاجِبٌ كَرِهَ أَيْضًا نَفْسًا مُرَادَةً أَخْفَ
لَانَهُ لَيْسَ بِوَضَائِعٍ فَانْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ رَجَبٍ فَعَنَّهُ لَتَعْنِيَهُ لَهُ وَقِيلَ أَنْ كَانُوا سَائِلًا
فَمَا أَوْكَيْتَهُ دَائِي حَتَّى لَا يَنْتَهِيَ السَّافِرُ أَصَامَ رِضَانٍ بَيْتَةً وَاجِبٌ أَخْرَجَ فِي
وَأَنْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ شَعْبَانَ فَكُلُّهُ مَطْنُوعٌ لَانَهُ صَوْمُ هَذَا الْيَوْمِ مَعْنَى عَثْرَةِ فَلَا تَأْكُلُهُ
وَاجِبٌ أَخْرَجَ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ وَأَصْلُ الْكِرَاهَةِ لَانَهُ الْخُجُوزُ كَانُوا أَصْلًا فِي رَجَبٍ مَقْصُورَةٍ
وَأَنْ لَيْسَ بِشَيْءٍ يُلَوِّحُ بِمَوْجِبِ عَائِلٍ إِحْقَالًا مِنْهُ مِنْ رِضَانٍ وَأَنْ أَفْطَرَ أَفْطَارًا لَانَهُ طَهَرْنَا
وَأَنْ تَوَكُّيَ لَطْفٌ قِيلَ بِهِ لِحَدِيثٍ الْأَجْمَعُ خَلَفَهُ لَانَهُ عَلَيْهِ وَعَائِشَةُ كَانَا يَصِيَّانَهُ
فَنَفَاكَ الْحَدِيثَ عَلَى الْفَرْقِ لِلْمَرْوِيِّ لَانَهُ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ رِضَانٍ فَحَتَّى لَتَعْنِيَهُ
لَهُ وَأَنْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ رِضَانٍ فَطَنُوعُ وَأَنْ أَفْطَرَ قِضَاءَهُ لَانَهُ لَيْسَ بِطَهْوٍ وَأَنْ تَوَكُّيَ
أَنْ كَانُ مِنْ رِضَانٍ فَصَلَاتُ عَثْرَةٍ وَالْمَقْصُورُ صَامٌ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا لَانَهُ لَمْ يَوْجِدْ أَصْلَ
جِزْئًا فَأَمَّا تَوَكُّيَ مِنَ اللَّيْلِ أَنْ يَجِدَ سُجُورًا بِصَوْمٍ وَالْأَفْطَارُ أَنْ يَكُونَ فِي طَهْوٍ أَنْ
دَعَى إِلَى عَوْدِهِ وَالْإِصْبُومُ وَأَنْ يَكُونَ أَنْ كَانَ مِنْ رِضَانٍ فَصَلَاتُ عَثْرَةٍ وَالْأَفْطَارُ وَاجِبٌ
بِكِرِهٍ لِنَزُولِهِ بِزَكْرِيَّا بِزَيْنِ شَيْءٍ الْفَرْضُ فِيهِ الْعَوَابُ يَوْمَ السَّكَنِ
طَهْرًا فَتَمَّ مِنْ رِضَانٍ فَعَنَّهُ لَانَهُ لَمْ يَزِدْ فِي الْأَفْرِ وَصِفَ لَتَعْنِيَهُ وَحْدَ أَصْلِهِ أَجْرًا
وَالْأَفْرِ صَوْمُ رِضَانٍ لَا لِلْمَوَادِّ وَاجِبٌ وَلَاجِرٌ مِنْ طَهْوٍ لَانَهُ مِنْ شَعْبَانَ فَطَنُوعُ وَأَنْ أَفْطَرَ
فَعَنَّهُ لَانَهُ مَطْنُونٌ وَأَنْ تَوَكُّيَ رِيكَانٍ مِنْ رِضَانٍ فَصَلَاتُ عَثْرَةٍ وَالْمَقْصُورُ تَطْلُعُ بِهِ
أَيْضًا لَتَعْنِيَهُ الْفَرْضُ مِنْ رَجَبٍ يَوْمَ السَّكَنِ فَانْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ رِضَانٍ فَعَنَّهُ لَتَعْنِيَهُ
لَهُ وَأَنْ طَهَرْنَا عَنْهُ مِنْ شَعْبَانَ فَطَنُوعُ وَأَنْ أَفْطَرَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَلِغَ مَا أَفْطَرَ إِلَّا فِي رَجَبٍ
فِيهِ مَسْقُطًا مِنْ رَجَبٍ وَتَحْلُوهُ إِلَى الْأَفْطَارِ فَانْ وَافَقَ صَوْمًا كَانَ بِصَوْمِهِ
بِالصَّوْمِ أَفْضَلَ وَالْأَفْطَارُ أَفْضَلُ لِلْحَدِيثِ وَقِيلَ بِالصَّوْمِ أَفْضَلَ
لِخُرُوجِ الْفَطْرِ مِنْ رِضَانٍ وَقِيلَ الْأَفْضَلُ لِلْعَامِ أَنْ يَطْلُعَ نَحْصِيَّتُهُ وَيَقْتَرِ
لِلْعَامَةِ بِالْأَفْطَارِ وَقِيلَ يَنْبَغِي أَنْ تَلْتَوَمَّ إِلَى الْأَوَّلِ لِلْحَدِيثِ أَصْحَابُ يَوْمِ السَّكَنِ

والله اعلم
بما لا يخطر
على قلب
بشر

غذاء

100

متلو به حتى ظهر جاك اليوم . وفي المشافي صام يوما ونوى القتل وقضا رمضان
 يتبع عن الفضل عند اي يوسف لانه اقوى وما كـ ^{يتمتع} عن الفضل لان التيسير
 تدافعا في مطلقا اليه وصوم الطمع يتادى بها وكذا النوى القضا وكذا
 النجار يتبع عن القضا عند اي يوسف وقال لجمع الفضل والنوى القضا وكذا
 اليمن او يوى كذاه اليمن وكذاه النجار فذلك عند محمد قال ^{النسبي}
 ولو لم يرد قول اي يوسف وجب ان يكون عن الطمع عن لانهما المقود سوا
 وفي الكتاب عنه يتبع عن القضا استسنا وفي موضع له ان يجعله عن ايهما
 نوى اذ لا يميز وكذاه اليمن يتبع عن الذب في رواية محمد . وفي المشافي
 نوى الذب والقضا يكون تطوعا . كذا بنوى والفضل يتبع عن الطمع عند
 اي يوسف لانه اقوى ولان الفضل الاختيار الى اليه والغرض يحتاج فافترق اليه
 الاختيار وما كـ محمد لا يحد دخوله في واحد منهما لو نوى المحصر
 والنجارة او ظهر يوم وعقد يوم آخر . وفي المنار نوى حذو بنوعين ولا يجديها
 فلو وثقت عند اي يوسف وكذا فانيته ووقته في اخره فان كان
 في اقله خلافا في فان نوى فاشترى فله على نوى النطوع والنجارة فمضى تطوع
 وفي المشافي يصدق ونوى الزكاة والفضل يتبع عن الغرض عند اي يوسف
 وعند محمد عن الفضل ولو نوى من الزكاة وكذاه النجار يتبع عن الفضل عند
 محمد ولو لم يرد قول اي يوسف وعلم قايما ان الفضل لا يفي عن الزكاة وعلى
 قياس العلم اليه يقع عن الفضل لا يتعارف ولا يحد منها الى اليه ويتدافعان
 في نفس التملك من التقدير وهو تطوع ولو اشترى الاجل بنوع الاسانحة النجار
 تكون لنفسه لان العادة اراة الاسانحة وبيع عند محمد الربح حتى لو نواها
 وترا لعادة تكون للنجار . وفي المنار يصدق ونوى كذاه بنوعين ويجوز
 ثلثه ان يجعله عن ايهما شاعن اي يوسف نذر بعد المول ان يصدق بالقبض
 فتصدق به بنوى الزكاة والواجب اجزى منها وكذا لو نذر ان يتصدق بها
 بعد ان دخل نذر ان يصدق بها ان كل فعل الامر جازعتهما وفي
 قبل رجل ان اشترى هذا ابيه فهو كذا تطوعا وقال له اثنان اشترته

فهو حر عن النجار فقال لهما نعم اشترته كان النجار لانه اقوى ^{البيع}
 ونوى الفضل في الفضل يتبع عن الغرض اما عند اي يوسف لانه اقوى واما عند
 فداين . ح للاحكام لم يرد وجهه لي ونوى المذروا الفضل عند اي يوسف
 يتبع عن المذروا وعند محمد عن الفضل لان التيسير تدافعا باقتت النية المطلقة
 وجهه الاسلام يتادى بددون المذروا . م وعليه وجه الاسلام محمد بن الفضل
 فعن اي حنيفة يتبع عن وجهه الاسلام وهو قول المشافي وفي الطاهر
 يقع عاوى . نوى المسافر في رمضان عن واجبه أو كان عما نوى لان ان
 لا يصوم فله ان يبرئ اليما نوى وقال لا يتبع عن رمضان لانه يفرق
 المعتم في خمسة الزك فاذ الميرتك صار كالمقيم ولو نوى عن فهو عن الفضل
 رمضان في اصح الروايات عنه لان اهم هذا والمريض عند كذا على
 هذا في محل عن رمضان كيف نوى الاجماع لان المير في حتمه الخوف قد
 البطل بعد ان لا يجزى وفي حق المسافر البيع المذروا هو قيام وعن ايوسف نذر
 صوم يوم بعينه فصامة يذبحه يتبع عن الذب وان نوى واجبا
 اخذ يفي عاوى لان الفضل مشروع ولو الغرض مشروع عليه والعبد لا يملك
 تغير الوتق في اعليه . وفي المنار يقر عنه لله على ان اصوم غدا من فزاره
 سين ثم قال كـ لله على ان اصوم غدا تطوعا فصامة عن سبعة
 قتي لا يث قوله لله على ان اصوم اياه الخاتمة تطوعا . وفي النوادر
 على ان اصوم هذا اليوم غدا او غدا اليوم اخذ الوقت الاول ولما
 الثاني لان الفضل غير ممكن نوى القطر يوم اشكفتين انه من رمضان
 ونوى الصوم اجزاء وان لو نوى حتى زالت الشمس لم يجزى وهي على قول
 متغا اعتبارا لنية خلافا لوضرنا في بلاية ليع من المجنون وله ان
 بالاساك والمنزل ومما جاز اليه قبل زوال الخلافا للمشافي لاشهد
 اعدوا هلال رمضان بعد الفجر قبل رسول الله شهدته وامر الناس بالصوم
 وله الحديث لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ومما امتناع الجوار يتبع
 بعدا زوال الخلاف ما حكي عن الجوارح والحسن لسا النية لم تعجب اكثر المتعار

فصاروا لهن عند الغروب ومنها جواز النفل بنية قبل الزوال لا لما ملك
لها انه عليه السلام كان يصوم لا يعتم الصوم ثم يبدو الله فيوم وفي الشا
اجب بنية الفطر في رمضان ثم يكره فطره لا كفارة لا خلاف الا ان
محمد موقوف وعندها فيه وفيها اذا فطر قبل الزوال قبل النية الكفارة
لا تدفوت امكان الصوم ولا ذلك بعد الزوال لا لانه لا مكان وعرف
يوسف اوجبا فيها اذا فطر بعد النية ولو وجبها قبله

باب في رمضان فافقوا وان افان في شهر فكله قبل فجر اذا افان
ع وقت لو نوى الصوم في وقت نية وعن محمد ان بلغ نحو الا لا لمخلو الاصل
كالصبا لا نسا له به وقال رفر والشايع لا فقا فيما كان محتوانا فيه
لا تدفعه فيجب الوجوب اساقوله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه
ويقال شهد الشجر اذا شهد بقضه ولا يقال صام الشهر اذا صام
بعده حتى لو جئ في رمضان ثم افان في رمضان آخر فضاها وفي الاجماع
الشهد لا تدفعه وفيها لو جئتم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر
او شهر بعد جزء من اوله ليل من رمضان لم يقض يومها قبل ما ناه كان
نوى قبل الاغيا والموت وفي الحجاب جلده ناولا يد له حاله لم يوف
رمضان لا سونا ولا فطر اقصاها لم يجعله ناولا لان الموضوع لم يوف ولا يتغير
الدلا لم خلاف الاجماع وقيل ناولها ان يكون في رمضان او سادها او متغيرا لا
يبتاذ الصوم فلم يزل حاله على النية فطر في شهر عشرة ايام وان فطر
بشدها فقل على حنفية وان يوسف في الشهر لا في الشهر اذ رجا
تصلح لفتنا في شهره شاقيل خلافتها في الدرد اذا نذر لمريض صوم شهده
ثم خرج يومها فاما هنا فلا الوقت لهما ان هذا السبب الموجب هو الدرد
الا انه ليس للمريض وقت الصلح في الاقدام للاذ واجب من اعتدال ان يصام
فاجبه للدرد والعجز اذا نذر صوم شهره مات بعد يوم ففي الشهر وهو
السبب الموجب للاذ اذا رأت عدة من ايام آخر بخلاف الشخ الفاني حيث يجب

لعله
الافق والافق
في شهر من شهرين
الفتنة بعد

عليه الفدية وان لم يدرك بعد رمضان عدة من ايام آخر لا يشترط وجوب الفدا
الي من الصوم وقد وجد هذا في حقه فاما هنا لم يقع الياس لحوان من ايصوم
حتى قال لو كان مريضا يعلم ان آخره الموت فهو كالغاني في شح السجس
وفي موضع واختلفت الروايات عن الحنفية في تعجيل الفدية عن الفاني فزك ان
شجر لا يجوز ردوك ان شاء الله اول رمضان ثم وان شاء ذلك في آخره من
عشره روي ان يفتدي في كل عشر وفي الاصل فين عليه صوم شهرين متتابعين ففرض
فيها فطر بخزبه الاطعام لان شرط جواز الاطعام ان لا يكون مستطيعا الصوم
حالة الاطعام فان مرض ثلثة ايام وان قدر على الصوم من بعد ما كان الخواي
واختلف فيما لو مرض يوما قبل تحريمه وهكذا ذكره في بعض النسخ وفي عامة
النسخ قال فافطر ولو لم يذكر يوما فافطر به البعض ولم يحطوا مرض يوم عددا
وشروطا ثلثة وفي المتقاعين غير اوجب على نفسه صوم الا بد لم يقدر يوم العيد
وايام التشريق فحياته والميلخون في ذلك وفي الجاهج لوصام شهرين عن
النهار اجزا ويذكر علم الدرد لكل يوم بصفة صاع وفي الروايات في ناره
اليين لم يجد ما يلزم ولا ما يسوا ولا ما يتيق وهو فاني لا يقدر على الصوم ولا يلزم
في ذلك لم تجزه الاطعام عن الصوم ولذا انما تأخر وان لم يلزم عنه لا لنية
عرفت بالنسب والنسب صوم موافق لاني صوم وهو خلف وكذا في كفارة قتل الخطا
اذا لم يقدر على الاعاق ولا على الصوم لكبره لم يجزه الاطعام عن الصوم وكذا
ان مات وان كان يطعم عنه ولذا الفاني لا يفتح او قرن ولا يفتد الهدك ولا يقدر
على الصيام قبل يوم الذوب لم يجزه الاطعام عن الصيام ولذا في كفارة اذا
اذا لم يقدر على الاطعام ولا على التسا وهو فاني لا يقدر على الصيام لم يجزه
الاطعام عن الصيام علم بلغ او كافر اسلم في شهر رمضان يصوم بقية الشهر
لوجود السبب في جواز اهل ولا فقا فيما في ولا ذلك اليوم وان اكل لعدم الوجوب
نحوه اليوم وعرف زفر فيصيان ذلك اليوم لا رابا آخر الوقت كما في الاصل
في الشهر ولو نوى قبل الاكل والزوال فالصبي صائم تطوعا لاهلته في اول اليوم
بخلاف الكافر وعن ابى يوسف يجوز صوم الصبي عن الغرض وقيل جوابه كذلك

في شهرين
حذره

وقد اصفح

في الاكل وتبطل الحلا لث الكدر في أول اليوم ينافي الصوم والاصبا لانها ليست
 في كذا يوم كاهليته في كله كالتيه في المشهور اذ انفق الحنوق ونوى قبل
 الاكل والارباب جازع الفرض لان الحنوق اذ لم يستوعب لا يمنع الوجوه كالارض
 والنية في كذا اليوم كالتيه في كذا كذا لاصبا واسلم في غير نهار رمضان ولو
 التمتع قبل الاكل والزوال صح والعائنه فلا تلهه لعدم اهليته في أول اليوم
 كالحائض والمفسا يطهرون وعمل الصبي والكافر بعد البائع والاسلام الاسكس
 في بقيه اليوم وكل من صار في آخر النهار بصفه لو كان في اوله عليه للزيمه
 وعليه الاسكس كالحائض وانفسا تطهر بعد طلع الفجر وبعده والحنوق
 والمرضى واول المسافر يقدم بعد الزوال او الاكل الذي وطهر بعد او طهر
 مكرها واكل يوم النكاح استبان بعد الزوال ان نكح في رمضان او طهر
 ان التشرع استبان بعد الفجر ولم يعلم ولا يجب الاسكس حال الطهر في الفجر
 قبل الحائض او اكل مسافر في يوم الفطر يوم لم يترك الزوال
 فعليه ان يفهم لانه زال المحض ومن سافر في اوله لا يفتقر ان
 الوجوب لا ينفذ ما هو فيه حياته واسفل قبل طلع الفجر لانه يفتقر ولو اراد
 دخول المسافر لانه كره لما افطر رجحا الجانب الخافه وفي شرح النسخ
 سافر في عادته في نية وافتقر في بيته من خرج قالوا لا يفتقر لانه مقيم عند الاكل

باب ما يوجب القضاء والكفارة

اكل وشرب ناسيا لم يفطره لغو له عليه السلام للاعذار ثم على
 صواب فان اساء الطعم وسقاه واما **ما لا بد من الليل**
 يفسد لوجوده المنافي والوطي كذلك الا عند غلاء والتورى قالوا ان
 في الاكل والشرب وهو خلاف القياس **باب ما يوجب القضاء** هو الكسر في ذلك
 كلوا انفسا بغير نسيانها وان كان خلتا او بركها فعليه القضاء و
 الكفارة للشبهه خلا للنافع هو ناسيا بالناسي فان كان معندا فعليه القضاء والكفارة
 للبركة على الفطر على الظاهر وقال النافع لانه في الاكل والشرب لا يجد الفجر
 ورد في الجمع ولا يجب للقياس في باب الكفارة حتى يمتثل عليه غيره وجوابه ما قلنا

في رمضان

وعليها الكفارة وان لم يمتثل لاشتراكها في العلة وان كانت ناسيا او معندا
 فعليه القضاء خلا للنافع والشافعي قال لا لها اذ ليس بالناسي وقال الحنك
 في الناسي يثبت شعاعه معجول العلى فلا يتعدا الى غير شعاعه الحنك لا يفسد
 صومها او فطره في يومين فكيفه فاداره وان افطر فقدم اكل قال محمد بن ابي
 تتعدا الكفارة والشافعي مشاخصا الامح انه يفطره فاداره وان افطر في رمضان
 فيه كفارتان وركز في يومين احبته فاداره وفي النكاح في المشهور كفارتان وفي
 النكاحيات فاداره في مسرع وفي شرح بكرسوف في الجامع مكرها سقطت الكفارة وذكر
 الحسن في صومته عن ابن حنبله وقال لا تسقط وقول ابي يوسف في اختلافه من قول
 محمد في الزاد ولو سافر بفسه لم تسقط وفي جامع الكرخ عن ابن حنبله تسقط
 ولو خرج بنفسه حتى يغزو عن الصوم ففي سقوطه اختلاف في النكاح والحنك
 والمرضى تسقط بالاختلاف وفي المتقالات او اجمع عليه ساعة تسقط وفي التقارب
 كان عرضة يوم معلوم فافطر على طر ان تعرض فلم يرض لم يكن وكذا الحنك وعن
 ان يصر فيها الكفارة وفي النظم قبالة المرض الكفارة وفي الحنك لان الصوم مع
 المرض يجب ويجوز مع الحنك لا يجوز ومن اكره على المسفر فافطره ان يخرج
 مع عني عنه لم يخرج في الكفارة كلام وفي طريقه الكرخي في الحرة الباعنة انما اذا
 مكنت تقسم ما من حيا ويخوف فربما عليها الكفارة بالاتفاق وفي النوار والواو
 لا روايه في هذا لكن على قياس الحديث ان لا يلزمه اما انما انما الصبره التي لا
 تشتهاه لوجب التكفير ذكر الحلاوي لا روايه فيه قيل لا يجب خلا في يوسف
 على ايسر مذمهم في ثبوت حرمة المصاهرة وقيل لا يجب بالاجماع لانه لا يوجب
 الحد وقيل لا يجب بالاجماع لانه يوجب الفضل وقيل له احصائه حتى يوقد انسان لا
 تحمد وفي الاجناس عن محمد لاعماله عليه يعصم اعتبر وابائنا ان البهائم انزل
 فعليه القضاء والافلا ذكر السجى ولا بد في اجاب الكفارة بالواو في قولها
 وعن الحنفية فيه روايتان روى الحسن عنه لا كفارة عليها وروى ابو يوسف عنه
 عليها الكفارة وهو الامح وفي المسحوق روى الكرخي في حقه عن اصحابه الكفارة
 لان الكفارة ما روي انما روي لانه نفسا للشبهه على الكمال وهذا الحق هنا موجود

لا يفتح ما لو شئت انه مشر او نظر بشهوه لان الاصل في التفتيش هو الشهوة بخلاف
المس والفطر لا دليل عليه ان محمدا في موضع ذكر التفتيش لم يقيده بالشهوة وقرأ
ذكر المس والفطر قديما بشهوة وفي التوسيع المعاندة ما قبله وفي جمع الفطر
ان كان التفتيش على شفتيها لا يصدق انها قبلها بغيب شهوة فان قيل عاينوا ان
صدق وفي انصاب لا يصدق في الحدو والحق وفي شرح منسث رجله وقالت
فعلت عن شهوة وكوبها الرجل قال ابو الحسن ان لم يعاينها
صدقها ينبغي ان لا يصدق التفتيش وفي العيون نظرا في زوجها بشهوة خلعت سرا
زجاجة يدين من خافها زوجها يثبت ولو نظرت في فراغ فيهما فرجها لم يصدق
المراية المرأة على زوجها ولا يعتبر بالشهوة عند الثور ولا الفطر عند ابن ابي ليلى
ويستوى الفصح وغيره عند مالك اكل واشرب اوجاع تليها فطر الفطر لو كفى
لشبهه الاختلاف كذا وعن ابن يوسف في المال في علم أنه لا يفطر بان يلعنه
لغيره بل يكره هذا في روى عن ابن يوسف وابن ساعد عن محمد والحسن فوصوه
انه يكرهه روى عن اخيه في هذا في انه يكرهه عند ام لا وقد اختلفوا على قوله
فتقايما لا يقضي تليها فطر الفطر فافطر لو يكره لانه وجد شبهه اغتبا بالفتن
وهو ما لم يفرح في كل اناس وان علم انه لا يفطر فعلى قول الثالث على قول
الاجتهاد اختلاف وان قالوا فطر الفطر لا يفرح في قوله في حقيقته وصاحبه
وقال الحسن في الفطر اذا لم يستتبع ولا ينفك الحديث وهو ما روى عنه عليه السلام في
فانكروا ولا يفرح في روى عنه عليه السلام ولا يفرح في روى عنه عليه السلام في
الحكم وعلم انه لا يفطر فافطر كذا في روى عنه عليه السلام في روى عنه عليه السلام في
عن ابن يوسف واختلاف الاوزاعي في تغيب شبهه لانه موافق القياس وان الفطر فافطر
ولم يستتبع ولا ينفك الحديث وهو ما روى عنه عليه السلام في روى عنه عليه السلام في
يعرف تناوله لذلك عند ابن يوسف خلافا لما الحسن اغتبا فطر الفطر فافطر ولم يستتبع
ولكن يلعنه الحديث ولم يعرف تناوله كان على هذا الاختلاف وفي الشافعي في روى عنه
ان ابن خزيمة لم يدر ما هو احتمال فطر الفطر ولم يستتبع ولا ينفك الحديث
عليه بالاجم ولبعد العام لعدم ابرو جده احد المتفتشين ولم يقبل اختلاف

الفتن ما هو الفطر
وغيره ما هو الفطر

احتمال مالك وابن ابي ليلى لان ما قالوا خلافا القياس وان استفتى اولو منسث
بلغة الحديث ولا يعرف تناوله كان على الاختلاف قبل فطر الفطر ولم يستتبع
ولا يلعنه الحديث العام اذا قبل الصابية فطر كذا لا يعتبر بطله لا ينفك
او لم يستتبع ولكن يلعنه الحديث ولم يعرف تناوله على الاختلاف احتل فطر الفطر
نافذ لم يذكره هذا محمد وذكر ابن معاذ لا كفارة فان علم انه لا يفطر فافطر
وشح يكره في الثاني في الاحتلام بعد وعند اخيه خلف محمد وابو داود والحق
وفي التفريق في قوله في الاختلام انه شبهة والتفريق في الفوط والذباب والفوران
والاحتلام الفحار وكذا في المحرم عن ابن يوسف في المس ونحوه وفي العلم بالحق
كذا وقال ابو يوسف ان كان عالما كذا وان كان جاهلا فلا يقول محمدا معطرب في
وصل الفوط والاحتلام اذ هن شاربه فطر الفطر فافطر في السجى كروان اغتبا
او فوطا مالك وابن ابي ليلى ود كماله في خلافه وفي النظم كذا عند العامة قال ابو
سهل الجبلي ان كان عالما كذا وان كان جاهلا فلا وكذا او فطر فطر الفطر لم يوص
المالي البز والديماغ من فطر الشعور فمحمدا فطر الفطر فافطر وهو ناسي للصوم
الفطر فافطر ان كان عالما كذا وان كان جاهلا فلا وفي صحيحه او ميتة فطر الفطر
فان فطر في كذا عند اخيه خلف ابن يوسف كما في قوله ان كان عالما كذا وان كان
جاهلا فلا بالاتفاق اطلع سلسلة وطرفها يدره اخرها فطر الفطر فافطر ان كان
عالما كذا وان كان جاهلا فلا وقيل لو اذخر حشيشه في يده فهو على هذا وكذا المواب
عند العامة لو اذخرها لصبعه والمسح بها وقيل لو نظرا او تغافل فافطر فطر الفطر
فان فطر في روى عنه خلافا في وقيل ان كان عالما كذا وان كان جاهلا فلا فطر
فان في روى عنه فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر
استل فطر الفطر فافطر عالما كان او جاهلا ذكر ابو اليسر اصح جنبا فطر الفطر فافطر
كذا فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر فافطر
افطر وهو شاك في الغروب ثم ظهر له انما خلافت السجور وفي النظم افطر وهو شاك في الغروب
نابت العامة معهم عبد الرحمن والنوف وعبد الواحد لا كفارة ولو افطر او ابرأ بها
لو تغيب كذا خلاف الفجر وفي النظم شهدنا ان انما غرت واخران لم تغرب فافطر ثم ظهر

والا فافطر فافطر
والا فافطر فافطر

باسمه كدخلوا راحة المسكون والعود والنوم ونحوها في دماغه - وفي شمع القاع
 وطب شنتاه ببلقة عند الكلام أو غيره فأنزلها لا يفسد لكان الفروه ابتلع
 ما بين اسنانه لم يضر وقال - فزفطر لور ووش الحلقف لسا ياتقن من الحسنات
 التي يفتقد ويوسع الاحترازة فصار كخيل ياتقن بعد المنصف لاجرم قد دل
 الجسم لما يكن معاذا وأمكن الاحترازة في فطر على الامح - ولا يجب الكفارة على
 الاصح ولو ابتلع سمه من الحجاج وشغها لم يفسد لانه يلاش ولو لم يضر على
 يوسف كذلك وعن محمد روايتان في روايه عليه الكفاره وبه اخذنا فيقال في
 روايه القضاة وسكن الكفاره وذكرنا المنهيه والمحتاج انما يجب لانها من جنس
 ما يفسد كيه وفي النوازل ابتلع السم من الحجاج يفسد اصله لانها
 وفي جامع الكشي ابتلع ما بين اسنانه لم يضر صلواته عند الحيثية او يوسف
 والمخلو في اصله لا يفسد - ذكرنا الباقى والعجم ان كل ما يسلق به فساد الصوم
 ففسده الصلاه ذكرنا ابو ذر في فضل محمد في الصلاه وهو الصواب ان لا يفسد
 بل يجب وان كان لغت - وذكرنا الشرا في قدر الحمض يفسد وذكرنا بانها
 لا يفسد - ذكرنا الحن واختلاف في الحما لافضل والاصح ما روى سعد بن حنيفة
 ان ذر الحمض يفسد ولم يرو عن صاحبه خلاف - ذكرنا ابو ذر لو اسكر في
 سكر انما يسلق ماء فان كان متواذرا يفسد والماء - ذكرنا الشرا وان كان في سكر
 لا يجوز صلواته - ذكرنا رجل عن الزبير لو ذاب في فيه ودخل حلقه لا يفسد وفي
 شعب واحد عن ابي يوسف لو مترك سكره حتى دخله المأكول وفي المتفاح لا يفسد في
 بين الاكل ولا كفارة في المنطه وقيل يجب عند ان يفسد فانهما والاصح ان لا يوجب
 عندهم - ذكرنا الحلوى وفي الشير لا يفسد الا بعد القتل وفي اللوق لا يفسد عند
 ابي يوسف خلاف محمد وقيل بالعكس وفي الخم كثر وكان في قدامه وكل ويشترط
 اوله ولو في كل اجبة غيب وابتلاعا لا تعرف كفاره وفي استلها مع الغرق
 اختلاف وعن محمد في ابتلاع قناعه كفاره وفي من اشتم اختلاف اكله كفارة ولو
 لم يضر لغو الحانته وعليه القضاء فوات الحساب وقال عفان لم يفسد
 فشارك في الامتداد تناول له لا يفسد في شهوته - خاف ان لم يضر تدوا عنه

افعالاً لغريب لم يكسر ولوشهد اثنان ان الفجر طامع واخران لم يبلغ فاعلم انه زانية
 كان لها شاهد بالانذار وفي سبيل الحلو اختلف المتحاررون وفي موضع اخر
 روايتان وهكذا الجواب في الفطر وفي نظم شهد واجتمع الطامع واخران لم
 تطلع او احدا كذابه فتحرقوا عليه قوم فقالوا اننا لم نجعل النطق بالاعتذار
 مفقدا فاحل في طهران احده الاول كان قبل الطامع واخذه الاخر جارية فقال
 الكوفي اننا انما جماعه وصديق له كان واحد افتداه عدلان وبيع علي
 ومضى الغاني بسلامته انظر ان العجز جاء له لم لا نظرت فقلت لم يبلغ
 جماعة من طهرانه كان له اهل اهل ان سيدهم يومئذ لا كفارة وقيل لا كفارة مطلقة
 لا على اثنين من الليل تا اقل من ايامه ثم عاهد وهو ذاك الرصوف بفتح ي عليه
 الحديث من ثمة لا فتاعله وانه قد قد عجل لانه يعجز ان يبعث اليه يوسف
 لانه ليس يحتاج شرعا حتى يستقر الرصوف بل اعادته ففكر ان عاهد وهو لا
 الغرير هو عليه وان اعاد فبذل الاجماع وان تعياد والملا لا يفسد عدل
 يوسف خلاف الجبر والاصل ما مر وان اعاد فبذل السعداني يوسف وفي الاخبار
 روايتان في رواية لا يفسد وهو ناس اصله وفي رواية يفسد لان الفعل الاول
 صار كذا الثاني فصار ملاما وفي الثاني وما وصل الجوف والوارس البصر
 من الادن والاف والدين فهو مفطر لان هذه المواضع خروفا الى الجوف
 الاثمة والحائنه كذلك عند اي حينه خلافا لما لا لم يبلغ من متعددا وفي ههنا
 عن ابي يوسف في السوط الخاره وفي الشرح خاض الماء فدخل في اذنه فقل
 لا يفسد موقدا لا لا يعقل عليه صلاح البدن وان دخل الى من فسد لا تقابل
 النفس وان عجب الماء يفسد قيل لا يفسد وقيل يفسد لانه وصل الى الداخل
 فبطل لا يفسد في الصلح ولطعن في حق الرجم في جونه قيل يفسد كالموضب
 حشيه وقيل لا وهو الاصح وفي الاجناس دخلت ففعل الى جوفه ثم خرج لا
 يفسد وصل الى ابواب الجوف لم يفسد وما لا في بطنه فبطل في النظر والمطر
 ولنا لان الاحتراز في النظر والمطر دون الخوض لما اذا دخل او
 العابر في حلقه لا يفسد دراهبا ليس وحلقه الكا في حلقه جامع لا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

وَقَالُوا نَحْنُ
مُأْمِنُونَ بِالْجَبَلِ
وَالشَّعَرِ وَالْمَلْعُونِ
الْإِنْفَارِ
الْمَعْرُوفِ
الْمَعْرُوفِ وَالْمَعْرُوفِ

الكتاب في الفقه
في الفقه
في الفقه
في الفقه

سفر

رجحا او حاد فلهذا ان يظن لانا الزيادة سبب الدلال وانما يعرف ذلك بالزيادة
 او بول ام طبيب حاد فاصله جواز التيمم ان حاد رادة المرض وانتهاده وجواز
 الصلاه مستلقيا لبع الماء العين زاد مسلم عدل وفي المعاري يجوز الاحتياط في
 العين والمرض الذي يصل منه الماء كذا البرد في خوف دهاب العيون او في
 الغطر وفي شح القاطي الحامل والمرضع لو خاف على نفسها او ولدها ان يفسد
 وتقت ولذا الامامة اذا ضعف في الطعم والخبر والعسل فحانت وفي كذا الذي
 موكل السلطان للعارفة فاشتمد الحز وضعت فاكل لم يكفر ومن خاف الضعف
 وهوان زوال العدة فله ان يظفر ولا يابس اسوالا للطيب بالغذاء والعسل للصائم
 حتى خلا الطعام السوالا لم يفسد وعن ابي يوسف وهو يذهب الى كراهة الطيب
 لحوا الطهر والشاقي يطهره بالعسل لزال الخلو المرفوب فيه يار مفع
 العلك للصائم ما فيه من الشبه بالطهر فيل هذا اذا علك مرة اما اذا لم يزل
 يبعث ان يسهل لانه لا يوس من ان يدخل جوفه قبل هذا اذا كان يبصر فلان السور
 يلحق ان يسهل وان كان معلوما لانه يؤوب وفي المعنى اشار الى انه لا يبره لغير
 العام لكن يستحب للرجل تركه لانه من فعل النسيب لغير السوالا للرجل
 وعن البرد ولا يكره في المارة وفي الشاقي وغيره ولا يابس للصائمت ان تضع لبيها
 لها ما اذا لم يجد منه بيا وبكره لما وقت المودة لانه تعريض للفتن عن غير
 الا ان يكون زوجها في الحلق فيفاد ملحوه الطعام او قل صلح وهذا كراهة للصائم
 دوا لعل عددا الفوا لغيره جسد من ربه وعن ابي حنيفة وان يوسف اكره له
 ان يعضن الشبرد وعن ابي حنيفة يكره ان يعضن في الما دون ابي يوسف لابس ان تلفف
 بثوب رطب ويعيب الماع راسه للبرد وفي الاصل له ان يقبل ما يشاء اذا
 امن على نفسه قال الملواني لما حاده على المباشرة الفاحشة ولا يابس
 من صدره صدرها ويظنه بطهنا كذا البقال يكره المباشرة الفاحشة لاجل عاتته
 لا ثوب والتقبيل الفاحش وهو من الشفتين وعن يوسف اكره ان يخلو باره
 اذا كان يشق وحاف على نفسه بيا ما يوجب الصيام
 ندر صوم يوم الغطر واليام الحرة والشرق فاصطفتها ولذا لو ندر صوم سنة

المصاب

منه

بفتح

متابعة

متابعه صامها هذه اليام وقضاها ولوندر صوم سنة ففي حنة وتبين
 وعليه كذا ان نوى صياما والمسئلة على وجه ان لم ينو شيئا او نوى نذر او نذر لا
 يكون صياما قدر لان الوضع له وان نوى صياما وان لا يكون فلا فحين وان نوى شيئا او نذر
 مدد ومن وصا ابو يوسف عين في الاول ونذر في الثاني لان اللفظ حقيقة
 في النذر بخلاف في العين وما لا يجتمعان فادانوها فالحقيقة اولى وان نوى في
 نوى الحان ولها ان هذا لم يحرم الحلال وهو الاكل لكر اجاب الصوم مقصود في
 بحر الحلال لا فاد ان وجعله مقصودا فيكون نذرا بصيغة صياما معناه كالا قاله
 فتح في حقهما بصيغتهما مع حق الثالث معناها وقال نذر والشاقي لا يبره نذر يام
 العبد والشرع للرب الا لا صوموا في هذه اليام وفيها الذي دليل الكون وكونه
 ولو شيع في صوم ما منوطا وقطع لم يقرب وعنها يقضي لانا الشرع كان نذره ولا ي
 حينه الشاقي ترك للهي والشرع امر بقطعه فاستحال ان يام غيره فاما النذر
 بلزمة القربة الخاضعة والمعصية في مباشرته وفي الصلاه وايتان عن ابي حنيفة
 والاحرام على وجهه مني لازم اصحت صامعة مقطوعة او نذرت وانفرت
 حاضته فقت فان لم تقطربا الشرع حتى حاضته ففي القضاء وانما في
 واجها القضاء لان شرعها كدورها قال الله على صوم اليوم يقدم فيه
 فلا تقدم بعد الزوال او الاكل والخبر او النعاس لا يبره وعن ابي يوسف
 يبره قضاء لو نالت غداة حاضته فيه خلاف ما لو نالت يوم حاضته او يوم
 اكل فيه لسا المعلق كالمسلسل بشرط ندر صوم رجب فصام قبله اجزا
 لانه اذا ه بعد سببه وهو المدرجان كالوند ربا لصدة في رجب تصدق
 قبله وعند يبره ونذر لا يجوز عن نذره لانه عباده بدنية فلا يجوز تقديمها على
 وقضا صوم رمضان والاختلاف في تمام الصلاه والاعتكاف في رجب والح
 في سنة كذا كذلك فاما التزام الصلاه في مكان واداهما غيره جازا لا اعتكاف
 فانه يضطر الادائية او في مكان افضل منه ولو عني نذر الصدة يوما او درها
 او ثوبا لم يحترمه خلا في ولو علق النذر في من هذا بتقديم فلا يبره او نحوه ففعله
 قبله لم يجز بالاجماع لانه تعليق السبب بالشرط وكان عندنا قبله وصي

فصل في

في دور ماله شحير يجوز ان يقال بل يومه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ونحو ان
يقال ساجدة وثانيون ركعة لكل يوم ستون ركعات تلك صلوات ونحو ان يقال
لكل يوم خمس صلوات بمثل المزمومات الا انه ينتفع بالغيب ويؤجل في نور صلوات
سنة ان غنى الفرائض لا شيء عليه وان غنى عنها عليه وبكل المغرب ولو ترك ركعة الى
يكن له فيه ويتبين ان يكون هذا ما لو تولى سوا وتبيل في قوله لله على ان اقل
يوما يلزم ترك ركعتان وفي الثاني عند جمل علي المذهب شرط به يكون منه
او طلب منفعه او دفع مضرب لزمها لو قام على ما في الاخرى عنها بالمكان
وان علمته على ان يكون صحيح وان لم يجمع او حشنته في يومه بسبعه
اليوم وعليه انك ترا الشايع وهو مذهب عمروا بنه وعاشه وحفصه

الركعة ما هو عليه

في الركعة

حسب الوقت
وقالوا عليه السلام
لا يجزئ امرأة
الا مع امرأة
الا مع امرأة
فان قلت بعد ذلك
الا يجزئ امرأة
ومع من اذن
ولا يجزئ لوان
يخبر بها بعض
الانبياء امراء
واما الخ فمجهول
حد الحديث

كتاب الحج على من سلك الزاوة

والواحد عليه وقت حدود اهل ماله ذا هبنا وجاها فاضلا
عن حاجته وحاجه عياله وهو حرمه بل بالحق صحيح والطريق هو ان
يكون الغالب فيه السلامة وقيل الا من شرط الادا حتى لو مات قبل ذلك
لزمه الوصية وكذا المحرم اذا كان يتباهى بين مكه وسيرة مشق
وقيل ما شرط الوجوب ونفعه المحرم في ما لها وقيل في ماله ولو كان بينهما
محريل ان كان الغالب الهلاك فهو مذهب وقال الجمهور هو عند حال
في الشايع وفي شرح البردوي ليس بعدد عرفنا وعدنا في يوسف عز وهو
قول الشافعي وفي الاجناس اذا اهل بعض الحاج وهو عند ترك الحج فانت
تاويله مالم يلحق الا من شرط دفع مثله العي والنفع والاتحاد عند غنى
خلاته اذا اوجد تأييدا وفي المقعد والمفوض روايتان اذا اوجد ما يحمل
ويقال مالك والشافعي الاستماعه سلامة البدن بما الوجوب على التوسع
عند جمل ما لا يشرط ان لا يكون وهو لو كان الشايع في يوسف على التيقن
وعن ابنه روايتان قالوا في تركي على هذا الركاء والكفارات والندور
المطلقة وقتا ايضا وقوله على رواية اخرى ان حدث في الطريق عند مات
لوا كان كوت الصلاة ومع اختلافهم اجمعوا على ان من فرط على اذا الحج فلك

في

او عن طريق آخر لم يفسد طعمه ويوصي به ان مات وفي المتفق ايضا ان من
من اعنته فحوان كان لا يبدع على قصاصه وان مات ولم يقضه وجوب الا واحد به
ولا يكون عليه فيه عام وفي الشافعي عن يوسف لزمه ان يسقط وان جدد الا
عليه وكذا في الحج وعليه ان يسقط ترك الركاء لمن وجده في المتفق ايضا
ما يح به وقد قصد الغرض في الحج به ولا يتبع وهذا قال كتب افضل الصدية على
الحج فالحج فقلت الحج عليها قلت ولست به واجبه الله في العروة وفيه
الاحرام واوقوف بعرفة وطواف الزياره من لوات واحد من المحرم حتى لا
يقوم شيء فاعنه واجبات الاحرام من الميقات والسعي من الصفا والمروة
عز دلالة في الخلوع عند الاحلال وفي الجمار وطواف الصدف ونحو الحج تركها
ولكن يلزمه دم وسنة طواف النية والربيل في الطواف والسعي بطواف
بين الصفا والمروة والميمنة على ايام العيد ونحو الحج مع تركها ولا يملك عليه
ولكن يسعي وعن الصفا لا شك في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان ولما
اشك في السقوط من الرجال وانما الوازي بالسقوط لكثرة ما يلهي عن الحج
وعنه وبه كان يفتي الورى والنزح الى الصغير حرجا وابواب الفضل في اسان
وعن ابن حبان للبر على اهل حراسان حج مند كاسنه وذا على اهل البيت وسنة
ست وعشرين والتمايلا اقول هو نيفه وعن اهل الواقي خرج حجابا نالا
سار مرحلة قال ردوني انك سباجيه كبيره فرده وعلى جواب الكتاب
من اراد ان يحرم بالافضل ان يحرم من مصره اذا انش على حفظ احرامه والافضل
مبقامه وهو ذات عرف لاهل العراق واهل الشام تحفده لاهل المدينة
ذوالخليفة واهل اليمن يلم واهل بخارى قرن والاحرام ان يلبس بلسانه ويؤوي
بقبله الحوز من قصد مكه من غير طريق احرام اذا احادى ميقاتا من هذه المواقيت
ومن كان داخل المواقيت حاج الحزم في ميقاته الحزم يحرم من زاره والمخرج
الحل نسرها الاحرام ولكنها الطواف واجها السعي من الصفا والمروة ونحو
منها بالحق او التمسك القرآن الجمع بين احرام الحج والعمره ولبس لباس احرام
واعمال العروة على انصاف الحج الحمت من لاهل العرب والحج في شهر الحج على الصحة

في

سفر واحد من غير ان يلزم باهله خلافا بينهما **ام** البيت ان غمر عليه فاحرم عنه
 اصحابه وورقوا به في الواقت وقصوا به المناسك جازعاً عند الحنفية كما لو
 صرح به اذ امرت واميت فاحرم عنى وكذا لو احرم بنفسه **م** اقم فقصوا
 به المناسك وتاملا لا يجوز كما لو فعل عن النائم ولعلنا لم يحرم هذا لغير اصحابه
 ولو صاد المحرم من المعنى عليه فلا حرام اعل حله لان احرامه لذلك لانه متى
 احرم **م** بلغ او كافر احرم **م** اسم وذلك قبل الوقوف بقصد جسد الاحرام وتحريمه عن
 وجه الاستدلال لان الاحرام الاول فحين لا يباحث القضاء بالاضاد ولا الحرام الحائض فيه
 فارتفع بالتحريم ولو مضى لصلى على الاول كان ذلكا العاصم **م** ثم يعنى جسد
 الاحرام لان الاول وقع لازماً لانه اهل اللزوم فلم يفسد بالتحريم فوقع فلا
 عيب دخل معه **م** يولاه بغير احرام **م** ادن له فاحرم بالجزء منه اذ اعتق لمجاوزه
 الوقت بغير احرام والضرر ان اذ ادخلها **م** اسم واحرم او اصبغ بلغ بعد الاول
 واحرم بلزومه **م** دمن العبد كاطب يحرق اسه الا ان كان لا يملك الاحرام لحق
 المولى وقد نال حقه باذنه فيلزمه **و** اما الصبي غير المأخوذ **و** ذاك الكافر كالمطبخ
 بالشرايع

باب في القنات بغير احرام

الناس ثلثة اثنان وحلي وحرم اثنان جاور القنات بغير احرام وهو يربط الحمار
 العرة **م** احرم وحل لزمه دم لمجاوزه بغير احرام وهو نقصان وجوب تقاضيه الاحرام
 بالدم فان عاد الى القنات قبل ان يخل بمكة ولم يجره سقط الدم خلافا لزم
 فان بالعود لا يطهر انه لم يجاوز غير محرم لما تدارك حق القنات في اوانه
 وذلك قيل الشروع في الاعمال فان لم يربط لم يسقط خلاصتها قال وجوب الدم
 بترك المجاوزة محرماً فانه لو احرم قبل القنات وجاوز به غير مطبق لم يلزمه
 دم وقد نال في ذلك حين عاد اليه محرماً وتسا احرامه داخل القنات رفع
 ناقصاً وانفاغه حقيقة الانشاقا عاز من غير احرام ولم يحرم حتى عاد
 واحرم عنه لم يلزمه شيء بالاجماع لوقوعه كاملاً ولو جاوز به **م** عن احرام
 وطاف شوطاً واستلم الحجر يسقط الدم بالاجماع لمقرره على القضاة لولا ان
 هذا الاحرام يعم اوضاعاً او ذوات وقضاها باحرام عند القنات فلا دم لان الذي

احرام الصبي
 والعبد
 من

كان ناقصاً قد زان الحلي هو الذي منزله داخل الواقت خارج الحرم كاهلستان من غير
 ونحوه ومن حصل به من اثنان او من قبضاته الحجر واحد مترام او غير من اثنان او اقل
 المحرم **م** احرم به وكالاتا في اذا جاور القنات **م** احرم وحل العود جميع وجوهها
 كذلك الحرم هو الذي منزله في الحرم كاهل مكة والرافها ومن حصل به من اثنان
 او حل قبضاته الحجر منزله اوجببت **م** شام الحرم وللعمرة الحل فاذا احرم في غير شانه
 فهو في جميع وجوهه كالاناق والحل **م** من قصد مجاوزة ميقات واحد فله ذلك
 غير احرام كالاناق يقصد الحل والحل يقصد مكة او مكة يقصد الحل والمجاورة
 القنات **م** يعود الى مكة اثنان دخل مكة بغير احرام لزمه حجة او عمره للحرف
 لا يخاف من الواقت الاحرام ولو عاد الى الممات من غير احرام ذلك فاحرم بحج الامام
 وحج سقط ما زعمه بالردوب وقال ردوا لهما لو كونا استغفرا اني فعلت بقلعه
 في الانبعا لم يلزمه شيء اخر بخلاف ما لو حلت السدة لانه صار ديناً ولا يسقط

باب في التقليد

التقليد سنة وهو تعليق شرأه فعل او عرو **م** من ادعى او جلى بغيره
 وهو مخرج في هذه المسئلة اقران او تطوع ولا يقبل الغم لقول ابن عباس لا يقبل
 الغم والجلد احسن لانه يقيه البرد **و** الاشعار مكرهه لانه تعذيب بالحقايق
 وعندها مباح لانه عليه السلام اشعره يديه وهو حق سنا من الميسار **م** قد
 بدنه تطوعاً او بدنه يديها الى مكة او جزا صيد وتوجه معها وهو يربط صاعداً
 لان سماعنا بصريحاً اذا قرت به قول وهو التلبيه او قول هو خصال
 الاحرام والتقليد والتوجه من خصايصه ولو تلاها وبغتها بغيره لم يصح
 محرماً حتى يلمحها لان بوجوبها يصير فعلاً بفعل الحج الذي المنع والقران يصير نفس
 التوجه لان هذا الهدى له اثره بقا الاحرام حتى يباح له الظلم من العروة اذا
 توجه معها **م** كان له اشارة الى اشارة ايضا ولو خلاها وتوجه معها لم يصح محرماً
 لانه ليس من خصايص الحج فانها قد تجلب لدفع البرد وكذا لو اشعرها وتوجه
 معها عند ان يجزعه لان الاشعار حرام عنده فلا يصير به محرماً وعندها يصير لانه
 من شعرا بالحج والتقليد الغم لا يصير لانه ليس من خصايص الاحرام

فذلك

الهدى من الليل والبصر والغنى والبدنة من الليل والبصر والغنى كذا جعل
ولا يجوز في الهدايا والنفيا الملبوع العظيم الاضاح وهو الذي لم له اكثر السنة
او التي من العز وهو الذي لم يسته او التي من الجاهل وهو الذي لم له حسن سنين
او التي من البصر وهو الذي لم له مستان **باب**

حرم قتل اسب اذ علم عليه عدلان بقتله في الموضع الذي
قتله من ان شأ قتل بالهدى يشترى بها هدايا تخرج الحرم فتسود لان النجس
لا يفرق فيه الاثمة وان دفع في الحلال اجزاء من الطعام بالقيمة فيعطى كل مسكين ما سلم
فيتم نصف صاع وان شأ أكثر بالقيمة طعاما فتمت لكل مسكين نصف صاع او
صام يوما مكانه في أي مكان شأ كان فوبها قرية لا يحصى بالمكان والحيار اليه
لان الواجب عليه والحكم لعرفته بالقيمة وقال محمد الخليل ان الحكيم لقوله
تعالى علم به ذوا عدل فان حكاه به هدايا يهدى من النعم مثل المقتول في المنظر
مقتى النعمة البعيد وفي جوار الوحي بصره وفي الصبي شأه وفي المارنب عناق
أوجدي وفي اليربوع حشرة لقوله تعالى الحزنا مثل ما قتل من النعم **المواظ**
بالمثل الحلال من حيث المعنى فان لم يكن له مثل الحرام والهدى يشترى بقتله هدى
وان حكاه لطعام او الصيام فعليه ذلك ولا ياكل اكل ما فحرم من الصيد لانه
تعالى صاه قتلوا **باب** غنم الشافعي على الحلال لان التي من حرم **باب** الحرام فان اكل
منه الذابح يبلان يودي جزاءه دخل صان ما اكله من الجزاء وان اكل بعد
ما ادى عليه فبعد ما اكل لانه تناول خطيئته احرامه وقال لا شيء عليه
سوى التوبة حاله غير الذابح يحرم قتل سبعاً ابتداء من ان يمس من اللق
فيه لله تعالى قد اذن له بقتله بخلاف الجمل الصور لان التي فيه لاله
ولا اذن منه فان قتله مبتدأ ان كان شأ طبعه الابداء لم يضر الحريم
خسه بقتله من اجل الحرم الحلال والقائه واليه والعقرب والكلاب القفوف
والذئب فاما غير ذلك من السباع فانه يقتله لكن لا يجازي قيمته دماً لان
يقتله تربية على الفاء بمعنى التناحر للمواظ وذاعين معتبرين في الحرم
فان قتله محرمان فعل كل احد منهما جزاء لانه جزاء الفعل فيعد وتعد

الذئب

الفعل بخلاف الحلال ان اذا قتل عجب عليها جزاء واحد لان الوجوب بامتناع الحلال
احرم وفي يده ضيقه فعليه ان يرسله لان عليه ان لا يتصرف في الصيد فان ارسله
من يده انسان ضمن لانه اتلف ملكه وقال لا يبيع لانه اجنسب وان ارسله ود اليد
ثم حل بوجهه من رجل اخر اخذ منه لانه ما ارسله عن اختيار فهذا المعنى يدل
انه لو ارسله لا غدا الاحرام يكون ذلك باحده ولو كان صاه في احرامه ثم ارسله
فالاخذ احق به لان الحرم لم يملكه وقيل يملكه ملكا فاسدا **حرم اخذ**
قتله حلال في يده فعل الاخذ جزا لانه كان مملوفا عليه وقد قدر ولا ضمان
على القاتل لانه حلال وان كان حرم ما فعليه الجزا ايضا **باب** وضع الاخذ ما ضاع
خلان الزنوا والساقى قالوا لعله الاخذ فلا يرجع به **وقيل** ادع عليه
فان علم شرف لسقوط **احرم** ومعه نقص فيه صيد او في بيته لم يكن عليه
ارساله خلا لان اي ليل والشافعي قال لانه كان في يده **وقيل** لا ينزل
له منه بعد الاحرام فهو كمن جرح صيداً ثم اجمهم بات الصيد فلا شيء عليه
باب اخذ حرمه او قطع عضو اسنائه او شق من يشه ضمن ناقصه اذا اخرج
من جيب الامتناع وان اخرجها فالقيمة **باب** حلال جرح صيد الحرم ثم زارت يشه
بمات منها يضمن ما نقصته الجراحه وقيمة يوم مات **باب** يوسف يضمن قيمته
يوم الجراحه دون الزبائحه الجاني على صيد رجل او عبده او شاته ثم اذا زارت
قيمتها مات منها يضمن القيمة يوم الجراحه دون الزبائحه كذا هذا **باب** ولو شق
ريشه او قطع ريشه فخرج وتنت ملكا او ضرب عينه فابقيت ثم زارت الفجر ارجحه
لا شيء من السن اذا نبت ولو لم يكن فيه غيره **باب** يوسف عليه صدفه فان نبت الش
هال ينفق الفان لم يرد كرهه فاجحد واختلف فيه **احرم** طيئة من الحرم فوالت
ثم انشترى ولدها ضمن جزا اكل لان اللحم مضمون نفوسا الولد على صفة فان اكل
ضأن اللحم ثم ولدت **باب** او فلا شيء عليه لانه ملك الام باءه الجزاء محدث
الولد غير مضمون **باب** محرم دال جلا على سيد فدمه فعل الدال المرفا
لان باحرامه انتم امائه وبالذلا له فوت كالودع اذا دك على سرقة الووجه
ويحل اكل السيد رمايتان **باب** محرم قتل برعون او ذبا او بوه او غلة فلا شيء عليه لان

التي عنه قتل الصيد اواز له الثفت وان قتل قتلته يلزم ماشا لانه متولد من الثفت الا
ان تترك القتل بالادى وقيل كسيرة خير وفي الحسن والثلث بقية من طعام وفي
الاكثر نصف صاع وفي الجواردة شدة حرم لصد بغير صيد او شدة من قتلته لانها
اصل الصيد ولو خرج منها فخرج ميت ضمن قتلته اذا كان علم انه كان حيا وما زال السر
وان علم انه كان ميتا فلا شيء عليه وان لم يعلم فانقاس ان لا يجب الجزاء في الامتحان
حب ولو جلبها ضمن ناقصة اعتبارا للخبو بالكل ويذكر بيع هذه الاشيا لا يخلو
المنزعة يودي الى الغش لها وذلك لا يجوز ولو باعها جان لانه مما صنع لم يفسد
ميتة وشعاع له وله ان يجعله في الجزاء ولحم ان يبيع الفاشاة والرجاجة والبطائن
يكون عند الناس وقيل بالثمن لصيد لانه من غير قتل الصيد وهو اسم للشيء
المستع بقوايه او جناحه وهذه الاشيا ليست كذلك حرم او جلال قطع شجرة
الحرم ان يثبت بنسبها وهي مما لا ينسبها الناس من قطعها للجدب لا يمتلأها
ولا يعقد شوكها ولا يدخل للصوم في هذه الفية لانه غرامة الاكلاره وانما
ينسبها لسان فهو ملك فلا يباس بقطعها واما ما ثبتت بنسبها وهي انسبها الناس لانه
كالغار ولا يورث خفيصة ولا يقطع وقال ابو يوسف لا يباس لري لان النسي
عن القطع قتل لا فرق بين القطع بالخل ومن القطع بالاسنان اصل الجيرة في
الحرم وفرعها في الخل فهو في الحرم وكذا الصيد قوايم في الحرم ورأسه في الخل
وعن عكس فهو في الخل اذا كان نائما في الحرم وقوايم في الخل فهو في الحرم
وفي الطير على عين اصله في الحرم وفي الحل سطر في الحرم وان كان يعقن
الاصل في الحرم وبعضه في الحل فهو في الحرم قصد يعقن قوايم في الحل وبعضه
في الحرم انه من صيد الحرم ومن الحلال صيد في الحرم الى الحرم ومن الحرم الى
الحل فعليه جزاؤه وهذا ارسال الكلب فان كان الرامي والصيد في الحل لا ينسبها
تقتض من الحرم مستثناه السهم لا شيء عليه ولذا ان خرج سيدي في الحل ومات في الحرم
وبوكل ميتا شاة في الحصان لا وان جرحته في الحرم ماتت في الحل فمن لا يؤكل ما لا يؤكل
سيما في الحرم واخرجها في الحل ودعده حل ولا تفرق عنه اقتل ومن وكذا الواجيد
تأكل وادخله في الحرم اخرج به ودعه وكذا الواجيد وفيه مدم حل ويغذ

محمد أخذ صيدا ندفعه الى الجلال ندفعه بكرا كاله ولا يحل ولا اولى هذا
الحرم ودفعه ٥ **الشئ** محمد من
الحافير يديه ورجليه لونه دم لانه ان الله التفت من نوع وفي يد او رجل كذا
لان الربيع كالخل وفي يده او طعن بكل واحد صدقة لانه قال النقص فكل الجير
وفي ثلثة الحافير من يده دم لانها اكثر اصابع يده مكانها تمام يده وعند هاضمة لانها
من البين والرجلين قليل وفي حصة الحافير من يده او رجلين او يده او رجل او زاد
على الخن حتى قل من كل واحدة اربعة بعد عجز دم لانه ربع او زيادة وعند هاضمة
لانه لا يبرق به ولا يترك اذا كان على هذا الوجه قتل الحافير جلالا والحرم
او حلق راسه او احد من شاربه المعيشة لانه شاة ومن يده تفت غير وعلى
الحلق والحرم دم امز به اولا وقال الشافعي لاسي على الفاعل كالباسه
حلالا او محررا محيطا

حرم اخذ من شاربه او راسه او لمس لحيه فان لم ينسها شعر فعليه صدقة
لانه قال النقص وكل الجير وقيل لو نطق من راسه او يده او لحيه فكل الشعر
قبضه من طعام وقيل لو لمس لحيه فموتت منها شعره او شعران فصدت
بقدره او تورتين وعن محمد لو سقط من راسه او لحيه عند وضوء ثلاث تعراث
فعليه هني من طعام فان اخذ ربع راسه او لحيه فدم لا راسه
في المسح والتحل ككله والجملة ان فعل ذلك في ربع شعره مقصود فدم
وفي القليل وفيما لا يقصد صدقة وقيل هذا قول الحنفية وقال
ابو يوسف لادم حتى خلق الا كثره قال محمد حتى خلق العشرة وفي خلق
المحاجر دم لا يقصد بالازالة ولا اصدقه لانه ليس بعضو تام ولا
يقصد بالخلق نفسه وانما خلق لغيره وفي خلق جميع لوقبه دم لانه عضو
تام يقصد بالخلق نفسه لان الشعور بالخلق وفي خلق العانة والابطالين
واحدهما كذلك وفي اصدوا الساعد والساق دم لانه عضو وفي اقلونه
صدقة وفي الشاربى روايد صدقة وفي اخرك دم وقيل كل لون الحلق من ربع
الحية صحت الدم بقدرها **باب**

يعود هذا يدل أنه لا يلبس الماس أن يعترفوا بكونهم يهودا أم لا أم لا حتى نرى الجهاد بدل
حالكوا وأصله فيهما قراءة القرآن؟ ذلك الحالكوا وحده لا يلبسوا الصلاة فيها
فقرأة القرآن فيها ليست بحسنة. وفي المضاف وهذا يدل أن القرأة حاشا جارية
وفي الدلالة لا يعترفوا بحسنه المستغلين بالأعمال الحسنة تطعم عن الأعمال أو فيه
تولم التعليم من غير ذلك الاستماع والاحتساب. وفي الدلالة كان الأسماء الفارقة وفي
الربا في منقوشة القرأة أن لا يقرأ في الأسواق وفي مواضع اللغو واللغو فيسئل
ليجيب الذين عن القرأة فيصطحفوا في بعضهم قالوا لا لأنه لا يقرأه تعالى وعليه فهو يصح
قال وأما هذا فوسعة على الناس وتذكير للقرأة وعن القاصي لباس القرأة
مستحبها إذا على نفسه الحائفة واحص. رابعة وكرة أنشاد الشعر الطواف لا يلبس ولا في
الشعر في هذا إذا عرى عن غيره وشكوا وإن لم يلبس لباس وقيل وكرة في الما بين. ولما
الكلام فيجاء منه ما يحتاج إليه حالة الطواف فاما ما كان من قبيل الكلام وكرة

السبعين النصف والمائة

اذ استمر في قول السعي بظن الماوي اوسع في الكل اورثل اوتول السعي د
 علي الصفا وعل المورود وعل ما قد اما الحاشية ولاشي عليه وجود اصل
 ولور بالموود وحتي بالصفا حتى اتم سعي اعداد شوطا الى الدرة لان الخراب
 خلاف الشرح وبسبب الطواف من لوان لان المشروع ابداه بالحجر وقد
 فاعبر دنا المشروع ابداه بالصفا ولوسعي بقول الاشواق واستعمل بعيل
 اتم جاز كافي الطواف وفي السعي الطواف راكا او اكله دم لان الماحود
 عليه فعله وارفع بعد فلاسعي عليه اللون ولور السعي حتى خلق وطاع
 سعي ادام ملك ولاشي عليه لانه غير موقت ولو لم يسي حتى يجمع فدم وهو
 احب من العود وسعي الحديث والحب والحافض جابر ولاشي عليه لانه غير مشبه
 بالصلاه

رَبِّ الْجَنَّةِ الْبُيُوتِ حَمْدُهُ الْعَقِيدِ

حتى جاء الليل رايها ولا شئ عليه لان وقتها باق لان عبد السلام اذن
لوعاء انه يرموا الليل وان رايها من العبد قد تم لانها في
الحواف وان ذلك حصاة رايها في الغد وصدت لكل حصاة نصف صاع

لان في ترك كل شيء فاني بعثته صدقة وفي ترك اكثر دم لانه قال اني
ترك راعي احكام الجهاد في اليوم الثاني بعد ان ترك الجهاد الثالث دم لان
كل جنة في ترك حجرة ترك ثلثها فيه صدقة وفي ترك حرس دم لانه ترك اكثر دم في
ترك الجهاد في الامام دم لان كلهما من جنس ولو احوها كلها الى اخرايم
التشريق واما على الترتيب وعليه دم الناحي خلفها وان غربت الشمس من
اخرايم التشريق سقط الرمي لقوات وقتها وعليه دم في قوله لان هذه
حنائب من جنس وهي في اليوم الثاني الجبهة الوسطى والمناقص في الركاب
فان رضى الحول لم اعاد البانية والمناقص لان السنة هي الترتيب في ترك
الاول وحدها اجزاء لان ترك كل حجرة قريبة بنفسها وقداني به وقال لئن
لا جرح لينا شعت ثمنه وهو رواية عن المجتهد في المشرع ترك من
من احزاء الارض اهانته للشيطان ترك مسج حصانه حلة وفي واحد لانها فيه
واحد وعليه رضى سنة وان رضى اكثر مسج لم يرضه والسبع هي المعمول
ينتاب الزيادة لانه زيادة طاعة وفي ذكره لانه خلاف السنة راحة راحا
غيره جاز لان المعصية وطرد الشيطان وفرصل وقال لئلا لا يجوز لانه مستحل
راحا من بعيد فلم يقع عند الحجرة ولا قرب ساكنها لم يجز وان ترك قرب ساكنها جاز لانه

المؤمن والقرآن

كون رجل من عمرته ولحقه حج من الحرم حتى من عامه وهو متبع لآلته حصل له سكن
 في سفره وانزلها على الحق الكوفة عاد وحج من عامه لو لم يكن متبع لآلته حصل له
 السكن في سفره وانزلها على الحق البصرة ويحكمها عاد وحج من عامه وهو متبع لآلته
 على حاج سفره الاول وبعدهما ليس بمعتق لآلته انما سفر آخر فان افسد عمرته
 وانما على القسار وحج من عامه واعتمر على التمتع وانفذ حجته وانما افسد الح
 يكر متبع لآلته ما حصل له السكن على الوجه في سفره انما سفر الحج لو اوافته من افسد
 عمرته فضاها حج من عامه في وجهه لا يكون متبعاً وهو ان لا يحج من الحرم او يخرج
 ولا لا يحجاً ولا يفتيات حتى يقضي عمره وحج من عامه لآلته دفع من عمره القدر ولو كان
 فساد واحد من اهلها وفي وجهه يكون متبعاً وهو ان لا يحج المكرمة بعد الفاعل عمرته

المفسدة ثم يعود وينتفع بها من عامر **الذي وجبه لا يكون منتفعا** خلافها وهو الحق
بالبحر بعد العرة الفاسدة وذكر الواجب قبل الشصالح وافضلها وانما فاسدا
تقاسها في اشهر الخرج من عامر ولو لم يخرج من المنيات بينهما لم يكن مقبولا ولو لم يكن
بينهما كان منتفعا ولو لم يكن فعل الاخذ والعنف بينهما ولو لم يكن فعل العدة للمواثيق
تتم ولا فرق في جعل للعاقبة وقال الشافعي لم يرد ذلك لان المشروع لا يتغير بمرور
الزمان **فصل من التمتع** ثم الاخذ في المشهور وقال الشافعي **القدر افضل**
لان عليه السلام اقر وعامجه الوداع لنا كثيرا لغير العدة قالوا **المرء المتنتع** انما يقال
المرء فاحرم الخبل الحق فهو افضل لان هذا وصل العدة العادة وذكر المفرد
لو احرم بالمرء لغيره ليعمل الاحرام الخ فهو افضل لمعنى القرآن **وزوج**
تبع وتحت لا يجزى ما عزم دم التمتع لانها غيران فلا يتوجب احدهما عن الآخر
اذا اراد المتنع فقام ثلثة شواهد قبل ان يحرم بالمرء لمعنى عموم
الكراهية وصام قبل وجود سببه وان صام بعد الاحرام قبل الطواف احراه لانه
صالحا في الخ فان العدة هي للزواج والشعور والقاب ان كانت متعة والله اعلم

باب المحرم من الاحرام

او عزيل او عتق او عتق ثم بحرته صح في قول المجاب دون الحد لان المحرم او عزيل
مكن وعند جلاله لا يكون اداها حلالا ولا يترب افعال احدهما على الآخر لانه
غير متزوج ثم عند ابي يوسف ترتفع احدهما حال لا يبلغ في حق الآخر لا غير
مشروع وعند اخيهما لم يشغل الا بالبريق لان التناهي للامام والواحد محرم
موقران وقد احسن **ولو احترم** محرم بقدره ان لم يات بشي من افعال الخ فهو
قارن وقد اساحت اذ لم ينعى المحرم وهو عتق وسكن وتقدم افعال العدة على
افعال الحج لانه ان اشرك ولو كان خلف الخ فوطا ثم احرم بمعه رفضا وتيمم
دم للرفق وقيل لا يفسد ولو فعل من لفران لثبنا من ذلك رفض العدة ونفي الخ
لان رفضها لا يفسد ما على الواض **ولو اتمها** وعليه للاسم **مكحل** احرم بمعه
وخاصة ثلثة اشواط اوردوا بان احرم الخ يرفع الخ لان في رفض العدة ابطالها اذ كطعية
للرفض دم وبجدة ومعه لا يفسد ما على الخ وبغيره رفض العدة لا يفسد والحق في زيادة

المرء المتنع

بمعرفته

ثم

المرء المتنع
المرء المتنع
المرء المتنع

تقاصها ودم الرضا وان ضمنها اجزاء لان النبي عن اقران لغيره **عاب**
لا يركب النبي وان كان طاف امرته اربعا او ثلثة حتى فيها وعليه الجمع بينهما
لانها صارت المتعة ولا يفسد له وقال **ابو يوسف** لا يفسد الخ
دم للمع بينهما اذا اتم احرامين **حاج** خلق ثم احرم الخ صح في اهل البيت
احرم لثاني بعدما حل من الاول **فليحقق** الدم وان لم يحل حتى احرم ثم حل حتى احرم
بصاريا على امرائه الثاني فيلزمه دم وان لم يحل لزمه دم ايضا عند ابي حنيفة
الحلول **معق** احرم باخرى قبل الحل فعليه دم للمع من احرام العدة واربعة
وجوب الدم للمع بين احرام الخ وفيه روايتان والاصح الوجوب لان المع بين
احرامين غير مشروع **مكحل** احرم بمعه فقدم الخ يرتفع عمرته اذا
وقف بعرفه لان الواجب تقدم افعال العدة وتعدو بالوقوف فانما يقف وان
توجه الى عرفات لم يرتفع لبقا المكان التقديم ولو لم يقف لكن لحاف للتقدم
لم يرتفع لان الطواف شدة والاولى ان يرتفعها لونه ثابتا على بعض افعال الحج
وذلك مكروه **وحاج** احرم بمعه يوم النحر وايام التشريق رفضا لقوات الترتيب
والافعال وكانت بعده اذ العدة وهذه الايام مكروه بالجماع وعمل الوجه
الثاني لافترين انهم بها قبل الحلق من الحج او بعده او قبل طواف الزيار **المرء**
وهو الذي عليه الاحرام وان ضمن عليها اجزاء وعليه دم للمع سبها **مكحل** فاته
الحج فاحرم بمعه او وجد يرفض الثانية لان فاته الحج في احرام الحج ويحذف عن العمل
المرء فاذا احرم بمعه دفع احرامه احرام الحجة الثانية وان احرم بمعه دفع احرام
المرء احرام العدة حتى لا يحرم بمعه من عتق او عزيل **توجه** **حاج** وقسم احرام
حججه وعند ابي لا يفسد ما رقا فيها وعند ابي يوسف يصير بمه يرفض الخ وعند
ابي حنيفة يصير وعليه رفضا ودم لرفضها وقضا حجة ومعه لا نية الحجة الثانية
قايته ولسا على **باب**

الحج عن النساء

الوصية مطلقا لغير من وطئه لان الانسان خرج للحج من وطئه ولو كان خرج
حاجا ومات واوصى بالنساء ان يحرم وطئه وهو لو كان ابي حنيفة لانه نيات
وهو قولها لان الحبيب من وطئه يحصل بفعل غيره ولو بشي يحصل بفسده بفعل نفسه

في الاحكام

وحيثما يقع من المامور في الدار والدار منتهى حتى فانه الخ والي ينفق
من ماله الميت اذا كان قد رما يكون مقامه في الدار فان كان اكثر من ذلك كان
منه ما لا ينفق وما انفق بعد ما استيقض نفقته الخ وهو ماضى وفي الاجناس والارواح
من ماله المامور من قبل المكارى او من قبله عن يده او بهر بجماله او بهر في الدار
ان سقى ما على اليد حتى يرجع الى الهلة وفي الشقاق بين فائدة الخ من غير نفقته عليه
حجه وعرة وهو ماضى للنفقة وعنه لخاصة فيما اقبل الفوت وعنه
خرج المامور قبل خروج الناس فرض فانفق المالك كله ليس على الوصي ان
يشرح اليه ما لنفقة ليرجعه وعنه احرم المامور واقدامه كره حراما
نفقته في مال الميت وله ان يقيم بعد المضي ثلثا ينفق من مال الميت فان اقام
اكثر انفق من ماله نفسه وعن المامور الذي يخرج عن الغير اذا دخل اليك لا يردك
مضى يخرج منها نفقته في ماله نفسه وكذا لو اقل اند لا يخرج الخ
ناموا في الدار وهذا كذا في المصالح وفي المساقاة فقام من ماله خراج المامور
من مكة الى مكة فثله ايام في حاجته لم يمد عا داليا نفقته في ماله في الوصي انما نفق
الى الهلة قال فان كان اقل من ثلثه قال نفقته في هذا السير عا نفقه
واذا عاد الى المصروف الى الراجح عاد نفقته في مال الميت وذكره في عا انما نفق
نفقته من ماله المستحقين لنفقه كذا في الاصل وفي الاصل خرج
المامور من ماله نفقه خمسة عشر يوما في الاصل اقام بها
الميت فاذا خرج نفقته في مال الميت عند نفقه وعند يوسف لا وفي
المساقاة الان يكون اقام اقل من خمسة عشر يوما وفي الاصل اقام بها
مستغرق الخراج انما نفقته نفقته وفي الاصل اقام بها خمسة عشر يوما
الخ فان كانت اقامته معافاة نفقته في مال الميت والا فنفقته في نفسه
ولو بعد ان يتم زيادة على المعتاد من ماله الخراج عادت نفقته في مال الميت
الا ان يكون الخدم كسدا وفي الشافعي في ماله الخ من الميت بماله من نفقه
لا يسقط الخراج ولكن مادام مشغولا بها فنفقته على نفسه فاذا فرغ منها
فعل ما للميت وان بدا العشرة ما خرج من ملكه كان في الخ وفي المساقاة فقام

بلغ ما بلغ

محمد دفع الى اخيه الفاضل بها عن الميت فاشترى بها مائة الف دينار
رد المالك والخدم من نفسه قال هشام سمعت ابا يوسف يقول سمعت ابا
وقد اجازت الخ من الميت في قول الخ جفنه وقولنا الخ له وفي الوضحة
قال ابو حنيفة يخرج به الخ من الميت وهو قول ابو يوسف والشافعي على ما
رواه هشام فان خلطها المدفوع اليه بداره فقد ضمنها فان خرج بعد ذلك فقد
اجرت عن الميت ولا يخرج الوصي عليه بشي الا ما يفضل عن النفقة وفي رواية محمد
الخ عن الميت وليس بالخ الذي اوصى بها وشي الهما فان خلطها بماله من ماله نفقها
جان وفي الاجناس عن محمد ما ذكر في الخ من الغير من الوصي مائة الف دينار عن
نفسه خرج بها عن الميت فان خرج من نفسه ورد المالك وقال الخ في الخ والميت
وان خلط المالك ماله بنفسه خرج عن الميت حاز الخ عن الميت وفي المال للميت
ان يرضى الدار بالدارين والدارين بالدارين الا اذا كان مالا ينفق في الخ وعن
الصغار لا بأس بالتمتع وهو الخ الدار لم ينفقه مع الرفقة للغير وعنه اوصى
بان يعطى بعينه رجل الخ عنه دفعه اليه فأكراه وانفق الاكرامه في الطريق
خرج ماشيا جارا الخ عن الميت استأجره ورأى البعير الى الوضحة قال ابو الليث
الخ عن نفسه وهو ماضى لنفقته بالبعية وعن بعضهم المامور الخ الخ ماضى الخ
نفسه وهو ماضى لنفقته لان الخ المعروف الخ راجبا فانرضت الوضحة اليه ولو
أجره في الطريق قال خلف وشداد وهو ماضى للمالك وعن ابو يوسف المامور ان
يسافر بمحنة ان كان مثله لا يخدم نفسه وان كان يخدم فالاجر ماله نفسه
وعنه ان يفتا بخير له دفع اجره الحامد ونظر المدوام ماله الخ خرج عنه ولا يشارك
الفوائد من ماله الخ عنه وعن الصغار ليس له ان يدخل الحامد ويعطى الخ الخ
غير ذلك ويعطى منها الخ قال الشافعي له ذلك والخ لا يسقط
ما يقبله الخ حاج ولا يداوى نفسه ولا يتحجر ولا يشترك ما للوصي او الغل ولا
با ان يشترك ما يغل شيابه ويده ورأسه من الوضحة قال ابن سله وكذا الزوج
عن عليه ما لا يشارك نفسه به المرأة توفها وبها وليس عليه ان يسقط لهما الوضحة
والغل في وصايا النوازل وفي طهارته خلقي هذا وخير ان يحب عليه ما الغل

القباب او الاثيان او السند او المرولة او السفر او الخرج مكان المشي يلزمه
 على عدم الحرف رتبة على المشي الى الصغار يلزمه شي لعدم الحرف خلافا للشافعي
 لا يوصل اليها الا بالاحرام من المقات فاشبه الكعبه وفي الماروف على المشي الى
 اسائر الكعبه او بابها او بين يديها يلزمه شي رتبة الى الحجر او الحجر الاثني عشر
 فذلك وقال يلزمه حجة او عمره وفي الجرد اعلم ابراهيم والمنشا الى الزاوية
 وفي شرح بئر الى اسطوانة الكعبه او الى قنطرة حلالها والاعراف ومن ذلك
 ومسجد الرسول ومسجد بيت المقدس او الى مسجد اخر لم يلزمه وفي المتقاع محمد بن
 علي يصف حجه عليه حجة وعن يوسف رايان في صلاة المحرم وفي المتقاع محمد بن
 علي المشي الى بيت الله ثلاثين سنة عليه ثلثون حجة او طول عمره وفي الاجناس عنده
 على الحج وان قال ليس مرة ان شافعي وان شافعي اعتمر وفي المتقاع على المشي
 سيرا او احدى عشر شهرا او عشرة اشهر او عشرة ايام او احدى عشر يوما عليه عمره
 واحد وعنه في غير شهر انة على الحج وعنه سه على فنهنا لست عشر حجة عليه
 عشر حج وعشر سنين وفي التفريق عن يوسف سه على ثلثون حجة فاشافعي
 ثلثون سنة تحريمه ان مات قبل ان يحج وشافعي فاجاب وهو يقدر على الحج بطريق حجه
 وهذا حل سنة الحج وشافعي بطريق حجه وفي التواضع شداد سه على ما ينجح
 يلزمه يقدر عمره قال ابو الليث هذا يوافق قول محمد وفي شافعي قولها يلزمه
 فلها فاشافعي ولو الواحد يحرم على ما نه في قوله حجه والخلق الخفة
 سه على الفحجه يلزمه وفي الاضاحي سه على حجة عليه حتمنا حجة الاسام
 وما الوجها الا ان يعز به ما وجب عليه من الله وفي التامير الريح حجة
 حج من عامه للاسلام سقطت عما التزم عند يوسف خلاف محمد وفي المتقاع
 عن يوسف نذر ان يحج ولا يشبه له في طوع وقال هشام عن حجة الاسلام
 وفي التواضع عن ابن عباس ان عوفيت فعلى حجة بئر الزمعه وان لم يترأس على
 لان حجة لا تكون الا سه وفي السائق عن يوسف ان عوفيت حجت لم يحج
 حتى يقول الله عان والها هراثة حجت استبان ولوقال ان شافعي لم يرض
 حجت كذا فهو نذر استبان والخلق المتقاع لا تؤول وهو خلاف الاصل وفي

نوار ابن رشيد عن محمد حلف بالمشي ونوى ان يمشي من الاطراف فهو من حيث نواه وفي
 نوار المربع عن يوسف على المشي الى بيت الله ونوى ان يمشي من طائفت عوف فالتبها
 يمشي من حيث يجب الا ان يمشي بذلك وفي نوار ابن رشيد حلف بالمشي وهو يحسب اسائر المشي
 الله يمشي الى العراء والحاجه فورد له المشي من العراء لا يحوز المشي الا من حلف
 المتقاع محمد بن علي كحجه لا الطوف فيها طواف الزاوية لا اتفق يعرفه عليه حجة
 وفي الشافعي سه على ان يمشي بغير طهاره او ان يعيا لقلبه او مع الثوب الخشن بشرط ان
 عنده وعند يوسف ايضا الا في الاول وعند ثوريه او عن يابا يلزمه بشرط ان يمشي
 وعند ثوريه يمشي كلها وليس على اياها حجة
 لاسمه في الاحرام فاحرم له المشي لا في خلاف الوعد والباطل في حجة
 جهنم فان باع العدا او لامة للشرك ان يخلها خلافا للتواضع قلنا الادراك حاج
 الى البقاء في الاحرام لا لا بد فانها لواحد بغير اذن حج ولما ان حلال والبقاء
 المشرك وفي التامير شرط الاذن في الابتدائه لا يفي بغير اذن وقد وجب الاذن
 فلم يكن عليه ابطاله احرمت حجة الاسلام فليس له وجها ان يمشي الا انها في حجة
 احرام التطوع وعليه ما لا نه احلت قبل حيفا وحمها ايضا ان يمشي عليها الا عمره
 لا انه استدرك فلو لم يمشي فوات الحج وان حجت من قبل فليعلم عمره لانه لم يستدرك
 هو التحليل والتطهير او بالسر او بغير الشعر او الطهر ويكره ما وافقه وقيل لا بأس
 به لانه لا خلوع في قدمه المبر وفي موضع للدوخ ان نفعها عن كل صوم وجب
 لسبب منها وذا هذا في العبد الا عن صوم الطهاره للعلق حق المراه به وفي
 صوم حجت حنابه الاحرام باذن باء
 حجة حرم على الطهر يعرفه في رجله لوجزه العصر مع الامام الا في وقته والا
 محرمه وله ان يجمع بينهما وصد لا يجوز ان يقدم العصر للشيخ للوقوف وله الشرع
 ورد بالقدم في حق المحرم بالحج بشرط اداء الاحرام والاسام ولو صلى الطهر وهو غير محرم
 بمحرم لم يسل العصر الا في وقتها عند الحنيفة وروى لما ان يصليها في وقت
 الطهر وعن يوسف رايان وجه حوزا النجيل المعصرة العصر بشرط
 الاحرام لها ووجه ما المنع الشرع ورد بالجمع في المحرم فيها بالحج وان ادرك

لزمه

الصوم

الصلوات بعدة من صلاة

بعض المهر مع الامام او اورد كذا شيئا من كل واحد من الصلوات فله الجمع والمزاج
 مجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء باذن واقامة واحدة لان العشاء وقت
 فاق بالاقامة الاولى ويعرفه باذن واقامة لان العصر قبل وقتها فعد
 الاقامة لتكون دليله على عقد زعمها ولا يتقبل من الغرضين يعرفه ومزاجه ولا
 يتشاعل بينهما ودرت السنة وتوفل كره ويزداد ان العصر واقامة للعشاء
 لانه انقطع عن الاعلام الاول والاقبل ان يسهلها مع الامام ووصل المغرب
 اولى من ذلك بعد ما خلافت الى يوسف لانها اقلها وقتها يدل عليه اولها
 حتى لمع الفجر لم يعد لها وقتها وجوب الاعادة لاستدراك الفجر اجمع وقد كانت
 ذلك بالكلية وكذا الوصل العشاء الطرب بعد دخول وقتها عندها الا ان كانت
 الطلوع قبل ان ياتي مردفها وقتها لعرفه فشهد قوم نهر وقتها يوم الفجر بجمع
 والعشاء لان لجمعهم فالويلس النهر وقتها يوم التوبة لاشهد شيئا على النهر
 والابطال وعلى امر لا يدخل تحت الحكم فلا يقبل ولا لا الاحراز الخط متعدي
 والندرك فابت فبسط التكليف خلاف التوبة لان العباد الموقته لا يقع
 الجواز قبل وقتها والمراه كاجل في جميع ما وصفنا غير انها ليس ما بها الا الصبح
 والغائب يسد على وجهها ان ارادت ولا يقع وقتها ولا تستلحق الحجر اذا كان
 جميع الا اذا خلا ذلك الموضع ولا تحمل في الطواف ولا شعئ من المبلين على شعئ
 حيثما ولا على ولو نقص مقدار الربوا لا فضل ان تقصر من روبر كل شعرة مقدار
 النعل وليس عليها لزوم طواف الصدري اذا كانت حايضا وليرة الاعمال اوصاف

الانكاح

ولا بد كولي او اذن او رجل فلا تستكت فزوجها فانكاح جائز للحيث
 الكبر تستامر في نفسها فان سلكت فقد رزيت ولا تستحق من الجهارا رغبة
 في الوبال لان الرد وان استامر عاقر الولي او ولي غيره او ولي يكره حتى
 شكلمه وذاك الكرمي زوجها لانها ما منه ما شد وتساكونها للحيا كالعجز
 عمل العجز فلا يغير الا على حق الولي او رسولها وكذا الولي بين الزوج كفوا والمهر
 وانما المهر كونهما رضا الا على حق الاب والمجد عندها حتى حيثه لانها ولي

بكر

فلا تلتحق

كالاجنية ذلك عندها وهذا اذا سمى لها الزوج شبيهة معه فمضى الى المهر وحل
 احديهما في اوى عي لم يكن سكوتها رضى لان رضى المجدول لا يتصوره وفي العادة
 عدلها بجماعه فستكتن وتجهان احدهما وكذا ان ذكر في لان وهو كمن والام
 بين ما زاد عليها لا يحسب وقيل ما يور وقيل اربعون وقيل ان قال قول
 رجل جار سكوتها في ارجو كحتى سمية والجميع ان الجار كذا لو استامرها فلها
 لها ان زوجها من وكذا ان يكون اقاضي كاولي في حق الانكاح بالسكوت وقيل
 لا بد من سمية المهر والا فحلاله لما وبينما فان زوجها بالاستمارة كره لا يتلحق
 المهر وسقط على الجار بها كذا ابن ابي ليل والشافعي يفتي لانه لو شرط رضاها
 لما اكفى بالسكوت كانه الغلام ولما مارينا ولا يهاجره مكلفه فلا ينفذ عليها النكاح
 بل رضاها فان بلغها الخبر سكت فهو رضا خلافا لابن مقل الانطولوجي لرضاها
 العقد خلاف سكوتها عند الاستمارة لانه لو جعل رضا مكنها الرجوع قبل العقد
 لساودها جعل رضا الحيا والميها ناعير وقيل جعل اذا دار الزوج والمهر وطرق
 بلوغ الجهر ان يبعث اليها الولي رسول فان اخبرها فتول فلا تقيم اعدادا والعدالة
 وما لا يشترط ذلك كانه حق الرسول وله هذا خبر ملزم فشا به الشافعي بشرط
 احدي وصفها اعدادا والعدالة وفي شرح بران كان اقول عدلا وان كان
 فاسنان بمسا لانكاح صدقتهام كبرته وان كان فاسقا ان صدقته مبد وان كبرته
 لا يثبت خلافتها وفي شرح ابن اليسران كان عدلا قيل لا يثبت والجميع انه يثبت
 وان تحلت حين بلغها الخبر فهو رضا لان يكون مستغفريه وذلك معلوم عند الناس
 وكجاوها ردة وراجع الى يوسف وعنه رضا وقيل ان كان عرضة فليس
 برضا وعن سكوت رضا وقيل ان كان مدعي باردة فرضا وان كانت حارة فلا
 وقيل ان كان عذبا فرضا وان كان خالفا فلا وكذلك في الاستمارة وان استامرها
 في نكاح رجل فابت وزوجها منه سكت فهو رضا خلافا لابن مقل لمع في خطها
 ولا قد ترضى في النكاح بما ابنته حالا ولو لزوج بلعك الخبر كذا
 ولا بد ردت فالقول لها هو لا رضى للمزج فتنكحها لا مالا ولما
 انكرت دعواه لزوم العقد ولا خلاف خلافا فان اقاما بينتها اولى لانها شئت لرد

وذلك

وهو يثبت عدما وهو السكوت لاجرم لو اقامه ما على انها اجابت او رضى حينئذ
حتى استويا في الجائبات ترجحت بيته لاسانه للزوم وذكر السخصي في تلك الحث
الصحيحة لا يكتفى بسكوتها وكذا لو صار الزنا عاده لها وفي الفصل الثاني
لا يكتفى بهما وفي النكاح ان كانت بكارتها في نفسه عند الخيفه كما لو زالت بوشه او
جيبه او حرف في الاستحجام او بطول الزمان او خالفها ولو زالت لشبهه فكل اولئك
لا يكتفى فالتواحيبا جلا السكوت رضا في مسائل منها الوتر مهرها مست يرك
الزوج اذا كان القايض الا وحيثما سخطا ومثقا النسخ فيكث بعد العلم بالبيع
ثم ومثقاتا اشغاف السران يظهر في الغايه منه ثمة ان احدهما عليه واصله
حاضرانا قلنا كذا في السر وقد بدالى زاجله يضا حيا وصاحبه يستحق فكتبت
تبايعا بالبيع جاز وكان سكوت رضاها كالمصاحبه ومهما سكوتت لادما لم يجزه
عند الحق رضا ومثقا عدايس في وقوعه عندهما المسيل في وقوعه في سحر او كان
سكوتها رضا لثمة ولا سبيل لعل العبد وكذا لو اهرى بعون العبد فكتبت
بطاحته ويسلم العبد المشترك ومثقا المشترك في البائع يرافه فكتبت
وذلك اذن منه لما لا ينفذ ذكره الاستيعاب وذكر محمد في الاكراه لا يجوز اذا ومنها
المولى راى في كونه يبيع ويشترى فكتبت فلو ان مثله في النكاح فكتبت لو كان
حلفان لا ياذن له في بيع او يوفى لا يثبت ومثقا الموهوب له ينفذ الموهوب بحضرة
الواهب وهوساكت ومثقا ولد لا يزل فلان دارك وفلان زانية فان
فكتبت بعد الجهر فليقل الخرج حنف ومثقا الميراث المشترك في العبد المشترك
يبيع ويشترى فكتبت موهوبه له البيع ومثقا ولد لاسان ولذا فكتبت في نفقته
مغويها من الزمة الولد وفي قولها حتى يغفل ويعوب وعنه لو هتبه بالوهر فكتبت
لزمه ومثقا باع عبدا ودفعه الى المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت
وهو بمنزلة من نفسه في قول ارمته بالرف وكذا الوتره او دفعه عن حنايه
او جفله محررا او بدله في بيع او اخرجه ورضعها او اخرج من دم عدي على رقبته ودفعه
وهوساكت واوباشه وفسل وهوساكت هل قولنا ان بالرف كالميراث وكذا
محمد واختلف في ذكره في الاقرار وفي النكاح فجهول السب بيع وهوساكت كان

قوله

افرا ارمته بالرفي لو ادعى انه حر فكتبت ومثقا وخرج الاخ والاب ساكت
حاضران ذلك في اختلاف زفر عن المحنفه والى يوسف وفي جليله لا يجوز
عن الخيفه ومثقا حلفت لا تزوج نفسها فزوجها المولى فكتبت فهي حائشه
ومثقا سكوت المولى اذا راي الصغير يتصرف او منتهابا عقارا ويعتق اقراره
حاضر فعليه ووقع القايض وقهر المشترك زمانا انفق المياخر من مشاع
سوقه فان سكوتها كالانفصام يكون العقار للبايع لان حضوره عند البيع وترك
منارعه فيما يصنع او ارمته انه ملكا بالبيع ولا حوله فيها ومثقا باع مال
غيره وهو حاضر ساكت جاز عند ابن جليل لان سكوتها دلا لما ارضا النفيحت
من اصول روي الصغير والصغير جاز خلافا لان شتره له حاجه لهما الحال
لقا نكاح رسول الله عليه السلام باهنته وهنت ست ولم يرزانه جبرها وذكر ابن
ساعما لقياس النكاح وهو قول الامم وايز عليه واما غير الاب ولغير العصيات
لهما الزوج خلافا للشافعي كما لا يكون زنا في الاموال كما الحريه الكمال
العصيات واعتبارا لتوب فيه كما الاعتبار في الارث فان زنا بها فلها الحيا خلافا
لا يوسف فعد بولاه فيلزم ولها واليهما فاصره فيتوقف الزوم فان زنت
وهي بكر وعيانت النكاح فكتبت لزمها وان لم تغفل بالخيا ولا بها فتخرج للتعليم وان لم
تغفل بالنكاح فلها الحيا حتى تغفل لان الجهل بالنكاح عذر وفي المتنوع حتى
اخذت انفسها مع رويها لدم فزاحت في الليل اختار نفسها بقول اذا اخذت
حضنت المكان لا يغال لاسد علي الاسناد ويطل احتياجل لها الكذب ولان
الكذب مباح لاحيائه ولرفع الظلم عن نفسه وكذا للشفيع ان يقول الساعه
علما بالبيع واعلم قبل الآن وان كان كذبا وكذا لا يكتفى في صدق الصبي في شتر
كل عيب وسقط ذلك وعرفته احترازا من قول ابن جليل وان لم يجد ذلك لم يتعذر
وهذا وان كان كذبا وكذا كذب الكذب في صدق الوقت خوفا من الابطال وهو ما
يكتب فيه وقد فتى بزميه فاجاز من قضاء المسيل في كرا النسق ولا يكره هذا كذا
ميفلحنا او معي غا غير صحيح ولكن هذا من المجلد من الابا فلان فيه باس
ولو قال له البكر فكتبت لان واخبرت نفسه في الزوم سكت حتى لا يخط قولها

خبر البلوغ

فله قس من الصغير روح ابنه الصغير امرأة بالق وبمن شها غفر وفتح
 بفته الصغير بعشره ومن مثلها الفجاز وقال لا يوجد الكعاب ما لا يتجانس في
 مثله من البعض عندهما يجوز الكعاب لان بطلان التسمية لا يبطل النكاح بالروح
 بخبر والصحة ان الكعاب باطل كائنهما ولا يصح تصرفه في الما القبر فاحش
 لان ولايته كغيره بالنظر وعندها الكعاب موقوف في كنهها وابتداء يجوز ان
 يوفق بينهما فيقال ما قاله لا يجوز النكاح لان لا يقبل ما يوقف شع الزمان والي الموضع
 ان يجوز كغيره البية وهو موقوف ولا حاليه والجد لا يورث ابها وسعتهما
 لا يتجانس ان غير على اجل الناس ابها الاضوية التوسل الى المصل النكاح وذلك نظر
 حتى لو عرفنا بسوء اختياره لا يصح عقدها كسائر الاولياء فلا تصرف في الما الا لا تعرض
 لها الا الما اليه وعنده يجوز بيع الحب ما لا للصغير يقبل فاحش قبل ودا الزوال النكاح
 من جانب المدا ودا الرجل اذا زاد ونقص فاحشا وكذا الزوج ابنه الصغير امرا
 بفته الصغير وعبد افعلى الحلال واجمعوا ان غير الاب والجد لا يورث الصغير
 من غير الكو لا يجوز في اوليته واجازت لم يشهد وفي النكاح اشياء من غير روح
 صغيره من غير روحه قال فان ابا يوسف اجاز في نكاح المجد وروح الشفي
 واختلف على قول في الحقيقة في تزوج المكران بفته الصغير باق من مهر مثلها
 وفي الانكاح باع الاب ما يبايى التام ما يبايى او يدبره جاز البية في قول في الحقيقة
 تزوج الصغير وسيل الشفي من بيع الاب عقار الصغير او غير العقار وسيله
 هو ادع ان بفته وفيه هكذا واراد الاستدراك لان سبق فيه الاقرار بالبيع
 بين المثل لم يشهد دعواه قال وعرض على جواب الجايز على الاكلايات
 للاب دعوى ذلك قال جوابه في محله على انه المثل السبع ولم يرد ذلك
 الاقرار ووقف عند الدعوى في بفته ويرا على ان البية او عقلت ولم اعل البيع
 لا يجوز وقبل للاب ذلك وان غضب القاضي عليه يدعي ذلك فهو او امر
 رجلا ان يزوج ابنتها الصغير فزوجها والاب حاضر وجلسوا بها جاز
 وان كانا لا يباعا لهما لا نأذا كانا ضارفا المكن جعله مباحا في الموضع
 شاهدا وبه شاهد آخر ومع غيبته لا يمكن لفرقة الاحباب والقبول سعي

في المسئلة

او عقلت
 وادعاه في الجواز

نعم

الماور

الماور
 في المسئلة
 في المسئلة
 في المسئلة

الماور من وجلا معة واحد وعلى هذا الزوج بفته الما معة حفرة وحلها
 تحتمها الانتقال اقلها اليها ولا يجوز بيعها الما معة في شح القاضى بفتح
 الاشهادين سمعان كلام العاقدين معاقرا كانا ليعلان لسان العامر
 تطولوا المص ابها ان حفلا عبا رها جاز وسعدها بحرين سمعين في الما معة
 المختار كما لا ينعقد بنائمين في الما معة قال لشيود امشدا التي وحلها
 التي في هذا البيت فقلت فسمعوا قولها ان لم يكن البيت الا حيا ودا الو
 وكنت رجلا فسمعوا قولها وفي ادب القاضي سمعوا ان رجلا في موضع غير
 وليس له مسلك آخر ويشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان أنه كان في مكان
 مستمار او من دعا وعبد او مكاتب له ابنة صغيرة زوجها بجرا لا الكفر والفر
 يقطع الاولايه وكنا لوباع لها واشترى لها وكذا الزوجها وكذا الكف
 وليس على باب **الذكر** الكفاة معتبرة في جانب الرجل
 خلافا لما لك والنورى وجماعه الحديث لا فضل لعزى على عجمي كذا الحديث ولا
 يزوج من الامن الحكما بما نكاه معتبرة ومعاني منها النسب الحديث قوله فيهم
 انما بعض والعرب بعضهم كذا بعض والموا لبعضهم كذا ومعنفة الشريك
 تكافى معنفة الوصيع لان الاول لا نسب وقول غير العزى لا يكافى العزى لان العزى
 اقرب الى النسي والعزى لا يكافى القرشي لان قرشيها رط الى قرشيها اقرب
 اليه مكان افضل والقرشي كافي للقرشي وان كانوا ابناها شتم فبطل لانه
 عليها السلام زوج ابنته من عثمان وهو قرشي والقرشي من مكان من ولد النضر
 او جمعهم ايت دونه من المنتسبين اليه والقرشي من جمعهم ايت فوق النضر
 والجلول لا يكافى الحسن لانها سعي وذلك من لها ابوان والاسلام والحريه
 بكافى لاراء لها عشره اباقها ومنزله ايت واحد فيها لا يكافى لولها ابوان
 لان تمام الاستنباط لحد وعزى الى يوسف بكافى لان الاستنباط يقع بالاب وقيل
 محمد معه ومنوع لمسله التعرف والذكر كسل لا يكافى لولها ابان في الاسلام
 ولها في الحريه لانه مشرف بنفسه ومن نفيها وابها والذكر كسل كذا في الحقة

مسئلة

في المسئلة

في المسئلة

في المسئلة

والفقد ومطالع
 في المسئلة
 في المسئلة

من عظم بامرها
والواحد سول
كبر العبد

أخضع من جانب الزوج لآدميين وهذا لا يصح رجوعه حتى لو كانت هذه حايطة المرأة لمصلحة
ظروا المجلس فسطل لأنه ليس بينهم رجوعها قبل قول الزوج هـ والاعراب في رجوعها
من قبضها ما هو **أ** انتهى وأما قوله فكلتي أنا زوجها من نفسي وليس بها
ولم يعرفها الشهود وسعهم فهاين الله وقسمه بغير علمها واسمها هو حايطة أخلاقيها بالجد
وفي التوارك وقيل لم يربطها ولم يعرفها الشهود لا يجوز النكاح لأن الغائب بغير الشهود
الآن ترى لو كانت تزوجت امرأة وكنتي لا يجوز وفي شرح الفقيه لو كانت حاضرة
مفتنة ولا يعرفها الشهود فعن المجلس وبشروط وقيل لم يرتفع نكاحها قبلها
المتهود وفي الشافعي لو أخذ يقول طرفي طلع إذا كان البدر سمي ونحو محمد
يقولون وإن لم يسم لأن لو قيل هناك رسول من حيث أنا الحق ولا علم به والواحد
يعبر سوا من الجانبين وجهه الظاهر أن الخلع لا يجب فيه البدر من غير تسمية
وتحاشا فيه الطلب الزنا والنفقة والواحد لا يصح ستره واستقصا إذا
لم يسم وفي المسمى لأجابه إلى ذلك واعتق علماء مال والطلاق على ما إذا كان
والصالح عنهما بعد ومثرا العبد نفسه من مولا ما به من هذا وفي شرح الفقيه
قال أما أنه أخطأ على ما أو ما شئت فقل أنت أخطأت لا يقع لأن لو قيل الزوج
ولو لم أخطأ فنتى أنت هذا امرأ طلاق لطف الخلع ولو لم أخطأ فنتى أنت
أخطأت بالغ لا يقع ما لم يقبل الزوج لأنه فرض المأخر التغيير وهو استتلاف
على هذا النوكيل بالطلاق لو خالف لا يقع وإن كان قبل الدخول ولو لم يخلع
بالنكاح فانت أخطأت فداويه لا يقع ما لم يقبل الزوج وفي روايه صحيح ويحسن
المعسر وكذا لو أخطأت زوجها فهو طلاق لا وجه وفي شرح بذا لو قيل يا له
والعبد يسمي ويملك من الجانبين وكذا لو قيل يا له يا عبد جاريته برفضه
فوجه جاز وكذا لو لم يرك نفسه ماله على ما وحده نفسه من ذلك فقول
جاءه والواحد لا يملك البعير ولا جاز من الجانبين وكذا لا يصح وكذا لا يملك
تقاضي ولا يملك للطلاق إلا بالاعتناء وكذا لا يصح الموطأ وكذا لا يملك للطلاق
الزينة نفسه ولا يملك من الجانبين في حصة فله ولو لم يسم فله ولو لم يسم
العلموا لقبه والرجل فاقول أما الصلح فأكبر عاقل أو كائن أو طلاق

القصر والحدائق

عقول لا يتولى لآفة ما دام له زعم المدعى وان كان المدعى بانان وثقا اعلم ان المدعى
يتولى لآفة اسقاط وان وقع دليل الحسنى لا يتولى لآفة ما بذله واما القضية في العرش
لا يتولى لآفة ما بذله وفي ذوات الاشياء لا يتولى لآفة ما بذله وفي الرهن لا يتولى لآفة
صحة ما ادى اليه وصلا لآفة ما بذله لا يكون قابض من نفسه وسبيل وفذ كذا قالوا
فصريح وفي وصايا النظر اشترك الالب ما مال للصغير باقل من ثلثه ما مال
في مثله وابع ما له من الصغير يارب من وقتته ما يتعاضد في مثله جاز لا في الرهن
وفي بوعه فوجزا لا في ثلثه وفي فيه فطر وفي الجار وفي ان الفل فطر
الاب بشر ما له وله لا يبرى منه حتى يقبض القاضي وكذا من الصغر لا يقبض
من الاب ليرامه القاضي ارده عليه وفي انشائي للاب ان الصغر ما له من الصغير
بدل للصغير على نفسه ما له من مال الصغير بدله على الصغير لآفة مال
بيع ما له منه بشر ما له له ضم وكذا الرهن ولا رهبان وفي التغير بمال القاضي
بيع ما له من ثلثه ويشترك ما له اليتيم لنفسه فوجزا من جاز رجله لنفسه لا يجوز
والاب ما له من هذا اوجه الصغر من نفسه ومن ابنه او من كذا يشاهد له
بحر في جميع النافذ لا يشترك ما له التيم من الواجبات وان كان هذا انما جعله
وصبا وفي الجاهل من على بيع ما له القاضي جاز بيع ما له اليتيم من امته او لغيره
مجره لو وكل الاب بيع ما له نفسه فباع فاشترى الاب للصغير جاز في احوال
وقد الاب جاز بيع ما له من الصغير وبشر ما له الصغير للاب فقول الوكيل الجبر
الا ان يكون الاب حاضرا فقبض جاز ويكون له عمده من جانب الصغير على الاب
ومحانب الاب على الوكيل وقيل على العسر ووكلا جازا لشر او اخرا لبيع فباتع
الوكلا جازا لشر او لعقد فقام بالثمن وسع الصبي المادون وشاوه مع الاول
بحر بطريق المعادله واما يتعاضد فيه كباشه الاب مع نفسه فان اقر بالشر
الفر من الاب المتشوق منه ليجز الا ان يقبض بها عنه الشهود وكذا لو كان الاب
قبض هذا الثمن من مالي لا يفي وفي جميع المناطق لا يجوز ان يشترك ما له التيم
لغيره ما به وكذا امر الواجبات ان يشترك له ما له التيم فاشترى له ليجز
وفي ادب القاضي يجوز للواحد ان يشترك لنفسه او بيع ما له من التيم على غيره

يوسف اذا كان في
الدواجن و
هو احدى

امراه الى الف فراد سو قضا احد لانه خالف قضا ونقضوا لان دخل بها قبل العلم
 بالزواج فهو على خياره ان شاء اقام معها بالمسي وان شاء فارقها وكان لها الاقل من المهر من
 مهر المثل لانه لما زاد الغلب فاسد كاهذا اذا زاد شيئا معلوما وان زاد شيئا مجهولا كان
 زوجة على الف ودرامتها او على الف وعلى ان يحد لها بطرا الى مهر مثلها ان كان الف
 او اقل جاز لانها من جهل المهر صير الى مهر المثل ومهر مثلها الف او اقل في مهر
 ذلك فليصيرها لقا وان كان مهر مثلها اكثر من الف لا يجوز المهر الحز ان زوج ذلك
 وفي المتقاعن مجرده لرب رجل ورجوعه الى الف ورجوعها على الف ودخل بها و لم
 تعلم فلها ان تزكو النكاح وتاخذ مهر مثلها لان النكاح لم يقع على الف
باب في النكاح الفاسد تزوج حامل من زنا جارية لا يفيها
 حتى تلده **الف** ابو يوسف وهو قول زفر والحسن ورواي عن محمد لا يجوز لان النكاح
 للولد والاستمتاع وحمل الولد مشغول والاستمتاع حرام ولها النكاح سبع اشياء افراش
 ولا فراش لا حدة عليها فصحا لانه لا يقرنها ليد يصير سايقا تزوج الف و نفقه
 لها **وقيل** لها ذلك وقيل لا يباح وطبها ولا دوا عيبه وعندها بوضع الحمل وقيل
 لا بأس بوطيها خلافا لانه الحرام من الزنا لا يقرنها المولى **وقيل** ولا الحاد لوروث
 من الزنا وليرث من الحمل لانه فان اقترع النكاح عند الحاد واستحق النفقة لانه
 غير منع عن وطبها **وقيل** لا وجبت منه بزيارتها تزوجها ذله وطبها وعزا لاجنبيه
 لا بأس بان يتزوجها ويستعليها والولد ولد له وفي رايين ان ابان تزوج ام ولد وفي
 حامل او تزوج حاملا مسبية لم يحرك لانه ثابت النسب بخلافها فاسد وكذا لو تزوج
 حاملا مجهول هذه رواية مجر عن اجنبيه وروى ابو يوسف والمسن عن مجور ولا
 يقرنها حتى تلد زوج ام ولده وهو غير صحيح جاز لان فراشها ضعيف وعندها
 لا بأس تزوج اخوها لان النكاح يلزم فلا يندفع بالضعيف اعق له ولده لم يزوج
 احتجانه عدتها ولا اربعة دفر وعندها يجوز **الف** ابو حنيفة
 لا يزوج الاخوت ويتزوج الاربع لو فرزها كالمعتدة من نكاح فاسد او وطى
 شبهه ولها طالع ذلك قبل ان ينفقها بعده **الف** فراسها فوق العتق حتى
 لا يملك ويحبها لم ينكح اخوت دونها لا يزوج لان المنكح من جعله مختص بالنكاح وهذه

العدل

العدة لا عن نكاح ولا منع تزوج تحت ام ولده او مذبذبة او متهمة او موطوع لم يربط الممنوعه
 حتى يخرج فوج الاخرى من طلاقه لان الممنوعه موطوع حقا والاخرى موطوع حقيقه
 فانتهى ما وطى جمع بينهما وطى او استوفى احتجاله وطى الاول لا يغاها بالشر لم يفسد
 فراشا ولو لم يكن وطى المذبذبة او المتهمة بطا الممنوعه ولا يغاها بالمذبذبة ولا المتهمة
 بعد النكاح ولو زوج ام ولده او مذبذبة او متهمة الموطوع يوطى الممنوعه
 مات زوجها او فارقها فله وطى الممنوعه الى ان يتحقق عدتها لم يوطىها حتى
 فوج المنقضية عن ملكه **لعمري** اننا حان قبلها بشبهه لرجاس واحد منهما ولا
 يقبلها ولا يلبسها ولا ينظر الى زوجها بشبهه حتى يخرج فوج الاخرى لان قبيلها لو طىها
 ولو وطىها لم يربطوا واحدة منهما حتى يخرج فوج الاخرى كجلايمير جامع بينهما وطىها كذا
 هنا وعن ابى يوسف ابان امراته وعلمه كواش زناها سقطت عدتها ولم تزوج
 اخوها واربع فان تزوج الاربع لم يعتقها وجبت عدتها ولا يوطىها حتى يتحقق عدتها
 من نكاح ولو لم يزوج حتى اعتقها بغير وجه من ذكرك لو وطى امرأة بشبهه ولم اربع
 لا يوطى واحدة منهم بعد نكاحها لا يتزوجهن بعد نكاحها لا يجوز نكاح ام في عدله
 حرم مائة كما لا يجوز نكاح الاخت والامربع ونالا كونه عترة وطى بشبهه
 او نكاح فاسد او عده ام **الف** لا الاستنشاء بعده نكاح فاسد او طىها
 فانفسر على الحلاله المشتبه **الف** لعمري ان ابانها لكن ينظر على خلاف نكاح الاخت
 والاربع فانه لا يجوز في اصل ولها **الف** لا سرايه ان يزوجت على كفاي الزوج
 طالق فانها لم تزوج عدتها لم تطلق لان الزوج عليها ان يدخل عليها من ارضاها
 في افراش وزنا حلاله القسم ولم يزوج وطى طلاق النوازل عن الاسكاف **الف**
 المعتدة عن طلق ان كتبت امران فانت طالق طلقا ان لم يرد بهما لا يقع لا طلاقا لانهما
 ليست بامراته مطلقا لا تترك لولي **الف** كل امراه الى طلق هذه مائة
 و دكر في عتاقه مائة لا طلاق ولم يفرقه بهذا الشرط وعن ابى بصير لم يعتدته
 ان كتبت امران فانت طالق طلقا ان كتبت بعدة من ابى لم يقع وعز رجوعه **الف** يستحب
 لمن اراد بيع امه كان يطهاها فبعت بها لم يفسد الحوازل طلاقا وكذا استمراء اراد
 تزوج امته او مذبذبة او ام ولده ان نسب بها لم يزوجها فان زوجها قبل ذلك لم يفسد

موطوع حقيقه
 موطوع حقا
 موطوع حقيقه
 موطوع حقا

فلقد الآن الرب يرجع في الحابلين وعنه الى يوسف لا يخرج وان اراد الابن
الفساد لانه وجب الحد ولو قبلها بشهوة وعنه او كرهه يرجع الى الرب وفي الثاني
مخبرنا وصيه لم يبلغ ولكن كجع مثلها فذبت ابن زوجها فزنتها بانيات ولها نصيب
المعد ولا يعتبر قولها فان في الخبر انما اراد به الفساد يرجع الزوج عليه ما عسى
ونه القول الآخر يرجع على كل حال له ملك صغير ولغيره ارضعت اليه الصغيرة
على العقاب بانيات الكبيرة مع الاول فان ارضعتها معا بقى وكذا ارضعت الثلاث على
العقاب بقى وكذا ارضعت احدهن على الانفراد وارضعت الكثيرين وكذا ارضعت
بالغيره وارضعت على العقاب او معا او واحد على الانفراد ثم اسس بها او اسس
معا ثم واحد بقى له صغيرتان ارضعتها اجنبية معا وعلى العقاب بانيات الاول
والثانية دون الثالثة اقامت بينه على رجل اسه تزوجها فجعلها القاض امراته
ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وان دعي بجحاشه قول اخيه ونه
يوسف الاول ونه قول واحد وهو قول محمد وزفر وفي الثاني على الاول
اقامت البينة على الطلاق والعاق والبيع والبيع الحلق الحصاص البيع قبل
انما ينفذ بالخطا اذا كان مغل القيم او عاسا بن فيه اما اذا كان غيبا فحظر ولا يقبل
ينعقد لغير ما كان وفي الثانية والصدقة روايتان عن اخيه ونه قوله
القاضي ينفذ بالخطا للتحاق وليس هذا كالحق حتى يظهر فيه زوج كاحدة بالحلاك في
المالك المرسول الارث ولما ساء العقدوا فيه داخل ولا يراه القاضي بطلان
بزوج امه الصغير ويقرحها بالبيع فاذ كانا اذا خبز نه لا يثبه فاذا خبز فقد
فتي محمد بن طاهر هذا وانما كان في تفرقة بالعان وفي بيعه بالخلاف وان كان
يعلم اناسها كاذب بخلاف المالك المرسول لانه غيب داخل ولا يثبه لا تملك له
ان يوجب مال احد لا يثبت لا يثبت شرط الشهود وثبت القضا الحاصد من
دعوى القضا لا يشهد ولا اعاد سوطوا لان النكاح سمع بمقتضى القضا ولا يعاد بالثبوت
في سرح القاضي في طريقه العيان في القضا لا يثبت شرط وان لم يكن المشرود كرهه في كالحا
ولم يثبت بخوده لانه يثبت في الحمل فلو كان طلاقا وهذا القول لا يثبت له ان تزوجها
خلقا وان لم يثبت في المشتق عن يوسف رجل اقامت عليه بينه زواياها فانها بانيات

في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

باسر ان تاكل وفي لا يقضيه محرم على المولى وطه فاعند الى خفيه وهما كل لها ان تاكل ولما نه
تاكله على الخلاف وسال الاما على كل قول ابو حنيفة بن هذا وبين القضا في العمود
وحدهم الفرقان بوللغاني ولا يراه اشك السبب فيثبت الانشام مقضى القضا بانيات عليه
لانه ادعا الملك السبب اما هنا الملك بطريق الارث ملك بطريق الخلافه لا ينزل ان الوارث
يصير مفعولا او اشكاف مفعولا ويرد بالعيب ويرد عليه وكان هذا غير طاهر
بابا للموت والثابت له ملك مطلق فثبت ان هذا دعوى ملك مطلوب مرجح الحقيقة
وفي الملك المطلوب نقد القضا اظهره لا باطنا وقيل لها ان تاكل ميراثها لانها
فوق محمد بن هذا وبين القضا لا يعقود وجه الفرقان الحوا لا تعرف بيان
النسب وعدمه حقيقة لان العاقل امر باطن وغيب منها فكان على لها كالحا القاضي
والقاضي يعقد مشهدة شهود فكذا المرأة كان لها ان تاكل بقوله لها ان القضا
نفا يعقود لان المدعي يعرف انه مطلق وان القاضي يحظر ولا يراه بالقضا
ما كان حراما وفي المسق حتام عن محمد اقامته وهي تسع برحمه ونقض عليها الرق
بعد حلفه لا تعرب منه قلت فهل يسعها ان تزوج قال لا قلت فانها تاكل بولها على
يسعها اخذها قال هشام قلت لا يوسف رجل اقام بينه على رجل
انه ابنه ولا يثبت محمد فثبت القاضي عليه والاب يعلم انهم شهدوا بالزواجات
الابن وثرك ما لاهل في الرب ان يخذل بانياته في ادخل انه تزوج
امراة فانكرت برمات فادعت الميراث فلها الميراث وكذا ورعت فانكرت لرجل
برمات فادعت الميراث فله الميراث ولو ادعت على زوجها انها انا فانكرت برمات
معه فلما ماتت جلبت الميراث فلما يثبت لها وان اذنت نفسها قبل موته في
شهد لوردها القاضي عليه بعد الانكار برمات قبل ان يرجع هل ان تصدق
لموت وتوان مات بعد ما رجعت ورثت وفي الثاني ان اقر انه تزوج فلا يثبت في حقه
وصدقته فحياته او بعد وفاته فهو جائز ولها الميراث وبالعكس كذلك عندنا
حلاف الاجمعة وفي المشتق اقرت ان رجلا وطها وبث على ذلك ثم تزوجها بالرجل
او اباه جاز ولا يثبت بينهما وكذا ادعت ان زوجها طلقها فلما تزوجت به فقل
الحلل وكذا لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم تزوجته وفي التصديق ان طلق

في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت
في قوله لا يثبت

تلقا سوارات تزوج نفسها منه اصرت على ذلك اولت كرت واشفقت كان والذكر
لا حوزا للكناع وحي جمع النسي اذ ثبت بها كرت نفسها او الزوج يقر بطلانها ليل
ان بعد بينهما رضا النسي بعض أهل العصر ساء ما لو ادعت الملك بعد النكاح قالت
بوابها للكناع فلا تصدق وانما هنا لا يثبت للجل الابا للكناع ولا يصح النكاح في المطلقة
ثالثا وفي التعديل لها ان تزوج نفسها منه في هذه المسائل لا تخبره ليت البها به
يفق وفي المعارف تزوجت ولها زوج معروف لم يسع اليه ولا يتصور لها عند
الخيبة وقال ابو يوسف بوقف ان كان مشهورا بجماعه الشهود او علم القاضي فاما
مشاهير فلا وفي الجامع تزوج امرأة ثم اقران فلا كان تزوجها قبله فلا يصح
وهو زوجي كان ولا يحتاج بيني وبينك وقال هو كان للملك وانقضت عدتك لم تزوجك
وكان هذا كله عند القاضي ليرى في بعض ما لا يبرر بشا كساحه وفي المتن
بغير حجة امرأة وقال كانت هذه امرأة فلان وطبقها وانقضت عدتها لم تزوجها
وقالت لم يزوجي وقال فلان لم يراني لا يفرق بينهما في علم جامع مثله ولم يبلغ جامع
وجب عليها الفل ولا يبرر كرا لوجب عليه قالوا يوم ربه خلفا فكلها للزوج الا ان كانت
ليس في النكاح لفضل ان كان صغيرا لا ينفذ على الجماع وانته ليت في شتم ذلوا
البير اختلف مشا فانه قالت وكان ابو حامد يقول لا يحل لامرأة ان يخطبها في نكاحها
جامع يجوز او يصح محرم ويشي وفي الكافي ثبت ان الخطيب يوطئ الصغيرة والعبد والكافر
وفي جمع النسي الاول ان قول الخليل ابا النسي ابا النسي فخر اعز خلافت ما لك وجامع
والصحة فانما يفتي بطون لا يزال واما الحديث فخر اعز خلافت ما لك وجامع
عنه الحديث زوجت نفسها من عبد لا يجوز وفي الخاتمة المطلقة ثلثا اذا كانت صغيرة
فتزوجت ودخلها المازج للاول وفي التعديل ذكره محرقه وجامع انظر
كانت حرة لا تنف واصل الحرة الى ذكره نخل الاول وان كانت بنت فلا وفي المعارف
قبل اوله تحريم كل وجه نظري في تناول لغير الشخ الكبير الذي لا يقدح على
الجامع لو اخطأ ساعده اليه لا يخطأ اليه اشار على يحيى عنه وجامع النسي
نكاحها المطلقة الحوا وفي الاسماء كلها اذا كان غلغله جامع وان كان للجل
محبوا ذكره الكتاب ان لم يكن لئنه لا يخطأ وان جعلت كلها وصارت محض عند ابي

نحوه

خلا زفرو في موضع ويعدم طلاق زوج كان قبله ويلزمه الولد والدخول النكاح
الفاصل لكلها قبل كلها وقيل انه قول الشافعي في حاله الحضر والعقل والحرام
وهو صام او صامه بطلانها فكذلك ما لم ينكحها لم يخطأ ولا يخطأ للماء كمال
المير في التفريق دخول العبد قبل اجماله المولى لا يرضع المشرك والمسلم
والنسي مجرد النكاح كلها وفي الخاتمة ففي حوا نكاح المطلقة المثل على الاول
ول دخول المثل لا ينفذ لان شرط الدخول ثابت بالاثار والشهوة وهذا النسي
ايضا لا يخطأ ولا يخطأ وذكر الشهيد في مشا هنا لا ينفذ وفي الخاتمة لوضع
الى القاضي آخر فاما في لا ينفذ وفي الكتابة فكلها انواع كل زوج ثلثا في الاول
وبدوحت باخر ودخل بها نخل للاول لانه لا تنفصل في النسي تزوجها فاما في
وشرط الاحلال للاول نكاح ويكره نخل للاول لانه لا يخطأ في الاصلية عليه
والنسي لعنه في غيره فيكون كما لو كان من بينها ذلك ولم يشرط لفظنا وفي نخل اذا فر
يشترط لفظنا ثابت لانه لا طريق للجل الاحمد وعبدان يوسف النكاح فاسد ولا
نخل للاول لانه ينزله النكاح الموت وخرج على قول النكاح جائز ولا لعل للجل
خبرها لنكاح محرم ولا لعل للاول لانه استعمل احرم الله محرم فانه كمن قال باه محرم لثرت
قال ابو يوسف هذا قول شاذ وذكر الشافعي على قول غير النكاح بالمل والاختلاف
هشام سالت عن قول تزوج المحل للجل فعلنا خبرني ان ابا يوسف قال
لا لعل للاول وكذا قول محم ولا اعلم ابو اسحاق روى ذلك عن الخليفة قال محم وروى
عن زفرنا اعز الخليفة انها كل ما كان قيل وكان من المي حل الله عليهم انه قال
لعنوا لجل والجل له قلت ساهوان يقول حالت لك ما بيني وبينك او اشبهه
وقال محم هو ان يطلق رائضا لجل ان تزوجها لجلها هذا ما كرهه للسائل
والمسئلة ان يعقله ووافق ان لا يطلها المجل ومقول زوجت نفسي منك
عز ان امرى بك ما خلق نفسي طاريد يقول ليرى قبلت جماع النكاح وصار الامر
في برها وفي المعارف لو ادعت دخول المجل صدق وان كان هو ذكر اع الطر
وان خلاها ذكر بكر وللاول ان يزوجه اذا اخبر عنها بقه دخول المجل وفي
المعارف وللاول ان يصدقا اذا قالت تزوجت وتزوجها ولم يباها في وقت

ما تزوجت او خلى ولم يدخل في صدقت خلافة قولها لم تنقح عنى وان طلق الزوج لها
 ذلك وكذا ينفع مع الفدية كما يجب المهر ولو لم يوطأ لوطا لم يلحق بها الدخول فكيف
 يطلقها ان تزوجت ما لم يوطأ على الاول قلت بيني وبينه على غالب ظنهما ان كان صادقا
 فالحكم ان كان كاذبا بكل وعنا الفضل لولا ان الاول تزوج في ذلك فلو تزوجت بعد ان انقضت
 عدل في زوجها لم يزلت لما ان تزوجت صدقت لان الزوج قد اوتى بدخول الفاسق في العقد
 لولا ان الاول طلق في ذلك فلو زوجها مرة لسان الثاني لم يخل في ذلك كما تستعلمه في رابط
 الحال الاول اربعة قد اقصاه قد وعى السرى على له ان تزوجها حتى تنقضيها الا ان
 بين الناس في طهرها بعد العقد ولولا ان تزوجت ودخل في وطلق وانقضت عدل في
 وعنده انها صادقة بغير اقلها لانه من اجازة الدين كزوج امرأة فاعلى ما وارثي
 سواها ولو لم اوجعها وصدقه او اكرهه لم يزوج اخضا حتى تنقضي عدتها لا يكون
 قابله مقام الدخول في تأكيد المهر الحرام وكذا وجوب اعادة انها استجنت كما للبدل
 فاستحق عليها مال النكاح والعدة من كمال التسليم وفي شرح السرى المحلوه اقترع مقام
 الدخول على المهر والعدة وفي سواها على كعدمه وفي الاستسما في ذكر الموت وفي النكاح
 المحلوه تزوج كما تزوج العبد وفي الاحسان من غير خلافة وهو محرم اربعة مهر رمضان
 لو طلقها لان تزوج بنتها خلاف الزوج وفي روضه المناظر في طهرها على كبريتها
 فهو على خلافه وفي جمع برهان مقام المحلوه في منع نفسها للمهر والشهيرة
 ادب النكاح خلافة قوله لان المحلوه ليست بدخول الحريم لو طلقها بعد
 المحلوه لانك لا يصحها وفي جمع برهان المحلوه على ما مضى من تأكيد المهر اذا كان
 في العقد نكاحا بعد النكاح لانها النكاحية وثبوت القربى ونقطة اعداء والى كبريتها
 كمال احتساب ما دامت اعداء ما قبله وحرمه اربعة سواها وحرمه نكاح الخدم عليها على ما
 هو في حيزه في حرمه نكاح الامم على الحريم في اعداء من الابوين ولا نكاح لوطه مقام
 الوطء في ثبوت الاحتساب وحرمه نكاح بنتها ولا خلافة الزوج الاول وسواء الرجعة
 والميراث حتى لو طلقها لم يوتى وفي اعداء لا يوثق وانما يوثق الظاهر في كبريتها
 اعداء فقد قيل في نكاح الوطء لا يوثق الا في الوطء الا ما كان الاحكام لا يختلف في
 هذا الباب كجاء القول بالوطء احياء المحلوه على ان طلقها في مكان يامن بالطلاق

خلافه

خلافه

خلافه

او غيرهما المباديها كذا رويت لا في المهر ولا في النكاح الا على ما لا يثبت
 على جوابه ستمائة وان استدرجها او قبضت الوطء انما يطلع عليها وان لا يكون
 بينهما مانع من الوطء لاحدا ولا طبعيا ولا شرعا واحراما احدهما رخصا او تقيدا
 رخصا وصلة الفرض مانع شرعا لان المحرم لو جامع بغيره الدم والمخ والفاسق
 او طلاق الفرض حرام والمخ مانع طبعيا وشرعا والرض مانع شرعا ان كان اجماعا
 يصدرا والا فلا **باب** لمرضه مانع لاجل حاله لانه يضعفه ونقل المهر
 لا يقع الا رويته من ارضه عن اجزائه في المهر لان الجماع ابطال العزيمة في المهر
 انه لا يمنع لان بعدوا اضيقه بياض الاظهار للحديث اجماعا حال الفرض ولو لم يفسخ
 لاجل العرس ايضا وصوم الفضا لا ينعى في اظهاره ولو لم يفسخ لانه لا يفسخ لاجل
 يوم فهو كالفصل المحبوب حتى خلا في اتمه انجز من المهر حلالا لمخى والعين
 ذلك باطن في وقت عليه فلم يعتبر اياهما معا بل فبعين وهذا سبب التمسك به
 المستحق النكاح وقد سبته من ذلك في سبب النفس عنه روايتا روية وان كان
 ينزل في قبيل وان علم خلافه فلا يزوج وجوب اعادة عتقها واما في نكاح وضع المهر وجوب
 علم انه نزل ووضع الاخر على انه لا يتركه وقصير والريق في نكاح فكل مولاها
 نكاح والايحاق قولهم لا يفسخ عن عليه التسليم فنعى والجواب عن الحق في نكاحه
 بوجه لسبب العدة استحقاقه هذه الفصول الخ اذا انقضت نكاحه بالجماع
 الجماع حقيقة فان كان معها انكاحات وكانت ذواتا او رقيقا وكان من يرضى بها او كانا
 صغيرا او القيان ان لا يعب لها حتى يخلو فانت مقام الوطء في تأكيد المهر ولو لم يوطأ
 وجب الاستسما لان العدة محرمات فيها فحرم عند تولدهم ولو لم يوطأ لم يخلو في
 الوجوب بالخلو ولكن لا يخلو في قولنا لا يخلو في عدم الوجوب والاحوط الوجوب
 بموجب اعادة المخلو تحت طهرها لانها فلان تزوجت وهي بغيره بعد المخلو
 حل لها فيما سبب لسا لانه لا يخل للسبب فيكسب ما من ذلك اذا عرفوا انها حل
 واخلوها على ما في النكاح القاسد ليست تخلو وطقة الخاف بارسائه وقد سبب خلوه
 خلافت اسلامه لانا لفرقة بينهما كحلوه نكح ما من الوطء وهو ممنوع حتى انقضى النكاح
 بالخلو **باب** اختلاف المهر في قولها في مكان يامن بالطلاق

خلافه

بينه لا نرا الظاهر فخرهما عن الفين فان ادعى الترويح بالف وهو بالعين ومصر
مثلي الف او اقرا القول له لانه سدا الزيادة مع هذا المثال فان خلف طرس الرواية
وان بكل يكافئة اقروا بها اقام اليه من قبل وان اقاما بينهما او لا فانها من الرواية
وان كان مصر مثليا الفين لما ذكرنا القول له لانه يتناول الخط عن مصر المثال فان كان
فليها الف فانها اقوت وان قلت فليها الف بالقياس والف بطريقه مثل
ولترويح ان جعله دنايا فليها اقام اليه من قبل وان اقاما فليها بينه او لا بينه
الخط وتصل بينهما او لا فانها سدا الزيادة فان كان مصر مثليا الف او حيا بها كما اقام على
الرواية وعمل على الخط والظاهر لا يشهد لاحدهما ويقع بينهما البداية لا سدا فليها
تصل فليها عليه كانه اقروا خلفا وجب الف بالقياس وحسبها بمصر المثال وانما
اقام قبلت وان اقاما فليها بقى بالف مسمى بحسبها بطريقه مصر المثال فليها بينت
وسر عن بينهما او لا فانها اقوت باثباتها وان خلفها بعد الاختلاف او اختلف بعد المطلق
فان كان دخل بها وكذلك الجواب وان لم يكن دخل بها فالقول له في نفسه للمصر في الخاص
محل منعه مثلها والقول لمن شهد له وان كان من الامر بخلافها
لان في الاصل وضع الاختلاف في الف والالف ولا وجه لتلقي المتعة لا تصغر لها
فانما يدخل متعها لثباتها وحسبها بمصر المذكور لمقدار فليها على الف والالف لان
المتعارف في الخاص وضع الاختلاف في العشرة والماية وهو يدعى الترويح بعشر ومثل
عليه وسبقه عاشر وثلاثون فليها الف ابو يوسف في هذا كالمثال القول له لانه
منكر للزيادة كما ان الاحار له اقل احبار المثال القول المنكر الزيادة كذا هذا الا ان
تدعى بمصر مستكمل هو ما دون العشرة وقبلها لا يتعارف بمصر المثال فليها لان
يدعى فن متعارف وخلف عليه فكذا هذا ولما اختلفا بذلك لقيمة سرعا
بيضا الى الاصل وهو مصر المثال كالصباغ مع رب الثوب اذا اختلفا في الاجز
بحار ما زاد الصبغ فيه كذا هذا وان اختلفا في اصل التسمية فالقول المنكر لانه
مقتسدا بالاصل وان مات احدهما فاختلف وشبهه والحي فهو كالاختلاف في المياه لان
مصر المثال لا يسقط بموت احدهما وانما ماتا واختلفت ورثتهما قد لمصر المثال لورثته
عندما يخلفه ببقيا فانهم ورثته قل او لا ولا يحكم بمصر المثال لان لمصر بدل من

الاصل الرواية
الف والالف

صله من وجبه فيعتبر بذلك عند التسمية فلا يسقط بموتها كالنسخ وصله عند علمها
فيسقط كالنسخه ولا نرا لهما لاختلافه في سقوطه بموت احدهما وهذا انما منعه
عاسقوله بموتهما وعند ابو يوسف القول لورثته الا ان يقر واحدهم مستكمل عند
مصر كونه هذا المثال في الحية وان اختلفت ورثتهما في اصل التسمية فالقول المنكر لها
ولا يبق شي عند الحية بما مر وثلا يبق بمصر المثال لانه عوف فيه كالسهم والورثه
على حظه بعينه فماتت في يدها لم يخالفتا في ورثتها او كان للميراثا واختلافا في حية
او صفته او نوعه او على طريقه بعينه فماتت فليها او لا على غير ذلك
وقته الف وماتت او قلت على بدل فلان وقته الفان وقد ماتت فهو كاختلافها
في الف والالف لان هذا الاختلاف في الاصل وذرا لولا على هذا انما علمت
لحاربه الى نقل وهو انما اذا كان محدثا مثل قيمه لبحار به او كذا فليها قيمتها
وان خلفها قبل الدخول فليها المتعة لانه احاب المسمى وان زوجهما على بعينه فماتت
لم يخالفتا في قيمته او على ثوب بعينه وضاع بمصر الاختلاف في قدر زوجهما او على اريق
بعينه وضاع بمصر الاختلاف في وزنه او قيمته او صفته او نوعه او على حظه بعينه
وضاعت بمصر الاختلاف في وصفها فالقول له لان هذا الاختلاف في الوصف لا يبينها
ولا يحكم بمصر المثال لان المسمى عليه التبرعات في الخاص ان بقى في امراته شيئا فماتت
هو ميراثه والقول هو من المصنف القول له لان التملك لا يشترط امتد يد القول
له في كونه الا الطعام الذي ياكل ولا يتبرع كالحلواني المشوي وطبقا للاحكام لا
يعلم في المصداقة فانه متعارف هديه فلا يميز على خلافه في جميع بواقي ذلك
هو نفسا الديون اذا كانت من وجبه مختلفة فالقول المتعاضد وفي التبرع
البيها لحاها او ثوبا او زوا او عسلا او سدا والقول هو من المصنف القول له الا
ان يكون مثل الخيش والحرير والشاة المبسوحة والزيد ونحو هذا من الطعام مما لا يبق
في نفسه فالقول لها استحسانا في شرح القاضي في اشياء الحية والخطه والذوق
والسكروا القول للزوج وعن الورث لو كانت الفواكه والطعام سقى مثلها شعرا
والقول له وفي السبق القول له مع بعينه فان خلفت حسب له ذلك او قيمته المصير
مع الذبح في هذا وقال لا يخرج من المصير لانها كانا

الاحكام
الرواية

يلزمها فبمته يرتقاصان وان كان قائما لا يكون ما لم يتجاوزها فكيف يكون عند الاطلاق
 الخواص هذا الطعن في الخا ان مجرد الاعتيق عليه هذا لا يركن على
 في الزايات على هذه الوجهة قال ان كان قائما ترد وان كان حالها يتقاصان بقدره
 من المصدا لا انما زاد في هذا على الوجه على وجه التوسع وكان الزمركي يقول
 محال ذلك قرضا فاسدا لانه لو جعل تولد البيع بالمعد لا يترتب عليه اضرارها
 لان البيع لا ينفذ به وكونه ان كان فاسدا او صحيح المكره انما ينفذ لانها راجع الى البيع
 دون الحكم اما هنا اعدم الرضا اصلا وحيث ان في بيعت البعيا يتوجب فقلت هدية
 هومن الكسوة فالقول لمع يبيته لان التخليك منه وكذا ان كل المبول لان التقي
 هي بيته انه يفت هدية فان اقامنا لبيته بيته لانه ادعى القضا ونوره بالحج وكذا
 لو اقام كل واحد على قراره لا يضر عا دعه وكذا لو بيعت اليها دهره فقلت
 هي من لبقته وقلت هدية لجمع رها ب وكذا لو فرضت لها النفقة او اصطفا على
 قدر فاعطاها لمره **الزوج** هومن المهر وقلت من المتفقة فالقول
 للزوج ان يقع فيه علم ادعت وان اقامنا لبيته للزوج ولو اختلفنا في جسد الزوج
 او اصطفا او في قدره فالقول له والبيته لها وكذا لو اختلفنا فيما مقي من المهر
 ونسب المهر في الوصية فالقول له والبيته لها لانها تدعى بانه دين وفي التوارك
 عن الاسكان اشترى لها المتعة بامرها ودفع اليها دهره حتى اشترت ولا يجرى اختلاف
قلت هومن المهر وقلت هدية نظرا ان كان متناع سوى ما يجب لها عليه
 بالقول له وان كان مما يجب عليه كالحا والزوج ومنتاع البيت فليمر له ان يجب
 من المهر لان لها ما يركب وكلف والماله لا يجب عليه لانه ليس عليه ان يعيها
 اسباب الخروج وفي الا لا يفتعها كرم بعث اليها المتعة المهر وغيرها وقرنته
 المراء يجوز نحو الزوج التي بعث اليها بالمهر وهو يرضى له في القول لخالان
 الاعتراض من الزوج اخرها ليه وفي التوارك نص في بيعت الرضا متناعا وبعثت
 هو ليه متناع يوادى الزوج البيت عن صداقها فالقول له فان خلف والمتاع قبلها
 ان تردوا الذي بعثت اليها ان كان قائما فانها ان تسترد وان كان لها المهر جردت
 وعن الاسكان بعث اليها لغيرها وقرنته المراء يوادى الزوج البعشع مهرها فالقول

وفي

له ولها ان تزك الطيب ان كان قائما وبطله ان كان ها انا وان كان لا يرضى عنه
 مهرها وليس لها ان ترجع في العوض لان فيه العوض فاسده نصا ربه منها ورجع بقولها
 ايام العيد دهره **قلت** هذا عندك او سمعك بقرق الحومن المهر لان المهر
 لانه صرح انه ليس من المهر وقرنته الخبطة اياه دهره بوات انك لا ترضى له
 فهو ملك لاني والا فهو ميراث وقيل انك تجزى بيع ايه انك تجزى الميراث **قلت**
 فيه او هدية لها فهو لها وان **قلت** بعثته مهرها فان كان الان صغيرا ثم تزوجت فمهر
 قبل الدخول يعود الى المهر لان كان كبير فان ملك الاب وقيل لقول الميراث في
 صفة الميراث اذا الميراث يعرف مسمى وقيل لولا ان وقيل الاب وقيل الخبطة
 عادها وليك القوم في روضه المتافخ في جهازا لبيته لقول الميراث في الميراث
 عاربه وفي شرح الجامع الصغير للحراي في القول لبيته لانه جرت العادة بالرفع
 على وجهها وفي السيرة ما انت لبيته فالقول الاب وفي التوارك لا يرضى له
 ان الاب اذا جهز ابنته يدفع اليها بالقبض وعلى الاب لبيته في مثل هذا الاساس
 بالعارية **قلت** الشهد والخنا وان كانا لعرس مسمى ان الاب يدفع جهازا
 لعاريه وكذلك الجواب وان كان الدخول مشتركا فالقول الاب وفي الميراث في
 اشترى قطعا فامر امراته لعرس فقلت فهو له وان وضعه في البيت فقلت فهو
 لها ولا شغلها لعمام وضعه في بيت فقلت فالكسوة وفي الجمل اعطاه امرها لخرط
 او نفع في موضع بعثته فهو لها وعليها قطن مثله وان دفع اليها ولو قيل انما المهر
 له لانه عادة فجت بالدفع لتعول وفي الميراث عن يوسف جاقطين لتعول
 او ترك عندها نفقة لتادها وتتفق بها فاشترت منها فقلت فهو له وان فرض
 له نفقة فاشترت منها فقلت فهو لها وان كان في بيته قطن فقلت فهو
 امره فهو لها وعن محمد اشترى قطنا فقلت فهو له **قلت** في ميراث
 فالقول له لان القطن له وفي اللال اعزل ليكون له ولك منه الثوب
 والمتاع فالقول له ولها اجر شليا فانما اختلفا بالقول لانه شرط يستفاد
 منه وفي التوارك عزات قطنه باخذه فجميع ما يبيع منها ويهد ويشترى منها
 اتمعة لما جتمها فهو لها فانما يقول له يزوج امرأته هذا المهر فاذ هو حر او على

من

قبل

بقرنته

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

او على هذا الذي من الخلق فاذا هو من عند الجنة لها مهر المثل وعنده يوسف
 لها قيمه العبد وبمثل الخلق وكل عهد في الحر يقول الجنة وفي الحر يقول يوسف
 وهذا الاختلاف في الخلق لا حقيقه انه اشار وسمى الاشارة بالعلم فانه يرف لا بها
 بقطع الشركه معلق الخلق بالشار اليه وهوليس على ولا يوسف انه سمي ما هو بال
 فصحت التسمية بوصفها بالاشاره فاشبه الهلال والاختلاف واجب ما ذكره يوسف
 رحمه الله لفرق الاصل الخلق عليه الاختلاف بين المثل واليه وسمى في الاختلاف
 حسن معلق الخلق بالاسم وان كان اختلاف وصفه بقا بالشار اليه حتى لو اشتهر
 على انه ما بقيت فاذا هو زوج فلا يبيع لانه اختلاف في الواسطه على انه احضر
 فاذا هو احضر في البيع ولم الميار لانه اختلاف وصف وهذا الاختلاف في كونه
 عبداً او بئس كونه حراً اختلاف وصف لا ينافيها والاختلاف في كونه
 خلاصاً او بئس كونه حراً اختلاف في حسن معلق العقد في الازل بالشار
 اليه وهو صرح بطلت التسمية وفي معلق بالاسم وهو خلق فصحت في ذكر المسمى و
 على هذا الخبر فاذا هو خلق او على هذا الخبر فاذا هو عبيد فعل رواية يوسف عن
 الجنة لها المثل واليه وروى في جميع الجمع لها مهر مثله لا يصح بسميه
 ما ليس بمثل وفي المتن عن يوسف تزوجها على هذا العبد فاذا هو حر ويهايا بان
 انصرف لها مهر مثله وفي المقارن عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه عن اخيه
 لغيره فلها قيمته وان كان له مهر المثل وعن يوسف ان مهر المثل ذكيت
 فيها العين وفي اللال سمي عبد فاذا هو مكاتب بحب ابقته عنده وفي العلل
 بزوجها على غيبه بعينه فاذا هو جارية او على ثوب مروك فاذا هو مروي وكان
 عليه عبد بدل فيه الجارية وثوب مروك بعينه المروي عنده وكان تزوجها
 على هذا الذي من الخلق فاذا هو مريت كانت عليه مثل ذلك الذي خلعتهم لانه
 كلها اموال وهي جميع الى مثله المثل وقيمة التميم وفي المقارن لو ظهرت
 الخطة شعير انما هذا ذلك وعنده يوسف يبيعها بغيره من خطه او من شعير وعنده
 محمد لها قيمه من شعير تزوجها على هذا الذي من الخلق لانه مثلها فاما ما
 فيه من اسم فمهر المثل وكذا ان يظهر ان تزوجها على هذا الذي من الخلق وعنده

الثاني

تغنيها عنها ومهر المثل بزوجها على هذا الذي من الخلق فاذا هو مريت كذا
 الا الثاني اذا ساءت عشرة واهم والاخلق لها عشرة واهم يوسف
 الباقي وقيمة الحر لو كان عبداً وقيل محمد لها الباقي الا ان يكون مهر مثله الا في بيع
 مهر مثله وفي بيع على قولهم انما اذا تزوجها على هذا هو حر وجب عليه قيمته
 وكذا اذا وجد احدها حراً وعنده محمد لوجب احدها حراً وجب مهر المثل وكان اذا وجد
 احدها وانما عند اخيه فان احده انما يجمع من اموال مهر مسمى احدها لا لعله
 ان المهر كله للمتيح فكما كان عنده وكذا اذا جتمع في الاموال بين ما يبيع وبين ما يبيع
 ذلك لما يبيع ويتبع على هذا لو تزوج حرة وامه ارحمة وجاز او حرة وامه ارحمة
 بحرمه او من كونه غيره او بعينه او حرمه او ارحمة او ارحمة او حرة او حرة او حرة
 واحدها اربع نسوة ان المهر كله للمتيح فكما كان عنده وكذا اذا جتمع في الاموال مهر مسمى احدها لا لعله
 كونه وشعير عن نصفها قال العلم في المصنف نصف البذل صحيح وقيل يجمع من المصنف
 البذل وقيل لم يابطل في حق الشفعة فاسد في نصف المهر كذا هو جمع من حرمه
 ولو كان لم يابطل في حق الشفعة فاسد في نصف المهر كذا هو جمع من حرمه
 لعبد ولبيعت احدها حرة وعنده الاما لم يسطر في كونه لا مرانه ولبيعت
 احدها طاروا على قمار قوله ينبغي ان يفرق وكذا الوكيل لرجل وبيعت له امر احدها
 وكلوا الرجل سفيان بن عمار بن قوله وتوقف لعبد رواية في التيسير وكذا الا
 او تزوجها على بيت وحادم والحادم حر والبيت اسم للمدرسة ان كانت من اهل العمار
 وسف من شعير ان كانت من اهل البادية لا تفرقها في اهل الحلاق اسم البذل على هذا وان كانت
 الدية بكذا لعبد في المصنف الى الوسط وتزوجها على من من اللال او البصر او الغنم
 جاز ولها الوسط من ذلك وللزوجه حيا ران اسم المسمى وقيمته وتجوز المراءاة القبول
 وكذا لو تزوجها على ثياب بوصفها كالمروك والمروك رية اختلاف في قول الاجل
 يبيع على قول يوسف يبيع على تسليم المسمى المسمى وقول رفوفه وروايت اخيه
 سبعين كل حال ولو تزوجها على اكل او زور في وصفه سبعين سلم المسمى سمي كذا خطه
 ولم يصف لم يصف فيه روايتان ولو تزوجها على ثوب او دابة او دار بطلت التسمية وجب
 مهر المثل الموصوفات في النساء تزوجها على ان لم يوصفها من البذر على الميزان او غيرها

في المصنف

في المصنف

في المصنف

في المصنف

في المصنف

نومجنا الف

ان وصل اليها اولها ورات وان ظلمها قبل ذلك بطلت خلافا يوسف في شرح
 بكون تزوجها على ان يهرع الى القبر ان المهر افق وعقد يوسف الفان في التفسير
 الخلاف بالعرس والمهر في علم المهر الفان في التفسير وفي التفسير تزوجها ثانيا في التفسير
 بكونه على يوسف في التفسير وعقد يجرى بكون زواجه في التفسير لا يجرى الى النسبة
 وكذا قيل في قوله راجعنا بكذا ولو صالح لا يكون مهرانا في التفسير كذا في زيادة وفي جيل
 المهر ان حد النكاح بلزومه المهر الثاني عندنا في حقه خلافهما في التفسير في التفسير
 كانت قالت لدا ابراهيم المهر الاول او كانت ابراهيمه فقالت لا فيهرع بك دون المهر
 او تزوجها الشبهة ونعت بينهما واجب الثاني والاول في التفسير وفي جمع كذا لو ظلمها في
 راجعنا عندنا في المهر مسمى وراجعها بوسم لها يجب ان كانت لا يقرع عنده بلا
 مهر مسمى او وحدها النكاح احتياطا في التفسير هو زيادة في المهر وقيل هو لغو وقيل ان
 لو ذكر امهرا لا يجب شي وقيل لو وهب مهرها بمرجدة افق ثبوت الثاني اختلاف
 الماحرين والعقير انه لا يجب الا ان يكون لزوم تحت الاخير يجب وقيل في ثبوت
 الثاني اختلاف بين المهر ومجمل وقيل قالوا على قياس قوله ما يثبت خلافا في
 يوسف وقد قيل لا اتفاق لاسيما بعد الابراء في التفسير انما الاختلاف حال قيام المهر الصحيح
 انما الاختلاف في التفسير وفي التفسير لا يبيع في التسمية بالانفاق في التفسير وفي المقدور
 اتفاقا في الخبر على ان المهر ما به والمهر النكاح ما يثبت فالمهر ما بين ولو قال في
 السر لمهر النكاح ما يسهل عليه منها سبعة فالمهر ما به ولو نواضا في السر على انهما
 يعطون ما به دينار سبعة وانما مهرها وكذا المهر النكاح ولو يسهل مهرها ولو
 تزوجها في السر لمهر غير ذلك في نكاح العلانية ولو لم يسهل الماهره وفي
 الثاني لو كان هذا في البيع فلا يبيع بالمال الا ان انظره بغيره بالبيع في المهر
 لا لا يبيع بالمال في السر هو المهر عند العقد خلاف النكاح وعندها في النكاح
 البيع يستعمل في الاقا زواجه وقد جعلنا الزيادة من اموالها في النكاح وكذا
 الاختلاف في القيمة والما جاره والما به المهر والطلاق والعاق على المهر وكل
 شي لا يكون الجيرد وانفقوا ولو نواضا على البيع بالقيمة ان يقع في القيمة ما به
 وطارقات هو المذكر وعند العقد وكذا النعمة وغيره وكل شي لا يكون لا يبدله ولو

بلغ مغايله

التفقا

ولو انفق في السر على الدنيا بعتا بغيره لا يبرأ منه البائع لقول الله في التفسير
 بعهده بالبيع وقال الاختلافات فهذا اوجبه ان تصادقا فيها اعرضنا عن الموضع
 فالبيع جائز وان اختلفا فقال احدهما بيننا على تلك المواضع في التفسير والآخر استلزامه
 فالبيع جائز والقول للرجوع الاعراض وهذا البيع فاسد والقول للمساواة الاختلاف في
 اصل المواضع فالقول للمكرها والبين لم يبرأ عنها وفي الخلاف نواضا على البيع لو لم يبرأ عنها
 خالفنا في الشرط فالبيع جائز لان تصادقا انما على تلك المواضع وقال لاسد لان
 تصادقا انما اعرضنا عن تلك المواضع هي بقيت عن زوجها او بنت ان تحولت الى
 منزله او غير ذلك من البلدان وقد اوافها مهرها فلا تنقعه لها لانها بطلت في هذا المنع
 وان لم يوفها فلها النفقة لانها حقة في المنع هذا اذا لم يبرأ عنها ان دخل بوضاها
 فلها ان منع نفسها ان يطاها وان نساها غيرها حتى يوفها مهرها وليس لها ان يعها
 من السر في التفسير الخروج والحرج الى زوجها وزواجه اهلها حتى يوفها مهرها
 ولا يلزم بها وبينما تستعمر ولا لا لئلا لها ذلك ويتبرع عن هذا لو منعت نفسها فلها
 النفقة عنده خلافا في التفسير كان لصغار في المنع بقولهما وفي السر يقولون في حقه
 وانعزل وذا لا عمل للزوج ان يقرعها على كثر منها او يقرعها على لا يبرأ وان
 اوفاها مهرها لا يجوز لها ان يخرج الا بانه لا يسفد ولا اياه الا بغيره ولا الى
 فقام حاجته تا اسفد في التفسير اذا كان عليها وحدها محررا ولا زوج ان ساقها
في التفسير ابو الميث والفاضل وان سلمه لئلا لئلا لانها لا تملكها
 في منزلها كيف تامل سفرها ولا كذلك او اخرجهما من البلد الى القرية من القرية
 الى البلد لانه ليس يسفر لهما سبعة مسلمة المهر ما كدونه وما بعده لا يملكه
 بذلك فلا يملك الحبس وله لا يملكه لان كل وطي تسترق في يضع هتاهم الا ان يملكها
 تاه المهر احتوا ولبعدها التوريع وسقوط المنع سعلون تسليم الكل وفي المثل
 عن ابن حزمه احالها بعد اقامتها غير كان لمان يدخل بها قبل ان اخذ من الحنا عليه وركب
 الحزن في باله عنه ليس له ان يدخل بها قبل ان اخذ في التفسير
 ابو يوسف في قياس لمان يدخل ولكن استحسن ان لا يدخل حتى تأخذ وفي المتنق عنه
 احالت عنهما على زوجها المهر كان لها ان منع نفسها وان ياخذها من الزوج

نومجنا الف

وان لم تطلق لا يوم من الالاب بتسليمها اليه وان بقى معها فان اختلفا فقال الالاب
لا تطلق و **ك** الالاب تطلق فان كانت برهنة احضرها القاضي فطرد الى
قامتها فان كانت اشر الالاب بدونها اليه والافلاو لكل برهنة اشر من بعض
من انسان ينظر الى القامها فان قل انهما تطلق اشر الالاب بقض المهر وتسليمها
اليه وان قل لا تطلق لا يوم بتسليم ولا تستحق البقعة حتى يصل لحزبه الالاب
وذكر السرخسي في ادب القاضي ما هو المذهب انها تسحق اذا حملت له
الزوج دخل بها **الا** وفي جمع يروى عن ابو يوسف اذا اصلت الحرة والاسساس
دول الحام فنفقها الى غيره ليس له ان يردّها وتصح النفقة وفي موضع اذا
صلحت الحرة دون الحام اختلف في الاستحقاق وفي جمع يروى ان اذا
مثلها بوطا سقى والافلاو سا كانت في مهر الزوج وابيت الالاب لا النفقة بالافلاو
الا حبا من ينفعه الحام ودواويه وفي الطلاق يطاع لصغيره حتى يحل الوطى
وتصير بنت تسع سنين ان كانت عبلة وان كانت حرة في تيسر بنتا ثمان عشر
وقيت مصرها من زوجها قبل القبض او بعده وهو عين لم يوطى قبل الدخول
لا يرجع عليها لان الزوج ان الطلاق يرجع رد النصف وتخرجت عن ذلك
في حق النية كالوقعت وهو ذهبت وافضه لم يوهبت منه قلنا اسم اعلى
ما يستحقه بالطلاق وثنا الذين قبل القبض كالمقبوض في حق من عليه فلما اذا
قبضت لم يوهبت يرجع لان التقدي لا يتعيان في الحارصات وضوحها فانها
وهبت له بعد اخره لا يوم عما زوجها بالطلاق ولو قبضت النصف فوهبت
له الباقي مع المقبوض او بدونه لم يرجع عليها لانه سلم له عن بائنه واستحقه الطلاق
الا اذا وهبت اقل من النصف يرجع عليها تمام النصف وعلا دارج بصفته المقبوض
لان هبة الذي يلحق بالحق فصار المقبوض كالمهر ولو لم تقبض شيافوهب بالنصف
لم يرجع احداهما صاحبه شيء و **ك** رضى يرجع عليها بالنصف لئلا
يهبها حمل الهبة الى نفسها او حمل الى نصيبه فصر الى نصيبها التمتع والحمل
والموذن والوصوف كالنقدين فعيل الموصوف كالعين وفي نفقة الزوج
بعض المهر بعض قبل القبض وبعده يجهل وفي حق المشتري وفي حق الشفيع

五

لها

المهترقان له دند

دَلَّ

عنها تغير وضاعتها وقيل اصل العناد الزمان وكذا الولاة لا تسقط الميزان
 ما لم يمتد من خلقة هي اعمال يستبين في مائة وعشرين يوما وقيل كره اذا لم يلقه
 عن الرحم لانها اصل الولد وادخال الحبر دار الحروب لانه اصل السلاح لان العنوة
 في موضع الاحترام حرم لعاقبة وفي الاماكن كوجه الاذن في العزل والى والى
 كاحدها **ول** ان مكاحها حقه غير عهرها وبلد مهرها وولدها فذكر اخبر
 النكاح وكذا الوحدت زوجا عنينا فالحبر للولي خلاصتها **ولو** ان لها بعد العدة
 كت راجعت في العدة فصدقه المولى **و** ذكرني ما عطل العكر للمعتق قبلها **ولو** لا توك
 المولى لان النكاح حقه وهذا لو اقر عليها عليها بالنكاح **صح** **ولو** ان القول لها
 في العدة لعلمها وجعل الزوج فكذا فيما بيني عليها وعن الخليفة تصديقها لا يكون لها
 حلت للولي لها **ف** انفسها بسل حقه **ولو** ان لم يقضيه العدة كت راجعت
 فذكرته لاسم الرجعة الا يبينه لان كل امر لا يملك انشاء ولا يملك لانا للوك
 بدل رعدا يستحق لانه اقراره **ولو** **ل** راجعت ثمة لتعجبته **ل**
 انقضت عدته **ف** رجعت لانه لا حاكم قبل اخبارها بالانقضاء وعده لا يقع لانها صارت
 حال الانقضاء **ل** الاذن للعد بالنكاح لا يتقدم بكنز خلاصتها **و** زوجها فاسدا
 ودخل بها ساع في مهرها **و** لو تزوجها بعد ذلك حارب لم ينفذ لانها الاذن **ف** قال
 تعالى **ل** بالمهر بعد العتق **و** سد نكاح الحبر ليقا الاذن لان العتق قد بان النكاح فقص
 وذلك لا يحصل بالفساد **و** بعدا فبعد العتق **و** التوكيل بالحبر وكما لا يزوج على التوكيل
 في احباب المهر والنسب والعهدة واستطاع الحد على اعتبار الدخول بالحبر ولا يفيد
 الاذن للحاكم **ل** لم يستفد الامر بالبيع بالحبر بل كان الفاسد من الاكاد كالحاكم
 وجواب اليمين والتوكيل **ولو** لها وان سألها لم يقيد بالعرف ونحو الاذن مطلقا
 ويقيد بالتوكيل لا يدل على تقييد الاذن لان الانسان في انفسه يريد احتياجا
 بما اذيع في مهرها ولربما لنزاع فانيا لانه يبيع في جميع المهر بطايبا لباقي بعد
 العتق **و** في ثل النفقة ساع مودة اخرى لانه يجب شيئا في امانات سقط المهر
 والنفقة المجهدة لان كل الاستيفاء كانت وان عمل بسقط النفقة وقيل لا ظاهر
 وفي ثل النكاح عتق المهر كسبه لان رقبته الا في المكاتب اذا عتق يكون للمهر رقبته

في النكاح
 في العتق
 في المهر

رقت وكسبه في بيع او بغير المولى ويتخلل الرقبة **هـ** وبيع امته فله المهر بها لانه
 ولا يجوز على غيره وبيعها اروع بيتا لان فيه اذا لم يده عنها وهو لو لم يدها لكان
 يتوهم لان منافع اعضاها له وللزوج منافع بشعها فيقال لعماد جرت في حداثتها
 جلتك منها ولا فائدة لها على الزوج قبل التوبة وهو ان على غيرها وبينه ولا يستحق ان
 كانت حرة المولى لا استحتمه فلها النفقة ولو كانت غائبة لان زوجها او يتوهم على الزوج في
 العدة وان بانها فليس للمولى ان يبيعها لانها لم يدها **ولو** في نكاحها الزوج فنفقها اربعة
 والتميم خلاصتها لا تستحق قبل البيوت فكذا بعد حاجتها لو بانها بعد التوبة في بيعها
 المولى لم يدها سقطت نفقتها فان عاها الى الميت العدة فلها النفقة فان نكحها المولى
 ولم يدخل الزوج سقط المهر **ولو** لا يستحق المهر اذا نكحها غيره او قتلت في المهرقة نفسها
 ولها بدل المهرقات بفعل من لئله المهر سقطت الخ الوقيها كان لا يتقدم عليها او بانها
 من سلفان او من نكحها من المهر سقطت عليها المهر **ولو** من المهر وكذا لو اغتصبها فاختارت
 نفسها سقطت مهرها وان كان فعله قربة فلا ينسقط عنها وفعله مقبیه كان المهر
 خلاف قتل نفسها لانه قد ردت احكام الدنيا وحلها فقتل الاجنبى لانه لو وجد من له
 المهر منع المهر **و** لو باعها المولى من الزوج سقط المهر لان الفقة من قبل المولى
 قبل الاصول كالحرة ترد او تقبل ابن زوجها او لو باعها من آخر غير زوجها وجعل
 الزوج فعل الزوج نصف المهر للولي **ل** قيل وكذا لو اشترى جارية لعمارة
 لم يدخل بها لم يدخل بها في ملكه لا تزويج المهر للبايع **ا** انه تزوجت باذن زوجها
 لم عرفت فلها الحيا ورفع زيادته ست بعد العتق من المطلق **و** العدة وانقسم المهر
 للمولى لانه وجبت العقد **و** في المطلق لو اذن الزوج في مهرها بعد العتق ولو بانها
 وكذا لو باعها فانزاه للمشتري ولا حصر المهر لان الزمان كان له **و** مكاتبه تزوجت
 باذن ولاها لم عرفت فلها الحيا **و** **ك** زوجه لحيان لان النكاح نفذ عليها **و** **ك**
و لا تثبت الحيا لمعلول زيادته ملك النكاح على الامير من المطلق والعهدة وجبت المهر
 وحده فان المكاتبه فلها ان لا تزويج في الايضاح وكذا لو طار الرطل النكاح لم ينعقد
 فلها الحيا كالحرة اذا تزوجت لم يوسيت فانعتق والفساد انكح تزوجها
 ولحقا بالربح لم يوسيا فاسا لم عرفت ولها الحيا وعملها فانها لو تزوجت

في النكاح
 في العتق
 في المهر

وسلمنا بركة
عقد اشترا

في الجواز
في الجواز
في الجواز

في الجواز

الحيازة بعد اخرى نحو ان تعقن فحاز زوجها ثم تزعمه ثم تنسحق فحازها
وهنا يجوز بيعه وحده وفي الثاني ان يعقده المصغر المنة المصغرة حتى ينفق
قبل ان يدخل بها لا يبارها ولا له اما خيار البلع فلا ان كان له مخرج ولا يملكه
واما خيار البلع فلا ان الملك لم يرد على العبد المخرج وزاد على المنة فخير من ملكه
مكتابه ويجب ان ينفق بوعقه الكفا ولا يبارها قلنا لا نعم ولو اخرجت بعينه
بما عني يجوز ان يزوجها ذلك كالمالك له بعد المدة والعقد انه تزوجت
بلا دين ودخلها الزوج بعقته نفدا لنكاح لزوج والمانع وهو حق المولى المقياس
ان يزوج مخرجه ان لا يزوج قبل النكاح لان لو لم يزوج المالك وسقط المهر للمصغر
بالنكاح المأخوذ وفي الاستحسان لا يزوج المهر وهو المولى لان النكاح يستند نفاده الى
وقت وجوده فان لم يزوجها الا بعد اثناء فله مهرها لا تزوجت بغيره استوفيت على
ملها ولا خيار لها لان النكاح نفذ عليها بعد النكاح ولو لم يزوجها ولو مات فورها
اسمها وصارت لغيره ببيع من المولى او منته بطل النكاح ولو مات قبل اذ دخل للمواث
ويظهر بان كالمالك والاب لم يزوجها فاما اذا استعها او اخرجت من ابيها فمقتضى
وتعد بجانته لانه استعها من المهر وليس كذلك في البيع لان المهر لا يقوم بمقتضى
في المشتري لغيره الا اخرجته او يزوجها الاستحسان لان عقد تزوج بلا دين فخر
نفذ المنة ولو باعها فحاز المشتري النكاح جاز وكذا لو وهبها او مات فحاز
وارثه بغيرها التوقف فان لم يزوجها فان ملكه بطلت فمقتضى بطل النكاح
ولو لم يزوج ولم يزوج لكن اذن لم يزوج فحاز ذلك النكاح فخير قياسا لو باع مكره
توان له بالبخارة فحاز ذلك البيع فمقتضى الاستحسان يجوز لو باع مكره لانه يزوج
له ببيع فحاز ذلك يجوز وفي تعهد المهر قياسا واستحسانه واذا زوجه في
البخارة فحاز ذلك البيع لا يفرق الا باجازه المولى على ذلك تخففه لانها لا تزوج كالمالك
بيع بالمسألة وانما كالمالك في البشارة لا يزوجها الا بغيرها فان لم يزوجها فمقتضى ذلك على
مولاه من غير جواز وفي الثاني شراء العبد لا يفرق بالاذن لان محزه وابوه
استحسانا والمقياس ان لا يجوز ولو لم يزوج له ولو لم يزوج له جاز وانما هو
مولاه او اجازته ولو لم يزوج له ولو لم يزوج له فحاز المشتري ذلكا لانه يزوجها وكذا

كذا

وهذا الباع لو اجاز او مات فحاز وارثه وفي المشتري كان يباع ما اشتري حاز
شراؤه والعقد واجازه المولى لم يزوج له وفي المهر بوعقه وكذا له بالبخارة بوعقه
والاذن له استحسانا بخلاف المصغر بوعقه الا ان يجيره وكذا لا يجوز ان يزوجها بوعقه
حتى يزوجه المصغر وفي الاستحسان لا يزوج له رجل لم يزوجها فحازت وكذا لو
وكل وكذا له بوعقه لم يزوج له فحاز ذلك فحاز بعد الكبر وكذا في النكاح
والعقد وفي تخففه ببيعته وشراؤه بوعقه فحاز اجازته عليه وعلى اجازته
اذا بلغ او اذن له بالبخارة وكذا هذا في التصرفات الدورية بين النكاح والضرر
فان كان ضارا لا يتوقف كالمطابق والعقد والتصرفات والاذن وان كان نفعيا
محتملا كقبول المهر والتبرع ببيع وفي الثاني شراء العبد المخرج بوعقه وبهنته
واجازته وبهنته وانما يزوج بوعقه اجازته مولاه والعهد على العبد لانه العاقل
والعقد كالمصغر والعهد في ذلك لا يستأجر بغيره المعنى وفي التفريق وكليا لا يعقل
وبلع فباع جازا فله في لو كاله والرهن وروى هذا عنه وهو عندنا بغيره لا يجوز
في ذكر الرخص في السيدات العاقل دليل بلوغ عندنا كالمصغر ولا يزوج
به لا خلاف للناس فيه قال البات في المهر ببيع وفي المهر كالمصغر وفي الاستحسان
عن ابي يوسف البات امامه بالبلوغ وفي التهنيت امامه والمهر في المهرين
وجها وبنات الا بطريق من بنات الفائه واما بنات الشارب ونحوه المهرين فكل
بابه في بيعه المادون المهرين في ايسره لغريا فيه مهرها لا للمهر لانه حاز
النكاح فله المهر المستهال وهو في مريش وروى بزوج مهرها كالمهر المستهال لغريا
العهدة وكذا او اذن لعبد المادون المهرين ببيع امه على رقبته ففعل كالمهر
المهر عليه بغيره نفسه حكم النكاح فبيعان ويقسم المهرين المستحقين على قدر نصيب
ولو لم يزوجها فحاز المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه
المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه
من المال فكان كالمهر المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه
منه فاذن المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه
فالمهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه المهر بوعقه

جاء

في الجواز

في الجواز

في الجواز

في الجواز

في الجواز

في الجواز

في الجواز

زفر والشافعي عليه العفو لنا المك وتفع له بالعقوق والوطي كان قبله ولما المليك
 له سابقا على الوطي لا يقع مان في ملك غيره ولو وطى مدونه او مكاتبه او ام ولده فولدت
 منه لم يقع دعوته وان نفاه الابن كانا ولد يقع الام وانها لا تقبل النكاح بل يقع العفر
 فان كان الاب عبد او مكاتب او كافرا لم يجز دعوته لعدم الولاية ولو كان زيرا لم يفرق
 موقوفه عند ابن حنيفة وعندنا حمقة والجدة كالأب حال عدمه فاما اب الإخوة لانه
 لا ولاية له بخلافه و في شرح لا يجز على الاستدراج مشهور ما به رد ابنه ولو
 لم تصرام ولله لان النسب ثابت بالنكاح وعليه المهر وعقود ولده اخيه الفراهيزي
 امه ابية فولدت لم تصرام ولله وعقود الولد ابية لانه ملك فله ولو وطى بها
 بلا نكاح فولدت لم يستل النسب ولم ينكر ولله لانه لا ولاية له على الاب ولا حدان
 لم تنت انما على وعليه العفر ولا يعتق الولد الجدة اذا لم يتركه فله قال الحنف
 عتق وكذا ولو طى امه حائلة في حياها الاب فولدت فادعاه لم يثبت النسب ولم تصرام
 ولله وعليه العفر للشبهة فان اقربها الحاذق عاق بالرحم وكذا لو مات الاب ثم ولدت
 لاول من سبته اشهر فادعاه الجدة ولو ولدت بعد سبته صحت دعوته وكذا لو اتفقت ابية
 الاب بالرقول والكهانة والعص من المعلوم الى الامم ولو كان الاب من ذواته فله الجدة
 موقوفه انما على الاب او امه صحت واسلم بطلت لان ولاية موقوفه وعندنا دعوته بالخلاء
 لان ولاجها المزدانة وله ولو كان الجدة كذا كافرا والاب لم يجز دعوة الجدة الى الملبس
 ولا يه على انبعاثه كانه في الجملة ولهذا فهو دعوة الاب وحده عنده استلوا واعتقدت
 على الفدية فادعاه النكاح والولاية وعليها الفدية الى ان يملكه بالف في غير اعتدائها
 وبذلك احدا لو وجب صلحها في النكاح ولو كان له اعتقها ولو قبلها فذلك
 عندنا يوجب لانه به في غير الاعتان فلا يثبت لها الفدية ولها الميراث كغيره
 الا يجوز موقوفه يقتضي اشتراط التفرقة بطلت الفدية ولو وجد الفدية من المدا
 ولا من نايها لانا بعد بدل الاختار في يد الوهاب فلا يوجب الميراث من الميراث
 خلاف ما لو امر غدا وان يلج من طهاره ففعل حيث يقع عن الام لان الفدية في نفسه
 ويوجب عن الاميرة الفدية لم يصح قابضا لنفسه واسد بالاع
 الخلق على اوجه احسن من وطى وعقود

من سبته اشهر
 فادعاه الجدة

الميراث

بلغ مثايله

وعقود عندنا خلافا للشافعي يختلف بين عينا والمطهر في رواية ومجمل عندهما احكاما
 يختلف بين احكامها فالاصح ان يطهرها حتى تنقضي عدتها وان كان من غير طهر فلهما في المهر
 لاجتماع فيه والحسن ان يضرب الثلاث على الاطهار وفي التي لا تحيض يطهرها حتى تنقضي عدتها
 بعد شهرين والفاية شهر والمطهر الطاهر في الحيض وطهره فلهما في المهر
 عندنا ارسال الثلاث جملة واحدة وتفرقة في المهر وعندنا في النكاح لاصحاب الثقل
 مشتهرة ولت اريد من الشبهة بالاب يقع واحده والامامية يقولون لا يقع
 ويحرمون انه قول على وعقود لا يمنع عليه كذا ذكره السرخسي في الطلاق وذكر في
 الحدود بين الناس خلافت في وقوع الثلاث وهذا الاختلاف غير معتد به في لا يقع
 للنكاح ان يقع فيه ولو وقع لا ينفذ ولا يجانس له رفع هذا القائل لا يراه جازما
 ابطله وذكر ان في مشرحة مختصر المحلى ولو حمل احكاما فاول من في الوقوع
 خلافا لانهم اوجوه الحد على من وطىها في العدة وذكر ابو اليسر في الطلاق انما لا يقع
 لا يقع شيء في قول السرخسي وذكرنا في الصحيح عند قوم لا يقع وذكر كبر في الطلاق والعقود
 الطواهر في رفع واحده وروى ان الثلاث كانت واحدة واحدة في زمن علي عليه السلام
 وفي زمن ابي بكر صدرا مائة وعشرين سنة فلما كثر ذلك جعلها ثلاثا في جميع
 الدول حتى ساء لها كذا قالته وهكذا ايضا في شرح الاقناع ابن عباس وفي
 احكام القرآن وفي الاختلاف وذكر كبر في الوكالة قال مالك وداود يقع واحده
 وفي ارباب النكاح على قول اهل الذرية لا يقع شيء على قول المبري يقع واحده وفي
 الاقضية ذهب اهل الاموال الى انه لا يقع شيء في جميع العلوم على الميراث يقع واحده
 فيه بانه وكوه عن ابن المسيب وعدة من التابعين والخلق في الكتاب وعمر ابن
 المسيب وصاحبه من التابعين لا يقع شيء في كذا لقاضي المشايخ نفسه وكتبه بين
 اهل البيت ذهب الى انه يقع واحده وذكر ابني اصول الفتحة الصبح لاجماع
 اهل البيت حجة ونسب ذلك الى ابي علي والي عبد الله المرشد وعن القاضي قريبا
 من هذا وذكران فروج الحنفية لا كاف لاجماعهم بل زعمه اعدا حنفية
 يقع الثلاث وهو يقولون لا يقع فقال لانهم من يقول كعبي وزيد وراحم
 كان محاج رارطاه يقول للغير طلاق والملا شافعي وقال في محاورات

ويقال

من سبته اشهر
 فادعاه الجدة
 من سبته اشهر
 فادعاه الجدة

الماء تدور الى الواحدة واجتمع ما واده داود الحار عن عكرمة عن ابن عباس قال
طلق ركانة امرأته ثلثاً في مجلس واحد من قبلها فاضا له رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمساوا في مجلس واحد وانتم قالوا فاما ذلك واحد وما جعلا في مجلس واحد
قلت وهذا ايضا في اختلاف العلماء وذكر السان في نفسه حتى ابوا التفسير اطلاقا
في المجلس فيعني الثلث وهذا اخرون يفتحوا واحده وقال الخليل لا يفتح
وذكر الحار في نفسه عند قوم يفتح واحد وعند قوم لا يفتح شي لا يفتح عنه وذكر
الحار في عيون المايل ذهب لمر من الخبيفة والشفعية الى ان المفعول بطلان
المفعول وهو ذهب اهل الظاهر قلت وهكذا القاضي في العمل وذكر في
شرح العمل في حاشا الى بعضه لانه طاهر على بطلان المفعول عنه وكل من
المخرج كذلك ذكر السرخي في المطلق عن المبر في غير المدخول بها لا يفتح الا
واحدة قلت وهذا ايضا الرازي في شرحه عن عطاء جابر وفي شرح السنة
ايضا عن ابن عباس في صاحب الشرح هذا حديث في ذهب اليه جماعة من اصحاب
انما يبر منهم سعيد بن جبير وهاوس وابو الشثرا وعمر بن دينار وفي المختصر
في اختلاف العلماء وغير واحد من اصحابنا في نفس الجواب واما عليه
الامه وموقع الثلث جملة الى ان يقوم الساعة هـ ذكر بكرا قالوا بان هذا الموضع
للمناظر مع خصمه بانما الكتب في مسلتين رسال الثلث والمتعة والخراج
وكانه فعل هذا لفتح مذهبهم في هاتين هـ والمطووع في الطلاق
الباين لانه ينفذ الوجه وفي واية لا يكره والمطووع وبعض اصحابنا الطلاق
في المجلس من قبلها فيا ويرد على مفهومة وكده وقد روي في اختلافنا
عندنا في الثلث في حق العمل عندنا ويرد في كده ولا يطلق للسنة الواحدة
لا ينفذ واحد ولا ينفذ لانه ينفذ كده الطهر وقال بطون للسنة
وعرف من كل تطليقة شهر لانه مذهب ينفذ من خلافها يشهد
قالوا لاسرته وقد دخل بها وهي من ذوات الحيض كانت لها اولها
للسنة ففي ما نوزع في طهر لانه السنة في المطلق تنفيها عن الاجماع هكذا
هـ عليه السلام لان عمر رضي الله عنه حين طلق امرأته في الحيض ان السنة

ان تستقبل الطهر استقبالا وتطلق في كل طهر تطليقه وعنه ان تطليقه
الاول ينفذ عليها من بعد الثالثة من عدتها حية وان نزل ان يقع الثالث جعله
خلقا نازلا قال لانه نوى ضد السنة ولما انقضى حلة عن السنة
الا ان ذلك سنة من طريق الوقوع دون الانقضاء فيلزم ان يقع في كل طهر
الطهر الا بالنية وهذا ان نوى ان يقع عند راس كل شهر واحدة لان الحمل لا يقع
في الطهر فيلزم سببا في الحيض او الوقوع في كل طهر فيكون سببا في الوقوع في كل
ابن عمر رضي الله عنهما ولو نوى الذي هو بدعي حقيقة في فاذا تردد اول وان كانت
ايسة او صغيرة وقت الساعة واحدة وبعد شهر اخرى لا لا لشهر فيما يقرب
مقام الحيض وان نوى الوقوع حيلة فعل الحائض ولو قال انت طالق لاسنة في واجه
في طهر لاجماع فيه لانا للفظ لا يقتضي العدد فان نوى ثلثا في طهر لاجماع لان
اللام للوقت بعند السنة ما كانت هـ لاوقات السنة فتعد سعة لا وقتا
وان كانت لا تخير طلقت سبعة تكلي وبعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى وان نوى
الوقوع حيلة فعل الحائض الشافعي وذكرنا الشهادة والبرهان في السنة الثالثة
هـ وفي المتنازع عند انت طالق للسنة ينوي بانما قال في ثلث طهر في كل طهر
ولو نوى نفس الحولتين عن يوسف لو نوى واحدة بانه ليرايه وفي العمل
لو نوى بقوله للسنة اخرى ليرجع للفظ السنة وحدها لا يقتضي الطلاق وفي الجاية
الحاق الصغرة بوجاهة ظهرت قبل مضي سهرها ان يطلقها اخرى للسنة لان
الشهر يدل على الحيض فاذا اراد الحيض في طهر طلق الحائض برأيت له ان يطلقها
اخرى عند احتيقه لانما قال كان عليه بدل الطهر وعنده يوسف لا يطلقها
الا بعد شهر طهر الحائض لانما قال ان راجع حتى يظهر في طهر ولو ظهر في طهرها
ان شاها كذا في الاصل وقيل انه قولها هـ وذكر الحار في طهرها في الذي
وصل انه قول ابن خنيفة وروي كلا الوجهين في حديث ابن عمر رضي الله عنهما هـ
لحقها في طهر ثم راجعا لاما ان يطلقها اخرى عند ابن خنيفة رحمه الله وروي عن
ابو يوسف والحسن رحمهم الله ليس له ذلك وعند محمد وروايان وفي النجعة اجمعا
لو ابانها في طهر ثم تزوجها لاما ان يطلقها اخرى هـ ابو حنيفة الحق المراجعة

صوابه عليه

بالنزوح والمعن الجاهل بينهما ان بالمراجعة بطل حكم الطلاق فجعل كان لم يكن وعلى هذا
قالوا لو راجعها بالرداع لمان يطلونها اخرى عند ارجيفه وان راجعها بالوطي
فلا لانا لو طوي لانه الرجعة يصير كما لو راجعها برجاءها واليئس له ان يطلوها
وان راجعها بالوطي وجعل لان يطلونها اخرى خلافا ليرسيف قال لانه
لمصر لا يوقع فيه طلاقين ولما انما يطلوها بعد الجماع لجواز ان يجزئ في عدم
تأذاع بالجلد لا يعبر بالدم من بعده وال حكم امره ان تزوجها فطالق
بزوج امرأه طلق تزوجها لم يطلق لان يطلونها لاسما فجمعا قال تعالى كل نفس ذائقة
الموت وان قال كل من تزوج طلق في كل مرة يزوجها لانها طلق الجماع
وتجمعا قال تعالى كل من طلق تزوجها بغير طلاق عند تكرار النكح ولو قال كلما
دخلت امرأه في هذه الدار فهي طالق طلق في كل دخلة الى الثالث لان المطلق
بالشرط مطلق على كل حال ما و قد انتهى محل الحل باللفظ وانما هنا المعلق بالزوج
سجل على سبب بالزوج فانه ثبت ذلك سبب الحث ولو قال كل امرأه ان دخل
الدار فهي طالق ولما رجع شبه مدخل فطلق لا يتعدد اموح على واحدة بعدة
الدخول ولو قال كلما دخلت بعد ما تزوجت ولو قال كلما دخلت ففعل
حجة لا تعدد الدخول بعد الدخول ولو قال على ما حجة تعدد ولو
قال كلما دخلت ففعل حجة او على ما حجة تعدد بعد الدخول ولو قال كلما
تزوجت امرأه فهي طالق ان دخلت فافزع امرأه فبانت بدو بمزوجه فبانت
بمؤنزه فبانت طلق لانها صار قال لها عند كل تزوج انت طالق وان
دخلت فاعتدت لانه ما من حث عند الدخول الى الكل وانما دخلتها
فامر ان طالق عند ادخلها اليوم ثلاث مرات طلق امرأته عند الدخول ولذا كان
دخلتها فعل حجة ان ضربتك فدخلها مرارا وضربه مرة لانه الحث بعد الدخول
واو وال كلما دخلتها فواو لا يكون لانها ادخلها مرارا ووطي مرة لانه
كفارة واحدة لان الحكماء مختلفون في حكم امرئ او امرأه من نفسه
كلما لجمه وغيره لانه اخرجته من جماع الحرام وانه متعدد التفرع عن الجماع
وواجب البتة واسد الشا لا فعل لانه من واحد ولا بد من تكرار الا لا حقيقه

حتى يكون انما وفي موضع هرايا واسد ان فعلت ففعل ما فعلت ففعل
يلغى ان يلغى الف ولو قال ارخذا هرايا ودفني فلان كان لم يفع
بلزيمه كفارة ولو قال ارخذا هرايا وبارت ففعل بلزيمه كفارة
وفي الشافعي واسد ان رخص لا يحل انما اذا نوى ان لا يزوجها وقال
دموا وحده وروى الحسن بن الحنفية قال له وروى ابو يوسف ولو اسقطها الواض
بين الاثنين فان كانا ثلثا بغير صفة لكانت كفولة ولما رخص فواجده ان لم يعمل
كفولة واسد ان كانا ثلثا او اكد الان يرديه غيبين ولو قال واسد
ففي لهما هرايا عشرين على قياس رواية الحرس واحدة وفي التوارخ على قوله
ذكر حنة العباس عشرين وفي الشافعي واسد ان في النكاح عشرين وفي الامتحان
واحدة وال ان زوجت فلانة ففعل طالق وروى جماعات بوليد بن اسعد
مد تزوجها فبانت لان الدليل الموجب لبينان النسب موجود وهو كون المرأة ارضا
له وان كان بقدر الولد منه بعلة وفي النكاح وهو ان يزوجه فاحل لهما باها انزل
المافي رجعا عقيب الفراق من النكاح ووقع الطلاق ايضا عقيب الفراق من النكاح الا
ان الفقرة تنبت بعد الطلاق ولما نزل مع الطلاق مكانا بقاء الفقرة وعليه
المصر لانما اثبتا النسب حللها واطيا بعد النكاح قبل الطلاق وانما حجة اكثر
من ستة اشهر لا يثبت لهما حاجات به بعد الطلاق قبل الدخول فاحل في مقته
ببوهما ان يكون في غيره خلاف الاول فانه لا يوهي حصوله بعد الطلاق حتى يوهي
انه من غيره ومن تصير تزوج امرأه فاحل لهما باها فعليه مهران مهر الزنا
لانه سقط الحد حتى تزوجه قبل تمامه ومهر النكاح لان هذا اكثر من المهر
قال ابو الليث وروى عن محمد بن حاتم في النكاح لا يكون به خصا
ويشترط ان ليس ان تزوجت فلانة فهي طالق لانها تزوجها ودخل بها في النكاح
عليها الحد وحج المهر والواجب عليها قال وروى عن ابن ابي عمير
الحالف وهو ادا مهر من مذهب اهل بيتنا من مال اليه لو لم يخطبها ولا رايه
لما نكح وفي حج الشافعي لوطي بوليد فانه يره وهو منصوص عن اهل بيتنا
عليه ما نكح قالوا نكح ولا حده ولكن لما كان فضلا ففعله فيه لم ينقطع النسب

ود في كذا وبوا اليسر في الحيل هذا كله عار وابتدأ السليمان وفي رواية اخرى
 لا سعة في البيت فلم يشرط اجارة المرأة او الولي **ك** يجب ان يكون ذلك لان
 الزوج ليس بسبب ملك الزوج بل بالتزويج هو السبب قال **هـ** وهكذا يجب ان يكون
 الموأب في الشرا حتى لو قال ان شئتني عبد فلان فهو حراً لا ينعقد ما لم يقتر واجارة
 فلان واباعته **و** وكذا مع هذه المرأة التي تزوجها في طلق وترجعها لا يطلق
 لانه عرفها بالاشارة فلا تراعى فيها الصفة وهي التزويج وكذا لو قال هذه المرأة التي
 تدخل الدار من نسيان طلق او قال فلانة بنت فلان نسيان يدخل الدار طلق طلقت
 في الحال **ز** زوج امرأة على انها خالصة من النكاح ولم تطلق لانه تعدل اعتبارها بالطلاق
 بدلا او شرطها لا ينعقد بقاء النكاح ولا يجب اطلاقه **د** كذا لنا في وكذا لو اشترى
 على انه حرة الشرا ولم يبرئ **هـ** وفي جامع الصغائر في بيع النكاح لانه يخرج المطلق
 يخرج البطل والبطل والمبدل يقعان معا وفي جامع التوحيد قلت رجعت في
 على طلق او قبل تطلق ولو قال تزوجك على انك طالق فقلت لم تطلق ولو اشترى
 على انك طالق بعد التزويج كذا فقلت تطلق وبالي لا خزان زوجتي امرأة في طلق
 فزوجها بامر اوليائه لم تطلق لان التعلق لم يهره وكذا لو قال ان زوجت فلانة
 متى فم طالق لا يتحقق ولو قال اردت فلان مراد ههنا وبالحال فزوجها لم
 يطلق لانه لم يبرئ من النكاح ولو قال مرابى ههنا وبالحال طلق والتمتاز
 انه لا تطلق لانه حدث بالتزويج قبل الدخول في نكاحه وما كان لو قال لامرأة ان طلقت
 في حال طلقت طلق طلق لم يزوجها لم يطلق لانه حدث قبل التزويج **و** وفي بيع النسي
 ارض بغيره طلق فلا بد ان كان نكاحا وهو نكاح ولا يقول ان كراها ههنا عزديا
 بانه كراها لشرطه لكناح المصطوفين **ز** في بيع النسيان كراها ههنا فقالا
 انه قد صلاها قال انما رواها ههنا طلقا بغيره حتى امره على الشرا
 وكان قد تملكه ولم يعد حراً لو لم يملك فان كان نكاحا لم ينعقد وفي بيع
 قبل الدخول انما انك تتنقل كذا فتقال هي طالق فانها تتنقل في ارضها بغير
 وقبل بيعه وعزل ليرود في **ح** كذا ما انك تتنقل كذا ما لم ينعقد في بيع النسيان
 ان كراها طلق است كذا في بيعه طلق طلق طلق طلق است **و** في طلق

بغير

وقال لا مراة طلقها او قلت
 طالق او مطلقه اي في ركن الواحد به وجب لانه نعت فرد ولا يحل العدد ولا
 التثنية خلاف السابق لانه نوعان باين قبل الوصول باين لا وكذا الحزمة في طلق
 ومحففة في بيع بنته الثلث باعتبار ان احد النوعين ولا يقع بنته البس لانه عدد والفظ
 لا يحمله لانه نعت فرد وفي الميسر على او البس قبل انقضاء العدة رجعت في الطلق
 بانها او باين بعد ان ينفقه يكون كاجعله وعزدهم لا يكون وعندي يوسف كرايا
 لانها وفي الميعاد ان يوسف اولا جعلتها باينا راس الشهر لم يزوجها فيما راس
 لم يحول الى بيوتها ولو قال جعلتها باينا راس الشهر لم يزوجها فيما راس
 ولو قال انت طالق اليوم فاذا كان عذرا فتلكا للتطبيقه باين فهو كذا ولو قال
 اذا طلقك واحده فهي باين او باين وطلقها فهي جميعه وكذا لو قال ان دخلت
 الدار فانت طالق لم يرقا قبل الدخول جعلتها باينا او ثلثا لم يخلت من قبل القدم
 القول قبل النزول وفي التوفيق لطلقتها واحدة لم يزوجها لم يخلت من قبل
 التطبيقه باينا لم يكن باينا من قبل انه راجعها والرجعة اقوى من انقضاء العدة
 العيون عزلي يوسف انت طالق ونوكا لثلاث **ح** ومحمدا في هذا قول ان ينفقه ايضا
 يتأخر ان يخلو امراته برقا جعلتها باين جميعه ولو قال انت طالق
 فان نوى واحدة او لم يوسو باين واحدة وان نوى ثلثا قلت وان نوى واحدة
 لان المطلق اسم جنس فعلى المطلق اصل الكل اما ان يحمل على العدد فلا لان اللفظ
 لا يحمله وكذا لو قال انت طالق الطلاق وانت طالق طلاق لا يفسد
 اسم جنسه وفي الكافي لو نوى الطلاق ليقوله طلاقا اخرى فهي تنزل لصالح المطلق
 قال انت طالق واحدة او لا يرفع وفي الاصل يقع طلاق الى يوسف المذكور
 وهو قول محمد وعندهما لا يرفع فيكون المذكور ههنا قولها وطلق محمد
 يبين في نطقه وان كان المذكورها قول الكل كما في محمد وروايتان في قوله
 الشك دخل واحد بقوله انت طالق ولو كان هذا ايقاع الواحدة بدليل
 انه لو قال انت طالق واحدة ايضا لا يقع وكذا لو قال انت طالق واحدة
 او ثلثا فصار فيها انت طالق وهي حية وصا دفها الواحدة او العدة وهي متحصه

او اطلاق طلق واحد
 في باين او باين

استبرأ الطلاق
 في

لا يقع دلالة السك دخل في يقع الواحدة وفي الانحاس انت طاقوا هذه
 الدابة وقطع على المراه ولذا لو قال العبد انت حر او هذه الدابة عرق العبد ولو
 قال انت طاقوا هذه الحنسية لا يقع امراته وكذا في العز لو قال
 العبد وبعدي وبعدي وبقا لانت طاقوا هذا الرجل لا يقع امراته في قول
 وقال ابو يوسف قياسه انه موجب ان يقع لان الرجل من لا يقع الطاق عليه
 قال رجب عليه عنه ما ذكره ابو يوسف في صحيح لان الرجل من لا يقع عليه
 ذلك الدابة ولو قال انت طاقوا هذه البنية لا يقع لان الحضر واحد وفي
 المتفق انت طاقوا بن فانت قبل ان يقول بان لا يقع وكذا لو قال العبد انت
 البنية فانت قبل ان يقول البنية ولو قال اسب طاقو طاقو طاقو فانت وقع
 ما ذكر قبل الموت ولو قال انت طاقوا لا او لا شي او غير طاق لم يقع وفي المتفق
 انت طاق لا شي في تطبيقه ولو قال انت طاقوا طاقا اسب فانت بعد قوله
 تلقا قبل الحسا لم يقع لان الموت ساق الطلاق ولا ساق ما يطليه الطلاق وهو
 الاسد وفي النوادر ان شكا له انت طاقوا قال ابو يوسف لا يقع خلاف محمد
 وفي العيون على الخلاف ان شكا له وانت طاق وفي النوادر ان شكا له فانت
 طاق لم يقع وقوله وفي العيون لا يور عن تقدم الاسس وابعده كما في التطبيق
 ه وفي النوادر عن اليرب انت طاقوا ان شكا له انت طاقوا فواحدة وفي النوادر
 انت طاقوا شكا له او في شكا له وفي الانحاس لو شكا له لا يقع وفي النوادر
 شكا له ويقع ولو لم يور عن ابعده رجاء له ان شكا له لا يقع ولو قال
 كسبنا الله يده وفي النوادر ان شكا له سمعت طاقا يقع وفي المتفق قال
 رجل طاقا امر ان شكا له فليس له ان يطبقها قال ظهير الدين ولذا لو قال
 طاقا نفس ان شكا له وفي النوادر لاسس ان لا امر اهل وفي الاسس ان هذا
 قول محمد بن عمرو ابنا الاصول وفي الطاهر مع وفي النوادر عبد جرمه وفي
 ان شكا له سمع الاستثناء في رد المولى بوسا انهم جند ان شكا له لا رايه
 لعادوها قياس واسحق في القياس لا يصح ان يصح ان يصح في الكافي
 غسبك هذا العبد ان شكا له لم يزمه شي وذكر في رد المولى اعتقاد

امس وقلت ان شكا له لا يقع قال لها ولرب دخل بها انت طاقوا واحدة في لها وله
 طلقت فنتين لانه او وقع الواحدة واخبر ان طاقا اخرى فابقاعه صحيح واستاده بالمل
 كما في قوله انت طاقا امس وقعت الساعة ولو قبل واحد مع واحد لا الثانية
 او قبل بعد ما بات وكذا لو قال بعدها امس ولو قبل بعد اخرى طلقت فنتين
 لانه او وقع الواحدة واخبر انها بعد اخرى ومن ضرورتها سبق الاخرى على اولى
 الايقاع ونا لقدم ولو قال معها اخرى ابيع اخرى فنتين لان مع لفران
 هيف ما كان وفي المتفق انت طاقوا واحدة بعدها واحدة ان طاقا لاولى في
 البين ولو قال قبل واحد ان طاقوا لوطا حتى تكمل فاذا اكمل طلقت واحدة ولو
 قال قبلها واحدة او معها ابيع واحدة ان طاقوا لوطا حتى تكمل فاذا اكمل طلقت
 فنتين وكذا انت طاقوا واحدة بعدها اخرى ان طاقوا في لجام اس طاقوا تطبيقه
 قبل كل تطبيقه وقع ثلث ولو قال بعد كل تطبيقه وقعت ثلث ولو قال بعدها
 كل تطبيقه وقعت واحدة ولو قال سمع كل تطبيقه او معها كل تطبيقه وقعت ثلث
 ولو كانت دخولا بها وقعت ثلث في الحلات والوجه كلها ولو قال سمعت طاقوا مع كل
 تطبيقه او قال انت طاقوا مع كل تطبيقه طاقا طلقت ثلثا ولو قال انت طاقوا كل
 تطبيقه طلقت ثلثا ولو قال كل التطبيقه واحدة قال انت طاقوا نصف تطبيقه في
 طلقة لها لا يجزى ولو قال نصف تطبيقه طلقة لان نصف تطبيقه طلقة ولو قال
 نصف تطبيقه وثلث تطبيقه وربع تطبيقه فمعت في لادخل في المدخل بها لانه
 او مع عليها اجزائا ثلث تطبيقات ولو قال نصف تطبيقه وثلثها وربعها فمعت
 واحدة لانها اجزائا تطبيقه واحدة باضائتها اليها وهي لا تجزى بذكر اجزائه
 فان زابت الاجزاء على واحدة بان قال نصف تطبيقه وثلثها وربعها فمعت بان
 لانه او وقع تطبيقه وثلث نصف سدر فكل وفي المتفق عن محمد واحدة في
 الواحدة واجزاء التي لا يزيد عليه وفي نصف تطبيقه او في نصف ثلث تطبيقات
 سان وفي نصف ثلث تطبيقات ثلث وفي ثلث اربع تطبيقات في ثلثان وسمعت
 الثلث وفي ثلث اربع تطبيقات ثلث وفي ثلث اربع تطبيقات في ثلثان وثلثان
 لان جمعه طلقة ونصف وربع اربع اربع تطبيقات سان وفي خمسة اربع تطبيقات ثلث

في قوله او مع كل تطبيقه طاقا طلقت ثلثا ولو قال انت طاقوا كل تطبيقه طلقت ثلثا ولو قال كل التطبيقه واحدة قال انت طاقوا نصف تطبيقه في طلقة لها لا يجزى ولو قال نصف تطبيقه طلقة لان نصف تطبيقه طلقة ولو قال نصف تطبيقه وثلث تطبيقه وربع تطبيقه فمعت في لادخل في المدخل بها لانه او مع عليها اجزائا ثلث تطبيقات ولو قال نصف تطبيقه وثلثها وربعها فمعت واحدة لانها اجزائا تطبيقه واحدة باضائتها اليها وهي لا تجزى بذكر اجزائه فان زابت الاجزاء على واحدة بان قال نصف تطبيقه وثلثها وربعها فمعت بان لانه او وقع تطبيقه وثلث نصف سدر فكل وفي المتفق عن محمد واحدة في الواحدة واجزاء التي لا يزيد عليه وفي نصف تطبيقه او في نصف ثلث تطبيقات سان وفي نصف ثلث تطبيقات ثلث وفي ثلث اربع تطبيقات في ثلثان وسمعت الثلث وفي ثلث اربع تطبيقات ثلث وفي ثلث اربع تطبيقات في ثلثان وثلثان لان جمعه طلقة ونصف وربع اربع اربع تطبيقات سان وفي خمسة اربع تطبيقات ثلث

قلت انت طالق من واحد الى الف اي ما بين واحدة الى الف ففتنان وقال لما
وقال رفق واحدا وهو ان يأس لان الحد لا يدخل الحد فله بعدك من هذا الحايظ
هذا الحايظ لا يدخل حايظه ولها ما ذكرنا ليس له مساحه يدخل كلفه قوله خزن راضي
ما واحدا فقلت كان بالحد الكلاله جعل الملائه عابه فبقي الوتوع اليه والمعاينه
لا تروى في هذا المقام فصار موقعا في الثانيه وهي لا تكون الا بالارل في موقعتنا ولو قال من واحد
الى عشر او ما بين واحد الى مئتين فواجهه وقال لسان وقال رفق لا يقع ولو قال من
مائة الى واحد قبل قلت وقال انت طالق الى الشام ينوك يا بيه فوجهه وقال
زفوا بيه لان مصف الطلاق بالطلاق فيكون صفه المطلقه وذا لو قال انت طالق
بطلينه طوليما ذنا وعرضها ذنا ولا يكون لنا وان نوى لان الطول والعرض يكون
الشر او واحد فلا يقع فيه بيه الملائه ولو اعترض رايه في انت طالق طلقه شديده
او عريقه او طوليه ونوكا للمل قبل لا يكون ملكا وقيل يكون في الكافي انت طالق واحد
فلا نسب فمضى بيه ولا يكون لنا لتسريحه بالواحدة وكذا لو قال انت طالق واحده
عليه او كليه او شديده او طوليه او عريقه قال انت طالق واحده فيمضى ونوك
الطرف فمضى واحده لان الطلاق لا يصلح طرا او طرا الثاني وان نوى في الوتوع في
في المدحول بها لان في الطرف ويجعل للطرف فتدفع اليه فصار كالجميع هـ واو
وذا لو نوى في الملع نعيه لان في نعيه مع وال استدعاه فدخل فعدا في شغرك
وان نوى الطرف فمضى واحده وقال زفويديان لان الواحد اذا ضرب في ايسر
صار ايسر فقلت الضرب بوجه كثير لا يحز الا زياده العدد والمطلقة الواحدة
وان كثرت احزواها لانها كواحدة ولو قال مائة مائة ونوكا للضرب
فمضى بيه وقال زفوا رابع يقع الملاءه وفي الشفا انت طالق واخرى وقال
واحدة او ميسر لو قلت فواجهه لانه مصدق ان يقول واخرى من نساء وكذا قوله
كنت طالق مائة واحده او ميسر ولو قال انت طالق واحده واخرى ففتنان
وفي العيون انت طالق انت فواجهه ولو قال وانت ملاك عدلي
يوسف وعدي بيه بانه ولو قال ذلك لامراه اخرى يقع كل واحد حلفه
في المائتين وفي موع خلاف قوله هذه طالق هذه لا تطلق الثانية وفي موع انت

واحد

واحدة وعشر او واحد وذا عن في حنيفه في واحد وبابه او واحده والفت ومثله
ثلاث وقال انت طالق اسم وانته تزوجها اليوم لا يقع لانه بعضا بيه كذا
لو قال انت طالق قبل ان تزوجك ولو تزوجها اول من طلقها ساعه
لانه لا يقع الا انشاءه وفي الجامع انت طالق اذا تزوجك قبل تزوجك وقلت انت
طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك والى اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك
وفي كفا طالق اذا تزوجها طولا في يوسف وعديها طلق في الاول في الثانيه
وفي الشفا انت طالق اول من اسر في اليوم واسر فواجهه ولو قال اليوم فلو اسر
واسر ففتنان يقولوا اليوم ويقولوا اول من اسر ولو قال اليوم واسر وقال
من اسر فقلت هـ وفي الاحناس اليوم واسر ففتنان في اليوم فواجهه وبعد
عدي وعدا اليوم ميسر فقول ان حنيفه او يوسف هـ وفي الجامع انت طالق يومنا
ويومنا لا طلقت حين تلم ولو قال اعنيها طالق ايها يومنا ولا طلقه شغل
اخبرته في اليوم الخامس ونوكا انت طالق ايها ونوكا طلقه ايها انطلقه
بطلينه بطلونيما وهذا اذا كان دخل بها فان لم يكن دخل بها نبيس في الاول وقال
انت طالق اليوم عدا وقعه في الحالب ولو قال عدا اليوم وقع عدا لانه الاول وقع الحال
واضاف الواقع الى الموقوع وفي الثاني اضاف الى العدي بوجع المضاف يقع في اليوم
فلم يقع وفي الاحناس انت طالق عدا اليوم طلقت اليوم وعدا اخرى وفي موع طلقت
الساعه فان تزوجها اليوم طلقت اذا جاء عدا ولو لم يتزوجها حتى اصبح لم يتزوجها لم تطلق
وفي الجامع انت طالق بطلينه يقع عليك عدا لم يقع حتى يطلع البكر لانه اضاف الى
وقته ولو قال بطلينه لا تقع عليك الا عدا طلقت ساعه تلفظ به ولو قال
لا يقع عليك الا باني لا يعرف لهذا فمضى وكان اخره على قولها يكون باني وعلى
قولهم رجعي باني الخاب البينونه بالرجعي قال انت طالق بطلينه
تقع عليه في حذوك طلقت حين يدخل فاقوال لا يقع عليك الا في حذوك طلقه الحال
هـ وفي الاحناس عن ابي يوسف تصحيب عدا طالق طلقت هـ وفي المصارف لو عدا
طالق لم يقع كذا قوله كوني المطلقة من غير وعنه كوني طالق او طلق اياه واقعا
وكذا لو قال لانيه كوني حرة او اعني وصل في تسريحه لا يقع ويرى بطلينه

مولى

عدا ان نوي العدة في ان تطلقين وهذا في ان تطلقين قوله تقوين طائفا
 ابعاعه وعن اصنافه ان خلعت كذا نصير من مطلقه متى خلعت خلف ما كان على ان
 قوله نصير من خلف العين السابقة ويختل بالابناء بعد فعلها فتكون القول لمعين
 وفي الثاني انت طالق في فهارك وليك وهي الليل او ليك وفهارك وهو النهار
 فتبين اننا المذكور اذا لم يكن كايضا في الحاشية تصرف حكم ما بان قوله
 في ذلك وفهارك او انت طالق اليوم وطاقتي الخدم مسان لانها طرقتا وكذا انت
 طالق كل يوم ثلثة او طلقه ايام وكذا انت طالق كل يوم نظرية لانه اوقع على
 يوم تطلقه وكذا انت طالق عند كل يوم لان عند عياره عن العود ويجوز ان يكون
 كل يوم وكذا مع كل يوم بمجرد المقتضى في كل يوم واو لا انت طالق اليوم وكذا
 وبعد في نواحدة لانه ومعها بالطلاق اليوم يكون موصوفه في جميع الايام وكذا انت
 طالق في اليوم وغدا وبما غير وكذا انت طالق كل يوم لانه لو سكت على طالق اجمعه
 وقالت طالق كل يوم هذا اذا ذكر كل يوم وكذا انت طالق ليل وفي المتن في استيعاب اليوم
 وبان يقع لكل ذكوه قال انت طالق في طالعك او في ما لم الخلق او ما لم الخلق
 خلفت حين سكت لان هذا اسم الوقت فالشرط وجود وقت لا يطلتها فيه وكذا لو قيل في
 الخلق او زمان او يوم او حيث واو لا حين لا الخلق او زمان ولا يهله لعل بعد
 اشهر ان لم يطل فيها لانه هو الوصف فيما استعمل له الحيز واو لا في الخلق في الطلق
 حتى يوت احدها قبل التلقين لان الشرط عدم الطلق وهو موصوف بالوقت فاما في احدها
 فان كان الطلاق رجوعا نوازا او كان كايضا انما تنسحق لم يربط وانما هو ورث
 ان كانت دخلوا بها لانه طلاقا بخلافه اولا كانت طالق لان لو اتى البصنة
 وكانت لم يطل لان ثباته منسوب فاما تطلقه اياها فقد كانت موصوفة وفي النوادر
 لا يقع موتها واو لا قال اذا لم الخلق اذا امانا فان عن الوقت او الشرط صح
 وان لو توشى جعل للشرطون دعيا لوقت كان في قوله طلق نفسها اذا شئت ولما له
 صالح للشرط ايضا قال واذا نصبتا حصانة فحل في نصيبنا فوجله في الاصل
 وقع الحاصل فوجله في الشرط لا يقع فلا يقع بانك وما استعمل في هذا الا في المشيئة
 ماثرت في يومها فان اراد بها الشرط بطل النكاح وان اراد ان وقت لم يطل ولا يثبت

عند نواحدة في قول
 ان بعد ما في قوله
 طالعك وقتا في قوله
 طالعك وقتا في قوله

بالنكح وفي المتن عن محمد اذا خلعت كانت طالق واذا لم الخلق كانت طالق في بطلها
 حتى مات بطلت فتبين لان بونه قبل التلقين طالت العين الثانية في بطلها في الشرط العين
 الاولى في بطلها فيها مطلق اخرى واو لا اذا لم الخلق كانت طالق واو لا طالعك في طالعك
 فلو يطلها حتى مات تطلق واحدة لان بونه قبل التلقين طالت العين الاولى في بطلها ذلك
 شرط العين الثانية لان العين تقتضي شرط الاستقبال في جامع اسمعيل من حاشية طالعك
 ان لو لم الخلق وان طلقك كانت طالق ولو يطلها حتى مات او ماتت لم تطلت واحدة
 قال انت طالق ما لم الخلق كانت طالق موصولا في طالعك في طالعك في طالعك
 لانه لم يوجد شرط الموت وهو انما ان وقت الخلق عن الطلق بعد الخلق وفي طالعك
 الخلق كانت طالق لم يمسك لعلت لانا منع بعضها بعضا لان طالعك في طالعك في طالعك
 متى وقت لم يطلها فيه وقد تكررا لوقت فكل ليل او قال انت طالق في طالعك في طالعك
 يطلها ليل وان نوي اخرها انها صرف نكاحا عنده وقال لا يصح لانه وصفا
 ما الخلق في جميع الخدم ولا يصح في طالعك غدا وله جعل في طالعك في طالعك
 بمعنى وجود الموصوف فيه لاستيعابه الا انه اذا لم يكن له فيه يقع في قوله العدة
 لانه من الخدم بخلافه اولا عدا لانه اوقع في طالعك وفي الثاني طالق
 في زمان طالعك اول ليلة من رمضان حين تغيب الشمس من آخر يوم من شعبان
 وان نوي اخره فحل الخلق قال انت طالق في طالعك في طالعك في طالعك في طالعك
 اتيان به لم يصدق قضا وكذا اولا في ثوب كذا ويعلل بغيره او قال في الشعر
 وهي في الشعر والانت طالق وانت مريضة يعني اذا مرضت لم يصدق قضا لانه
 اوقع الطلاق في حينها خبر كاد بصره لانه طالق وانت حبله وهي في طالعك
 وان قال لم يصدق ليرفع حتى عرض قال انت طالق البتة او يابن او طلاق الحرج
 والحرام وسئل لولم لم يه في واحدة بينه وان نوي بلفظك لانه احد
 نوعي البيوت فان نوي بلفظك اخرى فبانتان وهذا كما يحايه وفي المتن في انت
 الا واحدة او بطلية ونوي بقوله ما بين ثوبا في بطنه وفي الثاني في طالعك في طالعك
 الخلق او احبها او اعظمها او اذخرها او اسوأه ونوي عن لولم لم يه
 في بينه وان نوي بلفظك لانه وصفا لها لقوله والشرط وهو نوعان عن ابي يوسف

الشرط

في قوله انهم الملائكة اذا نوى واحده فعلى وجهه لان الملائكة لا يوصف به فيلحقوا
 قوله انت خالق والوفاك انت خالق كالف ونوكايتا اولنا فانه تدبيرة باللف
 لعلمه وقد شبهه لكثير من محمد يقع الملائكة لان التشبيه به تشبيه بالعدد وهو
 الظاهر فيسرها المسائل اصل انه من تشبيه الملائكة بشي عندها يقع ما ان شيكان
 المشبه به لان الشئ يشبهه لعلمه وتتشبهه لفقارته والحق فيكون عاده والباين
 مكره فيكون عباد عن الباري عندنا في يوسف اذا ذكر له كان بائنا ان شيكان
 المشبه به وعند فرغنا الى المشبه به فان كان يوصف بالشدة او بالعلم كان بائنا
 والا فهو رجي وهو قول الحسن وفي المسعى الى يوسف وعبدت خالقه كماله
 في ثلاث نوى والوفاك نوى خالق مثل الملائكة في ثلاث وعبدت خالقه كماله
 التكرار في الملائكة والخلق كرات خالق مثل الملائكة في ثلاث وعبدت خالقه كماله
 يقع وعنه حتى يكون لانه نوى ما يحمله والوفاك لما نوى لا يصد ان خالقه كماله
 مذكرة الملائكة قال انت خالق قد ذل الربا نواحه عندنا في يوسف لانه لا يؤخذ
 فكانه شي واحد وهو ما عند محمد لانه براديه الكثرة وفي العيون خالق
 بعدا لشعرا لا يخلو راسي نواحه لان الراحة لا يكون عليها شعر في تقع على عدد
 الشدة حتى لو قال بعدا لذكر طهرها يقع بعدا لما في التاب حتى لو لم يوجد
 لم يقع وفي سبع واحدات خالق لثا الملائكة في ثلاث واول الملائكة واحد
 والكثير ثواب وكثير واحد واول من بين ثلاث وفي الاكل لا يكون في ثلاث وقيل
 واحده والاصح سادس في لا يكون لا في ثلاث بل في الفضل والى المبلغ واحده
 وعمر الهند في سادس وكان لا يصدق في الاية وفي جميع الوارد في يخلق منها
 هو الظاهر ان كانت مدخولا بها ولا تخلط في الاول وفي الثاني واحدات
 اس فاق واحدات كماله في الاية ولا يكون في ثلاث في الاول واحد والوفاك
 واحد عليه او كبره او شدة او قوة قال انت خالق مع مولى اربع موكليس
 بشي لان الملائكة المنابر الموت لانه انما انما بعد الموت ولا يكون بعد
 وفي المسقى عن محمد قال لامرأته انت خالق مع تزويج اوقال لعبد الله جرد
 مع ملل معناه بعد تزويج وبعد ملكي وهو قوله لامرأته انت خالق مع دخولك

الوفاك
 لا يصدق
 بل هو
 بل هو
 بل هو

الوارث يخلق بعدا لاجل وحرف مع يستعمل عن بعد قال الله تعالى ان مع العشر عشر
 بعده وقد ذكر في انت خالق مع كالحا في تزويجها لم يخلق قال له او اجمعه اجمعه
 مع مع مولا اياك فاعتقها المولى فزوج الرجعة والوفاك او اجمعه فاعطى
 تطبيق في قال المولى اذا جاهد فاحتره فباعه على ملك الرجعة في رواية
 ان سليمان لان التطبيق في رالاعتنا والحق يوجد بالاعتنا فيكون حاله الختان
 حاب وجود العتق والحق الوجود لا يكون وجودا فلا يكون التطبيق مقارنا
 اياها وحركة خلاف الاول لان رابع تطبيقه مقارنا لعتق مقارنه التطبيق
 العتق لا يتصور لاعتقها العتق في رواية الحفص ملك الرجعة محمد لان
 العتق مع مقارنا للعتاق لانه حكمه فيكون التطبيق المقارن للعتاق مقارنا
 للعتق مصادفا الملائكة وهو حرة وعدت عاتق فيها في قوله في قال انت خالق
 هكذا وانشاء رابع في واحد والتم اشارة رابع في ثمانية اشارة في ثلاث
 لان الاشارة بالاصابع كالنقطة بالعدد اذا انشئت بها فله هكذا بالاصابع
 الشهر هكذا وهكذا وهكذا وانشاء رابع في ثمانية اشارة في ثلاث
 ايعامه في الاخير اربعة عشر حتى انه لو لم يزل هكذا وصوت واحد ولو اشار
 سلب وقال لعنت الاشارة بالاصابع لم يصح نقلا لانه الظاهر هو الاشارة بالاصابع
 وذل الوفاك لعنت الفتيين بالمهمتين لان الظاهر هو الاشارة بالمهمتين وبشيء كان
 لم يكن له الى السما في لعنة للشعر والى الى الارض في لعنة للضم وقيل كان شرا
 عن ضميرها لعنة للشعر وكان فصحا في شعرها لعنة للضم وفي ثلثها انت خالق
 فاسم بغيره فاشارة رابع في ثمانية اشارة في واحد ملك تزويجها او شدة منه
 لم يطلعها لم يقع لان في ثمانية اشارة في واحد ملك تزويجها او شدة منه
 ملك امراة او شدة منها لم يطلعها فان اعتنته واعتقها قبل ان تقسمه العدة لم
 يخلو لم يقع في قول الى يوسف الاول وهو قول محمد في قوله لا تخد يقع لا تقا
 محال الملائكة لعدة النكاح ولكن لم يقع للملكين في ذلك قال ولما الملائكة لم يخلق
 لم يلقها بالكلية لم يلقها فاعتقها لم يخلق في اعداء او كمال منها انقضت مدة الايام
 القابل وذل الوفاك في رابع مائة مائة مائة وفي السراشنة تزويجها بعد الدخول

انتقام

فقد النكاح وعليها المهر فان ظلمها لم يقع ولو ظلمها في العدة بعد ما بعته او
اعقته ونفع لانه خرج من ملكها المريد بعد الحاق خلقتها في العدة لم يقع وان
اسلمت تحت يدها او حذرنا ايضا فظلمها ثم اسلم لم يقع ولو ترك خلقتا انبتت ولو لم يظلمها
لم يقع فان عادت قبل الحيف لم يظلمها لم يقع خلاهما وفي الشافعي خلقتا لم ينفذ
بلد فلز رجعا ان تزوج اختها واربعا سواها لانكاحه عليها لانه لا يحرك عليها احدا
فاذا اسلمت فلها ان تتزوج للحجاب لانه لا عهد عليها قال لا سوا منه انما يطلق
لم يقع ولو قال انك باين او اياك حرام بنوكي ظلمها فطلق قال لا لم يظلم لا
يشترط الرجوع فيه لا ينفك من طلاق من امراته وليس كذلك المحرمين وليبنونه ولو لم
يقبل منك ولا عليك لم يطلق لان حله وصلته تدركنا خبري فلا معنى هذه بلادكم
وليس كذلك المحرم او ابن لان ظلمها وصلها معه لا غير باب
الطلاق قال لا سوا منه اذا اولدت علما فانت طالق واذا اولدت
جارية فطلق من مولدتها او علم انما لولم اول طلقت واحدة وانقضت عدتها لم يجازيه
فلا يقع شيء لانه حال انقضاء العدة وان علم ان الجارية اول طلقت من ولدها
بالعلم وان اختلفا بالقول للزوج كانه ان كان له ان يورث طلق واحدة
فقال ان في الزمان شكوا في ان تزوجت حتى لو ظلمها اخرى لا تزوجها فان زلزلت
غلاما جارية طلقت فلها واحدة بالعلم وتبين ما يجازيه ويقضي العدة بالثامنة
وكذا لو ولدت جارية ثم غلاما لم يجازيه فان ولدت جارية ثم غلاما طلق من طلق
مجازيه وانقضت عدتها بالعلم فان اختلفا بالقول للزوج فان قال لا لا يورث يطلو
منس في ان تزوج غلاما قال لو قال ان كان حرك هذا جارية فان طلق
واحدة وان كان علما فتنقض مولدها لم يقع لان الحرام لم يجمع ما في البطن وما في
البطن ليس يعلم ولا يجازيه فلم يوجد شبهة لهذا لا يركب انه اذا انظر الى جواب
فتا قال ان كان فيه حنطة فامر الى طلق فان كان ما فيه دقيقا
معدك قال فاذ في حنطة ودقيق لم يطلو ولو يعرض قال لو قال
ان كان ما في طبعك ولو قال ان كان في طبعك لانه لو وجد اشريط وكذا لو قال
لانه ان كان حرك غلاما فان تزوجت وان كان جارية فهي حرة فلو لم يمتنع

نكاح اس او اياك

واحد منها وذا اوقات ان كان ما في طبعك ولو قال ان كان ما في طبعك
عنتقا ولو قال ان كان اول ولدت له غلاما فان طلق اولدت غلاما مجازيه
ولا يركب او لما لم يطلو ايضا للشك وتطويع الشبهة ويقضي عدتها ولو ولد اخرها لا
يتزوج باخلا حلالا لانها لم تطلق في المهرعات في الشافعي وفي الثوري طلق
واحدة ولو لم يمتنع حتى يستيقظا ولو لم يمتنع طلق واحدة ولو لم يمتنع
يوسف لو شغل في اعدته حتى لم يمتنع طلق واحدة ولو لم يمتنع طلق واحدة ولو لم يمتنع
وفي توضيح قال ان كثرة الاعراض عدتها على الحامل حلالا لما احتياط
فلا تهاجم له وفي شرح اوردت في كون الموضع رجعا او باينا فهو رجعي وفي الشافعي
دخلت هذه الدار ودخلت هذه المخبر او ان دخلت هذه وهذه الاخرى يشترط دخولها
لانه عطف فعل على شرط فشا رجعا فقدم الجزاء او اخرها وخلص قال في
الكتاب لا يمتنع للترتيب وجودها الا ان دبر الفعل الثاني محروفا لانه يجب
التعقيب وهو لم يفسد ان دخلت وخرجت فانت طالق فاحصلت مكرهه لم يخرج من
دخلت ويغفر وذا اسكوت والكلام والقعود والامام وذا ان تزوجك وطلعتك
معدك حرة بانها لم تزوجها بعد قال لو قال ان حضت وطلعت فانت طالق
فلمعت من هذا الحيف لم يجازيه حتى يظهر وذا ان جعلت وولدت ويحجب
وان زرعته وحصلت وحشي في العادة ان تعقب احدا من الاخيرتين
الترتيب باب لو قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الاخرى فمخير الحرة
يشترط وجودها لانه عطف الثاني على الاول قبل ان يدخل الجزاء وصار الجزاء الحرة
وعز يوسف يقع باحدهما في تقدم الجزاء وتخليه يقع باحدهما لانه عطف الثاني بعد
تمام الميزان فصار جزاء الاول حرة ولو قال ان دخلت هذه وهذه الاخرى فاما
دخل لطلق لان التخير تقدم الجزاء او اخرها وحلت وذا ان دخلت فمعدك حرة وكنت
فامرت الى طلق برك الحرة من احدا لتعقب ولو وجد الفعل معاخيرتين لم يمتنع
الحرة لان المنعقد احدهما وذا لو كان بشرط بكله حتى ومي ما اوافا او اذ اما
ولو قال ان طلق غدا او بعد غد يقع باحدهما لانه جعل احدهما طرا وكذا
ان طلق غدا او بعد غد يقع باحدهما لانه جعل احدهما طرا وكذا

قال انت لما نغدا واذا اذوم فلان تغلق بالفعل لان فتيحة الوقت ان يقع ما خرجا وتفتحه
 الفعل ان يقع ما ولها فرج الفعل لانه شرط محض وعن ان يوسف يقول ليما وجودا
 وصحة ما ولوقا انت لما نغدا واذا نبيت فترتبا في مجلسها يعني عندا كلاهما الاول
 لان ثمة الفعل لم يطل في معلقا ولوقا انت طالق واذا اذوم فلان يقع عندا واخرى
 اذا اذوم فلان لان احدهما مضاف والاخر معلق ولوقا انت طالق اذا جاءك من حين مطلع الفجر
 واذا جاءك من حين طالع واخرى لان الاول ايقاع والثاني تعليق وكذا انت طالق
 الساعه وان دخلت ولوقا انت طالق اليوم اذا جاءك من حين مطلع الفجر
 لانه وقت الطالع وتب بعلقة بشرط مطلق الوقت كقوله انت طالق اليوم وكذا
 اوانت لما نغدا ان دخلت في ثمة بعلوقا بشرط قال ان دخلت ان جاءك من حين
 فدخل في معلقا لم يعلق وان لم يدخل غرق لان الاصل ان الشرط في اعتراض الشرط
 بدو بحرف العطف او بدو بحرفا لغا لزم على ما وصل الجواب بالشرط فجعل
 المؤخر ذكر مقدم حاجتي بعدد ما لم يحل المقدم ذكر لمؤخر حاجتي محتمل
 بما ايجز كذا يلغوا الشرط الاول لانه لم يمل بفعلا هذا لانه ان جعل الشرط الثاني
 مع حرايه حرا الشرط الاول طالعوا لثاني عن حرف لغا ولا لعل ان جعل الشرط
 لاعداد حروف العطف فاذا لم يكن تعليقا لثاني مع حرايه حرا الاول ولا لعل ان
 بجعل الشرط فلوم مقدم المؤخر يلغوا الاول فقدمنا حتى لا يلغوا الاول
 فقدمنا وما موصلة ان ذهبت نفسها للبيان اذ اني اني منيها معناه وان اذ
 ان منيها ان ذهبت نفسها فكذا هذا ووصل الحرايا لدخول للاعتقاد
 والكلام للاختلاف كقوله ان دخلت بعدد حرايا اذا جاءك الغد كان لدخول
 مقدما على الغد فكان هذا ولوقا عبدك حرايا دخلت ان دخلت
 فموصلا الاول لان اول الكلام بعلوقا ليدخل به هذه المين بعلوقا
 بالكلام ومرتبة في كذا الشرط المعتز به فعل ايام الوقت بعد الشرط
 والباقي موصلا وكذا اودكر بشرط من مرسعا لعرف ان اذ ان شربت
 انه مقدم المؤخر وذاك ابو يوسف يعني ان الترتيب لان المقدم في العادة يكون ديا
 وان احده حتى لوقا ان شربت ان اذ انك فاما كالمقدم حتى لو اكل من شرب

اعتراض الشرط
 في الاول
 في الثاني

ط

بحسب ذلك اوقا ان تعشيت ان تعديت اوان اتيته ان ركبته اوان اتيته ان ركبته
 قال تعديت والركوب واليس يكون مقدما ودا اوقا ان دخلت هذه الدار ان
 دخلت هذه الاخرى فبعد حرايا دخول الثانية قبل الاولى وان قال انك لا اذ
 ففي الامس ان دخلت في الدار من قبل احداهما لا تعقاده والثاني للاختلاف كما
 في الدارين وفي الاستحسان لدخول من بعدد ما دخل الحرايا بينهما لان حرف
 حرف العطف دلالة لما لتكرارها التاكيد عند الحرايا والحق العطف الدارين
 والفعليين الحرفين وفي المتعقبات ان يوسف في الحرايا يقع على مرتبة وفي
 سرح الحرايا ان الحرايا في علق بها حرايا قبل بعدد ما في الاوقا
 الحرايا اليه ودل بغير الاول والخروج الثاني مكررا وقصلا في قوله
 الحرايا تعقبات الحرايا وبه المكرر فاما الحرايا على ما اوقا انت
 حرايا حرايا فاما انت قال لا يصح الاستحسان فيها فخرج على هذا ان تزورك
 ان يزورك فانت لما لوقا في الكتاب به الحرايا الشرط ما لم يرد الكون لثاني
 الشرط له لا يلحق وان كان عليه ملحق خلاف اسرله وفي الحرايا قال كل ايام
 ان تزوركها وفي لوقا ان دخلت بملق المتزوجه قبل لدخول عند لدخول وعرف
 يوسف بطلق التي بعده ولوقا ان دخلت ان دخلت ولما امراه ان تزوركها
 في ملق ولعل القابل لان الاول شرط لا لخلال المين والثاني شرط لا لتعاقبها
 ولولا لدخول مع الشرط المعتز ولوقا ان دخلت فامر ان طالق
 وبعد كحد وعلى الحرايا كانت بعلوقا لدخول لانه عليه والحرايا
 والعقوب بخلق فتعقبه بالدخول اول لانه معطوف عليه وكذا ان دخلت في
 لما على طالق ولما لوقا كانت ولوقا هم لما لوقا ان دخلت وعبدك
 حرايا وعلى الحرايا ان دخلت بعلوقا لدخول والعقوب والحرايا لان الحرايا لا يعلق
 على لدخول كذا ولوقا هم لما لوقا ان دخلت وعبدك حرايا
 العقوب بالدخول لان ثمة عدم العقوب على لدخول لانه لا يمل بعلوقا وبه
 ملحوظ عن حرف الفاء وهما على بعلوقا بالحرايا وفي الحرايا عن يوسف ان
 تزورك فانت لما لوقا معقودا لثاني والاول لغا لانه لا عبره بالشرط بدو

مع

ان

الجزء ولو قدم الحزب بعد ذلك لولا ان الثاني لغو لانا الثاني غير معلوم عليه ولو
 خلك يتعد بالآخر والاول لغو ولو قال ان تزوجك وان تزوجك
 فانت طالق فعل تزوج لان عطف شرط بالقدم الحزب فكل تزوج لانه
 عطف الثاني بعد ما لم يضر احرا الاول حراما وان خلك بطول كل واحد
 من التزوجين وفي المشتق عنه يقع على تزوج ولو قال ان تزوجك فان
تزوجك فعل تزوجين قدم الحزب او اخره وخله ولو قال ان كلب فلان فكل
 حذو ان قلت فلان فعل كلام واحد وان ذكر الشرط الثاني بحرف الفاء
 بعق حتى يظهره وفي بيان ان ليس ان دخلت بعد يجر وان كملت الدخول
 للتعقاد والكلام بالخلال ه وفي الثاني ان ثبت فانت طالق اذا شئت فان
 شئت في جعلها فلان يطلق بقية متى شئت لان لا يثبت شرطا لثانيه ولو
 قال اذا شئت فانت طالق ان شئت بعد زفره او قال ابو يوسف
 لهما متبه واحده متى شئت وان شئت لغو ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت
طالق اذا دخلت هذه الحاضرك فابا فيها دخلت بمزوجهما دخلت لآخرى لفظ
 لا يدخل الا لشرط انعقاد ليس وفي ذلك كله كالمثبت في علمه وذكر الوقت
 لامته ان دخلت فانت حرة اذا قلت فيعاقب فقلت بمزوجهما فقلت لم
 تعق ه قال ان تزوجك فانت طالق طالق طالق فتزوجها فقلت بالاول
 وبغيرها سواها لانه لو عجب بينهما ولو اخره لمزوج علق لانه ما تزوج
 بونه متصلا به وبغيرها سواها ولو قال ان تزوجك فانت طالق طالق طالق
 بمزوجهما فقلت واحدة وعندها ثلاث لان لكل علق بشرط يميز حمله ما واخذ
 الشرط لانه الاول يعلق قبل الثاني فكانت واسطة للثاني وذكر الخلاف لو قال
التي لم يدخل بها ان قلت فانت طالق وطالق وان اخره لشرط لعلق بيلانا
 فيها خدعهم وذكر الخلاف لو قال ان تزوجك فانت طالق وانت على كفه ارجى
 واسد لافز لم تزوجها فيع الحلاق ولغوا الباقي عنه وعندها يقع الكل
 لم تزوجها بان كان مظاهرا مؤليا ولو اخره لشرط وقع الكل بعد الشرط
 بالاجماع ولو قدم الشرط برز لانه الحزب والايلا يرا الحلاق مع ولا

ولا يخل بعلق لهما فاما قوله فلان الطاهر والايلا لا يطلان لانه متى علقه الحلاق
 ولو قال ان تزوجك فانت طالق طالق طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 والاول والباقي لا يطلان فيقعان في الدخول بها ويقع الاول لا غير عطف
 المدخول بها لانه لو عجب بينهما ولو قدم الشرط فاما العلق فمكان الثاني
 والثالث ايتعاقب لهما فان كان غير مدخول بها بات بالثانيه فقلت الثالثه
 ولو تزوجها فقلت طلقت بالمر وان كانت مدخولا بها طلقت لهما بالثاني والثالثه
 وفي العيون ان قلت طالق بمزوجهما لو ان دخلت ولم يدخل بها فقلت يقع واحده لا
 ثلث وان قدم الدخول يعلق الاول ويحذف الثانيه وتبطل الثالثه وقال لا يقع الا
 واحده بالزوج وفي الثاني ان تزوجك فانت طالق قاله ثلثا فتزوجها فقلت
 ثلثا لان شرط الوقوع في الكل واحد وكذا ان دخلت وكررت فقلت وكذا لو كرر
 حرف العطف وكذا لو قال ان زوجك فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 تزوجت امراه فمفع طالق تزوج فانت طلق بغير لانه حدث في العيب لان فله شمس
 امراه وكذا لو قال ان كملت انسانا فانت طالق فمفع طالق فانت طلق رجلا فمفع
 مفع طالق فانت زيرا فانت طالق وكذا رجلا فمفع طلقا فمفع طلقا فمفع طلقا
 ان دخلت ثلثا فعل الحلاق الان ينوي الدخول ولو قال عسرا فمفع دخلت
 ه وفي الثاني فانت طالق وطالق طالق طالق لا اعمده فلا يصح اخره وقال
 يقع للمث لان اولى الجمع حتى لو خلاعة يميز بالاول وعندها ساقا وان
 شئت وابيت او ان شئت فلو شئت لا يتعد لانه لا يتصور اجتماعهما فمفع
 وكذا لو اخذ الحزب الحزب قوله ان قلت وشئت لانه يتصور اجتماعهما
 في حاله وذكره لو قال ان شئت وان لم تثنى فانت طالق لان الاول ليس بتم
 موثقه وذكر الحزب انتم بغير الميثقه ومعهما شرطا ولا يتصور اجتماعهما في حاله
 ولو قدم الحزب نصير كل واحد منهما شرطا فمفع طلقا ولو قال ان شئت فانت طالق
 وان لم تثنى فانت طالق يعلق الحلال ه ولو قال ان شئت فانت طالق
 تنقضي الحلاق فانت طالق لم يعلق لان الحزب ولا ينعض اما لا يجوز ان تسوا
 تسامعت احدهما وفي الكلام ان دخلت ولم تعجبني فكافانت طالق فان اعطيت شي دخلت

لا يطلق ولو دخلت براحتك تطلق لأن شرط البركونها على صفة معية حال
الدخول لأن الواو والحاء وهما كذلك في الصورة والاداء ولثانيهما ولو لم
توطئ ودخلت لا منع حتى يحكمه لأن قوله ان لو غلب شرط وقوله ودخلت عطف عليه
والمعنى للحا بشرطه فغيره خارجة عما دل عليه في الثاني اوله الثاني ولو اتينا ما قلناه
يطلاق بولاده احدهما لأن ولدهما لا يتصور وكذا اذا احتضنا أو قوله
اذا اكلتا هذا الخفيف لأن احتضنا معا على كل من تصور وقوله اذا اولرتا لم
يطلقا ما لم تلدا لأنه اضاف الفعل لهما وهو متصور من كل واحد وكذا اذا احتضنا
وكذا اذا دخلتا معا لم يلزم عن يوسف كحتم ما لم يدخل احد او ليس كذلك
اذا احتضنا دون الوضوء لأن احتضنا معا على كل حل يغيب غير مشهور بخلاف قوله
ان ليستا نياجا لأن احتضنا معا على بس كل وبغيره معتادة الحرام في عدم على
الشرط سعلق دون حرف النفا وان تأخر لا يتعلق بدونهما نكال الحرام اسماء قوله
بما ان يعانين في تزويج عباد وان كان فاقا لسعلق كقوله تعالى ان يكونوا فخر بينهم
في قال انت طالق ان يعنه محرم يقع لعدم دلالة يتعلق به وعدم يوسف لا
لأن ذكره سابقا لاداءه لعلق قال انت طالق وان دخلت يطلق لعل عدم وضوء
التعليق ولو قال فان دخلت لا رواه بقليل ان يقول تطلق لأن النفا
صدرت فاسلمه بقليل ان يقول سعلق لأن الفاعل حرف تعلق قال انت طالق
لو دخلت يتعلق لأن معنى الشرط ولو قال لدخلت فانه يخبر انه دخل وكذا
ما ليس ولو قال لا دخلت فهو كقوله انت دخلت ولو قال دخلت بطريق الحال
لأنه لم يوجد سعلق وكذا انت طالق ولو دخلك لأنه جعل الدخول علما لبقاء
أو بقوله لأنه جعل عدم الدخول علما للوفاق **قال** لو وقع **قال** ان دخلت
وانت طالق يطلق لعدم التعليق وكذا وان دخلت اب طالق لأن الواو وليك الحقيق
الحال ولو قال فانت طالق يتعلق وتلغا الواو لسانها في ستمها **قال** ادخلت وانت
طالق فعلق لأن جواب الامرا الواو **قال** لسان دخلت فانت طالق ثلثا
بمطلقة واحدة او بعد رجعت اليه بعد زواج ودخلت لثلاث **قال**
محمد وتنع ما بقي من العدد لأن الله تعالى جعل الزوج منبها للحرمة وعادون الثلث

در تفسیر الحرام
و غیره

لا تثبت الحرمة فلا يتصور ان يداها ولهما الثاني لو وقع الحرام بمقدوره الخلق
الثالث لان الحرام يثبت بها فافترج الجميع لأنه يرفع اعداد ايضا ولو قال الثاني
بهم بدخلت اليه ما بقي من العدد **قال** ان دخلت فانت طالق ثلثا بخلاف الثلث
يرجععت اليه بعد زواج ودخلت لم تطلق خلافا لفرقة عقد المهر المثلث حيث في
المالك وجماعه من بعده فبما في ذلك لا يعتبر حاله وخرجت ما دون المثلث وكما ليس محال
في العبادات لم يزل العتق من حود الشرط **قال** ان دخلت فانت طالق على كل من
احد من المثلث يرجعت اليه بعد زواج ودخلت كان مظاهرا لثلاث الخرافات لمعات
سفلح لا تأيا وهو محل محل النكاح وبالمثلث بظاهرا وليس كذلك اذا اختلف عدد
المثلث والسبع من الحق لأنه قائم وقوله لها رفيعه منع وبعد التسليم يقول
ملك من لظاهرا لا يؤيد ذلك الخرجين لعل الخلف الطلاق ولو قال ان دخلت
فانت طالق فطلقها بمر تزوجها ودخلت تطلق ولو كانت دخلت بعد نفقائه لعدده رجعا
ودخلت لم يطلق وكذا تعليق العتق **قال** لا امراته او لثلاثه رجعت فانت طالق
انما اوانت حرة فاولها وليف ساعه لم يجب العتق لأن كل فعل واحد فاحضرات
انتم عن فرط ربح لسقوط الحر لثبته الاتحاد اذا لمسك الشهود وعن يوسف
عبه وان لم يرفع لاستناعه بالملك ولو كان الطلاق رجعا يافا للنف رجعه عنه
خلافا لمحمد وعن محمد ورفرا للرجعه وعن يوسف لا لأن الرجعة يالزم بمهر يربود
قال اذا احتضت فانت طالق حال ما مات الدم بطلاق بشرط الامداد الثلث ايام
فان لم يملكه يقع مستحيا الجنين للحرية لأنه معلق بفعل الحيف وانه لا يمتد وان **قال**
اذا احتضت حصة لم يطلق في نظر لان الحيفه اسم الحال ولو دللنا بان يكون موجودا
الظواهر ان كان اياما عاشره وبالكسر والعزل او وضوقت الصلاة اذا كان اياما
دون العشرة وكذا لو قال اذا احتضت نصف حيفه لا يمتد ولو طهر
هذا او احتضت فانت طالق فصامت ساعة مقررة ثمانية طلقت ولو قال اذا احتضرت
حوصا او بومانا لم يتم بومانا لطلاق **قال** اذا احتضت نصف حيفه فانت طالق
واذا احتضت نصفها الاخر فانت طالق فصامت وطهرت طلقت سبع ثمانية بينان
وهي العيون له لها وحياض اذا احتضت فانت طالق وهذا على حيفه سواء هله

در تفسیر الحرام
و غیره

در تفسیر الحرام
و غیره

وفي الاصحاح اذ احضت غذا وهو علي انما حاض فمذا علا وام هذه الميضة الى ارضي
الخير من الغذاء اذ انشق فقلت اذ كانت الساعة تمام الثالثة وارباعا طبعها وق
والا اذ احضت فبعد حرقنا حضت وكذا في الزوج فاقول ان لا يكون له
المستحلف لان نفسها لانها تحب ان لا يصل اليه الام من جهة عاصمه ومن حوضتها
وغيرها لعدم الحاجة فان بددتا الزوج فاقضي بحول بيتهم وبين العبد لاختلافه
يتهم فان استمر لنا كاحي من حين رات حتى يحل العلق من حين رات في جميع الاحكام
ولو ادعى الزوج الانقطاع في الثالث واكرت هي لقولنا لو اوتيت بعد ان نش
بالاعطاء في الثالث وكذا العبد وقدر لو قال اذ احضت فمضرت كما في قفو
كالعبد ذكر اوله انما تجب ان لا يبعد اليه باس بنا رجعت فانت لحاق
وعبد حر هذا فيقتصر على الجلس لانها حلال من الجلس والنسب على الجلس حلال
الجس وهذا لو قال انت عمن اذ تغني لي وما شئت من الخلا الذي لا يطبع علي
في قلبها غير ما عدا انت في الجلس احب بطول او زديها الزوج ولو قال انت
حين يقبلك فذلك اوله فيجوز لطلاق وسعها ان يقيم معه اذ قال فو قلبها غافل
لا تملك في القلب وحب اعتباره ولها ما في القلب لا يطبع عليه نصرا لظهور
مقامها فيهم من طلاقا ذكرنا لو اضاف هذا الي نفسه فقال انت احب اباي
واخبرنا فيكم الخير وخرجنا لتعديف لمحب فلا نه وهو محبنا وكلوا المختار انه
لا احب ما يزيل احبا ولو قال لارامه ان اشتريت الحمار به فيضلك عني في ذلك
غيره فانت طالق لم تطلقوا لم تطلقوا فغيره منها بلها بنا جلي فيجوز اطلاق اما اذا
دخلت في قلبها لم تشكل به لم يطلق لان هذا الاراء لا ميم عاد لانه لا يمكن التخير
عنه لم تجزف لاعاد في لانا يعاد به بقلبه ومخط لسانه وحوارجه لا احب ولو قال
لها ان سررت فانت طالق فمضرت ما عدا سررت في هذا لم تطلق لانها لم تاكلها
ولو اعطاها العاقل انت او سررت في قالوا لانها حائل انها لم تاكلها في الغفر
ولا سررت الا في ولو قال لها ان طرست الى فلان بطر شقعة فتيل الغفر
فيه باحارها ولها لسانها

يحمل ا لوعده فصار كما لو قال ملقي نفسك ففالت الملق نفسي لولا اني لم اكن في الجاهل
وفي المتعاجلة طلاقا وفي الاحسان اختيار نفسي لولا اني لم اكن في الجاهل ففالت احسانا
ورسوله كان احسانا والرسول و لوقالت اختار نفسي فان احبنا بالضمها ولا تفرجه
الملك لانه ليس من الفاظ الطلاق ولما قال **اختارني** ونوى الطلاق
لويقع الا ان الشرح جعله فراقا وان حصل بواجبه فالحا صل انه لا يثبت ذكر
نفسهما من احد لكن يجب لولا التطليقة والاختياره فان الخيار يوقع على الخياض الممل
تقوى لم يتم واخذني عمل يعلم انه اعراض و لوقالت قايمه ففعدت او قلها كانت
او منكبه ففعدت نعم علي خيارها و ذرا لولبت ثيابها من غير قيام او اكل او شرب
او فرات قليلا او اكل ادعوا اليه استشه او شوذا اغداهه او اشبه به او اشبه ذلك
عما هو من عمل الغريمه او على سيرة و كذا هذا لا لاسر باليد و مرقه لم يطلعي نفل و قوله
انت طالق ان ثبت وقوله لاجني امراني بيد او كذا لم يطلعي اذا ثبت او
ان ثبت و ذرا في قوله امراني يد في نكاحها و كذا في قوله اعني عينا اذا ثبت
و ذرا في قوله لاسرا تماذا اذا جحد مطلق نفسك بالفي او المولى لعبد مملوك او وكيل
بالبيع اذا ثبت له بعان ثبت حشره لا يقتصر على المجلس لان البيع لا يحتاج للعلق في
سفيه المجلس و خلاف قوله لاسرا لم يطلعي ضريك لانه توكل ولما ملك الوجوه
عند خلاف الاول و في محله رجوعه عن قوله لما طلق قبل باللفظ بقوله او قال
التقريعات من اصول **و في الشافعي والخبره** في السفيه كما في خبره **والد**
لانها لا تنفذ في مجلس الخيار بخلاف ما لو كانت رايه او كذا ناعا ديه او
في مجلس صارت بعد الخيار و خطوه لان سيرة مضاف اليها كما الى اصل الجواب
بالجحد وسيل المحل وليس بعارض فلا يتبدل المجلس وفي الاحسان قال **لما**
اختارني اترك او اراك او امك او اباك يعني بها طلاق فاخترت ما قال
لويقع الا في الحب والام استحسانا لانها ترمو بطلاق اليها كان طلاقا لا ترمو الى
غيرها فان من طلاقا ولو قال **اختار** اختارني اختارني اختار رعايت
احبت نفسي مره او عمره او واحد او ابواحدة او اختياره او احترت هلقت
نفنا لانه جوابه الخ لا لو قال انت احترت الخ مره واحد و لوقالت طلق نفسي

واحدة او اخبرت نفس بطريق في فم واحد باينه لا نه كما نفسها وان نزل الى الجانين
ولو قال انت اخبرت الاول او الوسط او الاخير هل طلقت ثلثا عند الحنفية لا ذكر
الاول او الوسط او الاخير لغو فانه لا فرق بين اختيارها للاول او الوسط او الاخير
فاذا انفق قوله اخبرت وعندها سمع باينه لا نه بعد دعواه ثلثا خيرا حايها
فاذا اختارت احدها وقع ما اختارت ولا تخاف ان ينيح الزوج ولا ان ذكرها نفسها
لا نه اذا ذكر قوله اختار يعرف انه خبرها عن نفسها بالطلاق لان الاختيار
هو حق الطلاق يكره ولو قال انت اختار اختارها كذا بالغير فقال
اخبرت جميع ذلك وقعت الاول بالاشي والى الله ما لم يصب لغيره ما مرقونه بالبدل كما
في الاستسنا والتعليق وقالوا انت اخبرت نفس اختياره او واحد او بواحدة
ولو قال انت اخبرت الاول او الوسط او الاخير فطلق بثلث بالغير طلاقا قوله
وعلى قياس قوله بها ان انت اخبرت الاول او الوسط وقعت بنفس وان قال انت
الاخير وقعت بالغير ولو قال طلقت نفسي واحدة واخبرت نفسي بثلثي
ففي واحد باينه لان الطلاق اسم للواحدة فلا يميز لان جعل جوابا عن الكل فاجاب
جوابا عن البعض بعد هذا سأل المرأة عن ذلك فان قالت عتبت بها الاول او
الاشيه وقعت بالغير وان قالت عتبت بها بالاشيه كانت بالغير ولو قال
اخترت او اختارني واختارني بالغير قال لا فاصف بالثلاث للعهدة في قوله
اخبرت نفسي بثلثي لم يقع شيء لان الواحدة لو وقعت بثلث البطل وهو
يؤثر بالبينة بذلك ولو قال انت اخبرت الاول او الثاني او الثالث وقعت
ثلثا بالغير وعندها لا يقع لانه لو وقع وقع سلت الالف التفرعات في
في الجامع ولو قال انت اختارني بثلثي او امرتك بثلثي وطلقت
فاختارت نفسها فرجع لان خيرها هو الزوج ولو قال امرتك بثلثي
نفسك او قال احصا فطلق نفسك فعالت اخبرت نفسي او قال طلقت
نفسك في اي ذلك جعل صرح الطلاق مسوره فيه وصار كأنه قال
فطلق نفسك بذلك الاسر والحيان ولو قال امرتك بثلثي واختارني بثلثي
نفسك تفويضا وجعل الطلاق مسوره فاذا اختارت نفسها او قالت طلقت نفسي

اختارني

صاحبه

اختارني

بذلك

فباينتان وذا اوقات امرتك بثلثي فطلق نفسك غدا فقولها مسوره والامر
ببدها كحاسب او قال امرتك بثلثي فطلق نفسك غدا فطلق آخره جعلها
مع قوله امرتك بثلثي لانها بالامر اقل من ذلك قال امرتك بثلثي
ثلثا فقلت طلقت نفسي واحدة او اخبرت نفسي واحدة واخبرت نفسي بثلثي
فواحدة باينه لانها ملكك الثلث رأت بواحدة منها وبثنتين الا بالامر لا يبر
كايه وان قال انت اخبرت نفسي بواحدة فقلت امرتك بواحدة واحصا وفي نفسها
امرتك بثلثي فطلقت نفسك ثلثين فالطلاق على اسم احسبها بان قال امرتك
بثلثي اليوم وعدا وبعد غد فهو امر واحد وان ردتها اليوم بطل علمه وعرض
حينئذ ثلث ابول لانها اوقات وجهه لها هراوقات منزله فقولها امرتك
بثلثي ابدا فردته مؤثرا بطل فهاهنا ولو قال اليوم وبعد غد فاسرا لا
عذر في قوله طلاق اليوم وبعد غد فله الما فصل بينهما بزمان لا خيرا فيه صار
اسر بخلاف الطلاق لانه لا يملك زمانا للطلاق فيه فان واحدا في الجامع
انت خافي اليوم وراس الشهد خلعت واحده فقلت او يا هذا ان يكون راس الشهد
اما اذا كان بينهما حامل وقع طلاق في الوقتين وهو كما قال ابن ستم انت في اليوم
انه طلاق وقوله اليوم وبعد غد طلاقان وقد ايد في الجامع قول غيره ولا
يعتبر الفاصل وعندنا يوسف طلقتنا لانه يصير ذلك وابن ستم ذكر قوله وعن
ابن يوسف امرتك بثلثي اليوم وامرتك بثلثي غدا فاسرا لا شيء اورد في واحد
من الوقتين بالخبر وكذا المحصر في هذا في وجهه وعن محمد امرتك بثلثي اليوم
فالي العنوب ولو قال في اليوم بتعتيد بالجلس فورا بعد ذلك لو قال
في هذا الشهر فردته بطل وعندها لانه ثلثي واحد فاذا ردتها لا
يصح عندنا يوسف بطل ذلك المجلس لا في غيره كما لو قامت من مجلس او قبل
الحلف بالقلب فذكر لو قال في اليوم او شهر فاردته بطل
حيارها فيما في من المدة عند الحنفية خلافهما لانها تقويض ثلثي واحد
فلا يقع له كما لو ذكر الوقت فانه ثلثي بعد المجلس ولا شيء من هذا تفوض
وعليل من هذا الصواب وعليل من هذا المعنى في قوله فاردته بطل في ذلك

العبد لله للتعليق وفي الفتنة المراكب بيد من حيث نودت لم يرتد ولها انحناء
 نفسها من شات ٥ ولوقا المراكب دل زمان اختار لنفسه على طيبت فعدا المجلس
 وان ردت لم يطل رجل امرها بغيرها ٥ المشهور نودت في اليوم بطل الامر وطراوت
 انكر عن ان حنينه لا يبط ٥ وفي جميع بوهان المراكب بدل اعشر ايام فالمر في
 بوهان هذا الوقت التي في العشر فلو نكر ان المراكب بدلها اذ امضت العشرة
 في ديانته لا فضا لا فضا خلاف الظاهر وفي العبودية لا يبردها او يبردها
 اما ان يكون موقتا او مطلقا فان كان موقتا كان لا يبردها او يبردها فلا
 مادام الوقت قائم علم فلان او لم يبردها او اد افضى الوقت ينتهي
 الامر على او لم يبردها او لم يبردها ليس بشرط لكن اذا ردا المعوض اليه
 ان يبط وان كان مطلقا فانما يصير الامر في ردا المعوض اليه اذا علم بذلك
 وسبقه بطل العلم والقول ان شغل طلاق اذا ارد برتد وان كان الامر
 معلقا فانما يصير الامر اليه اذا وجد الشرط فاد اوجد فالامر لما ان يكون
 موقتا او مطلقا وقد مر ان ذلك وفي الفتنة امر امر ان يبردها فلم يبردها
 به حتى طلقت نفسها لم يطل في قول الحنفية وفي يوسف ومسلم وطلقت
 بغير عدى او برز وحى او بطل امر ان فقهه ولم يبردها لم يبردها
 حاد وهو قول ابن يوسف ٥ فلو انما صحى جعل امرها بغيرها او غيرها
 بغيرها بطل الحيا ورجع اليها من بغيرها لانها طلقت نفسها بالباين
 ولو طلقها بغيرها كان الامر له لانها لم تترك نفسها بالرجع بطل
 باللفظ الثاني منه الثالث ٥ وفي الخيارات المراكب بدل لغيره ان يبردها
 بل الدخول بمرتزجة المسته والاضا ولما عتدا ليوسف خلاف الحنفية
 ٥ طلاق الحول لا يرفع او كما لم يرفع ان يبردها لان في الطلاق سعة فلو بطل
 حين ما دل عليه وهذا لو خلعها الزوج ٥ وفي الماروق عن ابن يوسف طلاق
 المولى بغيرها ٥ **الحاي** ما يصلح جوابا المراكب بغيرها ان يبردها
 ان يوسف الحنفية طلق سبيل سرحه لا يدل عليك الحق باهلك وما يصلح جوابا
 وردا اخر في اذني فوحي يقتضي استنكح وما يصلح جوابا وردا شتمه طلقه

بوجه به بان حركه في حاله الرضا لا يكون من ذلك طلاقا بل يبردها لانها طلقها
 بغيره والقول له في قول النيه ورجع ذكر الطلاق لا يصدق على غير الطلاق
 الا في ما يصلح جوابا وردا لا يبردها الجواب به الرد في بيت الادنى هو الرد ورجع
 العقب يصدق الا في ما يصلح جوابا لا يبردها الطلاق الذي يبردها عليه العقب
 والحيات بواين ويبردها بغيره البلات اذا اعتدى واستنكح رجل وانت
 واحدة فانها بغيره لانه عليها اسلام فلو سوده بلفظ اعتدى وراجعها
 وكذا الامر بالاسير امرها بغيره فصار كقوله اعتدى وقوله واحدة صفه
 لطاقي يقال انت طاق واحد ولا يقال انت باين واحد واذا كان
 صفه لطاقي يقع بهما يقع بطلان ولو قال اعتدى اعتدى لكان
 نوبت ماله طلاقا ولم انوبها لغيره شيئا او قال نوبت الماول والثاني طلاقا
 ولم انوبها لغيره شيئا او قال نوبت بعض الماول طلقت ثانيا لا الاول
 لما كان طلاقا صار لهما حاله في طلاق فابعد طلاق بلانيه واراد
 لم انوبها لاول والثاني شيئا ونوبت المالك طلاقا او قال لم انوبها لاول
 ونوبت لثاني والثاني طلاقا او قال ولما احبضا فالحا نوبت لغيره
 طلاقا عند النيه وعند ذكرا الطلاق اذا امر به طلب العده حتى لو قال
 نوبت ماله طلاقا ولما باين حرضا او قال نوبت لم انوبها لغيره شيئا
 حرضا صدق لانها طلقت بالرد وبه والثاني حاد او قال واحدة فالظاهر
 يشهد له ولوقا نوبت ماله طلاقا ولم انوبها لغيره شيئا ونوبت لثاني
 حرضا او قال نوبت لثاني حرضا ولم انوبها لغيره شيئا او قال لم انوبها لاول
 ولا لثاني شيئا ونوبت لثاني طلاقا طلقت بعد لان الاول والثاني طلاق
 بالنيه وما بعد حال ذكر الطلاق فيكون طلاقا ولو قال اعتدى لثاني
 وقال نوبت باعتدى طلاقا وسلت المحض صدق لان المصلحة المطلقات
 والحضر وبعد وقوع الطلاق وقت وجوب العده فالظاهر يشهد له وكذلك
 لو قال انت طلاقا اعتدى وفاعتدى واعتدى ونوبت لغيره حرضا ونوبت لغيره
 او لم يبردها نيه ففي حركه ولو قال لست لي امرها او ما انتقل امرها لست

يقع واحده ولو طلقت واحده لانه المزوج اولوى واحده في وجبه وكذا لو كانت
 اثنتان نفسا وان احراما واولى زوجية ولو كانت اثنتان نفسا لم يقع لان احرامه
 من لفظ الطلاق حتى لو قال ائتنيك بمعاني اقوى صارت موافقة لاصل
 التوقيف بخلافه لوصف قيلوا الوصف فاما الاختيار فيليس من لفظ الطلاق
 وانما جعل جوابا للخبير بالبدن وكذا لو امرها بطلاق بلان فطلقت رجحان وقع ما امره
 وقالوا لا يصح منها الباطل على قاس قول النحويين في كل امرها واحدة وطلقت شيئا
 وكذا لو امره بالان يبينها بطلاق بالثلاث وقع ما امر به ولو امرها بثلاث فطلقت
 اقل وقع لما امره وان امرها باحدة فطلقت بلان لم يقع وعلاهما يقع واحدة
 لان في الثلاث واحدة فقد استتبعها وزيادة به طلقت الواحدة ولا يثبت
 الثلاث فلا بد ما في خبره وكذا لو امره بالثلاث فطلقت اقل او بالثلاث
 ولو امره بصف تطلق فطلقت فطلقت لم يقع لانه يعتد باللفظ وكذا لو امره
 بثلاث وطلقتا سأل الشافعي وفي العيون قال انت ازوجها طلق فقالا طلقا
 بيوك لثلاث فواحدة في المتفق فالحجب لهما انت باس انت ما قانت باحدة فطلقت
 تنفي بالاول والثانية بطلت بالثالثة ولو ابتدأ ونوى بالاول فطلق
 في ثلث لانا صدقنا ان جعله ثلثا ولا صدقنا ان جعله ما يفي بطل للث
 والتميز بالاول فثبت في العيون فانت طلق وطلقت او قانت
 فطلقت ثلثا لاصل فطلقت ففي ثالث وان لم يزوجها امرته ثلاث وهذا
 جوابا لوقالت طلق طلق فطلقت فطلقت فان يوك لثلاث فثلاث وارتوى
 واحدة فواحدة لان هذا محقق للكرار الاول وحمل لا لابتداء فيها نوى وحمل ووقالت
 طلق ثلثا فانت انت طلق او قانت فاق فواحدة لان هذا ليس بجواب الا اذا
 ارادت ان الثالث في العلامه فلو كانت فاق فواحدة وان نوى الثلاث لكانت
 كما لو ليس بجواب وفي جمع عن تفسير يقع المباشرة عنك وسالت الشافعي فقال
 واحدة عنك وثبت ايضا فان ذلك في نوى الزوج ان دان فثبت بجوابها
 فثلاث وان قال بوبت واحدة فواحدة وفي التواتر قال انت ازوجها امرها لثلاث
 فقال داهه كرا وقال كرهه كرا وقال كرا داهه كرا وقال كرا داهه كرا

كلاهما

نوى الخلق والاولا لانه محتمل للوعد والارتجاع ولو قال داهه اسأله وكرهه
 انكرا لا يقع وان نوى كرهه عندك انك طالق وفي نواي لعنك كذا لو قال كعت
 لانه لا يقع للجواب وفي اللام قال انت لا زوجها طلق فقال انك هزرا لا يطلق
 لان هزرا يعقل امرها بالطلاق انشأت فطلقت وقع لان التعلق بسببه اطلاق دلالة
 ولو امرها بثلاث وطلقت واحدة لم يقع لان التعلق بعلو يثبتها بالثلاث ولو امرها
 بواحدة وان شئت فطلقت ثلثا فكل الثلاث لان خبره اثنا عشر يثبت مشيئة لفظه
 خلافا وكذا لو قال لثلاث فاق واحدة ان شئت فثلاث المثلث ولو قال
 انت طلق ثلثا ان شئت فثلاث واحدة لم يقع لان التعلق بعلو يثبتها بالثلاث
 ولو شئت واحدة واحدة واحدة واحدة فطلقت بلان دخل بها او لا لانها شئت بالثلاث
 حرك الجمع وهو كالجاء بلفظ الجمع ولو شئت واحدة وسكت فقد اعرفت حتى لو شئت
 بعد ما لم يقع قال انت طالق وان شئت فثلاث شئت ان شئت امر
 طلق لان دخول اليها مشيئة الطلاق فتعلقها اعراف وكذا لو قال شئت
 ان كان لا يمر بمرحلي وان كان لا يمر بمرحلي فطلقت لان التعلق بالماض يجزئ ولو قال
 شئت ان شئت فقال شئت لولاك لا يقع ما ثبت تمام وفي التعلق بالماضي شئت طلقا
 او ربيته او لم يدره شئت عنك او ربيته طلق وعلق لان لقي هو الموجود
 فقول شئت كرهه لم يوجب ولو امره بخيار لم يرق شئت ان لا يجز هذا
 البيع او ربيته فهو اجازة وفي الشافعي شئت طلاق ونوى ارتجاعه وقع
 بخلافه اجماعا طلاقا او ربه فان ارجعته الى الاستحباب ويقدرا لا يقع
 والارادة في معنى الطلب وبما الطلب لا يقع انت ما لاق اجماعا فثلاث شئت
 الطلاق وقع وبما لاق لان لفظ المشيئة اعم فخرج جوابا للاخو لا كره لك
 قال انت طلق ما شئت او شئت او شئت او شئت او شئت او شئت او شئت او شئت
 شئت او اذا ان شئت فلها مشيئة واحدة لان هذه الالفاظ الملوقة بكنية فالثاني
 وقت شئت ولو قال حيث شئت او اين شئت فهو على الجمل لانها للكارع والطلاق
 لا معلو بالكان في مطلق العلق المشيئة قال انت طلق كذا شئت فلها
 المشيئة حتى يقع الثالث لان كل التكرار فان وقعت لم تزوجت شرعا والبدل

قوله

تعلق

قوله

لامشية لاما الان الموض الميها ملاي ذل الملك وان تكت الملاك جملهم يقع
المفوض عندل عليه واحده وعشر يقع واحده مرفا فجات من طلاق والفتنة
من زوجها فلما الميها لبقا الطلعة كان كبر زوجها حتى تزوجت اخر ورضاهما عوات
الميعات سلت مقيسات وعشر مقيسين وكولت ناشيا وردت لامشية بطل رها
رهما ان تشا تجد الميها وكما قال انت خلقك شيت خلقت والميها
زاد عليها فانجات الابن الا انك وتاكوت ذلك فمما قال لا تخبرها ما انا لصفه
وان تقات ماينه وديك موشا الى ماينا ولا ملنا لانها لو تشا ماجدل لها
سلط الميها ونف قوله انت طلق وكنا لوشات ثلثا نوى هو ابنا وفا الان ذك
الا حصله لا طلق حتى قال وصف لان الصفه لا سلك عن الموصوفه فالحري
فيها تغيير الموصوف وكذا لو قال لوجهه انت حريف شيت عبق لخمها حتى
قال انت طار اهرشيت او شيت فلما ان تشا فيجس ما شات لانها للورده قال
لحق نيك من شت ما شيت فلما ان طلق ما وول لمت ولا لملوا ما شات هذا
العام الموسع فلو هل من طاع ما شيت له لك كله وله ان شى مثل هذا
للتعريض انك لان العام لا يجزى بهما لوجود قوعه قال لا خير شيت
عنه من عيبك ناعته ما عتقم مع عتقوا الواحد اربيل المولى والاعتقوا الا
من اهداه النعم وله من للتبشير التفرج من او امر والنعم للشر فاجتدوا
الرجس والارثان يتيقنا في التبشير وشكنا في النعم فلا سب كافي قوله شيا
من عيبك العتق وشيا واعتقوا لان ما علق العتق عيشهم كان الظاهر انه
عتقه والى عبيد خبرته المفوض فصرهم عوا واحد لا للشرط
صرت واحد فالتجسس على المفوض لا والى الى عبيد ضربك فهو
فصره عتقا لا لثرت انيف ليهم وهو عام فكذا لغيره وكذا لوى
اى سى ليها او اى سى كذا او اى سى غنت طلاء او اى سى سات
لوى لى لى اى كحل هذه الميها حتى شوهها معا وش يلقحها واحد لى
يعتقوا الا ان يحلوا على الايراد وان كان لا يلقحها معا حله وكذا اى لى
هذا العتق هو لا يتداه احد اهل العتق ولا احد اهل

هو

مغذ

نفردوا بعقوقا فان اذوا احد عتق وكذا يلى شرب ثأله الكم فحرموا
يشربه او احد مشروا الى بعقوقا ونحوه واحرقوا وذا ان شرب ما هاء القل
لمعوق الا يشرب كله ولو استار الى حرق عتق وشرب بعضه وفي النوار لا ياكل
منه الخاويه الزيت فاكل بعضها حقت ولو حلف على البيع فباع بعضه الى غير ذلك
لا يتابع على بيعها في مجلس البيع يتابعه وفي المتخا دل شي اكله او ارجل في كل شئ
في شربه فاحلف على جميعه وكل شئ لا ياكل اكله في مجلس ولا يشربه في شربه
حت في ثأله وفي ارجل ونطف لا ياكل هذا الرقيق حقت باطل البعض
اذا كان نوكل اكله في مجلس وحقت في قوله هذا الرقيق على ثأره وليس على اثم
خلع امرائه عاخره ايعنها او حرق
بيعه اودم او ميتة او حرق فالحكم واقف لانه في بعض ادوا الطلاق بثوابها
اليدك ولا شيء عليها لانها لم تقض تسليم بدل هوبال وليس له موصيه في
النكاح موجب وهو بمنزلة الفسخ وان كانت عبده على ذلك ما جاء به فاسد
فان ادى عتق لان شيها مع تعيقا لعق بآداء المسمى وعليه قيمته لان ادوا الى الحاقه
مفقوم وهو لرضي والملكه لجانا وادوا الى عتقه على ذلك لعق وعليه قيمته
وفي الافراج الطلاق على مال منزله للمعه واحكامه لان بدل الحكم اذا
بطل بقي النكاح باينا ولو كان الطلاق عوض لانيه لم يكون وجهيا اتاحت
الصغيره من وجهها الكبير ما جاءها فاطلاق واقف لانه معلوم بدل النكاح
لا بها ليست من اهل الاتام فصار شربها اوقع القبول ولذا الامه لا ينفذ
ادله لانها توخذ بالمال بعد العتق وان كانت باي بيعت فيه او يقضى اولي
عنا فان كانت ام ولوله او مدينه فذلك الا ان يبيع غير مكره والمكره
بواحد به بعد العتق باي كان او غير ادنيه ولو زوج ابنا لصغيره او ابواه
ما له بيعه ولو خالف امرته لا يبيع وان كان فيه اكدت اب النفرعات في بيعه
ولو خالف الصغيره ابوها او غيرها ما لها فان لم يبيع بوقف على قولها ان كان اهل
القبول بان تعقل العقد وتبيع عن نفسها فان قلت وقع الطلاق ولو كان المالك
لمعوق هل مع ذلك اختلاف او دلوا او ليسوا الصواب في بيعه وفي شرح الشهيد

ذكر المصنف في باب الوكاله المبيع والناظر
الوجه المظن راجعها واجابه

خط الصفح ١١
شهر ربيع الثاني

فيه روايتان والامح التي تقع وفي شرح القاضي وفيه روايتان هـ وفي المتن يقع لها
تخلص عن الزرع وفي الجدل لا يقع لا يتوكل الا في شئ شرط اليقين وذلك لا يحتمل
البياحه هـ في الشافعي لا يرد هذا في الاصل وقال ابن سلام لا يقع في شئ من سبله يقع
وهذا دره شام من عهد وهو اصح فان من الخلق وقع وزنه المالك فان يقع اصدافها
ومن الزرع المهر ان طرح في الماء فتح الخلق وبطلان لانه حلق يقول المالك واخذ
في وجهها اصدافها ورجع الزرع بذلك على الفاضل وشرح الطحاوي فان طرح في
شرطه الخلق وكان عطفوا على الخلق والفاضل وخلق هـ وان يقع عن الكبرياء لها
واحد باجاء المالك عليها الا ان يقع الخلق لم يرجع به عليها لان لا يقع الخلق ان الفاضل
كالامور له ليعتبه وان كان معزادها ولم يضمن بوقت على اجازتها فان اجازتها
والمالك عليها وان ردت بطلان الشافعي هـ وفي شرح ابن اليونس في خلق لا ينعقد
ما يقبل وقد وجه فان من الخلق تطلق وزنه المالك لانه بدل استقامت في جوابه
على غيرها فاجازتها دين الاجبي ولو قال له ان يقع عليك على ان يقع
عقب ولاش على الامر لان لا يقع ذلك الملك فلا يجب على غيره من له الملك وهذا الكلام
ما ان يقع مع عبد من لان باليقول فعل يجب لا يقع البيع لان لا يتوكل في شئ من
فان وفيه شرط ان يقع المولى لان يقع المولى وان يقع عليه حتى يحدث في جامع الكرمي قال
لا يراعى عبدك على الفاعل ان يضمن لها اوقال ابا عبد الله عليه السلام في جامع الكرمي قال
او بعدد هذا الا على المولى ولا على الامر وفي الغنيبة قال لامة وهي جيل اشقت
في الحلق على الف فقلت وولدت لاول من استشهد على باليجل وبطلانها الا ان
هـ وفي المصنف قال لرجل اطلع امرأته على هذا العبد او على هذا الا ان يقع في القول
اليها او لوقال عليه كعلي او على الف والقبول عليه لاضافة اليها اليها لنفسه ولو قال
اخضع علي عبد فان فعل لا يشترط لا يتوكل في شئ لانها على العاقدة وهذا لو قال
الزوج لاختصم علي عبد فلا يقع القول اليها ولو قال لولي العبد خلعت امرأتك
بعيدك هذا القول لا المولى لانه جعله عاقدا رايح خاطبة وهذا لو قال لغيره
اختصم علي عبد فانما على الف على ان لا يضمن لها فذلك القول في الفان والى
القبول هـ وفي المتن خلق امرأته على ان يخله صدقتها لولدها وعلى جعلت لغيره

فخلق

فخلق جابر والمهر للزوجه هـ وفي المعاري تزوجها على الفين على ان تقومها تعالى
اولها اثنين او يخلصا فوجده وعلى ان لا يبيها او لا يذليها فيشترى ويتم لها محل للخل
ان كان اكثر من الف هـ والى انت طالق الف او على الف او على الف يعني
الف او خلعت على الف او بانزل او طلقك بالف يقع على القول في الخط هـ
بين من جفته فيقع تعليقه وضافته ولا يقع رجوعه ولا يبطل نكاح من المجلس
ويؤخذ على البلوغ اليها اذا كانت غايبة لانه تعليق للحلاق فيقول لها المار وهو
مجتبها ما ذله فلا يقع تعليقها وضافتها ويخرج رجوعا قبل قول الزوجه وبطل
بقياها من المجلس ولا يتوقف على البلوغ اليه لانه عليك المالك من جفتا حتى
توقفت تطلق يد رجعي تطلق يدنا يد او ردت حرف العطف فقال خلقتك وقم
بالجعل الاخر لانها رجعت عن الخوك بالادام على الثاني ولو قال خلقتك كجمل
الاول فمنا ابتداء الحاب سوفيق على قولها وهذا لو قال خلقتك
بالمائة وان كانت البعاية من الزوجه فقالت قلت يقع بالمائة لان الزوجه المولى
لا يقع هـ وفي المالك يقع باخرا المولى لان يقول في الحابين ولو لفت
قلت الحاب الاول والثاني لانه ذلك كجملها ولو قال انت طالق او رجعي يقع
او دينا رقبك يقع باحداهما ويكره في ووقال عليه رجعي او رجعي يقع
باقتهما ولا خيار وذاهما في كل من الف هـ ولو قال لها اذا جاعته فطلقني فقلت
بالف او قال ذلك لعبد فلهما ذلك ان افدوا رجوعا للمنفقة ذلك ولو كانت
المراه والعبد او المراه والمولى في كل في عده ان يقول ذلك
وللقابل رجوعا للمنفقات هـ في الشافعي وفي التفريق قبل قولها امرأته فخلق
انه لا يراى الا الخلق وهذا قبل قولها خلقني في قولها راي بالقبول
ويعجز امرأته بشرط الحلاق قبل المراه حتى يطلعه ذلك المجلس وقولها
ما خلقت بعني بالقبول وقيل لا يخلو بطلها هـ انت طالق عليك
الف خلقت من غير قبول مجازا وقال ابن قبا خلقتك والاف لا يقول
وعليك الف يخل حال الاول كانه قال انت طالق حال ساكنه على الف
وان ان قوله عليك الف فجعله تامه فلا يخله فيها لغيره كقوله انت طالق وانت

مريضه وذا انحلاف لعبد استرحو عليه الفت وكذا لو قالت الزوج طلق أو اطلق
 ولما انفصل فقلت ولا شيء له وقال الالف لانيم وان قال حبيبا لها
 اس طلق على هذه الالف التي تحت فان قلت طلقت والاف من اتم لانه من جمعتها
 سوال الطلاق من غير بدل وبجها الى ذلك فصار هذا ابدا الحجاب فيقف
 على قبوله وقال الاول سوال يبدل وكلام الزوج جوازه ولو لا
طلقت على انك كذا الفت وكانت مطلقة ثنتين فطلقتها واحدة ثمة الالف لان
 ما سأل او احدى فضل لا يقع بمصارفها طلق وهذا ما يطعن الف او طلق
 اربعاً بالالف وطلقتها ثمانية الالف وان طلقها واحدة فله ثلثها الثغريات
 في الثاني قال طلقت طنا بالالف او على الف او على ذلك فان فعل بها
 الالف وان طلقها واحدة ففي قوله بالالف يلزمها ثلث الالف لانها حُرِّفَتْ
 بمبادله وقد جعلت الالف بدلًا من الثلث وفي قوله على يلزمها شيء لان كلمة على شرط
 قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قاتلوا المثان فطعنوا في ثلث الالف كالكم اذا قاتلوا
 امنوا سبعة بالالف فامروهم فزفقتوا الامان في نصف السهم بحسب نصف الالف
 ولو قال على الف لا يجزى فقال لا عليها ثلث الالف لان على في
 المبادلات كالباقول بالالف وطوقا ثلث طلق فزفقتوا على الف فطلقتها
 بعليها جميعا من الالف او اتمت على المهرين ككلام الامان لانه ليس بمعارضه
ثلاث اسلموا امره على الاحداث ولو قال لها طلق نفسك ثلثا بالالف
 او على الف فطلقت واحدة لا يقع لانه لم يرش بالسبعة الالف او على الالف
 الاول لا بد من ايقاض الالف ولو قال ثلث طلق ثلثا بالالف فطلقت ثلثا بالالف
 حيث قلت الالف لانه لم يثبت نفسها لالاف الاول موجب ما يقابلها من البدل وان طلقها
 ثلثا فليس بالالف كذا وفي الاستحسان له الالف لان المجلس يحسم الكلمات
 المستقره خانه الامار وغيره ولو قال طلقت فطلقت واحدة بالالف او على الف
 وقال انت طالق ثلثا طلقت بغير شيء وعندها طلقت بالالف مقابلا لالاف
 الاول سأل ان المأمور بالواحدة التي ما لثلاث يكون ثلثا بالمأمور به وان
 قال حبيبا لها انت طالق ثلثا بالالف او على الف فوقف على قولها لا يتأيد الحجاب

مان العارضة
 بالالف

١٢٥

وعندها ان قلت يقع ثلث احده من الف والآخران بغير شيء والتمثيل يقع احده
 ولا يقع اخران ما لو قبل وجوز ان يوقف الطلاق على القبول واذا وجد يقع بغير شيء
 طلق كاتبه على ما له او امراته على عهد نفسه هـ ذكر الشهيدي وذا لو طلق معتدا عن
 خلق على رجل مقرر لاجل الجدل وكذا لو جعل مبرها اثلاثا وطلقتها بطلقة على نفسه
 وراثت فانها ذللت يقع الالف وبسقط ثلث المهر وفي المشافاة طلقها ثلثا
 على الف او بالالف فقلت لها حده بثلث الالف او بلا شيء لا يقع لانه لو وقع وقع بلا شيء
 بثلث الالف والزوج لم يرض به وهذا لو قبلت او احده بالالف لان الالف لا يجزى
 او جبه بقول الدلائل ومثله لو قبل بالثلث بالالف طلقها واحدا بالالف يقع لانها
 مفاد تصرف لكل واحد بعينه لانه وبهذا لم يحالف فاقا في تصرف المالك بغير ايجاب
 ولو قال انت طالق بالالف فقبلت بمحسمه لا يقع ولو قبلت نصف الملاك وقع الف
 لانهم لا ينصف قبول الكل فمرد لجل الالف والوقا طلقك واحدا الف
 وقبلت وثم انت كنت ثلثا الف فطلقت واحدة ما تقول لها انت كانت اربعة
 والدة له لانه سأل الزاد وذا لو قال طلقك اربعة او اتمت لا شيء ولو اتفقتا ايها
 سأل ثلثا بالالف وقالت لطلقت واحدة وقال بالباق فان كانت المجلس فقول
 له لانه ملكه وان كانا اوقا وقع المثلث في اربعة لكن لا يحسب المالك اربعة اذا اقررت
 ولو قال انت لطلقت في المجلس واحدة وبجاءه ثنتين وقال بلكل المجلس فقول لها
 في المالك ولو قال قلت طلقك ثلثا على الف وطلقت واحدة لا شيء على الف
 وقال بلكل المجلس واحدة فقول لها ولو قال قلت سأل ان تطلقين وصليتي على الف
 وطلقتين وقال بلكل المجلس وذا لو قال فقول لها وعليها نصفها من الالف
 والاخر طلقها في الزوج وذا لو قال لنطلقني لاجلها في المجلس فقول
 لها ويغى لانها بغير شيء وان كان في المجلس فالالف عليها وحدها لانها لم تره ولو كانت
 انطلقين ثلثا لكانت بعض على المجلس ولحق رجوعها لان ان تعلق ثلثا وجوب الالف
 ما يقع ان ثلث معاوضة فخرجت اتم معاوضة بعض الجواب في المجلس ولها الزوج ومن
 حيث انه يعلق لا يجب شيء من الالف لانه وجودا بشرط ولو قال انت اتمتني ليرض
 على المجلس لهما الوقت وعليه ما قوله لانه ان طلقني شيء هذا اوجبني به او ابرأيت فان كنت

على
 متى

طابق فانه يقتصر الماعطى رطبه على المجلس وحيث قوله اذا مضى لا يقتصر ولو قال
 انت طابق على ان تطيق الماء على العرب فمما هو وهو تعليق بالتبطل في المجلس
 لا الماعطى انما هو تعليق بالاعطى مطلقا قال الشيخ في رتب
 هذا لو قال انت طابق ان سرت له فلا خير من دهر فقلت في المجلس يقتضيه ولو قال
 انت طابق على عبد هذا ان شئت فهو تعليق بمشيتها في المجلس في غير بدو وقال
 زفر بيقه العبد في التقريرات في شرح بركه وحيث قلنا عن ان يوسف ان اعطيت
 انما كانت اذ ان شئت فليس لها مشية حتى تعلق ولو قال انت طابق ان شئت
 اذا اعطيت في المشية ساعة فلها فان مات ذاك في اعطته تعلق به فلهما على الف
 على انه يلحقا بسنة ايام فقلت في الطلاق والنفاء لازم والخيار باطل لان الطلاق
 في جانيه عين الخيار لا لخل الخيار فان كان الخيار لهما كذلك لا فهو له شرط الميزان
 فخل الخيار وكسار في الشروط وعندنا حينئذ وجه لفساد الخيار بانه فان ردت في الثلث بطل
 الخلع والامر لا بد في جانبها عليك والفك فخل الخيار وكذا الكتاب والخبره واليه
 عن دفعه رباب ويحتمل في شرط الخيار في العايله ما يجوز في البيع خلاف ذلك والفرار
 والنوصيه والطلاق والعتاق لا للخيار فيه ولا الخلع وهو لا لخل العوض فان اختلف
 بعض شرط الخيار فهو كذا في بعض شرط الخيار وكذا الصلح من دم العدم ما يشترط
 الخيار ولا خيار الكاين اقول لا لحرارت وكله فان قلنا ان الخيار لا يعلق
 انما للخياره الوفاه الجاه والخيار باطل وكذا شرط الخيار لعبيدها وكذا هذا في البيع
 كغيره وعندنا ان في لخل الخيار لغة السلم فان باطل فنيان في الخيار او ابطاله
 قبل التفرق حازوا فلا بد في الخيار انما هو لهما في ثلث ايام وفي لهما في الثلث
 لا في ربعه في الساق وفي جمع الشهود وقد شرط الخيار لنفسه قال هلال في
 باطل كان وث الخيار يجوز ان يعاونه او لا ابو يوسف الوقت حاز الخيار
 باطله كان الوجه وقال ابو يوسف ان كان وقت عمله فاعلاها جازان وان كان
 محمولا اختلفوا في قوله وقال ابو يوسف ان كان وقت عمله فاعلاها جازان وان كان
 المسلم يجوز ان يقاتل قوله من قول ابو يوسف وفي التوار عن الرضا ابراهيم
 طاعة بالخيار الا يكره بطل الخيار وكذا هو بغير عينا طاعة بالخيار وفي القول كان

حد ذلك

ومال ذلك

يقع جهاناً ولو كانت عليها بشر على ارضه انما استغل
من عقارب قلوبها اعطاهم وبعد ذلك لا لان التسمية فاسده لوجهي الجاهل والخطير
فمن لم يوجب نصف المصروف فثبت القيمة بما اختلفت منه بشرى محمود لوجه
الزوج عليها قدما وقد وان كانت وهبت لم يصح المعرف بالانقض لم يرجع عليها بشي
وفي الشرط عليها برضاع انها عليها ان ترضعها حتى تقطعه لان خلق الاثم يمتد
الى الكامل وهذا رضاء حو لوليا لقوان وفي المصروف عن غير رضاء اعطاء رضاء ما في
بطنها فلا يكون اموالاً ورت قيمة الرضاء ولو بشرط اتمه ان مات فمهره جازون
ابن يوسف ان لم يكن اموالاً ورت بيتا لم يزوجان ولدت ثوبات فالقيمة وفي كلتي حالت
بنفقه وارضاعا عاقلان لها ان تزوا المصرا الذي اخذت منه وفي جامع النكح اخذت
مهرها ونفقه عليها عاقلان تسكوا لولدين بنفقتهما في تسكعها بعض السهم رجعا الزوج
عليها وفيه النفقة بنفقته ولو تسكوا وفي النوازل لو امتنع عن الرضاء الجبر
فان تركت الزوجه ان يرضعها وهربت فله فيه النفقة وفي اللال طلقها عاقلان تسكوا رضاء
الموقت الحدرا عاقلان يكون المصروف به راتب الاساس المحب وان لم يتعزل عليها الاجر
مثل اسكاه له الزوجه والادرا له وفي جميع برهان بشرط في الخلع من رضاء
الى ستم او سبعة جازون لزوجته ان وقت ومات لولا قبل عام المدة رضاء
الزوج عليها ما يقع من اجراء الرضاء الى تمام المدة وفي موضع اختلف على ان يكون لولا ذلك
الابن خلع جازون الشرط باطله وفي شرح المنهاج اختلفت بشرى معروف ولها عليه
مهرها وقد خذ اموالها او يدخل اموالها ما سمت والمهر الزوج لا لفظ الخلع تنقض
الخلع من نفوق النكاح وهذا لو كانت قبضت المهر باختلف قبل ان يرضعها عاقل
لزوجها ما سمت ولا يقع واحد منهما صاحب بشي وهذا الخلع يقع من المهر وكذا
لو كانت قبضت نصف المصدا او اقل او كثر بما اختلفت به راضي مساه او ثوب
معرروف قبل ان يرضعها فالزوج ما سمت ولا يقع واحد منهما صاحب المهر
ولو كان عليه مهر لم يرضعها قبل ان يرضعها على ما به من مهرها ولو قبض واحد
منها صاحب بشي منه وهذا لو كان المهر من يدها واختلفت بما به منه لو
يكن الزوج عاقلان ما به هذا لو كان المهر من يدها وهذا كقول الخليفة

الزوج عاقلان
في رضاء

وكذا المبراة على هذا لانها بعض برأه كل واحد منهما وقبل مهرها عشر واخلعها
على عشر على ان يترك عليها العشرة عليه رداء العشرة وقول ابو يوسف في المبراة
مثال قول الخليفة لان اللفظ يقتضي البراءة ولو لم يخلع لا يقتضي يقع على ما سياتيها
كان له قبل صاحبه شي من المهر اخذه منه وقال محمد الخلع والمبراة
سواء ايها كان له قبل صاحبه شي من المهر اخذه منه لان هذا طلاق يعون المدة
باسم كالبيع وفي عصام اجمعوا ان الطلاق مال المهر لا يوجب برأه وان اجد
منها من المهر وفي التعويض اجاب البراءة عند اخذ حقيقته اخذت من المهر
المهر يوجب وعرضه لا يوجب وفي الشرط خلعها على نفقة عدتها برأه المهر
خلعها وفي شرح القاضى عاقلان لولا يرضعها فخر المهر بنفقة عدتها برأه المهر
حصل البراءة من حقوق النكاح لان لفظ الخلع يبنى على المخلع فاقطع من آخر
عندهما لا يبرأ من الخيئة واثباتان والختم لا يبرأ وعن محمد الخلع
بالحل لان الخلع لا يكون الا مالاً وفيه وحلها بذكر وهما طلاقا لولا انهما طلق
نفسا بانها فذا لت خلفت وهذا يشك بقوله لا يجزى خلعها خلعها
بغير عوض لا يقع وفي ابرار الخلع عند قبضه طقت ويراعى المهر كان
عليه والا يجزى عليها رداء ما قبضت من المهر لان المال مذكور عرفاً ولو
الخلع وفي التعويض لا يبرأ لان الطلاق يقع بقول الزوج لا بقوله الا تترك
ايها لولا يصل يقع اذا فوى وفي النوازل بعتك نفسك منك فذا لت
اشترى من ابن سلام يابن رداء المهر ان قبضت وعن اصفار يقع بذكر
وبالغرضه كان ابن سلام يقول تردد ومرة يقول لا مال الاسكاف وبه
نقول قال ابو الليث ان كانت قبضت لا تزد والاي يملك الزوج
لان قصد الزوج الخلع برأه نفسه وفي فوايد الحواشي كان شيخنا يفتي لا يبرأ
في قبضه يقول الا تترك وعن عبد الواحد بعد الرضاء في سطر الثوب والكلوا في
استحقاقه قول الخليفة وعن اصفار بعت منك تطلقه وقد اشترى
فرضي خلع قوله بعتك طلاقك بمهرك فابان وفي موضع بعتك لا يقع بالمهر نقل
اشترى وهذا لو قال فرد حم وسقط المهر اختلفت على ان يرضعها

في رضاء

حيث ان يرد فليس يولى لانه القتل والضرب لا يختلف به وليس يقتضي الميز والوقا
حتى انك اوجح تقتلني او احرق او قتل او حتى اموت او حتى تفوت او حتى اطلقا فاشا او حتى
وهو انما الخبر فهو يولى لانه في القران ما دام في النكاح والوقا حتى يقتل ولا
او حتى موت او يذل او يذل فليس يولى لانه تصور وجود هذه الاشياء في تمام
الحد والوقا حتى تطلع الشمس من مفرها فليس يولى قياسا لما لو وجود قبل
الحد وفي الاحتياط كون كذا يدرك لنا بيد وعقل يوسف قال في دخوله وانه
لا انك حتى اطلقا فليس يولى وعن محمد ولو يذل فليس يولى وكذا ان كان داخل بها
فكذلك ان يذبحه وكذا عن ابي يوسف في دخوله ان قريت كانت طاف والوقا
ان قريت فعل ان اصل او اغتزا فليس يولى خلاف محمد وفر لهما العياض على الصوم
ولهما ليستا بما يوجد بالامان والوقا ان قريت كانت على حرام ونوى طافا
فمولى لانه لا يملك وطبها الا بغيره وان نوى ليس يولى في الحال عند الاحتياط
ما لم يضرها فكذلك ان قريت كذا يملك الا في كذا حيث انه ان لم يضره
التقريب من ماله الى وهو مريض لا يقدح على الجاع او امراته وتقا او
صغيره لا جاع او شيئا اربعة اشهر فليس يولى في قولنا انما يملك اليها اذ اها
باللسان دون الفعل كان الارضا باللسان قال في المدونة في الفرائض ما يملك
الاية فانها بعد ذلك فلو كان قد دخل على الجاع في الليل فليس يملك باللسان
الاصل فيلوع على جليها بذكره قال لامراته
انت علي كطهراني او طهرا لانه صريح في الطهار وحسنه او قال طاهر
او انما طهرا او انت علي بطيخ او قال لسانك انت بربك او ترك
او عمنوا معا بربهم جميعا ليدن او حرا سائيا او ترك مكانا في ارضه ولو
مع او معان فصر الام باخر من معها او مكان الام ذا رحم محرم منه فليس
رضاع او محرم فصارها او ما خرمه بربا ليس معناه اختلاف العليان حرمها
وكذا في حواشيها جان فليس يملك في معنى المصوص عليه لا يملك به اطلقه في الشافعي
وفي الكفاية يكون طهارا عند ابي يوسف خلاف محمد وكذا او شبهها بامراه لا عن
معها او بامرأة بطيخ او معها او بامرأة شبهه وفي الشافعي قال لربها

قوله

طاهر منك

عليه

في قوله طاهر

انت علي كطهراني قال محمد ليس يملك لانه لا يملك التحريم وقال ابو يوسف هو
طاهر لا يملك تحريمه في نكاح الطهار وهو من اهلها قال الحسن عليها الطهار اذا وطئها
كانها قالت انت علي حرام وذلك بين في جميع النسخ وكذا لو كانت قد حرمت على
نفسه كان عينا فان طاعتها او وطئ او اكرهت عليه حقت ه وفي النكاح ان اكرهت
هذه الطعام فهو على حرام لم يضره وفي العيول هذا على حرام فشرها اختلف
ابو حنيفة وابو يوسف قال احمد يجب التحريم او قال لا يحل له والتحريم ان او اذبه
الغير حرام وان اراد به الاخبار او لم يوشيا لا يجب لا يملك تعينه اخبارا ه وفي جميع
في قول قوله الكلام محل حرام او حرامست مزايا ويحسن فتن فيه اختلافه قال
انت علي كافي او مثل اي ونوى لطلاق او الطهار او اكرامه كان لاحتماله له وان نوى
الغير فهو طهار لان التحريم لا يملك في النكاح طهارا فان لم يملكه لم يملك اكرامه لانه
الاحول والى محمد وطهارا كافي للنكاح وعن ابي يوسف في رواية هو كقول محمد في
آخر قول ابي حنيفة في النكاح يكون ايلة قال انت علي حرام كافي
ونوى طلاقا او طهرا او ايلة كان لاحتماله وان نوى التحريم وطهارا لم يضره فان لم يملكه
يكون طهرا لان التحريم المشبه بالام يكون طهرا طاهرا ه قال انت علي حرام كافي
اي لم يضر الطهارا وان نوى طلاقا او ايلة لا يملك صريح في الطهارا لا يتغير بالنكاح وقال
هو كافي لانه التحريم يحتمل الطلاق والايلة وعند عدم التحريم طهارا لم يضره
الطلاق وعن محمد لو لم يضر الطهارا او التقيبه لكانا وقد ابي يوسف هو طهارا ايشا للتقيبه
اذ كانا معهما شيئا من مطلق فطهارا او طاهر بطيخ ومع الخلاف ما عكس
وقال اذا نوى الميز يكون ايلة لا يضره ونوى طلاقا وطهرا او عند ابي يوسف طلاق
وعند محمد طلاق وطهارا قياسا على ما لو قال انت علي حرام ونوى الطلاق
والايلة كونه عند وعند ابي يوسف يكون طلاقا وان لم يملك له يملك في الشافعي
وقال طهرا عند محمد خلاف ابي يوسف وعنه الكون في حال الغضب المتوجعات
في الشافعي وفي النكاح عن ابي يوسف انت علي حرام مزين ونوى طلاقا الطلاق
وبالشافعي الميز كافي لا يضره اضاف المزين ه وفي المقتضا انت حرام مزين ان
نوى الطلاق فهو نكاح وكذا لو قال اغتزا لم يضره لا يفتني مزين ه وفي جميع

في قوله كطهراني
يعناه ان طهره
من غير حرام

في قوله طاهر

الشيء على ما يبين بفعل واحد فوجد الفعل بعد ان معاد في الغاية عنها اسماء على حرام
 يعني احدها الخلاق وفي الاخرى الجارية فلما كان لا للفظ لا على كل الامر في محل
 على الخلاق لا على الجارية وكذا عن يوسف لوني في احدهما التثنية وفي الاخرى الواحدة
 يتبع على كل واحد ثلث واما قول الجنيبة كذا في وجب ان يكون هذا قول محمد
 ايضا بناء على لفظ المذنب اذا نوى الذنوبين عن فعلهما خلاف يوسف فكذا هذا
 ولو قال يؤتى الخلاق واحد او اليمين للآخر يرد به في الخلاق عليها
 ونحوها على ان يكون كذا في لوقا ثلاث انظر على حرام ونوى لا حرام
 ولما فيها ليمين المثالث الخلاق لفظ على قياس قوله وعلى قياس قوله لما كان في
 الكاثير والى انت على حرام وان نوى ثلث او اواحدة يابيه في محامى لانه اذا
 اخل وان نوى ثلث يابيه لانه على فعلها واحد او نوى خلاقا او غير ذلك
 فبابه لا يمتد الى ما يرد في اسم الخلاق وان لم يرد في نوى يابيه او لم يرد
 فبابه لا يمتد الى ما يرد في نوى يابيه وان نوى فعلها او فعلها لانه نوع محرم خلاف الجدي
 لا يمتد بحرف التشبيه وان نوى الكذب فرب لانه اجتمع في الخلاق ما هو به
 وعن محمد لا يصدق فكذا يكون يؤتى الاسماء الحرام عنده الخلاق اليمين
 يؤطابق قال الجنيبة يتبع وعن غيره لو يرد او يصدق انت على حرام يقول
 بل لا يوافقا اقول لا مع غيره بل مع تخليفه اياه من قولها وعلى الاسماء الحرام
 انت على حرام ونفى غير شئ لانه في الاستعمال اغتضا عن الشبه وعن الفصيح
 هرج ومرج لا يستبرئ من حرام او كل الحلال يؤتى حرام الاسماء
 الى الخلاق الخالية لا لا بدك في قوله لا يخل الخلق او يرد من حرام وعن غيره
 في الدنيا زمانا لا يمتد الى الدنيا المتعارف عن عين اليقين وذا الاول الحلال على الحرام
 وعن ابن سلام وان احمد كل الحلال على الحرام او الحلال اسماء الحرام او الحلال
 السليم على حرام لا حرام اسماءه ما يرد في الخلاق وهو قول علي بن ابي حمزة
 المكونه وعن الحسن الحلال للسلم على الحرام وعن الاسماء والله والله
 وان لم يرد في الخلاق وبه باحد كذا لا بعد وحرث الغني يردون هذا اللفظ
 الخلاق والاسماء الحرام على الحلال لما يرد عن حرس وان لم يرد عن اسماء اليمين

نوع

اوصاف

الكنارة وعن النبي لا يرد و كذا هجره بهدت واب كريم من حرام او هجره
 بهت كرم من حرام وذا حلال الله او حلال المسلم حرام ان دخلت في حرام
 امراته وان اردت له منه لا يرد عن الصغار لال الله على حرام
 ان دخلت في حرام امراته لم يرد عن الحرام او لا يحكم المزوجه لله
 ولو كانت له امراته حرمت وكان الهنذ والى يقول تحرم المتزوجه وعن النبي
 ان دخلت لحلال واحد من حلال الله على حرام يعني به الله وهو على حرام
 حرم امراته ولا يصدق ولو قال حلال الحرام من حرام
 لم يصدق انه ما نوى به الخلاق لانه يعقوبه في غيره وفي المشتاق يوسف
 ما احل الله من اهل ايماء الحرام وهو الحرام لما هو الحرام صدق وفي
 رواه قال هذا على الدعاء والشرب وفي الاجناس عن محمد ما احل
 الله من اهل ايماء الحرام وهو على حرام لما هو الحرام ان اكل او شرب وعن احمد
 ما احل الله من حرام او الحلال على حرام ولا ينيه لله فهو على الاكل والشرب
 وفي صحيح بكونه كذا كل الحلال على حرام قال الجنيون هذا في غيره وفي
 عن غيره يردون تحريم المأكوه والا فرب من عرف الى الباحات فهو
 النفس وفي المنطق يقع عليها فان نوى اسمائه دول ما سواها او نوى لللباس
 دونها او نوى للشرب حاشه كان نوى من قبل ان هذا يكون حراما او لا
 وفي الاجناس حلال الله على حرام لا تدخل الباحات به التي لا يمكن الاحتراز
 منه كالنسيان والقعود ودخل المأكوه المشروب لا يوجب الا ان يعينها
 وفي صحيح كل الحلال على حرام ان نوى اليمين كان يبيها وان لم يبيها فذلك
 لانه يفتقر الى المباحات ولا تدخل في حرامه على جواب المتقدمين
 وعلى جواب المتأخرين يدخل وان نوى نكوحته حتى جعله اهل الحل يفتقر
 اليه في حق الباحات فلما هو رواية سفي في رواية ابن سليمان في غير
 رواية الاصول لا اعق عباده من لها امراة فلما يجعله
 عن احمد لا اصوم خلاف الزور لانه حرام الامر من به
 حين اعتق عن كل واحد له صفة لما اعتق عن قتل وطلب او لسانه

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

عن

التعيين عند لقاء النفس فيلغوا ويقيمون معتنقين في الجوارح فبالا التعيين في عليه
قضا ايام من رمضان عليه نريها لقضا لا تعين في اليوم ولو كان عليه نورا بيا فاعلى العيت
واذا اختلف عن قولهم في ذلك المعنى لاحلا في النفس فليروى في القول ولا في الجوار
فان يحجره وما او او اعور في ذلك كافر في عيني فيعز عن الفهاره ظاهر
عن اربع من في فاعلى عينا ليس له ما في غيره فوصام اربعة اشهر في ثابته
عن من في رمضان في سببها عن جاز لان كل كافر في حصلت مواده وفيها
اجازته اذا عتق كل كافر عن واحد في من في عينا في جوارحها
واسماها وان لم يعين القياس ان لا يجوز في الاسكان يجوز في وجه
عليه كذا في من في جوارحها في ثابته في من في جوارحها او جملته
ولم يولد في من في جوارحها اجزاء خلاف لو هو القياس كما لو اختلفت
الحش واما لو كان عليه كاره فاعتق رقبته من ثابته وقا في ثابته لا يجوز في
لما اجن من خلاف كما لو اختلف فان كل رقبته تنقسم على الكفارات
فيمن معتنق في كاره بعد امان لربته وان لا يجوز في الاضاح وكذا
القياس والاستحسان لو اوشى سبعة في سببها في سببها
في جوارحها لو لم يمس كل واحد منهم ساه بعينها في ثابته في ثابته اذا كانت
في ثابته على السوا اذا اختلفت في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
لو اوشى ثلثه في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
المشاهير لو لم يمس لكل واحد منهم ساه بعينها في ثابته في ثابته في ثابته
بالا في اوشى في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
بعينها اجزاء في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
المراذبه اذا كانوا ساهرا في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
بالا في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته

لو

من الجوارح
في ثابته
في ثابته
في ثابته

بلغ مقابلة

في

ينبغي ان يكون هذه رواية في الاخرى والاخرى هذه الاعتقاد في ثابته في ثابته
عن جوارحها في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
باغتاة الاول وبذلك في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الساه في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الباني في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
التفخيم في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الاصابع في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
من فور في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
لو ادى على ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
يوم ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
مسكين في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
وقد اوعا عشرة في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
مسكين في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الاجناس في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
بعينها في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الهم في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
بالا في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته

الان

وفي المسألة الأولى **فيما** احبر المظاهر على ان يكون لها فائدة فان لم يوجد حجة
فان لم يفعل شيه **هـ** ذكرها لكانا رجبها للعود والعود اخرها **و**
وفي الكتاب العود عن عزمه على ان يطأها فان عزمه رجب وان ترك العزم يخط
الوجوب فان جامع قبل ان يكسر استغفر ولا يرد حتى يكرهه امر رسول الله
عليه السلام **و** في مسح الكحل او اذا نثر فيها كان عليها ان يتعده من ذلك
وتبادل كل شئ في المسامح والحائض تقا له بالسلم حتى يابى على نفسه ان يلقه قد
على متعه بالرك **هـ** فانه من امته او مدبرتها او ولد له لا يكون لها القول
نقل في ظهوره من تصاير وهو لا يسن من نسيه **باب**
علامات المرض اصل الباب ان من اصاب من مرض الموت من غير رضاه
وهي من ثمة يموت في عدتها ورثت خلافا للشافعي وان مات بعد انقضاء عدتها
لم ترثه خلافا للمالك والرجل والفقهاء ان لا ترثه لان سبب الاستحقاق
الزوجي هو قد زالت ولهذا لا حمل له ولا يرثها ان مات **وج** الاستحقاق
ان لا يخالع بان حقه غير الاحكام بعد ان يات الحق للارث **هـ** وفي ان يشارك
المرض في نفيها ان يكون غيبا لا يفوت الحشفة وتكون صلاته قاعدا وان
كان يقوم في داره وحاجبه الانسان الا انه لا يخرج منها وفي اخل فصل
ان لا يقدر الا ان يقيه انسان وقبل ان يكون صاحب فراش وان كان
يقوم بنفسه **و** قال لا يذبح نفسه كالبعير عند الجرح **و**
الغاريون اذا غرغز القيام لحواجه خارج البيت فريض والمائة اذا غرغرت
غرة بمائة البيت اصبوا للموت فريضه ولا يذبح المقتد والمفلوج
والمسلول اذا اطفال وما لا كانت منه الكلف **ا** ثم ينزل على الصحيح
لا يمرض الموت ان يحسن كالبحر عليها للنفق في الكفايه **و** في الاحتباس قد
احتبسا ان اطفالا لم يمت حتى انه اذا مفت عليه سنة كان تقريه
بعده سنة لتكسره حال الصحة **هـ** وفي هلاك الكحل ان عن هذا ادم المروسة
ان كان حيا لم يواحد فله حكم العبد ومنه وما به وليس محمد الطاول
في العلم اذا دامت في الزيادة فانه في كل ما اصابه واذا ترك الاحتيا

المرء في كل ما اصابه

في كل ما اصابه

ان يمرض الموت

والأخا **و** قال **ا** اما الاطبا كل ما شئت فقد تناول **و** قيل ما دام
يدويه الطبيب ويظهر الموت لغيره وفيه اول ما اصابه فاذا انت
عن المداواة فقد تناول **ب** فيعتب الاطبا حينئذ في حاله اصل ان
كان غالب حاله الخفاء فكالمصير وان كان غالب حاله الجلاء فكالمصير
وفي شرح المعتمد والمفرد في ما يرد في حاله لا يقد يعيش معه **ك**
قال **ا** في سبب هذا اذا كان لا يخرج منه بالمدوى وان كان
فريض **و** **قال** **ا** الهند والى ان كان يتراها بالمدوى وان كان
يودا وينقص الزمان بعد ذلك سنة في كل يوم وان مات قبل سنة
فريض **و** وفي مسح المعصم المراءى باخذها الطلق لم يسن في نثره
مرض يعقبه بر واما نصير كما رويته اذا اخبرها الوجه الذي يكون اخره
انفصال الولعينا وسلامتها به او موتها لان مرض الموت ما يتصل به
الموت **و** في المستقاع الى يوسف ان من من مرضه هذا بعد حجب
وهو مبرسم فحقوا الى وجع آخر لا انه يبرأ من البرسم فمات من غير
قال **ا** هذا وجع واحد **و** عن محمد ان من مرضه هذا فحق له صاعا الا
انه صاحب فراش **قال** **ا** هو وفا كان او لهما فحق له صاعا واحد
و مرق ان اصابته بامرأها او احبها فاختارت نفسها او اختلعت منه
لموت في عدتها لم ترث لهما فريضت باطل حقا وكذا لو اباها وهي
امه او اباها في مرضه لا يرثها برأعها او اسلمت لموت في عدتها
لم ترثه لانه لم يكن فارقا حين اباها وكذا لو اسلمت لغيرها في مرضه لم
اسلم ومات في عدتها وكذا العبدتين امرأته في مرضه لم يرث **و**
فانك لزوجها في مرضه طلق رجعية فاباها لموت في عدتها ورثت
لان الزوج لا يطل المالك فلم يرض بالمطل **و** في واد بان يستطلق باباها
في مرضه لموت في عدتها لم ترثه **و** في الموالع من محله ان يطل
وللي استن بارها وان ماتت في جميع هذا الوجه لم يرثها الزوج لا يطل
حقه لان يكون المطلق رجعية ونفقا في العدة لبقا المالك في حق الحكم لهما

المرء في كل ما اصابه

في كل ما اصابه

ان يمرض الموت

عقبت الحمة المتكورة وهي مرضية فاختارت نفسها فومات في دنها ونشأ المرض
لان الموتعة منها حال اتان على الحار وجرها قال ابو يوسف في الامان وهو قائل انها
لان الورشة في الفراعرة والخبر وهو في طان الزرع فلما هو بمعد اللعق فتدور ولذا
لوروجها على الجلب والحديد فقلت فاختارت نفسها وهي مرضية وكذا لو ان
او اوعت ابن وجرها وهذا طان في فرق المرض بالاعان والحنه والجلب هو ما نشأ
عذتها لم يرها الزرع لان سبب الفرق منه فصار كجاءه امها وهي مرضية وان
بالحب والعنجه في مرق الزرع ومات في عملها لم يترثه ارضاها بالفرقة وان في العاد
ورشة لا يما مضطره اليها لرفع العار عن نفسها فلعل في راضيه
علق طائفي في العنجه بفعل احبوا بحجر شهر ولحق في المرض في صرنا في الامان
منه في المرض وكذا لو ان في الحمة مومات في الحيلة في المرض في ان علق بفعل نفسه
يصير فاما كان له يد او لير لان مباسن الشرط في المرض كالطبول وان علق بفعلها
الركب جاشه فبذلك يصرنا لرضاها به وان ليرل منه بد كصلاه المكتوبة للصوم
وكلام الاقارب وطلب الحق في رضاها والمام والقعود والاكل والشرب
وكونه صادرا لانها مضطرة الى هذا الفعل من حننه فاسفل فعلها اليكاته
فعل وعندهم لا يميز لانه لم يباشرة المرض بالتعلق ولا الشرط ولذا
الحال لو ان في الحمة في المرض وان كان في التعلق والحل
في المرض بفعله او بفعل اجنبي او بحجر شهر او بفعلها الذي لا يراها
منه فبذلك فان لان بالتعلق ففقد ابطال ففعلها وكذا لو كان المغلف
واللعان والايالة والبيوت في المرض في علق بفعلها الذي لها منه بد كصيام
فان لانها مباسن الشرط فقير راضيه بالطلاق ولو قال
اذا مريضة فانت باين ممرق ومات في دنها ونشأ لانها اضاف الطلاق
الى جالب سعان ففعلها له وكذا لو قال لها وهي امه او كتابه
اذا اعقت واسلقت فانت باين مريضة واسلقت في مرضه ومات في مرضه
وكذا لو كان في تيقن ففعلها في مرضه اذا اعقتا وان كانت باين ففعلها
في الحمر والجلبوس بقود او حرم او من صف الله الطلاق فليس في ذلك كلة

لو رثته وارثا

عقبت الحمة

ليس بالغالب فهو لو اصاب سفينته او نزل مسجده الامان تعي الامان وان وقع لم يسل
يقود او حرم او بارز رجل فظان ففعلها لعاب من انكرت سفينته ففعلها
او وقع في شبحه قال لها في مرضه كذا ابتك في حق وانقذت بعد بل صدقته
بما في الجلبين او اوصي لها فلها الحق من ذلك ومن الجلبات وقال في ذلك امراته ورضته
لانها اجنبية لقضاء فقها بالانقضاء والحد المبرور يجوز عن الاقرار او الوصية
للوثة بحيث انهما تصاد فاعاد ذلك لم يرتفع الحجر فاجبوا اقرارها في الورثة
تتعلق بالانقضاء فيه وان بانها بما مرها بما قرأ لها او اوصي لها فلها الادب قال
روى في ذلك امراته ورضته لان الميراث بطل بسواها لكانت انما تصاد بالحجر
والنكاح مضمنا ان الله حتى منع قبول الشهادة فتعلق بالامه فيه والى يراخذ
ما اخذه بطريق الميراث لا بطريق الدس وما يدرته تطهر وانته لئولي شئ من الميراث بل
القسمه فالنوع على الكل ولو كان ما تاحه بطريق الدس لكان التوري على الورثما
دام شئ من الميراث قائما وكذا لو طلب ان اخذ الدنايا والميراث عروس ليس له ذلك
ولو كان ما تاحه تاحته دينيا لكان لها ذلك ولو ارادت ان تأخذ من ميراث الميراث ولا
يعطها الورثة ليس له ذلك وتعامل بها على ارضها لان في رعيها انما تاحه تاحته
طريق الدس فانت فلما حصل الشئ ربح جانب الورثة وان اختاروا ان يعطوا
من ميراث الميراث ففعلهم ذلك وان اختاروا ان يعطوها من ميراث الميراث ففعلهم ذلك
الشافعي اجلعت في مرضها ميراثا في الميراث فلما لان من ميراثها منها
وفر الميراث ومن الميراث لانها ميراثها في حق ميراثها الورثة ولا يجرها في الادل
وعندها لما لم يصر من الميراث في ميراثها في ميراثها في ميراثها في ميراثها
فقد الميراث من الميراث لانها ميراثها بالانقضاء او الوصية للجنين جائز وان كان
لم يرضل بها ففعل نصف الميراث بالانقضاء او الوصية للجنين جائز وان كان
من ميراثها ميراثها من ميراثها وكذا لو بيع اجنبي في مرضه باخذها ما يرضه
للزوجه فهو جائز من ثلثه فان كان الزوجه مريضا كان فاما من ميراثها اذا كان
ذلك بتبريضها لانها بالمرض بعقل ففعلها له وهو بهذا العلم مع الاجنبي ففعلها
حقها لانها ميراثها في ميراثها لطلاق الفاعل ان كان انما تصاد بالحجر

ثلاث

وفي الثاني

الثالث

ذكر المصنف في
رواها في كتاب
النفق في الجوارح
عقوب
سائر غير ذلك
فقال ان

وعشر اوقعا في عشرين وكراكل معده ورثت بان ارتد بقتل اومات حتى ورثت وقال
ابوهم من عليها فيسبها اجعلت في كل المتوفاهها زوجها من الارث حتى في العدة
اولي ولها بعد ما الطلاق وان كان الطلاق رجعيًا في حجة او في مرض فعليها
اربعة اشهر وعشرين فلو لم يهر في سرح الناحي اياها في حجة او في مرض فمساها
بماتت عند نفقها وماتت وذا الوابات منه بوجه متاه وذا الوابات منه
في عدة البان والوفاء وفي عده سار بوجه الفزقه ولو اعتقد في عده المصحف
عدتها في حجة الحار واما ما كذا تم عدتها في الوجب وقال
الشافعي في كل في الوجب ان امانته ثم سقطت نفقها ولو لم يكن محمد
وجوب الكسوة في العدة لانها لا تنفق في العدة مخرجها اليها على الجاهل واحتاجت
يفرض لها ولو اسالت نفقها كلفا لارث لانها با لفرج حرجت من اهل الجوارح
بواحدة وان لم يرتد لان قبل ابن الزوج لم يطل قبلها ولا نفقها لان حرجها
ساقى النكاح لانها فان الحرج رث من الحرم ولو طاعت قبل الفزقه بطل لان
الفزقه وقعت مع مضاف اليها وهي معصية في ان سبقتها وحملتها كل
فرج وقعت من قبل الزوج بعد الدخول بسبب مباح او محرم فلهذا النفقة
وذا في حال قيام النكاح كل من كان من قبله بان كان مغتربا او محرمًا او
اولا بل قبلها النفقة وكل من كان من قبلها اومن قبلها المفقود او بل او غيب
اماها ونحوه سقط نفقها لان الاحتيازات لا من جملة الزوج وكذا العدة
تسقط عنها وبغيب العاصب وقال السعد كذا لعقب والمخير لم لا
تسقط وهو رواية ابو يوسف لانها فان تزين فيها منه لا من قبلها
والحكمة في ذلك حتى لو طاعت ابن زوجها او ارتدت سقطت نفقها لا الفزقه
لورفع الحاق لانا نعت من قبلها بسبب هو معصية ولو نكرت المعتدة وخرجت
من بيت العدة فلا نفقة لها ولا سكن لان النكاح باق من حجبها العدة ولو نكرت
حال قيام النكاح من كل وجه لول لها النفقة والسكن بان عادت الى بيت العدة فلها
النفقة والسكن كل حال قيام النكاح ولو كانت معصية في حجب من بيت الزوج
ولا يلزم من نفسها فلها النفقة لان الزوج يقوم عليها وان كان لا يدرى حاله

مفسر

اعتبارا لارثها فلان الناشئة لا تنفق في العدة وكذا المرأة اذا ارتدت
ببراسات لا تعود نفقة لها الناشئة هي الخارجة من منزل زوجها المانع نفقة
التفريقات من ادب القاطن وفي التوازل عن اسلمه لو امتنع عن السكن معه
في ارض الغيب لا تنفق ناشئة وعن الاسكاف ولو كانت لا سكن معك في الجوارح
او نفق ناشئة وذا الوابات لبيت لها فتنفق في الدخول لان ابن يردن حولها
الي بيت او يكره لها وفي المتفاه عن يوسف المعتدة من ابن او رجعي تزوجها
ودخل بها ففرق بينهما فلا نفقة على واحد منهما وذا المسح حرجت باب العدة
المعتدة من البان وطبت بشبهه سقطت نفقها لانه مع الشور منها حيث جوات
زوجها مشغولا في الغيب لان مقتود الزوج من العدة صباه ما به برحمتها
وفي جميع النسب المعتدة من ابن تزوجت باخو ودخل بها ففرق بينهما فنفقها
على الاول لا بعد الا توصف بالنسوة ونسوة نفسها لان كل زائل قد رويها تاويلها
بروح قبل ان يخرج من بيت العدة اما اذا خرجت لا تنفق النفقة
ولو تزوجت وهي منكوحه ودخل بها ففرق بينهما فنفقها ما لها
لانها ناشئة في حق الارث وفي جميع العلوم خلاف ذلك ولا خلاف في السكنية
حب وفي ادب القاضي لو كان النكاح صحيحا حرجت الطاهر ففرض لها
النفقة واخرت في طهر مسادا النكاح وجع الزوج عليها اخذت ولو اتفق
من غير فرض لم يرجع والخلق في الخلع اذا اخلصا نفسا يرجع وفي جميع العلوم
لم يرجع خلافا وفي السبي صحيح ارتد بقتل اومات او طهر ورثت امراته
لان روثه نوجب القتل فهو حال مرض الموت وان ارتدت وهي
حيية بماتت او ماتت في العدة لم يرتد بها لانقلاب المعنى بان كانت مريضة
حين ارتدت لم يرتد بها قياسا لان الفزقة لم تقع بفعلها بل من طريق الحلم وهو خلاف
القيس وفي الاستحسان رثها لان الودة سبب الفزقه وتدخل في المرض

الرجعة الرجعة ثبتت بقوله لا يملك
او ردوك او امسكك وعن ابن مقاتل انتب عندك كما كنت وانت امرأت فرجها لا
فلا يملك الرجعة بالوطي ومقدماته من المس وشهوة والظلال الفرج بشهوة

ان يرد الرجعة

ف لو لم يستزوجها بشهوة فخلت يوسف الا اذا كان قاورا على منها فم يمتنع
الزوج ان تمسك بشهوة فخلت يوسف الا اذا كان قاورا على منها فم يمتنع
في الكا ح و في التعوير قبلته بشهوة واقر الزوج انها قبلته بشهوة
فرجعه عنها وعندها لا يجرى ولا يجرى يوسف اختلاسا فكذا قال محمد والاحسن
ان يعلمها برضا لم عليها بالتخلف وحقق النكاح في تناقض للدخول لانه لا يريد
رجعها ويقتضي بفسخ طلاقها بشهوة فبصرفا ما رجعا لم يطلعهما فطول عدتها
ويقتضي عددا طلاقا بالافاقية وهذا كله له القبول والمر لا يشهوه وان لم يرد
رجعها لانه لا يومز ان يقتضي وهذا بكرة له ان يراها بمجرد ذلك فله الرجوع
ولا خلافها باليهما والاحسن ان يعلمها بالرجعة لكونه على سكون في موضع
اوارا ان يراجعها فالاحسن ان يراجعها بالقول وان راجعها لم يعلمها بغير
مسما والى ما لك لان الرجعة في طلاقها على ان لا رجعة او هي
على ان لا رجعة في سقوط حقه كالم في التعوير طلقها رجعا لا يحل عليها ان
يعتزل عنها ولما انتم كها في ذلك المنزل وهو فيه في المباحين في ذلك
المثل او ينعزل عنها في ناهية في اباحه الدخول عليها لا خلاف في ان
في سبب الفاشي النكاح لا يكون رجعة عن يوسف وقال محمد يكون ان
الاقدم على النكاح دليل لاساك في يوسف النكاح في النكاح فلو لا
تقبل الرجعة في وفي التاريخ لا يكون رجعة عن يوسف فخلت يوسف
في ذلك السد في غير يكون خاتما وعن الحساف لا ينعقد النكاح بلفظ الرجعة
وعن الشعبي ينعقد لسله في الجاع والى ما بينت ان راجعها فبعد جرد
المعصية في النكاح لان الحمل لا يقبل الرجعة حتى لو قيل تنجب بها الرجعة
في لسان المطلقة حتى يبعد رجعتها وقال في قوله ذلك وهو
قوله النبي لا هاء الهيب والزيهه الوطى والى ما لا يلو توجه في ذلك السان
ولما قوله تعالى لا يجزوه من سودة في ايام الخروج بها سافا كان او دسه
قوله حتى ينفذ رجعتها على طريق الذنب كما في البيع وقال مالك وشرط
الاختلاف في طلقها وقال في اوجاعها وما قدته او كبرته لا رجعة له لانه طلاق

الرجعة
في الكا ح
في التعوير
في الكا ح
في التعوير

الشيخ لا يلو رجعة

قبل الدخول حقيقته في حقه وبعد الدخول تحققها حتى وجب لها المهر فان راجعها
مع ذلك لم يولد لا قبل سنين بيوم قبل ان يخبرها بما العدة تحت طائلة الرجعة
لان ثبت النكاح بطل قبل الطلاق فيبين انه طلاق بعد الدخول وهذا يطلقها
وهي حامل او بعد ما ولدت فله الرجعة لان ما طهر بها الحمل فم يمتنع
من رجوعه منه للحبيب او للدخول في حقه واياها وذهب في قوله ان راجعها بال
اذا ولدت فانت طالق فلو لم يرد ان لا من سنين من وقت الطلاق لا يكون له
تقربا انفسا بعد ما ولدت وهو رجعه خلاف المطلقة اذا ولدت لاول من سنين لم يرجع
لانما احتل بالعدو قبل الطلاق فلم يرجع به الفك اماه ان يقتضيا بالعدو
بعد الفكاك لا يستحق له ما يحل الا الواحد منهما من بعض سنة ما سهره ما عدا
قال كذا ولدت فانت طالق فلو لم يرد في بطل طلاقه بالاول وانقضت
عدتها ما انان لا ينفق به اخرى لان حال انقضاء العدة فان ولدت منه طلاق الاول
والثاني اخرى وانقضت عدتها بالثاني فان كان بين الاولين سنة ما سهره طلق
بالاول وبطل الثاني ما راجعها وبولادته طلق اخرى وبطل الثاني ما راجعها
وبولادته طلق اخرى فتعذر بعدها ولو لم يرد كذا حلت فانت طاق ولدت
طلقت بالجره وانقضت عدتها بالاول فان كان جامعها بعد الجرح فهو رجعة فان
حلت اخرى طلق اخرى وكذا الثالث في لسانه ولسر حال اعلم
باب الرجعة في العدة والطلاق والنكاح
الشافعي المطلق لرجل واحد بالثاني اجماعا كما الحديث طلاق المهر ما
وعدها حضانة والى ما في الحديث الطلاق لرجل فاما معناه ايقاعه في حقه
نالت انقضت عدته في ذلك الزوج قال القول لجامع المهر لانها امره الله في الحضانة
كودع كوتبة في دعوى الرد واللعال واول السلة في اختلافه في الانقضاء على الانهزام
لا حال انها اسقطت سقما مستبين الخلو او بعده وويل اذا اخبرها بالانقضاء منه
لا يقبل لم يرد قال الا ان يفسد بسقطوا واخبرت بالانقضاء بالحق لم تقصد في اذن
شهوده وعندها انقضت في تنجبه وتلك يوم كانا من طلقها في آخر الحرس وجرها
خمس عشرة وجبها الله وهي امينة فتصدق فيما حلت اول مكانه طلقها في اول

ذكر المصنف في
الرجعة في العدة
في الكا ح
في التعوير
في الكا ح
في التعوير

وقال زفر والشافعي عدلها بالمشهور في الوجهين لان هذا اجل ما ثبت فيه من الصبي
فلا يتعلق به الاقطار اوده وهذا خلاف امره الكبير قال ابو يوسف بعد موته قال من
سنتين يساعده سقني بها العدة لان سنده العاقل الى بعد الاوقات حاجتها الى
اسات الفسب ووجع الفسب عدت هذه الحاجة فاستدنا الى اقرب الحركات
فلم يسق بها العدة وان رجأت به لا من سنتين لا يثبت بها انسب ولا يعقل
الانقضاء والى **ابو يوسف** سعلق وذكر ان الميتة لو جابت بولي
لكن من سنتين لا يثبت ولا يتعلق بها الانقضاء حتى يلزمها ان ترد نفقة ستة
كانها تزوجت منه ستة أشهر فقولت من الثاني وقال ابو يوسف
سعلق حتى لا يحب عليها ان ترد شيئا من النفقة وكذا الخلاف في المتوفى
عنها الا انه لا ينفق عليها ما اخذ الميراث وعن ابو يوسف من قولها
في وفي الرضا ما لمطلقه جلت فعدولها بعد ذلك لا يوضع الا في موضع اذا
على البراءة والعدو مشروع للاستبراء وفي الرضا ما كان اكل من جلت
في عدلها فاما المتوفى اذا جلت بعد موته بعد ثلث الشهادة وفي القائل
عن محمد تزوجت امرأة الكبير فعدها اوقافه وجلت انقضت بالوضع عنه
خلافه خلاف عدله لثلاث **هـ** وفي جامع الكوفي المختار ما جلت
فعدولها بالوضع وان كان اكثر من سنتين **هـ** وعن ضروري يحد منه عن
ثلاث جلت بعد ثلثا بالوضع في حق احد الزوجين لينا سلسا ورجيا أو
مستأثرا براسل او صا ودميا والاخر على وجه قول والى الزوجية فان
كانت المرأة في الخارج بعد اطلاقه وقال ابو يوسف ويجعل عليها العدة
ولا نفقة لاي وقتا للفرقة بسبب آخر وجبت العدة فكذلك بسبب الثاني
لما قولته تعالى فلاحاح عليا ان تلحقين في الحناح وعن زوجها على وجه
من غير فسخ وان كان الحناح احوال فلان ان تزوج اربعة سواها وفيها نكاحها
ولو اسلم الذي وامرته فغلبها به ثم امرته حتى يعرف عليها المسلم فان
احلت والفرقة بينهما ولا ينفق لها في العدة لان منغاة لا يحل ان ينفق
ولو اسلم له واما الزوج المسلم فيرقت عنها وان كان الزوج كتابيا فلها النفقة

والا
الزوج
المسلم

لان منغاه الاحتباس فان لمع من جهته **هـ** ولو اسلم احدهما دار الحرب
نفع الفرقة حتى يحضر ثلث جين فخل بها او لا ثلثة لا ينفق لفرقة نفس الاسلام ولا
وجه لفرق الاسلام على الاخر لعدم الاول به ولا وجه لبقا على النكاح ولم يجل في الفرقة
وقوع الفرقة فانه في اطلاق الزوج كذلك فدا هذا للمزوجه وان اسلم الباقي منها فقل ان
لمن يحضر فيها على الكمال لا تستدرك الملكة المدة وهذا ان كان من اهل الدار والمواشي
المسلمة **هـ** وفي نوادر هشام شبيبت الحرة الى عسر المسلم في دار الحرب لا ينفق الفرقة
بينها وبين زوجها ما لم يرحل الى دار الاسلام ويمتلكه او خرجت مسلما الى عسر المسلمين
بانت وقته **ك** ابو يوسف لا ينفق على الزوج الى دار الاسلام **ل** ولا ينفق المطلقة ان يخرج من
المسكن الذي كانت فيه وقت المفارقة المطلقة كانت الا اذا اضطررت فحواجا سقوطه
وان عاود نفسه او ما لها واخرجها اهل المنزل ان كانت سكران او كاذب زوجها
فايبا واخاها اهل المنزل لاجره سبعون نفق الاجرة وسئل ان لا تقدر على
الاجرة وان كانت بغير ذلك المنزل والمسلم زانية كان عليها ان تقود اليه
من غير اخبر وهذا لو كان الزوج ولا بعد العود فخرجها **هـ** وعن الصفا وان كانت
تخاف في الليل بالقلب لا من اجل ليلها ان تنقل وقال ابو الهيثم ان كان الزوج غير
سليم كذلك وان كان شريرا كحاف عليها فلها ذلك وهذا المتوفى عنها جميع هذا
الا انما خرج بها راعا لها خلاف المطلقة لان نفقتها على زوجها حتى لو اختلف على
ان لا نفقة لها قيل لا يخرج من الواخلت على ان يوفى بها السلي عليها فان يوفى بها السلي فطلق
الزوج فاما ان عمل لها المخرج فلا وقيل لها الخلع بالسوا ليلث وبه ناخذ ولو
احلت طهر ان اسلم لها ذلك في الكافي وفي ادب القاضي في الشروط ان يوفى بها السلي
لا يتنقل عن الزوج وفي شرح القاضي والشافعي يتنقل عنه ولا عمل لها المخرج وعليها
ان تستاجر المنزل الذي كان يسكن فيه وان كانت المتوجه مديرة او كاتبة
او ام ولد لها ان يخرج في المطلق والوفاء لا يخدمها للمولى وله الامر بالمخرج والمواشي
والطريق معكم بالكتاب فان كان المولى يوفى الالة مع زوجها بئرا اخرج الا باخراج
المولى كما حال قيام النكاح والكتاب يبيع بخرج لانها غن محاطة بخرج المشرك لزوجها
ان منعها عن ذلك لما به وهذا الصغيره لانه لا ينفقها لانه لا ينفقها ولا ينفقها

المسلم

معها

الرجوع فغصها فقام النكاح والخبر والمعهودة كالنكاح لا يمتنع في طهرين ويجوز الرجوع
والعقد من نكاح فاسد لا يمنع من الرجوع لان ذلك الخبر غير ثابت حال تمام النكاح فكيف
بعدا للتزويج فاذا رجع السكوت منزل الزوج فان انا اطلقا بيننا وثلاثا كما علمنا من
الانكاح لان الزوج فاسدا كمال امرأة على عقد من التزويج والرجوع عليه والحال وان لم يرد للرجوع
المباينة وكذا لو مات المتزوج وانجبت الزوج وتركها انا وله ذواته عدة الوفاة وان افر
فيصيرها من منزل الزوج كان لها ان تتحول وان كان المتوفى اولاد رجال من غيرها ضربت
سعي وبها سائر اذا قامت والا انتقلت وفي جمع النكاح لها ان يسكنها بعد الدخول في
دار واحد اذا لم يلقها المتأخر الزوج ولم يكن فيه خوف فتنه وفي الكاف وان قال للبيته
عليه السلام لا يولد بعدك الطولول الى ان توفي البيته اذ لم يمت به ولا يشترط فيه
الرجوع ولذا ناعى الامم والسابع النكاح انما ينقل البيته اذا شهدا انه طلقها
ثلاثا وتزويجا بعد ذلك لاها مسهران ولو وقع محمد حان ان يتزوج من غيره كان لها
بالزنا وان قامت فاسقا من حال فيه وابتاين في الاحتجاب وفي الشاوي فان شهدا على
انكاح لغيرها اخرا وقالت لغيرها فليس للمر لا كما قالته هو للمر لا حال
القاضي عليها الى الجليل الثاني فمن ان لم ينعزلها بالاسماء في الجمع والنفقات
التي لا لا لا حال في الاحتجاب وكذا لو كان المدعي متزويجا لان الامم جمع من
بيت المولى وتوقع على رجل عدل قال الجمهور على الحيولة انما يجب اذا شهد
او سورا وامر انا انه وجد شرط الشبهة راد للحصاف بوخدم الزوج كغير
نكاح بايام فان احدث المرأة البيته والافغ الخليل اسره القاضي يجره عن النكاح
وكذا لو كان المدعي متزويجا ونفقة الحايكة في بيت المال لاها متحقا للشيخ
وفي المنتقاه من غير اخبار القاضي عدلان عن رجل انه تكلم بغيره بسلام لا يرد في
القضا او يطلق امراته ثلثا قال سعي لعل يتخذ في ذلك ويطلبه اشدا للطلب
حتى يطمئنه وينظر في امره وان كان المني بعدة وكان كبريا ما انه صادق في الفضل
لدا للطلب وان لم يفعل رجوت ان يكون سعيه وان كان المني سورا فليطلبه
عليه وفي الشاوي شهدا عليها شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا لم يجرها ان يكره
بهاها ولا ان تزوج باخرا اذا كان زوجها حاضرا لانه معها السواله وفي

الموازل فان كان غايبا وسعها التزوج والطلاق في السبيل انما تزوج فيما بين الشهادة
عدلين في اطلاق وشهاده واحدين الموت وان شهد على كاذبها ان منع نفسها
منه وفي التعويد والشهادة عند وليها كالشهادة عندها وكذا الشهادة على الابنة
والجدة وفي جمع برهان اخبار المراه انها حرام على زوجها ما لرضاع او ابنا صهره
لا تحاذقن وليها وان اخبرنا بالخروج بالطلاق والحلف بالطلاق على شرط صحة الشرط
ان كان عدلين حاز لها ان تخذ بقولها وفي جواب القاضي شهدا بالزنا ولم يرد
ذلك او تترك اوقات لا ادرك منع القاضي الزوج من الدخول عليها حتى يسأل
عن البيته فلو طلبت النفقة فرض لها نفقة العدة لانها ان كانت مطلقا فلا نفقة
لنفقتها وان كانت منكوحه تسقط لانها ممنوعة عن الزوج فلا نفقة بالثقة فان كانت
المسكحة انتقلت لعدله لم يرد لها القاضي على نفقة عدلها ليقينا انه لا نفقة لها
فان عدلت البيته وفرضها لغيرها ما اخذت وان لم تعدل رجع الزوج عليها اخذت
لان تبيها لغيرها منكوحه ممنوعة هذا اذا اخذت بفرض وان اطلقها الزوج على وجه
الايحاح لا يرجع هذا كله اذا دخل بها وان لم يدخل حتى شهدا بطلاقها لا نفقة لها
لانها سقطت نفقتها سعي ولو شهدا على جريه امه ومهر نزع او سري بوضع على رجل عدل
حتى يسأل ونفقة على الذي كانت فيه برهان عدلتها يرجع المولى عليها انفق
مطردان كان الخفاق على القاضي او طلت في بيته بغيرها منه يرجع وان كان
على وجه المتزوج او كالت بانه لم يرجع وفي لو شهدا لرجل بايمه فوضع على رجل
عدلي حتى يسأل ونفقة على الذي كانت فيه فان نفق عليها لم يعدل ونفقاتها
لم يرجع المتفق على احد وعندها يرجع عليها ساع فيه الا ان يندم المدعي اذا
سعت او فداها يرجع المدعي على القاضي عليه بالافاق فيتمتها ومن الغدا وان كانت
المسودة به عبدا يتركه يدى ذلك ليدبر ان كان العبد قادرا على الكسب فمولى
بالكسب ونفقة في كسبه وان كان عاجزا لم يوزدوا اليه لا نفقة في كسبه والامم
هذا اذا لم يكن دوا ليدخوها عليه سلفه فان كان يوضع على يدى رجل يترك ان
قادر على الكسب يوزن الكسب وينفق على نفسه وان كان عاجزا لم يوزدوا اليه لا نفقة
ولو طلب المدعي كسبا لغير المدعي عليه والمدعي اجبا بها القاضي ان كان يتم العمل على

هذا الخبر يوجب

هذا الخبر يوجب
النفقة

نفسه والمدا والاربعية، ولو لم يكن في الكفيل وطالب وضع المدعي به بعد اجابة
اذا كانت الدعوى في غير خلاف تبيينه والحكم غير مقرر وليس للمدعي ان يطالب بالبدل
او كمال المحسوم، فان اثنى في اليد ان يطالب كماله بنفسه وبالمدعي ان المدعي لا يثبتها
فان كان المدعي ادبنا او عذرا لم يجز على الكفيل بذلك، ثم على المدعي ان يثبته
او يطالب بدين او فاقه اخرى ان تطالب او تدين او يتكفل للزينة او ثياب الخ لى او
التوب المصوب بعضه فادرس او يغفره ولا حيز لانها را لتاسف على اوقات
النكاح الابعد بان لا يجد غيره او تدين لوجع او خاف لوجع لو لم تدين ذلك
منها طاهر معروف ولا حادثة نكاح فاسد، وفي عقول اولاد عدم الزوجية
ولا على الكتابية ولا لسغيره ولا لغنومه لانهم لا يخالطون بحقوق الشجر ولا لى
اسلم بعد انقطاع الحفظ للنفس لا يلزمها الفصل ولا للزوج بالحجاب او البلوغ
والاحكام اختلفت، فاما وجوب العدة على العديه فهو مسمى به لا يحتاج فيه
الى دليل بخلاف وجوبها على الماشي، وفي الحبل لا يحجب ولا ان يخالط ان لا يزوجها
الا بعد مضي المدة، وفي جمع النسأ كثر الشاغل لا يفلتوا لعلها اوجب وينبغي
ان يقال عدت ما دأش فيه وفي التوازل خلا بئس عشرين كوفارها نأجف
الى ان تعد بالانسان ان لا تتكفل الجماع اذ بلغ عشرين، وفي جمع الورى لم تفلت
وقد ارتفع ثوبها ولو تحصن بعد ثوبا لا تشهد، وعمر الى الفضل لا تتفق هذه المرافقة
المذكول بها بالاشهد بل يوقفها لها الى ان يطهرها فاحلت ام لا والحال المتلوه
كالحقه، لو اخذ الى انك ايام لمق الزوج وان اتم الية لمطهر النكاح ومقتبسه
عبرا لزوج مسمى بله كحديث لكل لامرأة يوم من اسبوعه ايام الاخران كحديث
فوق طقه ايام الاكل ووجها اربعة اسبوع وشرا واما الشاغل
احداد في المان لا للحديث في عدة الوفاة ولما هو معلول بعلم الناس في ذلك
ولا حادثة المخلصة الجعي لان الزوجية قائمه وسك لها ان تتنزل لوجع بل الزوج
في مراجعتها، ملك زوجته وهي امه وقد ولدت منه فدا لنكاح ولا حادثة
ان المدا الزوجية لبقا لملك الزوج فان اعتقها اخذت في جميعين لانها معه
نكاح ولا حادثة في الثالثة لانها معه ام الولد ولو اعتقها بعد الحيض لم يعتق بغيره

في عدة الوفاة
في عدة الوفاة

اوردته لا تجد في غير ذلك، ثم خرجت مع زوجها الى مكة فابانها او ابنتها فان كان
الى مصر هادوا للسفر الى مقصدها كذلك رجعت او مضت كانت في الطريق او في مصر
محرم وعبر محرم لانه ليس بمسعى فون عدم المحرم بانعاو ليس خروج من منزله
بلز العدة ما منعها والرجوع اولى ليكون الاعتداد في منزل الزوج وان كان المحللين
دوننا للسفر قيل اليه خلافتي سفر في العدة ولعند من منزله ايضا وان كان كل
حائض سفرا وعنه بعض المنازل رجعت او مضت محرم او غير ذلك والخروج
امون ما كانت عليها هناك وان كانت في مصر لم يخرج المحرم بعد العدة ولا
تخرج الى مصره محرم وان كانت في العدة لا لان العدة تمنع من الخروج عن منزله وهذا
ليس منزله لانه ان عدم المحرم الذي لا يمنع الا السفرا مانع هنا فالعدة التي منع اهل الزوج
اولى وعن الحسن رجل من اهل الكلا لما ابان امراته بالبادية لم يظلمها موضع
الاباءه الا ان كانت على نفسه وباله وان كان الطلاق رجعا لم يتقارروا زوجها لقيام
الزوجية، ولما علم بانها **ثبوت النكاح** تزوج امرأة
ان كانت بوليها وهي **ان** بها النكاح كان مند شهر وقا **ان** المحرم منه
سنة قال قول الذي يرى السنة لانه يدعى النكاح وهو الظاهر واذا احتجبت
النسب منها ولا يفرق بينهما اذا كان عدلى لشهادة الزوج لانه صار مكرها فبما رعية
من فساد النكاح وذلك لو طلقها ثلث او ولدت بعده يوم لم يخالطها هلكا ولو اجتمع
على الشهادة او لا صغير صدقا لان النكاح حقه ولو ثبتت شبهة من الزوج كالتفريق
الاعتداد ان كان نكاحا بغيره صدقا وان تفرقا ايضا احق بالشفيع وان قامت اليه **البيع**
انه تزوجها مند سنة ثبتت شبهة منها هذا يقول عن القاضي نصيب **الولحاص**
بقيام هذا البرية لان الولد يثبت منها حق الشيع عن سبع الناصح في تزوج امه **النسب**
ودخل بها باسرها بولدت او قل من ستة اشهر من ادائها ثبت النسب عليه
الدعوى لاحتمال الاحوط في مال النكاح وان ولدت اكثر من ذلك لا يثبت المدا ولو
لا حلال العاوة في ملك الجاني وكذا لو طلقها باينا او رجعا باسرها فخر
ولدت او قل من ستة اشهر من ادائها ثبت النسب ولا كونه لا يثبت لالا
بالدعوى وان كان كان الطلعي قبل الدخول لا يثبت الا ان قبله اقل من ستة

ان

البيع

اشهر من ذلك ما هو وان طلقها ثنتين ثم اشتراها بمر ولدت له بنتا اشهر من ابنتها
ولا قبل سنين من ذلك ما كانت النسب لانه لا يحل له وطها بالشرافا حلت العلو الى
ما قبل الطلاق حلا لا يروى على الطلاق ولدت بعد وفاته ووجه قبل عام سنين من
او ثلثة في الولاده فها بنته لا يصر اطلق انفسهم بالزواج وتبت الولاده بعد
معه ولدت قبل الاثر وان انقضا عرفها اثبتت نسب ولدها قبل عام سنين وسبب
النسب في حق غيرهم ان كانا الذين صفوا رجلين ورجلا وامرايين وقبل يفتقر من حق
الطه المتباده لان الحق المتعدي هو الشهاده وقيل لا يفتقر لعدم المتابعه وان
مجدد الولاده لمست النسب المتباده رجلين ورجل وامرايين ولا يثبت
بشهاده القابله الحرة العدة كما لو كانا الزوج اثر الجبل او كان الجبل عامرا
وكانت حالت وام النكاح اذا اقامت له عليه ولكم مع بينهما ان ارجاك لا
مجدد ذلك المشهود حلا اقرب ما ولده اقرب بذل الفراس ولا يثبت بالنسب
الحق كالمطلوع خلاف ما انما هنا الفراس القاع مست نسب واليه
الطه انما المتابعه الى اثبات الولاده وتعيين المولود وقول القابله في مثله محم
وعلى الخلاف لو ولدت ميتا ادعت انه استعمل بر يات وشهد عدل على الاستدلال
وكبراه المورثه ميتا لو ولدته حيا واجمعوا ان يحل عليه وهذا شرط لفظه
الشهاده وفي شرح جبر قال مشايخ بلوغا وحار يشترطه للعدا وقول
لا يشهدوا ان يشترط الحريه والعدا البلوغ والاسلام وهل يعدل بشهاده رجل واحد
احلت الروايات والمشايع فيه فمعها قبل لوقال تعدت النظر الى موضع النكاح
فالمع انما قبل وعلى الخلاف المطلقة الرجعية تلد لا قبل سنين ولا اكثر ولا قبله
لا قبل سنين قبل اقراها بانقضا بعده وانما الزوج الولاده لمست النسب الا
مجدد وعدها يثبت بشهاده القابله وان ولدت لتمام سنين من الوفاة والا بانته
لاست النسب طريه عايشه لا قبل ولدي البين اكثر من سنين وفي الرجل
سك وانما لمست النسب لتمام سنين من الوفاة لا قبل سنين من الطلاق لاحتمال علوقه بوطيل
الطلاق هذا كله اذا لمست النسب بانقضا بعده وان اقرب بعد مدة لمست النسب

والزنا

في الوفاة او الطلاق فلو ولدت لا تلامس منه ابنته من اقرب بنت النسب يتقوا
بطلاق اقراها وان ولدت لست اشهر من ابنته من اقرب بنت النسب يتقوا
وان اقرب بالنسب بالاشهر من ابنته من ولدت فغيره ووات لا قبل سنين من
الزنا كالبنت والمراهقة تلد لا قبل سنين من ابنته من المباين والرجل لا قبل
عشرة اشهر وعشرة ايام من الوفاة يست النسب وان ولدت لا قبل سنين
اقرب بالنسب بالاشهر او لم يرد وقال ابو يوسف اذا الميراث الى
سنين من المباين او الوفاة ومن الرجل الى سبع وعشرين شهرا لاحتمال العلوقا اخر
الاشهر لا يقام عنده محمل الجبل كالبنت ولها الاسهر من ابنته لانقضا السك
بعد ثلثة اشهر كالأقارب ولذا المتابعه لا يلزم الحد عند ان حنيفه الا ان تلد لاول
من سنين اشهر لانه لا بعده وعدها لبعده فتلزم ان يستقبل الحاشه معه من ابنت
تزوجت باخرو دخلها فولدت لاول من سنين من الابانه ولست اشهر من نكاح الثاني
ما لو ولد لاول لان فراشه صحيح وان ولدت لا قبل سنين من الابانه ولست اشهر من نكاح
مقبول الثاني لانه لا بد فراشه وان ولدت لا قبل سنين من الابانه ولا قبل سنين من نكاح
من النكاح لم يلزم الا قبل ولا الثاني لان الولد لا يثبت في البطن اكثر من سنين والمراه لا
تلد لا قبل سنين اشهر نعم الى امراته كبراه واعتدت تزوجت او تجد الزوج الطلاق اغلب
او نفي فتزوجت او اسرت فتزوجت حبرا فولدت من الثاني فهو لاول لان فراشه صحيح
وبان ابو يوسف ان ولدت لا قبل سنين من حوال الثاني فللاول ولا اكثر
منه وللثاني لا نفراشه مرجح ما به وقال مجاهد ولدت لا قبل سنين من حوال
الثاني فللاول ولا ثلثه فللثاني لا نفراشه الا ان لا نفراشه حتى لا يفر بها في
عهه الثاني فصار كان الاول طلقا ثم ولدت التفرجات في لسانه وفي
النوازل وابتدأ المدونة ثبوت النسب في النكاح العاشر من النكاح وعدها
من لدخل لان هذا النكاح ليس يدعى الى الوطى ولا يقيم مقام الوطى قال
اذا ولدت فانت حالي فقلت ولدت وكذا لا تطلق الا ما هو محم وقال لا يطلق
بشهاده القابله لان الطلاق معلق بالولاده وقد يثبت الولاده بشهاده القابله
وله لا ضرر ولا الى اكتشاف بشهادتها فيما ينصل عن الولاده وكذا لو ادعت

اشهر من ابنتها

ولا ذرة حرم من ماله وادعت الميراث فانكر واحب منه فشهدت القابلة على الاستقلال
لا بدخل انما لو كان الزوج انما قبل او كان غائرا ثم غفلت القابلة عن الولادة فتأملت
ولدت وكذا يدعي انما الخبر عن ابي بكر بن وقال لا يطلق الا بشهادة القابلة
فان في المسئلة الاولى **هـ** قال لا تمنع ان كان في بطنك ولد فموت فشهدت
القابلة على ولادته لاول من منعه اسهر من الاقر ان ثبت النسب وصارت ام ولده
لان موت النسب وجد وهو اليعقوب فاما الكحل في اثبات الولادة ويعني المولود يثبت
بشهادة القابلة ان كان اسقطه اسقطه فعاد لمولده في الاصل فلو كان بعد فقامت
هـ قال لا تلام هو ان ميراث فقامت ام العلم ان اسقطه هو وابنه وهي
اسرته برأيه والاعمال ان لا يرث الا من له من كسبه فاسقطه اسقطه او لم يرث
وجبه الاسحق ان انزل المصلحة العرفية انما حقه وانما انتم مكانه قال
هو ان يثبت ما ولد له لا يجوز الابتاع فهو ان لم يولد حريتها فتأملت المورثه هرام ولد
ابن الميراث لان الاخر انما لنسب لا بقضي الكسب لان له ولها ميراثها لانهم اقرب
ما للقول بها ولو ثبت فوفا ام ولد يقول

سنة
١١١١

الاعمال

نعم

هـ في الخرابه لا يجوز المرافعة ارضاع ولدها الا اذا المولود
غربها و **ز** ادب القاضي في ارضاع الصغير من غيرها او لغيره لا
الاب ماله وهو اليعقوب لانها ذات يسار في اللبن فصار هذا قياسا لو فاقه الاب
وليس له مال سوى كذا وامراه ولها مال فانها عسر على الاما عليه
يرجع على الاب قال كلب من القاضي ان يرضع لها فنفقه الموضع حتى اذا ايسرحت
عليه فعاد ذلك لا انعتقت فاني لا نفقه **هـ** وفي شرح الخواص في كفاها المولود
احصا لا يحبر وان لو اخذه من غيرها فحق الحنفية واليه يوفق في النوازل يحبر والمحقق
في شرح القدر **و** في السجدة **و** في جمع النفقة او اللوات يرضعن قبل هذا
مجرد خبر ومما فيه الزام الارضاع كافي قوله والمطلقات يرضعن وعنه
قالوا لا يجوز لها ان تتخذ الاجرة الارضاع لانها يجب عليها ان ترضع من اللبن
وان كانت لا تحب فالحكم واخذ الاجرة با زانما يجب عليها من حب اللبن لا حرم
في وجوب اخذ المتبرع المتعد روايتان واخذ المتعد من الرزق لا يجوز ويجب العلم

الاعمال
نعم

الاجرة في طلبت **ح** الحق في ستمها وصنع فام احق الحضانة لانها اعطيت
واعرف بمصلحة الا اذا طلبت زيادة علاجها لا يجنبه او رضعه الاجنبية
فالاخصه اولى دفعها للضرورة لا يرضعها عبد المملوك لان الحضانة لها وليس للغير
ان تكس في بيت المملوك اذا لم يشترط عليها في الجارية ويستحق الولد في بيت المملوك
ايت ان رضعه عبد المملوك ولم يشترط عليها فذلك في الجارية فلها ان تحمله الى
ترضعه او تقول اخرجه فرضعه في بيت ابي المملوك وترجع وان شرط في الجارية
ان يكون عبد المملوك اوثقا فان مات المملوك او تزوجت ابنته او رجع فموت
من الصغير يرضعها المملوك او يرضعها او يرضعها في بيت المملوك او يرضعها
الى مولده لا يرضعها وان بعدت من المملوك وام بولام بملا **هـ** وفي رواية
او لم يرضعها لا يرضعها للمولود اما وجهه الملة الى الحضانة اقرب من الحضانة
اشفق بوليت الحضانة لا يرضعها وام بولام بولام بولام بولام بولام بولام
بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام
ولكن ان اول حضانة الصغير ان يرضعها بولام بولام بولام بولام بولام بولام
وحده في المولد به تمام الحضانة وقيل مجرد الاستعانة والحضانة بغيره
سنتين والحضانة تسع سنين لا تسع سنين في ذلك عادة بولام بولام بولام
ليعلمه اديب الرجال وعلمه في الصغير حتى يخرج فاذا حاضرت حاله في الترخ
والاب اقره اهدك وعن ابي يوسف في حقته في حقته في حقته في حقته في حقته
سما وهذا لا يجوز اجمالا ولا يرضع حتى يبلغ اربع عشرة سنة وانما عند
غيره في كالات وغيرها حتى يملك وتشرب وتلبس وحدها بولام بولام بولام
لان في تعليم اديب النساء واعمالهن استقامته **هـ** وفي التفريق يجب في الحضانة
اجه المسكن وفي الاختلاف التي تسبق لها الحضانة لا يجب لها اجرة المنزل
الذي يرضع فيه الصغير **و** **ا** اخرون يجب ان كان له مال والافضل
عليه نفقته وليس له مال والمدين استقامته واذا سقطت النساء الزوج
اولوت او ابنت الحضانة فالحق للعبات الاب بولام بولام بولام بولام بولام
بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام بولام

الاعمال

لا بد له وقال زفرته المشغل هو بيتها لتساويها في العزوى واليد وقال
آخر الرجل بينهما فاقول ما لعله المشافى ايضا وقال البصر الكل
 لمرء الاما طر على الرجل من ثياب جسد لان اليه ما تصبر زخا وضعا لها في
 حق الخ حقيقة للزوج وما في البيت يد عليه ويد الحقيقة ما ولي لا ترى الا الجبر
 والمستاجر اذا اختلفت شي في البيت المستاجر يقضى له المستاجر فهو كـ
 ابن ابى ابيل الكل للزوج الاما طر المرأة من اللباس لان الحقيقة في الكل له
 قال الاوى ان امره او كانت مع ابها في منزل وهو لا يفتق عليه
 فاختلافه مناع البيت فان المشاع كله للاب وكذا الابن اذا كان صغيرا لابي
 وكذا الابوان لو كانا عيال ابن كبير فالمتاع للابن لانه هو رب الدار وصاحب
 النفقة الا ترى ان امره لو زنت الى زوجها فاصبحت ميتة كان فيهما رجل
 العزى ومناع النساء للزوج فاما المحصيات اذا كانت المرأة من محضها لمحصيات
 فمر بها ولا تزلزله والمرأة في هذا كالبائع لان له يدا وانما في هذا كالمسلم
 والزوجان كالمكتان والمأذونان كذلك لتساوي القايه في ذلك فان كانا صفا
 حرا ولا خديعة لم يوافقا لانه لا يد للرجل وان كان مائة زنا او كانتا فهو
 للرجل وتلاها سوا لانه كالحرة تجارة حتى لو اختلفت حرة وعبد في قوم ومو
 ايدهما فهو له لان يد الحرة يد حقيقه ويد العبد بخارية لا يقال له
 او للفرس والمحققة اولى والعبد انما يباى الحق في القايه ومناع البيت
 لبيته لان المتنازع بين رب الخادم والمشت والابن والفرس
 والملاحف والخمر والفسد والحلقة والقبه والسابق والاختونه لمرء الا اذا
 كان الرجل تاجرا يعرف بغيره من متاع النساء كان من زلته من ذلك فهو له
 وكذا الدراهم والدينار والمواشي والدواب والمنزل للزوج وفي النشافي
 وقع الاختلاف بين الزوج وبين نسوته في المتاع فان كنت بيت فمتاع النساء
 بينهم للاستوفاء كانت كل واحد من بيت فمتاع كل بيت بينهما وبين زوجها
 على ما تر فان اوتيت مناع ان الزوج اشتراه فهو له لا فراها
 سبب الملك ولا يخلط لغيرها اذا كان البيت ملكا لا وله

أقرب المشافى
 إذا احتفلت
 في العبد المستاجر

لان العبد بها مر اليه وفي النظم اختلفت البيت الذي يسكنان فيه ان لو
 لهما ولا للاحدهما بيتا فقول له وان قامت لهما فتقيد لها وزايت
 لاحدهما فتقيد له رجل وامراه في بيت قال له انت امرأتى والبيت يلقى
 فقال بل انت عبدك والبيت يلقى ان ليكن لاحدهما بيت لم يكن لاحدهما بيت
 والرجل حرا والبيت بينهما وان اتفقا يلقى البيت لها ويقضى بكونها امرأه له
 وفي القاضية اختلفت في الباب بعد العدة فهو بينهما ان ينكحان وكذا لو اختلف
 بين اجنبيين في قوس وريح لا يكون القول للمسلم كذا ذلك وفي جميع النشافي
 عليه كارة في دار زنا فادعى كل واحد منهما انها له فالقول للحال اذا كان محملا
 الكارة وريح قوله بفسد العلامة ولو لم يكن كذلك لكان البزاز اولى لانه في داره
 الا ترى لو استأجر حبرا يبيع له امرا ليجويع معه فادى الجبل يونا في يده وادعاه
 المستاجر نكح ان كان في محالوت المستاجر فهو له والا فالقول للاجير وكذا
 رجل حرج من دار رجل وطعنته مناع فادعاه ان كان الحمار يعرف ببيع مثله
 مناع فقول له والا فهو لصاحب الدار لانه اخرجته من داره وكذا لو اختلفا
 في ثوب محبوط فقال رب الثوب انا حمله وقال الحياط انا خطه
 فانه علم اليده وفي لقتنا اجبر عبدة من صباغ بر لقمته في طرفه معه مناع
 فوعم قوله معا المستاجر هو ان كان المتاع من صناعة المستاجر
 فالقول له والا فالولي وان كان من منزل المستاجر فالقول له
 وان لم يكن من صناعته دخل بيت رجل فوجد معه مال فقال رب البيت
 احده من يلقى فالقول له ولا يصدق الدار خلة شي ما خلا ثياب بدنه
 وفي ليعون خاتم بيت رجل وطعنته قطيفة فادعاه فهو لصاحب البيت
 لان البيت وما فيه ملك له الاما استثناء الدليل ولو كان من زوا المسألة
 حالها فالقول للمالك لان لها هوشا هدهله وفي النشافي فام استاجر
 مباح فيه زنا يروح ويحتفلان فانه من الدار والوقوف والحاج التي عليها
 فقال المستاجران احدهما وقال الاجر كانت فيه فالقول للمستاجر
 لحران العا دما بحدث المستاجر لان يكون في موضع العزى بخلافه وكذا الحان

في النشافي
 في النشافي
 في النشافي

والقصار والمجذاه وما أشبهه من المصانع اذا خرج واختلغا في الاودية والادوات
واواختلفا فمتاع موضع فيه او في بلد او أجرا وحشي او جدد اوباب موضوع
قال قول المستاجر ودنا المكان فيه كوارات او حوانات او ثقف في لم يعرف انه
انعدم من نايه ولو كان على ايه مصراعان فتمت **ح**دها فاختلغا فيه
فانقول للاجلا لانه الخ المعلق وذو لوكان جدره مسوره فسقط جدد
منها في البيت فاختلغا ولو اقر تقبض ما يع من بيت فلان او من يله او من يلوته
او من يويه او ثوبا من سبطه او حنطه من جريبه او ثوبا من ثقله او خطه من
زجره بمرا **ل**هي له وكذب صاحب المالك لمن المتدلم في كله ولو اقر
بتقبض على ارضي من غير ارض فلان بمرا **ل**كت توات فيها ومع اجمال
بتقبض على ارضي لصاحب الارض الا ان يكون فيها طريق معروف وثقله القريه
اذا كان فيها لمدرج معروف لو كان اقرا ايا القبط من ملك فلان وكذا لو اقر القبط
من جدار فلان بمرا **ل**فت سا جانيها لم يصد الا ان يقيم البيت
على السكلى وعلى النزل باحاله وفي ادب القاضي لا يزعل ما تنفع دفع واخوه
سألو القاضي ان يثبت امينا لمصنعا لها لان وجهه منعه **و**ما الزرع
جميع ما في البيت الى المصنع القاضي لان يد المالك انقطع ولما لو مات الزرع فقال
الابا ومثل هذا وكذا لو مات عن امراه وصغار وسال الميراث حتم الابواب
للصغار **و**فت جميع ما في البيت الى المصنع القاضي لها ولا يبعث امينا
في اسبابه ذللا لانه رجل موت من صغار وليس يدعى احدا في امه البيت فيبعث
في ذلك امينا يحفظ الصغار والبيوت **باب** **الحجر**
الدم الحقيق بالسنه **د**م حقيق **د**م الحقيق **د**م نفس الحقيق **د**م الروح
عنه في اونه يعرف بالوانه ويحتمل نصابه ويحب اثباته عند شرطه ويثبت
لا حاكم واوانه من بلوغه الى اياسه واختلف في ان السن الذي يكون الدم المرئ
فيه حقيقا قيل ثلث سنين وقيل سبع وقيل ثمان وقيل تسع وبه اثنى الاكثريه
عليه السلام في عاينه وهي بنت تسع والظاهر ان عمرها بعد بلوغها **د**م
اليزدون والغالبيه في زمانا ثلث عشرة والاغلب في ثلث عشرة واربعه عشر

والمتن

واختلف في حد الاباس عن ابي حنيفة من حسن وحسين المستبر وعنه منقول
راي كل شخص في زمانه وعن محمد بن عبد بن اقرانها فاذا بلغت مبلغا لا يحصى انما
على اياسها وقيل بعين اقرانها من ايتها وقيل بعين تركيها فان ضيقها ابدل
اياسا وقويه البذل ابا اياسا وقيل بعد ثلثين سنه وقيل حين لا يلبس ثوبا
بل يستبرأ ولا تلون حمر حسون اذا انقطع الدم عليه وقد بعضهم **د**م
الانقطاع يستبرأ اشهر وبعضهم بدم المويه ثمانية ايامه وقه وبعضهم من وعظم
ثلث **د** وفي الاجناس بعد من يده الاياس يعتد بالاشهر بحجاز لها الزوج
فلمت يجب ان يكون نايه اذا كان الدم منقطعاً قبل ذلك فان رات بعد الاياس
دم لم يكن حقيقا في ظاهر الروايه **د** وفي روايه انما لو ادركت لان هذا
دم الميراثين المرم بعد البلوغ **و**حدها لظاهر ان دم الميراث فصيله
تربط على الجمال الشخص اعدلا ولا اعتدال بعد الاياس **و**حوا اب التوار
محول على الروايه التي يفرده الاياس بشي وهو مذهب **ا** الصغار وان سلمه
وكان ان يقال فيقول هذا اذا لم يكن باياسها فان حمل بمرا **ل** لو كان حقيقا كان **الدم**
اليداني **ب** قول **ا** ان رات هذا سايلا كالحات ترى في زمان حقيقا حقيق
وان رات لم يبره لويل وقيل ان رات احزا واسود فمحيض وان رات غيرها
فلا الا ان موته في وقت كل صلاه وهي تقارب لثابه وقيل فعل قول هو لا ينبغي ان
الحيمه في بطلان الاعتداد بالاشهر وضاد الاجمعه وهذا بعد ولو اقر
اسان هذا القول يكون حسا الا انه بطلان الاعتداد وقيل يظهر في
المستقل لا في الماضي حتى لو تزوجت بمرا لا سطر التزوج ولو رات قبل التزوج
لا تزوج ما لم يعتد بالحض **و** قيل ان رات من الدم ما يكون حقيقا لان سطر
الاعتداد وان رات ما هو مختلف فيه لا سطر وقيل ان لو كان في بطنه الدم الحاق
يسطر ولو كان في بطنه او في بطنه ان رات احزا لم يبره فساد الحاق
سبب قيام العده في روايه نقض القاضي بان العده انقضت بالاشهر وان كان
قدح فاذا احضت بعد ذلك فذلك غير حقيق معتبر في حق جميع العده **و** واوا السواد
والحمرة والصفرة والحضرة والكره والتميمه وحدها ما لو نظر الناظر الى

وارات
المحاضات

وأيضا
في
الكتاب

يقول في يوم التراب ثم يوصي بالصلوة فيه قوله تعالى قل هو الله وحده لا اله الا هو
في حلقه الذي سوا الا بلباس اقول عايشة ما سوى البياض الحار حصر وقال
ابو يوسف ان تقدمت الكراه او التزيم لم يكن حيفا وان اخرت يكون لان كراهي
يتبع صافيه ولها الانتع اذا كان الثقب في اسفل الطرف ويصا به اقله ثلثه
ايام ولها ايها واكثره عشر ايام ولها ايها الحريث اقل الحين ثلثه ايام فله
عشره ايام واحملت الروايات عن اصحابنا الثلثه الايام ولها ايها اذا انقضت
منها شيئا لم يكن حيفا واعلمنا عن الحيفه وايوسف يكون وعن ابي حنيفة انظر
الى الايام حتى لو اجازت لثلاثين وثلاثه ايام طوف وبها القلب لا وشرا اثباته
فراغ الرحم من الحمل وتقدم طهر جميع وقال نصابه خمسة عشر يوما اعتبارا
بأقل مدة الايامه لكن بشرط ان لا يعل فيه بقى من الدم فان صلت في اول يوم فيه
الدم او خلاه لم يهرت خمسة عشر وهذا صالح للحمل باجده من ادم حيفا غير
صالح للقب العاده وان طهرت دون خبثه عشر لم يجعل باجده حيفا ثباته
عاده ثمانية عشر وعشر رات احد عشر وطهرت حصة عشر لم يهرت حصة وطهرت
حصة عشر لم يستر بعد هذه الحصة حيفا لانه اغتصب طهر كامل لكن لم ينتقل
الى خمسة عشر ورات احد عشر وطهرت اربعة عشر لم يهرت رات حصة وطهرت
خمس عشر لم يستر لم يجعل الحصة حيفا لانها غير مرسومة عقيب طهر كامل
بل تهرم باحدة طهرها بعشره من طهر خمسة عشر وده حيفا وخمس
من طهرها فصل من اقل الاستبراء خمسة عشر بربع عشر وتصل عرسه
عائده لا لاداء الطهر الا عند نصب العاده بان استقر ففوت ايام حيفا
وطهرها فصل بقدر جميعها بعشره وطهرها بستة اشهر الاساعه حتى تنقضي
عدتها بستة عشر ثم اغتسلت ساعتا لتوها الحلاق بعد ساعه
من طهرها وذلك الطهر لا يحتسب بعشره حتى يبرئته اشهر الاساعه
بوعشره بوسنة اشهر الاساعه بوعشره ولو اشرت في جاريه هذه
حاله واستبراء بها بستة اشهر وعشره ايام الاساعه لتوها اشهر
من طهرها وفصل فله طهرها بستة اشهر لا يوافق حتى تنقضي عدتها بستة اشهر

المواد
التي
التي

وسبعة ايام الاشيا لتوها الحلاق اقل ساعه من حيفا بذلك الحين المهر
الذي بعده لا يحتسب بوقت حصر بل بوقت له ولو استزى جاريه هذه حالها
ينقض استبراءها لسته اشهر وتسعة عشر يوما الاشيا لتوها اشهر الاساعه
من حيفا وفصل بقدر رات ثمانية اشهر الاساعه وفصل شهرين وثلاثة اشهر
وخمس يوما وفصل سلبين وفصل تسعة وعشرين وقال
ابو حازم وابو سهل لا يتقدر حيفا وطهرها بشهر حتى يقترن في الزرع
باخر حتى لا تنقضي عدتها لان نصب المفادير لا يوثق ولا حل لزوجه
ان يراجعها لتوها لانقضها واعتبارها لاحكامه ترك الصلاه لا في اوقات ترك
الصوم في القضا والحمل يلوغها وحصرها معاها ويهرم سخلها وفصل الحرفه
لاستقراء حتى لو غفلت فرجها محل وقيل التحريم في اقل ايامها بعد انقضاء
تحل وعن قتادة ان قريظا في او اخره عليا ينصف بينا وعن ابي حنيفة
عنه ان اقبالا لم يصدق بينا وفي ادبارها ينصف وعن ابي حنيفة
ما يلزم الماضد وعن ابي يوسف ينصف بينا او ينصف في الجواب ان
ما قاله الطواغيع الذب ونحن نقول ان كل من اذنب يستحب له ان ينصف بيني
ان يفرقه واستحلال الحام حاله الاستبراء بعده وضلال وعن ابن سبويه ان سخل
منها وان التي ليس للحرم او لم يعرف التي لا يكره ولو استحل اعقاد التي
وكه مغيرة الخمره وكه ولا يستحب بل الحايض الا ما توفى الميزر بقول ياقوت
سرتها وفصل ما يحكمها نوق المزاروقا محمد بن سنان كان الدم وحرم الاستبراء
حاله الاستبراء وفي المسبيه اختلاف الروايات وعن ابي حنيفة والى مطيع ويكره
الحلقا الدواعي في الكل وحدهم القراء وما في معناه ما رتبه الخبث ويلزم
الاعتساب بالانقطاع فصل سببه رويه الدم وقيل انقطاعه والاصح
اراده الصلاه ولا في سبب وجوب العمل والوضوء في الحايض والحركه
والاصح اراده الصلاه ودم الاستحاضه هو الحائض في اوانه وانما به
او شرطه لان المقدار الشرعي منع ان يكون حلقا لمخالف مثل حكم المقدار ليعيد
ولا لباس لزوجه ان يقدرها وعن بعضهم منعوا قرائتها ودخول المسجد الا في ذلك

للمهر

باب في بيان
الاحتياط في
الصلوة

بعضها

معلق به الخعي ودم النفس هو الخارج مع انزال الولد اوعقبه وعن غيرهما خرج
 راسه اولاهما المخرج نصف البدن لا يوف الميزر نفاسا وان جرح رجله ولا يفرج
 اكثر البدن لان المراسع نصف البدن كما انزل ولذا هذان القطع الرجعة
 والتوج باخر وكذا اوجد من غير ذلك نصفه مع اراسه اكثره بلا راس فصل
 وبيل وكذا هذان الضامة والكثير من نفاس اربعون حوتا للحيث تغتسل
 النفس اربعين يوما الا ترك طهرا قبل ذلك يثبت هذا ان لا غاية الا قد حكي اورات
 ساعة لم تقطع بغير اخر الوقت وتغتسل واصل وعن ابى يوسف وضعت ما في
 بطنها لم يغسل وان لم يزل الدم وهو قول ابى حنيفة وابى ذهاب لان اكثر
 ترجع ابو يوسف فقال اذا لم تترك في طهره لا يغسل عليها واذهب
 البعض ولكن في وجهاه فانه الخلاف في وجوب الغسل في ذلك ولين
 بطن بالنفاس من الاول وعند جميع من الثاني كاتقصا المدة فاما النفس فاخذ
 من نفس الدم او من جروح النفس وايها كان فقد جعل في مكان يثبتها عن ايام
 وهي من غير محل اربعين حارة بعد الثاني فان كان سبعا اربعون بالنفاس من الثاني
 ليتها تغسل ما تله وتسوي في جميع ما ذكرنا من دم الحيف والاحتضاض والنفاس
 ان جرح راسه لا يغسل لغير ما سأل لان لا بد من الطهور لا يثبت له لم يسه
 والظهور بان يبالغ الدم في السبا لموضع البكره من الحشو وذلك جدا على الفتح
 الداخل وحاصل الفتح الخارج وعليه هذا الوجه حتى حلية فوصلت اليه الى
 سباله احد الاحليل من الحشو تغسل الوضوء من غسل الشوكا كان وطبائست
 حل الظهور وان كان يابس فلا يحل للحيض في هذا سواء وعده اذا نزل
 الدم في الفتح الداخل تسمى حايضا وعليها ان تحشى في حال حيضا وانما احتضا
 ونفاسها للحيض والاحتضا الفتح الخارج احسن ومن الاحتضا سته في حال
 الحيض محبة في حاله المصروف لا يجب للبكر الا حاله الحيض وسخ للحيض
 بكل حال واستن في الحيض ان يكون من حرجه او قلن لكن فليبا عسك او فاليه
 للحدف وليس للاحتضا تدبر على ما حرت بعد العادة للحاجة في متاد رات
 زيادة على عادتها ولما وزا العشرة فكل حيض لا يتم متصل بدم الحيض في وقته فليح

ان

الحيض

الحيض

الحيض

عن المنهي وعن يوسف تحتاه فتعسل بعد ثلثه وتقوم وتصل يستجد ايام
بالعك ولا يغتسل بها رجعا ثم تعسل ايام العشرة وتقضي صيام سبعة ايام او اربعين
لثمة وهذا ضعيف فانما يغتسل بها واحد ليل يقاها حايضا طاهر وهو السيلان
ضعيف فلا معنى لهذا الاحتياط وقيل احصيتها قدر ثمان عشرة يوما وهذا ايضا لا يفي بالاحتياط
فاحتله وللشافعي يوم وليلة في قولنا لا نأقل من ثمان الا فانه يوم وليلة يوم
في قولنا يوم هو اوسط الغالب وقيل بقدر يومين وليلة وقيل بالرجعة عشر
بالاعتقال بالشك لشهو الخروج عن الحيض في كل ساعة لا عند المشافعي كالمخرج
خمس عشر وهذا فاسد لانه يورث الى ان تصل جميع عمرها مع روية الدم
رات يومين وانقطع وهي ميتة وما يعتاده تنتظر اخرها الوقت لا خفا للمعاودة
فاجتاحت قوت الصلاة وتوثقت وصلت ولا يغتسل بها رجعا انما تحت حادثة وان
كانت ميتة به يقرنها عا دها في الحيض اقل من عشرة وفي النفس اقل من اربعين فانقطع
قبل ادائها اغتسل حين كانت قوت الصلاة وصامت وصلت وتقضي عدتها في كل
الرجعة ان لو كان هذا اخر حيضها الثالث ولا يغتسل بها رجعا حتى ياتي طهرها
ولا يخرج باخرا وان كان هذا اخرها دها لا ياتي طهرها طهرها لكن تحت الاحتياط
المشاكدة كما لا ينقطع الدم قبل وقته فكان الطهر فها هو يومين بالصوم بالصلاة
وتنقضي اربعة وتقبل الرجعة ولا حال للمعاودة من غير عن القران والجمهور
بالاحتياط في كل حال كما ان في مرة ستة ومرة سبعة ليس استخفافا لغير الاحتياط
في حق الصوم والصلاة والبركات وانقطع الرجعة ويلا كثر فعل القران في
باخرا حيا لها وان استجاب عادتها وانقطع اغتسل في كل الوقت المتيقن
بطهارتها في جميع الاحكام والالتزام والاحتياط في هذا التاخير استحب
لا الخاب خلاف الخلاف وهذا لو تمت حل بطهارتها عن دمها وعند ما خفي فصل
به او عني وقت تلك الصلاة التي ظهرت فيه كاختلاف في انقطاع الرجعة
فان صلته لم يوجب الما لم يسل الحكم بطهارتها لكنها لا تقبل ولا تستحق
ولا يدخل سجدا لافها كالحب وقال ابن المبارك لا يغتسل بها ايضا والمعاودة
الدم سئل الحكم ولو كان هذا اول ما رات فانقطع طهر خمسة اربكانت

اول ولادة وانقطع على عشرين اغتسل غسل بطهارتها في جميع الاحكام فان
دليل المعاوذة موقوف وان كان ايام حيضها عشرة وفي النفس اربعين
بطهارتها حين كانت عشرة والاربعون اغتسل ولم تقبل انقطاع دمها اربا
ينقطع ميتة كانت اربعة الا حق القران وما في معناه وقال دون
لا بد لها في الفصل حتى تعسل لقوله تعالى حتى يطهر عن قوامه التقدير وهو من
وال بدنها في الفصل وهذا حق السليم وانما تكاتبه وطهارتها في
الحض والنفس لا ينقطع وان انقطع لوف عادتها ولو اسبل رسول الانقطاع لا
سئل الحكم بطهارتها خلاف الوعاودها الدم لان وبعاد دم توثق اثبات الحيض
به ابتدا صورة البقاء لا كذلك الاسلام وانقطع وتوقف من الوقت ما لا يعتد به
والحيض يجب فقتا تلك الصلاة وكجز موصها من الغد ان كان الانقطاع في ليل الى
وان في اقل من ذلك لا يجب ولا يجوز وكذا لو حاضت وقد وقع في الوقت ما لا يعتد به
يسبقه فرض الوقت وان في اقل منه لم يسلط هذا اذا كان ذوال احشرة فان كانت ذرة
فان في الوقت ما لا يعتد به فقتا تلك الصلاة وكجز موصها من الغد ان
اقل منه لا وكذا لو حاضت وتوقف من الوقت ما لا يعتد به فقتا تلك الصلاة
لربيع لا وكذا لو سافر وتوقف من الوقت ما لا يعتد به فقتا تلك الصلاة
يتغير وكذا المسافر من الإقامة والحيض بلغ والحوض موقوف الكا لاسم وتوقف من
الوقت ما لا يعتد به فقتا تلك الصلاة وان لم يرسع لا وللدعاء الى علم
في جرح وجرحا عليها
فراقت الى القاضي فادعت انه لم يوصل الجوارح لدها الزوج فالقاضي بها
النساء قل هو يكره وجعله سنة لان الجرح يورث علة وقد يورث جرحه
وطهره للمضي عنه وقد وافقه فصل من فهو لها فصل لبيها ولو مضى اليه
فادع الزوج الوصول فابطلت هي بطار لبيها للنساء وكذا العدل والاشنان
افضل فان كان هي بدخريت وان قلن شرب كلفا الزوج ما سلفا امتها
لعلها رتقا زالت بوجه اخر خريف طه ابرير مع شهادتين لكون تحتها رجلا فلا
حق لها ان تلحقه برب وكيف يدعى انها لا ترب قالوا ورفع زوجها اصغر

من سفل الدخا فان دخل لا يغني قريب والا فكلور وسفل انما هما التبر على المزار
 بهر والفتيق قبل حرا ايجه ونصب في رجعها فان دخلت فبر على التبر
 وان رجعا وهرت نادى اوصول وانكرت القول لمع بينه فان رجعا ولا حق
 لها وان كل اجله سنة فاذا امتت فادى اوصول وانكرت فاقول له مع بينه
 فان حلف فالحق لها وان كل خيرت فان اخارت نفسها بانه كخير الزوج وفي الشهر
 لا بين بل يقول القاضي له فانه فان سفل لانه عجز عن الجماع بالمعروف معين
 عليه الشرع فاذا امتت باب القاضي فانه كان ما يتا ولو لم يزل فاوله من امر انما سنة
 على اقرارها بل التفريق بوصولها اليها او لرب لا فان سفل من غير فسل التفريق
 لا فلهما انما لم يكن للفتاخي التفريق هـ ولو اقرت بعدا التفريق انه كان يصل اليها
 لم يصل لم يفرق لانها سفلت منه ولوركا حم واخصمت في اجل ولم تحصل بعد
 الاجل لم يصل فحقها ان ذلك قد يكون للامتحان وان عدول الخصومة ولو وطئها من غير
 فلا خيال للمحصل مقصودها وهما الايمان وتا كذا المصدر في الزيادة على المرة حتى
 ديانة لاحقا وذلك لو لم يكن لصا وتامع ولا يزل لا يكون لها حق الخصومة هـ وفي
 التعقيب على امارة على طلبة وطهانية رجحان اصحابها ولو طيات والقان
 على لمس احدها لابتنا حقا في الوطئ وانما يتقرر لها المهر فالبطلان
 هل على هذا الوجه ان يطا فيه رجحان بطلان المجلس فهل كما ادعوى عليه
 ان او جينا فليد انما لا فلا يصل بل في الوطئ وفي شرح بديع اذا تركها فتمت
 بها القدر بما انولى هل يبرر على الامانة في القدر وراحتها في ذلك قال
 لعمري لا يبرر ولا يبرر لا يبرر بل هو ان كان لخصما فاطية فان كان الغني
 يصل الى غير ما لا يصل الى امراته او يصل الى الغني ولا يصل الى امرته فلهما
 المحرمه ولو وصل اليها لم يفرقها من زوجها ولم يصل اليها فلهما المحرمه
 لان هذا التنازع غير الاول ولو فرق بينهما لم يعد الوطئ رجحا
 فخر اخيارها لانها وضعت خلاف ما لو رجحت به اخبرته وهر علمه بخلافه
 لا يكون رضا منها في ادب القاضي في المصل كونها لا تراضيت بالمقام مقه
 وان علمت بعدا لتكاح حاله لا سفل اخيارها بطول مقامها معه كالمحقق

ابن

في الاجل
 في الاجل

لا سفل الاخير ما لم يقل رضيت بالتمام معه وكذا لا سفل طحفا فخير الحصة
 بعد رضى الاجل هـ وفي ادب القاضي سفل الزوج القاضي ان زوجته سنة ادرك
 او شهر او اكثر فانه لا ينبغي لها ان يفعل ذلك الا برضا المراه فان رضيت
 رجعت لها ذلك ويبطل الاجل ويحذر لان الماحدا ما يات بها فاما ما سفل
 المراه دينيا ولين هنادين وصار كالشقيق يشفع الى الماشرك ان عمله شهرا
 فامعله مع ولورج مع رجوعه وكذا المراه عليه يستل المدي شهره المبرور مع
 ولورج مع كراهته فان هربت في السنة لم تحب على الزوج لان المبرور له عنه
 مستحالات ما لو كان الغائب هو الزوج لان العجز عنه عن اجتناب حرجي الجس
 فاستفتت ان تاتيه الى المجلس لم تحب لان العجز ليس نسب مرجحة وكذا في سنة
 فمهرها فامشعت ان تاتيه وان لم تنتع وكان في المجلس موضع خطه حبست وكذا
 لو حبست في حق ابنها فان كان الزوج يصل اليها في المجلس من كل الخلو والميت
 معها حبست والا فلا ان مرض احد دعائه السنة مرضا لا يمكنه الجماع لم تحب
 هـ وفي الكفاية مرض احدهما مرضا لا جامع معه فعلى المهرس ان كان اكثر من
 نصف الشهر لا تحب وفيما دونه تحب وعنه اذا كانا صححين في غير السنة وان
 كانوا مكنتين على ولد كجمو ما دون الشهر تحب والشهر وما فوقه
 فلا وفي ادب القاضي لو اخرجها او احب رها حسب عند محمد خلاف ابو يوسف
 هـ والحصى يبررها لعين لانه لا يزوج منه الا وصول والحبوب تحب في الحال
 لانه لا يابى فلهما التحل وان كانت المراه نكحا والزوج محبوب او غير اخيارها
 لان المانع موجود في حقها هـ اللعان المتلحمان من فواعل الشهادة لان اللعان
 سعادات موكدة بالايان وسببه ذنوب الرجال فاقبوا بوجوب الحد في الاجنبى
 واللعان فان مقام حد الذنوب فحاجته ومقام حد الزنا فحاجتها هـ وفي
 امراته فقامت عند القاضي امره باللعان فيقوم فعول اربع مرات اشهد باسه
 على اصادق فيما يبيتها من الزنا وفي الخامسة لعنه على ان كنت كاذبا فيما يبيتها
 من الزنا واذن في اليها كل مرة فقوم هي فعول اربع مرات اشهد باسه
 انه كاذب فيما يبيتها من الزنا وفي الخامسة غضب الله على ان كان صادقا فيما

احب الى الزوج

والزوج

امراته

المعصوب او يغير احدهما الفليس والآخر الثالث اعتبارا بفنهما الكل وهو الروايات
كلها اذا اختار الاستعانة بتعين الشرك لانه ليس الاستعانة بالمال فليس
على نفسه ولا رعا خلاف التعيين وقبح طرح بدلوا المتناقض والتفريق اذا اختار احد
العاصيين عن اى حيفه لما ترجع نيل القضا والرضا ورؤى كانه لا يرجع وهو الظاهر
وفي الاختار والخاص لنوع احد الشريكين فشرى كمان يرجع عما اختاره ما لم يرض
ان او يحل وهو لا يلا بعد الحل بل يرجع هذا اذا كان المقتضى مورا وان كان
فالسالك ان شأنا اعتق نصيبه وانما استعانه والاولاهما وليس له ان يصح الحق
وقبل التيسر ان لا يقض لانه تصرفه في ملكه فلا يصح ما قصد
لغيره كن احتراق داره فاحرق دار غيره لكن تزل التيسر في المور لغيره في
عبدته شركه لاعتقده احدهما ان كان مورا ضمن قيمة نصيب شريكه وان
كان مورا سعى العبد في نفسه نصيبه ولا يرجع على المقتضى لانه ياد الفان خطر يقفه
ان عرفه **باب في اى يرجع لانه هو الذى ادخله في هذه**
العهده فان قبل الاستيلاء حق تعاقب وان لا يتحقق فغير المافى او قلنا
الاستيلاء يثبت على الشب والسب لا يتبع فكما يثبت عليه اذا وقع ما لا يقبل
التفريق كالكاتبه والمترقة من اثنى اسولها احدهما صار نصيبا مولى له
واسا العتق يثبت على المالك والمالك يتحقق فكما يثبت عليه خلاف المطلق لان
لا يفسر على غير المالك في الوقوع على كلهما والوقوف راجع بذلك خلاف المالك لان
وحدا الرضا بينهما شريك حصر بها اسانافا لغيره على المقتضى والموجوديته
الرضا يجب مراعاة حقه وهذا كله مولى **الرجعة** وتا لا
خير للسالك ولما ان يقض المقتضى ان كان مورا وينتفعي المقتضى ان كان
معسرا او لا المقتضى في الحيز **وهو** ثابتا على عندها المقتضى
لا يجوز لان الاختار اثبات العتق والعتق هو التيقن **الحج** كونه وهو
اعلما للنفس للاحكام الاهليه لا يجوز فاذا اعتق بعضه عتقه كله
ولما في الحيز والرجوع على المقتضى حاضر وان كان السالك صغيرا المعلق
مورا فلو لا الصغير يختار بين التعيين والاستعانة عند اى حيفه والمقتضى اول

وان لم يكن له ولا يتغير بلوغه فان كان مكانه مكاتب او مبادون مديون وغيره
التعيين والاستعانة وان كان غير مديون فالاختار الاول من بينه اشيا لا يشبه
له ان مات السالك قبل ان يختار شيئا فلو رثته الى ما كان عند اى حيفه فان
احدنا وبعضهم السعابه وبعضهم التعيين فله ذلك لا يعم قالوا تمام الى قصاروا
كما اشتركا في الاصل وعنه ليس لغير ذلك نصيبا بالمولود ولو باع السالك نصيبه
من المعلق او ربه على عوض الفليس ان يجوز كالتعيين في الاستحسان لان هذا
التفريق للحال وهو غير محل له كلف التعيين فانه يملك من وقت الامتداد
خل له وقد رد اليه سائر ما هو ارجح ان ملك قدره نصف تعين شريكه
وليس ثلث الخاف وفي رواية الحز استثنى ويعتبر بقية العبد في الرضا والسعابه
يوم الاختار **والحال** المقتضى يساره واعساره فان قال **اعتقت**
وانا بعروى السالك خلافه بطرا الى يوم بطرا الحق كما ان الاجاره اذا اختلفا
في انقطاع المأجور به **وهو** وان اختلفا في قيمته لفتا او السعابه فان اتفقا اثم اعقه
اليوم وهو قائم احد بقمته اليوم وان كان هالكا القول **لملكا** لزيادة
وان اتفقا اثم اعقه قبل هذا اليوم الى قيمته وان كان قائما لانها وقتها
والقول لملكا لزيادته وان اختلفا في وقتها والقول لمن يرض اقرب المأجور
وان مات العبد قبل ان يختار السالك شيئا لم يكن له نصيب المقتضى ان كان مورا
نعم وايضا عن اى حيفه لان التعيين بشرط فعل المالك الى الحق وقد فاقا لتقل
بالموت وفي **الحال** روايه عنه له لان لفتا ليستند الى حال الاعتاق
كانه تعين المثلثات وعندها الضمان واجب **ان** اعتق جارية حاملة مثله يعقب
الحمل ولا يقض الحمل لانه يثبت بصفه لها وصان الحق ثابت خلاف التيسر ولا يجب
في الاوصاف بانزادها كالمواعتق الراهر الحمل ولو كانت الحاربه لرجل الحمل
لاخر فاعتق صاحب الرقبه لا يملك الحمل لانه متميز بالمالك فيكون صاقلو
اعق **الحمل** المشتترك وهو مورا ولو رثت بعده يوم حيا لم يصح
المقتضى بقتل يوم الانفصال وان ولدت ميتا لم يقض لانه لا يرضى حياته
وقت الاعتاق **والا** التفريقا في الشافعي وفي ادب القاضى انقتت للحايه

انه لا يجوز استلامه اراق في موقوف البعض لكن اختلافوا في تخيجه الى المرتبة
بعضهم جرحه بالسعيه وايه ذهب ابو حنيفه وقال بعضهم بوجهه
والبعض ذهب صاحبه وفي شرحه جرحه جرحه من الغنم بعد الاحراز
فيل الغنم عتق فاسا وفي الامتحان لان له حق المال لاحقيقه المالك ليل
ان الامان ان عتق على الجرحه اويستقهر فليس على حق العتاة حتى لو كان رجلا
فمن على اهل الربايات ووقع بين اهل رايه وهو ما به اوافل حاز فيه اعتنا بعضهم
لان قول احد منهم يوجب لانه عليه السلام قسم حين فعل اكل ما به سهرا
وكانت تلك الغنم التي لم يملك فيها الما به وما دونها في حكم شركه خاصه وينفذ
العتق فيه وما فوق الما به في حكم الشركه العامة ولا ينفذ لان حكمه لم يوجب لان
للإمام حيا وان يقسم العتق لوبيله ومثل هذا المالك لا يملك لثاني العتق
وان كان يملك الارث وهو ما خلافا لما لو استنكر العتق في عتق فاعتقه
واحد منهم نفذ لان حكمه متعين ٥ وقد جرحه في السعيه له المسله
بعضها قال بعضهم الثالث وما دونها في حكم العتق وما زاد على الدلائل في
هذا القدر وقال بعضهم السعيه وما دونها في حكم العتق والعقله والحشره
وما فوقها في حكم العتق وقال بعضهم ما دون الاربعين في حكم العتق والاربعون
في حكم العتق وقال بعضهم ان تزوجوا احد منهم وامات او ولد لاحد منهم
ولان ان شرب خمر ذلك فلهما يهرق القاب فتوجب هذا القدر وان لم يشرب الا
بعد ايام فهو في حكم العتق وقال بعضهم هذا ليس بتقدير لازم وانما
ذلك في فرض الامان ان ذلك احراز فله ذلك واحراز ما فيه ان الحد اذا كانوا
عقب سبع بعوا لشركه في الاصل كانت الشركه فيما بينهم فامه والافاقه ٥
وفي لفتها هاشم على يوسف حين معاصيه السعيه واعتقوا احد منهم وفيما لا يراه
الاخماس لم يجر وروى كاهنبا عتق ان كانت الشركه اكثر من عشرة لم يجر عتق
بمع الاربعه الاخماس قال لا تنزى ان يظن ان بيعتهما الامان فعتق ان يظن
فحين لم يعتق احد منهما الربون اني اجبر عتقه ولا اجبر قول ان يجر وعتق محمول
وقع في السعيه روي فائق بعضهم والابورسيف اذا كان اومايه جاز

لما نقا باله

٥

وعن محمد بن الحنفية وفيها المسب من الدوايق والمقاتله فاعتق الامان الجرح الا
ان بعضهم على ان يتكبر في ان يفرق بغيره ونها وبودون الخراج او على ان يفرق
بعضهم بغيره من ارض من ارض المسلمين بغيره ونها وبودون الخراج وعمر ابو يوسف
لو غلب الامان على دينه فاعتقه بالمال هذا قال وهو امر او او
عتق من الجرحه وولد له بيت المال ٥ وفي الثاني عبد شهاب قال
له امرها انت حرة على الف فقبل عتق نفسه بمسمايه كاقوال الرجل ليعتق
هذا العبد ما يلف صار يباعا بضعه بمسمايه وهذا خلاف الخاف فان هنالك له
ان يقبض الالف لان فيه تعليق لعتق الالف اما هذا فاعتق يقبض نصيبه
فاذا قبض عشرة لشركه دفعت ما قبض له نه شيب عبد مشترك وتخرج على العبد
ما غرم له نه سلم العبد ما يقابل الخصمايه ولو كان اعق نصيبه على الامان يخذ
الالف ويعمل لشركه نصيبها يورجع بذلك على العبد ويكون هذا كعبد سمي
اعتقه امرها فان كان الموقوف سوا من نصيب شركه وان كان معسرا سعى العبد
فيه فان يقبض يورجع على العبد ما غرم لانه سلم للعبد رقبته من حقه فيستحق
جميع البدل وان سعى لا يرجع على العبد ما غرم لان كل الرقبه لم تسلم لوجه
٥ عبد سمي ما قال احدوها ان ادبت الى القفا فاحرقوا
ك فتصيبه من كحرق في قوله فاحرقوا كذا الالف عتق ويقدم
لشركه نصف ما قبض ولا يرجع على العبد ما غرم لانه لم يسلم له الانصاف
الرقبه وروى قوله فتصيبه جرحه يرجع عليه ما غرم ويكون هذا كعبد سمي
اعتقه احدوها يجرم لشركه نصف ما قبض ليطر ان كان الموقوف سوا من حقه
حق من نصيب شركه يرجع على العبد ما غرم وان كان جرحا حرقا سعى العبد
لم يرجع عليه ٥ عبد بين فانه دهر احد هو اعفها الثاني وهما وسرا في قول
ليس للمقتول ان يرضى المدبوع ان يرضى ان يرضى ان يرضى ان يرضى
نصيبه لانه لما يرضى بالبينه وبين نصيبه فيرضى لحيولوله وليس له ان
يرضى الموقوف انه لا يصل الى نصيبه الا بالرضا بالقبض الموقوف ما يتدبر فتاب
لضامه بالمدس كاشفا عن من حقه بوعا عاق شركه معصا راضيا بما عاقه

وهو امر او او
وغيره من الجرحه
وغيره من الجرحه
وغيره من الجرحه

وهو امر او او
وغيره من الجرحه
وغيره من الجرحه

مثله لشدة فدى الولد اولى لان دعواه دعوة استيلاء وصارت الحاربه اهل
 له ومن شفع عقربها وان كان من غير الاخراجه لا يثبت له لانها ابتعدت عن الشفع
 كبره فان ولد له لا تلم من شدة اشهر بعد عوانها لانها دعوى عرس ولا يجوز
 العقر للاخراجه لانها من جاريه مشتركة ولا يثبت مدعى الولد للاخراجه الجارية
 لمجرد ام ولد له ولا يثبت مدعى الجارية لان من نزع مدعى الولد انه انما يثبت
 عليه ام الولد وعندها يثبت بشرط البسار لانه ضمان عرق امه منها ولدت له
 احداهما في محله وامرضه بمواثبه لانها مدعى النصف ملكه وانما ثبت النسب
 بالنصف ثبت في المال لانه لا يجوز وصارت هي ام ولد له ومن يثبت فيها فشرع
 كان ابو عرس لا ينفك عنها ومن نصف عقرها لانه وطها ونصفها لغيره ويسقط
 الحد للغير ولا يثبت شيئا من الولد لانه ملك الام بالاختصاص وكان الموقوف ملكه
 ولو ادعى احداهما واعتق الاخرى مععت الدعوه وبطل العتق لان دعوه
 تستند الى العتق بغير الكافور والمسل في هذا سواء ولو ولدت ولدين فادعى احداهما
 الاكبر والاخر الاصغر معا فان كانا نكاحين فما ابناه لان عرقه احدهما دعوى ابائهما
 قولنا فان كانا في طلق فلا يكون ولد مدعيه لانه اسبق للجارية ام ولده لثبات
 نسب الولد منه وتثبت نصف قيمتها لشدة نصف عقرها ولا يثبت من قيمه الولد
 واسا مدعى الاصغر في المياض لان نسب نسب الاصغر منه لانها ام ولد له في يمين
 العتق وفي الاحتجاج المياض لان نسب نسب الاصغر منه لانها ام ولد له في يمين
 وجوب القيمة هنا طرأ عليها لانه متقوم وعنده لا يثبت لانه لا يثبت له عده وكذا
 لو كان مدعى الارزاق ومدعى الاصغر متساوي لان التزويج بالاسلام في ذلك لا
 في ولد له ولو ولدت ولدين في طلق احداهما حتى الاخرى فادعى احداهما المالك
 والاخر الاخر فيها ولده ان جازي بينهما باعها احداهما من صاحبه فولد لائل
 من غير اشهر فادعى معا فهو ولدها وطلق ابني لكونهما وعوه استيلاء وان
 ادعى ابا بيع واعتقه المشتري معانا لدعوى الحق لانها اسبق مات عن ابيه وابي
 فادعى احداهما ليجل بمنه وادعى الاخر ليجل من امه وقال ذلك معا فاحجب
 من المدعى لثبته ومن لا يثبت نصف قيمتها ونصف عقرها المتوفيات في النكاح

من شفع عقربها

لو ادعى

حاصل

ام ولد بينهما ولدت فادعىا معا فادعىا احدهما لم يثبت له ولدت وعندها
 نصف نصف قيمتها لشدة ان كان موسرا ونسب ان كان عسرا ولزام وليتها بما
 يولد فادعىا احداهما بالنسب منه وعقن الاول ولا يثبت لشدة قيمتها لو ادعى
 سعيه عليه وعندها نصف قيمه الولد ان كان موسرا وسعي الولد ان كان عسرا ويثبت
 نصف العتق بالاجماع ولذا لو باع جارية حامل ما ولدت عندها المشتري لائق بسعة
 اشهر من وقت البيع برماتت فادعى البائع النسب صحح وعليه ان يزوج المهر لايستحق
 بازاء المهر شيئا وعندها عيس حمتها من الفتن ولذا لو عتق ام ولد فاعادها
 وعندها يبيع قيمتها ولو اهاجانه المهر وهذا كله باعها انما ليعا عن مقومة
 مقومة بدليل ان المولى ملك منها ما ملك من المبدوه من المولى والاستحقاق والاجبا
 والكام به كانت مقومة كالمدرة الا تركه وقتها انسا بغير قيمتها ولذا
 قيمه لها بدليل انها لا تسع لغريم ولا وارث وهو او عتقها في مرضه عتق من العتق ولذا
 لو نكحت سيدها لم تسع ولو كانت مقومة لتعلق بها حتى كان في المبدوه واما حل المولى
 وغيره لتمام الملك ولا كلام فيه وانما الكلام في التقوم واما ضمان القتل لا يحق
 بالقوم الماني فان كثر يرضى بالقتل ولا العصب وفي المقتنع من محبة كتابها
 فمات ضمن قيمته وفي لسير المكتاتب لا يضمن ولا يضمن ولا يضمن ولا يضمن
 والمكاتب في الحيات والعتوب والبيع الفاسد دام الولد لان العتق بالخطبة في غيرهما
 الحرة او عتق في كفة قيمة المكاتب فقبل نصف قيمته الفتن وانما قيمه ام ولد في القيد
 ملك قيمته مائة وربع نصف قيمتها مائة وربع قيمته الخمسة بغير كونه مائة مائة
 من حيث الحرة والظن واما قيمة المدة فقيمة المدة مائة مائة مائة مائة مائة
 فانفسله بغير ما نقصه بالتبليس وما ثلثا قيمته فثا وما يعرف بغيره بالمقربين
 ع عيين رجلين مال احداهما ان دخل فلان الدار عندا فهو حرة
 ومال الاخر ان لم يدخل فهو حرة فحق الغدو لا يدرك دظام لا يعتد بال
 حذيه يبيع في نصف قيمته لهما يوسر ان كانا ابو عرسين او احداهما موسرا والاخر
 عسرا لان يباي المقتن لا يمنع الاستحافه بولدين كل واحد منهما يدعى انما يثبت
 شريكه بغيره ليعا به وعدا في يوسف ان كانا عرسين سعي في نصف قيمته لهما

في النكاح

فقد علم المشتري ٥ ولو اشترى بحرم نفسه فان كان في المال شيء فقد علمه ولا خلاف
 ٥ ولو اشترى الجلب او الوشي للسنن والمعتق محرم المشتري له فذهب المشتري ٥ عند
 بين شره كمن اشترى الابن نصيب احدنا يضر لشرك بابه ان كان موسرا وسعي العبدان
 كان حرا لا يدرى جسد من اشرك الرضي لاسبب الموجب للحر ولا ضمان عليه
 ان كان ورثه واداءه **باب**
 قال ان دخلت ادرار كل مملوك لي يومين حتى يعق كل مملوك علمه وقت
 الدخول لان يومين دخل المملوك فيعتد المملوك وقت الدخول ولو لم يدخل لم يند
 عتق ما كان علمه وقت الحلف اذ بقي على يده الى الدخول ولذا ان اخذ الشرط لان
 قوله كل مملوك لي سارل الحلف فان لم يكن له مملوك لا يعتد اليه كمن دخل المملوك
 وهذا المين لا يتناول الجنيين ولا المملوك المشتري والمجانين الا ان يعتقهم وكذا يعتد
 عبده الناجر وهو قول ابو يوسف سوا كان على العبد من لا ولا وعلا قوله
 محمد عتقوا انوا هم او اهل عليه دين او لا وعلى قوله اي جفد ان لم يدر عليه دين
 عتقوا اذ انوا هم او اهل ولا وان كان عليه دين لم يعتقوا وان نوا هم وكذا لو
 ٥ كل مملوك المملكه حره اذ اذا اجاعه ساءل ساءل المملوك الحلف
 ويعق اذ اجاعه لان قوله املك لئال الاتري لوقا
 كل مملوك المملكه حرا صدقه ينفذ الى ما كان مملوكا له في الحال
 وكذا لو قال علمه وكذا ان قدم الشرط وكذا لو قال كل مملوك المملكه
 الساعه فهذا على ما في ملكه لا على ما يستقبله ساعته تلك لان هذا
 الشرط يراويه الحال لا الساعه انما يند ٥ قال كل مملوك الشويه
 فهو حر ان قلت يعتق الشراء قبل الشرط وان قدم الشرط ووسطه يعتق
 ما اشترى بعد الشرط ٥ ولو قال كل مملوك اشترى به ان كان
 فهو حر يعتق ما اشترى بعد الكلام لان هذا الشرط معتبر في حال
 كل مملوك المملكه الى من فهو حر هذا على ما يستنفذ في السنة من حلف لان قوله
 المملكه لئال الا بعد اوقته فوجب طول عددا ابتداء الحلف الى ذلك الوقت
 لبعده فتنين المستقبلا مرارا وكذا لو قال سنة او ابدا او الى ان اموت

هذا هو
 المستعمل
 في
 الحلف

فان لم يدر
 والناظر
 في الحلف

ولو قال اليوم ساءل الحال وما يستنفذ في يومه وكذا لو قال هذا
 الشئ اني اوهذا الشئ ولوقا غدا فحرم الحلفه اليوم واو يوسف الحلفه بالي
 سنه ومحمد يحتاج الى لعن من قوله سنه ومن قوله غدا مال لا غدا
 زمان قصير لمجد كائنه ما اعتق في تلك الوقت اما السنه
 زمان طويل لا يمكن ان يجعل كائنه ٥ ولو قال كل مملوك المملكه
 المين هو هذا والفعل الحول سوا غير اهلنا لا يعتق حرا عليه سنه حلف
 اللان الوقت دخل في العتق فيعتد عند التلك كاي كانت حذرا الى سنه ويصا
 وما بعد الموقت دخل على التلك فصار تاجيلا للمين التمتع بعات
 في الثاني ٥ وفي احتياجه ولو قال كل مملوك لي او المملكه فهو حر بعد
 موتي وله مملوك لم يملك اخذ فالاول مدبر والثاني لا واذا مات
 عتق من المملكه وعن ابو يوسف لا يعتق الثاني لانه لم يدخل في الاحتياج
 ولهذا لا يتبرر وجه المشهور ان هذه وصيته وفي اوصياها يعتق
 الحالك بعد عند الموت ولذا لو اوصى بثلث ما لم يعتق ثلث ما ملكه عند
 الموت والحاله هنا حالتان راهته ويمتنعه فيدخل الحالى باعتبار لراهنه
 محكمه الحالف فيتبرر والثاني باعتبار الميراثيه عند الموت كائنه
 يقول عند الموت كل مملوك لي حرمي لم يدبر الثاني وعلى الحلف لو قال
 كل مملوك المملكه يوم اموت فهو حرا ولو قال كل مملوك لي حرمي يوم
 او اذ امت ٥ قال ان ملك عبدا فهو حر فملك مع غيره لم يعتق لانه
 لم يملك كلالا فان اشترى نصيب شره لم يعتق وبالله لو قال لعبديه
 ان يملك فانت حر فاشترى نفسه وباعه لبراشري النفس الثاني عتق لان
 الاحتجاج صفه وهي الحاضر لغو وفي الغاييب معتبرا لاذ كان
 المين بلفظ الشتر ٥ حلف لا يبرر قبيح لاجب الالباح ٥ ولا يجنين
 تحت بالبح والتدقيق لان الصفة في الامعان لغو وعلى هذا لا
 يناب على اشرافه واعلمه من الغواشين وكذا لا يتبعك بوعيفين لا تحت
 الالباح في يوم لان اخذ اسم لملكه كخافيه الى المشاوش المين فالحال احدها

في يوم الاحد في الغده وانا انا ان اكلت زعيقين او هذين العنبرين
 بحث باجمع والتفكر لانه لا عرف في الاكل فاستولى المعزونه وانكره فيه
 وكذا قوله ان جالسين او هذين الشحمين او ان اشترب عذير
 او هذين العيين وانا انا لرجل ان ملكنا عجمه او فاستجره
 فاسترنا عجمه او هوب لهما فقبضه او اشرك كل واحد نصفه او مل
 احدهما بواضعه من الاخر حش وانا انا ان اشتريته
 فاستريته في هذه الوجهه وانه سحانه ودا الى اعلم

والله اعلم بيه احدكم اخرج احداهما و دخل اجد وما احدكم احد
فمن ادخله البيان وحال موت العبيد وحال موت المولى اما الاول
يؤمن بالبيان لانه البحر فان قيل للفظ الاول في الحاج علق يومئذ بيان الثاني
وعق عنه وان قيل للفظ الاول في الثابت عقن لهما الثاني لان جمع بين
وعق وان برابط الثاني فيثبت في الداخل عقن يومئذ اما الاول ويؤمن به
معرفة وان قيل للفظ الثاني في المات جمع وعق الحاج بالاول واما حال
موت العبيد فان مات الحاج عقن المات باللفظ الاول ولما الثاني
لان جمع بين حد وعق وان مات الثاني عقن الحاج باللفظ الاول
والداخل الثاني لزم الالمزاج بينهما وان مات الداخل ومربط باللفظ
الاول فان قيل الحاج جمع وعق المات باللفظ الثاني وان قيل الثاني عقن
وطهر سلطان الثاني واما حال موت المولى عقن نصف الحاج وثلاثة
ارباع الثابت ونصف الداخل وقال محمد بن محمد ربه لان اللفظ الثاني
يفيد عقنه ان اراد بالاول الحاج وان اراد به الثابت لا يفيد
شيئا فينصف فيصير الداخل ربع والثابت ولهذا لو كان مكانهما
كذلك قبل الدخول فزعموا بالداخل والتمس ثمة كادع هذا لان حكم
الاعتناق عقن فان دخل الخلاق فقول نصف المهد ولهما اللفظ الاول فان
عقن فيمن الحاج والثابت فانهم ملهما والثاني من الثابت والداخل فانهم ملهما

فان نصف لافي الثابت ونصفه حر ونصفه وفوق ما لا في الحرية بطل وما لا في الحرية
وينصف يسيرا بها ونصف جواب المردود بعد ما بن سلمه فالحق في ذلك
حينئذ ان عند الاختلاف يحكى وصفا لبعض الاقسام فيجوز للملك ان يخل بالمال
الطلاق لانه لا يحكى في ذلك يوسف ان عنده وان كان الاختلاف لا يحكى في ذلك
داوود ان يكون حر او يملكون عبدا وان كان كالمالك والمالك يخل بالمال
الملاك لانه له ليس من ان يكون مالقا وغير مالق جاله ثلثه وان كان المولى
المولى والامان له سواء هم فمتهم سواء قسم الثلث بينهم على قدر وصيته وصيته
الحاج يقبض رقبته وصيته الثابت ثلثه ارباعا وصيته الداخل بها يخل
رقبه اربعة يقبض الحاج بسهمين وكذا الداخل والثابت ثلثه ثمانية
فيها ثلث المالك وثلاثة اربعة عشر وصيته احد وعشرون كل عبد سبعة
من الحاج سهمان رضى في خمسة وكذا الداخل وسبعة من الثابت ثلثه وسبعة في
اربعة وعند محمد الحاج يضرب بسهمين والثابت بثلثه والداخل بسهم
يخل ثلثه ستة وثلاثة اساعش وصيته ثمانية عشر كل عبد ستة وعشرون
سهمان ومن المالك ثلثه ومن الداخل سهم وسبعة في الباقي قال
لا يمتد احد يكاحه يوم مات احدهما او ثلث او تصرف فيها نصرا للمالك
حق الباقي لزوالم المازم وكذا في الطلاق للمهر لو مات احدهما خلقت
الباتية وان وطى احدهما او قبلها او فطرا الى زوجها بنوه وتعتق الاخرى
للمتق لا لوطى لا لعل الا لملك سبعين او كاح ولا كاح هنا فصار لوطى
ملك المهر بيانا كما في الخلاف في احدى اماريته بمهر وعندنا في
ليس بيانا لان منافع البضع مسوقة او بغيره وارة بغيره ولو وطىها
فاستوى مهرها لا يوزن بيانا هذا هنا خلاف الطلاق لان اقامه
على المولى دليل على الولد منها وذلك يدل على البيان فاساوطى الامه لا
يدل على طهر الولد منها فان العرق والاستخدام ليس بيانا في قولهم
هو في الثاني واحصى في ثبوت هذا مكره قبل البيان قال ابو يوسف وقال
لا يملك في العيب بل هو ساقط في الكرم ونكاح له اعتق وباع هو له لا ينفذ

البر والنجاة

يَقْطَعُ

ملک معارف

وقال غيره في بعض المواضع كذلك والسبب في موضع يقال له بين وهو العزيم
بوجهه أبو يوسف يقول منافعها واستعملها له فلما لنا القول يقع ويجوز القول الحق
في الدية يكمل بالندى ولا يرد ندر لعل بعلقه بالعين ولو باع احتكاك شرط الجار
أما لو اشترى أرباعه فأسد لسله وفي الأرباع أو لوسلها أرباعه أو غيرها وعلق
عقدها ورهنه وأجره كان مائة ولو قتلها رجل على التعاقب فحليفه ثم قتلها لرجل
لولاها ودفعها لمائة ولو قتلها لرجل واحد أو قتل حرة وأمة وكل واحد متدبر
من أن يكون حرة أو أمة فينصف كل واحد واحد وأن قتل كل واحد
رجل مائة على كل واحد منها قيمة المقتول نصفها للورثة ونصفها للرجل
لأنه لا يعلم من يحب عليه الدية منها فحمل الحق عليه بالزيادة فبقية الدية
مخافة إذا اتخذ القاتل لئلا يتقيا بالذي تجب عليه الدية فأركب كجابه
فما دونها لغيره والحال واحد أو اثنان والخيارتان معا أو على التعاقب فعلى
الحال أرض الدية للرجل لا بها الجانية يخرج عن عليه المان والمان
انفصال وجهه المان ومن وجهه والعقود المان ثبتت سند الاستناد
لا يطرده في الحرافة وكان لا يشك له ولا نقول صاحبك حرة أو أوبى
نكره لكنها من نصرت أنه فيها تمت أنه نكره كان لثبات نصرت أنها
معرفته كان لها نصرا وإبنا فابو صفيان لا بد من اعتبارها فاعتبرنا وجهه
الانفصال في موضع الدية وجهه الألف في غير موضع الدية حيث قلنا كان له
اربع نسوة ولم يدخل من مائة أحد كما قالوا وله شاة واحدة
لجمعة الألفا لعدم الدية التي أنه يكره من نكاح الحائض أو الثاقل
على الحية بغيره ويعتقد لو دخل بغيره المسلمة كان لها لأحوز نكاح الحائض اعتبارا
لجمعة الألفا في حصة العدة لكان الدية الأربك أنه لا مل من نكاح الحائض
الطلاق على الحية ويعتقد ودرا لو كانت حرة وأنه ودخل بها هو قال
أحد الحكماء قدس برعتت برض وبن الخلق فيها ميرزا أخرى نكره
اعتبار جمعة الألفا لكان الدية ولا دية في نكاح الحرة الغليظة يتبعها
اعتبار جمعة الألفا ولو كان له عبدان لجمعة أحدهما ألف وقيمة الآخر

أحد
حرة

مرض بين الدية منه المفقود من جمع المال فلم يعتبر جمعة الألفا واعتبر ذلك
الأثر في المرويات في الشافعي وهو في الكفاية في العلق بالمهر وهبها أو نفقة لها
أو مهرها أوجب البيان في أحدهما وجوز الصدقة والدية والدمار في
الأخرى ولو مات قبل البيان بطل فيها ولو باعها حمله لم يضر وأن العود
في أحدهما لا يقبل جازا في الأخرى فإن اعتقها المشتري أجبها لبيها بطل
البيان فإذا اشترى أحد ما عتقت الأخرى على المشتري لدية العتقة فإنما لا يلزم
قل البيان يقال لو شتمتني وأذا ينيو عتقت الأخرى على المشتري فإنما لا يلزم
لو بيع العتق فيها لم تعد في بيع العتق المشتري لأجره ولو لم يمتدحيات
البايع دفع المقتضى لبيع لو بيع العتق فيها ولو أسرها الكفار كان للرجل أن
يتبع العتق على أحدهما والأخرى للكفار ولو لم يمتدحيات بطل على الكفار
فيها ولو اشتراها رجل من غيرهم فللرجل أن يوقع العتق على أحدهما وباطل للأخرى
بعتها من الغير ولو اشترى أحدهما فاختار الرجوع لعتقها عتقت وبطل الشراء
ولو أسرب أحدهما فعتقت الأخرى للعقود وكذا لو مات أحدهما لا للميت
لو شترى لالبيان بخلاف الواع أحد العبد بشرط تحرير المشتري فأت
أحدهما حرة بلزم لبيع لأنه تعسف في الموت فيمنع من المشتري فيصالحه
ما لو قال أحد هاتين ابنتي أوام ولدي وماتت أحدهما لم يضر الحرة
والحائض في الحية لأنه ليس بائنا بيعت بل أجار وجوز أن يجبر بهذا
عن الميت والحى بضع إلى ما زال للمولى وفي الخلع ما يصلح تعيينا في المهر
المهر المرسل يصلح تعيينا في المهر المرسل للمهر المرسل في المهر المرسل
حركات أحدها أو تصريف ثمة تصريف المال كجواب الغد عتق الباقى
لذوال المزاج ولو قال قبل محي الغد اختارت أن يبيع العتق على هذا
بعينه لم يجز ذلك لأنه اختار قبل وقت الخيار فلم يصح ما قاله المشتري
أن دخلت هذه الدار وهذه الدار أو من غير أصحها للميت لم يصح تعيينه ولو
بلغ أحدهما اليوم لو اشتراه بوجها الغد أو باعها لم يشتراها كجواب الغد
عتق أحدها لأن البيع لا يغير حكم العلق وكذا لو باع أحدهما لم يشتراها

ب

ما كان في
الكتاب في
جانب أحد الطرفين

بان الآخر في الغد عن أحدهما وبان الآخر بوجاهة الفد وقصص الموق على أهلها لان
اليمين يفتت ويحلل احدى منها لهذا المعنى وعليه جاز ان يقال اذا جاعلنا
حدا من ايمان احدهما وجعلنا الفد عن باقي وهو يعنى محل اليمين او قال لغيره في ايمان
بقصص وجعلنا الفد عن بقية الباقي فكيف اني لمست له الجوارى ونصرف الجوارى الى
الباقي من ايمان او قال لغيره احدا كما حققت احدهما جازا لخطا في الاول
فانه من الفد عن الجانبين فليطه دية المقتول وان يثبت الآخر بخلاف الجانبين من الفد
والفدا وان قتلوا احدى منهما بمحض المقتول احدهما فليطه فية المقتول ولو الخباية
وتحيز في الاخرين من الفد والفدا ولو قتل احدهما بمات المولود قبل البياض ونصف
فلوا حدهما وسعى كل واحد نصف فتيه لورثته المولود ولو الخباية في تركه فية
الباقي ولو قتل كل واحد منهما بالسلاح لهما عن نصف كل واحد وتسعى في النصف
لورثته وكل واحد من علي الخباية تركه فية الجاني وفي الواراء لوقال
لغيره احدا حيا بل فقبلا لغيره قال احدا كما تحسبها فقبلا ويات قبل
ان يثبث نصف كل واحد تحسبها لان الكلام الاول نزل بالقول فلما الثاني
لان جمع بين حية وعبد ولو قال احدا كما حذر بدم احدا بدينار فقبلا لوقال
ان يوثق الكاين على واحد منهما فليطه المالا وان شاع لما يثبثا فية المالاين
فان مات قبل ان يثبت عن كل واحد ثلثه باعلا لان الكاين في دينه فانما في
واحد وفي دينه فان اياهما عن نصف ثبات يثبث والاخرين ولو نصف وقيتها
المالاين لا يثبثا بوجه ما علم باوعد احدهما معان بالمالاين وكما هذه الحمله
في الطلاق ولو قال احدا كما حذر بالف احدا كما حذر بغيره فقبلا لثبثا
لا يثبث على واحد منها لجهالة ولو قال احدا كما حذر بالف فقبلا لوقال
احدا كما حذر بغيره عن احدهما بالعلم الاول وبطل الثاني والخيار للولي في
تعيين المقتول ولو قال احدا كما حذر بالف فقبلا لثبث احدهما لانه لا يكون
يقول اردت به الاخر ولو قال احدا كما حذر بالف والآخر عليه
فقبلا لثبثا على واحد حسابه لانه لا يتعارف بوجوب التحمية على واحد وتكفي في
الفضل ولا يثبت بالثبوت ولو قال احدا كما حذر بالف والآخر بغيره فقبلا لثبثا

ما كان في
الكتاب في
جانب أحد الطرفين

قبلت عنق لان هذا جواب لما ثبتا وله من احدا الكلامين وعليه الحالت وفي الماراة
ولو قيل بالف لا يثبت لان المولود ان يقول او حذر كل الحق واليمين وان قال
باليمين عنق فثبتنا بقول ما اوجبه له او حذر بالف او باليمين لوجوده لانه لا يثبت
وعليه الحالت وفي الماراة شك في تحلل ان لا يثبث عند احدى منهما بغيره
بالف واليمين ولو قال احدا كما حذر بدمه والآخر بدينار فقبلا لثبثا احدهما
قبلت بدمه وقال قبلت بدينار لا يثبت ولو قيل او قال
قبلت ما عنق فثبتنا بقول ما اوجبه له وله ان يعطي كل المالاين شيئا لا يثبث
احدا من المالاين ولو قيل لا يعتق بغيره لانه لا يدرك الا على الدرهم
من الدرهم ادينار والاصل ان من عليه احدا من متفقين فليطه اقلهما
وفي المختلفين يحل وعند الجمال له والملك لا يثبت شي ولو قال لغيره
له احدا كما حذر بدمه والآخر كما حذر بدينار فقبلا لثبثا لانه لا يثبث عليها التعليل
بحكم الماهل والابنونة فوجب المالا الاستيفاء وكذا لو قال
احدهما حيا بالف والاخر بغيره فقبلا لثبثا على ما لان لغيره الحالت
محمول ولو قال احدا حيا بغيره عن احدا حيا بالف فقبلا لثبثا احدهما الكلام
الاول وبطل الثاني لانه جمع بين حية وعبد والخيار للولي في تعيين المقتول
وفي الجامع له عبيد ثلثة سلم وبيع ومبارك فقال للولي سلم احدا وسلم وبيع
حوان او سلم وبيع ومبارك احدا بدينار لبيان فان اختار ان الكلام الاول
عنق سلم وان اختار الثاني عنق سلم وبيع وان اختار الثالث عنق او بيات
فلا يبيان عنق سلم لانه يبيع بالاقامة الثلثة ويبيع من ربع نصف لانه
يعود للامام الثاني والثالث ولا يعود الاول وكان يثبثه ثابثا في حاله ولو قال
واحد الاصحاب له هو ولي اديان او قال فصار كانه عنق في اديان
حاي فبيع فقيده وعقود من مباد ثلثة لانه يبيع بالكلام الثالث ويبيع في حال
دون حالين واولا الحريان او قال في الميراث كلها فبيع ثلثة وفي
الزادات سلم احدا بدينار وبيع حيا ومبارك وبيع حيا بدينار لبيان فانما قيل
البيان عنق ثلثة سلم وثلث مبارك لان كل واحد يبيع في حال دون حال ويبيع

من يزع ثلثه لأنه يعق في حاله ولو قال سالم حراً وبريع حراً وسالم وبريع
ومبارك أحداً واختاروا في الحيات متافاً فان مات قبل البيان عوفنا سالم وثلاثا
بريع لأن كل واحد يعق في حاله من مبارك ثلثه لأنه يعق في حاله وفي
الحاج سالم حراً وسالم وبريع حراً وسالم حراً واختاروا في الحيات
ثلاثاً فان مات قبل البيان عوفنا سالم لأنه ذكر في الألفاظ الثلاثة ويعق ثلاث
بريع وثلاث مبارك لأن كل واحد يعق بمها ذكر في أحدها الألفاظ الثلاثة وفي
المرادات سالم وبريع حراً وبريع وفرد حراً وفرد ومبارك حراً اختار
في الحيات فان مات قبل البيان عوفنا بريع وثلاثا وفرد سالم وثلاث
مبارك لأن بريع يعق في الكلام الأول والثاني وفرد كما في الثاني والثالث
بالمبارك ومباركاً بالآخر قال سالم متحاذان أول ولد يولد فيه
علماً فان حقه فولدت علماً وحاربه فاعلم يقب له لأنه لم يقب له وقد انفصل
عن الولي بقبه وأما الأم والحاربه فان علم ايها ولد لم تداو لا عتقت لأنه لم يشترط
عق الأم والحاربه بتسلمه بها فان ولد لها أو لا لا يعق أحد لعدم بشرطه فان اقروا
انهم لا يعقون أو لم يعاقق فيصنعها لأنه ان سبق العلم متحاذان بقيت الحاربه لم
يعق فتصنع ثنتان في حاله وروان في حاله يسوق عن كل واحدة نصفه وان ادعت
الأم سبق العلم وانكر المولى قال لقول له مع امين ناس ما يعلم انها ولدته وان ادعت
حلف لا يسوق وان كلف عتقا وكانت خصما عن المغيره لحررها وان خاضعت
وحبها بعد بلوغ الحاربه لم يعق في الحاربه ما لو خاضعت دون امها
فكف عتق دون الأم لأن كفو الحاربه ضروريه فلا حدك من المدعي عليه
ه ولو قال ان كان الأول ولد له يدينه علماً فان حقه وان كانت حاربه
فحقه حقه فولدتها ولا يدرك او لم يعق في الحاربه ونعت الأم لأنه ان سبق
العلم عتقا وان خاضعت الحاربه وانما يعق في حاله والأم يعق سبق العلم
والأم سبق الحاربه في نصف وان ادعت الأم سبق العلم قال لقول المولى للمعتق
ه ولو قال لها وهي جليل انت حرة اوفيا في بطلان ثريات قبل ان يبين قالو له
حرمه ويوسف العلم وتسعي في نصف عتقا لأن الأم يعق في حاله بان عتقاها

ولا تعق في حاله بان عتق ولها والولد في حاله لأنه عتقا عتق وانما عتق
عتق ايضا يعق العلم ه التقديرات في الشاقي ه متحاذان رجل اختاعوا احداه
او احدها امينه لم يقبل وقالوا يقبل ويحب على البيان لأن لا بد من حاله في قبوله
بشرط لأنه حوله تعالى ولهذا لا بأس باطلاق العبد **والعق** ه الحق
العبد لما فيه من حدوث المال كيم بشرط الدعوى العبد لا يلزم مع الإلهام
وعتق امه بغيرها انما استغنت عن الدعوى لا تعذركم الفرج في الحيات لانها
يشهد ان وطيه ايها بحد هذا زنا والشهادة على الزنا تقبل لا دعوى فكذا
ما يتفق مع الزنا فان قل على عتق العبد المعين وجب ان يستغنى الشهادة عن
الدعوى لأن فيها عدم الاستنفاق وذلك الحق المستغنى فيضار به حتماً قلنا
بحرم الاستنفاق انما ثبت معنى بعد تسليم الشهاده واذا امتنع معنى علم الشهاده
لا حولنا نجعل اصله في قول الشهاده ما لو شهد الانسان بماله وهو لا يدعي فانه لا
سالك لسل الجواز ان يجب ذلك ذكوه وذلك حق الله ولله **فصل**
في حرمه الموت على الصبر قال لقول له الموت لأن الخطاب اخص إلى
ما بعد الموت واذا قبل سعي لا يعق الا باعناق الوارث او الولى او القاتل
لأنه لعق باخذ الموت إلى ان يقبل ولعنق من اخذ من الموت لا يثبت الا باعناق
واحد من هؤلاء لأنه صار يدينه لوصيه بالاعتناق ه والامير في وكذا
اذا امت فانت حرة الفيه وفي الشافي ولدا انت حرة بعد موت ابنتك
فالمشيه بعد الموت وتبين الاعتناق ولدا انت حرة بعد موت ابنتك
الا باعناق لأنه اوصيه به ولم يبيع به وكذا اذا ادعت اني اقبضت في
فانت حرة فيه ومثله لأنه اوجب ايصال رقبته اليه بعد الموت فان ادعت
الوارثه استحق ذلك ه وفي المنار في عز اليربوع اذا مات فانت حرة بالوشرط
القبول في حاله وعند الخفيف بعد الموت وتبع الاعتناق ه ولو قال اوصيت
بأن هذا حرة فهو وصيه ما اقبض في الاختار عند الخفيف استحق ان يثبت بعد
موت الوارث حرة بعد موت ابنتك فالمشيه بعد الموت وقال ابو يوسف في ذلك

فالتحية الساعة وان اخبر بعد الموت وعنه انت حر بعد موتى على ان تكون الى
 بنى النفا واسحر طان بودى الى النفا بعد موتى قال يقول فيها بعد الموت هـ
 المعافى رقى الى حيفه انت مدبر على الف اصبعه والقبول بعد الموت اذا
 قيل له الحال هـ وفى حجر الشجر دبره على مال وقيل حج القبر ولا يجب
 المال هـ وفى الاجناس انت حر بعد موتى على الفان فقلت فان قيل فله
 قدر حر ولا يخفى عليه هـ وفى الريادات انت حر على الف بعد موتى قال يقول
 الحال لانه قد سئل قال فاذا قبل اريد بدوا ولا يجب اليك لال الموت
 لا يقع الحال وكذا فى الاملا على يوسف اذا مات فانت حر على الف
 واولا ك انت حر الساعة بعد موتى يكون دبرك واولا ك انت مدبر
 بعد موتى وهو تدبر هـ وفى المعارق ان تزوجك فانت حر على الف قال يقول
 بعد النكاح فقبيل قول الحيفه وعنه ان يوسف وزوجك على حال وقد
 الدار هـ عن عبيد على حديثه سنة فقبيل عتق لانه اعانك بعض فتم القبول
 وعليه ان يحرم فان مات المولى من ساعة فله قيمته موتا ك حبيته الحرة فاما
 لومات العبد غنما فى الفار جوع فبها له على الخلاف اصله اذا باع منه نفسه
 بامه بعينها واعقده عليها كما استحب اوردت بعبد فله قيمته ولا يحل
 فقها لانها هـ على المولى ما لا مال على مال لان العبد كحر عن ملكه
 والامة تدخله ملكه وفى حق العبد ما له مال خير مال فانه يستفيد
 العتق والعق اسع على الفها ربحا جانب المولى ومجهدا جانب العبد
 ولومات المولى بعد خمره نصف سنه وعلى العبد فيه نفسه وقال محمد
 نصف لعمه الحرة هـ ولوقا اذا حرق سنة فانت حر حرقه اقل من
 سه ونحو المولى عتقه بما يقع اومات قبل السنة لم يعتق لعدم شرطه واول
 هـ اذا ادبته الى الفان انت حر ادبته الى الف لم يعتق ما لم يولد لانه لعتق
 معلق بالاد او يبريداد وتاله وبه كعبه وفى حجة اجمل المولى على قولها
 قيل لافاضا ادخل منه ربه الى مال والقياس ان لا يجزى لالحال كعبت
 على الخنث وهذا حالف ولهذا كنه ان يبيع قبل الاد او يزوج به عتق ايتها

عتق العبد على الف

المولى فادى العبد الى وارثه فوقع ولومات العبد وترك مالا فله لى لا يعتق ولا يحل
 عتقه البعض يطلبه فان لم يبق لا يعتق لعدم الشرط ولو كانت امة فقلت فقلت
 لا يعتق ولها لصددم السرايه ولو ابراه من هذا مال لا يعتق لانه الحابة
 فله ذلك هـ ولما الله من سدا ما ذكره كعبا وضه انتها لانه لعتق يقابل المال
 عند الادا باختيار رجسه الحامضه اجبرناه وكذا ان ادبته الى ان هذا
 على المجلس ولو ان بعضه يبيع على قوله ولكن لا يعتق ما لم يولد اهل هـ ولو ادبته
 الا مائة المجلس كانه اذا وقع ولو قال ان ادبته الى كرفه يصر الى الوط
 فان انى لادى لا عتق على القول الا ان يرضى به ولو انى اوسط يجزى وكذا لو ادبته
 لانه انى بالوسط وزياده كلاف ما لو نصح على اوسط جنة لا يجزى اعتبارا بجمعه التعاون
 في التعلق بعتبها لطلبها لا تترك لوقا ان ادبته الى الف كعبه فله
 في كعبه سود او غنم غير كعبه لا يجزى ولو قال اذا ادبته الى الف فانت حر فباعه
 نراشعنا او رده عليه ببيع او خيار ربه او شرط على الف لا يعتق بعد ذلك
 الجوز فبها المعاضه وتذيل ذلك ما لم يبيع ولكن التعلق لوسط حتى لو لم يبعه
 الى يوسف يجزى ولو قال اذا ادبته الى درهم او ثوبا الى سنة درهم او كعبه
 بشوب لا يجزى لا يجزى لاعتراضه ولو بيع لها لم يرد ولكن حج التعلق
 اليك لا يمنع التعلق لانه لا يخلو بالوجود به لجمعه ولو قال اذا ادبته الى الف
 كل سحر بابه فانت حر فقبل لعمه كعبه رايه الى سليمان حتى لو شربها وادى
 في غير مشق هـ وفى رايه الى حفص ليس كعبه ولو كعبها بطل لقوات الشرط
 ما لو قال اذا ادبته الى الف فانت حر هذا الشهر هـ وفى شفا
 عن محمد راي النفا وانت حر لم يعتق حتى يودى ولو قال انت حر وادى
 الى الف فانت حر وحده لا يخفى عليه هـ قال لا خلو لعتق لانه عتق
 على الف طان تزوجها فانت عتقا وابنت ان تزوجها منه قسم الى الف طان عتقا
 وهو متعلق فاما اصاب فبها لزم الامر لان زواجها تسليم له وما اصاب مهر ثوبا
 لم يترمه لا يفتضا لم يبر لم له ولو قال اعتقك على انسان تزوجها
 فاعتقها راي ان تزوجها جازا العتق ولا يخلو الامر لان العتق يقع عنه هـ فانت

عتق العبد على الف
 عتق العبد على الف

كان

على

على ان تزوجه فثبت عتق فان تزوجت فلا بد من ان يكون عتقها مبرا لا
 يسر ما لم يرضى ابو يوسف جعل العتق مبرا لانه عليه السلام اعتق صفية بنت
 وجعل عتقها مبرا فان كان النسيب له عليه وسلم خصوصا بالنكاح فليس
 فان ايت ان نكحه فعليه ان يرها لان لشروطات وكذا لو اعتقت عبدان
 يتزوجها فان فعل فلها مهرها وان لم يفعل فبنته هـ كاتب مدبرة فمات وهو
 مخرج من ائمة عتق فثبت العتق لمحو العتق فان لم يملك ماله عتق فثبت
 الخفيفه سعي ثلثي ابيه او في ذلك الكاهن لان الاختلاف عند بعض الثقات
 المولى عتق ثلثها المتدبر وفي ابدل منها وسمايه بنته حاله عند ابو يوسف
 سعي في الاصل منها وعند بعض في الاصل من ثلثي الوتيرة وثلثي ابدل وعلم الجارضا
 على عدم النكاح فثبت عتق المولود عتق كذا صار ابدل حاله وسمايه ثلثي ابيه
 حاله ولزمه افلاها لانه لا فائدة في النكاح لكن عند محمد ابدل فان سمايه لثا ابيه
 وقد عتق ثلثه فيسقط حصة من ابدل وعندها لا يسقط لانه حينه واستحق
 عتق الثلث بالموت فلما كاتبه انصرف ابدل الى ثلثي الوتيرة كبر ثلث امراته
 بربا لـ اب فان ثلثا ثلث الف فالألف في مقابلته الملقب ففان
 كاتبه لم يدر في سعة الخفيفه سعي في ابيه فعق بالمدبر او ثلثي ابدل
 مجتبا يعق كاتبة لان ثلثه عتق ونحوه له وجه عتق بحسن وعندها
 عتق كله فيسقط في الاصل منها وان اردنا ان اعلم
 هـ شرط صحة المولا ان لا يكون من العرب حتى لو رآه في الغزى رجلا
 من قبيلة مجتبا ان يكون وان لا يكون له نسب اي هو الى عتبة اما نسب
 غيره اليه فخير ما نعلم ان لا يكون له ولا عتاقه ولا مولا له مع احد او ثلث
 ما لم يثبت ما يغني عن ما صار أشد لتعقل على ان يكون عتق المولى
 اذا جنى ومبرأ له لئلا يذم له ان يمس ما له من ثلثا فان مات ولم يترك
 وانما لم يذم له لانه لا يترك العتق من المولى الا اذا اراد ميرات المولى
 لنفسه ويحل في هذا العتق لاداء العتق ومن يولد له بعد
 ذلك فان كان بعض الاولاد واردا في العتق لم يزل له ان كان عتق

في العتق

لعمري في العتق

شروط المولا

بلع سابع

عن احمد بن ابراهيم المولى وقد جعل يعقل عنه له الفسخ وليس كذلك سائر
 العقود الذي يلى الاب على المصنف لانه عقد ضمان وكذا ذلك المراه
 اذا عقدت غير ان اولادها لا يدخل في عتقها خلا في جنيته وللعاقد
 ان يفسخ العقد او فعل بان يعاقب غيره ان لم يعقل عنه وعق العقل
 ليس له الفسخ ابراهيم المولى وقيل العقل لكل واحد منها الفسخ
 بالقول كحضر صاحبه ان يقول ففوت العقد الذي جرد بك
 وبينك ولو مات العاقد قبل ان يعقل عنه فميراثه للمولى في قبلي
 اسلموا الى رجل فزوج معتقه فولدت اولاداً فوالى المولود المولى
 امهره هـ ابو يوسف هو الى امهره ولو كان الاب عسيرا
 او كانا معتقين او الاب معتق والام مولى المولاه لم يثبت المولا لهما
 كليهما النكاح والنسب بالاب شرفاً وذناباً وكذا المولا ولها ان
 ولا اعتاقه كذا لانه لا يحتل لنفسه ولا المولاه حملها فكان
 احاق المولود بالاداري ولا اعتاقه او الى امراته من ذوى الارحام
 لتسمية الرسول مولى لعتاقه عتبه والغصبه مقدم على ذوى الارحام
 وذو الارحام مقدم على مولى المولاه لضيق حاله هـ معتقه تزوجت
 بجعد فولد منها وابنتى فولد فعتقه على مولى الام لانه لا عاقلة للاب
 فاجتأى او ابنا لم يزل له ولو للمصنف بطريق الام وعقله عاقلة الام
 فان اعتق الاب جبر ولا لولده الى نفسه لزوال المانع وهو الرق
 كالملا عن اذا اكرت نفسه عاد النسب اليه ولا يرجع ما قبله الام على
 عاقلة الاب ما عتقوا لان وقت الخنا يه هير عاقلة وانما يثبت
 الاولان قوم الاب مقصورا على حال عتق الاب فلا يثبت ان قوم
 الام فتوادى على مولى الاب فلا يرجعوا خلاف الملا عن اذا اكرت نفسه
 حـ يرجع مولى الام على الاب ما عتقوا لان النسب يثبت مستندا
 الى وقت العلوق فثبت ان يفتقوا دينا واجبا على الاب وكان لغير رجوعا
 على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم وقع دناهم على عاقلة الاب ولو ادوا

بشر الاول

عاقلة الحزم ثلث المديح لها كذب الملاحن نفسه يقضي لها قوله الامم بالثلاث على ما نقله
الحبيب في سننه ^{هـ} معتقه لم يمتدح او حقرت بها احرار ولا حققت وسببت
فانعتقه ما دخل من همدان ^{هـ} يروى في الميوس رجل فمات فقيل له ولكنها به ان كانت
حسنا غلبت فيم لا يحول العقل عن غير لان وقت الحنايه كان ولا كفة
لم يمتدح ^{هـ} حتى سلم والى مسلما دار الاسلام ^{هـ} يروى حتى وقوله عاقله
الوكى ^{هـ} لانه فان اسرا بوه واعترق حرولا ابويه وصاد مولوا الى الاب
لما بر ^{هـ} وكذا الوحدفيرا فذل ان بوسرا بوه يروى فيها اشار بعد
عتقه فهو على عاقله مولى المولا ^{هـ} وليس كما به وبالحا ^{هـ}

الامان ^{هـ} قال ابن اناكث اوسر
اوليت فبعد حرونى دوا حاصلة لا تقع نيته لان نيته التخصيص انما يقع
في الملقوط والثوب ليس على فوط لثوبت انما ثبت بطريق الاختصاص فلو كان
لان اللبس لا يكون بدون الثوب والضرورة تدفع ما في ما يكون ثوبا
فلم يمتدح عالما فلا يقع نيته التخصيص ^{هـ} وعن ابو يوسف يصح ديانته وهذا
الرواية اختارها الحقايق ^{هـ} وفي كتاب الجدل عليه ^{هـ} ولو ان
ان خرجت ونزلت الى السفير صححت نيته ديانته لان الحرف يقع
في النوعين احدهما سفيرا واختلف احكامهما من الرخصة فاذا نوى احد
النوعين صححت نيته وان نوى السفيرا الى جرد لوجه لان المكان غير
مذكور ولم يصح التخصيص ^{هـ} ولو ان اناكث لهما ما اشترى سؤا
اوليت ثوبا ونوى ثوبا حاصلة صدق ديانته لانه لو ثبت ذكره في موضع
اللفظ لان الشرط المنفي لا يغير الحاقه في اللبس والذكره في موضع المنفي
كما لو قال لرجل واسل الى امر حرك وله جران فابهما كل حنف فاذا
صار عا ^{هـ} نيته التخصيص فيه لكن لا يصدق فذلك لان التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تحريف وليس كذلك اذا اوصى لزيد فلان والعبان
لا يقع الوصية لان المذكورة في موضع الاثبات حصلا وحدها وهو مجهول فلم
يصدق ^{هـ} في الجمع المذكور في موضع الاجبات شخص الاما وصف بصفة عامه

عاقلة نعم بان رب والله لا اتزوج الا امرأة كوفيه فالمستثنى مع كونه
ولو ان الامراة واحدة كوفيه فالمستثنى واحدة لانه افعم باستنائه
فما ذكره لو ان ^{هـ} لا اتزوج الامراة بصيرته المستثنى واحدة ^{هـ} وفي
عن الحنف لا يتزوج امرأة ونوى كوفيه او بصيرته صدق قضا ^{هـ} وفي الرواية
وكذا نوى بصيرته او بصيرته ^{هـ} وفي المثلثا لنوى عما او بعده لم يصدق
الايضاح عن ابي يوسف لا يجل هذا الرجل وهو ما نوى ادام ^{هـ} في ارجح في
^{هـ} وفي لكتابيه خلافة ^{هـ} وفي الايضاح لا يشترى جارية ونوى مولدة فثبت الحلف
^{هـ} وفي كاسع ان لو اضرتك فانت طالق فان نوى به الضرب ساعته ^{هـ} وان نوى
الى اخرها انصار والى بعد لا يصح بيعه ^{هـ} لا بد لا الوقت غير مذكور فلو نوى
التخصيص في الاول وان لم يكن له ساعه مذكوره ففيه وجوده للحا لكونه في
الذكر ^{هـ} حلف لا ياكل لحما ولا يلبس ^{هـ} لم يحث بالاكل لساويا وهو رواية عن
يوسف لان الله تعالى سماه لحما ^{هـ} وفي الاستحسان لا يثبت لان المطلق يندرك
المعروف على ما ينبغي لا يثبت على الحزير والادمي وهو الصحيح في شرح
عاب لانه اكله ليس بخلاف وبمعنى الامان على العرف ^{هـ} وفي الأصل
حنف لانه لم يعلل الحقيقة وحريته لا يثبت حقيقة ^{هـ} ونحوه بالشمع لا يكون في الحلف
لانه يستلحق في كماله ^{هـ} وكذا المراس ومن لم يطون كالذي واكره لانه
يباع مع اللحم في حين من اليا ^{هـ} وفي لا يثبت بعد ما عرفنا ولو ان لا يثبت
به في عين لشرك ايضا لانه لا يثبت في اللحم ولا يثبت في اللحم واللبن والاليه لا
ان ينوى ذلك لانه شدد على نفسه ^{هـ} وفي الشا حلف لا ياكل ولا يشرب
شحم الخنزير ^{هـ} شحم الطير لانه يسمى لحما سميا ^{هـ} وعندنا حلف لا يمتدح قال الله
تعالى الاما حلت طهورها والاستثناء من الحلف ^{هـ} وذكر النجاشي لا يثبت بالانفاق
واسم اللحم لا يتناول الاليه ^{هـ} حلف لا ياكل ولا يشرب راسا حلف براس
البقر والغنم عند الحنفية ما لم يتوفر ذلك لان في يده كان يباع في قدها
هو على راس الغنم لان في يدها كان ساعه ^{هـ} كان اخلافا بعد ولا يمتدح على راس
الحروب لعدم اعرف الرواية عن الحنفية ولا على راس الطير لان ان يذبحها

في الشاقه وفي المظلم قبل بحث بادل راس البقر بالانفاق وقيل ان كان في الغنم
نكدا وان كان في الغنم حدث خلاصها ورأس الحزن كراس الغنم وفي النوادر
شاذ ان لا ياكل الحمر شاة فاكل الحمر غنما كان الكاف مديا لا بحث وان
كان قويا بحث لان اجل القود لا يزول قال ابو الليث رحمه الله
لرساق بلح واما رساق سمع قديا ونحوها فانهم يقولون سمعها قال
الشيخ في الجامع بحث لان الشاة اسم جنس والفتوى على ان لا بحث كما قاله
قويا او صليا انتهى فمعيون سمعها عادة ه وفي الاسكاف لا ياكل الحمر فاكل الحمر
جاموس او عالا العكس لم بحث وقال الزهري بحث في الاول ولا بحث عكسه
ه وقال ابو الليث رحمه الله وقد قال اصحابنا في الجامع لا بحث كما قال
الاسكاف وبه نأخذ ه وفي شمع المقاص اسم الفاء يقع على العنز والقباش
ان لا يقع لان له اسم خاص وسمي بهذا العنز شاة ه وفي اليرادات بحث قال
اذا رهن شاة فوئلت جريا فاجدر يحكم في ولد العنز ه وفي الجامع وفي غير الاحل
التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما
وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه
بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس
البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر
والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى
والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح
للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى
والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون
ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل
وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف
الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا
فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل
الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

في الجامع بحث لان الشاة اسم جنس والفتوى على ان لا بحث كما قاله قويا او صليا انتهى فمعيون سمعها عادة ه وفي الاسكاف لا ياكل الحمر فاكل الحمر جاموس او عالا العكس لم بحث وقال الزهري بحث في الاول ولا بحث عكسه ه وقال ابو الليث رحمه الله وقد قال اصحابنا في الجامع لا بحث كما قال الاسكاف وبه نأخذ ه وفي شمع المقاص اسم الفاء يقع على العنز والقباش ان لا يقع لان له اسم خاص وسمي بهذا العنز شاة ه وفي اليرادات بحث قال اذا رهن شاة فوئلت جريا فاجدر يحكم في ولد العنز ه وفي الجامع وفي غير الاحل التي

التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

التيه للاني والاكثي للذكر والشاة لعمالها احسن وكذا البقر والغنم لهما وكذا البقر وعاسر له ما حلف ان يملك عشرين بقرة فله عشرين ذكورا وانثاه بحث وكذا لو وكل بشاة بقرة فاشتري ثورا لزم الامر والكموس ليس من جنس البقر من لا ياكل العلف والنعس للنعس للذكر فالانثى والذبول للجمي الذكر والانثى والجل للجنس والريكة للانثى والجمان للجنس والحماره والانان للانثى والبقلا البقلة للذكر والانثى وكذا الالبه والجامه والريك المذكور الراجح للانثى والجامع لها والابل والابل والبعير والحزور واسما جنس والناثه للانثى والخنثى اسم نوع للبعير العجمي وهذا له اذا لم يكن له منيه فان كان فمعيون ه وفي جمع النسل الدعوى اذا كانت في ناقة فبحث في الحضر والحمل او في جمل وناقه وكب الجمل لانهم دعوا لما فيه من تخميل الوصف وهذا خلاف الراجح اذا حلف لا ياكل الحمر جمل فاكل الحمر ناقة بحث ه حلف لا ياكل هذا فاكل حمر بحث لان فيه اذبول فوئلت منيه على ما بحث منه ولو اكل الذبول لا بحث وهو الصحيح كحلف لا ياكل هذه الناقة بحث بادل ثمرها لا ياكل ثمرها

كذا معنا ه حلف لا ياكل هذه الحنطة فاكل ما يتجد منها لم بحث عبد أبي بن حمزة
عنه ما وكل ثوبا ومطبوخا فاقصرت ثمنه عليها ح حلف لا ياكل هذا الذي قال
الخدمه او لا ياكل من هذه البقرة او الشاة شيئا او يرقل شيئا فاكل من ثمنها
او زبدها او سمنها او لا ياكل من هذه البيضة فاكل من زرعها لا بحث ه وفي الشاق
كذلك معنا ولا يحسب بها ويتجد منها لان الحنطة في حال ذكر الاول او ادبها
المتجد منها ويقع على الحنط ايضا لانها مستعمله فقولنا لا يضع قدمه في اذن لانت
بحث ما رفقوا حافيا وراحيا ذاهنا ولو اكل موسوقها لم بحث خلاف جمهور
حنيمه مرق على اصله زجيد او ما وابو يوسف فرق بين الموسوق والحبر وما اكلوا لطلب
الحنطه وبرادها لم يردون لسوق ه وفي المنظر لا ياكل من هذه الشاة والمعر
او المبل بحث باكل لهما ه وفي السارق عرسه لا ياكل من هذه البقرة هو
على الذين دون اللز والزيد ه حلف لا ياكل من هذا الغنم بحث بادل طبعها
ه وفي ارباء الحواي لا ياكل من هذه الثور فقطع منها غصنا وصل يا غري فاشترى
فاكل من ثمره ذلك الغصن لا بحث ولو قطع غصن ثمره اخرى فوصل منه الثمر
فاشترى هذا الغصن فاكل من ثمره لم بحث ه وفي الجامع لا ياكل من هذه الثور
من هذا الكر فاكل من ثمرها او يذبحها لم بحث لان ثمنه يقع على ما خرج منه
لا على ما يتجد من الثمار ولو اكل من ثمرها لم يرد هذا ولا يسأل لا بحث لا ياكل
خرج بعده اصفه بخلاف اوصيه الزبيب وبنه لا ياكل من هذا الغنم فاكل من ثمره
او عصيله ه وفي شريح لا ياكل من هذا اللحم ان لم يسلو المرقه لم بحث باكلها ولو اكل
اللحم ثانيا لم بحث ه وفي الايضاح عن جمهوره داهي حلف لا ياكلها فاشترى
بها ثوبا او قوسا او اشترى بادل ثوبا ما اكله لم بحث ه ولو اشترى بها غرضا
بواشترى بالعرض لم بحث ه وفي يوسف لو ابدلها بغيرها واشترى بادل
لم بحث ولو خلف على طعام فابله به لم بحث ه حلف لا ياكل من براءت
ايه شيئا فاشترى بادل لم بحث ولو اشترى بالبراءت شيئا واشترى
بالشيء بادل لم بحث ه حلف لا ياكل فأكفه لا بحث بالمقتول والخيار والحنطه لا ياكل
الذبول لا بحث بالمقتول والمقتول بالخمر والميت والخنز والقسم والجوز والاوز

ولما كان لا ياكل من ثمنها لم بحث عبد أبي بن حمزة عنه ما وكل ثوبا ومطبوخا فاقصرت ثمنه عليها ح حلف لا ياكل هذا الذي قال الخدمه او لا ياكل من هذه البقرة او الشاة شيئا او يرقل شيئا فاكل من ثمنها او زبدها او سمنها او لا ياكل من هذه البيضة فاكل من زرعها لا بحث ه وفي الشاق كذلك معنا ولا يحسب بها ويتجد منها لان الحنطة في حال ذكر الاول او ادبها المتجد منها ويقع على الحنط ايضا لانها مستعمله فقولنا لا يضع قدمه في اذن لانت بحث ما رفقوا حافيا وراحيا ذاهنا ولو اكل موسوقها لم بحث خلاف جمهور حنيمه مرق على اصله زجيد او ما وابو يوسف فرق بين الموسوق والحبر وما اكلوا لطلب الحنطه وبرادها لم يردون لسوق ه وفي المنظر لا ياكل من هذه الشاة والمعر او المبل بحث باكل لهما ه وفي السارق عرسه لا ياكل من هذه البقرة هو على الذين دون اللز والزيد ه حلف لا ياكل من هذا الغنم بحث بادل طبعها ه وفي ارباء الحواي لا ياكل من هذه الثور فقطع منها غصنا وصل يا غري فاشترى فاكل من ثمره ذلك الغصن لا بحث ولو قطع غصن ثمره اخرى فوصل منه الثمر فاشترى هذا الغصن فاكل من ثمره لم بحث ه وفي الجامع لا ياكل من هذه الثور من هذا الكر فاكل من ثمرها او يذبحها لم بحث لان ثمنه يقع على ما خرج منه لا على ما يتجد من الثمار ولو اكل من ثمرها لم يرد هذا ولا يسأل لا بحث لا ياكل خرج بعده اصفه بخلاف اوصيه الزبيب وبنه لا ياكل من هذا الغنم فاكل من ثمره او عصيله ه وفي شريح لا ياكل من هذا اللحم ان لم يسلو المرقه لم بحث باكلها ولو اكل اللحم ثانيا لم بحث ه وفي الايضاح عن جمهوره داهي حلف لا ياكلها فاشترى بها ثوبا او قوسا او اشترى بادل ثوبا ما اكله لم بحث ه ولو اشترى بها غرضا بواشترى بالعرض لم بحث ه وفي يوسف لو ابدلها بغيرها واشترى بادل لم بحث ولو خلف على طعام فابله به لم بحث ه حلف لا ياكل من براءت اي ه شيئا فاشترى بادل لم بحث ولو اشترى بالبراءت شيئا واشترى بالشيء بادل لم بحث ه حلف لا ياكل فأكفه لا بحث بالمقتول والخيار والحنطه لا ياكل الذبول لا بحث بالمقتول والمقتول بالخمر والميت والخنز والقسم والجوز والاوز

ان اكل جميع الخلو طحت وان اكل بعضها لم يحط **و** في الايضاح ان ايراد شارب
بعضها يعني بعض حلف لا يشترى حوتا ولا لبنا فاشترى شاة على طهر صوف
وفي بعضها لبن ولا يشترى اجزا اوجسا فاشترى دارا كجارية بل لا يشترى
شرا ولا لبنا فاشترى ارضا فيها حقل وغيره قبل ولا يشترى حيا فاشترى شاة
او لا يشترى زينا فاشترى دينارا او لا يشترى قميصا فاشترى بؤري قميص او لا يشترى
شعر فاشترى سحنا من شعر او لا يشترى حيا فاشترى شاة حاملة او لا يشترى قبا
او دارا **و** ولا يشترى فاشترى داهرا او دناير فيها صاعا ذهب او فضة او لا يشترى حديد
فاشترى درعا او سيفه او سيفا او سكبنا او قفلا او ابرا او سلاسل كلاب
الاشيا لا يبيع ابيع الخلو فاشترى عليه فاشترى به يكون كذلك وعلى هذا جميع ما يدخل
في البيع ثقا **و** ولو حلف لا يبيع من ذلك حث في كله الا في القطن والكن فاشترى
لوس المعوك منه لم يحث **و** في احوال من عمن محمد لا يبيع صوفنا من كامن
صوف لم يحث لانه لا يعود صوفنا اذا اقتصر كلاف الخلف اشترى فصح مما هو في غير
الرواية لا يشترى ابيه فاشترى شاة مدبوحة لها ابيه او لا يشترى فضة
فاشترى سيفا فاشترى فضة حث وكذا في المنطحة ولو اشترى سيفا ففقدنا الحث
ولو حلف لا يشترى ياقوته فاشترى حاتم فضة في حصر ياقوته هل عرف ياقوته
و في رواية بشر بن عتاب لا يشترى حديد او لانيه له فاشترى فضة في حث
وكذا السكين والمقصر والدرع والبيضة والعتد والانه من الحديد والسهود
والخيل واللقية منه **و** في الاحسان لا يشترى قرا فاشترى ثوب فزحث ولو حلف
لا يبيع قرا فزحث ثوب قرا لا يحث **و** ولو حلف لا يبيع خوصا فزحث زنبلا
حليم حث **و** ولو حلف لا يشترى حوتا فاشترى كاهن لم يحث ولو حلف لا
يشترى راسا او سكا فاشترى شاة مدبوحة حث وكذا لا يشترى باعراج
فاشترى دارا لها باب ساج او لا يشترى جدر بيت فاشترى بيتا جدره
او لا يشترى حايضا فاشترى دارا او لا يشترى الحطب فاشترى ارضا فيها شجر
حث **و** في الشافي لا ياكل سنا فاكل سونا ملتوبا من فان كان يستعمل فيه لحمه
ويرى مكانه حث لانه اكله مع غيره وكذا اكل شاة فاكله فيه من فان كان لا يوجد

الذي لا يشترى حيا
الذي لا يشترى حيا

لحمه ولا يرى مكانه لا يحث **و** هديك ان احدثها بك الحث **و** في الغنم
ان كان من ميتينا حث لو عسر الحث والا فلا وان وجد حث **و** في الخنزير
لا يذوق لبنا فحث في ساقه فاحث **و** ابو يوسف اذ يذوق
اللبن وطعمه حث والا فلا يعطى في العلبه طهورا اللون واللحم وقك
مجد اذا كان اللبن مظلوا لا يحث وطعمه يقتنى غلبه الاجزاء يربا لم يحث
انما يجعل خلط الجنس استعمالا اذا كان الحنق والذوق والصنع واحدا فاما اذا
اختلف النوع كلبن الطمان ولبن العنز واختلف الصنع كاللبن العذب والماء
المالح فانه يجعل استعمالا ويعتبر فيها غلبه كما في الحنقين **و** في الخنازير
عن ابو يوسف اذا كان لحمها واحدا ولونها واحدا فان كانا لقليل لم يظن
لا حث طهيته يحيط العلوي انه ليس بغالب حث وان كان الذي لم يعرف عليه
كثيرا غابا لا يشترى ذلك منه لم يحث ان ذاقه وان سوي او اشكله
اسماء اخرها ما اتفق ولا يحث تيسا لربا يكون حثا بالشك فاحث في الخلو فحث
قال ابو يوسف هو كالحنق ويعتبر فيه الغالب وقال مجاهد حث وان
كان مظلوا لان الشئ لا يبيع من مثله كالحنق لا يحث لو كان حثه على
خلاف صفته لا يحث بان حلف لا يشترى هذا الماء لئلا يبيع عليه
ما لم يخلط بالمقود **و** في جميع رواه ان حلف على ما بيع واختلف ما يبيع
ان كان يوجد لحم الخلو وبكر لونه حث عند ابو يوسف وعند مجاهد يعتبر
الغلبه بالاجزاء **و** في الاختلاف فيما يبيع بالجم اما فيما لا يبيع كاللبن
وكان الحلف عليه حث بالاتفاق لان لونه يكون منفصلا **و** في الخنازير
لا يشترى هذا الماء وهو يرب فضة في لبن او حوض فحث لا يحث قال
محمد له خلط بجمعه وكذا لا يشترى من ماء المظير حث فيما يبيع في جمعه
و حلف لا يشترى لبن هذا الشان فحث بل من غير تمييز الغلبه لا يعرف ان
الموصف غيب معتبر في الحث **و** حلف لا ياكل هذا اللحم فحث
بسا او البير فسا وريفا او الرب فسا ورسا او العنب فسا وريفا او غير
او اللبن شيرا او اوزبا او سنا او اقل او صفا فاكله لم يحث لئلا

الاسم ومثله لا يكلف هذا الثابت بلغ أو شاخ أو لا يباع هذه المعينة
فبلغت أو لا ياكل لحم هذا الحمل فصار كشافا كله حث لأنه تغير صفته لا بشي
في الايضاح وفي الحماري لا يفتى بالكل الحمار الكبر وفي الاستطال لا ياكل
الحرجة فاعلم ما بيع من ماصا ويبيضا لا يروية لها قيل يح وقيل لا ودنا
لا ياكل هذا الحمل فصار كشافا ثلثت وسيله الحمل في الحيل التي تحث والظاهر
ان صاحب الحماري والاستطال لم يحفظا ه وفي الموادات او حتى ما في تحيل من
الحماري في الميت حيما يبرأ او رطباً او غسلاً او اوصى بغير فصار رطباً
او غسلاً او لم يمت به طلت وصيته لتبدل العين حكا بتدال الاسم وليس كالمو
اوصى بحمل فصار كشافا او بعد صغير وكبر حيث لا يتبدل لأنه تغير صفته
لا اسم ه ولو اوصى برطب فصار غسلاً لم يمت به فلتباس التبدل في الاستطال
لا يباع حتى حي لم يمت به في احداهما الاخر متفاضلا وليس كالميت
لان الرغبات في الاكل متفاوتة فاعتبرا البعض ه ولو اوصى بغن فصار
زبيبا بطلت وصيته لانها غير ان ولهذا الوغضب غنبا لجعله غنبا
اصطحق المالك ه ولو غنص رطباً وصار غسلاً لم يقطع وله التحريم للتعين
ه وفي المعاريق صار العصب يخلو لغن زبيبا له التحريم ه وفي الزيارات
اوصى بقول وقيل فان فقد الحث قبل موته او اوصى بغير فحقت تحت
دجاجة صحيح منها فخر بطلت وصيته ه كذلك لو اوصى بخطبة ارضه
فما صارتا لها لسا فثبتت قبل موته بطلت وصيته ه فراكله اذا تفرق العين
قبل موت الموصي قال تغير بعد موته قبل موت الموصي فلو موته
جائزه لم يزل محمداً شبهة الوصية بالوكالة في البيع في هذه الفصول
كلها مما بطلت فيه او كما لم يطلت فيه الوصية وما صح
فيه الوكالة صح الوصية ه وفي التفريق اذا زال الاسم والمالك
او حدث ما يقطع حق المعصوب منه او اوصى بطلت الوصية ه
وفي الاجناس عن ابى يوسف ان يرث ابن حليب فحق يرثه لانه لم يمت
على الامن ولو كان ه فابيعا جائز وهذا لو امر بشرا سلك بيعه

طريا فانما تجد المالك ما يرثه لم يمت على الامن ويجوز ه وفي البيع وكذا
لو امر بشرا سلك بيعه لم يمت لانه لم يمت على الامن ه وفي البيع وكذا
الزيارات امرة ببيع وميف صار عجزوه او رجل ماصا وكشافا او جمل
عن ابيهما لم يمت ه وفي الماشرا ه ولو اوصى بغير بشره الحمار
للبايع فصار بشرا او رطباً في مدة الحمار لا يتبدل ه وفي النوار لا يتبدل
وان لم يمت في البيع خيار او التغير قبل القبض فابيع ما قبل والمتغير
بأختيار وكذا لو كان المشتري يصفه فخرج فوجها قبل القبض ولو
حقت الخطئه وقداش تراها مجازة فلا خيار بخلاف الرطب يصير
تسراً ولو كان المشتري قسماً فلا يفيقه حتى صار جابلاً لا يبيع
في موب الحنيقة خلا لا لا يوسف ه وفي الماشرا اشتري فله
فكدت قبل القبض فالتقيا ان لا يتنقص البيع لان بيعها فيه وفي الاجناس
يتنقص لانه هلاك المبيع قبل القبض ه كذلك الرطب بالفلوس يفتك
قبل بقدها استحقاقاً لغوات الفرو ولو غلت قيمتها او رجعت لا يتنقص
بينما ولا تخير لان بيعها لم يتغير ويجب مثل النقد الذي اوجبه
العقد ه وفي التعويد الكساة لم يملك في الاستقراض تلك البلد وعقد
محمد لا يملك لانه لم يملكه لا يبيع ففقد ففقد الحيا ارفع العقد
وياخذ مثل النقد الذي اوجبه العقد وياخذ مثل قيمته ذهباً
او فضة ه وفي الخاتمة كساد المير لا يتنقص عندها وتبين الفرض ناد الخات
اخذ القيمة تغير القيمة عند الوصف وقت العقد وعند ه
وقت الكساة وكذا كساة وكذا الحكة كساد الدر اهرام الزاجه
في وجوهه ويجب ان يكون الانقطاع كالكساة لان الانقطاع
يجز عن رد المثل والكساة عن رد الزواج ه ولو استقرت فلتد
او عديدا او دراهم فكدت لم يكن عليه الاغلا عند ان حنيق
وقا عليه قيمتها لانه عند يوسف تغير القيمة ففقد القبض وعند محمد
يوم كدت ه ولو غلت او رجعت لم يكن عليه الاغلا ه وفي التنازل

١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

وهن فلو ساءت كسبت هلك بالدين **هـ** قال **هـ** الله لا سئل المأثور
 لا يطيرت في الهواء ولا جعل هذا الحرف **هـ** ما لا فوجت لانه عتد
 فيمنع على ما يتصور طريق الكرامة فانقصد وهو عاجز عاده فيمنع وان وقت
 اليمين لم يثبت ما لم يثبت الوقت **هـ** وقال **هـ** كسبت حلالا في الحلق والنسا
 انه لم يثبت البرأ الا لا كسبت بتركه حالا **هـ** ووقال **هـ** كسبت لاما فيه
 ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز فبعد كسبت حراما فقلت بالله اوقوت اليمين
 لم تتعقد وقال **هـ** ابو يوسف تتعقد وكسبت في الحلق حالا وفي الوقت
 بعد منى الوقت جافي الاقوال **هـ** ولما العقد لا يتعقد فيها لا يتصور
 حكمه وحكمه هذه اليمين شرب الممدوم وان كان هذا الكوز ما اعتدت
 لتصور الشرب فان اريق الماء اليمين مطلقه او اريق في الموقتة بعد منى
 الوقت حلت الياس عن الشرب وان اريق قبل الوقت في الوقت قبل
 اليمين حلالا في يوسف فيمنع فيمنع الوقت لان الاعتقاد يلزم ثم اخذ
 الوقت ووقت المزموم الماء ما يثبت صامرا لاعتقادنا كسبت الحلال
هـ حلف ليقطن فلانا وهو يعلم بوجهه تتعقد وكسبت عتيبه لانه فمدا زهاف
 ووجع كسبت فيه وذا **هـ** مشهور وان ابو يعلى يقول لم تتعقد لانه فمدا زهاف
 ووجع فيه وهو صحيح وقال **هـ** ابو يوسف تتعقد لقوله لا سئل المأثور
 وعلى الخلاف ليقطن فلانا حقه وهو يعلم بوجهه او ليقطع حقه عند انقضاء
 اليوم او وجع له او بولم يمتعه بوجع عدا وليا كان هذا الطعام اليوم
 فاكله غيره سقطت اليمين خلاف ابو يوسف **هـ** ولو حلف ليجل ثوبه هذا الرجل
 واشار الى ثوبه فاذا اولى بغيره او بالانرايت فلانا في انكسبه فراه
 فجنب الخياط لم تتعقد حلالا له **هـ** وفي جمع الناطق ان تردت من الماء
 بعد كسبت لم يثبت لان التوك لم يتصور في غير الموقوت عاده **هـ** وفي الحام
 قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز او الذي في هذا الاخر اليوم
 فارق احداهما ان لم يشرب البرأ الا لا حرام بالاجماع وان اريق في احدهما
 ما عتدا ليمين على الموجود وعند ابو يوسف عليهما الا الله اذا اشرب بتركه

١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢

لو كنت وقال غيره من مشايخنا كنت ه وفي العيون التي عليه وهو نام
بالسجد حتى ان كفت وقال الشهيد والحق ارمان لا كفت
فان انبيه فوجد حراقة الثوب افا القاما انبيه لا كفت والاكفت
ه وفي الجامع لا تجلس على هذا الفراش تجعل قوفته فراسا تجلس عليه
لو كنت لانه يودع جالس على الارض لا ترك لو بسط قبا على سريره
ديباجا على دريس او فراش على حصير او ساطع على ارض او فراشا على عتبة
عدا حاشا على الارض وعز الميوسف كفت جاسط عليه محبسا وجلس عليه
فليس المحبس وقاية للفراش ه كفت لا تجلس على هذا السرير وعلى هذا
البركان تجعل قوفته فراسا تجلس عليه كفت لا ت الفراش تنع له وذا لا
ينام على هذا السطح بسط قوفته فراشا فنام عليه ولو وضع على السرير
سريرا او شي كانا على دريس او سطحا على سطح تجلس عليه وانام لا كفت ه
كفت لا يدخله ارا يدخل محرابا كنت دارا لا كفت الميزان المطلقة تحتقن العاده
وفي العاده يراى به الدار التي ساقى فيها السقي كفت لا يدخل هذا البيت
حصرا محرابا يدخله او بيتا بنا اخر لو كفت لانا بيتا اسم للمحلى لليتوب
فيه ولا يحتمل الايتي حتى او دفع سقفة وبقى حيطانه فدخله كفت لا ت
البيتونه محقق ه ولو كفت لا يدخل بيتا يدخل الكعبة واستحبا اوسعها
او قبسة او حاما او غله باب لو كفت لانا الميزان المطلقة تحتقن العاده
وتنا لودخله لينا لولعق الباب سق خاها ولو دخل صفه كرم لا كفت
لانه ذات حواير ناته فلا يكون بيتا ه وفي الاجناس لا يدخل هذا المحراب
فيه من ارب يدخل الريادة لا كفت ولو كفت يستحي فلا يدخل وكذا في الدار
ه والشا في لا يدخل هذا السطح او فرغ من ذلك المكان وضرب في موضع
يدخل كفت لانا لسطح لا يختلف ه كفت لا يدخل بها وهو فيه لو كفت لا يلف
فيه لانا لدخول هو الانصاف من الحاج الى الدار داخل والخروج عكسه
وليرجى عتله لا يسكن فيه وهو يسكن فيه كفت ولذا القيام والنعوذ
والركوب والنزول واللبس لان هذه الاشياء لها دام تكلان لظلم حكم

لان
عنه
والميزان
وغيره
البحر

الابتداء ولو تخرج غافوا لم يكن لا كفت وقال ابو محمد لو جرد اللبس لا الساعه
القليله ولسان تلك الساعه مستفاه ولامه لان قصد كل ما في تحصيل اثر الا بالاشياء
ه كفت لا يخرج من المسجد فحمله انسان نكرها واخرجها لم كفت لانه لم يخرج بل اخرج ه
وهو لم يخل الميزان في شئ القافى عن السيد ابي جعفر فقاتل شيل شجاعا عن ابي جعفر
تخلو دوا لو كفت لا يدخله ارا يدخله فتمت به اخرج واقتله فيها لم كفت وكل الميزان
والاب غير من المشايخ لا يتخل وهو الصريح وفي الحواير لو ادخل كرمها مال احد
ابن شيل لا يتخل وقال جعفر لانه لا يتخل قال الشافعي وهذا فرق ولما كرمها
ان يدخل به دله فدخله كفت وفي سلمه الخروج لو حمله انسان بامرهم واخرجته
لانه ينسب اليه فان حمله بامرهم وهو يترك على الامتناع فلم يسمع ونفي نظيره في الجمع
انه لا كفت ودارا وعن ابي يوسف لانه لم يوجد منه شيء ينسب اليه ولو اخرج احد
رجليه قال الناصب ان كانا عتاده على الرجل الدار لا كفت وان كان على الرجل
الحاج كفت ه وقال القفال سطر الى المراسع فان كان مع الرجل الدار لا كفت
وان كان مع الحاج كفت ه وعن المصنف فانما على السكفة باب وبصر ومذبحه خارج
وبعضه داخل فان كانا عتاده على البعض الدار لا كفت وان كان على البعض الخارج
كفت وان كان عليهما رجوت ان لا كفت وقيل اذا اخرج رجلا من الحاج مبهطه
كفت واخرج المراسع لا كفت ه وفي النظم وذا في عين الدار لو في وجوهه ه وفي
جمع الناطق لا كفت وهو قاع لا كفت باخراج القديس ولو كان مستلقا وعلى
بطنا وما على جنبه فخرج الاكثر من جهه كفت لان القاع والقاع لا يمتد خارجا
الا بالقيام على القديس خارج الدار اما المستلق او المنطوق فيمن خارجا كرموا كفت
اعضائه ه وفي شئ القافى لا يدخله هذه الدار فخر من يدك الباب فلو توضع
فيها اختلفوا والاصح انه لا كفت لانه حصل فيها بالاختياره وذا لو كان رجلا
فانفلت الدار به لم يستطع اسكها فادخله ه وفي الجامع ان لم ادر اهلها تين
الدارين اليوم وان لم اضر بلسا لوم كفت باحدها وان كان المشروط
عليها لان شرط البصر وجودها ولم يوجد كفت سطر في هذا الى اليترا الى
الحب ه وفي الموازاة ان لم ادر اهل البلده ولم ادر اني فاما فغير كفت

في
الميزان
البحر

لعله لا كفت

ودخل ولم يصادفه في منزله ولم يلقه حتى اجمعوا ان كان غلبا بانه غايب عن منزله
وقت الكفاح والاذلاق **هـ** وكان علي قيس الحكماء يحث على
لان الجرا من علق بشرطين منفيين سعلوا الى شرط البت وشرط البران يدخل بلقي
فاما دخل بلقي لم يمت شرط البران فحدث في تامل عند التفتك ومن هذا المناس
ان لم تدهم ولم تقات الى جملتك الحرام فانت فالحق فهدبت لنا في يد فلان
او قال ان لم اكل من فلان ولا في اليوم بعدك حتى تاكل احدهما حتى
مضي اليوم بحث هو في الجاه ان كنت ضربه بعد السوطي لان دار فلان
وكان المني بعد ما دار فلان والآخر في عذر داره لم يخل
شرط الخبث الضرب بانه غير دار فلان ولم يوجده ولو قال
ان لم اكن ضربه بعد السوطي في دار فلان والمسلك لها بحث
مخلافه لانه لا شيء ولو قال لا اكل من هذا بل في بيت بحث بالعدل
من احدهما ولو قال ما اكلت منها لم بحث هو في المتفق الا يشرب
من لبن هاتين الشائتين فشرب من احدهما او لا يشرب من يامه الا يشرب
بشرط من يامه بحث **هـ** كل شيء حلال اذا خلط على الواحد منه حتى
في قليله وكثيره اذا جمع منه اثنين او اكثر **هـ** حلف لا يخرج الى مكان فتح لها
بهر ذهب الى الجاه لم بحث لان الخروج كان للتحازه ولو قال لامرأته
ان خرجت الا اذا نزلت في بيتي شرط الاذن في كل خرجي والحيلة في ذلك
ان يقول لها اريدت الخروج فوددت انك فان قال ذلك في نفسها
لم يعمل نفسه عند ان يوسف خلعت ثوبي ولو اذن لها خرجي فبرئها عن
ذلك المخرج يعمل نفسه بالاجماع **هـ** ولو اذن لها ولم تمتع ولم يمتع لم يكن
اذن لان الاذن هو الاصلاح ولم يوجد وصار كاذن لعبد بالتحازه واذن الاذن
ما لم يضمنه له هو مال ابو يوسف يكون اذنان كحكة غش الحاله بخلاف ان
العبد والخنثى حكمه في حق غيره وعن النبط لا اختلاف في الاذن وانما الاختلاف
فيمن يقول لا خنثى الا بامر لان الاذن يكون ذنبا بدون السماع اما الامر لا يكون
امرا بدون السماع **هـ** ولو قال ان خرجت الا برضي او بغير رضائي فاذن

الا

اذن

لها لم تمتع كان رضائي خلاف الاذن **هـ** ولو قال ان خرجت الا بغير رضائي فاذن
بها لم بحث لانها خرجت بعلمه وكذا لو اذن لها فخرجت بغير علمه **هـ** ولو قال ان
الا ان اذن لك اذني لداؤك لهما مرة مرفع المين لهما للذبح ولو لم
ان خرجت الا باني مقيدا للتحاك لان الاذن انما يصح لمن له المنع وذلك بالتحاك
وكذلك السلطان خلاف رجل لا يرفع اليه كل داعي يعرفه بتقيد بقيام ولا يشه
وكذا الوكيل ان لا يخرج من اكونه الا بانه او انما ياب حلف المدين لان لا يخرج
الا بانه او الكفيل ان يخرج من الكفول عنه الا بغير الا بانه **هـ** ولو حلف
بغير ان لا يخرج امرأته او بطلانها لا يتقيد بالتحاك لان المواد من النسيان لا يعرف
وكذا لو قال اني قلت امرأتى او جامعتهما او حلف على امرته ان لا يخرج او كلام
بلائي ففعلت بعد ابيح حث هذه التفريجات من اصول **هـ** حلف لا يخرج الى مكان
فخرج من ممره بغيرها حث الحال لان الاسم لهذا قال استحال ومن خرج من بيته
مخافا واراد به اذ مات قبيل الوصول **هـ** الثاني لا ياب في حث ما لم يصل
اليها لانه اسم للوصول لقوله تعالى فانما يفرعون فقولا او المراد به الوصول
هـ الثالث لا يثبت الي مكانه قال نصيره هو كالتيان لقوله تعالى فانما يفرعون
واراد به الاسان وقال ابن زيته هو كالمخرج لقوله تعالى لم يدر به علم الاخر
اي يزيله هو كالاختلاف اذا لم يكن له شيء فان نوى كان على ما نوى **هـ** وفي
المتفق عن ابن يوسف ومحمد الذهب كالمخرج **هـ** وفي سراج القاضي ليعلمه
كالمخرج ويقال لمخرج من بخار اقامه اسرته وذهب الى اسرته **هـ**
الاجناس عن محمد خلف على الذهب من كونه وذهب منه مسيره يوم او
يومين لا بحث حتى سائر بليله ايام **هـ** وفي ما رواه لقضلي حلف في داره لا يخرج
الى بعدد محج لم يرجع لا بحث ما لم يحاذر عمران من صره على هذه البيه ولو
قال لامرأته ان خرجت الى المنزل والمديك او ذهبت اليه فهو على
المخرج عن نفسه **هـ** ولو قال ان انتي فهو على الوصول فصدت المخرج اليه
اولا **هـ** قامت امرأته لمخرج فقال ان خرجت فانت فالحق فتعدت لمخرج
بعد ساعة لم بحث وكذا اذا اراد ضرب عبده فقال له انك ان صرتي فغيرك

الاجناس

اوبنوه ولا يحثه ٥ وفي المعارق كان يتلقاها بنفسه سنة لو حث ٥ وفي جميع دول
 لولوح الحث والامعة وكان يطلب مسكن اخذ يوما اوا كثره للاحث لاحت اذا لم
 ينفذ في الطلب ٥ وفي الشافي اخذ في المنحل لم ينقل كالسوم شيئا ان نقل كما
 ينقل الناس لاحت والاحت ٥ وفي جميع رهايا وغيره او ينقل الى المحل او الى
 السكة اختلافوا فيه والاحث انه لاحت لانه نازك للسكن حقيقة وعرفنا ٥ وفي
 النواز عن ضمير ابن سلة لو كان فيها باجاعة او كانت الدار لة فنقل عنه
 الى السكة حسب ما لم يسن ٥ واذا غيره ٥ قال ابو الليث رحمه الله هذا
 اذا لم يرسل الدار الى غيره اما اذا اجرها من غيره او كانت في يد عايد او
 باجاء رسلها او صاحبها لاحت وان لم يجد دارا اخر فنه وضع آخرها للناظر
 قال ٥ وهذا اذا كان الحالف دحرما واما اذا كان في عيا غيره
 او كان ابنا كبريا لم يكن مع امه او كانت امراته فلف لم يحج بنفسه ونزل لغاشه
 فيها لم يحث لان السكن لا تلعب اليه ولو هو ٥ وهذا كلما دخلت اهل البيت
 وان كانت بالمقاسية اذا خرج على قصد ان لا يوجد لاحت في الاحوال
 كلها لان الحث لا يحد هذا ساكنا ٥ وفي الشافي لم يكن هذه المبله وانتقل
 بنفسه ونزل المبله ويتناغم لم يحث لانه لا يسر كرهه المبله بعد ما حج
 بنفسه عرفنا ٥ ولو حلف لاسن هذه القرية قيل هي كالدار وقيل كالبله
 قلت وبطل القدر ك ابلغ منزله المبله ٥ وفي شعره والحلف في هذا كالدار
 ٥ وفي الهابة الخروج من الدار ان يحج بيده واهله واتباعه كافي لم يحث
 ٥ وفي المعارق من غا السك كذال ومن المبله والقرية ان يحج بيده
 حاشا لان الخروج من الدار سبب دراهم وكما يكف نفسه بجرمه لاهله
 فاما في البلد فالحاجه كنه ٥ وفي المتنوع عن ابي يوسف في الحلف على المسكنه
 اذا استوفى ما تم عاد ونزل بيده لم يحث ٥ وعبد محمد امراته لحاق انساكتها
 في هذا المنزل فادعها متاعه وابعها او رهنها او خرج بماد اليها فقد
 ساكتا معه لا يحد هذا الدار ما كان فلا يفالح فلا ياهله ثم
 عاد اليها ونزلها الحالف حث ٥ وفي النواز عن ابي يوسف لا يحد اذا كانت

3

في هذه الدار فهو على ما كان سائدا فيها ولا تستقيم الا بالنقل على
بها لكي **ه** وفي القويد **ا** الزر سدي به باسم ذهب باهله وسناعه وكل شيء
عاده وباشد بحث لان كل فعل اذا لم يكن له امتداد يوقت بوقت يقع على العدم
ه وقيل ان رجلا مات باه في هذه القرية فخرج في المال بشفه او مع رجله
بحيث لا ينسب اليها **ه** بحثي بالبحث بالعود وعن البقال لو خرج بنفسه دون
رجله ببنوا بحث بالعود **ه** وفي المتنقا لا ينسب فانما سافر الحالف ولكن
المجوف مع اهل الحافة اوسافر المجوف فسكن الحافة مع امرائه قال **ه** في شفه
هو حاشا وقال ابو يوسف لا **ه** وفي ثنائي في المسكرة الحاشا طما بالضر
والاهل والمناخ **ه** وفي شرح بلران يجمعها ماوى واحد متاع وتقول واهل ان
كان لاهل **ه** حلف لا يرب دابة فلان فرك دابة عتبعه بحث عند عيسى
دابة عتبه والاهل عليه دين مستغرق والا لان الدين لا يمنع ملك المولى ان يكتب
عليه لكن ملكه العبد مضاف الى العبد عتقا فلا يضاف الى المولى حاله الاطلاق
وايو حنيه يشترط ايته له ما يقول **ه** في المستغرق بالدين
لا بحث وان نواة لان المولى لا يملك كسبه **ه** ولوركب دابة مكانه لوركب
بالاتفاق لان المولى لا يملك كسبه **ه** وفي لعل ان دخلت دار
عمر ونعبدى حتران دخلت دار زيد فماتى بالحق فدخل دار زيد وهي
باجارة في زيد وعمر وعق وطلعت اذا لم يكن له دابة اما اذا نوى الاضافه
بحال الملب او حلى السكى فهو على ما نوى **ه** وعن اصغار لا يدخل ارفلان
ولفلان دار يسكنها ودار غله فدخل دارا لثلة لا بحث الا ان يركب
الدليل على دارا لثله وعن يدها وعن الفضل لا يدخل ارفلان ولثلات
دار يسكنها غير بحث **ه** وفي الايضاح عن محمد روايتان وهذا لا يدخل
لثته **ه** وفي المظ لا يدخل ارفلان ولثلات دار يسكنها غيره باجازه فدخل
فيها لا روايه لها في الاصول **ه** في هشام عن محمد انه بحث وقيل ان كان فلان
دارا اخرى فضاف اليه ويسكن فيها لم يركب وان لم يركب بحث وهذا في المكاوت ودا
لاجله دار فلان وحياته **ه** وعن المسكاف لا يدخل ارفلان وضار داله

ودخل فيها عمر

لا نكله فث يصلح اليها في شهرين المشهور الذي يلي الميم ^{صوم} ويسلم ان تركا الصوم شهرا
 يتعين الشهر الذي يليه وتوالت شهرين لا يتعين لانهما الاول للامنية فاقترن ترك
 صوم الشهر كان ذكرا لشهر لا خارج ما زاد عن الميم في الثاني اضا الصوم الى
 الشهر فصار لشهرين فندبر الصوم في حلف بالثوار لا يفي لانها يوم كماله في حلف
 اشاعت من الغد لان يوم لا يركب الا به وفعل بغير اللبلة نفي لقواد لا يدخلان في
 اليوم لا يتناولون اللبلة كافي لغرام اعتكاف يوم والعصر انها تخرج لان الظل يتناولون
 العز كان ذكرا اليوم لا خارج ما ورا اليوم عن الميم ولو حلف ليلا لم يطل حتى تنال
 من الغد ما قالنا وقيل له ان يطل قبل طلوع الفجر وان ذكر يومين فاقترن ذلك
 فعاد لمركب حتى تحل تلك اشاعت من اليوم الثالث وان قال ذلك ليلتي حتى تحل
 الساعة من الليله الما لثمة القربات في جامع وفي النهاية قال بعض النحاة لا
 اكمل اليوم فاليم على في اليوم وكذا لليل على كماله حل على زمان معين متعلق
 بزمانه ولو قال لا اكل اليوم ولا اعدا ليم على بغيره اليوم وعلى غير لا تدخل
 اللبلة بينهما ولو قال اليوم وفرا دخلت وعز في يوسف لا حلف لا يتصل
 وفرا فيها واتى بالاداء لم يحل لانه يمشي صلبا ولو نذر انك في فريه لصلته حتى لا يكره
 نذر سلام اسم بالذكو وهذا في عزمه وعندنا لا يحل لانه لا يمشي صلبا وكذا الوط
 لا يكره ولا نفي حلف الحلو في عليه فيخاطبها الفاعل في القراء اوسع فيح لا يفت
 وفي شح لو نذر ان من عيده ان كان يبيت بسمع صوته حلف فالاداء وانما داه وهو نام
 ثم انبسط حث والاداء هو اختيار المحقق وفي رواية حث كالاص وانما داه
 بابه فدا السطر لم يحث ولو قال من انت اختلف وان لم يطل جماعه وكان في شهر
 حث وانما داه به فلا ينسب لم يحثوا ليعبر وروى حث باللبلة الما به ولو
 اهدى فبالا يفسر بعد ما لو الا حث خلاف في حث ولو صلف لا يكره فاذ شعرا حث
 باي لسان كان حلف لا يكره لانها لان يقدم فلان اوحى يقدم او لان يكره
 اوحى ياذن فاجل عفته الغايه قدومه واذن لا يكره في الغايه والحال ايضا
 اذا دخل على ما يوقف والميم ما سوت قاله نكله قبل الاذات والقعود حث لان
 الميم ثمة وانكلم بعدها لان الميم منه ما ماتت لان سقطت الميم لانه

نزل

زال المكان القديم والاذن عندنا في يوسف لا يسهل ولا يكون وهذا خلاف
 قوله انت لما قال ان يقدم فلان حث لا يتناول ما لم يمت فلان لان اصل الا ان الغايه
 قال الله تعالى لان تقطع قلوبهم وقد يكون للشرط قال تعالى لان يحضوا فان
 دخل فيما يوقف كان غايه حلا على الاصل وان دخل فيما لا يوقف كان الحلال جعل
 شرطا لان في الشرط معنى الغايه على معنى ان الميم ينشئ بوجود واحد منها على حلف
 على فعل وجعل له بطلا اخر غايه فان كان الفعل من واحد وقعت يمينته عليها
 وبوجودها شرط البر وان كان احدهما فعل انسان والاخر فعل غيره ما كان
 الاول مثابته الى الثاني صار الثاني غايه ويشترط وجودها وان كان لا يمتد
 على الاول والله امرنا لما قل ان لو اخبرنا لانا ما فعلت حتى يضرب بها فاحذر
فلم يضربها وقعت يمينته على الجبر دون الضرب لان الاخبار منه والضرر غيره
 والاخبار ما لا يمتد وكان لها انك حتى تعديني وقعت يمينته على الايمان لا القوة
 فعل الغدوا الايمان لا يمتد وكان ان لم اضربك حتى تقع وقع على ضربه ولو
 قال ان لم اضربك حتى يدخل الليل او حتى تقتل يدى او حتى تصبح او حتى تشفع فلا يكره
 يمينته على الارض لان الاول ما عند نيجول الثاني غايه له وهذا الوجه لفضل يلزم
 غرضه حتى يفتي ولو قال ان لم ارك اليوم حتى اتعدى عنك او حتى اصبر كرف
 على الارض لان كلا التعديل من واحد وهذا لو كان المعلن من غيره كوله ان
 لم انا في غد اوحى تعديني ولو قال ان لم انا حث حتى اتعدى عنك فانا هو لم يفتد
 ثم تعدى عنه في يوم اخر لان شرطه فعلا ينبغي بوقف وعز الى يوسف لم
 اضربك حتى توب وقطعوا القول وان لم اضربك حتى يموت وقطعوا الما لغرض الضرب
 المبررات في الشافعي وفي اللالي وكذا ليعبر بغيره بالمسايط حتى يموت وفي
 الغايه ليعبر امراته حتى لغشى عليها او حتى توب فعل القليل لان هذا المعنى حث
 عز الضرب غالبا وقد جعله غايه وليس كذلك الموت والقتل وفي الايضاح مع حث
 ليعبر بها حتى يقتلها او يرحمته فعل اشدا لضرب وعن ابى يوسف ان لم اضربك
 اتركه لاجل لا يمتد فعل الضرب الموجه وفي اللالي حتى توب او تنقض او يضره
فرا بالمسك يموت اوليذين ولذا في الارض حتى يشق تصغير فعل المنهين وفي النهاية

الاصح

الاصح

ليقتل فلما التفت رجع فعلى شديدا القتل اولي بصيرته الف ففعل الكثرة ولذا وحلف
 ان لم يكن لي فلما التفت مرة وكذا ان لم يزل فلما هـ خلق اسرته الف تروى على القليل
 لان حكم اللات حكم الحلف هـ وفي الموازل ان لم يزل بكل ينجح في الدنيا ففعل ثلثه
 انواع من التبع لانه اقل الجمع ان لم يكن جامع الف تروى على الكثرة لانه يرايه
 الكثرة حاشي قوله تعالى ان تستغفر لغير سبع مرة واراد به الكثرة هـ حلف لا يكره
 بعد فلان ولا يلبس ثوبه ولا ياكل طعامه ولا يدخل داره يشترط الحن في تمام
 الملك وقت الفعل حتى لو فعل الحالف له لم يحنث لانه لم يوجد الفعل بعد حصوله فلان
 ولو استمر فلان الملك لم يزل الحالف حنثا والرواية عن ابو يوسف في الدار لانه
 لا يحنث غا لباقا كان مشافرا اليه في هذا كاله فباع فلان ملكه لم يحنث الحالف
 لم يحنث وقال لم يحنث لانه اضاف واشار والاشارة ابلغ في التعريف
 فكانت هي المقترية وهي ثمانية ولهما المراد من الاشارة التعريف ومن الاضافة هجران
 المولى فاختلفا المراد فاعتبد هـ وفي الهاء عن محمد لا يدخل الدار يحنث
 مثل دار عمر ودار بن وغيرهما من الدوا المشهورة باريا بها فباعها ما كرها لم يحنث
 حنث لان الاضافة لاجل النية لا لاجل الملك ونحو العمود وكذا لا ياكل طعام
 فلان ولا يبيع الطعام فاشتد منه فاكل ولا يلبس ثيابه هـ وفي اللام
 لا يدخل ارا اشتراها فلان فاشتد منه فاشترى منه الحالف لم يحنث
 حنث لان المشرا الاول يتبع الثاني ولو وهبه من الحالف لم يحنث هـ وفي
 النواز لا يدخل ارا سرته فباعت دارها واستاجرها الحالف من المشرك وكذا
 ان كان كراهة الجول للمراه لا يحنث وان كان الدار يحنث هـ ولو حلف لا يدخل
 دار فلان فانت فلان فدخلها لم يكن عليه دين مستغرق لا يحنث لانه لم يدخل دار
 فلان وان كان قال ابن له يحنث وقال ابو الليث لا هـ وفي اللام لا يحنث
 حتى وان مضى منه لم يحنث اول ما سقوه في ايام النية وقت الحنث
 هـ وفي المتشاك لا ياكل من مال فلان فغصب منه حنطة فطحنها ونجها واكلها
 اذ قويتا فخره واكل حنث وفيه ايضا خلافة ولو قال من طعام فلان فغصبته
 منه واسله كما لا يحنث هـ وفي العمول لا ياكل حراما فغصب برفا فحنثه واكله

باع فلان لملكه
 فباعه
 فباعه
 فباعه

ان اعطاه مثله قبل ان ياكل يحنث وان اكله قبل ان يعطيه مثله يحنث وان اكله
 ففعل يوسف روايتان هـ وفي الايضاح احكام ما كان حراما لعينه لا لغيره
 التعويل لا يترك حراما موعلا الزنا دون غيره هـ حلف لا يجزى وجهه فلا يحنث
 صديقه هذا ذات الزوجه والامانة يكره حنث لان الاضافة هنا للتعريف
 في اعيانها لا لاشارة وان لم يكن مشافرا اليه يحنث فلو كره لم يحنث لانه لم يكن
 زوجه فلان ولا صديقه وعند محمد يحنث لان الاضافة هنا للتعريف فصار كالشار
 اليه ولو استخدت زوجه او صديقاً ثم كره في شيء عتاب قالوا على راس قولهما
 خلاف محمد هـ وفي الموازل عن اسيد لا يتزوج من هذه الدار وليس لها اهل يحنث
 يوم تزوج منها ولا يتزوج من بنات فلان وليس فلان بنت لم يحنث فلو تزوجها
 لم يحنث لان الداعي اليه من محالها والبنات مشروط وجودها وقت الحنث قال
 المنهيد هذا يوافق قول محمد وعن اسيد لا يتزوج من اهل الكوفة فزوجه منها امرأة
 لم يحنث وارث يوم الحلف حنث قال الشهيد هذا على قولهما ظاهر واسم على قول
 محمد فلان اهل الكوفة لا يحنثون فلان يحنث لانه بن علي يعني اهل الحلف لا يحنث
 الكوفة فيشترط ايام الاهل وقت الحنث هـ وفي الكتاب عن اسيد لا يتزوج بنت فلان
 وليس له بنت فولدت له فزوجه لا يحنث اجماعا لان قوله بنت فلا يقتضي
 موجودة في الحال ولو قال بنتا له او بنتا من ناته او امرأة من اهل هذه الدار
 وليس له بنت ولا دارا هـ لا يحنث اذا وجد عند الحنث حلف على المضا فصد
 وقال اسيد لا يحنث لانه حلف على ما خلق فلو نتج الاضافة هـ وفي
 التنازل لا يتزوج من نسأ بعد اد فزوج بها واسمها فابو حنيفة يمتثل للمواد ولا يحنث
 ابوها ممتن يحنث ولدت وابو يوسف يمتثل للنسأ فان كانت حرة حلت او لم يحنث
 حنث هـ وفي المساق ذكرا الحلف لا يحنث كوفي ومحمد يعنى ابو يوسف هـ وفي التقاريف
 عن ابو يوسف ان يروى بنت فلان او امته الله على الموجود والحادث قال
 الباقي وحمله على الحادث فاحس هـ وفي النواز عن ابو يوسف لا ياكل اجير فلان او
 استأذنه او ولاه هـ هذا على ما كان يوم تكلمه وفي الزبادات لا ياكل اخيه فلان او
 اولاده يتناولوا الموجودين وقت الحلف هـ وفي جميع الشهيد وقت على ولده او على

هل

ولد فلان في وقت هلال ينظر الى ولده وقت حدوث الفلة وبه اخذ مساجداً ورجل
الى يوسف في ولده يوم الوقت وفي النوازل عن العندوان في قول هلال قال
لان الموحدة لم وقت حدوث الفلة وصار حدوث الفلة منزلة موت الموي في
الوحيد فانه لو اوردى لولد فلان فانه ينظر الى لده وقت موت الموي وفي وقت
هلال وقتض على العندوان الا صغر من ولده يتبين العندوان المصير يوم الوقت وعلى
من ولده يتبين الفقد وقت حدوث الفلة وقد عاينوا بها الذين يكتلون البشارة ينظر
الى من يكتنوها وقت حدوث وفي وقت الفانح وقت على سالم جلول زيد فباعه
زيد والفلة لسا في يرويه من ذلك ما مؤثرت الحدوث فالفلة لده وفي الشرط
وقف على ولده اختصره الاول ثمان لم يكن لولد ولده لاد ولد الفلة للبطن
الثاني وحال الثاني من الثالث حال الاول مع الثاني فان لم يكن للثاني فوجد
المات والاربع اشترى واو كذا كم من اسفل منهم لو وقف اولده وولد له
اختصره البطن الاول والثاني ولده وقف على ولده ولده ولده ولده ولده
المات والثاني والاربع من قريب ومن بعدت سوا استخانا وفي جميع الشهود وكذا
لو وقف على ولده ولده ولده واو لادها ثم يتبع على البطون كلها استخانا لانه
دور الاولاد على العموم يتبع على البطون لها الاثر والاربع سوا وفي وقت
هلال عن جميع في قول اولاد البسات دوايان وفي شروط المحصاف عن جميع
يعطى في البيع به بغير عندها بها واما ليريد يدخل وعن الصغار يدخل وفي
الوانتات لا تكتل في ظاهر الادراج وفي وقت هلال وقف على اولاده يتبع
على البطون كلها غنيا في البطن الاول لانه كثر نسبه واكثر ابيه في الثاني
لان الانسان قد يدرك خمسة ولده فاما البطن الثاني والاربع الخامس فقل
ما يورث الرجل حتى تنظر في قدس ما وقف عليه من صلته لانها بها ليه ومهر في
النسب بها ليه سوا فاسود في الاستحقاق وفي النوازل وقف على اولاده
فان يعقبنهم فجميعه للباقرين ولو ساهم فجميعه للفرد وفي المشتان وفي وقت
لا يراد على فلان ولده ثلثه اعيد فكل واحد منهم لم يثبت حتى ظهر وفي قوله لا
يلين شيئا ولا ياكل الخبث فيقول على احد قال وكذا في سوي عدم وفي

اولاد بطون
اولاد فلهما
عاقبة او بعد له
وما عساه ان ياكل

النوازل

النوازل لا يركب دوايت فلان ولا يلبس ثيابه ولا ياكل ولا يفعل لانه ما عشت
وان كان في ملكه اكثر من الثلثة وبحال قوله لا ياكل اولاد فلان او اخوته او جرائنه
او اصداق فكل من ثلثه منهم لاحت حتى يجمع ما كان منسوبا اليه وفي الايضاح
لا يركب دوايت فلان ولا يلبس ثيابه فهذا اقل ثلثه ولو اراد اجمع يدين ثلثا لنفسه
وعلى يوسف ان كان ما عشت في ايلين على الجميع وان كان مما يخص الابن كاشت
ما واحد وفي الاحاسر عن يوسف لا يلبس ثيابك ولده من الثياب ما يلبس
الرجل لا يكتل حتى يلبس ظموا وان كان لثلاث من ذلك حنف يلبس الواحد وكذا الا
يطلع عدلان فان كان لثمن العبيد ما يجمع بثمنه لم يثبت حتى يجمع وان كانوا
اكثر من ذلكت بسلام واحد منهم وفي الثاني لا ياكل اخوه فلان والاخ واحد
فان كان يعلم الواحد يثبت اذا اكله وان كان لا يعلم لا يثبت لانه لم يرد الواحد
بقيت بينه على اجمع كمن حلف لا ياكل ثلثه ارفع من هذا الخبر وليس فيه الاثبات
وهو لا يعلم يثبت وفي النوازل عن ايطبع لا ياكل لنفسه او المالك اما ايطبع
وفي الخاسر او يخادم او لا يتزوج النساء او لا يترك العبيد فكل واحد منهم او ترك امرأه
او اشترى عبداً حنف لانه اسم جنس ولو اوبس او بطل او بطل او بطل
حتى يتزوج ثلثا من النساء ويترك ثلثا من العبيد ويترك ثلثا من الرجال وفي المعامل
والشراب لا تترك ثلثا من المالك والام ومن تركه لان ذلك اسم جنس اصل الوضوح
وفي العيون لا ياكل اهل بعدا فكل النساء حنف قال الشهود والخبر ان ثلثه
لا يثبت وفي الخاسر لا ياكل احد الا اولاد او اولاداً مستثناة لان المستثناة على المحذور
سابع فيها كقول تعالى ولا يدين زيفتم الا ليعولن في لابه وذلك النعم وكذا
لا ياكل لعماء الاحياء او خيرا ولا يعقوب نساء الا فلا ياكله ولا ياكل ويترك
الى فلان من كل شيء ليله الادراج او دنائيلو المالك في هذا المالك وما في هذا
المالك او الاحدا ليد راعهم او دنائيلو الاستئناس عليهما ولو حلف لا ياكل دنائيلو
او دنائيلو او فلان حنف بكلام الاول او الاخيرين وبثله هذا خبر وهذا
عن الثالث ويحب في الاورلين وكذا العلقاق وكذا الوقال لده على الفتا ولده
ملثا ثلثا نصفها ويحب في الباقي لا يلبس ولا ياكل ولا ياكل ولا ياكل ولا ياكل

الخاسر

فاحث بكلام الثالث والاولين هـ حلف لا يكلم صاحبه هذا الطيلسان بفاح
 طيلسانه بركله حث لان المقصود بجران صاحبه فان الطيلسان لا يقصد بالجران
 وتكون ذكره لتعريف صاحبه هـ **الفصل الثاني**
في الحالف هـ حلف ليس مني شيئا او زمانا فان نون شيئا هو ما نوى وان لم يزل له
 فيه فهو عاصيه اشهر لا يزاد بالحرف الساعة قال تعالى حين يقول وجئت
 بكمون ويزاد به سنة اسبقه قال تعالى اكلها كل حين تذا به اربعون سنة
 قال تعالى حين من الدهر حلفت انا على اوسط هـ وفي الحالف ذكر الانجيل عسرا او
 زمانا او حيفا او الزمان او الحيز فان نوى شيئا فهو على نوى وان لم يزل فهو على سنة
 اشهر واما الدهر يراذ به العر لرب الاحياء لم يصرم الدهر وراذ به العبر
 واما الدهر فاعلمه الحرف يقول الرجل لراك منذ هـ زمانا قال منذ حين ومنه
 زمان و ابو حنيفة يوقف لانه لا نفع عن ارباب البيات ورو عنه ان يوقف في
 الدهر لانه يقع على شيئا كحايكيا عن اهل مكة وما يملكون الا الدهر
 قيل من الامام والمالي هـ وفي الحديث لا تسبقوا الدهر فان اسبه هو الدهر
 هـ ولوقا قال الدهر والارض والسنن والشهوات والجمع والايام فهو محل
 عشرة من كل صنف عند الحنيفة لانه اقصى ما يملك لفظ الجمع عند اقترانه
 بالعدد ومعنى قوله عشرة دهورا على قول من يرك تقدير الدهر
 بشي وهو تحركات مسايل المزارعة مع انه لا يرى جوابها وما يقترن بالعرف
 في الخبر ويحلان الشهوات على اثني عشر شهرا والايام على سبعة ولا عرف شيئا بالاتي
 فيعمل على العذر لو دهورا او اربعة او سينا او دهورا او جمعا او اياما فان في الجمع
 ونوادرا لعدم يقع على عشرة من كل صنف وهو الصحيح لانه نكرة يقع على اقل
 الجمع وفي الاصل يقع على عشرة وعندها على نكته ولوقا قال
 ان طلكا الشهر او الدهر او الابد او ابدا او ساكنك او جالسك او ساركنك
 او سريتك او عتلك او غرتك منك او قال لاسرته ان قريتك الابد او ابدا
 فانه يقع ذلك على سماع من ضمن لا تخرجه الا فعلا بعينه اما لا يمتد
 وبعضها الحق فالامتد لان المساكه انما تكون بسكنى غيره وسكنى غيره شهرا

هـ

الدهر والارض والسنن والشهوات والجمع والايام
 لانه اقصى ما يملك لفظ الجمع عند اقترانه
 بالعدد ومعنى قوله عشرة دهورا على قول من يرك تقدير الدهر
 بشي وهو تحركات مسايل المزارعة مع انه لا يرى جوابها وما يقترن بالعرف
 في الخبر ويحلان الشهوات على اثني عشر شهرا والايام على سبعة ولا عرف شيئا بالاتي
 فيعمل على العذر لو دهورا او اربعة او سينا او دهورا او جمعا او اياما فان في الجمع
 ونوادرا لعدم يقع على عشرة من كل صنف وهو الصحيح لانه نكرة يقع على اقل
 الجمع وفي الاصل يقع على عشرة وعندها على نكته ولوقا قال
 ان طلكا الشهر او الدهر او الابد او ابدا او ساكنك او جالسك او ساركنك
 او سريتك او عتلك او غرتك منك او قال لاسرته ان قريتك الابد او ابدا
 فانه يقع ذلك على سماع من ضمن لا تخرجه الا فعلا بعينه اما لا يمتد
 وبعضها الحق فالامتد لان المساكه انما تكون بسكنى غيره وسكنى غيره شهرا

ليس في وسعه يجعل الوقت لفعله والثاني ان الحامل له على الحنيفة من غيره
 وانه محله على المنع من اصل السلي حتى لو حلف لا يسكن شهرا فعلى قياس العلم بالايام
 حث الاستي كل الشهر لان سلك كل الشهر وسعه وعلى قياس اجلة البنية
 حث بسكنى ساعه كذا ذكره في الجامع هـ وفي جمع ارباب الحنيفة وبه الحنابلة
 ولوقا ان زكيا دهورا او اقله فان فعل ذلك من من حلف ان يفي سنة
 اشهر حث وعندها حث فيه وقف هـ وفي الحرف ان لو حلف على ان يفي
 حث لو حث حتى يترك مكالته شهرا من حث حلف وكذا الحنابلة والسلي والحنث
 ولا يقفه قوله ان لو فعل قوله ان فعلت اذا قال ان فعلت فهذا على ان يترك
 ساعة من الشهر ولو قال ان لو فعل فهذا ان فعلت اذا قال ان فعلت فهذا على ان يترك
 لوه ان تركت كلامك شهرا لا حث على مكالته الا ان كان من جميع الشهر وكذا
 من حث حلف هـ قال لعبد ان خذ مني اياما كثيرة وانت حر ففعل عشرة وعندها
 على سبعة لان ايامه الكثرة في السبعة وهو التكرار كما في الفوايت ولسه الايام
 اقل وكل فالأقل عشرة فاما زاد كثيره ودان مرادة اكثر من عشرة
 تحمل على عشرة لا سلطان لفظ الايام اليها وفي قوله الايام او اياما فهو كمين
 الايام في وجوه هـ وفي الثاني له على دهورا كثيرة لانه عشرة وعندها
 ما حث فيه الركوب هـ ولوقا قال مال عظيم مئذ لك عدها وعندها في
 حنيفة فلا يستعمله القاض من النقد وعندها مثل قوله ما هـ ولوقا اعطيت
 منه اميا كثيرة فهي اربعون ولوقا ابا كثيرة فهي خمسة وعشرون ولو
 قال له على خطبه كثيرة فهي خمسة واسوق وقالوا على قيار يؤول الى حنيفة
 هي باستدرة المص ولوقا لاه على ثياب كثيرة او وصفا كثيرة فلا
 تاقبل عشرة وعلى قوله اقل اياما على ثيابا وفي الاستيعان حلف لا يخله
 الى بعيد ولا نية له يقع على اكثر من الشهر ولو قال الى قريب فعلى
 الشهر وما زونه وفي الاخص لا يخله فقيما من سنة يقع على عامين
 وقوله مليا او طويلا على شهر ويوم وقوله سرعا على شهرين ويوم وقوله
 ان لمراسم سفر طويلا على شهدين ولسنعا الى اعمالها لاصواب

فانت والفق ولدت ميتا طلقت وكذا فولد له امته اذ اولدت ولد ابا حنيفة
فولدت لان الميت ولدني حلم غير فان العدة تنقضي وتصوره نساء وام
وليد وسعت يوم القيامة شيعة ولولا امته اذ اولدت ولد ابا حنيفة
فولدت ميتا رجلا عن لان الداخلة ابي ابن ولد ربيع الحريه وقال لا
لان الشرط ولادة الولد والميت ولدنا فاحل به الميت لان الحرام لم يولد
حيوا هي ميت فملكه وفي الايضاح اول عبد يدخل فهو حر فادخل عليه
عبد ميت من جمع عن علي لم يدر خلافا لهما منه الاتفاق لان اسم العبد
بعد الموت لا يبق في التحقيق لان الرق يبطئ الموت اول عبد اشتريه
حر فاشترى عبد من بعد ربيع واظمهم لان الاول اسم لغزو سابق
ولا امر اذ المولىين ولا سبق في الثالث وكذا لولا اول عبد اشتريه
واحل لان الواحضة العبد ولولا وحده عن الثالث لان وحده
الحال ملكه وحده والمات بعده الصفه اول عبد ملكه حرة فاشترى
عبد ونصف تلقى تام ولولا اول كذا ملكه هذا فكذلك كذا نصف
لم بعد شي لان النصف يداحل نصف الكرامة بعد نصف منه كذا نصف
العبد كذا عبد اشتريه حرة فاشترى عبد كذا مائة مائة عن الثاني من وقت
الاشترى من بعد جميع المات لان صفه الحرة ثبت لم يدر ذلك الوقت
لما لم يشر اخر خريجه وعندها عن من الثالث لان صفه الاخرى لا يثبت الا
بعد ستر اخر بعده العدم لا يثبت الا اخر خريجه وعليه هذا احوال
ان زوجها طلق لها ثم تزوج امرأة اخرى ودخل بها مائة تطلق من وقت التزوج
ولها مهر ونصف وعدها بالمهر واحد ولا يرث منه وعندها تطلق في اخذ
حياته ولها مهر وعليها عده الطلاق والوفاء ورث متعوان فان الطلاق
رجعا عليها عدا الوفاة وفي النكاح ما يثاق لثبات اجسه فانت
يشترى ارجائه ورث المهر من ان كانت مدخولا بها وموات هي لا ينع لثباته
متصوره ولولا ان طلاق ان مات اجسه فانت قبل الاثبات تطلق في

أخرجها ولما ولدت الروح لانه يقدر حتمه بالطلاق و اوبات اروح لانها لم تنزل منه لتعود اليها وفي الثاني انت هالق قبل موت فلان بشهر فبات بعينها ويستند الى اول الشهر بعد ما يقصر وهي مولى او منك لانها بعد وعده يقع ويستند الى الثاني على الاختلاف في موت فلان انه يستند او يقصر وهو له قبل موتك بشهر بعد ولما هي وفي قوله قبل موتك بشهر بعد في الاجماع لكن اختلاف في الاستناد والاعتناء ولا يخرج جوان بيع هذا العبد بعد الشهر وقيل لا يجوز والاكثر على انه خوفه وفي جامع قاضي خذ كوز قبل هذا قول الى خيفه وعندها وجود ولواعده في الشهر فاشتره هبات لتقام للشهر بعد ولما هي وفي اية الاستناد في الطلاق انه لو كان دخلها في الشهر استردت بدل الحلق ولو وطئها فلهما مخرج اخر ولا يرثها في قوله قبل موتك بشهر وعندها نزل الشهر ولو والانت هالق قبل دخول الشهر فدخلت بعد هما لمقا الى تمام الشهر طلقت لوجود الوقت الذي اخاف اليه الحلق ويقدر الوقت على وقت الدخول وقال في مستند الى اول الشهر وكذا قبل قدم فلا يرث بشهره وفي الحامد اخر امرأة تزوجها هالق فتزوج امرأة اخرى ثم لحق الاولى وتزوجها مائة لوطلو طلقت الى برو حاضرة لانها في اعاد عليها التزوج اقصفت بكونها اولاً فلا تصف بكونها اخر اقول كما اخر عبد اضربه حتى ضربت عبداً ثم اخذتم اعاد الضرب على الاول ثم ما عتقت الذي ضربه مرة وكذا لو تزوج امرأة فطلقها وتزوج اخر ثم بزوج الاولى وقال الخضر امرأة تزوجها هالق بطلاق الى برو حاضرة ثم لو طاب اخذت ثم تزوج فالى ان تزوجها هالق بطلاق الى اعاد عليها التزوج وكذا لو تزوج امرأة فطلقها وتزوج اخر ثم بزوج الاولى وقال اخذت ثم بوجه فالى بوجهها . هالق ثم مات طلق الى اعاد عليها التزوج لانه جعل الاخرية صفة للزوج والنزوح نعل جار ان تصف بكونه اخر بعد ان اولاها كما عبد يشرى بخلها فهو حر نفسه لانه منفرقول عنه الحول والاصل ان الشاخص يملك سائر البرد كاعتد المحرم به ولا يكره ويحصل بالمشافهة والرسالة اكا به

ولو ان نوبت المشافيه لم يبعثوا لانه نوبت المشافيه فلو ان المشافيه لم يبعثوا
لفعله تعالى في مشروعه ببلاد الاعلام كالشماره والخبز يتكرر وينفع على الصدق ان
وصله بالبايون قال كل بعد اخبر ان فلانا قد فقه ناخبره كادنا اصادنا فلهنق
لانه اهلنا الاخبار وينفع الاخبار بالرساله والكتاب واما الكتابه والابنه بالرساله
واما الكتابه والنكر فلا ينفع الاعل المشافيه صلحه وعرفه ^{ان} حلف لا يبعث
سفران او يفتنيته الا بسله ^{ان} كما نعاو لا يبعثه بحث بالاشارة والكتاب
والرساله لان هذا كله اظهر وكره لا يدعوه بحاجه او سائله او اشاره
لانه متعارف وهذا لا يبعثه فاستخبره باشاره او بغيره حث وان لم يبعث
لانا بشرط طلب الحريه ^{ان} حلف لا يبعثه بغيره ولا يفرقه لم يبعث بالاساره
الا نوبت لو تكرر بين يديه صك فقبيل له اموافيه فاشارة براسه طمع او حلف لا يبعث
عاب فقبيل له الفلاني عليك كذا فاشارة براسه نعم لو لم يفرق او لم يبعث
المرعات في الشافيه وفي الاحضار عن بعد لا يبعثك شيئا اذ اذكر الشافيه
او لا اذكر شيئا بحسب الكتابه ولو قال لا اذكر شيئا اذ اذكر شيئا عندنا على
المواجهه وعن الاحضار حثي بدليل قبل هذا ابنه فاسار براسه مع شين
نسب منه ولوقيل له اعقت هذا العبد فاشارة بالعبث ^{ان} وعلى الصغار بالعبث
عن صلبه لم يكره راسه وجهه او لا يجوز ان يستعمل اشارته وكذا راسه قال
لعبده وهو لا يستطيع ان يشعل احدا انما حذر لسانه عن قول هذا اقرار بحال
الشهاده والوسيه ^{ان} وفي الشافيه بال رجل رجلا عن ريب فقال اكان كذا
وكذا فقال نعم وسعه ان يقول حثي كذا لانه لم يبعث به معني ^{ان} ان اشير
فلا يبعثه حثي فاشارة بانواع من فاشارة بغيره عنها لانه عند الشراء بعثا اهل
السبا يبعثه ليرى انفق به فيه النكاح وكذا قوله الجارية هي كانت ام ولد كاج
مجموع او ثابته ^{ان} ان اشيرتك فانت حرة عن كذا رقبه فاشارة اها عقت وليرى
عنها لان العقب يستند الى وقت الاستيلاء من وجه فليكن العقب كل وجه مشتاقا
الى الشرا كلاف ما لوقا ذلك لانه حيث يجوز عنها اشيرتك او ثابته او
قبل الصده او الوسيه في ابيه وسائر بخاريه وانا عن كذا رقبه جاز للعبث

او ان يبعثه

شاهه وادامه

بجز ولد وادامه الان عهده جملوا في شتره يبعثه جمل متبا بالاشارة والاشارة
لا يجوز وهو قول زفر الشافيه قال لا يبعث له حق العقب عند دخوله في ملكه
لا على وجه الكفايه ولا يجوز عنها وان ورثه ونوبت بدليل لم يكره ^{ان} دخله طهره
بخله فليكن اعنا ثابته ^{ان} وفي ربه الفقهه على عقبه بصفه ثم ربه
جا زحلا الشافيه لئلا يجوز سعة بخاريه ^{ان} وفي شرح الخلف على شرط
ثم جاز ولا يجوز سعة المعاق بشرط الموت ^{ان} وفي المعاق وزعنا المعاق عن الكفايه
في وقتا يرقى قال عبده اعنت نفسك سدا لم يبعثه بعده ^{ان} قال لا سعة جاز
من الميراث اذ املكها لانه لم يبعث الى الملك وكذا لوقا لان تربت جارية
حرة فاشارة جارية فاشارة لها لم يبعث خلافا لوقا قال الشري لا يبعث الى الملك فصار
ذكره ذكر الملك فله لا جنيبا ان يملكه في عبده حر يبعثه كقولنا ان يملكه ولفظه
ولسا الشري تخمينها للموت قال ابو يوسف طلب الولد مع ذلك شرط ان
من غير ان يخصصها لم يفرق واساعلم

حلف على عمل في معول وضافه الى الشافيه فان اضاف الى العول اليه وقعت بينه على
الملك وان اضاف الى العمل انما يجزى فيه ^{ان} البيان وقعت بينه على الوكالة وان لم
يجزى الاكل والشرب والضرب وقع على الملك وتنفرد ذلك لوقا لان يبعثون
للاوصف خلافا او يبعث دارا لهما اضاف المعول اليه فحق باج نوبت جاز للملك
لمحت دان الحالف لما انه نوبه او لم يكن لانه اضاف الملك اليه ووقا قال
ان يبعث لك ثوبا فمنا اضاف العمل اليه في راع بولا اليه صار العمل له فيجب نكاح الزوج
له الا لانه اضاف العمل اليه ووقا قال ان اكلت لك طعاما وشربتك
شرا او ضربتك عبدا وان دلت لك دارا وان مسست لك ثوبا او اخر الامر
بانه يبعث على الملك لان الناس يريدون بهذا الكلام الملك ^{ان} قال ان اشير
هذا العبد فهو حر فاشيرتك بشرط الجارية عن قول الشافيه بشرط الجارية
فيجب بعد الاحاب كانه قال ^{ان} بعد اشارة انت حر سقط الاحاب وعقب
او لو اشيرتك فاسد فان كان في يدك بايع لم يبعث لانه ملكه ووقا قال ان يبعث
هذا العبد فهو حر وبيعته بشرط الجارية عن قولنا وجب الشرط والعبد في ملكه لان

ان كان في يده المستر مضمونا
بعضه عولا لا يبعث

او ان يبعثه او ان يبعثه

كان ثم

او ان يبعثه او ان يبعثه

خيارا لبايع زء انه غزله ه وفي حلف لا يبيع فباع بخيارا وخيارا مشتركا
 تحت هذا ان يوسف خلا لحي يبعث ان يكون المذكور هنا قول محله واوباع الخلو
 ناسه اغان كان في هذا المشترك مصرنا بنفسه لم يبق لانه وحيدا لبيع ولا بعد ليش
 له ملكه وان كان في هذا لبايع عتق ان ملكه باق بقتل التسليم ه قال لامنه اذا
 باعك فلان فانت حرة بمابعها الخالف منهم ما اشتراها منه لم تعتق ولما لو قال
 اذا او هيك فلان لم يباع منه بمعينها او استعراها واستوهبها منه فهو بها
 لوبعق ه ولو قال ان يباعني او وهيك تعتق افا يباع منه او وهيك له
 وهي في يده لان يبيع منه وهيك له ان تملكه فصار مضافا الى الملك فصح
 ه وفي لعيون ان هذا الواهب قتال وهبت منك لا يعتق وان قبل وان هذا الخالف
 فقال حيدم فقال الملك ه يبتع عتق ه وفي الشافعي ان لم يبع هذا
 العبد او هذه الخارية فامراته الخالف واعتقه او ذرته حث لانه وقع الياسر عن
 البر فان قيل في الامه لا تحت لاحقا ان يرتد ولو لم يبع في يبيع
 قل له ايعن اعتقك هذا المالك واعتباره هذا المالك وقعه الياسر عتق ان
 ما لوباع المدس وقعه او يبيع حرة يملك حرة فله الملك حرة
 لا يشترك شيئا فاشترك مدرا وام واليه امكن ان يرتد لعدم تحليه بالبيع الا اذا
 قضي نحو ان يبيع او اجاز المكاتب البيع فثبت لثبوت الحلية حيدم في فتح الجامع
 اودم ه وفي الشافعي لو اشترى شيئا مكاتب وام واليه تحت لهما اموال ولو اشترك
 ببيعه اودم او بول او حرة لو تحت وكذا لو اشترى خيرا او حرة لانها لا يمكن
 بالقبض ولو اشترى خيرا او حرة بخرت لانه يملك بالقبض ه قال لانه اذا
 ملك او اشترى بخرت فانت حرة يتناول الملك المستعمل فيها وهو ملك النكاح
 وعندها يتناول الحرة وهو اذا ارتدت وسببت بملكها لان الحقيقة اصل
 في النكاح واسلمه فاقول العبد او المكاتب كل مال له ملكه او اشترى فيها استعمل
 يتناول الملك الجاني الا انه لا يملك وعندها يتناول الحرة ولو قال كل
 مال له ملكه اذا اعتقه فهو حرة بملكه عدا عن الاجماع ه وفي الشافعي
 حلت لبييع لم وليه فلان او هذا الخرافة وهذا الخلف والابو حنيفة يقول

صورة البيع وقال ابو يوسف كذلك في الحرة وفي امه وام الولد يقع على البيع العبد
 النكاح ان البيع اذا املكه فانت حرة فمقتضاها لسكونه بالقبض ولان المالك
 والبيع لكونه ان يرتد وحده فانت طالق او قال اكرت ان يرتد فانت طالق كتم
 يفرق الى النكاح ولو قال ان تملكك يفرق الى اولى وفي الاجنبية
 ان العقد ه وفي جميع قال البيع لكونه ان يرتد فانت طالق فمقتضاها ان يرتد
 بعد الاياه ه وفي الخليل ليزوج هذه المرأة اليوم ولها زوج ان كانت
 مدحولا فباعها بعتق على النكاح والافعل العبد من قبل ان يزوجها او يخلعها او يزوجها
 اليوم ه وفي التبعيد ليطلق فلان اليوم نكاحا وهي اجنبية ويطلق ملكا
 قال ابن ان يخلعها باللسان كما تسلمة التفرع من كونه النكاح والطلاق النكاح
 وان يزوجها بالمخرج يفرق الى صورة العقد والطلاق كذا هنا على ما سمي من
 قوله لاجنبية ان حلقه فبعد كذا انه يفرق الى النكاح العبد لان هذا قوله
 بوقت قليل فيقوم راسا المراء المزوج في ذلك فيتعد وصرفه الاجنبية بالطلاق
 وانما لم يخلع فان تفرقا حتى لو اخلع هنا وقتت بفسخ الحكم ه وفي جمع النسوة
 للمطلقة الثلاث ان يرتد فانت طالق فمقتضاها ان النكاح لا يرتفع بفسخه
 الخلاق ولو قال ان ترتد هذا الجار او الجار عبيد كذا لفسخه
 لانه لا يصح لالنكاح لانه ه

قال عبد حذان لم اجم العام فشهد اثنان انه في العام
 بالكونه وهو مول حجت لم يفرق ولو لم يصح لافاشها فانت على
 الايات صورة موع اما صورة فقولهم في معنى فاشات العتق ولها النسخة
 ما لا يدخل تحت القضا فلا تقبل فيها الشهادة فبقى المقصود في النكاح والشهادة
 على النكاح لا تقبل الا ترى لو شهد على رجل انه حرة فصح فلان يوم الحرة كونه
 وشهد اخوانه انك كانه ذلك اليوم حرة لا تقبل وهذا المدفع اليه المال
 لم يزوج ولو قال حرة وانما الدائع البيعة كان يوم النكاح كونه لم يزوج
 الموع ولو قال رددت الموديع عليك كونه يوم كذا وانما الموع ببيعه
 ان الموديع كان يومه بالكونه لا تقبل وكذا لو ادعى انه لا حرج على ارضه وانما بيعة

والسلم كقول فلا يكون استبداداً وان ردّها اسقط القرض الا ان البتة قبل القرض
 والتمس به ما ذكرنا في الزيف واما لو قال عبده حراً لما فرق غرضه حتى يتوهم ما له
 عليه فاستوفى لوراه منه وفارقه فاذا هي زيف ولو نهرجه واستحقته بره
 ولو جرحها استوفى له بره وهذا الوفاء الخالف استوفى لانه ليس جرحه
 الجرحى انه لو قبل به في الصرف في السلم لا يجوز وهذا المكاتب لو ادبره الى ابيه
 الى بولاه وحل بعه فوجد المدسوفه لم يصدق ولو رجع دونها او نهرجه
 او مستحقه لم يطل العتق المبرعات في الغاي وهذا اوباح الماتب عبداً كان فيه
 مات الصديق قبل القرض واسحق قبل القرض ولو اسحق قبل القرض لم يصدق
 لو احال المكاتب مولاه بوجه بديع له عند رجوعنا سحقت قبل القرض ويصدق
 في رد المتقاع ان يوسف لا ينافر غريمه حتى يتوهم ما له عليه فباعه باله
 كاتباً او مديراً او ولياً او فناناً فاسحق لا تحت وقد خرج عن محينه في بيعه
 وهذا لو حلف لا يأخذ من غريمه ماله فخذ موجدتها زبواً او بهرجة او سحقت
 وردھا لم يطل الحش فلو حلف بعض المصحق كقبض الزيف في حق البتة ولو حلف
 في اياه وجعله كقبض الشوق في الحب والسلم فان رد المدسوفه لم يطل العتق
 لما لو كان استوفى وكذا في جبر المبيع اعطى له حل الشوق حتى كان المبيع ان يجر المبيع
 اذا وجد المصحق ولو كان سلمه ان يسترد وفي المتقاع لم يصدق في ايه غريمه
 فاستحقه عبداً فاسداً فقبضه فان كان في قبضه وتوهم ما له ولا ولا واستهلك
 عليه عرضاً بالعبث فان استهلكه لا يصب لبره لان غرضه البتة القرض وان استهلكه
 عليه مثلاً لبره لانه لو حلف القمه لم يصدق المتقاع قال ان المصحق ان يترك
 او لو استوفى او اخذ لخدمه شيئاً او سحقت او صلح منها عليه وقبضه لا يترك
 القرض والاستيفاء الاخذ الفاط عامة بطل استعمالها في كل مال وعقله ان لو اترك
 ما لي عليك او ان لو اقضى لي عليك ما لي ان وفي ليس وان لو اقضى لي عليك
 هذا على عينه حتى لو قبض شيئاً اخر او لا يبره لم يترك ولو قال المالك اقض الدار
 التي لي عليك فخذها ما لا وعرضاً لان ذكر الدار ما لا يكد العلم ولو قال ان
 الما يقبضك دله فخذ من الدار التي لي عليك فقبض بها عرضاً او دنائياً وفي الايضاح

لا يبره

حلف

حلف القميص سحقت فقبض من حله او من جازن عليه او محتال عليه بامر من اذن
 به من امر لم يترك وفي موضع عن ابي يوسف لو احال الخالف عليه وجأه لم يترك
 له على الخالف لم يترك عن محمد لو احال رجلاً على الخالف من قبضه من قبض
 المتقاع لا ينافر غريمه حتى يستوفيه فاحاله القرض ثم فارقه لم تحت خلاف
 ابي يوسف ولو تولى المالك لم يترك له لم يترك له المين وفي الايضاح لو اخذ به
 تحت الاذن اهدا له في قبل الاثران وقبضه مثل الدين لا اكره لو كان العزم امره
 فترجعه عليه قبل المرافقة بره ولو وقعت الفارقة عن غير من قبلها استوفى بها
 وفارقها لم يطل البر وان كان له بعد فاسد تحت الاداء دخل بها او لا فارقه
 ومهر من اهل المين حلف لم يعبثه فامر غريمه بالاداء او محتال عنه او يفتقر
 بره وان كان بغريمه لم يترك هذا لا يعطيه فاعطاه على اذ لو حلف المين تحت
 وفي المتقاع ان يوسف لا يقبض ما له من غريمه فاحاله عليه ويجوز عليه
 قبل المين او بعده لم تحت وفي العيون لو احال رجلاً ليقبض المين لم يترك
 فقبض ذلك الرجل لم تحت فان كانت الحوا لم يترك المين لم تحت وفي الموقوف
 لقبض حق فلان اليوم فتوارى فلان فاحاله الى المتقاع فقبض المتقاع وكذا
 فقبض ذكر الحصاص انه تحت وذكرنا في الما في لا تحت وعن ابي يوسف اذا فرغ
 الى المتقاع لا تحت زاد في النوادر ويترك حلف لا يعيب فلان قوهيه ولم
 يتقبل تحت وحلف لا تحت ما لم يقبلها ويقبضها لان له بعد لا تقع اليها وانما
 اليها اسم لا حاب المالك من جانبها وقد وجد وفي جامع بكون هذا ما لو كان فقبض
 له بشي لا يوصي بفعل لم يقبل ولو قبل الاخر تحت لم تحت لو احتلف بها بانقال
 بعضهم لا يثبت قبل القبول الا ان لا يثبت قبضه نعم ان ضرر المتقاع وحلف
 بعضهم لا يثبت لاحتمال ان يكون الموهوب محرراً للموهوب فيقتضي لامل في ضرر
 فوقوف القبول على الموقوف كلاف البيع والاجارة والكناه لانه تملك الخياط
 مكان تمامه بما ودا كل عقده فيه بذلك والصحة دعا عليه والصدقة في
 والعرق والاعاقبة فله وفي الكناه وهذا القرض فعلى يوسف روايه
 اختلف ان قبول المستوفى شرط لان القرض في حكم المعاوضة وفي الايضاح

ان يقول بشرط وقول يجب واحدا لو اسرى او يوسف **وفي الكراهة** لا يستقر
 فاسم مرض فلو عرض حث انفاقا لانه ملتبس المعروفة بقوم به وحده كالسوم
 وفي الشافعي لا يشترى فاشترى فاسدا حث وان لو بشرط لان الحث تعلو السبب
 والقبض بشرط وهذا لو اشترى من الفضول لان الاجازة بشرط الحث وتحمله
 لا يتزوج فقبضه فضولي لم يحث لان الحث عند شرح مع المنايا لا بأسه فاقول
 وتلك الحجة تنافي في ذلك الا ان سقط اعتبار المنايا عند الاجازة فقبل الاجازة
 لم يسقط ولا يكون سببا لان البيع لان المال لم يخل المتبرع بأصل الحلقه فكانت
 الفقه في ضاها الى حمله فيكون سببا قبل الاجازة **فان كان حلف لا يتزوج**
 فعقد الفضولي اليوم واجازته هي في الغرض لا يبرأ منه بغير سبب عند الاجازة
 وقت العقد الا ترى لو حلف لا يتزوج بالكون فانه تزوج ابراهما لم يبرأ فاجازته بالعرض
 حث **ويبرأ من زوجها** لكونه عند الاجازة وعن يوسف العبرة بما لا يجازة
 بينهما **ولو حلف لا يصوم ولا يصل ولا يتزوج** يقع على الحائض لانه حقيقته تعليم
 اسودا لا يحصل الفاسد الا اذا كان المني في الماضي فاعتبر على الحائض والفاسد
 لان الصلاة في الماضي يبرأ بها الحائض لا لا تتبرع وقد يبرأ الحائض عن الفاسد
 حلف لا يصل لم يحث حتى يصل لعنه لان الصلاة تقتل على ان لا يخلو في التمتع
 من كل واحد حث لا يحث ولو بشرط القعود معي لانه موجود في العود والقبض ان
 حث لا لا افتتاح لانه استحق اسم المصل ولو قال صلاة لم يحث الاحتكام وكثير
 لان الصلاة تقع على التام **ولو حلف لا يصل** الطهر لم يحث قبل الفقه
 الاخير لا تتعبد عن عرض الموت فلو وجد جميعه لا حث **وهذا**
 اشباهه الى ان الحث لا يتوقف على التمتع في قوله لا يصل صلاة وكذا
 اشاد اليه بكرو المستحق وفي العيون **والسجدة** الجبهة ان
 ان صليت لعنه وانت حر مصل ولعنه ثم تكلم لم يفتق **ولو صلى** لتعين
 عني بالاول قال **ان كان في الامية** درهم فراقى طلاق
 سوك ما به او غير ما به وليس له الا حصول لم يحث لانه اسلم الى المايه
 فصار مستقيا لاجلها **وفي الخلع** ان كنت امك الا عشرة وراهم حث اذا زاد على

الشافعي
 في النكاح
 في الطلاق
 في الخلع
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في اللص
 في الجور
 في القتل
 في العتق
 في النكاح
 في الطلاق
 في الخلع
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في اللص
 في الجور
 في القتل
 في العتق

في النكاح
 في الطلاق
 في الخلع
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في اللص
 في الجور
 في القتل
 في العتق

الغرض

من مال الزكاة من القود والسوا واما الى التجاره وان قيل المالك ذكرو
 في قوله فلو لم يحل على جميع املاكه قيل المستثنى مال الزكاة يجعل المستثنى
 منه من جنس المستثنى وهذا هو الحث لا يملك ما لا حث اذا كان له عين في الحث
 وجنسه الزكاة لان المالك المطلق مال الزكاة **ولو قال ان كان في**
 يدى الاثنية واذا في يده حث لم يحث لان شرط الحث ان يكون فيه
 وراثة المستثناة ما ينطبق عليه اسم الدراهم واول ذلك ثلثه ولو لم يوجد
ولو قال ان كان في يدي من الدراهم الاثنية وكان في يده اربعة
 او خمسة حث لان شرط الحث ان يكون في يده وراثة المسماة ببعض الدراهم
 لان من التبعيض وقد وجد **قال** عبده حث ان كان عبدا البيت
 الارجل فاذا فيه امرأة او صبى مع رجل لا يقدّمه نفى الكيفية في البيت
 واستثنى رجل والمرأة والصبى في الكيفية بمنزله الرجل لان الدور يثنى لغيره
 ولا حث يكون غير خدام مع الرجل لان خدام في حق الكيفية تبع لربهم
ولو قال ان كان في البيت الاشياء فكان معها حاد او ادى حث
 لتناول المني جميع الحيوانات الا السوا لان البيت مثل الفارة وكبحه لا لا البيت
 لا علو اعتناء فلا يكون مراد بالبيت وان كان معها ثوب لم يحث **ولو قال**
 ان كان فيه الاثوب وكان معه انسان او اداة او ابنه حث وكذا كل شئ سوا
 السواكن وهذا لو قال ان كان فيه شئ لم يحث السواكن لان الدور لا يثنى لها
وفي المرافق لا يملك ارض شاة ومسه وبيعه غيره ثابوت حث خلاف
 العبد **حلف** لا يشرب مائتا شئ وردا او يامسها لم يحث لان المائتين
 احسن له ولحمه ولا ساق له ولورد واليا ميسر ساق الشجر **حلف** لا
 يشترى بفتح فمفعول دهنه **ولو حلف** لا يشترى وردا فهو على رقبته
 لتسليمه الناس وهذا لا يفسر بفتح ادون دهن اللورد وردا الشافعي لا يشترى
 ثوبا او كائنا وقع على العول منه لانه يسعمل الحقيقة **ولو حلف** لا يشترى
 دهن او فضة وقع على العول **ولو حلف** لا ياتى صغرا يقع على غير العول
 وعلى الاواني **ولو حلف** لا ينظر في كوفه وقعت على كونه بالكون يوم النظر

في النكاح
 في الطلاق
 في الخلع
 في الزنا
 في القذف
 في السرقة
 في اللص
 في الجور
 في القتل
 في العتق

وهذا لا يرى الا لعل فيها وقعت على كونها وقت الاهلال . ولوحظ لا يسمون
 رمضان فيها الا يفتي وقت عدا وجه الفعل لا يعاجله وفي الاولين على قوله
 في الوقت لانها ليسا بعباده . **قال** لزوجها انك تزوجت علي بن ابي
 كل اسراة في الحاق طلقته في العموم اللفظ اولوا را دجوا بها لانك على قولك
 في الحاق وعز ابو يوسف لا تطلق لا تنكح اذ نفى الغيرة عنها وذلك يتقيد بغيرها
قال ابو الليث . **وعلى هذا لو قال** ان تزوجا فهي الحاق خراس في اساطين
 قابا بها بمرطها عندها تطلق عندها على قياس قوله لا بناء على انها مبيتان
 العموم وهو يفتي في الغرض والغرض من المين فعلهما مع غيره فلو قالوا
 ان تزوجت امرأة كان لها زوج في الحاق فان امرأته ثم تزوجها لم تطلق
 وهذا لو حلف لا يطيأ امرأة وطها الرجل . **قال** له ان يطأ نساء وكذا لو
قال لها انا طلقك فكل اسراة تزوجها فهي الحاق فطلقها ثم تزوجها لم تطلق
 وهذا لو قال ان دخلت فكل اسراة تزوجها فهي الحاق ودخلت لم تطلق ثم تزوجها
 وهذا لو قال ان طلقته فلا ينكح فكل اسراة تزوجها فهي الحاق فهو طلق غيرها
 وهذا لو قال لا امرأته كل اسراة تزوجها باسك فهي الحاق وطلق امرأته ثم تزوجها
 وعن تفسيره بالرجل لها امرأته وعنه كل اسراة في الحاق لا تطلق
 التي عنده ولا ينييه هذا الذي قاله لعمري انك تزوجت علي . **قال** في الحاق
 وهذا الخلاف لو قال له امرأته انك تريد ان تنكح علي **قال** كل اسراة تزوجها
 فهي الحاق وطلق ههنا ثم تزوجها . **ولو قال** انك كل اسراة تزوجها ما لم تنكح
 او حتى تفتي فهي الحاق فطلق ههنا ثم تزوجها لم تطلق لانها صارت مكرمة بعباده
 المختاب وهذا لو قال كل اسراة تزوجها ما لم تنكح فلا تنكح او حتى تفتي
 وهي امرأته فطلقها ثم تزوجها لم تطلق لانها محرمة باسم العلم . وفي المتن انك
 لا امرأته ان وليك فكل اسراة طالق **قال** محمد رحمه الله ان عليها
 طلقته . وهذا لو قال ان وطيتك فانت طالق وكل الحاق في الحاق طلقته فانت طالق
 وان كان له اسراة اخرى طلقته واحدة . **وفي** التعويد ان دخلت من نكاح الحاق
 ودخلت طلقته في غيرها ولو قال امرأته انك تزوجت علي بن ابي شيث

هو

صاف

في

بلغ مقابلة

وهو على غير هذا لان هذا تفويض فلا تدخل تحت . وهذا لو قال امرأته من نكاح
 غيرك او قال ان طلقته امرأته من نكاحي فهي الحاق او قال لم يزوجها من
 نكاحي . **وفي** المسئلة من نكاحي في بول فقالت طلقته نكاحي . **قال** في غيرها
 وعليه . **وقذا لو قال** نكاحي الحاق ان شئت فمات شيت . **وفي** الحاق
قال لعمري انك شيت اي عبيدك شيت فاعتق نفسه لم يعتق . وهذا
 لو قال اي عبيدك شيت عتقت . **وقذا لو قال** اي عبيدك عتقت
 وهو حرف فزوج نفسه لا يعتق لانك مكره والمخاطب معرفة فلا يدخل المثلث
وفي السعيد المختاب الخاص لا يمنع الدخول في الخطاب العام **قال** لامرأته
 انت ومن دخل الدار من نكاحي طلقته للحاق فان دخلت في العدة طلقته
 اخرك . **وقذا لو قال** كل اسراة من نكاحي تدخل الدار فهي الحاق واسك طلق
 طلقته للحاق فان دخلت في العدة طلقته اخرك . **وقذا لو قال** كل اسراة
 تزوجها فهي الحاق وانت طلقته في الحاق ولا ينتظر المزوج . **ولو قال**
 ان تزوجت امرأة فهي الحاق وانت لم تطلق هي حتى تنكح لان قوله ان تزوجت
 شرط فضا لخلاف المخاطبة معلق بقوله كل اسراة تزوجها ليس بصريح
 شرط بل يقع مضافا الى اسراة موضوعه بصفه كونها تزوجت وقوله
 وانت عتقت علي لا يقع . **ولو قال** لامرأته انت طالق وثلاثه ان تزوجها
 لا تطلق حتى يزوج وثلاثه . **ولو قال** لعمري انك تزوجت علي بن ابي شيث
 عتقت للمخاطب للحاق فان عتقت عتقت بالحقول لا يدين نكاحا . **ولو قال**
 اي عبيدك وبعد اذ احراة او كل عبيدك اهل بلخ او بعد اذ احراة او كل عبيدك والارض
 او كل عبيدك من اهل الدنيا او كل سكان كذا طلقها للحاق . **قال** ابو يوسف
 لا يعتق ويالك محمد يعق . **ولو قال** ولدا دم كل امرأه لا يعتق عبيده
 لا ياتفاق . **ولو قال** لعمري انك عتقت فمعه الدار احراة او بعد اذ عتقت لا ياتفاق
وفي السعيد المختاب لا يعتق قوله بهذا السعيد . **وفي** الحاق ان دخلت من نكاح الحاق
 هو لم ياتفاق لا يعتق نفسه بالامانة في بول عتقت النكح . **ولو قال** ان دخلت هذه الدار
 اجد فيك لها هونك لانك لم يوصف معروفها . **وعلى هذا** قوله ان ضربت عبيدك هذا

احدا من جنس هذا العهد احدا وان لم يبق في هذا احد وان لم يبق في هذا احد
 ولو قال ان من راي هذا احدا وقال ان من هذا الراس احد وانشا الى
 راسه او ذكره ذلك في بيده فله حنث لا حنث لا تصار حنثا بالاشارة الجزئية
 ولو البست هذا الثوب احدا فليس له حنث لا يعرف نفسه بتا الاجار ولو
 بالابن كمن علمه عبد الله بن محمد هذا احد وهو غلام الخائف وهذا اسم الخائف
 فله حنث ولو قال ان كل من يدعي من محمد هذا وهو ابنه فله حنث
 ولو قال اني هذا او ابني هذا لم يحنث ولو قال لا حنث ان كل من قال هذا احدا
 قال ان دخله ارك هذا احد او ان لم يحنث فله حنث ولو
 فعل الخاطيء لم يحنث لا تصار حنثا بالاضافه اليه وكذا ان مشرا سلك هذا
 احد او ان مشرا هذا الراس احد فله حنث ولو مشرا الخاطيء لا حنث وفي الرقيات
 ليس اليوم شعرا فله حنث وان مشرا غير حنث وفي جمع النسي كان
 بين قوم جدون فقال من نسي بعد هذا فاسيرط الى ثوبه لم يحنث وفي شمع
 بكروا لت ارجل وحنث من شيعت فربهما من نفسه بجمود وفي جمع النسي عن احدا
 لا يحنث بالانقيص وبه يحنث في ذكر بكر او قالت زوجي فليس له ان يزوجه
 من نفسه وفي النسي او حيا الى رجل بانث يضعه حيث شاء وحنث احب ان
 يجعله حيث شاء وحنث احب ان يتركه عند احده ان يجعله لنفسه ولو
 قال تدفعه الى من شئت لم يحنث فدعا لنفسه وكذا اعطى من شئت اذن
 صدق به لم يحنث وفي النسي او تدفع به لي من احببت او اعطى من
 احببت لم يعطه نفسه عند احنثه وبه عليه عند ان يوسف استخانا وفي
 به ان يخل الما بوزن الف والاحس ولا يلقطه وقيل يحس بقدر احس الى الناس
 ولا يلقطه وفي جمع الشهيد فان كان ذلك درهم عجب ولا يلقطه ولا يدفع
 الى غيره ليشتره وان كان ذلك سكر لة لا يدفع ولا يلقطه وهل له الحيس قال
 الشهيد يحس بالاركانة ذلك وما لا ابو الليث له ذلك بقدر العادة
 وفي البستان لا يحنث النقا عليه على الاس لان النقا عليهم منزلة الرشوة الماركة
 انه حرام الكلب بعدد اليهم ويدفع لاجلهم وفي موضع عن ابي بكره الكلب يدخ

لعمرو ولو احدا من العلماء وله علم

التقادم ينفع الشهاده على الرضا والسرفه لان الشاهد حنثا عن سبب الخوف
 حنثا عن اداء الشهاده حنثا لله تعالى ومن السرفه المسهل قبل ان يشهد
 عقيب السبب مع ان نكاح الحال اشده عليه علم ان الخوف والسرفه
 بعد ذلك ضغينه حنثه على الشهاده وكان منهما خلاف حد القدر
 لان الدعوى هناك سرفه فاحيا للشهود كان لتخافا لدعوى فلم يحنثا والمرفه
 ان لم تكن الحنثه في الشهاده لم يحنث في الدعوى لان الدعوى كان فيها لغيره
 بلفظ السرفه حنثا لله تعالى ومن لم يدعي لفظا لا يحنث على السبب فله حنث
 السبب على ان حنثا لا يحنث بعد ذلك وان حنثه ضغينه على دعاء الدعوى حنثا
 منهما ولكن المالك بعد العلم والتلق لا واما الشافعي وابن ابي عمير
 بعد التقادم اعتبارا باسباب الحقوق وعندنا لا الا بعدد وان عدد بان لم يحنث
 فاضى وجا للشهود واسا حنثا التقادم بعضهم قدروه سبب وبعضهم بستره اشهر
 وبعضهم بوضوا الى اى القاضي وفي الاصل لم يوقفما بوضو حنثه وعندنا بام وعنه
 لا سبب حنثه وعندنا بعد شهر وفي موضع بكروا الى الاستيعاب ايام
 اليه اشار محمد ولو اقرنا من تقادم وسرفه متقادم حنثا لا حنثا لا حنثا لا حنثا
 رواه وفيما لا يحنث الاقران بعد التقادم اعتبارا بالشهادة واسا حنثا
 شرب الخمر والسكوران لا يشربا بغيرها بالتقادم سوا حنثا بالشهادة او بالقران
 رواه محمد لا يحنث الاقران بالتقادم سبب الشهاده وهو مفقود ليس
 وعندنا بانقطاع الرأيه بخلافه على سائر الحدود ولعمرو ان شرب ثبت بالاجماع
 وتثبت ان ابن سعو دا عبيرا للركب ولا اجماع مع مخالفته فلو كانت الرأيه
 لو حنثا لا حنثا فلا دهو به الى الامام انقلبت لبعده المسافه حد الحار العذر
 وفي التقادم قدروا كانه حنثا بالركب والسكوران لم يشهدوا بالشرب وحنث
 ان كان حنثا وفي الحنث حنثا الشرب قدروا حنثا في ارياده عليهم بالشرب
 اوله ما شرب سوا كان ذلك باقرا ان اشار به عند القاضي او شهدا بالشهود
 وفي الشافعي ان يحنث على الزاني بعض الحد قد ركب كرا حنثا بعد التقادم ان الباقي

في المعارف

قياسا وهو قول زفر . وفي الاسمان لا يتم وهذا في الفايب والسادف
 اذا هربتم احد وفي حدة القذف . يسأل القاضي عن صفة الحن والفتن
 والسكران الذي كعد عند الحنفية ان لا يعقل منطقا ولا يعز لا يرض من اليسار
 ولا الرجل من البراة لان الحن كعقوبة يشترط اقصى السكر احتيا لا
 للدر وعندها الذي صار غايك كلامه هذنا وهذا له في غير الحن زمانا
 في الحن كعد وان شرب فطرة . ولا جحد السكران باقوله على نفسه بالزنا والسر
 والسرقة لان اقارنه غير مستقر في هذه الحالة لانه اذا صح وجع بطل
 اقارنه ولكن يصح السرقة خلاف حدة القذف والقتاص حيث يقام عليه
 في كره لانه لا يافيه في التام حيث لانه لا يجرع لانهما من جنس واحد
 فاشبهما لان الزنا والمال والطلاق والعتاق . ذكره بصرفات السكران
 نائذا الا ادره والافرا واحدد والاسهاد على شهادته وقال داود والاصفي
 جميع بركاته غير انك وبه قال الكرخي والحن والاصفر وهو احد قولي
 وقال . . . جميع تصرفاته بالملء الا الطلاق والعتاق وعند عثمان لا ينع
 خلافة . قال . . . بكرة السكران موجب للزني حتى لا يعرفات وفي موضع
 قالوا . وفي سبع السنة واختصت للاق السكران قال يعقوب لا يقع وهو
 قول عثمان وابن عباس وبه قال القاضي محمد طائوس وابن عبد العزى
 ابن عبيد والذبي بن سعيد واليه مال ربيع وابو يوسف واسحق وابو ثور والذين
 قلت وهو احتياط الحار في كره في شكل الامار . وفي شرح بجرع من اسلام
 انه كان سعد ولحق الشرب لا يقع تصدقاته . وفي اخذه لا يقع خلافة
 وبعض مشايخنا لو ايقم وكان القاضي يسأل الى لا يقع . وفي البعل لا يقع . وفي
 النوازير عزاد الخويلي الحلال طلق نفسه كره لم يقع قال ابو الذبي وهذا
 خلاف قول طائنا . وفي شرح القاضي لوسكر من زيب الفصل اذ لانه هل
 يتعد تصرفاته اختلافا في ما اختلفوا في اجاب الحد . وفي طلب القاضي ليعط
 على انقسام قسم حب الاقارمة وهو حدة القذف والقتاص وقسم حب
 بل في سابعه بالاقارمة وهو حدة الشرب والسرقة وطلع الطريق وقال ابو يوسف

ثم هو

لا يحق

لا يحق لم يشر من زفر في رواية عنه في موطن في قسم لا يحق الاقارم اربعة مرات في
 كتاب المختلعة وهو حدة الزنا والمحرر اختلاف في الحن والسرقة وقد اختلفت الروايات
 فيه روى انه اقرب يدك رسول الله صلى الله عليه وسلم فطرده حتى توارى بخلاب في حن
 واقطرده حتى توارى هكذا فاعلة اربع مرات في روايه فاعرض عنه بوجهه والحن
 الاربع حمل عليه بالرح وهو في مكانه . وفي موضع عن يعقوب اختلاف في الحن
 وفي ادب القاضي فان اقارنه بمرات في موطن بينهما سبعا واقل او اكثر اخذ به
 لان لتقام لا ينعج به الاقرار . وفي الشافعي اقارن لجل ما به واسمه عدلين شهد
 في موضع آخر عدلين ما به او اقل او اكثر لانه لا يملك لانه اقارن والمال
 ما يجب وقتا بعد وقتا فافا الظاهر ان الثاني غير الاول . وقال الزبي
 . . . واحد فان تفاوتا فافا كرها لان الاقرار اخبار عن ثابت . وفي موضع عن
 بصار الثاني هو الاول لو كان في مجلس وكما لو اشهد على اقارن اشهدا . ار
 اثنين فاستقبل قسما في المجلس دلالة الاتحاد لانه مجمع الحلات وباشبا . د
 الواحد لا يستغنى عن الامانة فلم يكن اسدا وكما في اسهاد فاستقبل . وفي ادب
 القاضي عن الحصاص طامرا لروايه عن الحنفية ان اشهد الاول ليس بحد
 المال لان الاسهاد للحد كالاقرار وان اشهد عن غيرها يتعد وعن
 الحصاص بالقلب لان الاسهاد لاسماد الشهود وذلك بعد الاولين وان
 جاء شاهدين علم ما به واحدين علم ما به وشي لشهود انها كانا في موطن او في
 موطن فيهما لان اختلاف الشهود دليل على اختلاف المجلس ولو اقر
 واستشهد قديما في القاضي فافق فيها واحد لان الاول للوجوب والثاني
 للحد وعنده . وذا لو اقر عند القاضي ما به كراعي عليه في مجلس آخر ما به
 او اقل او اكثر واقربه . وفي التمايز اقر في صكين وفي كل واحد منهما ساهدا
 قيل لمنه احدهما وعد زفر لا يلزم شي . ولو كان في كل واحد منهما ساهدا
 لزمه ولو كثر الاقرار بقتل عبده او ابنه صدق انه واحد الا ان يسم
 اسمين .
 الاحضان . زنا المحض موجب
 الزم والمحض من جامع امراته بشك جميع . وهذا حدان بالغان عاقلان مسلمان كان

في المحض راسل
في المحض راسل

الرحم نهائية في العقوبة فيستدعي جنابه متناهية وذلك لا يحق عند تكامل
 تعدد الحلال وهي تحصل بعدة وعن أبي يوسف يصير خصنا بوطي الكتابية لان وطئها
 اقل لما فيه من استلزام لها وكتب الحديث من اشرك بالله فليس بحسن ولا محسن
 لشيء اذا كان جامع امراته وذا الجيوب والعزى وان كان من كافر في جامعها
 صارا محصنين . اردنا المحصنان بطل احصائهما فان اسلم الزوج محصنا لا يجامع
 جديدا وذا الكافران بسلطان والمهملون يعقبان وقد كان جامعها قبل ذلك
 لم يكونا محصنين فان جامعها بعد الحق الاسلام يكونان لمحقوا بشرط ان يكونا
 ثبت احصائهما وان القرا احد هما دون الاخر ثبت في حق المقر لان حمل اقاربه يلزمه
 ولو ولدت منه وهما يتكرران الدخول فهما محصنان لان الولد شاهد على
 ذلك ولو لم يكن له منها ولد ثبتت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتنوا الا بغيره وقال يفتنون نصف الدية
 وهو ان لا يالا الى المشرط ولو رجعا لا يفتنون وقال يفتنون نصف الدية
 لان المحبة قامت بهي وسهوا ولنا ويسمرا لاننا يسهود الاحصان
 ما هو وكيفية ان ذكرنا الشرايط وقال ادخل بها هي ذلك خلافا لما قال
 الدخول فلهون للزيادة وقد يكون للوطي فلا يتقبل للاختلاف ولهما
 ان الدخول بها لا يستعمل الا في الوط فاما في غيره فيقال دخل عليها
 . وفي جامع الراوى لا يشترط قيام النكاح لبقاء الاحصان

باب الوطى لا يشبهه لا يوجب والشبهة نوعان شبه ملك
 وانه لا يوجب وان قال علت انها على حرام وهو ان يطأ جارية
 او ولد او ابنة او سفلى والمطلقة بائنا لها بايعات او ابائع البيعة
 قبل النكاح او الزوج الموقوف قبل التسليم او المستتر له بينه وبين غيره او
 المرتفع المرويه في رواية الرهن وبطل النسب في هذه الواضع
 اذا ادعاه لان تعدد النسب ينشأ نوع اخر شبهه الفعل فتكون شبهة
 في حق من يشبه عليه حتى لو قال علت انها على حرام حقد وهو ان يطأ

نعمه الا

باب الوطى

نعمه الا

نعمه الا

جارية بوطى وجديده ووجبة والمطلقة ثانيا في العدة والمعتقة عن غيره او طلاق
 بابل وام ولد قد اعطىها وهي في العدة والعهد جارية بولاه والمرافق المرفوع
 في روايه الحدود ولا يثبت النسب في هذه المواضع وان ادعى لان فعله زنا
 وان سقط الحد للاختصاص . وفي سماع القوا يثبت في المطلقة بوطى مع ارباب
 والمطلقة ثانيا . وفي الماشي اذا ارتكب الرجل لوطيا لمراه لا لاشترائها
 دعوى المرأة والشبهة بسقوط الحد عنها وهل سقطت عن الرجل في طاهر
 الرواية لا وفي العيون يسقط خلاف في حقيقته قد راى في قولين اختلف
 اختلاف انهم طلق امراته بلنا هل مع ان يعتبر ذلك شبهة في اسقاط الحد
 قلت هذا اختلاف غير معتد به حتى لا يستغنى عما مضى ان يفتقر به ولو
 قضى به لا ينفذ ارباب ووطئها بعد العدة اكا سقط الحد عنه لقول
 من روى لا يفتن . ودر في الحدود ما يدل على عدم وجوب الحد وان كان
 يعلم انها حرام فانه ذكر الموطى في العدة لم يقل فان زنا بها وقال
 علت انها على حرام ولو بددرا لوطى في العدة فلوا عقد ناعل هذا فوجه
 ان النكاح قائم في حق بنات النسب تمنع انعقاد فعله زنا وان قلنا ما
 ذكرهنا فوجهه ان النكاح غير ينافي في حق الحل فلا يحل الحريم . وفي
 التوبة لم ينافي في المطلقة ثانيا وكما معها فيتوكد علت انها حرام بفتن
 العدة ووطئ وكذا المرأة التي علت بالحريم وجد شرطا لاحصان
 . وفي جمع بينهما لو قال طهنت انها في ستايف العدة بوطئيه علم
 بتدافع الاول لان لا يفتن لوطيا اذا انقضت وبقيت الثانية
 او ما اشته فانها لا تسحق لتفقه في هذه الحالة لان هذه علة الوطى
 حتى لو طئها في هذه الحالة لا يفتن ودر لو طئها بائنا واحدا او اثنين
 لكرها الطن وعدم الخن سواء . وفي جمع النسب وطئ عتبه في خلع عاتك
 وقال علت انها على حرام لو حقد ونسأنت العدة لان غير غير من
 الصحابة رضي الله عنهم يقولون لا يفتن في عاداتنا ثانيا فارت ذلك
 في جمع الشبهة بوطئ امراته ثانيا ارباب لم اقام معها زنا ثانيا لم يطلق

بينهم

عليه

لعلة الا ان يجمع
الاول

نعمه الا

نعمه الا

نعمه الا

تفتقن عرقها هكذا احتيازا للمشايخ وان اقام مقرا ستفتقن وفي المتفق عليها
 لم يلزم على شبهة ان العدة يجب من اخذها وبها وفي موضع وفي العدة فلا يلزم
 العدة من وقت المفارقة وفي الفقه ومحمد بن علي بن محمد بن علي بن
 المشايخ وفي الملقاة التي اوتيت وطاوعا وبغيرها وازنها وبها وانما هو
 بغير حرمتها فلا حد عليه ولا على قاذف فلا خلاف لعلي بن محمد الحلال وفي
 الاضاح ولذا لو تزوج امرأة على حرم او محسوبة او حنسية في عهده او زعمها بن
 الشهود او منكوحها الخيل ومعدته واثبت امته والحامسة والامه المتزوجة
 بنزاد بن مولاها او العبد المتزوج بنزاد بن مولاها او جارية عبده وعليه جارية
 مكانته او طاربه الجاهز اوصع من احد ملوك بني اواسم المتزوجة من الرضا عاقل
 فيها حارا البائع فوطيها المتزوجة او كان الحار المتزوجة فوطيها البائع او كان
 البائع واسد فوطيها المسترى قبل التنبيل او بعده لم يحد في سمنها ولا ذنوه وان علم
 بتزويجها وفي الماشي اربعة فقلت استأجرنا عمة فوطيها والى القول ولو بيع شيء بغير
 العدة من بعض الماي يقول ان شاء الله تعالى فان كان القتل حقا فليس ان يحد دفع او ترك
 وقال ابو يوسف لا حد اذا دفع وهو كاسايف اذا اهلك المورق قبل القطع وقاسا
 المورق ملك وقطع لئلا يباع عليه وبما هنا فلا حد الا لولا بغيره لم يشرع
 ولو لم يحد لم يحد لانه لا يباع بالفاضل حتى يصير شبهة كذا في ابو عبيد الله
 بها مرض فتمت له الحد لان ضامن الغضب وجوب الملك وفي شرح البصر زكريا
 لم يشرعها او يحد في تزويجها في وجوب الحد عن الحسين وروايتان وفي شرح كذا
 في الشهود عندهم وعن ابو يوسف لا حد وفي الايضاح عن الحسين الحد في الما دون
 الشرا والى ابو يوسف كذا بها ولو قُتِلَ امه او ابن بها فانت او كانت حرة
 فقتلها بحد الحد والدية وقمة الامه روى ذلك ابو يوسف عن اخيه وروى الحسن
 عن اخيه والى يوسف ان لا حد في الامه قال محمد وهذه الرواية اصح وفي المتفق
 في المحرر او امه وقال استبرأنا لم يحد لاننا لا نرى فيها سبب الحاقض ودخل المشبه
 والشبهة اذا استنفذت الى سبب حارث معذرا بها وذا لو اقرت اهل الحكماء بان
 لا يلزم الدوم من بعد ولو لم يجز جارية اخيه او اخته او امه او اخاه له حد اذا دعي

راوى الشيرازى

الشبهة الاولى لا يثبت النسب لانه من غير الاطراف اذ لا ماسلمة بينهم وهذا هو الوجه
على قرائته امره فوطيها وقال حسبها امراني حتى لا تذكر التبرية على بعد ردا
الامى فودعا امرنا فاعين فاعيا وبال وفرا عدلان فغده فند تشبه . واما
امرنا للخدمة فوطيها وقال طمنت انها حل احملان عليك منافع ابد الخفية
شبهة فيمنافع البضع وهذا واستعاضها واستودعها . وفي النظر استاجلها
وفنيها امرنا فانهما كل مرة معمر المثل عند الخيفية ذرا نيل . واما فاستاجلها
لبن بها البياها اوتا اخذك هذه الدراهم لا خاك او بال مكينة يذا فاعتلت
فوطيها فوجد وبوجها عقوبة ونجسان حتى يتوب اذا فاني انظر ولها معمرنا وبالا
عدان فاولا علما اما لمن غير شرط خلاف ما لو قال لها خذ هذه الدراهم لا متع
بك لان المنة كانت سبب الراحة في الايراد فاعتبت شبهة . وثالث امر شدة التمد
ايضا فاما اعطاهما مشروطا فذكر لهما لاسرنا كل ذلك وان كان العقد فاسدا كما في الاجارة
الفايدة اجزا للمثل يطيب له وان كان النسي حراما . ودعا سخران ذلك حراما
قلت وهو الاصح لان استحقاق ذلك ما كان اصلا وانما كان ضرورة سقوط الحد وانما
يفتت ضرورة لا يثبت حكم الاطلاق . فان زناها مع اعطاهما بنفي عقد يكون ذلك
حراما عندهم . وفي المتفقان مجدي كسب ناحية او صاحب قبل او من كان على شرط
رذة على اربعة ان عرض فان لم يعرفه تصدق به وان كان على غير شرط فوله . وفي
اللا يباح له . مات وكسبه من مع الما دوا فان تورع الورثة فعل اخذ ذلك كالللى
وبرد وعلى اربابها ان يعرفوا او لا يعرفوا او اياها فاني اخذ به وشبهة وطها واما الدار
ياخذ الخفي فالفوات ولا نأخذه فالامر فيه ايسر . مات وابنه يعلم انه كان يكسب
من خفية لاجل لكن لا يعلم ذلك بعينه ليرد عليه والميراث حلال له في الحي ولا يورث
بالصدف فان تورع وتصدق كان اولي لكن سمى بنبه خصما عليه . وفي الشافى
تورع مخبره او ذات زوج فوطيها لمحمد وان كان عالما بخبره لان الزنا بطلا
بقصد عقد لكن بوجه عقوبة اذا كان عالما بالخبرمة . وقال اذا كان عالما
بلخرن بعد عدلان هـ زنا العقد لا يجوز تبعا لفساد ركال عدم . وزوج جمع برهان
لما كان الحرام عند الخيفية فاسد وما لم . بعضهم باطل وسقوط الحد لشبهه

۵۵. هر چه از او انتفاع

الاستحبابه والاحتجاج انه لشبهة العقد . وعن المسكاف تزوج المطلقة ثلثا قبل
الخليل وهما لا يجان بفساد النكاح بيبث النسب وان كانا يعلمان فذكر للخليل
وهي مسلمة نكاح الحارمة . وفي صحيح تزوج المعتدة من ثلثها ودخل بها زوجها فانما عده
خلاف اوجيفه ما قاله ثابت بعد النكاح لخلل لنا النكاح فوطيها وانما تزنا قالوا
لا حث عليه وفي العدة طهر . وفي صحيح بكر تزوج منوطه الغير وهو لا يعلم
بذلك فدخل بها حثا لغيره وان كان يعلم لا يحجب لا حثا لغيره لغيره لغيره
النكاح فليعتقد . وفي لفظ في امرأة سررا بشبهة كزمره مثل ان يزوجها
وهي منكوبة الغير ودخل بها الحث المبررة كزمره . وفي صحيح الشقاق في امرأة
أخذت من امرأتها او قال تزوجتها ولها زوج معروف فقام لها الصفة
الحث ولها المهر ما فراه وعليها العدة . وفي صحيح بكر مسلم تزوج حريته موطئه
مسألة في دار الحرب او في دار الاسلام بالنكاح باطل ولو تزوج وهي حرة او امه باذن المولى
فالنكاح فاسد ويغري بنتها ويوجع عقوبة ان كان دخل بها ولا يبلغ اربعين سوطا
وعين المتزوج وكذا المرأة ان كانت حرة او امه باذن المولى . وفي الثاني ان لم يكن دخل
بها عزم رايها وقوله لا يبلغ اربعين سوطا . وفي صحيحه وقال لا يبلغ اربعين
مسألة بزوج حرة فولدت منه وهو ابنة . وفي لفظ لا يشبه النسب منه
اختلاف العلماء الاول اعمى ان كان جاهلا بيبث . وفي الثاني
مرتد تزوج مسلمة او المسلم مرتدة فولدت منه بيبث النسب منهما وبهما لانه
نكاح فاسد . والكل يثبت اجماعا روي بعينها اذا اشتراها وطويها لاجل عليه
وانما علمت انها على سرام لان له حثا في نفسها ولا يشبه النسب لانه لا يك
لها عينا هذا الواسط لجد حارمة من المثل بعد الارض قبل الفسوة وحسب
المعتد فيقسم من حارمتها لو لم يسل الفداء وقبل الحارمة لا حث لا عزم ولا حثا في الفسوة
قاله بكونه لم يزل رحمه هل لم يزل . والكل يثبت النسب لانه لا يك
قبل احدث الحبر لم يزل وان وطويها بعدة فلا عزم اوجيفه كالبايع اذا وطئ البنية
قبل التسليم عنه وعند محمد يقسم لمن عليها وعلى العترة ما اصاب العقد
يطرح من الثمن وما اصاب الحارمة يبقى لانه كالبايع عنه وعندنا يوسق عليه

الشيخ
في
المسألة

الشيخ
في
المسألة

العترة اذا قال ———— فحدث انها خلل لانه كالمزني قاله ابو يوسف فخرج محمد
في فضل البايع في الزنا دات . وفي الثاني فان وطئها البايع ونقصها الوطي او كسرها
فما كان يقسم المثل على فدية النقص وفدية الحارمة فما اصاب النقص ايطر
من الثمن والا ييطر الا في فدية النقصان والعترة فيدخل الاقل في الاكثر . قال الشيخ
فعل هذا لانه فخر حارمة كالمسكاف ولحسب الحارمة ان يغلط الى اكثرها ما في ذلك
وفي مسئلتنا يقسم المثل على الاكثر وعلى قيمه الحارمة وما اصاب الاكثر يطرح من الثمن
فان كانت ثنيا ولم ينقصها الوطي لم يبق في الثمن ولا خيرا للمشتري وعندها
يقتطع العترة من الثمن . وفي رواية يحيى المشتري بيل للاخذ والترك وكثير من
انوا بعده الرواية هذا حكم ابو شعاع . وفي المساقعة من وطئها البايع لم يضر
وهو يعلم بوطي البايع فقد اختارها وطئ منه من المهر بحسبه اذا قسم علم مهرها
وتبعتها وان لم يعلم بوطي البايع يحذر ان يتأخرها وزمنه من المهر بحسبه اليقظة
وان شأنتها وزمنه من المهر بحسبه المهر . ولو وطئها البايع فولدت يقسم
المثل على قيمته الامم وفيه الولد وعلى مهرها فما اصاب مهرها سقط المثل
ولو وطئ عند البايع بشبهة فادخل مهرها لغيره فثبت فيها فان اكل البايع
المهر ياخذها المشتري ان شأخصه اليقظة من الثمن . وفي صحيح النسب من
الاسبيحان في بغيره بالعترة فذكر ما يشترط من الزنا لو كان الزنا جلالا ذكرا
فكل من ساقط . وفي صحيح بكر رحمه الله وهو قول بعض ما يطع وعزمه بالبرهان
مدرستها . وفي لفظ لا يغادر قوم من قوم المسلمين فذكر انهم غدره او واحد
فما صابوا النساء واقسموها ولد لغيرهم من اولادهم علوا بالامان يروى عنهم
مع اصحابنا في جلال الوطي بشبهة والاولاد احدا لمسلمون وما طئهم
دعاه القتل . ولو ان المحاراج المسلمين لا وانا اخذوا جوارها تقسمون بينهم
بوطي من رعت في سهمه جارية فولدت منه ما وانا فانها تزوجت لولائها ولا حث
عليه ولا تقسم والاولاد احدا لم يغير قيمته لانه ثابت النسب منه
وذا لو كان من المحرمه او ام الولد او من المدة او المكنيته وكما
احرسون فيها اخذوا من المسلمين من غيرهم او ام ولد او مكنية او حرة

في
المسألة

الشيخ
في
المسألة

الشيخ
في
المسألة

واستولوا بهن وما رواه ائمة اوصار موضعهم دار الاسلام وفي جمع الناهض وفي حايه
ابنه مرارا يحب مهنه واحد وفي المنتقا حب لكل وفي عتد ولو وفي حايه امارته
او اوابيه وادعى الشبهه بحب بل وفي مهنه وفي مكانتيه وبتكوتيه نكاحا
فاسكا وفي ابن طهرانه كان حلف بطلاقا مهنه واحد وفي المنتقا وكذا في
المسحبه وفي وفي المشتزكه بحب بكل وفي نصف مهنه وفي وفي المكنيه المائتله
عليه وفي نصفه للوليات نصف مهنه وفي نصف الآخر لكل وفي نصف مهنه
وذا للمكنيه ولرسول حكيم الوطيان فبفساد ملكا ليرين وعز الوير
حب مهنه واحد لان الاصل ان الوطيان متى استندت الى شبهه لا تجب الا
عضدا واحدا وفي الاجناس عن محمد بن يفر وهب جاريه من رجل موطيها
الموهوب له فلا عقر عليه ردّها بقضاء او بلفاء وفي النوار صلف وفي
حايه فوطيها الموهوب له لم يمسها الوهاب وعليه دين مستعرق ترد الهبه
ولا عقر رجل الموهوب له في قول ابن سلام لانه وفي ملك نفسه كالحي ولو وهب
فوطيها الموهوب له لم يمس الوهاب وكالمشركه وفي المبيعه قبل النكاح فعمدا
البايع ففعلت عنده لا عقر واول القند والمين
فما ارى ان عليه العقر في قولنا احبا لانيها مقبونه عنده
العاقلة البالغنه لما عرفت من صبي او مخون لاحد عليهما
زاد في النظم وعليها العقر لا مهنه ولها وال زفر
وال شافعي عليها الحد لان فعلها زنا كحبي المحبونه وانما عا او صبيته
لمحمله للوطي ولما ان فعلها تابع لفعل الفحل والاصل غير موجب
للوحد فكذا الشيع بخلاف ما استشهد لان فعله زنا وانما اصل
تعدم وجوب الحد بالتبع لا بدك على عدم وجوبه بالاصل وان كان
عدم الوجوب عليها بشبهه متعديه عليه مثل الحرسا التي تقول
تزوجني فلاحد عليها وبحب العقر واليه وقذا لو ادعى الرجل
النكاح واقرت بالزنا وفي شرح بكرها لو اني بنون وفي امراة مكرهه
حب العقر وان كانت مغاوعة فلا وفي الثاني وكذا الصبي

واستولوا بهن وما رواه ائمة اوصار موضعهم دار الاسلام وفي جمع الناهض وفي حايه
ابنه مرارا يحب مهنه واحد وفي المنتقا حب لكل وفي عتد ولو وفي حايه امارته
او اوابيه وادعى الشبهه بحب بل وفي مهنه وفي مكانتيه وبتكوتيه نكاحا
فاسكا وفي ابن طهرانه كان حلف بطلاقا مهنه واحد وفي المنتقا وكذا في
المسحبه وفي وفي المشتزكه بحب بكل وفي نصف مهنه وفي وفي المكنيه المائتله
عليه وفي نصفه للوليات نصف مهنه وفي نصف الآخر لكل وفي نصف مهنه
وذا للمكنيه ولرسول حكيم الوطيان فبفساد ملكا ليرين وعز الوير
حب مهنه واحد لان الاصل ان الوطيان متى استندت الى شبهه لا تجب الا
عضدا واحدا وفي الاجناس عن محمد بن يفر وهب جاريه من رجل موطيها
الموهوب له فلا عقر عليه ردّها بقضاء او بلفاء وفي النوار صلف وفي
حايه فوطيها الموهوب له لم يمسها الوهاب وعليه دين مستعرق ترد الهبه
ولا عقر رجل الموهوب له في قول ابن سلام لانه وفي ملك نفسه كالحي ولو وهب
فوطيها الموهوب له لم يمس الوهاب وكالمشركه وفي المبيعه قبل النكاح فعمدا
البايع ففعلت عنده لا عقر واول القند والمين
فما ارى ان عليه العقر في قولنا احبا لانيها مقبونه عنده
العاقلة البالغنه لما عرفت من صبي او مخون لاحد عليهما
زاد في النظم وعليها العقر لا مهنه ولها وال زفر
وال شافعي عليها الحد لان فعلها زنا كحبي المحبونه وانما عا او صبيته
لمحمله للوطي ولما ان فعلها تابع لفعل الفحل والاصل غير موجب
للوحد فكذا الشيع بخلاف ما استشهد لان فعله زنا وانما اصل
تعدم وجوب الحد بالتبع لا بدك على عدم وجوبه بالاصل وان كان
عدم الوجوب عليها بشبهه متعديه عليه مثل الحرسا التي تقول
تزوجني فلاحد عليها وبحب العقر واليه وقذا لو ادعى الرجل
النكاح واقرت بالزنا وفي شرح بكرها لو اني بنون وفي امراة مكرهه
حب العقر وان كانت مغاوعة فلا وفي الثاني وكذا الصبي

او المخون لو اذهب عذرتها كره بحب مهنه المثل وان كانت مغاوعة
فلا وفي شرح بكرها دعيت صبيبا فزنا بها بمن المهر لانها
لم يمسح حق المولى وكذا لو زني صبيته لان اذا بها لم يمسح وان كانت
بالعنة مكرهه فكذلك وفي المغاوعة لا يمس لان رضاهما معتبر
في اسقاط حلفها والثاني لو زني برجع ولي الصبي عليها لانها امرت
الصبي بذلك ومن اموصيتا بنني ولحقه عزم يرجع عليه على الامر
ولا يفيد التمين وفي ابن اربع عشرة سنة جامع نائمة لا تنكر وهي
ثبت لامهر عليه وان كانت بكرًا بحب مهنه لها وفي الامه
الزني لامهر وفي البكر مهنه او كذا المخون وفي الاحاد ولو ادر
هشام صبي جامع انراة بشبهه نكاح فلا مهر عليه وذكره بنزله
اصح مستأجر زنا بمستأجره لم يحد خلاف ان يوسف لا يستأجر
ما دام زنا وانما حمله المهر والمهر لم يلزم حقوق الله تعالى في الاجناس
على الاسلام ولا منع من العود ولا يضرث عليه الجزية وانما دخل
ليقتي حاجته لم يعود فلا يوجب الا ما يصل كواجبه او بما هو اذ المسلم
ولو زني بغيره او مسلمة تحلوه ولا يفرقه زنا ففكيها منه زنا
ولو زني مسلم او ذمي مسلمانته حدهم ودنا لانها لم تلزم حقوق الله
تعالى وعدنا ان يوسف تحلها لانها كالتبيته عنده وانما حمله
ان الاستامن تحل بالقرء لان من حقوق العباد والاجناس شراب
المحر لانه براء حلالا ولا حد في الزنا او السرقة خلاف في يوسف
ولا يقتل المسلمو الذمعيه ولو قتل بعضهم بعضا يقتل به ويستونه
وارتاه ان كان نكحة وفي رواية الحسن لا فاضا ولو جري بينهما
مرايينه يقتضيهما ولا يفرض نفقتهما بل رجعا والقرء بين
المستأمنين والمواذعين يقع في فصل وهو انه لو قتل رجل
من المواذعين رجلا منه زنا او الموادعه لا فاضا لانهم وادعوا
على ان لا يجري عليهم احكامنا فانما المستأمنون بحركه عليهم احكامنا فيما هو العباد

المنتقا

البايع

البايع

في اتفاق حربي اسلام ودخلوا نائم شرب الخمر وقال لم اعمل بحرمتها
 صدق ولم يحذركم الاثم ولو اسلمتم ادعى ذلك لم يصدق ولما المولود في دار
 الاسلام اوبلع وشرب الخمر وقال لم اعمل بحرمها والمستامن لو اسلم في دار
 سرق وقال لم اعمل لم يصدق خلاف شرب الخمر والسكر من غيرها ولو اسلم في
 دار الحرب فتي شهده ولم يعلم بحرمته الصلح ولم يامر بذلك احد ولم يرا احد الاصل
 بالثبوت ليس عليه قضاءها وما لم يرض عليه كالمسلم في دارنا مسلم في دار
 سرق واشرب خمر او سكر من غيرها او قذف رجلا او قتل عذرا فخذ قاتل
 ثم اسلم مقام احدهما خلا حدا الحيز والسكر من غيرها لا لم يرد محل الكافر
 لم يزل قضاؤه كانه تعالى هذه الاشياء في حال الرد والموت وما يابى ما فهو
 كالذي ولو نكره ذلك وهو محقق في دارنا ثم اسلم انتقم منه وخذ للقدوس ولا
 ولا تمام سار ابراهيم عذابه حنيفه ومحمد لا في حكم المستامن ولو اسلم حلف
 ونعمت لم يرد ونعمت لم يرد في القتل في القتل ملة عطاء وعمل واحد
 وكان ابو حنيفة يقول أو لم يحذر لان الانتشار ارجا الطوع ولا يحذر
 عند حبي لانهم فكيف فعل غير موجب ولم يخطئ لهما فلعل ان يقول
 حد لان فعله تفاخر بفعل المستامن ولعل ان يقول المستامن لا يعدم
 وهو الاصح لان الحرمة اعلنت بالاكراهي لم يحذر خلاف المستامن لا يعدم
 الحد لا بخلاف الحديث لكن لا يثبت ليرتبة والمرأة لو اكرهت على الزنا فكل
 تحب الاجماع لانها فعلها منه ولا يابى بالثبوت ان ساسه في الشاق والخلق
 الاسمي حال الى الاراد انها لا تأثم ما لم يتركها على انها لو علمت انها لم تترك
 قتلها ولا يثبت لها الزنا فيكره عليها لئلا لها ان تقتله وبالعبودية لها ذلك
 ان لم يترك على دفعه الا ما تقتل وعن الفضل تحفة في النظم فتقتله وان لم يترك
 سقتة سقتة ولا اثم عليها وارجوا ان تنال بذلك الثواب وفي الجار على
 سمعت زوجها طلقها ما قال خاصة فان حلف ما هو فعل اقتد
 ما لها قال ان لم يقبل ما لها هبت منه فان قتل عليها لم تأثم لا بعبودية أو
 مقهورة وتقتل ولا تقتل ولا تقتل بالمال مقتل ما لم يقتل ما لم يقتل ما لم يقتل

سار ابراهيم عذابه
 حنيفه ومحمد لا في حكم
 المستامن ولو اسلم حلف

لم يتركها
 على انها لو علمت انها لم تترك

بلغ مقابلة

محاور

يستحق فان حلف لا تكن نفسها منه بعد الاكراه واعتذر بنفسها منه وقيل
 يترك كل الواسع في الاحتياط رغبة فان حثرت هبت او ستم وقيل يكون عقوبته
 وفي الاتفاق فان حلف لم يسعها المصالح منه ولم يسعها الزم بمخرجه
 اذا كان زوجا غائبا فلها التزوج وفي الدويرة لو هربت وانقضت عدتها
 لم يسعها التزوج وفي جرح السبي لو اقرته بغيره سفير وانقضت عدتها في
 نكاحه وسقته من التزوج وفي موضع معنى المهره على الولي ان يكون بمكره
 الى وقت الايلاج فاما او اكرهت حتى اطهرت بمسكت قبل الايلاج كانت
 مطاوعة في حقها النكاح في رضاه واللوامة في عدمه وفي الاصح الاجنبه
 في ما اسلم للغير والراى فيه الامام ان يشاقله اذا اعاد ذلك واشاق
 ضربه وجبته وقال فيها الحد ليقول على يفعل لما يفعل للراى ان
 ابو حنيفة لم يصدح حرفا لثنا وقال ابن عباس سكر من كراهي فرفع وتبع الخمار
 وتك بعثهم بحسان في انفق موضع حتى يموتوا وعن بعضهم يهدم عليها جاز وعن
 الشعبي رحمه الاحوال كلها وعن صاحب الشرح ائتموا الناعا والمفعول لم يرد به
 ارجوا الا على الاستعمل ولا يحنفه اللوامة ليستسكا لوطي دليل انها ليست
 ولا يثبت به حريم المصاهر عند الاكثر ولا يحجبها العقوبة في الرد والجماع
 المفسد ولا في الماني بها بشبهة ولا النكاح رضاء وفي رواية ولا على اللزج
 الاول في النكاح المصحح لا ان ينجب لعدة والمصدر لا يثبت به الرجعة ولا
 حرمه المصاهرة بالثبوت في موضع الجماع من دبرها بشبهة ولو اصابه بالطلاق
 والعقوان السبع الى دبرها لم يرض الا انه حجب الفصل عليها بنفس الايلاج لان
 الفصل اذا وجب مجرد الايلاج في الفرج تكونه بخلافه وفي مثل يشبهه
 نزول الماء في فاقم الايلاج مقام التزويلا احتياطاً وهذا موجود في
 اللوامة في المرات وفي الدليل لا يحجب الفصل خلافاً وذكرنا الجواني
 عت عند ابن يوسف والصحيح من مذهبه لا يحجب وذكرنا السجى اللوامة
 محجاً زاهداً الحسن على الناعا والمفعول من غير الرأى والمفاد في اللوامة
 لا عد خلافاً وكذا لو قذف امراته بها لم يلائق خلافاً وفي الدليل اني امره

لا يلائق

في يومها ثبت حرمه المصاهرة لا يتحاكمها لكن لانه مستباحه في
الاسرار بينك بالاجماع وفي شرح القاضي فدل ذلك بعينه او منوحد
او امته لو حاد ما عده لا يشك واساعدها فلان الملك يقتضي هذا الانساق
فاورث ذلك شبهة في الفعل وفي شرح الامارات قول محمد بن الحارث
التي في درها ووجه له ولا يملكه دليل على ان امراته وامته
في درهما وان كان حرمها من الناس من يستلزم تناول القرآن وفي شرح الامار
شيل ان عمر بن عطي الساري اذ باره فقال لا بأس به وروى عنه خلافه
وعن محمد بن كبر القزلي انه كان لا يرى به بأسا قال البخاري وتاويله ان يفتن
في موهن من ادبارهن وفي روضة القضاء عن المزي قال انما في ذلك بعض
اجناس الى التحليل او طبعه الذي على الميثاق والمكاح واخره في تحريمه وقد كان
الحلاف عن ذلك وهو ذهب الشيعة من الحليين وفيه آثار وفيه نظر
وفياس وعمل على عوابه وعنه خلافه وفي احكام القرآن عن ابي ادرج
احدا انتدك في شيء شك انك لا تعرف في سليمان قال كنت عند مالك بن نويرة
عن عمار الساعية اغفلت منه وفي لاجل للجل انما في امراته في درهما وقول
عليه الفتيا وهو ما هو ذهب الشافعي قال سمعته قال سمعته قال سمعته قال سمعته
اسم في الحارثي عن محمد بن عبد الله بن سمع الشافعي يقول سمعته عن النبي صلى الله عليه وسلم
في حديثه في القيان انه حلال ولا يحج عليه وعليه كما روى في الصحيح عن النبي
اسم عليه من امراته وامراته في درهما الحديث وعن اصحابنا في صحيحها
عند المجتهد وعن ابي ذر لا خلاف فيه واسم اعلم بما في الفتوى وفي جميع
والذي هو كون الواطئة في الحنيفة وليس بعضهم قالوا هذا اصل امارات
الواطئة حرم في الدنيا عتلا وسما لا يباح في الجنة وان حرم سمعا
لاعتلا يباح وبعضهم قالوا يكون بنفسه الا على عرف وصف الذكور وصفه
الاسفل على وشق الاناث وهذا منقول عن المالكي والشافعي انه لا يكون
لان ليس تعالى استبعد ذلك واستبعد فقال ما سبق بها من كبر وسما
جسدا ويحلون الحيات والحيث منزهة عن المنيات وفي التهذيب طوط

علاء

بهم

رواه

في نسخة

بغير

بذوام قال الامام احمد والاوزاعي حرمت عليه بنته من النكاح فلا محلة في
صفة الامام الذي ليس بقوة امام مما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه
ولا يمكنه ان يتولى من نفسه واستيفاء نبيه عنه كما استيفاء بخلاف القصاص
الحد لان ذلك الى اربابها قال الشافعي وعلى هذا القول في نكاح
حق على الامام لان الخلق فيه حق لله تعالى دللوا بالسرور والحدود
على لا يجرى على في الشافعي انها لا يجوز رضايتها كرضاه وهذا لا يوجب
الحد فانه اذا رضي بقوله لا يمنع وجوبه ولا يعارض عنه ولا يورث وفي الخلف
خلاف لم يورث لان الخلق فيه حق لعبد بدليل انه لا ينفك بالمقادير ولا
بالرقة وبقيقة القاضي بوجهه ولا يوجب الرجوع بعد الاقرار ويتوقف في ذلك
وعام على المستامن ولا يقيم الا بالحد والحد على العبد ويقدم استيفاء
على حد الرنا وحد الشرب فدل ان الخلق حق العبد والاصول تشهد له فان حق
اسم وحق العبد اذا اجتمع ينفك حق العبد لما حقه غير ان الامام يستوفيه
المقدوف وان كان حقه لانه لو فرض له ما فانه على شبه الوجوه غير ان ينفك
وهو القدر ان حق العبد واقامة الامام بخلاف القصاص فان الاستيفاء
للولي له مقتدر وخلاف لمعز لما وجب قتله نواله لان اقامته كل احد
بعده اليها بعرض الله تعالى وسيل العتد والى رجل وجب رجلان امراته اكل
له قتله قال ابن ابي حاتم انه يخرج عن الزنا بالصباح والمضرب عاود ولسلاح
داوان علم انه لا يخرج الا بالعدل اكل لما القتل وانما عتد لما حل له قتله ايضا
قلت وهذا تنصيص منه على ان المضرب تغيب علكه الاسنان وان لم يحنسبا
وكذا القتل وجبت المسألة في المتاعن الى يوسف كذلك لان ضربه واجب
رجلان امراته ومع حريم له وامراته وفي يوا وسما عن محمد بن راي حصنا
بن حنبل له ان يرميه ويقتله وفي جامع قاضي في رايه اسم في باب المساهدة
في الحدود ان الحد في كل شخص ادا يمسك يورث اكل له قتله وانما يمسك
من ان يمسك ولا يصدف في قوله انه يورث وفي الشافعي ليس لولي ان يحد عبده وامته
لا حد في الاولاد هو الذين يكون ذلك لانه لم يحد في الشافعي ولما لم يحد في الامان

في نسخة

بغير

المعدون تاديب في ازان عليه المولى . عازبا القاضى رجل يزنى او يضرب رجل حائضا
وعن محمد بن عده وهو ليس باعتبارها بسايرا لحقوق وحده القذف والقصاص وجب
الاستحسان الاستيفاء الى القاضى والقاضى مندوب الى الدار بالحق فله ان يمتنع
فيما يستوفيه فلا يستوفى . وفي سبب كراهة شتم الامام الا على احد فيقول الى
غيره انما هذه لقيمة بنفسه ولا يشتم . وفي ادب القاضى ان لا يفرح
في القضاء له عليه جاز ونحو قضاء القتل للمقتول له عليه كان المقتول الخليفة
او القضاة لان المقتول ليس بنائب عن المقتول بل هو نائب عن المسلمين وللمقتول ان يقول
بموته فعمل من قبل شهادته له من دفع ضايق له وبالله . وفي المطر وكذا قضاء
لنايبه . وفي جمع الشقي لا ينفذ فضايقه للمقتول واستشهاده ممن يوكّل في شتم استغنى
فقط في تلك الحادثة لم يجز له قضاء من ولاه ذلك وكذا تاديب القاضى في
وقعت هذه الحادثة لقاضى القضية المذكورة فيجب ان يحول ان ياتى رجل
للتشريح لا يقاتل اهل هذا انت اذا بنفسك لنفسك فانما انت نائب المشيخ فانقطع
ووجه لنا بطلان هذا ان يطلب من السلطان ان يولاه ان يولى قاضيا
اخر حتى تنصحه اليه فيقتل ويحرق واحدا . وفي شتم في ارباب المسلمين
الاسباب الموجبة للعقوبة في اربابهم من خرج ايناها فاقربه لمحمد بن محمد
ذلك لم يجر لان ما من عليه يد وكذا لو فعل ذلك في العسكر لان القوتل الى العسكر
تعدى الحرب الا ان يكون الامام معهم او امير مصر يمتنع على اهله حده فان لم
يعدى حتى خرجوا واقر به حده ولو فعل ذلك في عسكر النبي في اقر به بين المسلمين
لمحمد وسواهم ذلك واحد منهم او من اسرايينا وكذا القصاص لو غلب
اهل البغى على مصر ففعل مصر شيئا من ذلك ثوابه فهو الامام اخبره المصرك
لان استيلاهم باعرض فلم يخلق هذا المصركهم وكذا لو قتل مصر مصر

الشهادة في الزنا

في ادب القاضى تمام الشهادة الاجتماع في مجلس القضاة حتى اذا جاوا
تجاسر متفرقة وشهد كل واحد في مجلس صاروا قد تفرقت بعدوا وان كان
القاضى يدعوه هو واحدا واحدا ويشهد قبل محلي الاخر ولا يذهب تالشهادة

القتل له وتكون
والقضاء
والقضاء
والقضاء

شرا

وان حضرا ثلاثة وشهدوا بخلاف الرابع فدعى ثلاث مرات فلم يجده
المالكة لان الامتناع منه لا يحقق المردح ثلاث مرات كالامتناع من المهر
لا يحقق المدا على عليه ثلاث مرات وان كان القاضى لا يدعى فلم يجبه
حتى قضى على الثلاثة بالحد بوجاهة شهادته لانه لما قضى عليها انقلبت
سجدا ولم يقر قولا . اربعة شهدوا على رجل انه زنا بفلانة وهي عليه حدة
وان شهدوا عليه انه سرق من فلان وهو غائب لم يقطع لان الدعوى سرت
بنوت المسرق دون الرضا . وفي موضع قبيل الميمنة في حق الحيسر ان يحل
الغائب فيدعى المالك ولو شهدوا عليه بالقذف لغايب لم يثبت له الحاك
شهادته انه زنى وامراه لا يعرفونها لم يحد لجواز انها امراته وامهاتك
قال المسهود عليه ان التي راوها معي ليرتكب امراتك ولا امة لم يحد ايضا لانه
يكون ان لا يجب بوطي غير المرأة والامة ولو اقر به ذلك اربع مرات حلال
الحاكم انه لا تخفى عليه امراته فان حضرت وقالت تزني حتى لم يقتل به لانه
والمهر لا يحتمل . ولو اقر اربع مرات انه زنى معه وانكرت هي لم يحد ولا يحكم
بالرجل اقربا على نفسه حتى ان لم يقر عليها فاضارت كالغايبه وكما لو قال المسعود
اننا انعدم في حقها بانكارها فان ردت شهادتها لعدم حق الرجل وكذا لو اقرت هي
اربع مرات انه زنا بها وهو كذا لم يحد وعندها حدة المرأة ولو صدرتها
الرجل حدت هي ونه لا يحد في اربابا . شهدوا على رجل زنا وامراه وهو غيب
ان يوسف لا يحد لان الشهادة بطلت بالانكار ولو لم يوجد الاقارب او دعا على محمد
عنه لان هذا الاقارب انما يحد في نكاح الاقارب وان كان المشهود فشا لم
يحد بالاجماع . فان اقربا زنا مرتين وشهدوا عليه ما لنا شاهدان لم يحد لان
الشهادة لا تقبل على المهر والماي ان كل واحد في الحقين باقرار وقد تعدى حد
احدهما بالآخر لهما معا بل قال بالبرهان في شتم بكر . وحكم الشتم في ادب
القاضى والشهيد في الحضانة اذا اجتمعوا الشهادة والاقرار وقضى الاقرار
سعدا ان انه زنا بفلانة فاستكبرها واخران انها طارعتة فلا حد وقال
محمد لا تقا فصر على زناه طوعا ولا سهوا هذا الطوع شهدا بفعلت تاديب

في

في

في

في

في

وشاهدنا الكره بفعل نذبه الرجل وهما غيران ولا تجد الشهود لعلم النصاب
 وقال فوكلول لانغها دم ردت لنقضان العدد كلالته وعلى الخلاف فشهد
 اثنتان بزنا الكونه واثنتان بزنا البصرة ولا ثمانية اتمه لقوله تعالى اربا تو ا
 باربعه شهداء وفي الايضاح لو شهدوا الخ بانه وواحد على الاكره لم يحلوا
 ولا لكل الثلاثة وفي المنتقى عن محمد لو كان على القتل على احد قتل
 كذا الرجل وان اختلفوا في الذوب الذي كان عليه او عليها حل الزنا ولو نه
 او لمول الزنا فيهما فصرها او في ينها وهذا لما لم يضر لا في اختلفوا في الا
 يحتاجون الى كونه وكذا لو شهد ايمان انه زني مبيضا واخران بغيره فيقبل
 لان اللونين يتساويان فلم يكن اختلاف في الشهاده خلاف البيناء والسودا
 ولوسيداسان انه زني بحبيشه واخران بحراسنيه او اثنتان كونه واخران
 بغيره او اثنتان كونه واخران بغيره او اثنتان في الاخره واخران في البيناء
 لم يقبل لا خلافا للشهود به شهد اربعة اتمه زنا بها لم يخله عند العدة
 واخران انه زنا بها لم يرد حديد لم يقبل للثبوت بكتب احد القريش ولا حذور
 لا في شهوده ولو شهد كل فريق بوقت آخر فلا وجه وهو الزنا لا يثبتوا
 ذلك كله ما شهد احد القريش بزنا والاخر يقتل في وقت واحد فلو
 لم يقبل للكتب احدها فلو كانوا بوقت وشهدوا وقتي بغيرهم شهد اربعة
 لان الاول صحيح لان ابدا له بالثاني الفكا اربعة شهداء على رجل الزنا
 لم شهد اربعة على غيرها زنا بها لاحد على الرجل وكذا لا ولو زنا في
 الثاني وان نظر السأ الى المشهود عليها ان في قتل من كذا لا يشهد
 لان البكارة ثبت بقوله من يقول من اخذ المشهود وكذا لو علم انه خون
 لاحد عليها لاعل قاذفه وعلى الشهود لان الخون لا ينفك فلا يكون هذا
 قدما والزنا وان شهدوا الزنا والقذف ساقا لم يجدوا لانهم اهدت
 اداء الشهاده في قتلهم شهداء فبهم شهدوا الزنا وان كانوا عيانا او بعدا
 محدود من يرف حدوا الاثم ليسوا من اهل الاداء فلم يثبت بيهادتهم الزنا
 وصاروا قذفة وفي المنتقى عن ابو يوسف للشاهدين ان يشهدوا بغيره

كان

في الزنا

في الزنا

في الزنا

محدود بحايت الحكم وفي ادب القاضي للشهاه مائة احوال حاله القاضي
 احد الادوا حاله القضا فاذا وجد العي كمالا لثلاثة تمنع القضا بالحدود واسا
 في غيره ذكر كبر اركان المشهود عليه فذلك وان كان دينا او عتارا فذلك
 عارها عندنا يوسف ان وجد في حاله العمل تمنع لا ينع وفي الاقضية عن بعض
 اصحابنا لو عي بعد الاداء قبل القضا كوزا القضا واجمعوا ان الموت والقبض
 بعد الاداء قبل القضا لا يمنع القضا بالمال ولا بالحدود وهل يمنع القضا بالحدود
 دد في الاصل تمنع ولو يحكم حلالا ود في الحماض في ادب القاضي تمنع حلالا
 قال ود الزنا الى الشهود الرجوع لم يرجع وعنه يرجع وقد كحلوا في الحماض
 والمسبوق عن ابى يوسف اذا ابوا الرجوع لم يرجعوا واجمعوا ان القسوة والحسن والحزن
 وذهاب العقل والعلم والزيادة وما كان من اسباب الحجج بعد الاداء قبل القضا
 يمنع القضا في المقبول طمعا ذمي سمعه في قضي ثم اسلم المشهود عليه
 لم يجد وان كان المشهود به قصاصا في النفس او دونه القضا ان ينفذ القاضي
 القضا وفي الاحتسان لا يرفى في بطلان الحجج الدية ذكر الحماض في ابى يوسف
 حيث قال الحماض في التماس ان لا يحب عبد الكل وانما استيفى خلافه في
 من الحماض وقال السعدى هذا قول الكل وان حذر الحماض في ابى
 يوسف وقال السخري يجب ان يكون هذا على الاختلاف في القضا بان لا ينع
 الرخيفه ينفذ القاضي القضا القضا من نادون النفس ولا يقضي بشيء في النفس
 وعنه ينفق بالديه فيها وفي سرقة لو اسلم السارق بعدا لقضا قبل
 القطع من المال ولم يقطع عندنا رجعا الى نفسه من سلبنا المشهود له المشهود
 عليه اذا كانا مدروين وليس على اسمها وشهادتها غيرها فشهد لا عي
 لاحدها على الاخره قبل كذا عر الى خبيثه وعنه يقبل شهدا فيما
 فيها خون الشهاده ما لتسامع وهو قول زفر والشافعي وذلك للكتب
 والموت والنكاح والقضا ما لمس وفي لعق على ما ذكره الحماض وفي لولا
 على قول ابى يوسف على ما ذكره الحماض وفي ادبوا ما لتسامع على ما ذكره السخري
 وفي المدرك في صحيح المذهب على ما ذكره لا يقطع على الاطلاق على ما ذكره السخري

في الزنا
 ما ذكره الحماض
 ما ذكره السخري
 ما ذكره السخري

وفي غير هذه الاشياء دالت الشافعي يقتل شهادته بالضبط وهو ان
يقرب منه الى اذن القاضي فيفرض عليه ويضبطه الا كما ان فيه ولا يثبته
حتى ياتي به الى القاضي فيقول استشهد ان هذا اقران فلان عليه ذنا وقال
مالك تقبل شهادة الاعني المسموعات دون المفعولات ولو وجد احد الاربعه
عبدا او جردوا بعد ما احدث بشهادتهم محدون لآلة تبين انهم ثلثه
ويجب دية عليه بيت المال في ارحم ولا يجب ارش الضرب في الجلد وقال
يجب لان صان خطا القاضي على من وقع له القضاء وهو لعامة هـ
وبالبيت المال ما له من ارحم ولا يجب الجرح ليس من الحد
لجب ارشه على بيت المال وانا حصل من خرق القضاء لكه لم يثبته
فلو صفاة لا تشع الناس من اقامه الحد حمله رجع احدا لاربعه بعد ارحم
عزم رجع اربعة لانه الف ربع النفس وقال السافعي يقتل لانه يقتل
بغير حق ويحذف لانه قد اذعن حتى يسل الحد يموتة ولما شهدته
تقلب وقد اعدا الرجوع فصار قد اذعن ميت فيجد ولو جرح قبل القضاء
حد او اوقا **ك** د في الحد الرابع لانه لا يصرف على اصحابه
ولما كلفه متع قد اذعن لكن باجماعهم الى ان يقتل بغير عركه وتروا
فان لم يوجد بغير قد اذعن وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء وكذلك
وقال محمد بن محمد الرابع لانه لا يصرف عليهم ولا على القاضي ولا يسل القضاء
لكن لا يستوفى للشفعة ولا بعد عدا لواجب كعد الامضاء لهما القضاء
الحدد وهو الامضاء فان القاضي لا يحتاج الى ان يقول قضيت بالرجوع ولا يجلد
حتى اسباب الجرح او سقوط احصان المقدوف او عزل القاضي لا تعرضه
بمع الامضاء فصار الرجوع قبل الامضاء كالرجوع قبل القضاء فان كانوا
حسبة فرجع احدهم بعد الرجوع لا شيء عليه لبقا للقضاء فان رجع اخره فورا
ورجع لاربعه لان الحبس بغير ما ينفي لا يرجع من رجع وابا في ثلثه
ارباع الحق سقاء الا ان لا يردحان لان انتفاع القاضي حقهما وان رجع ثالث
عزموا النصف هـ ولو طهر واحدا جوسا او غيرهما بعد الرجوع وقد كان

زكاهم المولى الى مال هـ ارحم ارحم رسول عدول نذيقه عليه يعني اذا مال
عليه عيدا وتعدت دال ولا طيب بيت المال لان التلف خطا القاضي على
ما متروك المذكور في هذه الشهادة فيضركن وضع سفياء عقوم ففقد
غيره فاصاب سفياء ايضا المخذ شهد وابا لينا وعدوا فلم يقض بالرجوع حتى
قتله انسان عمدا او خطأ فاعاد العدا وقد في الخطا الدية لان الشهادة
لا تعتبر حتى يتصل بها القضاء فان كان قضيت ثم قتله او اتلف طرفا فلا شيء عليه
لانه ما ربح الا بالاف القضاء والدية مني فما صنع لانا الشفعة في الرجوع اربا
به الشهود فان طهر اليهود عبيدا بعد ما قتله عمدا فعليه القضاء على العا
لانه طهرانه لم يكن عليه الرجوع وفي الاحسان عليه الدية في ما له في ثلث سنين
لان هذا القضاء صار شتمه فان قتله رجعا ما ابر الامام فالدية في بيت المال
لانه فعل ما ابر الامام وصار الحد من الامام وصار ذلك في بيت المال
وذا ارش الجراح ان لم يكن ماب وكذا لو طهر حطاه في حد السرقة في
وما شبه ذلك وان طهر حطاه في حق العباد بطران كان خطا على تداركه
بان قضيت مال او طهر او اعاق فان به وبخدد الحد النفس له ويؤذ الى
القضي عليه وان كان لا يمكن ردة فان قضى بالقصاص واستوفى فانه تحت الدية
على المقتله في ما له وهذا كله اذا اخطا القاضي فاما اذا اخطا في تقدير كل الضات
عليه ويمين فاستأين جعل ولا تنقض تلكا القضية وكن في النوار على اهلينا
الملائكة انه يعزل بالفسق وكذا اذاب القاضي لعجزه عما قاله العرا بول
وفي المقاتي لا يعزل بالجور في حاله الرواية لكن يستحق ان يعزل كالواحي
وفي نوادر هشام عن ابي يوسف اذا اختلف من قضاه بالجور رد دية
قضاء وان كانا اختلفا هو العدل لم ارده وكان على الراي في غير ذلك
نقل القاضي ومن فو الخليفة ويغير الفسق بالموت وهو ان يموت الخليفة لا
ولده وموت القاضي يعزل خلفاءه هـ وهذا ذكره صاحب فضل الموت
عنهم في صلاة الاثني وال ذنا لومات واحد من الولاة مثل امير المناحية
انزل خلفاءه وفي دية القاضي يعزل الخليفة لا يعزل ولا لاته

لا يعزل ولا لاته

قال
ابو القاسم
الشيخ
في
الكتاب
الذي
هو
في
الدين
الذي
هو
في
الدين
الذي
هو
في
الدين

في

وبعض النفاض يعزل بوابه **و** في جمع النسي فاص قضى تحاشيه شغدها
المشهور ثم قال رجعت عن قضاي ابدا غير ذلك او مال وتحت على ليس
الشيء وروابط على ان يوجد لك لم يصب هذا الكلام منه **و** في الاصل قضى ثم بدا
لما ان يرجع عنه فان كان الذي قضى فيه حقا لا يحلف فيه بطله وان كان حقا ما
حلف فيه امضاء وقضى فيما يستقبل به كبريائه افضل **و** في شريح يكره
على السارق بالقطع فقطع رجله لم يصب لانه ما دون من اللحم دلاله ولو قضى بالربا
على كبريائه ما رجل لم يقطع عنها الجلاء **و** في الماشي في وجب القصاص على ما تقتضيه
الولي سيف او عصا لا شيء عليه لان القصاص حقه فعلى وجه استوفاء كان ستونيا
ولو قبله غير الولي لم يطل حق الادب لغوات المحل وعلى المائل القصاص في العمد
والدية في الخط لان المتوكل معصوم في حقه ولو قال الولي انا امرته بذلك لا يثبت
له لم يصدق لانه قال ذلك بعد اعلان حقه بفوات المحل **و** لا تقبل شهادة الفروج
في الحدود والقصاص لاحتمال الكذب **و** في موضعين واحد عليهما لا يتم حكموا
بذلك غيرهم بان حضرا الاصول وشهدوا على ذلك الربا بيمينه لا يقبل لان رد الفروج
رد الاصل معني **و** في المتفق ان ابابون يوسف يعمل اذا اسطاول ولو رد الفروج في
المال ليمه تقبل شهادته الاصول لانه ما شهد بهم حينئذ **و** في الماشي ولو
ردوا ليمه الاولين لم يقبلها ابدا من الاولين والامن الفرجين ولو ردوا ليرد
الاولين ولكنهما معهما او اسما شهدوا بذلك **و** جعله لورثته الشهادة لفق
هم صلح والفرجيه ابابنا او شهد لعبده ببيع فهد ملكه عنقه وشهد ثانيا لا تقبل لانهما
شهادته تدور فلا يثبت عليها ما يثاب وان ردت لرق او جرح او جرحي او كسر ثم قال
ذلك تشهد تقبل لانه لم يكن ذلك الشهادة خلاف ما لورد شهادته الذي ايمته
ثم اسلم تشهد بها عليه لم تقبل **و** في المنظم على الشاهد نرد لعاه فربا يصد
فتشهد تقبل وفي الماروق لا يقبل **و** قال شهودا لربنا تعذبا المطر واربنا
ذكره في فرجه تقبل لانها لعلوا القصد لاقامه الحسيه **و** في الماشي
لو شهدوا انه وطئها او جاعها او باضعها لم تقبل لان ما شهدوا به
تدقيق حلاله ويشك ان يقولوا اننا باعنا لانه هو احرام من كل وجهه

المشهور ثم قال رجعت عن قضاي ابدا غير ذلك او مال وتحت على ليس
الشيء وروابط على ان يوجد لك لم يصب هذا الكلام منه
لما ان يرجع عنه فان كان الذي قضى فيه حقا لا يحلف فيه بطله وان كان حقا ما
حلف فيه امضاء وقضى فيما يستقبل به كبريائه افضل
على السارق بالقطع فقطع رجله لم يصب لانه ما دون من اللحم دلاله ولو قضى بالربا
على كبريائه ما رجل لم يقطع عنها الجلاء
الولي سيف او عصا لا شيء عليه لان القصاص حقه فعلى وجه استوفاء كان ستونيا
ولو قبله غير الولي لم يطل حق الادب لغوات المحل وعلى المائل القصاص في العمد
والدية في الخط لان المتوكل معصوم في حقه ولو قال الولي انا امرته بذلك لا يثبت
له لم يصدق لانه قال ذلك بعد اعلان حقه بفوات المحل
في الحدود والقصاص لاحتمال الكذب
بذلك غيرهم بان حضرا الاصول وشهدوا على ذلك الربا بيمينه لا يقبل لان رد الفروج
رد الاصل معني
المال ليمه تقبل شهادته الاصول لانه ما شهد بهم حينئذ
ردوا ليمه الاولين لم يقبلها ابدا من الاولين والامن الفرجين ولو ردوا ليرد
الاولين ولكنهما معهما او اسما شهدوا بذلك
هم صلح والفرجيه ابابنا او شهد لعبده ببيع فهد ملكه عنقه وشهد ثانيا لا تقبل لانهما
شهادته تدور فلا يثبت عليها ما يثاب وان ردت لرق او جرح او جرحي او كسر ثم قال
ذلك تشهد تقبل لانه لم يكن ذلك الشهادة خلاف ما لورد شهادته الذي ايمته
ثم اسلم تشهد بها عليه لم تقبل
فتشهد تقبل وفي الماروق لا يقبل
ذكره في فرجه تقبل لانها لعلوا القصد لاقامه الحسيه
لو شهدوا انه وطئها او جاعها او باضعها لم تقبل لان ما شهدوا به
تدقيق حلاله ويشك ان يقولوا اننا باعنا لانه هو احرام من كل وجهه

سنة اقامه النكاح

السنة في اقامه خد الرنا ان يقام ثلاثا من الناس لان الصبي لم يقدّر ان يشهد
الضرب لانه نقص عددا فيعطل وصفا ثم خد الرنا لقيوته بالقران ثم خد
الشرب لقيوته بقول العجابه ثم خد القذف لانه يسيب مختلا لاصدق ويضرب
فيها ذاكه قاتلا محجرا غير مدود به وردت السنة الا القاذق فانه يترك
عليه غير القذف والحشو لحصل الرجب ولا يترك ولا يبره الا ان يحجزه
ويولي عيونه مدود او لا يمد بين العقابين وقيل لا يبدل النكاح لوسط
اليد او فوف راسه وقيل لا يمد عليه بعد الضرب وقيل لا يداه حله
ملغا على وجهه وبطله وكذا ذلك يفعل لانه زياده ويضرب في الحدود الا
الراس والوجه والفتخ لان فيها خوف انه ودا ابابون يوسف يضرب
الراس لقول على رضي الله عنه ان الوجه والمذاكير وعنه لا يضرب
الطن والبراه كالرجل لكن تضرب حاسه عليها شيئا بها سوى القذف والحنق
حتى لا يكتشف شيء من اعضائها **و** قال على رضي الله عنه يضرب الرجل
في الحدود قاتلا والاشاق عودا وفي التعذيب لا يفرض الضرب لانه نكاح
فلورق لم يقع من الرجوع ويضرب على الظهر والالية **و** في المتفق اواهاذا
نكاحا في التعذيب وهو ضرب سوط او سوطين او ليلته فاما في اقتضاه فيضرب
و في الحية اذا ناه لا ينقص عن ثلث جلدهات **و** في الماشي وجب على المريض
حدونا او شرب الخمر او سرقة حبر حتى يراى بياض عليه لان انا مائة للحال
فيعاقب فان كان رجلا لم يحال لان المشروع الاخلاف الا ان يكون ضالا
كحبر حتى تضع حملها ثم تفران كان للولد من وضعه ويقوم بمصلحه تحت
ولا يسطر فطام الولد وان كان لجد جلد اسطر فطامه رقتا القصاص هذا
اذا اثبت الحد باليمين وان ثبت بالاقراء لم يحس **و** في الايضاح اخذت
الحديث بعد القذف لا يوفيه حق العدم الامام يحبس من المبداه به ثم
يحد السرقة وحدا لربنا لانها في الما كيد سواء ثم حد الشرب لانه اصدف بئوسا
وان كان مع ذلك حد العذف وحب السرقة ثم جعل ودر اغنه البياض لان

سنة اقامه النكاح
المشهور ثم قال رجعت عن قضاي ابدا غير ذلك او مال وتحت على ليس
الشيء وروابط على ان يوجد لك لم يصب هذا الكلام منه
لما ان يرجع عنه فان كان الذي قضى فيه حقا لا يحلف فيه بطله وان كان حقا ما
حلف فيه امضاء وقضى فيما يستقبل به كبريائه افضل
على السارق بالقطع فقطع رجله لم يصب لانه ما دون من اللحم دلاله ولو قضى بالربا
على كبريائه ما رجل لم يقطع عنها الجلاء
الولي سيف او عصا لا شيء عليه لان القصاص حقه فعلى وجه استوفاء كان ستونيا
ولو قبله غير الولي لم يطل حق الادب لغوات المحل وعلى المائل القصاص في العمد
والدية في الخط لان المتوكل معصوم في حقه ولو قال الولي انا امرته بذلك لا يثبت
له لم يصدق لانه قال ذلك بعد اعلان حقه بفوات المحل
في الحدود والقصاص لاحتمال الكذب
بذلك غيرهم بان حضرا الاصول وشهدوا على ذلك الربا بيمينه لا يقبل لان رد الفروج
رد الاصل معني
المال ليمه تقبل شهادته الاصول لانه ما شهد بهم حينئذ
ردوا ليمه الاولين لم يقبلها ابدا من الاولين والامن الفرجين ولو ردوا ليرد
الاولين ولكنهما معهما او اسما شهدوا بذلك
هم صلح والفرجيه ابابنا او شهد لعبده ببيع فهد ملكه عنقه وشهد ثانيا لا تقبل لانهما
شهادته تدور فلا يثبت عليها ما يثاب وان ردت لرق او جرح او جرحي او كسر ثم قال
ذلك تشهد تقبل لانه لم يكن ذلك الشهادة خلاف ما لورد شهادته الذي ايمته
ثم اسلم تشهد بها عليه لم تقبل
فتشهد تقبل وفي الماروق لا يقبل
ذكره في فرجه تقبل لانها لعلوا القصد لاقامه الحسيه
لو شهدوا انه وطئها او جاعها او باضعها لم تقبل لان ما شهدوا به
تدقيق حلاله ويشك ان يقولوا اننا باعنا لانه هو احرام من كل وجهه

الشافعي

اوسرق

مسلطاً على أمته سكاك في محسوبته خذلانها لأنه ليس لهذا الكاهن حكم الحق
 ولولا الجور وبه وعنده لمحا ابيه وهذا يقدر عليه يفتي على الجور القضا
 بالفتنة **و** علم امته اسم سكت خذ قاذفه عند يوسف لانها كالموكله **و** انتفا
 الامم **و** ما لم يجد لانه حرام وعن الحنيفة وريثان وكذا الوترين **و** الموكوه
 بالكاهن من اجل انه **و** قرب مكاتبات عن **و** فلو لم يكن قاذف فلا خلاف اصحابه
 لم يوهب حراً **و** قرب **و** اطي امته شرافاً سراً خذلانها صحتها **و** ذرا لوقته **و** اطي
 احتب ملكها **و** اطي امته المجرمه او امراته الحافيه او النفسا او المجرمه او الى ظاهر
 منها او المحكمه عن الغير او امته الموجه او مكاتبته لا للملك قائم **و** الحركه
 غيبوبه **و** عن يوسف لانه عدل قاذف **و** اطي مكاتبته **و** ذرا لوقته **و** امراه
 بلو ليدخل لانه لم يولد له فتا كذب احصائها ولو لا عنها بوليم كذب
 نفسه ولزمت الاول لم يولد لها ذنت **و** خذلوا **و** التفتوا **و** ذرا لوقته **و** امراه
 قبل ان تجد ثبت النسب **و** حذر من قد فيها بعد ذلك **و** لوقته **و** ولدا عنه
 او ولد زنا او المعتق خذلان **و** حسن **و** في التفتوا **و** امراه **و** قوله **و** هو يعلم ان
 لها زوجاً او ابنة **و** عدل من زوج او ذات **و** رجم **و** حرم منه فلا حرج قاذفه **و** ان لا
 يعلم حد ولا حرج قاذف **و** ان لا يعلم حد لا يحق منها **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 بالحد ولا على قاذف **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 وان كانه بالاشارة **و** محتمل **و** جات بوليم **و** هذا **و** الذي منها
 يلحق **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 الحامي **و** ولوقته **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 ادب نفسه فيسقط اللعان **و** كذب الحد ويعود **و** النسب **و** ولدت **و** ولدت **و** ولدت
 فاقبل الاول **و** وفي الثاني **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 يصح فيه بعد الاول **و** ويعلقان **و** كذبها **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 كان الاول **و** وجب اللعان **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 احداً الا من على وجهها ولدا **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد

بمع سقابله

ثبت نسب ثبت نسب الاخر ضرورة وهذا لوقته **و** ان لا يعلم حد **و** ان لا يعلم حد
 ميتا **و** قال لها جليل من الزنا **و** لا لعان **و** لا لعان **و** لا لعان **و** لا لعان
 متفرقة **و** لم يكن نائياً **و** النسب **و** قالان **و** ولدت **و** لا لعان **و** لا لعان
 لا يتحقق بوجوده عند النفي **و** ان ولدت **و** لا لعان **و** لا لعان
 حد **و** من بعد القذف **و** اجعوا **و** ان لا يتقطع **و** نسب **و** قبل الاول **و** لا لعان
و قال **و** ان لا يعلم حد **و** لا لعان **و** لا لعان **و** لا لعان
 به **و** قاذف **و** ذرا لوقته **و** لرجل **و** لا لعان **و** لا لعان
 لا معصاة **و** قال **و** لا لعان **و** لا لعان **و** لا لعان
 قال **و** لا لعان **و** لا لعان **و** لا لعان
 ولدت **و** ما ذرا لوقته **و** لا لعان **و** لا لعان
 الاول **و** وفي الثاني **و** لا لعان **و** لا لعان
 الثاني **و** بالجار **و** به **و** لا لعان **و** لا لعان
 ذرا لوقته **و** لا لعان **و** لا لعان
 رجعها **و** لا لعان **و** لا لعان
 لا لعان **و** لا لعان
 وضوح **و** لا لعان
 او هذه **و** لا لعان
 اما **و** لا لعان
 بال **و** لا لعان
 لا لعان **و** لا لعان
 نفسه **و** لا لعان
 محبة **و** لا لعان
 لا لعان **و** لا لعان
 يظهر **و** لا لعان
 النسب **و** لا لعان

الغنوم قطع عينيه من الزبد بشرط ان تكون اليسرى صحيحة والرجل اليمنى صحيحة
وان كانت اليسرى مقطوعة او شلأ او مقطوعة الارباع او اصبعا او كذا
لم يقطع **في المخرج** عن ارجنيه لم يقطعها **داثلث** وفي الخناره وارت اصبعين
غير الارباع كذا لا يقطع الجواز لان المانع هو الالاب والذنبوت الا ان
قال في الاثني باب العتوج اقيم الاصبعان مقام الثلث احتياطاً ان كانت
اصابع رجله اليمنى مقطوعة ان فدر على القيام قطع عينيه والاذن
والخرد ما يسلك الناس فيه امتنعتم حفرنا او سقمنا **وفي الاجناس** لو كان
الباب مرد وداً غير مغلق كان حردنا ولو كان مفتوحاً لم يكن في الليل
يكون في الفصلين **والخلق** الخوا لو كان مفتوحاً او غير مغلق لا يكون في الليل
حردك في حجب ما يليق بذلك الشيء والصاب مثلاً يحشره دبراه **ولو**
الكرخي بت عشرة مضروبه **وفي العيون** سرق فيها ثلثا يابى عشرة لم يقطع
لان الدراهر اصل وكالصاب وقت القننا سرق حتى لو سرق يوماً
يقسم عشرة يوماً **وقال** في الفاض وهو ثيابي تسعة او سرق في يده يساو عشرة
يوماً **وتحدا** الفاض في يده ثيابا عشرة لم يقطع وعن محمد يقطع في كل الفاض
في عياله لم يقطع **القطع** **وفي الثوال** سرق بخاري ليس لقاضي خوانم
ان يقطع لانها ليس من عمل واحد **وفي العيون** سرق عشرة عند اشار
ودبعة او عشرة يقطع **فزع** في الايضاح اذا اخرجها جملة وادعوا
و ذرا لو كانت العشرة في كل درهم بيت له باب سرق من كل
بيت درهم او اخرجها من الدار جملة و ذرا لو اخرجها من بيت الى
محز الدار و ذرا لو سرق اهل بيت من بيت اخرها **ذا اذا**
كانت الدار علية ينفع اهلها بالعين اسفاح اسكه كرا غياث ودار
نوح وان لم يكن عليه لم يقطع في الفصلين ما يخرجها من الدار جملة
فان هلك قبل الاحرام فالعينان فيه **وفي المعاري** عن محمد دللت
اشان لم يقطع من بيت الى بيت او الى المحل الدار وفي الدارين علمانه
لم يقطع احتياطاً اذا كان هذا الموضع في المحل مثله **وفي الثاني** اخذ اللقطة

سرق في بيت

يلتصق

ولم يقطع حتى وضعها لم يقطع فان سرق معادها سرق وعمل يوسف كذلك **وفي**
زور لا يقطع **وفي الاصل** اطلق الجواب وقال **الارباع** ارباعها ارباعها ارباعها
ليعرفها فان كان اخوها لياكلها لم يربوا **والصبي** هو التفسير الباع وعدم الباع
ذرا له المشايخ **وفي المير** رفعها لصاحبها ثم ردها الى مكانها قبل الباع لا
ضمان وبعد بعضنا وان اخبرها نفسه ثم ردها قبل الباع ضامن عند يوسف
خلاف محمد وعليه هذا ركب دابة واقعة ايسوقها لنفسه ثم سرق **وفي**
اللا لنفسه من يابس ثم طرحها فان امسك صاحبها رفعها من ذلك الموضع صار
زاداً **والاذن** **وفي السارق** سرق الخاتم من اصبع ثم فاعاده في يده لم يقطع
الاول عند يوسف والمجلس عند محمد **احتياطاً** **وفي المنتقاع** في رجل وكذا لو
اخذ درهم من كفن ثم اخرج من جملته او اثنان من اصبعه فاعاده الى اصبع آخر
وفي احاث وقر لو كان ثوباً فلبسه ثم نزعه واعاده الى مكانه لا يقطع عند يوسف
حاشا زفره **ذا اذا** البسه على وجهه اعاده اما اذا وضعه على رقبته اعاده
يترك بالاتفاق **وذرا** الخلاف لو نزل بسيف ثم نزع واعاده وذرا لو كان سطلا
بسيف نزل بعد السيف وان كان مثقالاً بسيفين نزل بعد واحد او اذا اعاده
وفي جمع الناطق ركب دابة رجل بلا ذنبه ثم نزل فانت احللت لروايات
والصبي ان يرفع في حنيته لا يقطع حتى يحضرها عن موضعها **وفي الاجناس**
لم يقطع على قوله لم يربها وعن يوسف في المال لا يقطع **وفي**
العصب لا يقطع **وفي الحاوكة** ورواه يونس **وفي السوا** ذرا لم يقطع
عن مكانها فانت حرة من عرقته لم يقطع **وفي القننا** ركبها لم يقطع
من صاحبها بعقرها اخذ طميط من العصرة من الركوب فلصاحبها ان يضمن
ايها **شاور** كذا لو اخذ متاعاً من دار رب المتاع فحجبه
فمضامن وان لم يربحها من الدار فان لم يربحها فلا ضمان الا
ان تفلسه من فعله او يخرجها **وفي المنزاع** الصبي لم يقطع
في المنقول ليس يقطع بل سرقا لم يقطع بالاتفاق **وفي المنتقاع** محمد اخذ
ثوباً من رجل بينه فلبسه ثم رده الى بيته او اخذ دابة من رجل ثم

لو كان ثوباً

ردها الي موضع باب الاستحمام ولو اخذ من كسبه خماسه وكان فيه الموقد
ثم ردها الي الكبير لم يزلوا عن نفق الخنزير اخذ شيئا من ابره ثم ردها اليها برك خلفها
الى يوسف **وفي التقاريق** عن نصير والى جابه واقعة في الطريق فمخاضها عن
ابن سلمه ان ساريت بعد ذلك **ولا** وجد جابه الخنزير في ربح الخنزير وخرجها
عن ابي بصير ورواها الاثني عشر عن ابن سلمه **وفي جمع الناطق** وجد بها في روع
فنه نأخذها فان بعضهم يقضي وقال لا يكون لان لم يستعملها بعد المخرج
ويقال ابن سلام ان ساريتا الي موضع بابي ستماعا عزه لا يقضي **وفي التقاريق**
فيل وجد بها في روعه فحل عليها فاسرعت فمضت واضاع ولذا لو تبعتها بعد ما
اخرجت كثيرا فذهب **وعن ابن سلام** اذا ان بها فمضت من روع تحت لوشات تتاولت
ضم **لا يقطع** سارقا في الصبي لان له ان يخذله ويقرأ منه ما يقرب به ملامته
ولو اراد ان يذكر خبره لا يش لصاحبه **كشعه** **وعن ابو يوسف** يقطع كانه نصا بجلده
وكذا لو كان مفقضا لان الفقه ينع له وحاصله لو سرق شيئا لا يقطع في احدى
لو انضردكا لو سرق جيبا او كفا في عنقه طوق او اناضفه اذهب فيه يبيد
او ما كبر ولم يقطع وعنده يقطع فكل هذا اذا علم بالطوق فان لم يعلم لم يقطع **والكأن**
الصبي يشي ويحكم لم يقطع في ماله **وفي المالا** لو سرق ثوبا ليس صاحب به لم يقطع
منه نصيب مسروقه بان لم يعلم لم يقطع وان علمها **قطع** **وفي التقاريق** لا يقطع في
السنن والصلب من ذهب اوضه علانا للراعي فيها ثمانين عن محمد بن
في شمع الذهب **وفي سرق بكر** سرق كتب الفقه لم يقطع لان الخادم لم يلقها
في حال الحاجة الى امانته **ومن ربحه** سماع **وفي كتب الادب** قيل تلغ لان الخادم
لحريته الاحكام ولا حكر فيه **وقيل** لا يقطع لانه يحتاج اليه لمعرفة الاحكام
ولا يقطع في كتب الحرف والشعر **وعن ابو يوسف** يقطع لانه يقول لغيره ويشترط
ولهما المعصود ما فيه وذلك ليس عايب **وفي دفتر الحساب** يقطع لان المعصود
الكافه فلا ما فيه ولا يقطع سارقا ما يتاخر اليه الفساد كالخمر والسمك الخ
فان اوطيا كالخمر واللبن والفواكه والبقول **ولا في الحطب** **والعسل** والاشنان
والقصب والخيش والبورك والرجاج والمخ والحرف والدوره والمخ والجس

في روعه
في روعه

نشا والقصب

سرويا او يبيد
او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

الزنج
واللغة

والمعدرة والحشب لقصاف الاجزاء وحاصله ان كل ما يوجد نباح الحاصل
في دار الاسلام ولو يوجد فيه صنعه ترك قيمته على قيمه الحاصل ولو لم يدر العادة
باجازة صاحب القطع **ولا يقطع في اللوف** والبطيوطا والبصل واشبه ذلك **واللحم**
ابا غدها فلا تملك قيمته لها ولا عند الحزبه فلان اخذها للمضغ من الماش
ولا يقطع في الاشربة المسكرة لاختلافها علما في تقويمها ولا في سرقه الى الخبز
من الذي لا له ان يوق الخبز ويترك الخبز يمشطها الفهار **ولا يقطع في**
البازي والسقود وسائر الطيور **ولا في الوحول** والصيد **ولا في الكلب**
والفهد لقلة الرغبات فيها لتعدد اخذها وتقلها **وفي الجوز** لا يقطع في
الرجاج والبط والحمام **وفي قطع في سرقه العود** واللبان والينوس لانه يحد
ولذا لو اخذ من الحشب المنك لا يقطع فيه بابا او كرسيا او اخوته او ضاعا
ثم سرق لانه صان هذه الصنعة لمحملا الذي يحرق بخلاف الحزبه لان الصنعة
لو تقبلت على اصلها لو ان يبيد في غير الحزبه حتى لو كانت الحزبه بعد ما يقطع
لا تغلب المعنى **ولذا لو سرق المياقوت والدلولو والزبرجد واليودورج والعصفر**
واشابهها لانه لا يحرق **ولذا الفواكه** اليابسة التي تنوع والحطه المحمودة في حفر
او حقا واصحابها عند حيا كحفها والمسافر يترك في صحرا مجمع متاعه ويبعث عليها
وكذا ان كان في قسطا لم يقطع فيه لانه حرز فان سرق القسطا لم يقطع لانه
ظاهر لم يحزره صاحبه **وفي موضع سرق المحفورة** التي تكون في فسك او الحردة
لم يقطع **سرق جولا** على طرد دابة لم يقطع لانه غير محرز وان كان صاحبه
واقفا لان وقوته للتسريح فاذا اوضعه على الارض فهو كحفه وان قبح الجوالق
وسرق منه قطع لانه حرز **در الشاهد** وهذا اذا خيف هجوم
صاحبه **ولذا لو كان مع الجوالق من متاعها الحفظ** قطع سارقا **وفي**
الشافي سرق دابة من مرعها لا يقطع وان كان في رعي لانه تام
عليها لا يمسامة لا للمطحن لو قام عليها الحفظ **قطع** **وفي شوح** وكبر
وفي الشافي فان كانت تاوكا الحياط مبن لها عليه باب مغلق فسرقت قطع
وفي الجراح لو اواه العطن او المراح **قطع** **وفي الشافي** سرق عبد صغيرا

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

او يقطع في روعه

المولى فان شهد عليه بالسرقه لم يقبل الاحتضاره ولا وهما ابو يوسف قبل
 فحق القطع لان العبد في الحرد والافاض كالحر ولهذا يقطع باقراره والمولى
 ولا يقطع باقرار المولى ولا يسهله بینه قامت على حق العبد وهو القسر والمولى
 وهو العشر فيشترط حضرتهما ولهذا يقبل طعن المولى اذا كان حاضرا وان شهدا
 على اقرار العبد بذلك وهو كحد لم يقبل لانه لم يجدوا رجوع بهما ان شهدا
 عليه بنسب او بالاب او سرته دون العترة لم يقبل الاحتضاره مولا لان الحضر فيه
 مولا وهما لو قال المدعي المتقاضى اقرض لي عليه فان اجاب به العترة ولو اجاب
 مولا قيل له قال بكرحت ان يقبل له ولو شهدا على اقراره بذلك لم يقبل
 حضرا بل لو غاب لان اقراره لا يقطع في حق المولى بل في ابوجه ونحوها لم
 يقبل حتى يعق ولو شهدا على اقراره بذلك ولو غاب او حضر لم يقبل حتى
 عتق وكذا لو شهدا على اقراره بالقتل او بدف او شرب او زنى لم يقبل الاحتضاره
 مولا وهما ابو يوسف قبل وكذا لو غاب اقراره بالقتل والتدبير وفي المثلث
 والربا لا يقبل للاختلاف لانه لم يجدوا رجوع وفي الخلاف يقبل حال عيبه مولا
 بالاختلاف وهذا لو بدد هب ابو يوسف ولو كان العبد كافرا فغاب عليه
 بینه كفرا في سبب وجوب العقوبة ومولا سلم لم يقبل للاختلاف وهذا لو بدد
 مدعيهما وعلى المولى فيما لا يقبل من جميع ذلك بالاحكام الشرعية في المادون
 وفي ادبها انفاذ على العبد حانه موجبة للمالك فالمدعي على المولى على علم
 من اقراره بذلك عليه صحيح واما اقرار العبد بذلك لا يصح حتى يغالب به بعد الحق
 وسئل لو ادعى عليه مالا او حقا لو بدد به بعد الحق فامتن عليه لان اقراره بالمالك
 صحيحا لانه لا يطلب به في الحال لعسرته بالترك لو كلفه انسان يطالب به وبعض
 العلماء قالوا للمولى ان ينع المدعي عن ذلك ويقول في حق استعلاعه او على صبي
 محبوس مالا او حقا من الحقوق لا يكتفه له لا يكون له حق احضاره الى القاضي لان ذلك
 حضرا لا يتوجه عليه لغيره وان كان له بينه وهودى عليه ضما فقبلت ماله
 او نفسه كان له حق احضاره للزجر بغيره ادبها او مولا وعيا له حتى اذا انزل العبد
 شي بعد ذلك لاجب بالاداء عنه من ماله فالمدعي لا يمتنع بحبس لان قضاء ذيل العبد على ماله

فلا اشتراح

فلا اشتراح يصير حالما وفي الاقضية كان بكره يقول بغير العبد اذا قال له ولما يوسا
 حتى لا يدعوا فلفله ويقتض المولى فيسارع الى القضاء لانه يلام على ابقاء الصبي في الحبس
 اولى لان الحناية منه وان لم يكن له ولا لعبد ولكن يثبت القاضي فيما يليه ماله
 بقدر الدين فيكون في الدعوى وفي القصة القاضي لا يسمع الدعوى ولا يقبل المدعى الاحتضار
 الصغير حتى يسمع بقراره على صغي شيا له وصي حاضرا لا يشترط حضوره والصغير
 ولو يقبل ايضا اذا كان المدعي عينا او دينا وجب سبانه الوصى اولا وفي الاجناس
 ان كان دينا ثبتت فيما سرقه لا يشترط حضرة الصغير وان كان لا يباشره بغير شرط
 وفي جمع بريهان بعض المتأخرين يشترطون حضرة سوا كان مدعيها او مدعاه
 وفي النصاب ادعى للمفدي شيئا قبل يشترط حضرة كمالا ادعى عليه وفي الاقضية
 لا يشترط حضوره الصغير عند نصب الوصى في امور لا لاجل الاشارة اليه وفيه وجع
 لان جهرها وحضره الاجر والمستاجر شرط في دعوى المستاجر لا حياها بدا ولا خلاف
 وفيما حضره المستعير وكذا حضرة الذي يقوم عليها وفي اشتراط حضر المزارع
 اختلاف علمته لا يشترط وفي سرح الى البر حضرة المودع والمستعير لا يشترط واما
 حضرة المستاجر فيبان لا يشترط خلاف المرتفع لانه لم يجدوا مالكا وفي النصاب وكذا
 لو كان مال المزارعة الفاضل عشرين منه كل واحد الف يشترط حضرة المالك
 في الدعوى وكذا لو ادعى نكاح معتدة يشترط حضرة المطلق وفي جمع بريهان
 ادعى نكاح امراه زوج يشترط حضرتهما وكذا لو ادعى المشترك قبل الفرض يشترط للزوج
 حضرتهما وكذا في اخذ الشفعة قبل الفرض يشترط حضرتهما وكذا في دعوى
 الفسخ اذا غاب المودع وحضرة المودع على القطع الاحتضاره الموضع وفي رصا المتفق
 عن ان الفضل لموضع اخر من هذا الكتاب ايها حضرته القطع وفي جمع بريهان
 استحق المشترك من يد المالك او اراد ان يرجع على بايعه فالنظر في ادا البايع ان يبيع
 ان المشتق يبطل في دعواه لا نها تحت في ملكي اولى اشتريتها من المشتق لا يسمع
 هذه البيهه الاحتضاره المشتق اليه اشار في السير وفي النصاب وان لم يكن المشتق
 عليه حاضرا او في جمع التفسير يشترط حضرة المشتق لسماع بيهه ابايع هو المشتق
 وفي النصاب هل يشترط حضرة المشتق عند اقامته البيهه على المشتق قبل الا يقبل يشترط

في دعوى المستاجر

في دعوى نكاح امراه زوج

في دعوى الفسخ

في دعوى رصا المتفق

في دعوى اشتريتها

وإذا وقع المصنف عليه بالرجوع على البايع بالثمن وانكلا البايع المبيع فانما المشرى
 اليه انما له الذي شئته كذا ذكرنا وصافناه وشئته اشتراؤه منه فقبل ان يبرك
 العبد حاضر لان العبد يد المخر لا يحضره انما شرط اداء العبد والمقصود
 وهنا المقصود الرجوع بالثمن فان لم يرد حضرته وطلب بشرط وفي المقتضى
 سالت في راجع اجل اشترت منه جارية ونقدتها لثمن وقضتها فاستفتى من بينه
 فاحضرت بايع وقال لي ابنته على ان المصنف بايعها او اشترتها فيقال
 غير الصالح المشرى فانما هو في الحصة وان شارح المصنف على البايع ولم يرد له ارتفع
 حق البايع الحصة وفي الرديات اشترى جارية ولم يقبضها حتى اقام رجل
 بيته انما له ففتى بها محض تمام اقام احدها بيته ان المصنف كان بايعا من
 البايع بالثمن وتقاضا قبل لا يعاقد الرضا ففتى عليه بالقبض اقام بيته
 على الجارية والاسمين على الرضا تقبل وفي التنازع اقام المصنف البيعة فاقبل
 المشرى فقال المشرى لبيته على ان البايع اشترى منه وان كانت بيته حاضرة
 معها والاقضى للمدعي محضه العادة وفي المساقاة ان لم يرد للمدعي فحلف
 البايع ونزل المشرى بخذ المشرى بالثمن فان اذاه سلم المبيع للمدعي ولو حلف
 المشرى ونزل البايع فعلى البايع فيه المبيع للمدعي لان محضه بيع وبشرط ان
 وفي الرديات اشترى المشرى فانما المشرى بيته على اداء المصنف للمدعي المبيع
 يصل لانها بقدر الرضا والمشرى اخذ المشرى من المصنف فان لم يتم رجوع على
 البايع بالثمن اقام البايع على اداء المصنف اياه بالمبيع بقدر اداء المشرى
 حين رجوع عليه عن القبض وجوز ذلك المصنف ان كان التفت وحضرته لم لا تقبل
 لا باساسة المالك المشرى المبيع او المصنف بالثمن وهو ليس بخصمهما في الاثبات
 وان كان هلك الثمن لم يرد ومن المشرى مشرب لم يقبل وبأخذ المشرى اودعه
 الى المشرى ويصدق منه ما فعل لا بد من هلاك الثمن اما ان يصدق المشرى
 بغيره في مكان ختم في الاثبات سرق دينونه درهم ودينه دينار
 حاله لا يقطع وان سرق اكثر مما عليه لانه اخذ حصة منه وان كان موجلا
 يقطع قياسا لانه لا خلاف للاخذ ولا يقطع اسماء لان السيد المطلق للخذ

هذا هو المصنف
 هذا هو المصنف
 هذا هو المصنف

اقام المشرى
 على المصنف

بوجوده وهو ملك الدين اذ لم يقطع في البعض لا يقطع في الباقي فليس له اشتراك
 وعمل يوسف ان كان خلاف حصة يقطع بان كان احداهما واداهم الآخر وبان
 لانه لا يصير قسما واما ان كان حليا من فني وعليه دراهم لا يقطع
 قسما الا على جميعه البايع والمقاصه ولو سرق من حصة ولكن اجوز
 او اوردى منه لم يقطع لانه لم يقطع به الا على ما عدا التنازع ولو سرق من ثمن
 يقطع لعدم حق الاخذ لان يقول اخذتها فقتلها او رهنها لم يقبل لان ان اربل
 يطلق اخذ خلاف حصة له الحصة في المالك ردا الماروق المالك
 قبل المرافعة لم يقطع لان الحصة مستثناة من الماروق وقد بطلت بالرد ولو ردا
 بعد قيام البيعة قبل القضاء المالك الكرمي يقطع قياسا ولكن اسحق لا يقطع
 ولو ردها بعد القضاء لم يقطع لان وجود شرطه ولو ردها الى ابنته او اخيه او عمه
 او حاله ان كان المدفع اليه في مال المالك لم يقطع لانه كالدفع الى المالك
 وان لم يكن في مال المالك قطع وان ردا على امراته او عبيده او اخيه مشاهرة او شافه
 كالبرد على المالك لانه فذلك رد الوبيعه والغصب ولو دفعها الى احد
 مالا او سفل وهو في ماله فذلك رد الوبيعه لان القياس ان يقطع وفي الاستحسان لا
 لان لهوا وشبه ملك في الماروق ولو دفعها الى انسان هو في مال المالك
 فليس له اموال ما قلنا ولو دفعها الى مكاتب المالك لم يقطع لانه عبيده وكذا
 لو كالم الماروق المكاتب وردها على المولى ولو سرق من بعض العيال فدفعه
 الى الدن بملء لم يقطع لان به كيد في الامانات او اواو هذه المسلم وادان
 من كان في عيال انسان او دفعه فدفع الوبيعه الى الدن بملء لم يقطع
 في الشافعي ونصب بمن في مال الدن بملء في راجع بكونه فاقضى فخره
 الماروق الماروق والغاصب المصنوب او المودع الوبيعه اليه هو في مال
 المالك لم يرد والقاضي يترجعه ادعى الاتفاق فيه وفي شرح رد الغاصب
 المصنوب اليه المالك الذي يقوم عليه ثمن لا يرد وكل من يرد له المقتضى
 سرق ولو قيل لا وفي لا يرد الغاصب بردها الى المالك او الى رابطة والمشرى
 خلافه والتاخي لا يرد بردها الى دار مالكا سرق من خارج الباب ثم خرج

لم يرد

واخذ قطعاً منه معروفي السرقه فان لم يقطع لم يقطع لانه مضيق لاسارق وان تأول
صاحباً لم يقطع واحدهما لان الدخول لم يخرج المال والخارج لم يملك الخرج
وعن ابن يوسف ان اخذ الداخل منه قطع وان ادخل الخارج به لم يقطع بقطع السارق
اذا ادخل به في النقب واخذ المال لا يقطع وعن ابو يوسف يقطع لانه اخذ المال
من الخرج والخرج هو الحق واخذ منه وجهه المشهور ان هذا الخرج هو الدخول
فيما يحمله احياناً للدرج خلاف الحوائق والصندوق ولو وضع الداخل المال
عند النقب لم يخرج واخذته لم يملكه فهو والصحيح انه لا يقطع قبل ولو كان
في الدار ثم جازى فرض المتاع ثم خرج واخذته ان خرج بقوة الما لا يقطع لانه
لم يخرج وان خرج بحركه الما يقطع لانه اخذ ولو كان فيها حمار فدخل الحمار
فحل الماع عليه لم يخرج من الحمار اليه قبل يقطع لانه الحمار عليه وقبل لانه
لم يخرج الى ان يسهه حتى يخرج ولو ملقته عنق حمار له لم يملك ان منزله لم يقطع
ولو ابتاع الضاب لم يخرج لا يقطع لانه اطلاق وقيل يقطع فان كان الدار
مصرورة تركه فادخل السارق به في كفه فطرها فقطع لانه حذر نوعه من كانت
مصرورة في ظاهره لم يقطع لانه غير محذور وان حملها والعقد خارج واخذ
به فاعادها قطع وان كانت العقد من داخل فحملها واخرجها من خارج لم يقطع وعن
ابو يوسف يقطع في كل احد من غنم بصباحه **سرق قوم بنتي** احدثهم الاخر قطعوا
لانه اخرج بقوة البانين فصار دواخل من العكر ياخذ الغنمه يشترط البانون
والعاسر ان يقطع الخرج وهو قول **زفر** في كافي القصاص تقتل المباشرة الميت
سارقاً خارجاً لانه من الخرج فقطع اذا كان يحمل كل واحد نصيباً بان يقترب
الاخر من كل احد معتبر في نفسه **سرق غنمه عشرة** من حذر فقطع لانه سرقه
واحد ونحوه العاصب يعتبر في حق من يحمي عليه القطع **خرق السارق**
الثوب في الدار ثم اخرجها وبقيته وقتت الاخراج عشرة والخرق يبطل قطع
وهو نقصان لوجود سببها وان كان الخرق فاحشاً خرب المالك فان جنى
السبيحة لا يقطع لانه سرقه قبل الاخراج وان اختار ان يثوب يقطع خلافه
وقيل لا يملك له الخرق فاحش بعد الملك عند الضمان فتد اخرج ما عليه

بلغ مقابلة

سبب

سبب الملك كالشتر كسرق ما فيه خيال البائع ولها الخرق بفقد الملك
الضمان اتملك المحض من ضروراته وهذا لا ينفع القطع كسرق الاخر ان يقطع
عندهما هل يضمن النقصان فيه روايتان وان كان الخرق اطلاقاً لم يقطع لانه
استفاد الضمان وانما يثبني القطع وبالك ابو يوسف يقطع الايضاح **وفي**
التقارب لو كسر النقب قطع ولو يرضى ورؤى جحد الانكاف ان يرضى اكثر من
نصف القيمة **وفي الشقاق** خرق ثوب غيره ان كان الخرق يرضى النقصان
وان كان فاحشاً فلصاحبه خيال انه يضمنه النقصان او يرضى عليه الموب الغنمه
لانه قائم من وجهها لك من وجهه فيميل الى ما شاء فان كانت حذراً لا يرضى
بالخياطه ولا يقطع به انتفاع الثوب ضمنه القيمة بالخيار لانه استعمال
من كل وجهه **وفي التعويد** قيل ان اوجب الخرق نقصان ربع القيمة فصاعداً
فهو فاحش وما دونه يسير وقيل لا يرضى لما في ثوب ما هو فاحش واليسير
ما يرضى ويعبر ان الفاحش ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير
ما ينفوت به شيء من المنفعة **احدث السارق في المروق حذراً** بوجوب نقصان
قطع ولان ان عليه ورد العين واجب وان اوجب زيادة كالحق المسموع في الملك
عن العين كما لو فعله الغاصب ولا ضمان عليه كما لو الفقه وان كان زيادة لا يوجب
اعطاء حقه عن العين في الغصب كالصبي وما اشبهه **والك** يملك ان يخذ
العين ولعن من اراد الصبي فيه كافي الغصب وليس له ان يتركه عليه ويقرنه
بغيره بغير ايش فانيعله في الغصب لان النقصان ما بان لانه غير ثابت **وبالاس**
ليس له ذلك لانه لو اخذ ومن اراد الصبي طهره ان يقطع كان غير خرج من
لانه يسلك العين حتى يصل اليه قيمه صبيته واعتراض مثل هذه الشبهة هيما
عند القضا والسود نقصان عند الخيفه فياخذ الموب عيسى وعده محمد
باخذه ولعن الصبي وعده الى يوسف تركه له كما في غيره من الصبي **ولو الاضاح**
اذا سلف حق المالك من العين **والك** ابو حنيفة لاجل السارق ان يقطع به بوجه
ما **وفي السارق** خرق السارق الثوب وظاهره للاضمان لا رد يوسف
من اسد وان كان السروق داهراً او دابة فضررها اوصافها او سببها فقطع

وغيره من
فيه ضحية
منه من السارق
مؤلفاً بها

ان حقيقه وبأخذها المالك بفرضي لا يعلش باستهلاكه عنده في الغصب وكذا في
 هذا وعندنا استعماله لا يفسد به وهل ينقطع قبل لا لأنه ملك المشرق سائل
 وقيل ينقطع ولا يفسد عليه لأن المشرق يفسد كغيره على عينه ان كان جفرا ففما
 لم يأخذها وهذا العوض وغيرها اذا غلبها على ما كان يدعى لم يأخذ
 فان كان ينقصه اخذه وهذا قولهم وفي المناقض غصب صغير واتخذوا في ان
 كان يباين لم ينقطع حقه وان كان يباين عدوا انقطع وفي سراج الناصح ينقطع
 الهلقة وان اهلك الحارس او جدي او رصاص او نحو او سلاخا حتى يفتته دراهم
 او دينارين وان كسره ولم يفسد حتى ينقص ان لا يباين وزنا لا يفسد ليس بالمال
 الربوا حتى يوزن وحده او باثنين يذابيد خلاف المصوغ من الذهب والفضه
 لانها لصنعها خرج من المولود وزنا باعتبار التصو فيهما وفيما عداها الغصب
 هو المعروف وان كان يباين عدوا له اخذه ويسمى بالمال لا يوجب الى الربوا وان
 كان يباين وزنا فلا يملك حيا له ان يترك عليه بقيتها او يفسده ولا يفسد شيئا
 لا يملو ضمه فتمت بانها الجوده يكون ربا في الفة قلي ضمه او ذهب
 حتى يفسد الفضة مصوغا من الدنانير وقيمة الذهب مصوغا من الدنانير يخرج
 عن الصلح والربا وان كسره ولم يسلطه وهو فاحش او غير فاحش فلما لا يملك
 كسورا ولا يفسد انقصا لا يربا او تركه اخذ قيمته من خلاف نفسه
 وان كسره ربا او دينار فله تضييع مثله لانه غيبه بصنعه واخذه بلاء
 نقصان ويستوفى انتقاما لقيته بالكم وعدم اسقاطه في شرع الشري
 ودون الاستيعان ان يترك بين الصحيح والكسر تفاوت فلا ضمان
 وان كان كسرا لملك حبيبه فان اذا مالها اخذها لا ينعقد ضمان
 وليس بالمال وقيل هو على الاختلاف وقيل له الحيا من الاخذ
 وبعين المتل يقطع السارق خصوصه من الغاصب والموخر والمستور المضارب
 والمستعقب والمنزلة والتاخير على وجه اليوم والدرع عشرة وعشرين وقيل ان يترك
 منه وقال السوف لا ينقطع لان دعوى مولاه بدل والقطع لا يستوفى بالبدل ولنا دعوى
 العادة التي يكون من الرد الى المالك فيكونون حقا كالمالك وعي ولا يقطع

التفتان

المالك ربا
 ان يتركه

الاب في مال المصغر ينقطع وفي المساقيل للراهن القطع لا يملك لاسيل او عمل احد
 الرهن ولو قضي الدين كان له القطع لان له القطع فان كان الرهن متهكفا كان له القطع
 للراهن وعن ابو يوسف اطلع السارق ولا انتقل حقه للمسروق منه واجمعوا في السارق
 من السارق بعد قطع يده السارق الاول لا يقطع لحصوه السارق الاول ولا لحصوه
 الثاني لان عصاة المثل قد اختلفت في مال السارق فاما اولها فله ان يترك يده او يترك
 استملكه كذلك في الظاهر وعن الحنفية يضمن وقال الشافعية يضمن سائر اعضاءه
 مال الغير بغير اذنه وان اذنه من حيا به او جرحه لا يقطع ولا يضمن ولا يضمن
 خراش ولا يضمن لمولود في الحريم وفي ثبوت خرافة المطالبة للسارق الاول عد العيين
 الثاني واثباته والمخاليق ان يثبت له ذلك لانه محتاج الى الاعادة ليرده الى مالك
 فينقله عن الضمان الواجب فيما بين يده الا ترك انما لو كانت قايمة في يده وجب
 عليه الوكوف وفي اوله يوم بالرد وان لم يجب عليه ذلك في كسر في طي احواله ثم
 شرف المالك فانه يتوب ويؤدى من غير ان يجب عليه وفي الايضاح غصب سارق
 السارق فملك في يده ولا ضمان للسارق عليه لانه ليس له مال ولا للمالك الا ان
 الحارث قد طلعت والاولى ان يفسد ليعرض ليعاوضه او يرجع على السارق بخلافه
 لو استوفى منه فملك في يده المثل كسرق يضمن لانه لو ضمه يرضع على ابيه وفي شرح
 بكره لسمع خصومه السارق في استوداع العين لا يراه لهذا واختلفوا فيه
 لا خلاص في ان السارق بعد ما طلعت يده هل يجب عليه ضمان الرد وفي مال
 على الدار لا خلاص ان الغاصب الاول المطالب به يرد العين وان الثاني يرد
 بالرد اليه وقال حلف وابو مويه لا يبرك وقال كسب من المولود وعشار
 ان كان يرجو ان يرد على صاحبه رجوت ان يبرك فان هلك المصوب في
 يد الثاني فدفع الغنم الى الاول ففي الايضاح يرد في الروايات المضمونة وعن
 ابو يوسف لا يرد الا في الحيا وفي المعاد قوله يا سارق الحكم بالرد على المولى المقتضى
 ضمان المالك بما ضاع وقال الدار والاحراج ان يبرك عند ربا يبرك
 العين ولا يبرك من الغاصب ومن المودع الا في وجوه ذكرها بعد ان الغاصب
 لو اقر بقبض العين لا يضمن من الثاني لم يصدق الا بينه وبين الغاصب باقرار

المالك ربا
 ان يتركه

المودع فيها وان كان المعصوب حيا كالب او ثور أو فلفه لثا لا يرك
بذراع القبة الى الاول لان هذا شرا وليس له ذلك ولا للثا لستبعه سارق
قطع والسرقة قائمه ودمها وان كان اهلكه لم يضر خلافا للثاني ^{للمعصوب}
اليدما اخذت حتى تردها وتسا حريش لا غرم على السارق فيما قتل منه
وفيما سئل له رد يمتها لانه اهلك ما ليس له وانه يعا ليعلم
فصل في السرقة ^{حجج قوم} لقطع
حجج على الناس ان يقال لو سرقت فعا عن نفس اهل الدار واموالهم وانما يلزم
كل القطع اذا قطعوا في غيابة يدها ومن العوان مسيره سطر ولو سر
شوله يقطع بغير الماد و ^{السرقة} تشتت الحصوصه المظهور وعزاي يوسف
لا تشتت مسيره السر ولو قال المكا برة ليليا في المصلح احكم القطع
وحصله ان من دخل على انسان في بيته ليليا كباره واخذ ما له فهو سرقة
فان كان في جرد الفسار فمقتطوع وان كان في جرد اللصا او الفسار كان في بيته
سرقة وان كان المكا برة ان كان ليليا فذلك وان كان نهارا لا يقطع وعزاي
يوسف وقطع وان اخذ منها كبا للمكا برة في السرقة لا يقطع ولا يشتك القطع في
المشرك ولا في القرية ولا في الكوفة والحريه ولا في القرين لان الصوت يلحقه
ولا ينقطع به الماد ويؤخذ ما به المالك القائم وضمان لهما لك ودوا وجبوا
حين جردوا ثوبه والادوية فقل وجب الى الولي ولا يشتك ايضا في ارجل الحديب
ولا في ارض اهل المكي ولا في المستامن ولو قطع على المسلمين والمستامين عذروا
ما لك كل حدوا للاخذ من المسلمين انما كان يصيب كل واحد من المصالح عثره
وعزاي لو قطعوا على القرينين فوقع لم يمتنع املا ولا اهل احدهما يشتك
القطع وما يسقط المكي السرقة فكذا في القطع وان كان في المقتلع دورهم
محمد من ما حد من المادع عليهم وحدوا قبل بغيته هذا اذا اخذوا الاخذ
الرجل المجد وكان المالك مستعينا بغير مع المدي في نصيبه فوردته شبهة في نصيب
غيره ما لو سرقوا من بيتي رجلهم من احداهما فأنتم كذلك حدوا والاخذ
من الاجنبي والاخذ من الاخذ لا حد الاخذ والحد احكامه فيعنه فكذا باقية

خلاف ما سبق في المسلمين يتصرون بالتحارصا وكذا فان من كذا الوقت بعد الفاتحة
على يد لا حد لحرز وهو الفاتحة كما لو سرق من صاكنه في الليل لم اقطع ^{من البيت}
والاخذ خمسة احدها خوفوا لا غير وهناعزروا او في التفرز وحسوا حتى يردوا
والثوبه ان سرق على ما فعله ويعزم على ان لا يجرها الى مثله لكونه قبيحا ولو كذا الا
بالواجب والثاني اخذوا المالك في هذا اذا تابوا قبل ان يؤخذوا ما اخذوا المجدوا
ويؤخذ منهم المالك القائم وضمان الهالك وتؤخذوا قبل الثوبه فقتل ايدهم
من خلاص يعني اليها يعني بالرجل الميسر كذا والمالك القائم وسقط ضمان الهالك والمالك
جردوا الاخير وفيه القصاص فيما جرى فيه القصاص والاشرف في الماخذ والاستيفاء
الحق والرابع اخذوا المالك وجردوا وضمان ايدهم وارجلهم من خلاص وسقط ضمان
لان حكم ما دون النفس حكم الاموال فيسقط الضمان وان كان يده اليسرى مثلا او يقطع
او يقطع رجله ليدعي وان كانت يده اليمنى مقطوعة تقطع الرجل اليسرى والباقي اخذوا
المالك وقتلوا او قتل احد رجله كالباع او غيره والحق هنا للامان ان شأ قطع ايدهم
وارجلهم من خلاصهم قتلهم جليا او يقطعهم بغير علم وان شأ قتل الاخرين جعوا بين
خاتين للامان ان يحبس برحائب وله ان يبيع بالقتل لانه باقية في ذلك كله ولا يجوز
العفو عن القتل ولا لا يقطع الا على لانه باقية في ذلك كله محض سوف وزا انه يرحم
الاسير ^{الاسير} ويستحق الجرح اذا اقيم للخدمة في المشرك بصلح حيا يقطع عن سبوه الميسر
حين يوثق كقول المفسر وهو الايلام والجزء في المشرك يتركه على خشية فلا يلزم
بغير علمه ومن اهل البيت ايدفوه جليا يتناهي به الناس وعزاي يوسف يتركه على خشية فلا يلزم
فيسقط لعنه بغير علمه ولا يعقدوا به استقبال القضاء وفي الاستساق والصلح
ان تغرز خشية في الارض ثم يربط عليها خشية اخرى عرضا فيضع قد يدمع عليها ويترك
من اعلاه خشية اخرى ويربط يده عليها ولا تغلب المرأة ولو كانت في القطع
اسرها لا حد لها ليست بحايبه فلو كان فاعته فاورث ذلك شبهة في حق الرجال
وعزاي يقطع ايد وجردوا من الرجال فيه روايتان دخل على ابن شامرا
ولا يدرك اية لصراتها رب من لصرها في رجله فان كان اكبر رايه ائمة لقصده
فكذلك اخذوا له ولو لم يربطه فقل ذلك فله ان يقتله وان كان اكبر رايه ائمة

له ثم طهر عليها وعل اولادها فالامندوا اولادها لموا لاها الماسور منها من وجدهم
 قبل الفقه اخذهم بها وادها بالفتح فاما فان كان من اولادها تذكروا
 حاربا كان منهم من ولد الامنة المسلم اجبر على الاسلام ومن كان منهم من
 ولد الامة الممثلة فخرجوا كان على دين ابه ولو كانت الماسورة حرة
 مسلمة او مملوكة فزوجها الاسر من حري فولدت له ثم طهر عليها وعلى
 اولادها المملوكة او اولادها احادوا المسلم او اولادها مسلمون والامنة
 او اولادها دميون وان كبروا اولاد الزوجه كانوا محاربين فله اولاد المسلم
 من دينه ويحكم على الاسلام لا يدينون ونسبهم في ولا ينجبون على الاسلام
 واولاد الممثلة في الامن منزلة ناقص العهد وان كبروا حاربا او لم يولد لهم
 حاربوا اولاد المسلم من دينهم والحكم فيهم كما وصفت لك واولاد الممثلة
 دميون ولا يسبيل عليهم **٥** حذر من اسرار اعدائهم الان يكون الحربي قد اذعن بالفتح
 فوطيها في غير كرهه فان رفض وطبها فلا بأس اذا استبرأ الامنة واعتدلت
 الحرة ان يطاها وان لم يولد ذلك الحربي ان يطاها حرم على المسلمين جن وطبها
 الحربي فصارت شبيهة من خلق اسرارهم حاش بولي **٥** وفي النفا في كمال الحظان
 حاربه ماسورة في اديم كرهت له غيبها ووطيها لاهم ملكوها والخذل
 حوام فان كانت مدبرة او ام ولد لم يكره له ذلك لانها باقية على
 ملكه وان كان المسلم ماسورا لم يكره له ان يغصب امته او يبرقها وان
 يقتلهم ويرسلهم لولا انهم استطاعوا ان يلازموا مقاتلو الحفان ذلك يجوز الصلح
 والدمع مع الحار من الحرب لانه عليه السلام صالح بن جحان وهو نزار الغدي
 وان طهر عليهم قبل ذلك صاروا ايتاما لان كل من حاز ضرب الحرب عليه اقبل
 جارا واستقامهم اذا لم يقبل وكذا يقبل ذلك من الحار من غير العرب لانه يقال
 حتى يعلوا الحرب وكذا من الحري لا يعلو عليه السلام وضع الحرب على محرم حتى يقبل
 ذلك من مشركي العرب الحديث لا يقبل من مشركي العرب الا السيف او الاسلام
 وانما لم يوضع الحرب حتى لا يبق عليه افضة اسباب الوصول لان العرب دلهما
 من نسبه وان طهر عليهم قبل ذلك فنسبهم وصياهم في ذلك تسليم حرام فصح

الحرام على المسلم حارب
 لا ياتيه من غير
 حارب لو كانت مملوكة او
 حارب

بلغ متابعه

الشافعي
 الحنفية

استقامهم ويعرض الاسلام على رجالهم فان اسلموا والاقبلوا وكذا المذبذون الان
 نساهم وصياهم يبررون على الاسلام تبعالا بايمهم خلاف ذوا المشركين وفي
 وجه الخلفوا بهم مشركوا الحري من غير اهل الكتاب كالشرك والاضحية
 ذلك منهم لانه يسقط عنهم بالرق ويضرب عليه بالحرية وقال لا تملك الامنة
 دابة ولا شبيهه ككاتب يظن ان له شبهة كتاب فانه يقال كان له كتاب
 وزرع **٥** وفي المتنازع من جنسهم كان زديقا والاصل احوط منه الحرية
 زادي ما يعيون اذا كان من العجم **٥** حتى ينقض العهد ولو هو من اهل المذاهب الا
 انه اذا اسر حارب فثالثان تقربوا على الكفر جاز وانما ينقض العقد اذا الحق
 او بقا على حمارا او يعطون على موضع فجاره وان عاد الى العهد اخذ بالبر
 والقبض التي وحيث قبل القبض فانما وجب رجاء الحاربه ولا يكره المذبذون
 اذا اسلموا في ذلك **٥** وفي النفا في كمال الحظان حاش بولي **٥** وفي النفا في كمال الحظان
 كانت من ربه عند الكمال فحققت وشيبت بطلت الكمال بالنسبة الى الجي يقتضون
 المسمى للباي زادي المتنازع من حربه الا ان يكون المذموم به اسر في الحرب
 والمولود اخذ اليه باخفاها وان كانت الكمال بالمال بقيت فان ادى اليه
 فبها وان كانت خلفت مالا في دار الاسلام لا يد عليه وان لم يخلف فلا شيء
 في الحال ولا بعد العتق لفسقوا الذين عنها بالسبي وكذا الذين الرمي صلواتها
 في الحما سبيها فتركان كحل عنهما مسلح بقصر او مال **٥** وفي وجه من كرهها من
 دينه في النفا في كمال الحظان **٥** اسر سقطا الذين عنه ولا يستطع العزل **٥** وفي النفا في كمال الحظان
 غايه او يسر فليقتل ثم سبيت بطلت الكمال حتى لو عتقت لا تؤخذ بها المملوك
 ان السبي يقتضى الخاوص فان كانت خلفت في دار الاسلام لا اخذ الما الى ذلك فثبت
 به منه لان السبي لم يرد عليه **٥** وفي المتنازع من اسرهم ان يفرق اسر بطل
 عنه الدين **٥** وفي النفا في كمال الحظان **٥** او خطا او لحقه دين فاسره الكفار ثم
 اسلموا او صاوا دمه او عفة المسالون وصاروا لقيه لواحدا فاقصاص
 والذين على ايمان لهما في قبته واما الدمه والرفق قد بطل لانها على المولى
 وقد بطل ملكه فلو اخذها المالك القديم عاد ذلك لعود المالك ولو ملكه ملكا بيدا

استقامهم

لم يؤخذ به طلب الحريون والمزبور الباعون المودة جازا اذا كان فيه
 صلاح البذل فان اخذ منهم كذلك في المرح ولا تعاليم لنا اذا ظهرنا عليهم
 وفي البذل ما خدوا من اخذه ردة عليهم لان حاله لا يصير قويا للتحال والورث
 لا اخذه لانه يشبه الحزب ولوا اخذه لا يرد لان ما له وطلبه الحق للورث
 وفق لمحاكمة فهو كالميت في جميع الاحكام وقبل القضاء ليس كذلك فهو حي وورثته
 فاذا قضى بغير ميراثه وبنقته اموات اولاده وميراثه وحلت ميراثه
 ونفذت وصاياه التي وردته واما وصايا اسلامه فقد بطلت برده لانها
 اجمع عاكنت عليه والتدبير يبطل الحجة كالعين في ذلك المالك لئلا اذا اراد
 الى الورثة فقد لم يحقه الفهم ولو عاد مسلما بعد القضاء او برعاهم اسلم القضاء
 لانها نفذت عن ولايته واما ازاله الورثة ببيع او عتق لا يسيل له عليه وما
 انذر الميرضا وورد عليه القائم لانه مملوك فلو كان له اذا استغنى عنه ولم
 يصير مستغنيا الا ولا معتقه فاذا كان اعتقه قبل رده مات معتقه
 ميراثه الكون من ورثته فانه لا يسيل له عليه وان كان قائما لان ذلك لم يكن
 مملوكا له وفي السر لا يعود المالك من الوارث الى العايد الا بقضاء او رضا
 كما لا يعود ذمة المحصور الى الزور والطلاق قبل الدخول لا يقضي او رضا
 وكذا بيع الما بصفة لوهلك احد العوضين قبل القبض لا ينقض القبض الا بقضاء او
 رضا لان الوارث يملك المال بالاقرب والموت يملك الموت وانما تفعل بالقرابة
 باقية فكان سبيل الملك منفسا من وجوه وانه يوجب فساد المالك لا ان يرد
 الى القضاء ليس من وجوه وما كانت الوارث من عياده فالمالك يبيع العايد
 وفي التنازل عن ميراثه بعد ميراثه فهو للوارث والميراث خلافة له في الميراث
 ماله ونقض لما تم من عاد وذهب بيا في المالك ظهر على ذلك الاصول الشاهد
 بعد القضاء فلا وارث ان اخذته جانا قبل التسمية ويعدها باقية لثباته
 بالقضاء صار له الذي عد الاسلام ملكا وارثه فاذا ذهب به الى دار الحرب
 صار نزيل الحربي لسلطه على الميراث وذهب ثم ظهر على ذلك المالك وما ذهب
 به قبل القضاء ذكر القاضي وهو في سبيل الوارث عليه لا ينقض له الم

نقض

بقضاء كما ذكر في بعض روايات السير الصفي ونحو ان يكون ماله ثمانية اكون
 نفسه كسر العرب وفيها هذا الرواية وهو جواب هذا الكتاب العايد ان
 ياخذ لانه اذا لم يلق في الميراث انه لا يرد وكان ميراثا هذا فمن ان لا يرد
 على انواع نافذ كالطلاق والاستيلاء اما طلاقه فليما لم يلق كاحد اذا اراد
 مطلقا واما دعوته فان المالك ليس بشرط ليعتقها فانها بقوة الابي حاربه
 الان وما حل كالنكاح والدية لانها تعتمد المله ولا كبريد واما ميراثه
 من الميراث كالميت لان الورثة موت حيا وتهادته باطل لانها تتبع العايد
 وموقوف للمغاضبة لانها تعتمد المساواة في التجار والمساواة بين الميراثين
 وموقوف عند ان جنيته كالبيع والشرك والهبه والصدقة والخراج كالمالك
 والنكاح والعقود والوصية والرجوع المأذول ونحوه اناس نفذ ذلك واعتل
 او مات الحق ونقض لما فعل بذلك لان نفسه موقوف فكل الحق فله نصيب
 يوسف هو كمن عليه القتل جازيا صاع من جميع المال وعند غيره والموت على
 الموت جازيا من الثلث وكما اتهم بالنقض على الخلاف فيما حكاه الكلام وقيل من الاجزاء
 لا يلا في حق الورثة وهو المال ونصرا فالمراد انه لا يملكه لانها لا تملك في
 نفسها توقف فكذا في ما عايد كسب الميراث في حال اسلامه لو ارشد الميراث في حال
 ردهم في حق ميراثها لو ارشده وهذا بناء على ان عنده نصرة موقوف فاذا مات عايد
 ان نصرة كان باطلا والحديث له المالك حاد في عيدها نصرة نال ذلك
 ثابت وينفذ ذلك الميراث واما الميراث فمفسد يملك في المالك فاعلموا اختلاف
 الروايات عن الجنيبة في اعتبارها وقال ملا الميراث في رواية ميراثه فاعلموا
 وهو قول زفر في رواية طاقته وهو قول ابن يوسف واختلفت الروايات
 ايضا في اعتبار حال من كان وارثا في طاهر الرواية يمتنع من كان وارثا
 يوم لحاقه وفي رواية الحزب يوم رده وفي رواية يوم قضي لماته وفي السير
 وحنانيه لا يكون على عاتقه في قتل الخلف لانها لا تملك لا تملك الميراث
 في كسب الاسلام وعندها في اكسير وهذا بناء على ما سئل وكذا كان غرضه
 واناله في قصور الميراث العبد والحق في تركه وورثته ما لم يلق في كسب الميراث

نقض

وجنايه العبد والامه والمكاتب في ردكم لان الردة لا يراد بها الكفر بل الكفر
فكان موجها الى اولى الخبايا عليهم هذ لا يرمي بهاوا الدم ولا على قتال
المرتدة حرة كانت او امه لان بعض العلماء يرى قتلها في المقاتله فيملايه
قال الكلام لانها مال وفي المقاتله روى وجوبها وروى في السكران يرتد
لا يرضى قتله وذا المواق وفي الميثاق اريد مكاتبه تقتل فلا يرضى قتالها
وان ارتدت مذبذبة او ام ولد فقتلها انسان فخلية فقتلها وفي الشايع لا يبعد
المدر والامة المدر جابر لقيام الملك وان لم يكن له ما تقوم وسع القراطر
يجوز لاعداء القيد للثمن ولا ينعى عنه واذ ذكر المخرج لمعصياها فاصبحت
صامتا لان الردة عيب والعيب لا يعدم الماله والقوم ذكر كبرار وابيه
في اعتناق الصدا المرتدة عن كراهة ليس من كور كما لو نوى عوق عليها لخاص
وفي لا يجوز مكاتب ارتد وخلق يدا الحرب واكتسب مالا فادخله المالك
وان لم يسل يقتل في مكاتبته وحاقب فللورثة لان المكاتب ملك اكما به المكاتب
وجسوتها الردة فلا يوقف الملك مرتد له امه فصارته جات بوليد بعد الردة
لسته اسحق فهو ابنة اذا ادعاه هو ام ولد له فان مات لم ير هذه الردة لانه
يصير مرتدا والمرتد لا يرث من احد فان كانت الام مسلمة فهو مسلم يتبعها فيرث
لان المسلم يرث من المرتد يعرف الاسلام على المرتد حرا كان او عبدا فان لم
والامة امكن له لا يشر ويقتل من غير تامل كالحر وفي قول يوجب لمتها ايام
قلنا اذا اكتسب اذا استأجر وفي سوح بكر فان لم يستأجر لم يورثا عليه
من الامام انه اذا اُجلب اسم اُجلبه والاجبة وفي القدرور فان قال قائل
عرض الاسلام عليه كره ذلك وفي شرحه فقد اسما ولفظ محمد في الميراث لا ينفذ
يتخلل حتى يستتاب والمزنة لا تقتل حرة كانت او امه لانها ليست بشربة
مكاتب كالنكاح الاصل هو كونهما نجس فان اُختلج المولى الى ربهما نزع اليه
لان الحر مدحوة والبشر حتى يسد وفي الاخرى تقدم على قوله في اكله الدنيا مكاتب
باجارها على الاسام جميعا حتى حق اسه وحرة ووالك الحز الجبارا الحسن يحرم
فقط يوم فيعرض عليها الاسلام فان ابى ضربت اسواها هكذا يفعل بها ارتداد

الشيخ

الصبي العاقل ارتداد حتى يبلغ اكمال حقه ويحرم من الميراث ويحظر على الاسلام ولا يل
وان ادرك كافرا او كذبة نجس ووال ابو يوسف لا يبرأ من ارتداده لا تضره محنة
ولها ان يحتجها بتاعه الاسلام واسلامه اسلام حتى لا يورث ابويه اذا كانا كافرا
ومالك وروى الشافعي اسلامه ليس اسلام لان يضره فان يضره امر ارتد
المجوس يورث ابويه ولسا اسلام على وفوس سبع سنين ولو اسلم اذ اُرث
العاقل يرضى الاسلام على الاخر فان اسلم فعامل بها كما فان ارثت منها اسما انا
والفارس لا يفرق لان الحاق الضرر بالقبيل غير مشروع وجها لاجل قولهما
ان رده رده عهدها كذا الكتاب وقيل الاسما هنا قول الكاذب اياه فمقاتلته
المزور وذا كعب بن زكادها واذا تزوج الصبي اذ اُرث في وقتها لم ير خلافه
فيل يكون له اهل ليس من اهله وقيل يكون لمخمس سبب منه وفي الحديث وان فعله
الصبي من العبادات لا يضر بها ولا ابوه ثوابا لان من حره ما سكن به انما يملك
فاخلعت التكليف والمكاتب يسكن الثواب على امره اياه وصح الصبي لغيره اياه لانه
مكاتب لا يملك الحرب اليه وما لو ازال عن الاسكاف يسكن الثواب لم يورثه
الاسام ولا يورث ثواب التعليم والارشاد وعن علي بن ابي طالب لا يورثه لانه
ليس من اهل الفريضة وفي جمع سبل المولى عن صبي عاقل يلزم له الميراث وقيل يلزم
تقال يلزم عقل الحر ان يتجمل عنه او يتفاد عنه او يتساهل عنه وعلا كما
ان يشاء للوحدانية قريبا وليس شرع لاجل ان ينفذ ذلك وفي النصرة
اذ اكره على المعصية والصغيرة موات قبل ان يستأجره فربته يورثه
القيمة لانه مكاتب المعروفة ومات مفترقا وقد اسحق المار اربدا مسلم فقلت
بله عدايم ارتد ومات منه قبل الحاق او بعده فعل القاطع دية اليد في ماله
في العبد وعلا قاتله في الخطا لانه مكاتب اليد وهي متفردة صارا متفردا للض
وهي مباحة وذا الموقفي على انهم حاسسا ومات منه فان لم يورثه ولكن اسلم
منه قال محمد يعين دية اليد لانه ارتد بطل علم السراية لم يورثه القوم
فابعدوا لاسا كما لو اطلعت اسلم وفا لا يضر دية القتل لانه متفرد حتى لا يورث
رحل المكاتب وقوله سقط بالردة فليس له ميراثه بوقوف ولو قطع يده ورجله لم يرتد

لم يستأجره

احيا ارضاً ميتة لم يملكها الا ان يكون بادن الامام او جعلها له بعد الحيا
 وقاله لانه مباح سمعت اليه يد بالاحرار فخص به كما لو احتجب ولما ان
 المسلمين استخرجوه من ابرك القصرة بالقتل كانت غنيمة فلا يملكها احد الا بغير
 الامام اياه والامام ان جعلها له ان كان ترك الاستبدال جهاً او بعد ذلك
 لانه في احياها فيتركها عليه بعشر او خراج الا ان يكون من اهل
 العطا فيجعلها له عطية فان ترك الاستبدال تبعاً واما الامام فلما ياكلها
 منه وفي الاصل امر رجل ان يقرأ ارضاً ميتة عن ان يتفق بها ولا يكون ملك
 له فاحياها لم يملكها لان هذا الشرط صحيح عنده لانه لا يملك الا بالادب
 ملكها ويحل الشرط كما لو امر ان يقرأ او يخطب على ارضه لا على غيره
 او لو حث على لا يقرأ فالشرط باطل وهذا **فالتكوير** لم يذكر فيه لواجبها
 بادر الامام عندهم او يبيعونه عندها في رعيها فلم يربها صالحة للزراعة
 فتركها وزرعها آخره من كونها في حق يما في **الاول** ان يربها من يده كان
 احد من جنس المولى يقول الثاني احو بها وان كان **الاول** احو ماد استعملها
 فاما اذا تركها واعرض عنها فيكون الثاني احو بها وقال **غيره** **الاول**
 احو بها لانه ان يربها من الثاني وحاصل الخلاف في ايهم راجع الى ان المولى يملك
 الرقبة او منفعتها كان احد يقول **بأنه منفعتها والاستعلاء** بها
 وقالت العامة على رقيبتها وفي نظم احياها في غير اذن الامام لم يملكها
 بالاتفاق وبأذنه يملكها خلافاً للشافعي والمساكن في ملكها بالامعاء والـ
 والارض الميتة **أما** يملكها ما لا يتاها ولا يعرف لها ما لك في الاسلام
 ولا في غير اقل البلدة او الشربة ولا فرق بين ان يكون قريباً منها او بعيداً
 فطها هو لدوابه **الا** الجوار بشرط ان يكون بعيداً منها حتى لا يبلغ اليها الصوت
 من العبدان وكان الجرجاني يقول الصوت على قدر اذان الناس في المتعارف
 ونفس الاحياء وقال ابو يوسف لو نزع قيداً او كسراً فان كان احياها
 لموضع البهاو او المردع وغيره وان عدا من النصف يكون احياها
 ولما في الا ان يوف منفعتها ناجح وان عثر فيها فله ما عثرون البهاو والفرس

احياها

احياها عن ارضه لوجف فيها بئر او ساق اليها الماء قد احياها او جف فيها
 البئر او كان احياها لا يحرك فيها ما وعين من يملكها كان احياها وعن النبي
 اللين رعيها الله ودنا لو كرها او نحو له او وركن من يملكها احياها
 ويستحقها فان كرها لم يملكها او سقاهها لم يملكها لا يكون احياها ان جعلها لم يملك
 احياها ان يدب فيها فهو احياها في الروايات اجمع وان جف فيها لم يملكها او وضع
 حوله احماراً او شوكاً او غرساً او غصناً باسمه او نفعها من الحشيش او خط
 حوله احطوطاً لم يكن احياها وكان ينجيها فان لم يربها ذلك قيل دفعها للامام الى
 غيره وان مات في ذلك سنين فهو ميراث لصاحب الخط وان راع منها جازان
 جحرها كجحره شبه المائة كان احياها ولو اقطع ارضاً فربها ذلك سنين يملك
 الاقطاع التفرج من اصول وفي المتقاع من احياها مائة ارجل
 الحياها ارضاً والاول ينظر ساكنها حتى احوها وانها الاربع قال
 آخره ارض احياها ترك الاول فيها طريقاً الى ارضه لانه جزء من الارض
 والثاني والثالث صار الباقي طريقاً فلا احياها فكان احياها طريقاً فيها
 طريق **فاما** **الاول** احياها بئر
 فاشترها مسلم واخرها فبيعت او اصابه غيب فملكها لو اخذها اخذها
 جميع البئر لا نفوات الوصف لا يقطع شيئاً من البئر كما لو عمت المشتراة قبل
 الفجر ولو اخذها ولو لم يملكها بغير ذلك ارضه وان لم يربها
 عليه كالبئر ولو حدث بها غيب قبل الرد رجع بقصان الغيب كما في الشرا
 ولو كان الغيب حدث عند المالك ولو لم يملكها فاحياها لم يملكها ولو ردها ولا
 الرجوع بالنقصان لانه ما عدا اليه على ما كان ووقعت يدها عند المشتري
 او وليت بشهيد واحد عقرها او اشراها لاسبيل للمالك عليه لان حقه مقبول
 على من يملكها ولو قبلت فاحياها المشتري فاحياها لاسبيل لذهابها ولو ولد
 فقتل ولدها ولو لم يولد فاحياها المشتري مع الولد لانه جزء منها وكذا لو ورثها ولو ولد
 اخها باولادها وهم ارقا لان الشيخ ابي عبد الله لا يملك الا من غير ان ينقص نصف
 المستوفى في النوازل من عدله ان ينقص ويأخذ بالبئر الاول كما في النقصه فعلى

فاحياها
 المشتري او وليت

الحرب واخوها **و** له العبد لما انفصل عن دار الاسلام زالت يد المولى عنه فوقع
في يد نفسه ولا است يد الكفر عليه كما لو وقع في يد نفسه بالكتابة كما لو اياه لانه
لا يرد لها وينفرد عنها لو ايق من غير الى دار المعتقد خلافتها والميز في دار الاسلام الى
بالمسيرة والاحراز عندهم مستان استرى عبد اسلم او دينيا او اسلم عبده الذي
معه يوم يبعده من مسلم ولا يترك ان يرد في دار الحرب فان اخذ عتق وقال لا
يعتق لانه لم يصر مستويا على مولاه وان يصر البيوع كل الخلاص من يد المولى فانه قد
تهدر الاجابة على البيوع وتبين العتق لمخلصه ولكل المقتل مولاه بالاجماع وكذا
الخلاف لو كاتبه ثم اخذه دار الحرب ذكر في المولا ودراعية الحرب اسلم في دار الحرب
فباعه من مسلم او حر او ذمي او هب منه خلافا وفي الاضمار عند المالك
حتى يقبضه المشتري وفي المير ولو بيع ولم يوصف فهو بيع على حاله **و** لو خرج اينا
مسلم او دينيا من امة المولا عتق لانه لما حرج زال يد المولى عنه وكذا لو خرج بمكر
المسلم انظر في المسلول عليه وكذا اتم والمحرر لو خرجت اليها مسلمة او دينية
مراعاة وكذا مدبرة ومدرته ومكاتبه ومكاتبته ولو خرج غير من غير لم يفسد ولو
لو خرج غير من غير مال كاف او اسلم في دارنا ولكن يبعه الامام ويقف عنه وابا له
من المال حتى يخذ مولاه فبسط عليه **و** لو اسلم المولى او لا يخرج ايتام تبعه
عبده مسل او كافر فهو بيع لانه حتى اسلم فقد صار محررا لماله ولو اسلم في
دارنا لم يفسد عليه في دار الحرب وحج مسل او دينيا فان كان يرد مولا فهو عبد
لانه لا يفسد احراز نفسه له لا عليه وان حرج على ان يكون حرا فهو حرة الاسلام
تعد دارنا لا حرة مال الدكة دار الحرب فاذا اختلفا بعد خروجه فقال العبد
خرجت مراغا وكبرته المولى ان القول للمولى لانه يمسك بالاصل وهو الملك البائس له
ولو كان الماسوق عبد المسلم واكتسب عنه في دارنا لم يفسد عليه ايتاما عتقها
لم يعتق مراعاة حق الماسوق منه واخذه بغيره **و** في العيون من الجنيته في
العتق وايتان **و** ذكر في السب وما كسبه فلا حق فيه للمولى لا تعذما الكتب على
ملكه وانما كتبه على ملك الحرب وما الحرب في غير دارنا واما ان فيه فهو
في الجباة المسلمين كغير الحرب وعندها له اخذه كغير الحرب **و** في الايضاح واختلف

الرواية في وجوب الحسن فيه والصحيح عند الجنيته ان لا يحسن في العيون من غير ان
وفي السب فان اسلم الحرب في دارنا لم يفسد عليه في دارنا وحج **و** لو كان الماسوق
دائما فاعتل منهم ففي سبها ولو كان العبد يبيع بذلك الماسوق في دارنا
الحرب فلا سبيل للماسوق منه عليه ولو كان الماسوق عبد رجلا من اهل دارنا
مردود على الماسوق منه لانه لم يخرج عن ملكه بالاجور وهذا الكاتب وام الولد
قد ذكره في الموارث وهو لا يعم اسروا الا ان يورس الميراث وام الولد بعد موت
المولى **و** في المشتق لو خرج الماسوق من اهل دارنا فاختاره مسل لم يخذ مولا ولا
بالقصة في قول مجمل وما في يده من المال فهو من اخذه وام في قول الجنيته
ياخذ المولى العبد بغيره لانه في يده من المال **و** في المسلم يحسن في السب اعلم

باب في جبر من المسلم المتماثل في دار الحرب ومن الحرب معاينة ثم حرج الحرة اليها بامان لم يفسد بشي من الامانة
حتى لا يملك الامام على الحرب **و** ذكر في السب في الصحيح عند ابو يوسف يقتل على
المسلم لانه ملزم بدارنا ما كان وعنده يقتل لكل واحد على صاحبه بامان ان
المستأمن عنده كالدخ وكذا لو جرى من الحربين معاينة ثم خرجا بامان لم يفسد
بيهما وان خرجا مسلمين فقتل لولا به لكان مطلقا **و** لو جرى من المستأمنين
فقتل لا يفسد لزموا ذلك ولو جرى القصب بين المسلم والحرة من الحربين لم يفسد
بشي وان خرجا مسلمين لزموا القصب جازا لا مباحا فملكه ولكن يقتل المسلم الذي
بالرد لكان الغنم كالشترى شرا فاسدا **و** في السب لا يبيح لاحد من المسلمين ان
يشترك ذلك منه لانه كسب جيف وان اغتراه جاز وعنه الشترى كسب لكان
يبيح به البائع وهذا خلاف الشترى سرقا فاسدا اذا باعه من غيره يبيح حتى ان المولى
لا يبيح بالرد وان كان البائع مأمورا بذلك لان وجوب الرد بالفساد حكم مقصور
على ملك الشترى وقد انقطع ملكه بالبائع وهنا وجوب الرد لاجل الغدر وهذا المعنى
تمام في ملك الشترى **و** ذكر في الشترى وصار كالشترى من الكروا اذا باعه كان
للزكاة حق الاسترداد من الشترى لعدم رضاه به فان اجاز عتقها منها جازا لكل
وداسع الشترى لدارنا التي فيها شتره ثم يربط عليها ساعات وسع الشترى على

المسلم انظر في المسلول عليه وكذا اتم والمحرر لو خرجت اليها مسلمة او دينية
مراعاة وكذا مدبرة ومدرته ومكاتبه ومكاتبته ولو خرج غير من غير لم يفسد ولو
لو خرج غير من غير مال كاف او اسلم في دارنا ولكن يبعه الامام ويقف عنه وابا له
من المال حتى يخذ مولاه فبسط عليه **و** لو اسلم المولى او لا يخرج ايتام تبعه
عبده مسل او كافر فهو بيع لانه حتى اسلم فقد صار محررا لماله ولو اسلم في
دارنا لم يفسد عليه في دار الحرب وحج مسل او دينيا فان كان يرد مولا فهو عبد
لانه لا يفسد احراز نفسه له لا عليه وان حرج على ان يكون حرا فهو حرة الاسلام
تعد دارنا لا حرة مال الدكة دار الحرب فاذا اختلفا بعد خروجه فقال العبد
خرجت مراغا وكبرته المولى ان القول للمولى لانه يمسك بالاصل وهو الملك البائس له
ولو كان الماسوق عبد المسلم واكتسب عنه في دارنا لم يفسد عليه ايتاما عتقها
لم يعتق مراعاة حق الماسوق منه واخذه بغيره **و** في العيون من الجنيته في
العتق وايتان **و** ذكر في السب وما كسبه فلا حق فيه للمولى لا تعذما الكتب على
ملكه وانما كتبه على ملك الحرب وما الحرب في غير دارنا واما ان فيه فهو
في الجباة المسلمين كغير الحرب وعندها له اخذه كغير الحرب **و** في الايضاح واختلف

الرواية في جبر من المسلم المتماثل في دار الحرب ومن الحرب معاينة ثم حرج الحرة اليها بامان لم يفسد بشي من الامانة حتى لا يملك الامام على الحرب

اذ اقتضى فيل هذا المصلحة لم يرتب عليه بيعات ان للشفع والمبايع نقض الكفان
اجازتها اجازة اكل ولو كان في بيع المصوب او العضوي لم يرتب عليه مائة
جاز العتق لذي اجازة لا غير وان كان المصوب من الجاني ماسر من مسلم فلا يفسد
لما عليه لان ملك الغادر في الدين غير معتق ولو لم يرد مشركا وان كان الخارج من دار
الحرب اسيرا لجميع ما اخرجته سالوا له لانعدام العتق بلع المستامن دها بدرين
من حوزة دار الحرب او اباع الحيز او المختار والميتة او اقره واخذ ذلك كله خلاف
ابن يوسف قال الحرام المختار كان ولو لا الاختيار لم يستامن ولها انك
الذي مباح لكن هذا لاكل الامان واذا ارضوا به كل اسم اصل الحرب بلع بعضهم
دوها بدرين يجوز عند ابن حنيفة خلافتها والحق المستامن لو عقد عند الرباع في دار
الحرب لكان ماله محرم هنا بانه وفي المتفق عن ابو يوسف قوم من الحارث كان فيهم
ان عقدوا الشاة او يضر بوما حتى ماتت ويجوز له ان يباعها فيما بينهم يجوز ولا يشبه هذا
الذي ماتت حنيفة وفي الايضاح دعهما الحوس وما هو ذلك عندهم يجوز بيعها فباسم
عند ابن يوسف ولو ائتمه مسلم ضمن القيمة وليس كاي حقت انقه وقال محمد وهو الميت
سواء اراد ان يباعه الاصفري لا يجوز بيعه من حوس اصفري وفي الدال اهل الهند
باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز لانها ليست ماله عندهم ولو باع دهمم ودعتهما
او يضر بوما حتى يموت جاز وفي القويده الحرس عن اخيه حذلي باع ولده من مسلم في
دار الحرب يجوز وروى جماعة عن ابن يوسف ولا يخرى على ذلك وعز ابن يوسف جازا
حاصم وفي المشتاق في الشرا جاز ولا يخرى على ذلك ولكن انفتحه على الرد
سيرا ليس عندهم لا يجوز ابيع والبيع ان يخرى اذا باعه بعد القصد وقبله فلا
ويجمع الشيعي قال اكثر من ابيع باطل وقال اكثر من كان الخار
سواء جاز ابيع جاز ولا يخرى الا باطل والخار لا يجوز في الموجبين ثم اذا بطلت
الجار الاسلام قبل علمه بالاخراج قسرا والاكثر من ملكه والبيع ان كان ابيع
مركبوا ابيع علمه والان اشتره واخرجه كلها ملكه وان خرج كما عفا له
وفي القويده قال اكثر من ملكه مالا حلال هو الحارم وفي المتقارن عن جميع
المذاواين في دار الحرب يجوز وان خرجته المشتري فالبيع انه ملكه ان لم يشترها انك

وفي الجامع الاصغر حذلي باع ولده من حذلي في دار الحرب وتسلم ملكه للمشتري
وفي السير وناوي نادرجت بعضها بعض مسلم تزوج حبيبة في دار الحرب فاعلى الكيت
مدايتها اخر في قلبه انه يبيعها ان اخرجها مكرها ملكها وان خرجت طايعة
فحرة وان قلت خرجت طايعة وقال الرجل اخرجتها مكرها نظر اليها
فان جابها فاجاب بالاسير حذلي دخل دارنا بانيان مع ولده فباعه لا يجوز على الربا
كلها وفي المشتاق ان يوسف لو كان يبيعه ولدا الغيرة فله ان يبيعه وفي الانعام
دخل مع مديرة او كانت به جارية في دار الحرب وكذا لو دخل مع مديرة في دار
الربا وولد مع ام ولد لا يجوز بيعها والاستيلاء في الدارين واحد حذلي سلم
في دار الحرب فقتله في ماسل عدا او خطا في زنينة الا الكارة في الخطا بالقران
الدين والمال لا حارثا بدار الاسلام ولو يوجد تحت المختارة وان كان من قوم عدو
وتسلم المراهبة في قوم ماسل حطاة دار الاسلام ولا ولي له من القارة والديرة
على القار لا يخذها الامام ويصحبها بيت المال وكذا القارة اذا قتل وان كان
عدوا فالامام ان شأ قتله لقول الرسول صل عليه وسلم السلطان ومن لا يخرى
له وان شأ صلحه على الديرة لا نفع فيه للعائنة ولو قيل ان بعض هؤلاء
الحق للعامة لاهلها وابو يوسف لا يستألف القليلة لانه احقر وجود اولي
جور الامام فاستوفيه غيرها ولها المحمول الاصلح وليا مسلمان يستألفان
تدل احدهما صاحب عدا لا يفتق له لان دار الحرب ليس بالاسير في القويده
ولهذا الانتقام فيها الحدود وكب الدية في ماله وكذا لو قتله خطأ لا يخرى
على العائنة لتقصيرهم في الحفظ لا لتقصير هذا لان القتل في دار الحرب تحت العائنة
وان كانا اسيرين لا شئ الا الكارة في الخطا لان الاسير مقيم وفيه اير لم يبيعهم
في السند والاقامة فصار كالذي اسلمه هناك وقال لا تحت الدية فيهما لانهما
من اهل دارنا ومناهم فيها عارض كالمستامين حذلي دخل دارنا بانيان فادع
رجلا امارا او اذن او عقيب منه او دها بدرين ثم رجع فادام حويا
لو يوسد فله الذي في دارنا باع على ملكه وان اسرا وطرد على الدار فقتل او دها

او دها برسل
م رجع الى داره

نودا الحرب

ووافقوا على ما سألوا عن وبيعت الولاة ويكون ذلك بعرضه
السلم ان كان والا فليست بالمال وان كان العبد حبيبا لم يعق
بدون الفدية ولا ولاه اذا خلاه وقال ابو يوسف
ولهذا الولاة وفي الايضاح لا خلاف انه يعق وانما الخلاف في لولا وفي
الملة لا خلاف موضع قيل لا دار انما يعق وان خلاه فيه اختلاف وان اعققه في
دار الاسلام عوق ويثبت الولايا لا باجتماع مسلما كان العبد او ذميا او حريا
لان دارنا ليست يد ارقب فدار عققه وعققت المسلم سواء كانا في دار
حربنا دار الحرب لم يعقود ولا تحل له دار قس ودار قس ولو قهر
دار حرب واستولى عليه ملكه وكرا العبد لو قهره ولا ملكه
وفي الفارق جدلي فقد اهل ملكته للرق فغير رقيقته وان قهرهم
الولاة والسلطنة فلا تقتل اعداء مورثة الابا في دار الحرب ورثة
الاب قتلى ولو قتل الابا في مورثة اعداء فذلك لانه قتله
بما ابل وان كان ناسدا وهو ملحق بالجميع في الاحكام حتى لم يحجب بهدا
قتل من ولا يده لا قناره وقال ابو يوسف والشافعي لا يرثه لانه
قتله بغير حق فليس اعاده هو قتل حق لانه بغير الذنب بقوله تعالى ومن قتل
وكبره للعدا قتل اباه الباغي والكافر فلوله تعالى وصاحبهما في الدنيا
معروفا فاما اعتبار الاب من الحارم من الكافر في ساق له قتله ومن اهل البني
لا لانه يحجب احبا فيم بالنفقة عليهم ففكر له قتلهم في اهل الكفر
لا ليرثه ذلك ولو قتل الاب قتلته فابا من يقتله دفعا ولا باس ان تعالجه
فيقتله عهده كما لو ضرب قواما بفسده ونحوه قام عدل
في دفع الجرم فيقتله عدل فلا يعل عليه لانه الحق نفسه بغير باغ وظل
عكس ما بان ان يقتله عدل فعليه المديته في الوقت المستأن
وبكره بيع السلاح من اهل الفتنة لانه اعانته على الغيبة ولا باس
بيعه من لا يعرف ان نعم اهل الفتنة لانه محمول على الجماعة فانما لا
يتنازل بها لا يستعفه ذكر ابوا ليسرانه بكرة وفي لسانه لا يبره كبيع العبد

لن مثاله

ن

مجلس

من تحت الخنزير والملاهي والاسلحة المعينة فلا تقوم بابعاده بل بالاعتدائه
والاسلحة الحب ان لا يعمل السلم من دار الحرب شيئا لانه مندوب الى التبعين
الا انه لا بد من ادخال ما عدا الكراع والسلاح والسيوف في السلم يحتاجون الى بيع
ديارهم فاذا منعناهم في ديارهم منعوا عن ديارهم فلهذا اخصنا الا اذا احاطوا
صنعه فلا سبق لبيعهم وانهم شيئا يوقعهم على القام فيه ولو اكره المستامن او الحبيب
فدار الحرب على ان يعل لهم السلاح لم يسه ذلك الا ان يكون موعودا بفتح عندهم
منه افضل لان السلاح مما يستعان به في العلم وفي العدل اكره للبيد الحب
اهل الحرب شيئا وفي السب لا باس به قال الشافعي كان ما ذكره السيد الجواز
دفعه العدل في الكراهه او يكون في الكراهه ولا يثبت ان يكون ما ذكره العدل في
هيبة السلاح وما ذكر في السير فبه ما لم اخذ وفي السب لا باس ببيع المستامن
ما بدا لهم الا الكراع والسلاح والسيوف لا يثبت ان يكون ما ذكره العدل في
الحيل والخبائ والحديد والابل والثيران التي تحل عليها وبغيرها لا يكون
القتال صفرا وكفى حتى لا يبره والمسئلة فالحاصل ان لا يبره سلاح بعينه فان كان
عليه ان يبره للسلاح وتقدر في غيره لم يحل ادخاله اليهم فان ادخل فعلم به ادب
بالقرب والمحبة الا ان يكون جاهلا فبذلك يعلم ذلك فان عاد حذري يودب
والمستامن لو رجع الى داره بكرراع او سلاح او شيء منع الا ان يكون جازبا بغيره
لان الامان وقع عليه فان استبدل سلاحا بسلاح كان كراهية جسيمة وهو احسن
سكوا ان كان بجسده وهو مثله او دونه لم يمنع ولو باع ما جاز به اشتراه او
استقله بغير القبط او بغيره او رد عليه بخيار روية او شرط او عيب منع من
اعاقته وان كان خيارا للمستامن ففقد البيع لم يمنع وكذا لو ابعه فاسد
ثم نقض قبل القبض وبعده منع الا ان يكون البيع بريم او مبيته فان استبدل
بخراره اتانا او بغيره الدكرات منع من اعادته وان كان دونه في القيمة والكل
لا يمنع او استبدل الرقيق بجسده او بحسن اخر منع من اعادته كيف ما كان مستأنفا
من الررم مع احدها رقيق ومع اخره سلاح وتبادلا وتبا بدارهم لم يمنع كل واحد
من اعادته اشتراه وروى مستامن مائة ذراع او سلاح او شيء منع من ادخاله ذلك

ع
ب
ل

ارض الترك او غيرهم من اعدا المسلمين لانه يعقد الامان استحقاقا له اداره
 وهذا لو اراد ان يدخل ذلك الى دار حرب فهو واجب للمسلمين لا التبرك
 المسلم يمنع من ذلك واما كان احد المسلمين من الدوم والاخر
 من الترك متبادلا ببيع السلاح او تباعا بغيره ممنوع كل واحد
 من اعادته ما اشتراه الا بغيره لا بغيره لا بغيره لا بغيره
 والتابع ممنوع من ادخال ذلك في الدار التي منها المشتري الا ان يقدرا
 طراعا بغيره مثله او سلاحا سلاحا مثله الا ان يكون احدهما افضل
 فلذلك احد اخيهما ان يدخل به داره والذى اخذ الا فضل
 يحجب على بيعه ولكن في حكم الرد بخيار رويه او شرط او غير ذلك
 ما لو تباعا رقيقا بغيره سواء واحدهما افضل او منع كل واحد
 من اعادتها اشتراها اداره بخلاف المبادله بين المسلمين من
 المسلم او المعاهد لانها ما خرج من ملك احدهما الى ملك الاخر
 ليس من اعدائنا ولو تباعا عبدا بابه ممنوع كل واحد منهما
 مراعاة ما اعتراه الاداره لان اختلاف الدوم والالتزمه
 في ادم احدهما جاز ولو اراد التاجران يدخل اليهم بمان
 على فليس وبمع سلاح ولا بغيره ممنوع منه لانه يحتاج الى هذه
 الاشيا لنفسه **هـ** اذا كان يعلم انه لا يتصرف في هذه الاشيا
 وهذا ساير الدواب انه يحتاج الى الحجل عليها ولكن ان يتعمد على البيع خلف
 بابه ما يدخله للبيع ولا يبيعه حتى يجهت خلف الدار لو اراد الدخول
 اليهم مع هذه الاشيا منع لان لها هدم من لانه يدخل ذلك للبيع الا
 ان يكون معروفا بغيره او تباعا بغيره ممنوع من ادخال ساير الدواب
 لما رواه المسلمين منع الا ان يكون مكافيا او يحقق الضرورة في دابته التي يركبها
 لانه لا يركب بغيره يضييع افعاله فهو ممنوع من ان يحمل منها على دابته
 مع نفسه مما لا يخلو والمقصود من الاذن في الدخول اليهم ما يوجب ليقع
 به المسلمون لادخاله ليقع به الكفرة وهذا استحسان والفتاوى

من اراد ان يبيع

من اراد ان يبيع

بيع

من اراد ان يبيع

ان يمنع من جميع ذلك لما فيه من قبح الكفرة على المسلمين ولا رخصه في شرط
 في الايضاح لا يمكن التاجران تحمل الى دار الحرب ما يستعان به في الحرب وما
 سواه من الطعام والنياب لا يمنع منه وتركه اولى ذكره بغيره تاحله
 في المسلمين والمواضع فانما اذا صار واجبة لا يمنع من ادخال السلاح
 والذراع اليهم كالا يمنع من الطعام لانه بالذمة سقط طحل الحرب
 والحق بالمسلمين الاحكام فلا يبيع السلاح والكراع منهم حمل
 المصحف في سفر العز في عسكريه عليه ليركبه فان لم يكن ياتوا بغيره فان
 تنزل العدد والاوليه على كل حال للحدوث لا تنافوا بالقرآن في ارض العدو
 قلنا هذا محمول على ما اذا كان للمسلمين قلنا وقيل انما كان عند المسلمين
 المصاحف ولا يجب ادراج النساء لانهما يشترط في نفسه ولا يمكنه ان يعتنقها
 الا ان يكون له منه يدحرج بالابه لان حكمها احق واسه حال اعلم

باب الانهزام للمسلمين في دار الحرب

لا يمان فيه المسلمون من جملة دار الحرب والذى يمان في من جملة دار الاسلام
 فالقول ان المسلمين لا يمانون في هذا المكان والكفرة لا يمانون في هذا المكان
 هذا البقاع كانت في دار الكفرة فلا تنفذ دار الاسلام الا ما انتفاع اهلها
 منها من كل وجه وعلى هذا حال الملاحه والعدو والحق وساير الامور التي
 من ارض الاسلام ومن ارض الحرب وفي التقاطع بين المسلمين اذا عدوا واقاموا
 الذي هم فيه في دار الاسلام يقومون الحدود والذى في ارضهم ليس بحد
 يشاء فيهم لعدوهم وفي الانتفاع من ارض الروم ارض العرب فيمنع ما يات
 عنان والموضع الذي هم فيه في دار الاسلام متعين بمنزلة دار الحرب جاور
 الدرب فارسا يمرضون نفق فرسه او عسرا او مرض او غيب لم اصابوا عنان قلنا
 سهم فارس لان الجهاد لا يهاب العدو ولا يهمل الجاهل ولا يهمل الجاهل
 اذا مات بعد الجاهل قبل الاصابه او بعد الاصابه قبل الجاهل لا يهمل
 مولاه ارض بخلاف الفرس بخلاف ما لو لم يمت الجاهل قبل الجاهل لا يهمل
 لانه لم يخرج من اهليه الاستحقاق ورحمة اللبائع لان سبب الاستحقاق انفق

الموضع الذي لا

من اراد ان يبيع

من اراد ان يبيع

من اراد ان يبيع

له في ذلك المايح الا ان يصحوا بعد البيع بخسده يكون نصيبه من خال الخسرة
 ولو باع الفرس قبل الاصابه يبطل سهم العرس بخلاف الوقت له مسلم اغبه
 وصن له قيمته حيث لا يبطل لانه ما انا لعن ملكه باختياره وان قال الفارس
 بعته بعد الاصابه وقال القاسم فليقبلها فقول له لان سبب المراءى ظاهر
 وهو البيع وان قال نفق نفوسا وعقد وقال القاسم بعته فاقول للغاري لانه
 يتكرر بطلان حقه وان قال جاورت نفوس نفق وقال القاسم لم ادر جاورت
 نفوس ام لا فهو راجل لان سبب الاستحقاق غير معلوم ولو قال جاورت
 للقتال وليس له اسم في الديوان وقال القاسم بنا جاورا فقول للمدعي القتال
 لان المسلم محارب وان كان الحاور دميما او صبيا او امرأة والمساله
 كما ان الفارس لا يحرم من المراءى لانه جاور للقتال والمراءى لمداواه المجرى لان
 هو لا يغير مقابلته فقول للغاري واخذ اسيرك ام اصاب الجيش الغنائم
 ثم انقلت من ايديهم فقول للجاني قبل ان تحزوا الغنائم فله سهم فارس ولو لم
 يحضر آخر فله سهم راجل فما اصابوا بعد الموت لانه انعقد له بالوقت بسبب
 سبب اقبيل بطله في ذلك الوقت عزله من اسم في دار الحرب والتم للجاني
 وكان ارجا مستامتا حاصرا العناء مدينه من دار الاسلام فسلمها لادب
 بعثهم وقال لهم حتى يظروا نعم ونقي بعض في المدينه فمهم شركا في المصاب وكذا لو
 بلغ المسلمون باب الجبل فخرج من داره مسلحا فمعه الزحام من الخي الى المدينه
 فهو شركا في المصاب وكذا لو كان واقفا على باب داره او في حوف داره فارسا او
 راجلا اذا لم يمتد من الخي الى الزحام بان كان نائب داره مفتوحا وكذا لو كان على
 سور المدينه يرمي ويصيحون بما ينكر من المسلمين وارهبا للمشركين لو كان
 الاثر ارمي بالكنون على السور ليعتوا العدو من دخول المدينه انهم المسلمون
 وفيما هم ينجيها المسلمين يشركوا شركا في المصاب لان هذا منهم نوع جهاد
 ولو عسكر المسلمون بمخاضهم فنفى المشركون فاعتب بعض المسلمين حتى لا يوقعوا في
 رجاله وتجويعهم في العسكر نظروا ان كان القوم في موضع يتدبر في العسكر ان يفتحهم
 او ارادوا ان يلقوا في الجويلع لبعضهم اليوم فهو شركا في المصاب للفارس

ان في المدينه شاركا
 ان في المدينه شاركا
 ان في المدينه شاركا

للفارس منهم سهمان وان كانوا قد تباعدوا من العسكر فليس لهم شركا في المصاب
 شركه وليس لاحد منهم سهم العرس لانهم كانوا معتدلين من القتال على العرس
 الا انهم لو ركبوا الابله ان اثارهم حتى ساروا اياما كانوا رجالة ولم يسطروا
 كان لهم من الخيل العسكر لان في دار الاسلام الاستحقاق يشهد بالوقعه
 حقيقه او حجابا بان يكون بالقرب منه على وجه الاستحقاق او اياما كانوا رجالة ولم يسطروا
 دخل وقت القتال فجعل له الحمله كانه شهدا لوقعه ولا كذلك دار الاسلام
 خرج المسلم العسكرهم فارسا نفق نفوسه كان له سهم فارس اذا كان القتال
 في ذلك الموضع او ايا قلب منه وكذا لو خرج الى العسكر راجلا في وقت القتال
 ان يفرسه او اشرك فرسا لان العنبر يشهد بالوقعه ارمي دار الاسلام وان
 القم القتال وهو راجل ثم اصاب فرسه لم يكن له الاسم راجلا ولذا لو كان راجلا
 واحد فرسه وقاتل عليه اولا ان يعود للقتال مع فرسه بعد ما كان الغنيما
 فاصابوا عناء في حربه وضرب له سهم فارس وعزاه من الغزاة في حاله
 بالقتال قبل ان يفتحهم العدو ولا يشركه في المصاب لان الاصابه لا تحقق مع
 القتال لانه يموت او يقتل بعد ان يفتحهم جاور الدرب ثم اثاره في سائر اقله
 فله سهم راجل لان العنبره كما للمجاوزه وعن اوجيخته له سهم فارس وعنه
 للفارس سهمان سهم له وسهم لفرسه حتى لا يفصل البيعه على الامم وعنه سهمان
 لفرسه لانه عليه السلام اعلى للفارس سبعين وحمل ابو خنيفة احمدا على انه قتل
 له محمد بن يوسف يسهم الفارس لان المبارقة تحتاج اليها وعنه سهمان لفرسه
 لا يمتد ما ناله على فارس وهو تولى الخلف في خدم المراءى فعنه سهمان على الفرس
 نفقه خادم وعنه نفقه خادمين ثم اختلف في الخادم انه راجل خادم ليحقق
 في النفقه قيل الملوكة لها وقيل كل من يخدم معا فان كان الزوج معسرا فعز الخ
 وخيفه لا يفرض عليه نفقه الخادم وان كان في المصداق كان له المراءى لا يفرض
 في ولاوه اذا كانوا من اهل متعة والا لال و الفارس سواء في المصاب لانه
 جديده لا يخدمه الغنيمه الا مركا انه لو كان الاخذ اعطاه صاحبه ليعمل
 فهو لاو لال ان يغلب على الاخذ فاحده منه واحده بدار ثانيا ليعمل

في دار الاسلام
 الاستحقاق يشهد بالوقعه

للفارس سهمان

للفارس سهمان

للفارس سهمان

عبدني اكون المسلم ان يغلب على صاحبه بعدما اخذه **هـ** وفي الغلب الفتيمة ما
اصابه حذاه عليم وما اصابه اثبات او ثلثه على وجه السرقة او الفار من مثل ان
دخلوا بغير اذن الامام لم يصرنا وعندهما يصرح قال لا يحل للمسلم الا
محصلين ان يكونوا اجماعة وان ياذن لهم الامام عنده وقال الحسن ان كانا من
اذن لهم الامام **و** وفي شرح القدر كودوا واحد او اثنا وثلاثة او اربعة
بلاذن لم يحرم خلاف الشافعي واذن خمس فقال ابو نصر وروى عنه لا
خمس لانه لا منعة لهم وان دخل جماعة بلاذن لم يمنعهم فان لم يكن له منعة
ففي الشافعي عن ابي يوسف يخفى لا نعم دخلوا مجاهدين وفي ظاهر الرواية لا نعم
دخلوا محتبين فليصر مصابيحهم عنده **هـ** ولو خرج قوم او رجل من الجيش فقام
شأخس ياذن او لا ركن له لوبيت الامام عليه **هـ** وفي شرح ابن اليسر حرم
الذين دخلوا باذن الامام لمصر منعة **و** لا نعم اذا دخلوا باذن الامام يكون
الغرض الجهاد لا المال وبلاذن ان كانت لهم منعة فكذلك والاولى
عنده فلا محرم **و** في لسانه والرد بن مريض لا يسطاع القتال عليه
فله سهم فارس لكنه كان حلالا للقتال عليه لانه تعذر بعارض على شرط الزنا
حلفان المشرك لانه ما كان صالحا وكلاهما الضعيف للكبر فانه ليس بغير
الذمار **هـ** عقب فرس عقيل مجاورة الدرس وادخله الحرب ثم دخلوا
منه في القياس له سهم راجل وفي الاستحسان سهم فارس لانه التزم موثقه
القتال عليه حين خرج من اهله فارسا ارايتم ان يغير بينه وبين الدرس فقطف
ميل ترك ليقضي حاجته فاستولى على فرسه فادخله اغفار فرسه حين
فدخل واحدا عليه فادخله ثم دخل واخذه كان يحرم سهم الفرس ولو
قال الغائب عليه او كان من القتال حتى غم السلطان فله سهم فارس
اعاد فرسه قبل مجاورة الدرس ليقابل عليه في دار الحرب فلما ادخله اخذه
الحيد فله سهم راجل لانه ازاله بوجه باختيار خلاف ما لو اعاده للركوب فله
سهم فارس **هـ** وهب فرسه قبل مجاورة الدرس ثم جاوز واصابوا غنائم ثم رجع
الواهب في هبته فله الموهوب له سهم فارس لانه جاوز فارسا وفي المصاب بعد

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

على ما هو عليه
في دار الحرب

حكما او
وهب فرسه قبل
مجاورة الدرس
ثم رجع بعد الغنم

الفرس

الرجوع له سهم راجل لان الفرس استحق من يده بسبب مستحق كان ثابتا قبل المجاورة
وذا او اشتدك فرسا شرافسة او اواخذته دار الحرب ثم اشتد الباع او كان البيع
صحيا فاستحق من يده في دار الحرب **هـ** اشتدك فرسا ولم يبقه حتى دخل دار الحرب
فقد انقضت وثيقته فكل واحد منهما راجل بمنزلة الموهوب ولو كان قد قبض على راجلا
ولم يبق الفرس فكل واحد كان راجلا في القياس لم يفتري سهم راجل او لا يختار
سهم فارس لانه يفتري من القتل عليه عند المجاورة **هـ** مراهن جاور والدرب فغفوا
ثم بلغ قيل ان جاور الغنم بالدار ضرب له سهم فارس ان كان فارسا وقت المجاورة
وسهم راجل ان كان راجلا وكذا الذي لو اسلم او المالك عتق لا يفتري لا يفتري
فيجعل لاسلامه عتقه ولو فقه لا يوجد عند المجاورة خلا والعبد اذا عتق في الارض
حيث فرغ كان راجلا فرفع قبل عتقه لان عتقه يتبدل للمسيح **هـ** حرجا والدرب عتقا
فغفوا ثم عتقه قبل الاحراء فله سهم **هـ** ولو لو يتيه ولكن ارتد وخرج مع المسلمين
فان اسلم حتى قتل وفتحته لورثته المسلمين **هـ** مات الغار قبل ان يخرج الفتحه
الى دار الاسلام لم يورث وذا لو مات في دار الحرب بعدما قسم او بعد ما يقسم
وبعد الاحراج يورث وذا لو مات في دار الحرب بعدما قسم او بعد ما يقسم
الشئ او بعد ما نقل له او بعد ما فتح دار الحرب واخرج فله سهم راجل لانه
هـ من قتل بئس من بور الدار كالفاسي والغاري والقي ويحرم اقامات قبل عام
السنة او بعد ما لم يورث عليه لانه صله فاعلم قبل القبض وقبل الانقض
للإمام لا يفتري عليه لانه اكراما وبأوبعد ثم يذوق القاضى فله سهم
اخرى لانه ولو اخذه في اولها ثم عزل قبل قبضها قيل يجب رد ما بقي من سهم
ويصير على قياس نفقه الزوج اذا جعل لها اموال احدها قبل ارضى المدة يرجع
عليها ولا في تركها وقال محمد يجب رد الباقي لانها اخذت لنفسه وللرجل
ذلك كما لو جعل لها نفقة ليتزوجها فماتت قبل التزوج ولها انها جلت مذكورة
فيقطع الاسترداد بالموت كالرجوع في الهبة وعنه لا يتردد نفقة الشهر الذي
مات فيه دون ما عداه وعنه قبضت نفقة اشهر ثم مات احدهما قبل ارضى
المدة والباقي من المدة شهدا ودونها يرجع عليها ولا في تركها وفي عز ابن يوسف

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

الفرس اعمى
والفرس اعمى
والفرس اعمى

ترتيب الامان

فان قيل في الامان اسقاط الحق وهو تحريم الاسر وهذا يتم بالمتعلم فانه لا اكره
 بل في ما ينافي صحة الامن لم الاوى اقم لوردوا الامان يرتد ولا يلزمنا في اذالم
 يسموا لهم او كانوا نيابا او متساغرين بالحرب لان حقيقة سماعهم مما يتعد
 الوتوف عليه في مثله يقتضي الحمل على السبب الحاضر الدال عليه وهو ان يكونوا
 متجهين بسمعون الذم **هـ** ينبغي للامان ان يترتب للدخول ايمان في اول ما دخل
 مدة معلومة على قدر ما يرى ويقول ان حاوت المدة حركتك دسا فان
 مكعبه مدنى المدة صار ذميا وتوخذ منه الحزبه لان مكثه سنة بعد ذلك
 فيقول منه المدة دلاله الا ان يكون شرط عليه ان يكث سنة بن وقت
 دخوله باخذ منه الحزبه تعين السنة من قوله فقد بان ان الحزب لا يمكن
 من ان يلبس المكث فدارا السلام حوقا من قننته بل يمكن تقدير ما يقتضى حاجته
 ثم يقول له الامان اما ان يخرج من ارضا او يكون ذميا فان كثر بعد قوله سنة
 ذميا فتوخذ منه الحزبه في تمام الشبه **و** في لفوق ولا يمكن اهل الذمه من ان
 يلجئوا المكث في ارض الحرب بل يكفوا تقدير ما يقتضى حواجمهم كحرجوا بقول الرسول
 صلى الله عليه وسلم لا تجتمع ارض العرب دينان **ز** مستان في ارض خراج ومن عليه
 الحراج صار ذميا لا تغفل المسلمين في ارضه فليكون له ايطا للمان يخرج ويسقط
 في رواجيه يبيد وفي وايه لا لا الحرب عليه خراجا حتى لو باعها قبل ان يحل ليرسد
 لانه لم ترتب له الموته وكن الورد عا فاما بته اقله لان الحراج للحرب عليه بعد ذلك
 لو اشترى ارضا لمقاتلة فاجرها فاحدها جها من المستاجر لان الموته لم ترتب له الجهر
 ولو استأجر ارض خراج ورزخ لا يمين به ذميا لان الحراج لا يجب على المستاجر
 حتى لو كان ارضا خراجا لمقتاسه فزيع بيده واخرجت واحد الحراج او جعل عليه
 يبيد ذميا ولو اشترى ارض عشر صارت خراجة عند الخيفه وليرد ذميا اذا جرت
 فيها الحراج بعد تسوية من وجب ولو تروخ مية ليرسد ذميا لانه ما يجز
 بعد اعراض العود كخلاف مستانته تروجت ذميا لانه ما يجز عن العود وليرد ذميا اعلم
 ثم الجلد الاول يتلوه في الجلد الثاني جانب البيوع ان سألته ما
 علقه نفسه اشفع خلق استمالى احد من الخلق بالحق بالظاهر بالهجره في ارضان

الله

صحيح جدا الشافعي
يا وما لا يبيد



في من عا في يوم
 الحرس في القدر من سبب رمضان
 الحرس في القدر من سبب رمضان
 ما هو في القدر من سبب رمضان
 ما هو في القدر من سبب رمضان